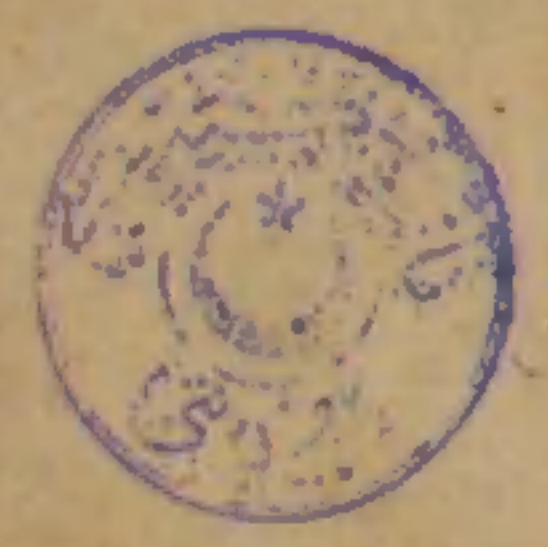
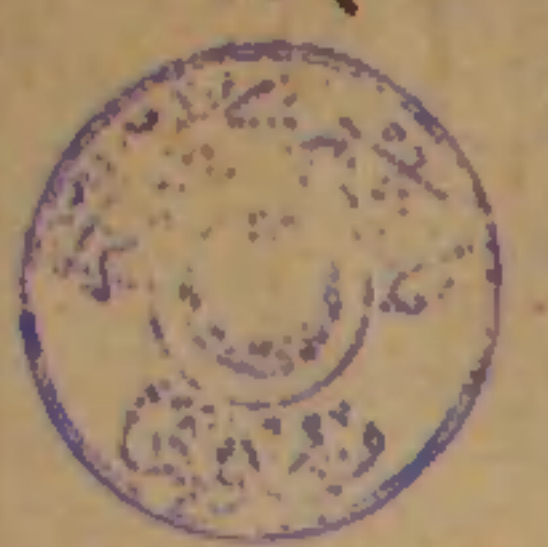




107

Sulawesi
Klaten
Yeni

240/1000
ZADE
6310/1000
251



لا يضمن صاحب العلم وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله ان ادخله باذن صاحب الدار
 فيضمن وان ادخله بغير اذنه ضمن وعليه الفتوى لان صاحب العلم وان كان سيرا
 فاذا ادخله باذنه لم يكن متعديا وان ادخله بغير اذنه كان متعديا وان ادخله
 بغير اذنه كان متعديا فيضمن كمن القى حية على انسان فقتلته كان ضامنا وهذا
 بخلاف ما لو دفع سكين الى صبي فقتل الصبي نفسه او قتل رجلا بغير امر الدافع
 فانه لا يضمن الدافع لان فعل الصبي معتبر فلا يضاف الى الدافع وفعل الدابة
 والهامة هدر فيضن ف الى المرسل رجل ادن غيره ان يدخل داره وهو راكب
 فدخل فعطبت دابته شيئا ضمن الداخل وان كان الرجل سائقا او قايده لا يضمن
م فاما يضمن بالنار وما لا يضمن رجل اراد ان يحرق حصايده ارضه
 فاوقد النار في حصايده فذهبت النار الى ارض جاره فاحرق زرعه لا يضمن
 الا ان يعلم انه لو احرق حصايده يعمد النار الى ارض جاره لانه اذا علم
 ذلك كان قاصدا الحراق زرعه الغير قالوا ان كان زرعه غيره يبعد من
 حصايده الذي احرق وكان يؤمن ان لا يحرق زرعه جاره ولا يطير شي من نار
 الا شرره او شررتان فحمل الريح نار من ارضه الى ارض الجار فاحرق
 زرعه الجار وكده لا يضمن فاما اذا كان ارض جاره قريبا من ارضه بان
 كان الرياح ملتحقين او قريبا من اللتقاء على وجه يعلم ان نار يصل
 الى زرعه جاره يضمن صاحب النار زرعه الجار وكذلك رجل له قطن في ارضه
 وارض جاره منه ما رصه فاوقد النار في طرف ارضه الى جانب ذلك القطن
 ويعلم ان مثل هذه النار تحرق هذا القطن فاحرق ذلك القطن كان
 ضمان القطن على الذي اوقد النار لانه اذا كان يعلم ان نار يتعدى الى القطن
 كان قاصدا الحراق القطن رجله هدد في دان فرمى الى الهدف فجاءه سهمه

107

30
A. 119
12
20H

دانه فاعسد نيا في دار رجل اخر او قتل نفسا كان ضامنا ويكفي ضمان المالك
 في مال الوامي ودية القتل على عاقلة الرامي رجل او قد في تنور نار او فالتقى فيه
 الخطب مالا احتمله السور فاحرق بيته وتعدى الى دار جان فاحرق
 يضمن صاحب التنور كما لو ارسل في ارضه مالا احتمله ارضه فتعدى الى
 ارض غيره فاعسد ما فيه من الزرع كان ضامنا وان كان يعلم ان ارضه
 لا يحتمل ذلك المالا يضمن رجل مربنا ربي ملكه او في غيره ملكه فوقع
 شرارة من نار على ثوب انسان قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
 رحمه الله يضمن لانه لم يتخلل بين حمل النار فالتفتت على ثوب و الوقوع
 على الثوب واسطة فتكون مضا فاله حتى لو طارت الريح لبشر النار
 فالتفتت على ثوب انسان لا يضمن لانه غير مضا واليه وهكذا ذكر في النوادر
 عن ابي يوسف وقال بعض العلى ان مربا النار في موضع له حق المرور
 في ذلك الموضع فالجواب فيه يكون على التفصيل ان وقعت منه شرارة
 يضمن وان هبت به الريح لا يضمن وهذا اظهر وعليه الفتوى وكذا لو وقع
 حمة في الطريق فاحترق بذلك شيء ولو هبت فيه الريح الى موضع اخر
 فاحترق شيئا في غير الموضع الذي وضع فيه قال الشيخ الامام السرخسي
 رحمه الله اذا وضع الحمة في الطريق في يوم ريح يكون ضامنا كثر شرب
 الائمة السرخسي رحمه الله في كتاب الشرب اذا وضع حمة في الطريق او
 مربنا ربي ملكه لا يضمن واطلق الجواب فيه وذكر الناطقي رحمه الله رجل او قد
 نار في طريق العامة في الريح ونقلها الى دار رجل اخر او اخرها لا
 يضمن فعلا وقال لان جنائته قد زالت وذكر في الجنايات من الاصل
 مسله نزل على صحة ما قال الناطقي رحمه الله ان جنائته قد زالت حداد

وعليه الفتوى

صحيح

حداد ضرب حديد على حديد محمي فانتفعت شرارة من ضربه فوقعت على ثوب رجل
 يمر في الطريق ضمن الحداد وذكر الناطقي رحمه الله حداد مجلس في مكانه الحد في جانه
 كبير رجل والحائوت الى جانب طريق العامة فاوقد الحداد في كبره نار على حديد
 مخرج الحديد فوضع على صلابة وضربها بمطرقة فتطاير ما يتطاير من الحديد
 المحماء وخرج ذلك من طابونة وقتل رجلا او فقا عين رجل او خرق ثوب انسان
 او قتل دابته كان ضمان ما تلفت بذلك من مال الدابة في مال الحداد ودية القتل
 والعين تكون على عاقلة لانه ما طار من دق الحداد وضربه فهو لجانيه بيد لا عن
 قصد ولولم يدق الحداد لكن احتلت الريح بعض النار عن كبر الحديد المحماء
 واخرجته الى طريق المسلمين فقتلت انسانا او احرقت ثوب انسان او قتل دابة كان
 حدرا ولو هبت الريح بعامة رجل او وقعت على قارون وغيره فاكسرت القارون
 لا يضمن صاحب العامة رجل مر في الطريق وهو يحمل حلا فوق الحمل على انسان
 فالتفتت من ولو غتر انسان بذلك الحمل الواقع في الطريق وعطب ضمن ايضا
 لانه هو الذي وضع الحمل في ذلك الموضع اذا لم يتخلل من وقوع الحمل في ذلك
 الموضع فعل غيره ولو وضع حرج على حايطة فسقطت على رجل فالتفتت لا يضمن
 الواضع اذا كان له حق الوضع على الحايطة لانه لا يكون متعديا ولو وضع حرج
 في طريق المسلمين ورجل اخر وضع حرج في ذلك الطريق قتله حرجته لانه
 جنائته قد زالت فبرى عن الضمان وان اكسرت التي تدحرجت كان ضامنا
 على صاحب حرج القايم لانه كان متعديا في الوضع ولم يزل جنائته ولو اوقف
 رجل دابته في الطريق ورجل اخر كذلك فنسرت احدى ارجلها وهرت واصابت
 الاخرى لا يضمن صاحب الهاربة لان جنائته قد زالت ولو تلفت الهاربة بالآخرى
 كان ضمان الهاربة على صاحب الاخرى فاكسرتا ولو اتى رجلا لاقلتا في الجرتين

بمال غيره ودية فقط

وقال الشيخ الامام ابو بكر البجلي رحمه الله في مسألة الجرتين ان كانت الجرتان
على حادة الطريق ضمن كل واحد منهما قيمة حرة صاحبه اذا تدرجت احدهما
فأصاب الاخرى فانكسرتا ولو ان رجلا اغترف من الحوض الكبير بحجر فوضعهما
على الشط ثم جا آخر وفعل مثل ذلك فقد خرجت الاخير وصدت الاولى فانكسرتا
قال بعضهم يضمن صاحب الحجرة الاخيرة قيمة الحجرة الاولى لصاحبها وقال بعضهم
يضمن كل واحد منهما قيمة حرة صاحبه والا صلح في هذه المسائل في كل موضع كان
للوامع حق الوضوع في ذلك المكان لا يضمن على كل حال اذا تلف بذلك الموضع
شي سوا تلف به وهو في مكانه او بعد ما زال عن مكانه وفي كل موضع لم يكن
للوامع حق الوضوع اذا عطب بالموضوع شيء ان عطب والموضوع في مكانه
لم يزل يضمن الوامع وان عطب به بعد ما زال الموضوع من مكانه ان
زال بمريل نحو ان يضع حجرة في الطريق فصب بها الرخ وازالها عن مكانها
واحرقت شيئا لا يضمن الوامع وكذا لو وضع حجرا في الطريق السيل
ودخرجه فكسرت شيئا لا يضمن الوامع لان جنايته زالت بالماء والرخ
وان كان الزوال عن الموضع الذي كان فيه لا يزيل بان وضع حرة
في الطريق ثم جا آخر ووضع حرة اخرى في الطريق صد حرجت احدهما
على الاخرى فانكسرتا قال ابو يوسف رحمه الله يضمن كل واحد حرجه
وعنه في رواية يضمن صاحب الحجرة القايمة في موضع قيمة الحجرة التي
زالت عن موضعها لان جنايته صاحب الاولى قد زالت وان حرجتها
الرخ ونحتها عن موضعها فعطبت شيئا لا يضمن صاحب الحجرة التي دخرتها
الرخ لما قطعها بخلاف ما لو تدرجت وكذا لو وضع حجرا في الطريق
فعتبر به انسان وازاله ومات الذي عثر به الوامع وان عثر بالميت انسان
فقطه ان

وهلك كان على عاقلة البت دية من عشر بالميت لان جنايته قد زالت حيث
زالت الحجر عن ذلك الموضع فلا يجب ضمان من عثر بالميت على الواضع ولو وقع
رجل في الطريق حرة ملوثة من الزيت او غيره ثم جا آخر ووضع تحت هذه الحجرة
حرة اخرى فسال من الاول شي وابطل المكان فوقع على الاخرى فكسرت
الاخرى قال محمد رحمه الله او لا لا ادري ثم قال لا يضمن صاحب الاول
وذكر ابن رستم رحمه الله رجلا وضع في الطريق حرة فيها زيت او ليس فيها شيء
فوضع رجلا آخر في الطريق حرة اخرى فقد خرجت احدهما فاصابت
الاخرى فانكسرتا قال يضمن صاحب القايمة التي لم يدخر حرة قيمة الحجرة
التي تدرجت ويضمن مثل ما فيها ايضا من الزيت لان كل واحد منهما كان
متعديا بالوضوع في الطريق الا ان جنايته صاحب القايمة لم يزل وجنايته
صاحب التي تدرجت قد زال فالتف بالحجرة القايمة يضمن صاحبها وماتلف
بالحجرة التي تدرجت لم يضمن صاحبها وهذا يوافق ما قلنا للشمس الائمة
الحلواني رحمه الله في المسئلة الاولى رجل اوقف دابته في سوق الدواب
فالتفت الدابة شيئا لا يضمن صاحبها لان ايقاف الدواب في سوق الدواب
يكون باذن الوالي فلا يكون مضروبا وكذلك ارباب السفن اذا اوقفوا
السفن على الشط لمحت سفينة فاصابت السفينة الواقفة فانكسرت
الواقفة كان ضمان الواقفة على صاحب السفينة الجايية فلان انكسرت
الجايية لا يضمن صاحب الواقفة لان الامام اذن لارباب السفن بايقاف
السفن على الشط فلا يكون فعلا متعديا رجلا وضع شيئا في الطريق فنفت
عنه دابة رجلا فالتفت شيئا لا يضمن الوامع اذا لم يصبرها الموضوع في الطريق
وكذلك رجل شهد على حايطة مايل الى طريق المسلمين فسقط الحايطة فنفت عنه

دابة رجل تقتل رجلا لا يضمن صاحب الحايطة المائل انما يضمن صاحب الحايطة
 اذا اسقط الحايطة على انسان ودابة فقله رجل موسوق المسلمين فعلق ثوبه بنقل
 حرق رجل محرق قال الشيخ الامام ابو القاسم رحمه الله ان كان الفعل في ملكه لا يضمن
 وان كان في ملكه ضمن قال وهما شي اخر انه اذا تعلق ثوبه بذلك فجر ثوبه فحرق
 بجره لا يضمن صاحب الفعل وان لم يعلم ان ثوبه تعلق بالفعل لانه اذا جر الثوب فهو الذي
 حرق رجل دابة في داره شيئا فسقط من ذلك في داره شيء وتلف كان ضمان ذلك
 على من دونه وان رجل دخل بيت رجل واذن له صاحب البيت بالجلوس على سادة
 فجلس عليها فاذا تحتها قارورة فيها دهن لا يعلم به فاندفعت القارورة وذهب
 فضاء الدهن وضمان ما تحرق من الوسادة والقارورة على الجالس ولو كانت القارورة
 تحت ملاء قد غطها فاذن له بالجلوس على الملاء لا يضمن الجالس قال الفقيه ابو الليث
 رحمه الله في الوسادة لا يضمن عند البعض وهو اقرب الى القياس لان الوسادة
 لا تمسك الجالس كما لا تمسك الملاء وعليه الفتوى وان اذن له بالجلوس على سطح
 فانكشف به فوقع على سطح مملوك الاذن ضمن الجالس قال مولا نارضى الله عنه
 وهذه المسائل من مسائل الحنايات وانما ذكرناها هنا لانها سبب ضمان المال
 فكان بمنزلة الغصب رجل قطع ثالثة من ارض رجل وغرسها في ناحية اخرى
 من تلك الارض فكسرت كانت الشجرة للفارس وعليه قيمه الثالثة يوم القلع
 ويوم مر الغاصب بقلع الشجرة فان كان القلع يضر بالارض كان لصاحب الارض
 ان يعطيه قيمة الشجرة المقلوعة رجل قطع اشجار كرم الانسان كان عليه قيمتها
 وطريق معرفة القيمة ان يقوم الكرم مع الاشجار القائمة ويقوم مقلوع الاشجار
 فباينهما يكون قيمة الاشجار واذا عرفت قيمة الاشجار بعد ذلك تخير صاحب الكرم
 ان شاء دفع الاشجار المقلوعة الى الفارس وضمنه تلك القيمة وان شاء امسك المقلوعة

غير

الصغير النخل

ورفع

ويرفع من قيمة الاشجار المقلوعة ويضمنه الباقي رجل قطع شجرة في دار رجل
 بغير من تخير صاحب الدار ان شاء ترك الشجرة على القاطع وضمنه قيمة الشجرة
 قائمة لانه اتلف عليه شجرة قائمة وطريق معرفة تلك القيمة ان يقوم الدار
 مع الشجرة ويقوم بغير شجرة فيضمن فصل بينهما وان امسك الشجرة وضمنه
 قيمة النقصان كان له ذلك لانه اتلف عليه القيام وطريق معرفة ذلك
 انه اذا اظهرت قيمة الشجرة القائمة بالطريق الذي قلنا فيما تقدم فعند ذلك
 ينظر الى تلك القيمة والى قيمة الشجرة المقلوعة تفصل بينهما قيمة نقصان
 القلع وان كان قيمة المقلوعة وقيمتها غير مقطوعة سواء فلا شيء على القاطع
 لانه لم يتلف شيئا رجل له شجرة الجوز اخرجت الشجرة جوزا مغارا
 رطبة فاتلف انسان تلك الجوزات فان لم يكن لها قيمة وليست بمال حتى
 لا يضمن بالاتلاف اذ لم يكن على الشجرة قاتلا فهاو قطعها يتقرر قيمة
 الشجرة بدون تلك الجوزات بمادى لشئى ومع تلك الجوزات بمادى لشئى
 فيضمن فصل بينهما فذلك رجل كسر غصنا من اعضاء الشجرة القائمة
 يقوم الشجرة مع الغصن ويقوم بدون الغصن فيضمن فصل بينهما
 استاجر فاسا ودفع الى اجير له ليحمله فذهب به الاجير قال بعضهم
 يضمن المستاجر قيمة الفاس وقال بعضهم ينظر ان استاجر الاجير
 اولا لا يضمن قال مولا نارضى الله عنه وينبغي ان لا يضمن على كل حال
 لان المستاجر ملئ بالاجارة فملك الا عارة والايدي رجل غصب
 دابة فملكها واقام صاحبها البينة انها هلكت عند الغاصب من ثوبه
 واقام الغاصب البينة انه ردها وماتت عند صاحبها اولى ويقضى
 على الغاصب بالقيمة وكذا لو شهد شهود صاحبها ان الغاصب قتلها

فينظر ان الشجرة

فيينة صاحبها

او كان المغصوب دارا فاقام صاحبها البيعة ان الغاصب هدم الدار فاقام
الغاصب بيعة انه ردها علي صاحبها كانت منه صاحبها اولى لان القتل
~~هدم الدار~~ يتصور بعد الرد فاجل كان الغاصب ردها ثم هدم الدار
او قتل الدابة فكانت بيعة صاحبها اولى لا تثبت شيئا حادثا للضمان ولو
اقام صاحبها البيعة انهما ماتت عند الغاصب واقام الغاصب بيعة انه ردها
فانت عند صاحبها قال ابو يوسف رحمه الله بيعة صاحبها اولى لما قلنا
وقال محمد رحمه الله يقضي بيعة الغاصب لانها قامت على الاثبات وهو اثبات
فصل الرد وليس في بيعة صاحبها اثبات فعل علي الغاصب ولا اثبات سبب
الضمان بعد الغصب بخلاف الاول رجل غصب حنطة وطحنها فان الدقيق
يكون للغاصب وعليه حنطة لصاحبها ~~في القياس~~ للغاصب ان ياكل هذا
الدقيق وهو قولنا فرحمه الله وفي الاستحسان وهو قولنا ليس له ان
ينتفع بالدقيق ما لم يرد الضمان بالتراضي ويقضي القاضي عليه بالضمان
لان الحنطة تفرقت بالطحن ولم يمدك فلا يحمل له ان ياكل وينتفع
به ما لم يتحول المغصوب الي الغاصب بالضمان وذلك باستيفاء الضمان
او بقضا القاضي وقيل هذا قول محمد رحمه الله اما عند ابي حنيفة رضي الله
عنه يحمل له ان ياكل الدقيق وينتفع به لان ملك المغصوب منه قد تبدل
وكذا اذا غصب لحما وطبخه وعن هذا قالوا اذا غصب طعاما فغضه واكله
حل له ذلك في قول ابي حنيفة رحمه الله لانه صار مستهلكا بالمضغ فوجد
ابي حنيفة شرط الطيب ثبوت الملك بالبدل وعند صاحبيه رحمه الله عليها
اذا البدل في قولها اقرب الي الاحتياط وذكر في الاصل اذا غصب حنطة فزرعها
او نوي فحرسه او باله فانبتها او غصب غزلا فنسجه لا يحمل للغاصب ان ينتفع

بما قبل

بما قبل اذا الضمان او يقضي القاضي بالضمان وعن ابي يوسف رحمه الله في الثالثة
اذا انبت الغاصب لا يحمل له ان ينتفع بها قبل اذا الضمان وفيما سوي ذلك محل
رجل غصب جارية فزنت عنده ثم ردها علي المالك فولدت عند المالك
وماتت في نفاسها او مات الولد ايضا كان علي الغاصب قيمتها في قول ابي حنيفة
وقال ابو يوسف رحمه الله ليس عليه نقصان الحمل كالو غصب جارية صحيحة
فماتت عنده فردها محبوبة وماتت عند المالك من ذلك فانه يعين الان نقصان
الحمل في قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله عليهما ولو غصب جارية فماتت عنده
او ابنت عينا او جملت فردها ورد معها ارش العين ونقصان الحمل ثم
ذهب صاحب عينا فولدت وسلمت فان المولي يريد ما احدث من ارش البياض
ونقصان الحمل اما في الحمل بطهران كان من الزنا فانه ينظر الي ارش الحمل ونقصان
عيب الزنا اكثر لا يرد شيئا وان كان ارش الحمل اكثر يرد الفضل عن نقصان
عيب الزنا لان عيب الزنا قاييم وعيب الحمل قد زال ولو كان الحمل من
روح لا ضمان علي الغاصب فيه علي كل حال وان ماتت عنده من ذلك ولو
ان المولي هو الذي احبلها ثم ماتت عند الغاصب من ذلك الحمل او من
غيره لا ضمان علي الغاصب فيها ولو ان رجلين اخنضا رجلا في جارية
فاقام احد المدعيين البيعة ان دا اليد غصب من الجارية في وقت كذا
واقام المدعي الاخر ان دا اليد غصب من هذه الجارية ووقت لدل الوقت
وقتا بعد وقت الاول قال في الثاني في قياس قول ابي حنيفة رحمه الله وعلي
الغاصب قيمتها للاول وفي قياس قول ابي حنيفة رضي الله الجارية للاول
ولا يعين الغاصب للثاني شيئا غاصب الغاصب اذا استهلك الغصب او هلك
عنده فاذا في القيمة الي الاول بري عن الضمان وعن ابي يوسف رحمه الله انه لا

الزنا فان كان

يبرأ ولورد عين الغضب على الاول بري عند الكل ولو اقر الغاصب الاول انه اخذ
القيمة من الثاني لم يصح اقراره على المعضوب منه وكان للمعضوب منه ان يضمن
الثاني ان يقيم البينة على ما ادعي وكذا لو كان مكان الثاني غاصب المودع القاص
اذا تزوج بدراهم الغضب امرأة او اشترى بها شيئا عن محمد رحمه الله انه يحل
له الوطي والانتفاع به ولو كان الغضب عرضا فاشترى بالعرض شيئا
لا يحل له ان ينتفع بالمشتري قبل اداء الثمن ولو تزوج امرأة بعرض المعضوب
لا يحل له وطئها رجل كسر عصا رجل او خرق ثوبا ضمن النقصان ولو كان
الكسر فاحشا بان صار حطما او تدالا ينتفع به منفعة العصا او كان
الخرق فاحشا كان له ان يضمن القيمة والخرق الفاشر عند البعض ما يفيض
اكثر من نصف القيمة ولو سبق الثوب بضمين كان له الخيار ان شاء من
النقصان وان شأ ترك الثوب عليه وضمنه القيمة رجل غصب عبدا حسن
الصوت فتغير صوته عند الغاصب كان له النقصان ولو كان العبد مغنيا
ففسد له عند الغاصب لا يضمن الغاصب شيئا رجل غصب خرا فخلله بغير
شيء احد صاحبه بغير شيء ولو غصب عسيرا فصار خلا عنده كان لصاحبه
ان يضمنه واذا غزلت المرأة قطن زوجها فهو على وجهه اما ان اقالها بالغلل
او انها عا عن الغزل او لم ياذن ولم يبيعه ولكنه سكنت او لم يعلم بعرضها فان
اذن لها بالغلل فهو على وجهه اربعة ادهان ان يقول لها اغزليه لنفسك
او يقول اغزليه لتكون الثوب لي ولك او قال اغزليه ولم يرذ في الوجه
الاول وهو ما اذا قال اغزليه لي كان الغزل للزوج ان كان قال اغزليه
لي با حركته كان الغزل للزوج وعليه الاجر المسمى للمرأة وان لم يذكر الاجر
كان الغزل للزوج ولا شيء عليه لانها متطوعة من حيث الظاهر وان اختلفا فذاك

المراة غزلت باجره وقال الزوج لم اذكر الا جركا ان القول قول الزوج مع اليمين
ولو كان قال لها اغزليه لنفسك كان الغزل لها ويكون الزوج وامرأا
القطن منها وان اختلفا فقال الزوج اذنت لك لغزليه لي وقالت
المراة لا بل قلت اغزليه لنفسك كان القول قول الزوج مع اليمين ولو
كان الزوج قال لها اغزليه ليكون الثوب لي وكان الغزل للزوج
ولها عليه اجر المثل لانه استاجرهما ببعض الخارج فيفسد الاجار
ويجب اجر المثل كالودع غزلا الي حايك لينسجه بالنصف فان الثوب
يكون لصاحب الغزل وعليه اجر المثل ولو كان الزوج قال لها اغزليه
ولم يذكر شيئا كان القول للزوج ولا شيء عليه لانها غزلت تبرعا من
حيث الظاهر هذا كله اذا اذن لها بالغلل وانها عا عن الغزل فقزلت
بعد النهي كان الغزل لها وعليها للزوج مثل قطنه لانها صارت غاصبة
مستهلكة فيضمن كسر غصب حنطة وطحنها فان الدقيق يكون للغاصب
في قول ابي حنيفة رحمه الله وعليه مثل الحنطة وان لم ياذن لها ولم يبيعه فذاك
فهو على وجهه ان كان الزوج بايع القطن كان الغزل لها وعليها القطن
للزوج لانه يشترى القطن للتجارة فكان النهي تاما من حيث الظاهر وان لم
يكن الزوج بايع القطن فاشترى قطنها وجأ به الي منزلها فغزلت المرأة
كان الغزل للزوج ولا شيء لها من الاجر لانه انا حمل القطن الي منزلها
لتغزله المرأة تطوعا فهو بمنزلة ما لو خبرت من دق قول الزوج او لمحت فذا
لحم جابه الزوج فان الطعام يكون للزوج وتكون المرأة متطوعة وعن ابي يوسف
رحمه الله في المنتقار رجل اشترى قطننا وامرأة ان تغزل فغزلت كان
الغلل للزوج وان وضع القطن في بيته ولم يقل شيئا فغزلت كان الغزل

لما ولاشي عليها وهو بمنزلة طعام وضعه في بيته فاكلته المرأة وذكر هشام رحمه الله
في نوادر رجل غزل قطن غيره ثم اختلفا فقال صاحب القطن غزلت بلدي والغزل
بالوقال الا غزلت بغيراذ نكف الغزلي ولك علي مثل قطنك كان القول
قول صاحب القطن وان كان الاصل عدم الاذن الا انه يتمسك بهذا الطاهر
لاستحقاق ملك الغير فلا تقبل قوله رجل غصب ذها او فضة فجعلها دراهم
او دنانير واينة عند ابي حنيفة رحمه الله عليه لا ينقطع حق المالك بهذه الصعة
وعند صاحبيه رحمه الله عليهما ينقطع حق المالك وكذا النحاس اذا كان المعمول منه
بيع وزنا رجل نقش بيا لمقلوعا لرجل نقشه بالتقرقانه ملك الكتاب بيمينه لان
صاحب الباب لو احدث لم يعطه شيئا ولو اخذنا فضة فنقشها بالنقر فهو كالبا
لما قلنا ولو غصب نخلا او زرا فاسقاه او نفق عليه حتى انتقا وعبد اجر محافدا واه
فلاشي له وكذا الوقصر الثوب المغصوب او ماله لا شيء له ولو حرق ثوبا فرفاه يقوم
صحيحا ويقوم مرفوا فيضمن ما بينهما ولو زقافيه خمر لمسلم من هو النفسنة
الذين يحملون الشرب ان فعل باذن الامام لا يضمن وبغير اذن الامام يضمن الرو
فصل في براءة الغاصب والمديون رجل باع اقواما ومات قبل استيفاء الديون
ولم يدع وارثا ظاهرا فاخذ السلطان ديونه من الغرماء ثم ظهر له وارث
كان على الغرماء اداء الديون اليه الوارث ثانيا لانه لما ظهر الوارث ظهر انه لم
يكن للسلطان حق الاخذ رجل مات وعليه دين وله دين علي رجل فاخذ
صاحب دين الميت من المديون مثل حقه اختلف المشايخ فيه قال الشيخ الامام
ابونصر رحمه الله صاحب دين الميت يكون غاصبا ويصير ما اخذ قضايا بدنه
لانه اخذ ما لم يمت بغير اذنه وقال بعضهم لا يكون غاصبا وهو الصحيح لانه
اخذ باذن الشرع الا ان لما خذ يصير مضمونا عليه فيكون قضايا بدنه

كالمف

كالمفتر بما للمديون في حياته من جنس دينه ولو كان على رجل دين فاخذ
غير صاحب الدين من المديون ودفع الي صاحب الدين اختله المشايخ فيه
قال محمد بن سلمة رحمه الله المديون بالخيار ان شاء ضمن الاخذ وان شاء ضمن
صاحب الدين لان الاول غاصب والثاني غاصب الغاصب فان اخذ
يضمن الا خذ لم يصرف قضايا بدنه وان اخذ يتضمن صاحب الدين يصير
قضايا وقال نصير بن يحيى رحمه الله لا خيار له ويصير قضايا لان الاخذ
بمنزلة المعين له علي اخذ حقه والفتوي على هذا القول رجل غصب مالا فغصب
من الغاصب المغصوب رجل له علي المغصوب منه دين علي دين من جنس الغصب
كان المغصوب منه بالخيار ان شاء ضمن الاول وان شاء ضمن الثاني لان كل واحد
منهما غاصب فان ضمن الاول لا يبرأ المغصوب منه عما عليه من الدين وان ضمن الثاني
برى الاول رجل عليه دين فجاء المديون الي صاحب دينه ليتقضى دينه فدفع المالك الي
الطالب لينتقد فهلك المالك في يد الطالب هلك من مال المطلوب والدين علي حاله
لان الطالب وكمل المديون في الاسفاد فكان يدين كبد المديون ولو ان المطلوب دفع
المال الي الطالب ولم يقل شيئا فاخذ منه الطالب ثم دفع المديون لينتقد فهلك
يد هلك من مال الطالب لان الطالب اخذ حقه فاذا دفع المديون لينتقد
صار المطلوب وكمل الطالب في الانتقاد فكان الهلاك في يد المطلوب بعد ذلك
كالهلاك في يد الطالب رجل له علي رجل مال لا يقدر علي استيفائه قالوا لا
افضل من ان يدع عليه لان في البراءة تخلص المديون عن نادر الاخره رجل مات
وعليه قرض ذكر الناطفي رحمه الله يرحى ان لا يكون موافقا في الدار الاخرة
اذا كان من نيته قضا الدين رجل مات وعليه دين نسيئة ووارثه يعلم ذلك
فان الوارث يقضى دينه من مال الميت ولو ان هذا الوارث نسي ايضا من مات

لا يواخذ الوارث بذلك في الدار الاخرة لان الوارث لم يربا شرب الدين
في الايتد فلم يكن ظاهرا والسيان لم يكن منه رجليات وله على رجل حق ولم
يخلف وارثا قالوا يتصدق المديون بما عليه عن الميت ليكون ذلك ودية عند
الله فوصله الى خصمه يوم القيامة مسلم غصب من ذي مالا او سرق منه فانه يجازى
به يوم القيامة لا احد الا معصوما والذي لا يرجي منه العفو ويرجى ذلك من
المسلم فكانت خصومة الذي اشد وعند الخصومة لا يعطى ثواب طاعة المسلم
الكافر لانه ليس من اهل الثواب ولا وجه ان يوضع على المسلم وبال كفر الكافر
مسي في خصومته وعن هذا قالوا ان خصومة الدابة يكون اشد من خصومة
الادمي على ادمي رجل سرق من ابيه مالا ثم مات الاب السارق وارثه
قالوا لا يواخذ به السارق في الدار الاخرة لان الدين ينتقل الى الابن فسقط
عنه الا انه ياتم السرقه بما لجنايه على المسروق منه قالوا هذه المسئلة
تبدل على ان صاحب الدين اذا طلب الدين من مديونه فاطله المديون مع القدر
عليه ومات الطالب اختلفوا فيه قال اكثر الناس حق الخصومة في دار
الاخرة لا يكون للاول لان الدين ينتقل الى الوارث والخصومة يكون بسبب
الدين وقال بعضهم حق الخصومة يكون للاول واختلفوا ان الدين لم يكن
قال الفقيه ابو الليث رحمه الله الدين يكون للميت الا ان وارثه لو اخذ حال
من المديون او ابراء بري المديون وقال بعضهم الدين يكون للوارث والخصومة
اليه ايضا في دار الاخرة وهو الصحيح رجليات وترك دين على رجل او عصا
في يد غيره ولم يصل ذلك الى الوارث لمن يكون ثواب ذلك في دار الاخرة
قالوا في القياس يكون للوارث لانه ينتقل الى الوارث وفي الاستحسان ان
تؤدى المال قبل الموت فالثواب يكون للميت وان توي بعد الموت فالثواب يكون

لوارث

لوارث لان في الوجه الاول اذا هلك المال قبل الموت ينتقل الى الوارث
لان الوارث لا يجري في الهالك وفي الوجه الثاني لم يكن هالكا عند الموت فصا
لوارث المديون اذا احمدا الدين هل سحلقه الطالب ام سركه من غير ممن يتقى
الشيخ الامام نصير بن يحيى رحمه الله اسحلقه الطالب او لم يسحلقه كان الا
لطالب دون وارثه اذا مات الطالب قبل القبض وان دفع المديون الى وارث
الطالب بري عن الدين ويبقى عليه وزر الماطلة لا يخلص عن ذلك رجل له
على رجل دين فبلعه ان المديون قد مات فتك جعلته في حل او قال وهبته
منه ثم ظهر انه حي ليس للطالب ان ياخذ منه لانه وهبه منه بغير شرط
رجل غصب ثوبا او دابة او دراهم وهي قائمة قايما منها بري الغاصب
عن ضمان الغصب ويصير المغضوب امانة في يده وكذا لو قال المغضوب
منه حللته من الغصب بري الغاصب عن الضمان وان كان المغضوب مستهلكا
بري الغاصب عن ضمان القيمة لانه ابراء عن الدين والدين يقبل الا براء
فاما اذا كان المغضوب قايما كان التحليل ابراءه عن سبب الضمان فيصير
العين امانة في يده عندنا وعلى قول زفر رحمه الله لا يبرأ عن ضمان الغصب
رجل خاصم رجلا في دار ثم قال للمدعى عليه قد ابرأتك عن هذه الدار وعن
خصومتي في هذه الدار ادع عن دعوي في هذه الدار ذكر الناطقي رحمه الله
ان جميع ذلك باطل وله ان يخاصمه فيقيم البينة فياخذ ولو قال بريت من
هذه الدار او قال بريت من دعوي في هذه الدار صح ذلك ولا حوله
فيها ولو اقام البينة لا يقبل ولو قال انا بري من هذا العبد او قال
خرجت عن هذا العبد ليس له ايدي بعد ذلك لانه اخبر عن البراءة فثبت
البراءة اما عن الوجه الاول صرح بالبراءة عن الدعوي والخصومة وذلك

باطل رجل قال لاخر حلتني من كل حق لك علي ففعل و ابراه فان كان صاحب
 الحق عالما بما عليه بري المديون حكما وديانة وان لم يكن عالما ببر في الحكم
 لا يبراديانة في قول محمد رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله يبر او عليه
 الفتوي لان ابراه اسقاط والجمالة لا تمنع صحة الاسقاط فان المشتري
 اذا ابري البايح عن العيوب صح ابراه عند الكل وان كان لا يعلم بالعيوب
 وذكر في النوازل رجل له علي رجل دين وهو لا يعلم بجمع ذلك فقال
 له المديون ابرني مالك علي فقال الدارين ابرائك فقال بضر رحمه الله
 لا يبر الا من مقدار ما يتوهم انه له عليه وقال محمد بن سلمة رحمه الله
 يبر اعز الكل قال الفقيه ابو الليث رحمه الله حكم الفضا ما قال محمد بن سلمة
 رحمه الله وحكم الاخر ما قال بضر رحمه الله لان الفضا بناء علي الظاهر
 وظاهر اللفظ عام وحكم الاخر بناء علي الرضا فلا يبر اعمالا يتوهم انه
 له عليه رجل قال ابرأت عن جميع غرماي ولم يسمهم بلسانه ولم يتوهم
 ولا واحدا منهم بقلبه قال ابو القاسم رحمه الله روي ابن مقبل عن علي بن ابي
 رحمه الله عليهم انهم لا يبراون لان ابراه باحق للغرما و ايجاب
 الحقوق لا يجوز الا لقوم باعياهم ولو قال كل غريم لي فهو في حل
 قال ابن مقبل رحمه الله لا يبر اغرما و في قوله علي بن ابراهيم رحمه الله عليهم لدا
 لوقال ليس بالري شيء ثم جاز من الغد و ادعي ان هذه الدار له منذ عشرة سنين
 وهي بالري بحباب له ذلك في قوله علي بن ابراهيم رحمه الله عليهم قال ابن مقائل
 رحمه الله واما عندي في المسلمين جميعا يبر اغرما و ولا يسمع دعواه ولو قال
 مالي بالكوفة ارا وقال مالي بالكوفة علي احد مال ثم ادعي ارا بالكوفة
 او حقا قبل رجل تسع دعواه ولو قال ابرأت جميع غرماي لم يكن ذلك

براة اذا لم ينصر علي اقوام معينين ولو قال قبيله فلان فان كانوا المحصون فهو
 مثل ذلك فان كانوا محصون فالبراة وكذلك لا قرار رجل له علي الناس ديون
 وهم غيب عنه فقال من كان لي عليه شيء فهو في حل ذكر الناطق رحمه الله فيه خلا
 فقال رحمه الله له ان ياخذهم بماله عليهم وقال ابو يوسف رحمه الله هو جاز وهم
 في حل اذا كان عليهم دين اما اذا كان قوب قائم في يد رجل او عبد قائم في يده فله
 ان ياخذ منه ولا يكون الذي في يده في حل منه ولو كان له علي اخر حق فابراه
 علي انه بالخيار صح لان ابراه في كونه تمليك دون الهبة ولو وهب عينا علي انه بالخيار
 صحته الهبة وبطل الخيار فالابراولي رجل قال لاخر جعلت في حل في الدنيا او قال
 جعلت في حل في ساعة قالوا يصير في حل في الدارين وفي الساعات ولو قال لا
 اخاصك او قال لا اطلبك مالي قبلك فهذا ليس بشي وحقه علي حاله رجل قال
 اذا تناول فلان من مالي فهو له حلال فتناول فلان من غير ان يعلم باباحه
 قال بضر رحمه الله يجوز ذلك لا ضمان عليه وان قال كل انسان تناول من مالي
 فهو له حلال قال محمد رحمه الله لا يجوز ومن تناول ضمن وقال ابو بضر محمد بن سلام
 رحمه الله هو جاز فابو بضر رحمه الله جعل هذا اباحة والاباحة للجمل جازية
 ومحمد بن سلمة رحمه الله جعله ابراهما ساوله والابرا للجمل باطل والفتوي علي
 قول بضر رحمه الله ولو قال لاخر جميع ما ياكل من مالي فقد جعلت في حل فهو حلال
 له في قولهم ولو قال جميع ما ياكل من مالي فقد ابرأتك ذكر عن بعضهم انه لا يصح
 هذا الا براه والصحيح انه يبر اعمالا علي قوله بضر رحمه الله فلان هذه اباحة و ابا
 الجمل جازية واما علي قوله محمد بن سلمة فلان هذا ابراه المعلوم عن ضمان تناول
 فيكون ابراه الدين الواجب لا عن الدين رجل قال لاخر انت في حل مما اكلت
 من مالي واخذت او اعطيت حل له لاكل ولا يحل له الاخذ والاعطاء لان

اباحة الطعام المجهول جايئة فان من قدم مائة بين قوم حل لهم الاكل منها وتمليك
 المجهول باطل رجل قال ادنت للناس في تمر غيلي فمن اخذ شيئا فهو له فبلغ الناس
 واخذوا من ذلك شيئا فهو لهم هذه اباحة رجل قال تحت لفلان ان ياكل من مالي
 وفلان لا يعلم بذلك قال ابو ^{الشيخ} الفقيه ابو بكر رحمه الله لا يباح له الاكل لان الاباحة
 الملاقاة لا يثبت قبل العلم كالتوكيل وعند البعض الاباحة تبطل قبل العلم
رجل قال لا خراجا دخل كرمي وخدم من العنب فله ان ياخذ مقدار ما يشبع به انسان واحد
 لان هذا اذن بقدر ما يحتاج اليه في الحال رجل اراد ان يوكل غيره في املاكه فقال
 الوكيل انا اذا دخلت فيها لا اضمن من ان اتناول شيئا من مالك فقال الموكل انت في حل
 من تناولك من مالي من درهم الى مائة درهم قد خل فيك له ان يتناول من ماله من
 الاكل والشرب والدرهم مالا يبد منه واما ان يقصد فياخذ من ماله جلة مائة
 او خمسين درهما فليس له ذلك والله اعلم بالصواب
كتاب الهبة فصل فيما يكون هبة من الالفاظ وما لا يكون
رجل قال لغني هذه الامة لك قال ابو يوسف رحمه الله هذه هبة جايئة بملكها
 اذا قبض ولو قال هي لك حلال لا يكون هبة الا ان يكون يستدل به على انه اراد
 به الهبة ولو قال وهبت لك فرجها فهي هبة بملكها اذا قبض رجل يدعي ثوب
 وديعة لرجل فقال لصاحب الثوب اعطينه فقال اعطيتك عن محمد رحمه الله انه
 يكون هبة رجل قال لا خراج قد متعتك بهذا الثوب او قال بهذه الدراهم
 فقبض منه قال محمد رحمه الله هي عندي هبة رجل قال لا خراج في حل من مالي
 حيث اصبحت فخدمته ما شئت عن ابى يوسف رحمه الله ان هذا على الدراهم
 والدنانير خاصة ولو اخذ من ارضه فاكهة او لوزة او حلب بقر او غنمه
 لا يحل له ذلك رجل دفع الى رجل طعاما وقال هذا لك منحة ودفع اليه شاة وقال

هذه

هذه منحة لك فله ان يشرب لبنها وياكل الطعام ولذا لو اعطاه درهما وقال هذا لك
 منحة وكذلك الدنانير وما يوكل ويشرب وقال ابو حنيفة رحمه الله هو على الهبة
 وهو قول ابى يوسف ومحمد رحمه الله رجل قال لغني داري هذه لك رقبتي وقبضها
 قال ابو حنيفة رضي الله عنه هي عارية وهو قول محمد رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله
 هي هبة جايئة وقوله رقبتي باطل ولو قال هذه الدار لك فان من قبلي فهي وان
 من قبلك فهي لك ذكر عن ابى حنيفة رحمه الله عليه في النواذر انه لو قال هكذا
 الهبة جايئة ويبطل الشرط وعن الحسن بن زيار رحمه الله عن ابى حنيفة وابى يوسف
 رحمه الله عليهما لو قال ارقبتك داري هذه فهي عارية وان قال ارقبتك داري هذه
 وهي لك فهي هبة واما في العري كلاهما سواء هي هبة وعن محمد رحمه الله رجل قال
 ارضي لفلان وحده الارض او قال الارض الي هي وحدها لو لذي فلان وهو صغير
 قال محمد رحمه الله هو جايز وهي هبة واشهاده قبض للصغير وعن ابى حنيفة رحمه الله
 عليه اذا قال لرجل لغني قد جعلت هذه الدار لك عمري او قال عمرك او حياتك
 او هي لك حياتك فاذا مت فهي رد علي قال هذه هبة جايئة والشرط باطل
 ولو قال هذه الدار لك حبس فدفعتها اليه كان باطلا في قول ابى حنيفة ومحمد رحمه الله
 عليهما وقال ابو يوسف هي هبة جايئة وقوله حبس او رقبتي باطل رجل منح رجلا
 بعض اوقية او ثوبا او غير ذلك قال كل شيء منحه مما ينتفع به السكنى او اللبس
 مثل الدار او الثوب ولبس الشاة وظهر البعير فهو عارية يرد وفي الطعام والدراهم
 او اللبث مالا سمع به الا بالاستهلاك يكون قرضا في ظاهر الرواية كما عان
 الدراهم وفي النواذر يكون هبة ولو وضع سكر بين قوم وقال خذوه فهو له
 ولو نثره فوق في حجر رجل او كفه فاخذه اخر منه فهو جايز هذا اذا لم
 يسطر كفه او ذيله لذلك فاما اذا بسط لذلك فواقع فيه فهو له قال الشيخ الامام

مطهر

وقيل العري ان يقول رقبتي منحتك
 ان من قبلي فهي عارية وان من قبلك
 هذه هبة جايئة والشرط باطل

فمن اخذه

الزاهد المعروف بجواهر زاده رحمه الله الدرام المثنون في هذا منزلة السكر ولو وقع
السكر والدرام على راسه جل ثم سقط عن راسه فاحده آخر كان للثاني ولو اخذ
رجل بيده ثم سقط فاحده اخر فهو الاول قال محمد رحمه الله الهبة عندنا جائز
اذا اذن بها صاحبها ذكر محمد رحمه الله في السرا الكبير وجل قال لقوم اني وهبت جاري
هذه لاجدكم فليأخذها من شاها فخذها واحد منهم كانت له رجل رمى ثوبه لا
يجوز لاجد ان يأخذ حتى يقول حين رماه من اراد ان يأخذ فليأخذ رجل سيب
دايته لعله فاحدها انسان وتعاهدها قال ابو القاسم رحمه الله لصاحبها ان يترد
الا ان يقول عند التسييب من شاها فخذها فحسب يكون الدابة لمن تعاهدها
قال الفقيه ابو الليث رحمه الله الجواب كذلك اذا قال لصاحبها لقوم معلومين ويكون
هذه هبة استخسانا لان الموهوب له وان كان مجهولا فخذ القبط يصير معلوما
ولو سيب دايته وقال لا حاجة لي اليها ولم يقل هي لمن اخذها فاحدها انسان لا
يكون له ولو ارسل طيرا مملوكا له فارسل الطير بمنزلة التسييب للدابة قالوا في
الطير لا ينبغي ان يرسلها اذا كان وحشي الاصل اذا لم يقل هي لمن اخذها لانه اذا لم
يقول ذلك فمن اخذها لا يكون له فيكون مال الغير وجل قال ادنت للناس جميعا
في تمرخل فمن اخذ شيئا منها فهو له فبلغ ذلك ناسا من الناس فاحدوا من ذلك
شيئا كان لهم رجل دفع عينا ساقطا وزعم ان الملقى قال من اخذ فهو له صاحب
العين ينكر ذلك القول قال الناطقي رحمه الله ان قام بئنة على ما ادعى وحلف
صاحب العين فاني ان يحلف فان العين تكون للدافع ولو ان الدافع لم يسمع ذلك
من صاحب العين لكن احب ما قال صاحب العين عند الا لقاء وسعه ان يأخذ
بالخير وجل عند دراهم فقال له صاحب الدراهم فترقاها في حواجلك كان قرصا
وان كانت حنطة فقال له صاحب الحنطة كلها كانت هبة له وجل قال لا خرم

هذا الى

هذا الشيء مراحا فقال وهبت وسلم قال ابو نصر رحمه الله يجوز ذلك رجل قال لحنقه
بالفارسية ابن زمين برا فاذهب وارزعا فقال لحنقه قبلت وزرعت قال
ابو القاسم رحمه الله كان الارض للحنق وان لم يقل الحنق قبلت لم يكن له رجل قال
لا خرم وهبت عبدي هذا منك والعبد حاضر حيث لو مديده ناله فقال قبضته
قال ابو بكر رحمه الله جاز ان الهبة من غير قوله قبلت ويصير قابضا في قول محمد
رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله لا يصير قابضا ما لم يقبض وان كان العبد غائبا
فقال وهبت منك عبدي فلا نا فاذهب واقبضه فقبضه جاز وان لم يقل قبلت
وبه ما خذ ولو قال هولاك ان شئت ودفعه اليه فقال شئت خذني يوسف
رحمه الله انه يجوز رجل قال لغيري وهبت لك هذا العبد امس فلم تقبل كان القول
قول الواهب رجل قال كسوتك هذا الثوب او اعطيتك او قال جعلت لك هذه
الدار او قال هذه الدار لك فا قبضها او قال هي لك هبة تسكنها فهو هبة ولو قال
هبة سكني او سكني هبة او سكني صدقة او قال اخذ منك هذه الجارية فهي عارة
في جميع ذلك وكذلك لو قال حملتك على هذه الدابة يكون عارية الا ان ينوي
الهبة وقيل هي من السلطان تكون هبة ولو قال في الدار هي لك هبة جاز
كل شهر بدرهم وقال اجارة هبة ففي اجارة ولو وهب لرجل غائب دراهم
وارسله على يد رسول فقال يصدق بها عنى لا يجوز ايضا فان تصدق الرسول
عنه ضمن الرسول الواهب وجل قال جميع ما ملكه لفلان يكون هبة حتى لا يجوز
بدون القبض ولو قال لجميع ما يعرف او ينسب لي فلان فهو اقرار بالوجه
الا اول صرح باضافة الملك الى نفسه ثم اضافه الى فلان ومثله يكون هبة
وفي المنة الثانية لم يصرح بملك نفسه لان ما يعرف به او ينسب اليه قد يكون
لغيره ولو قال بالفارسية ابن علام براسك يكون اقرارا ولو قال ابن علام

يكون هبة لا يملكه الاب القبط وذكر في الزيادات اذ قال الجماعة من المسلمين هذا المال
 لكم يكون هبة رجل قال لا خذ هذا الخال واغز في سبيل الله يكون قرضا لا زكلا
 محتمل محتمل القرض ومحتمل الهبة والقرض ادناها فمحل عليه ولا ان اخذ المطلق
 سبب للمضاني في الشرع ولو دفع اليه درهم فقال انفق ففعل فهو قرض وهو
 كما لو قال اصرفها في حوائجك ولو دفع اليه ثوبا فقال اكس به نفسك ففعل
 يكون هبة لان قرض الثوب باطل فاذا اعتذر حمله على القرصية بجعل هبة
 لان قرض الثوب باطل فاذا اعتذر حمله على القرصية بجعل هبة نفقها للتصرف
 رجل غرس كرم اوله ابن صغير فقال جعلته لابي فلان يكون هبة لان الجمل
 عبارة عن التملك وان قال غرسه باسم ابني لا يكون هبة وان قال جعلته
 باسم ابني يكون هبة ظاهرا لان الناس يريدون بهذا التملك والهبة رجل
 انما هبة الختان فاهدي الناس هدايا او وضعوا بين يديه قالوا ان كانت
 الهبة مما يصلح للصبيان مثل ثياب الصبيان او يكون شيئا يستعمله الصبيان
 ففي الصبي لان مثله يكون هبة المصبي عادة وان كانت الهدية درهم او دينار
 او غير ذلك يرجع الى المهدى فان قال المهدى هبة للصغير وان تعذر الرجوع
 اليه بنظر ان كان المهدى من معارف الاب او اقاربه ففي الاب وان كان من
 قرابة الام او من معارفها ففي الام وكذا اذا اتخذ ولية لرفاق الهبة الي
 بيت زوجها فاهدي الناس هدايا فهو على ما ذكرنا من قرابة الاب او من
 قرابة الام وكذا لو كان المهدى من معارف الزوج او من اقاربه او من
 معارف المرأة وقرابتها الا اذا بين المهدى قال اهديت لهذا ولهذا فيكون المقول
 قوله وقال بعضهم في الاحوال كلها تكون الهدية للوالد لان الوالد هو الذي
 اخذ الولية وقال بعضهم يكون للولد لان الوالد اخذ الولية لاجل الولد

وهو

ولا يعتبر قول المهدى عند لاحدا اهديت للولد لان الوالد وصاحب الولية اذا كان
 رجلا عطيما يجي ما يقول المهدى هذا لخدمتكم ولا اعتقاد عليا قلنا اولا رجلا قال لا خير في
 لك هذه الغرارة الخنطة او هذا الزق السن كانت الهبة هي الخنطة والسن دون الغرارة
 والزق ولو قال وهبت منك غرارة الخنطة وزق السن كانت الهبة الزق والغرارة ولا يدخل
 فيه الخنطة والسن لان في الوجه الثاني اضاف الهبة الى الغرارة والزق لا الى الخنطة
 والسن لرجل اهدي اليه جانة شيئا من المأكولات في انما هل له ان يأكل من ثأبيه قال الفقيه
 ابو جعفر رحمه الله ان كان ثريدا او نحو ذلك لا بأس به لوجعله في ايها اخري مذهب
 لذته وان كان شيئا من الفواكه لا يسهه ان يأكل فيه الا ان يكون بينهما انضاط
 قوم اجلس على اخوانه هل لاهل الخوان ان تفاول شيئا من خوان اخوه وهل ليس
 بما ليس معهم على اخوانه وقال ابن مقار رحمه الله ليس له ذلك ومن ما ولد معه على اخوانه
 فانه لا بأس به وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله القياس ما قال ابن مقار رحمه الله في
 الاستحسان كل من كان في تلك الضيافة اذا اعطاه جاز وبه نأخذ رجل وهب عبدنا
 بغير اذن المولى وسلم ثم ادعى مولاه انه عبده واقام البينة وقضى القاضي له ثم اجاز المولى
 هبه العبد ذكر الحافظ رحمه الله انه لا يجوز اجازته في قول اي حنيفة رضي الله عنه وهذا
 على الرواية التي روي عن اي حنيفة رحمه الله ان قضا القاضي المستحق يكون فسحا للعقود
 الماضية اما في ظاهر الرواية لا يكون فسحا كذا ذكره في الامية الحلواني رحمه الله فاذا
 لم يفسخ البيع بالاستحقاق لا يفسخ الهبة فيصح اجازة المستحق والفتوي في البيع
 على ظاهر الرواية رجل قال لا خرتك وهبت لي الف درهم ثم قال بعد ما سكت لم افقها
 كان المقول قوله لان الاقرار بالهبة لا يكون اقرارا بالقبض رجل قرانه وهب لفلان
 هذا العبد قال بعضهم يكون اقرارا بالهبة والقبض جميعا والاقرار بالهبة المطلقة
 اقرار بهبة صحيحة بامه وذلك لا يكون الا بالقبض والاصح ان الاقرار بالهبة لا يكون

ولا يدخل فيه الخنطة والسن كتاب العبد
 والوجه الاول اضاف الهبة الى الخنطة والسن

أقاربا بالقبض رجل قال لا خراعتك هذه العصاة من الثريد فاخذها واكلمها كان
عليه مثلها أو قمتها لأن أمان ما لا يمكن الانتفاع به إلا بالاستهلاك يكون قرضا
قاله الفقيه أبو الليث رحمه الله هذا إذا لم يكن بينهما دلالة الهبة ولا تهاذي عن عبد الله
بن المبارك رحمه الله أنه متى يقوم بصرفه من الطنبور فوقف عليهم وقال هبة مني جيت
نروا كيف أضرب قد دفعوا إليه فصرفه على الأرض وكسره وقالوا لم يمت كيف أضرب
قالوا إنها السخ خذ غننا وإنما قال لهم ذلك احترازا عن قول أبي حنيفة عليه فان
عند كسر الملامى بوجوب الفمان وهذا دليل على ما مر أن هبة المادح جائزة رجل قال
لا خروعتك عبد ي هذا منك والمعد حاضر فقبضه الموهوب له جازت الهبة لأن
القبض في المجلس هبة الواهب دلالة القول بخلاف ما مر من مشقة هبة الأرض
من الخبز لأن ثمة لم يكن القبض هبة الواهب في المجلس رجل أمر شريكه بأن يدفع
إلى ذلك مالا فامتنع الشريك عن الأداء قالوا إن كان امر بالدفع على وجه الهبة للولد
لم يكن للولد أن يخاصم الشريك لأن حقه في الهبة لا يثبت قبل القبض وإن لم يكن الأمر
بالدفع على وجه الهبة للولد كان للولد أن يخاصم الشريك لأنه تخاصمه لأبيه بحكم
الوكالة لأنفسه وحق الأب ثابت عن الشريك فتسمع دعواه رجل وهب أمة له رجل
وسلمها إليه وعليها حلي وثيلها جازت الهبة وكذا الصدقة ويكون الثوب والحلي
للوهاب لا للموهوب له والمتصدق عليه بمكان العرف في العادة قال رجل نادى
الله عنه عرفا فإن كان الثوب عليه قد رما لستر عورتها ينبغي أن يكون ذلك
للموهوب له ولو وهب الحلي الذي على الجارية والثوب ولم يهب الجارية لم يجر الهبة
حتى ينزع ويدفع الثوب والحلي إلى الموهوب له لأن الحلي والثوب مآدم على الجارية
يكون تبعاً للجارية مشغولا بالأصل فلا تجوز هبته لجوارق الخنطة وجراب الطعام
رجل قال لغيري وهبت لك هذا الثوب لبنت فقال الموهوب له قبلت جاز قالوا

ولا يدخل

ولا يدخل في الهبة الغلق والسرد ولا السلايم المفرد لأنها بمنزلة منافع موضوع
في البيت ولو قال وهبت لك هذا البيت بمرافقه قالوا يدخل هذه الأشياء في الهبة
قال مولانا رضي الله عنه وعند أبي العلو لا يدخل في بيع البيت بذل المرافق فلا يدخل
في الهبة رجل وهب لأخراضا علي أن ما يخرج منها من زرع ينفق الموهوب له ذلك
على الواهب قال أبو القاسم رحمه الله إن كان في الأرض كرم وأشجار جازت الهبة وبطل
الشرط وإن كان الأرض مرا حافا للهبة فاسدة قال أبو الليث رحمه الله لأن في
المر شرط على الموهوب له رد بعض الهبة على الواهب فمحو الهبة وبطل الشرط
لأن الهبة لا تبطل بالشرط وفي الأرض القراح شرط على الموهوب له عوضا
بجولا لأن الخارج من الأرض بما يملكه فيكون له فمحو الهبة رجل
ضل لؤلؤ فوهبها لآخر وسلطه على طلبها وقبضها متى وجدها قال أبو يوسف
رحمه الله هذه هبة فاسدة لأنها هبة على خطر والهبة لا تنجح مع الخطر وقال زفر
رحمه الله يجوز هذه الهبة رجل له على رجل الف درهم نقرب بيت المال والف عليه
وقال المديون وهبت لك أحدا المدين قال محمد رحمه الله جازت الهبة والبيان
إليه مادام حيا ولو أرمه بعد موته أن مات قبل البيان لأن هبة الدين إسقاط
والجهالة لا تمنع صحة الإسقاط ويكون البيان المسقط رجل دفع إلى رجل يوبين
وقال له أيهما شئت فلك والآخر لا ينك فلا ن والابن صغيران بين الموهوب له
قبل أن يتفرقا جاز لأن ارتفاع الجهالة في المجلس بمنزلة البيان وقت العقد وإن
تفرقا قبل البيان لا يجوز لمقرر الجهالة وعلى هذا الوهب غلاما أو شيئا على أن
الموهوب له بالخيار ثلثة أيام أن أجاز قبل الافتراق جاز وإن لم يجر حتى افتراقا
لم يجر ولو وهب شيئا على أن الواهب بالخيار ثلثة أيام صحت الهبة وبطل الخيار لأن
الهبة تجوز بخلافه فلا يجمع فيها شرط الخيار أحد الشرطيين إذا قال لشريكه وهبت

لك حصن من الرخ قالوا ان كان المال قابلا لبيع لانها هبة المشاع فيما يقيم وان
كان الشريك استهلك المال صحت الهبة لانه صار مطلقا لاستهلاكه والدين لا يقيم
فكلون هذا هبة المشاع فيما لا يقيم فيصح رجل وهب لآخر ما في بطن غنمه وامر
بقضه اذا وضعت لم يصب وان قبض بعد الوصع لانها هبة المعدوم وكذا الدهن
في السمسم والزيتون قبل ان يعصر ودقيق الحنطة قبل الطحن رجل وهب
الدين ممن عليه الدين ذكره شمس الابية السرخي رحمه الله انها لا تصح من غير قبول
الديون عند اخلافه لفرقة رحمه الله وهكذا ذكر الفقيه ابو الليث رحمه الله
انها تصح من غير قبول الا انها تبطل بالرد وعن ابي يوسف رحمه الله انها لا تصح من غير
قبول كما قال شمس الابية السرخي رحمه الله ولو كان الدين بين شريكين فوهب
نصيبه من الاخر لذيون جاز وان وهب نصف الدين مطلقا ينفذ في الرخ ويوقف
في الرخ كما لو وهب نصف العبد المشترك **فصل** في هبة المشاع رجل وهب
نصيبه ما يقيم كالدار والارض والمكيل والموزون من غير شريكه لا يجوز عند
الكل وان وهب من شريكه لا يجوز عندنا وقال ابن ابي ليلى رحمه الله يجوز
ولو وهب دار من رجلين لا يجوز في قول ابي حنيفة رحمه الله وكذلك ما يقيم به
وقال صاحباه رحمه الله عليهما جاز ولو وهب دار من رجلين جاز عند الكل
وكذا الواجدان من رجلين ولو وهب نصفه دار من رجل وهب النصف
الاخر من رجل اخر وسلم الدار بينهما جاز وان تقدم تسليمه الى احدهما لا يجوز
وقال ابو حنيفة رحمه الله لا يجوز في الوجهين وفيما لا يقيم كالعبد والداية والثوب
والهام يجوز هبة المشاع من الشريك وغيره في قولهم ولو وهب درهما صحبا من
رجلين اختلفوا فيه قال بعض المشايخ رحمه الله عليهم لا يجوز لان تصفية الدرهم
لا يفترق كان ما يحمل القسمة والصحيح انه يجوز به اخذ القاضي الامام ابو الحسن

على العود

على السغدي رحمه الله وشمس الائمة الحلواني رحمه الله لان الدرهم الصحيح لا يتكسر عادة
فكان مما لا يحمل القسمة حتى لو كان من الدراهم التي تكسر عادة ولا يضرها الكسر
والتبعض كانت بمنزلة المشاع الذي يحمل القسمة فلا يجوز والدينار الصحيح قالوا
ينبغي ان يكون بمنزلة الدرهم الصحيح رجل معه درهمان قال لرجل وهبت منك
درهما منهما قالوا ان كان الدرهمان مستويين في الوزن والجودة فلا يجوز لان
الهبة تناولت احدهما وهو مجهول وان كانتا متفاضلتين جاز لان في الوجه الاول
الهبة تناولت احدهما وفي الوجه الثاني الهبة تناولت وزن درهم منها وهو مشاع
لا يحمل القسمة وفيما اذا فسدت الهبة حكم الشيوخ اذا هلك الهبة عن الموهوب
هل يكون مضروبة عليه ذكر ابن رسم رحمه الله رجل دفع درهمين لرجل وقال احدهما هبة
لك والاخر امانة عندك فهلكا جميعا ضمن درهم وهو في الاخر ائمين قال وانما فضل اخذ
فاسئل من ان يكون مضروبة وذكر في المضاربة الكسري رجل دفع الى رجل الف درهم قال فخذ
لك ونصف مضاربة هذا لا يجوز فان هلك المال عند القابض ضمن ثلثه درهم ولو وهب
نصف الدار او تصدق وسلم ثلثان الواهب باع ما وهب او تصدق ذكر في وقف الاصل
لا يجوز سعه لانه لم يقبض ولو باعها الموهوب له لا يجوز بيعه لانه لم يملك فقرار **هبة**
المشاع فيما يقيم لا تقيد الملك وان انفصل بها القبض وبه قال الحماوي رحمه الله وذكر
عصام رحمه الله انها تقيد الملك وبه اخذ بعض المشايخ رحمه الله عليهم رجل دفع تسعة دراهم
الى رجل وقال ثلثه لك قضا من حقتك وثلثه لك هبة وثلثه تصدقت بها عليك
قال محمد رحمه الله ثلثه قضا جائز وثلثه صدقة لم يجر ولا يضمن وثلثه هبة يجوز
نص ان الهبة الفاسدة مضروبة رجل اعطى رجلا درهماين وقال نصفها لك درهما في الوزن
والجودة سواها في حنيفة رحمه الله عليه انه قال لم يجوز ان كان احدهما انتقل او اجود
او اوردى جاز ويكون مشاعا لا يحمل القسمة وان قال وهبت لك ثلثها وهما في الوزن

والجودة سواء دفعتها اليه جاز وان قال احدهما لك هبة لم يجز كانا سواءا ومختلفين
وعن ابي يوسف رحمه الله في النواذر اذا قال وهبت لك نصف من هذه الدار والدار الاخر
نصفها لم يجز وان قال وهبت لك هذا نصفها ولهذا لا خرف من جاز رجل تصدق بعشرين
دينارا على رجلين فقيرين قال في الجامع الصغير جاز وان تصدق بهما على عبد بن وذكروا هبة
الاصل فاذهب لرجل شيئا يحتمل القسمة لا يجوز في قول ابي حنيفة رحمه الله روايتان وجه
الفرق بين الهبة والصدقة معروف فيجوز ان يكون الصدقة على عبد بن بمنزلة الهبة والهبة
من الفقير بمنزلة الصدقة ولو وهب دارا من رجل فوكل الموهوب له رجلين فقبض
الدار فقطعا جاز عند ابن رجلين وهب لهما احد المولين شيئا يحتمل القسمة لا يبيع اصلا
لانها لم يبيع في نصيب الواهب لانه يكون واحدا لنفسه فيبقى نصيب صاحبه شيئا يحتمل
القسمة لا رجل وهب دارا لرجل وسلم فيها متاع الواهب لا يجوز لان الموهوب مشغول
بالمسئلة فلا يصح التسليم امرأة وهبت دارها من زوجها وهي ساكنة فيها ومثلا
فيها وزوجها ساكن معها في الدار جازت الهبة ويمبر الزوج قابضا للدار لان المرأة
ومتاعها في يد الزوج فصح التسليم رجل وهب دارا في متاع الواهب او جوالقا
او جرابا في طعام الواهب وسلم لا يجوز لان الموهوب مشغول بالمسئلة ولا يصح تسليم
وهب المتاع والطعام دون الجوالق والدار وسلم حار لان الموهوب غير مشغول
بغيره فهو شاغل غير ولو وهب ارضا فيها زرع او نخيل او نخيلا عليها اوهب
الارض بدون الزرع او النخل بدون الارض او نخلا بدون التمر لا يجوز الهبة
في هذه السائل لان الموهوب متصل بغير الهبة ايصال خلقه مع امكان القطع والفصل
فقبض احدهما بدون الاخر غير ممكن في حاله الا يصال فيكون بمنزلة المتاع
الذي يحتمل القسمة ولو وهب دارا فيها متاع الواهب وسلم الدار بما فيها ثم وهب
المتاع جازت الهبة في المتاع لانا الدار مشغولة بالمتاع فصح هبة المتاع

وان كان الموهوب شيئا
لا يحتمل القسمة

او التمر

ثم وهب الدار تحت الهبة فيها جميعا ولو وهب الدار دون المتاع او الارض
دون الزرع او النخل او النخل دون التمر دون النخل ولم يسلم حتى وهب المتاع والزرع
والنخل والتمر وسلم الكل صحة الهبة في الكل لا يملكه لم يوجد عند القبض والتسليم ما يمنع القبض
والتسليم فصار كما لو وهب الكل هبة واحدة وسلم اما اذا فرق التسليم والقبض ففرق
العقد فيفسد كل عقد حكم فساد القبض كالو وهب نصف الدار وسلم ثم وهب
النصف الاخر وسلم فانه يفسد العقدان جميعا ولو وهب زراعا بدون الارض
او تمر بدون النخل وامر بالمصاد والجدا ففعل الموهوب له ذلك جاز لان الموهوب
له اذا قبض الهبة باذن الواهب مع قبضه في المجلس بعد وان قبض بدون اذنه
ان قبض في المجلس قبل الافتراق جاز استحسانا لان القبض في الهبة بمنزلة القبولة
فصح في المجلس ما لم يقبضه وان قام الواهب وخرج قبل قبض الموهوب له فقبضه
الموهوب له ان كان بامر الواهب صح والا فلا وان كان الموهوب غائبا عن حضرته
الموهوب له فان قبضه بامر الواهب صح والا فلا والصدقة في هذا بمنزلة الهبة
ولذلك العرص والبيع الفاسد والرهن ان قبضه بعد الافتراق عن المجلس ان
قبض حكم الاذن صح قبضه والا فلا والعلم في الهبة الفاسدة لا يكون قبضا
عند الكل كما في البيع الفاسد وفي الهبة الجائرة التحليله قبض عند محمد رحمه الله ولو
اذا كان غائبا عن حضرته الواهب والموهوب له فبالقبض فيها ان يامر بالقبض
وعند ابي يوسف رحمه الله لا يكون قبضا فيما سفل حتى ينزله عن مكانه والتحليله
ان تخلي بين الهبة والموهوب له ويقول له اقبضه رجل وهب دارا فيها متاع
الدار والمتاع جميعا وحلي بين الكل والموهوب له ثم استحق المتاع بقيت الهبة كما
في الدار لان الكل كان في يده فصح التسليم وكالواستعارة دارا او غصب متاع
رجل ووضع في الدار ثم ان الموهوب له الدار منه صحته الهبة لان المتاع والدار

كان في يد وكذلك لو اودعه المتاع والدار ثم وهب الدار صحت الهبة فان هلك
المتاع ولم يحوله ثم جاسمحق واستحق المتاع كان له ان يضمن الموهوب له جعل
الموهوب له غاصبا فانما المتاع بمجرد التحلية لا انتقال اليد الواهب الي الموهوب
ولذا لو وهب جوالق بما فيه من المتاع وحل بين الكل ثم استحق الجوالق صحت
الهبة ولو وهب الدار وفيها متاع الواهب وسلم الدار بما فيها من المتاع وحل بين
ثم وهب المتاع جازت الهبة في المتاع دون الدار لانه حين سلم الدار ولا يحكم
الهبة لم يصح تسليمه فاذا وهب المتاع بعد ذلك كانت الدار مشغولة بالمتاع
الواهب فصحت هبة المتاع ولو وهب المتاع او لا وسلم الدار مع المتاع ثم وهب
الدار صحت الهبة فيهما جميعا رجل وهب دارا لرجلين لاحدهما ثلثها وللآخر
ثلثها لا يجوز في قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله عليهما يجوز في قول محمد
رحمه الله ولو تصدق بدار على ثلثة معصه وعلى ما في بطنها والعلم بحيد بانه لا ولد
في بطنها حين تصدق بالدار لا يجوز ولو تصدق عليها وعلى هذا الحايط جازت
الصدقة ولو وهب دارا لثنتين احدهما صغيرا فبطلت الهبة فاسدة
عند الكل بخلاف مال الوهب من كبيرين وسلم اليها حملها فان الهبة جازت عند
ابي يوسف ومحمد رحمه الله عليهما لان في الكبيرين لم يوجد الشيوخ لا وقت العقد
ولا وقت القبض واما اذا كان احدهما صغيرا فكم وهب يصير الاب قابضا حصه
الصغير فيمكن الشيوخ وقت القبض رجل وهب من رجل دارا فاستحق نصفها بطلت
الهبة في الباقي ولو وهب دارا في مرضه وليس له مال سوى الدار ثم مات ولم يجر الوارث
هبة بقيت الهبة في ثلثها وتبطل في الثلثين ولو وهب دارا بما فيها من المتاع ولم يتم استحق المتاع
ذكر في الروايات ان الهبة لا تبطل في الدار وذكر ابن رستم رحمه الله ان هذا قول محمد رحمه الله اما في
قول ابي يوسف لو استحق وسادة منه بطلت الهبة في الدار لان موضع السادة من الدار لم يقبض

ولو وهب ارضا فيها زرع يزرعها ثم استحق الزرع بطلت الهبة في الارض عند الكل والزرع
لا يشبه المتاع ولو وهب سفينة فيها طعام بطعامها ثم استحق الطعام بطلت الهبة في
قول ابي يوسف رحمه الله قال ابن رستم وهذا قول ابي حنيفة رضي الله عنه وقال محمد رحمه الله لا يبطل
في السفينة لا يبي يوسف رحمه الله ان موضع الطعام من السفينة لم يقبض فلم يصح هبة السفينة
ولو وهب لابنه الصغير ارضا فيها زرع او وهب لابنه دارا او لاب ساكن فيها لم يجر
الهبة وعن ابي حنيفة رضي الله عنه في المجرى رجل تصدق على ابنه الصغير بدار او لاب
فيها ساكن اوله فيها متاع او فيها قوم سيكونون بغير جوازات الصدقة ويصير
الاب قابضا لابنه ولو كان فيها سكان باجور كانت الصدقة باطلة رجل وهب لرجل
جارية واستثنى ما في بطنها فقال على ان يكون الولد ذكر في الاصل ان الهبة جازت
وتكون الجارية مع ولدها الموهوب له لانه لو لم يستثن الولد كانت الجارية وولدها
الموهوب له فملكون الولد اخلا في الهبة فكان استثناء الولد شرطا يبطل الهبة
لا تبطل بالشروط الفاسدة والتكاح والخلع والصلح عن دم الهد على حيوان بدون
الولد في هذا يكون بمثلية الهبة والبيع والاجارة والرهن تبطل باستثناء الولد
ولو عتق ما في بطن جاريته ثم وهب الجارية جازت الهبة في الام وذكر في عتاق
الاصل لو دبر ما في بطنها ثم وهب الام لم تجز قيل فيها روايتان في رواية لا يجوز
الهبة في الاعتاق والتدبير جميعا وقيل جازت الهبة فيها والصحيح هو الفرق
بين الاعتاق والتدبير في الاعتاق يجوز الهبة وفي التدبير لا يجوز لان التدبير
لا يزيل الجارية عن ملكه فيكون الموهوب متصلا بغير الهبة من ملك
الواهب والاعتاق يزيل الملك فلا يصير الموهوب بعد اعتاق الولد متصلا
بغير الهبة فيجوز كما لو وهب لرجل دارا فيها ابن الواهب فصلا استثناء الولد
على ثلثة اقسام في قسم باستثناء الولد فيفسد المصروف وهو البيع والاجارة والرهن

لان استثنائا الولد بمنزلة شرط فاسد وهذه المقررات لا تحتل الشرط الفاسد وفي قسم
بحوزا التصرف ويبطل الاستثناء وهو النكاح والخلع عن ذمة العبد لان الشرط الفاسد
لا يفسد هذه العقود وفي قسم بحوزا التصرف والاستثناء جميعا وهو الوصية لان حكم
الوصية ما في البطن كشخص على احد محوزا قراره فجاز استثنائا **فصل** في جنس
مسائل لا يصح فيها الشرط ذكر ابن رستم رحمه الله في النوادر رجل قال لا خرا عرني جوالتك
او ثوبك على انه ان ضاع فانا ضامن لك قال يلفوا هذا الشرط ولا يكون ضامنا ومن
ابن يوسف رحمه الله في النوادر رجل دفع رجاجة الى رجل يقطعها باجر فقال له انما
عليك ان كسرها فكسرها قال ان كان منها ما يسل وربما لا يسل يكون ضامنا
وان كان لا يسل لا يضمن ويبطل الشرط ومنها رجل استاجر دابة فقال له ضامنا
لا توأخرها كان له ان يواجرها ولورهن عبد انسان فقال المرتهن للراهن
اخذه على انه ان ضاع ضاع بعين ش فقال الراهن نعم فالراهن جازي والشرط
باطل ان ضاع ضاع بالمال وعن محمد رحمه الله رجل دفع الى قضا رثوبا يتقصر
فقال له لا تضع من يدر حتى تقفرع منه فيقضمه فليس ذلك بشي ولا يضمن وعن
ابن يوسف رحمه الله رجل رهن عند انسان عبدا بالف درهم وقبضه الفان عا ان
المرتهن يضمن الفضل اذا هلك او شرط المرتهن انه لو مات العبد لا يبطل دينه
كان الرهن فاسدا وعن محمد رحمه الله في المسير الامام اذا ودع غنمه في دار الحرب
وشرط على المودع انه لو استهلكه يضمن لا يصح هذا الشرط ولو استهلكه لا يضمن
وذكر في الحيل رجل اجرد اراو امر المستاجر ان ينفق الاجر على الدار وشرط
ان يكون مقبول القول في الاتفاق كان الشرط باطلا ولا يقبل قوله
ونظا يروى هذا في كتاب الوديعه والعارية ان ث الله تعالى الشيوخ الطاري
لا يبطل الهبة الا رواية عن ابن يوسف رحمه الله من يقض وهب دارا لانسان والدار

لا يخرج

لا يخرج من ثلث ماله فلم يحز الوارث هبة فان الهبة تنقص في الثلثين وتبقى في
الثلث ولو استترى رجل دارا هو شفعها وقبضها ووهبها ولها شفع اخر ثم ان شفع
الثاني اخذ نصف الدار فالشفعة بطلت الهبة في الباقي لان الشفع الثاني اخذ
الشفعة بحق سابق على الهبة فكون الشيوخ مقارنا للهبة اما في فصل المرض
الشيوخ مقصود على الحال لم يكن للوارث حق الفسخ في حيوة المورث وانما
ثبت ذلك بعد موته فانما سطل الملك في الثلثين عند التقض لا قبله الا ترى
ان الهبة لو كانت جارية فوطها الموهوب ثم انقضت الهبة برده الوتره او رجوع
الواهب في الهبة لا يلزمه العقد **رجل** عليه دين فأت قبل القضاء فوهب صاحب
الدين لوارث المديون صح سوا كانت التركة مستغرقة او لم تكن فلو ان
الوارث رد الهبة صح رده في قوله ابن يوسف رحمه الله وسطل الهبة وقال
محمد رحمه الله لا يصح وقيل لا خلاف بينهما يصح رده عندها انما الخلاف
سهما فيما اذا وهب الدين من الميت فرد الوارث عن ابن يوسف رحمه الله صح
رده وعند محمد رحمه الله لا يصح رجل له على عبد انسان دين فوهب صاحب
الدين الدين من مولاة صحت الهبة ولو ان المولي رده بته قبل هو على الخلا
وعند ابن يوسف رحمه الله يصح رده سوا كان على العبد دين محبط او لم يكن وقيل
يصح رده عند الكل وهو الصحيح من يقض وهب شيئا ولم يسل حتى مات بطلت
هيبته لانه المرض هبة حقيقة فان كانت وصية حتى يعرضها الثلث
والثلاثان فلا يتم بدون القبض **رجل** جعل دارا مسجدا ثم استحق سي منه
خرج الباقي من ان يكون مسجدا لان المستحق القبض يحق سابق فكان
شيوخا مقارنا فيبطل **فصل** في الرجوع في الهبة للواهب ان يرجع في هيبته
من غير المحارم مالم يعوض او ازادت الهبة في بدها بزيادة السعر لا يمنع

استحق

وهب عبد فقطعت يده عند الموهوب له واخذ الموهوب لما رث اليد كان للواهب
ان يرجع في الهبة فياخذ العبد ولا ياخذ الا في قول ابي حنيفة وابي يوسف
رحمة الله عليهما رجل وهب لرجل ثوبا فسله اليه ثم اختلسه منه فاستهلكه فمروا الواهب
قيمة الثوب الموهوب له لان الرجوع في الهبة لا يكون الا بقضا او رضاه وذكر في المسألة
عن محمد رحمه الله رجل وهب جارية وسلمها الي الموهوب له ثم رجع فيها بعينها واعتق
لم يجزئ عنه قال وليس له ان يرجع فيها الا بقضا او رضاه ولو تصدق على رجل بشئ ثم
استفاد المتصدق عليه فاقاله لم يجز حتى يقبض لانها هبة مستقلة ولذا اذا
وهب لذي رحم محرر وكل شئ لا يفسخه القاضى لو اختص اليه فاقاله الموهوب له
فذلك يهلك من مال الواهب وان لم يقبضه مرضى وهب له عبد ثم رجع الواهب في الهبة
بعينه فمروا الرضا عليه برضاه جاز ذلك من الثلث فان كان الرد بقضا
محرور ولا شئ لورثة المرنى على الواهب وكذلك رجل اشترى عبدا وقبضه ثم وهبه
لا انسان وسلم ثم رجع في الهبة بعينه فمروا جاز ذلك بالعبدي كان له ان يردده على
بائعهم جعل الرجوع في هذا بعينه فمروا بترت الرجوع بقضا القاضى رجل وهب عبدا
فمرض العبد عند الموهوب له فمروا به حتى صح كان للواهب ان يرجع فيه رجل وهب
دارا فبنى الموهوب له في بيت الضيافة التي تسمى بالفارسية كاشانه سور الحرك كان
للوهاب ان يرجع في هبته لان مثل هذا يعد نقصانا ولا يعد زيادة وكذا
لو جعل فيه ارضا ولو وهب عبدا صغيرا فقتل وصار رجلا طويلا لا يرجع الواهب
فيه لانه الزيادة في البدن بمنع الرجوع وان كانت تنقص القيمة وكذا لو كان
تحييا فممن او كان قبيحا فممن لا يرجع الواهب فيه رجل وهب لرجل جارية
فاراد الواهب ان يرجع فيها فقال الموهوب له وهبتها صغيرة فكرب واراد
حيرا فقال الواهب لا بل وهبتها لك كذلك كان القول للواهب وكذا في كل زيادة

متولد

متولدة واما في البناء والنجاسة ونحوها كان القول قول الموهوب له رجل وهب
دارا قال لرجل تصدقت بها علي واذا نيت لي قبضا فقبضها وقال المتصدق لا
بل قبضها بعين اذني كان القول للمتصدق ولو قال الذي في يده الدار كانت
في يده فتصدقت علي فجازت وقال المتصدق لا بل كانت حينئذ في يدي وقبضها
بعين اذني كان القول للمتصدق عليه ولو ادعى رجل عبدا في يد غيره وزعم
انه كان وهبه للذي في يده وكان العبد غائبا عنها فقبضه الموهوب له
بعين اذنه وقال الموهوب له وهبته لي وقبضته باذنك كان القول للموهوب له
وان قال الموهوب له حين وهبته لي كافي من ذلك لا يحضر تنافسا من قبضه فقبضته
لا يصدر ولو قال المدعي وهب لك والذي لم يقبضه الا بعد موته وقال الموهوب له
قبضته في حياته فان كان العبد في يد الذي يدعي القبض في حياته كان القول
للموارث رجل وهب لرجل موصيا فنفظه الموهوب له باعراب لا يرجع الواهب
في هبته واذا وهب احدا الزوجين لصاحبه لا يرجع في الهبة وان انقطع النكاح
بينهما ولو وهب لاجنبيه ثم تزوجها او وهبت لاجنبي ثم زوجت نفسها منه
كان للواهب ان يرجع في الهبة لان النكاح بعد الهبة لا يمنع الرجوع
ولو وهبت المرأة لغير شيا تزوجها وادعت انها اسكرها في الهبة يسمع دعواها
واذا اقام الواهب او الموهوب سطل حق الرجوع ولو وهب لغيره شيا لا
يرجع في الهبة وان كان احدهما مسلما والاخر كافرا ولو وهب لاجنبيه ولاجنبي
عبدا فقبضه كان له ان يرجع في نصيب الاجنبي ولو وهب لاجنبيه وهو عبد
لاجنبي كان له ان يرجع في الهبة لان الهبة وقعت لمولي الاخ وان وهب
لعبد اجنبيه كان له ان يرجع في الهبة في قول ابي حنيفة رحمه الله عنه وقال
صاحبه رحمه الله عليهما لا يرجع ولو وهب عبدا مودوا ارحم محرم منه ومودة

ايضا ورحم محرم بان كان اخوه لاسيه عبد الاخيه لانه ذكر الكرخي عن محمد رحمه الله
في قياس قول ابي حنيفة رضي الله عنه انه ان يرجع في الهبة وقال الفقيه يرجع
رحم الله لا يرجع هو الصحيح لان المقصود من هذه الهبة صلة الرحم في جانب العبد
والمولى جميعا وكذا لو كان العبد على الواهب ومولاه خاله فوهب للعبد
قال محمد رحمه الله في قياس قول ابي حنيفة رضي الله عنه للواهب ان يرجع في هبته
قال محمد رحمه الله وهذا صحيح اذا وهب لذي الرحم المحرم وهو مكاتب لا يرجع مدام
مكاتب في قولهم فان عجز ورد في الرق كان للواهب ان يرجع في قول ابي يوسف رحمه الله
وقال محمد رحمه الله لا يرجع ولو ادي الكتابة فعق لا يرجع الواهب في قولهم والصدقة
اذا تمت بالتبض لا يرجع المتصدق فيها كانت للقرابة او للاجنبي والواهب ان
يرجع في هبته قبل ان يقبضه الموهوب لمكان الموهوب له حاضر او غايب
اذن له في قبضه او لم ياذن ينفر الواهب في الرجوع قبل التبض وبعد التبض
لا يرجع الا بقضا او رضا والموهوب له ان يتصرف في الهبة ما لم يقض القاضي
بالرجوع وسقط الهبة بعدما قضى لا يجوز تصرفه ولا رجوع في الصدقة ولا في
الهبة على المحتاج وعن ابي حنيفة رحمه الله لا يرجع في الصدقة على غني او فقير استحسننا
رجل وهب دارا وبنى فيها وجصصها او طينها او جعل فيها مغشلا او ارضا فبنى فيها
طابقه منها بنا أو غرس شجرا فلا رجوع في شيء من ذلك عندنا وقال ابن ابي ليلى رحمه الله
لما ان يرجع في جميع ذلك وهذا اذا كان البناء بعد زيادة فان كان لا بعد زياد كالادك
في البيت والنور في الكاسية لا يمنع الرجوع ولو وهب دارا فهدم الموهوب له
بناها كان له ان يرجع في الارض وكذا في غير الدار اذا استهلك البعض يدم
او بيع كان له ان يرجع في الباقي وان كانت الهبة ثوبا فصبعه احمر او امسره
او خاط لا يرجع الواهب ولو قطعه ولم يخطه كان له ان يرجع ولم يذكر في الكتاب

اذا هب

اذا هب بشئ اخر واو يوسف رحمه الله كان يقول او لا يقول ابي حنيفة رضي الله عنه
ثم رجع وقال ربما ينقو على السواد اكثر مما ينقو على صبيغ اخر فيل هذا اذا كان
السواد لا بعد زيادة فان كان بعد زيادة يزداد قيمته بذلك لا يرجع عند الكل رجل
الرجل هبة فقبض الموهوب له ووهب لآخر وسلم ثم رجع الواهب الثاني
في هبته بقضا او رضا كان للواهب الاول ان يرجع في هبته لان الرجوع في الهبة
عند الكل فاذا عاد الى الواهب الثاني ملكه عاد بما كان متعلقا به وعلى قول
زفر رحمه الله اذا كان الرجوع بعين قضا لا يكون للواهب الاول ان يرجع لما عرف
الواهب اذا رجع في هبته مرض الموهوب له بعين قضا يعتبر ذلك من جميع مال
الموهوب له او من الثلث فيه روايتان ذكر ابن سماعة رحمه الله ان في القياس
يعتبر من جميع ماله رجل وهب شجرة واذن له بقطعها فقطعها وانقو في القطع
كان للواهب ان يرجع فيه ولو وهب شجرة باصلها فقطعها الموهوب له
كان للواهب ان يرجع فيها وفي سائر ما من الارض هو الصحيح لان القطع نقضا
والنقص لا يمنع الرجوع فلو انه جعل الشجر ابوابا او جزوا لا يرجع الواهب
فيه وردي انه يرجع في الجذوع كما لو جعلها حطبا فانه يرجع في الحطب ولو
ولو وهب شاة او بقرة فذبحها الموهوب له كان للواهب ان يرجع فيها فان ذبحها
عن هدي او اضحية كان له ان يرجع عند محمد رحمه الله وهو رواية عن ابي حنيفة
رضي الله عنه اذا وهب هبة كان له ان يرجع في بعضها ان شاؤا وكذا لو وهب
عبدا لرجلين كان له ان يرجع في حصة احدهما ان شاؤا وكذا لو وهب نصف
العبد لاهل واحد فصدق بالنصف على الآخر كان له ان يرجع في الهبة دون
الصدقة اذا وهب دارا فرجع في بعضها لا سطل الهبة في الباقي ولو اختلف الواهب
والموهوب له عند رجوع الواهب فقال الواهب كانت هبة وقال الموهوب له كانت

صدقة فلا رجوع لك كان القول قول الواهب رجل وصبي مشاعا على القسم
 ثم قسم ما وهب وسلم الى الموهوب له جازر جلالا وهبا عبد الرجل وسلم ثم اراد
 احدهما ان يرجع في حقه والاخر غايب كان له ذلك لان كلا واحد منهما منفرد
 بهبة نفسه حكما فنفرده بالرد كما لو نفرده بهبه نصيبه نصار رجل وهب عبد
 لرجلين او رجلا ن وهب عبد الرجل وهب احدهما نصيبه لشريكه او لاجنبي
 وسلم جازوا ان قال احدهما الرجل وميت لك نصيب من هذا العبد فاقبضه
 ولم يبين النصيب لم يعلم الموهوب له نصيبه لا يجوز رجل وهب نصف عبدين
 او نصف ثوبين مختلفين هردي او مرودي او نصف عشرة اثواب مختلفة
 رطبي ومرودي بخودك جازو كذا الدواب المختلفة من اجناس مختلفة من
 جملة ما لا يحتمل القسمة والتسبوع فيها لا يجوز الهبة رجل وهب لرجل شيئا
 ثم قال الواهب سقطت حتى في الرجوع لا يسقط حقه رجل وهب لرجلين الف
 درهم وقال لا حدكما الثلث والثلثان للاختلاف لا يجوز في قول ابي حنيفة وابي يوسف
 رحمه الله عليهما ويجوز في قول محمد بن عبد الله وكذا القول لا حدكما منها سائمة ولا احدا راجع
 ما به وصلى التميم اذ وهب عبد الصغير والصغير عليه دين صحت الهبة وسقط
 دينه فان اراد الواهب الرجوع في هبته كان له ذلك في ظاهر الرواية وروى
 هشام عن محمد بن اسحق انهما انه ليس له ذلك رجل وكل رجلا بهبة ماله فوهب
 الوكيل وسلم جازو يكون التوكيل بالهبة توكيلا بالتسليم اذ وهب الدين من
 المديون ليس له ان يرجع فيه لان الدين سقط بالهبة فلا يحتمل العود الواهب
 اذا استمر الهبة من الموهوب له قالوا لا ينبغي له ان يشتري لان الموهوب له
 يستحي عن الماكسة فيصير مشتريا باقل من قيمته ومما يمنع الواهب من الرجوع
 وصول العوض اليه **فصل** في العوض الموهوب له اذا عوض الواهب بعد

قوله لا حدكما الثلث والثلثان للاختلاف لا يجوز في قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله عليهما ويجوز في قول محمد بن عبد الله وكذا القول لا حدكما منها سائمة ولا احدا راجع ما به وصلى التميم اذ وهب عبد الصغير والصغير عليه دين صحت الهبة وسقط دينه فان اراد الواهب الرجوع في هبته كان له ذلك في ظاهر الرواية وروى هشام عن محمد بن اسحق انهما انه ليس له ذلك رجل وكل رجلا بهبة ماله فوهب الوكيل وسلم جازو يكون التوكيل بالهبة توكيلا بالتسليم اذ وهب الدين من المديون ليس له ان يرجع فيه لان الدين سقط بالهبة فلا يحتمل العود الواهب اذا استمر الهبة من الموهوب له قالوا لا ينبغي له ان يشتري لان الموهوب له يستحي عن الماكسة فيصير مشتريا باقل من قيمته ومما يمنع الواهب من الرجوع وصول العوض اليه

الهم

الهبة وقال هذا عوض هبتك او ثواب هبتك او بدل هبتك او مكان هبتك او قال
 كافانك او سلتك او تصدقت بها عليك بدلا عن هبتك يكون عوضا لا يبقى للواهب
 حق الرجوع ولا للعوض ان يرجع عن الواهب في العوض وان لم يقل شيئا من هذه الا
 لكل واحد منهما الرجوع فيما اعطى ويشترط شرايط الهبة في العوض بعد الهبة من
 القبض والافترار لا نه سرع ويجوز تقويض الاجنبي كان يملك الموهوب له او غير
 امس لا يبقى للواهب حق الرجوع في الهبة بعد ذلك ولا للاجنبي ان يرجع في العوض ليس
 للاجنبي العوض ان يرجع على الموهوب له سواء عوض بامر او غير امر الا ان يقول
 الموهوب له عوض فلانا عني على ابي ضامن وهو كما قال لعين اطعم عن كفارة يميني
 او قال اذكرني مالي او قال هب لفلان عبدك هذا عني فان المأمور لا يرجع في الامر
 الا ان يقول له الامر على ابي ضامن في موضع هذه المسائل الهبة الاصل ولوان الموهوب
 له تصديق على الواهب او حله او اعمه وقال هذا عوض هبتك وسلم جازو ويكون
 عوضا اذا وجد الواهب في العوض عيبا لم يكن له ان يرجع في شيء من الهبة كان
 العيب فاحشا او لم يكن رجل وهب عبد لرجلين فعوضه احدهما عن خصته كان
 للواهب ان يرجع في حصة الاخر ويصح رجوعه في النصف الشايع ولو عوضه
 احدهما عن نفسه وعن صاحبه لا يكون للواهب ان يرجع في شيء من العبد ما قلنا
 ان العوض يوجب من الاجنبي واذا وهب للصغير هبة فعوض الاب او المربي الواهب
 من مال الصغير لا يجوز لانه سرع واذا بطل التقويض كان للواهب ان يرجع في الهبة
 وهو كما لو استحق العوض كان للواهب ان يرجع في الهبة اذا كانت قائمة ولم يزد
 حرا فان استحق نصف العوض لا يرجع الواهب في شيء من الهبة ويصير كأنه عوضه
 الباقي والعوض وان كان سيرا سطر على حق الواهب في الرجوع فان قلنا الواهب
 ارد ما بقي من العوض وارجع في الهبة لم يكن ذلك له وعن ابي يوسف رحمه الله له ان يرد

فلان قال ان العوض يوجب من الاجنبي وان لم يقل شيئا من هذه الا لكل واحد منهما الرجوع فيما اعطى ويشترط شرايط الهبة في العوض بعد الهبة من القبض والافترار لا نه سرع ويجوز تقويض الاجنبي كان يملك الموهوب له او غير امس لا يبقى للواهب حق الرجوع في الهبة بعد ذلك ولا للاجنبي ان يرجع في العوض ليس للاجنبي العوض ان يرجع على الموهوب له سواء عوض بامر او غير امر الا ان يقول الموهوب له عوض فلانا عني على ابي ضامن وهو كما قال لعين اطعم عن كفارة يميني او قال اذكرني مالي او قال هب لفلان عبدك هذا عني فان المأمور لا يرجع في الامر الا ان يقول له الامر على ابي ضامن في موضع هذه المسائل الهبة الاصل ولوان الموهوب له تصديق على الواهب او حله او اعمه وقال هذا عوض هبتك وسلم جازو ويكون عوضا اذا وجد الواهب في العوض عيبا لم يكن له ان يرجع في شيء من الهبة كان العيب فاحشا او لم يكن رجل وهب عبد لرجلين فعوضه احدهما عن خصته كان للواهب ان يرجع في حصة الاخر ويصح رجوعه في النصف الشايع ولو عوضه احدهما عن نفسه وعن صاحبه لا يكون للواهب ان يرجع في شيء من العبد ما قلنا ان العوض يوجب من الاجنبي واذا وهب للصغير هبة فعوض الاب او المربي الواهب من مال الصغير لا يجوز لانه سرع واذا بطل التقويض كان للواهب ان يرجع في الهبة وهو كما لو استحق العوض كان للواهب ان يرجع في الهبة اذا كانت قائمة ولم يزد حرا فان استحق نصف العوض لا يرجع الواهب في شيء من الهبة ويصير كأنه عوضه الباقي والعوض وان كان سيرا سطر على حق الواهب في الرجوع فان قلنا الواهب ارد ما بقي من العوض وارجع في الهبة لم يكن ذلك له وعن ابي يوسف رحمه الله له ان يرد

ما بقي من العوض ويرجع في الهبة ان شاء علي قوله زفر رحمه الله ان استحق نصف
 العوض كان اللواهب ان يرجع في نصف الهبة وعندنا ليس له ذلك لانها ليست بمعاو
 ولهذا يصح التعويض بشي سيرا وكثيرا ومن جنس الهبة او من غير جنسها فان استحققت
 الهبة كان للعوض ان يرجع في العوض وان استحق نصف الهبة كان للعوض
 ان يرجع في نصف العوض لانه انما عوضه ليس له الهبة رجل وهب لرجل الف
 درهم فعوضه الموهوب له درهمان فكذلك الدرهم لم يكن ذلك عوضا عندنا
 وكان اللواهب ان يرجع في هبته وقال زفر رحمه الله يكون عوضا وكذا
 لو كانت الهبة دارا فعوضه بيتا منها ولو وهب نصراني مسلم هبة فعوضه المسلم
 خيرا او خيرا لم يكن عوضا وللنصراني ان يرجع في هبته وكذا العبد للمالك اذا وهب
 لرجل هبة فعوضه الموهوب له كان لكل واحد منهما ان يرجع فيما دفع لان
 هبة العبد باطلة ما ذونا كانا ومجورا واذا ابطلت الهبة بطل التعويض وكذا
 الصعير اذا وهب ماله لرجل فعوضه الموهوب له لا يصح لانه عوضه عن هبة
 باطلة رجل وهب لرجل ثوبا بالغير وسلم اليه فاجاز المالك جازت الهبة من المالك
 وله ان يرجع فيها ما لم يعوضا ويكون الموهوب له دارهم محرم من المالك فحقوق
 الهبة يكون لصاحب الهبة لا للذي ياشترها فلو ان الموهوب له عوضا الذي
 باعشر الهبة او كان بينهما قرابة فذا الامنع صاحب الهبة عن الرجوع في الهبة
 رجل وهب لرجل ثوبا وخمسة داهم وسلم الكل اليه ثم عوضه الثوب والدرهم
 لم يكن عوضا عندنا استقصانا لانا لكل هبة واحدة فلا يكون البعض عوضا
 ولو وهب لرجل هبتين مختلفتين يعني في عقدتين في مجلس واحد او مجلسين
 فعوضه لحداهما عن الاخرى كان عوضا وعن ابي يوسف رحمه الله انه لا
 يكون عوضا لو كان العقد واحد لان ماله لا يكون عوضا عن ماله ولو كانت

في الهبة ما كان عوضا
 في الهبة ما كان عوضا

(امام)

احداها صدقة والاخرى هبة فعوضه الصدقة عن الهبة كان عوضا
وهب لرجل حنطة وطحن الموهوب له بعضها وعوضه دقيقا من تلك
الحنطة كان عوضا وكذا الوهب ثيابا وصنع ثوبا منها بعصرا وخاط
قميصا ثم عوضه كان عوضا وكذا الوهب سويقا ولت بعوضه ثم عوضه كان
عوضا لانه صار شيئا اخر ولهذا لا يكون اللواهب ان يرجع في الهبة بعد ما فعل
ذلك فان كانت الهبة بشرط العوض يشترط لها شرائط الهبة في الابتداء
حتى لا يصح في المشاع الذي يحتمل القيمة ولا يثبت بها الملك قبل القبض ولكل
واحد منهما ان تمتنع من التسليم وبعد القبض ثبت لها حكم البيع فلا يكون
لا أحدهما ان يرجع على صاحبه بما في يده فيما كان له ويثبت بها الشفعة ولكل
منهما ان يرد باليب ما قبضه وان استحق ما في يده احداها يرجع على صاحبه بما في
يده ان كان قائما وبقيته ان كان هالكا والصدقة بشرط العوض بمنزلة الهبة
بشرط العوض وهذا استحسان والقياس ان يكون الهبة بشرط العوض بيعا ابتداء
او انتزاعا لا تزي ان المكرم على البيع بشرط العوض كان مكرها فيه والمكرم
على الهبة بشرط الهبة العوض اذا باع مكرها يكون مكرها والاكره باعها
يكون اكرها بالآخر رجل وهب لرجل عبدا بشرط ان يعوضه ثوبا ان تقا
ما ذوا ان لم يقابضه لم يحز **فصل** في هبة الوالد لولد والهبة للصغير رجل
له ابن وبنت اراد ان يهب لها شيئا ويفضل احدهما على الاخرى الهبة اجمعوا
انه لا بأس بتفضيل بعض الاولاد على البعض في الهبة لان الهبة عمل القلب
وذاك غير مقدور قال عليه السلام حين سوي بين النساء في القرعة هن
قسمي فيما املك فلا تقوا حداني فيما لا املك ولو وهب رجل شيئا لولد في المحبة
واراد تفضيل البعض على البعض في ذلك لا رواية لهذا في الاصل عن اصحابنا

رحمه الله عليهم روي عن أبي حنيفة رضي الله عنه انه لا بأس اذا كان التقصيل لزيادة فضل
له في الدين وان كانا سوأ يكن وروي المصنف عن أبي يوسف رحمه الله عليهما انه لا بأس
بالم يقصد به الاضرار وان قصد به الاضرار سوى بينهم يعطى لابنته مثل ما يعطى
للأبني وقال محمد رحمه الله يعطى للذكر ضعف ما يعطى للإناث والفتوي عاقلون أبي يوسف
رحمه الله رجل وهب في صحته كل المال للولد جاز في القضا ويكون اثماً في منع رجل
قال جعلت هذا الولد فلان كانت هبة ولو قال هذا الشيء لولدي الصغير فلان
جاز ويتم من غير قبول كالموابع ماله من ولد الصغير جاز ولا يحتاج الى القبول
رجل وهب لابنه الصغير اراهي شغولة بمحتاج الاب قال ابو نصر رحمه الله
جاز ولا يحتاج الى التفريع لانها شغولة بمحتاج القابض وهو الاب ولو قصد
على ابنه الصغير يدار والاب ساكن فيها لا يجوز في قول أبي حنيفة رحمه الله ويجوز
في قول أبي يوسف رحمه الله وعليه الفتوي لما قلنا في الهبة ولو وهب عبده الابن
لولده الصغير لا يجوز وان باع جاز رجل اتخذ ثياباً لولده الصغير ثم اراد ان
يدفع الى ولده اخر لم يكن له ذلك لانه لما اتخذ ثوباً لولده الاول صار ملكاً
للاول لحكم العرف فلا يملك الدفع الى الاول وعمل الاعارة واذا بين ذلك
صح بيانه وكذا الرجل اذا اتخذ ثياباً للتليد فابق التليد بعد ما دفع اليه
فاراد ان يدفع الى غيره فهو على هذا ان بين وقت الاختاذ انه اعان مكنه الدفع
الى غيره رجل جعل ابنته بماله فوجه الابنة مع الحماز الى زوجها فماتت الابنة
فادعي الاب انه كان عارية وزوجها يدعي الملك اختلفوا فيه قال بعضهم القول
قول الزوج والبينة على الاب وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله وقال
بعضهم القول قول الاب لانه هو الدافع والمملك قال مولانا رضي الله عنه وينبغي
ان يكون الجواب على التقصيل ان كان الاب من الكرام والاشراف لا يقبل قول الاب

لنتم

لان مثله ينافي عن الاعارة وان كان من اوساط الناس يكون القول قول
الاب لانه هو الدافع وليس بمكذب فيما قال من حيث الظاهر امرأة لها مهر على
زوجها وهبت المهر لابنتها الصغير الذي من هذا الزوج الصحيح انه لا يصح
هذه الهبة لان هبة الدين من عليه الدين لا يجوز الا اذا وهبت وسلطت ولها
على القبض فحوز ويصير ملكاً للولد اذا قبض ولا يجوز للاب ان يهب شيئاً من
مال ولد الصغير يعوض وغير عوض لانه تبرع ابتداء ولو وهب اجني للصغير
هبة وقبض الهبة يكون للاب كان الصغير في عياله او لم يكن **فصل** في قبض الهبة
للصغير اذا وهب اجني لصغير هبة فحق قبض الهبة والقبول يكون للاب فان كان
الاب او غاب عيبة منقطعة كان ذلك لوصي الاب لانه بمنزلة الاب وهو
اولي من الجد فان لم يكن له وصي والاب قاضي فحق القبض يكون للجد اب
ثم بعد وصي الجد ولا يجوز قبض غير هؤلاء الاربعة الا ان يكون الصغير في عياله
فان كان الصغير في حجر العم وعياله فهو هبة للصغير هبة ووصي الاب حاضراً قبض
العم قبل لا يجوز قبضه لان الوصي بمنزلة الاب وان قبض الاخ والعم والام والعم
في عيال اجني لا يجوز فان قبض ذلك الاجني الذي الصغير في عياله جاز ولو كانت
الصغيرة في بيت زوجها فهو هبة اجني لها هبة فقبض الزوج جاز وان كان الاب
حاضراً فهو قبض الاب يجوز ايضا وان كانت هي في بيت زوجها ولو كان الصغير
في عيال الجد والاخ والا والام والعم فهو هبة له هبة فقبض الهبة من كان
الصغير في عياله والاب حاضراً اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا يجوز
هو الجواز كما لو قبض الزوج واب الصغير حاضراً وان كان الصغير يعقل
القبض فقبض الهبة جاز قبضه ويبيعه القاضي حتى لا يرجع الراهبة الهبة
ولو قبض الملتقط هبة اللقيط واللفيط في عياله ليس له احد سواه جاز قبضه

ولذا الواجب للمهر لو كان الصغير في عيال اجنبي كان لذلك الاجنبي حق القبض
والملتقط ان يسلم اللقيط الي غيره في تعليم الاعمال ولا يكون لاجنبي اخوان جسد
فصل في هبة المرأة مهرها من الزوج رجل قال لامرأته قولي وهبت لك مهر
فقلت وهي عجيبة لا تحسن العربية قالوا لا يصح هذه الهبة فزوا بين هذا والطلاق
والعتاق اذا امر الرجل امرأته حتى قالت طلقت نفسي او قيل لرجل قل طلقت امرأتك
او عتقت عبدي فقال وقع الطلاق والعتاق والفرق ان الرضا شرط جواز
الهبة وليس بشرط الوقوع الطلاق والعتاق ولهذا لو طلق مكرها او اعتق
وقع الطلاق والعتاق ولو اكره على الهبة فهو هبة لا يصح وقال الفقيه ابو الليث
رحمه الله عندي لا يقع الطلاق ايضا اذا كان معروفا بالجل ولو قال لعبده
انت حرو هو لا يعلم ان هذا عتاق عتق في القضا ولا يعتق من يمينه وليس له
تغالي امرأة تزيد ان تهب مهرها من الزوج ولا يصح هبتها ولا يبرأ زوجها
قالوا يتصلح سرا عن زوجها مع اجنبي من المهر على عوض لم يره ولا ينظر الى بدل
الصالح حتى تهب مهرها من زوجها ثم ينظر الى البدل فبرده بحمار الروية فيعود
المهر على الزوج كما كان وسطل الهبة رجلا مات فوهبت مهرها منه امرأته
صح هبتها وبري الزوج لان الدين لا يسقط بالموت وقبول الديون ليس
بشرط لجواز الهبة فصحت الهبة من يمينه وهبت مهرها من زوجها ثم مات قال
الفقيه ابو جعفر رحمه الله ان كانت عند الهبة تقوم لها حقها وتزج من غير معين
لها على القيام فهي بمنزلة الصحيحة تصح هبتها امرأة قالت لزوجها وهبت مهري
منك عيل ان كل امرأة تزوجها تجعل امرها بيدي فان لم يصل الزوج ذلك بطلت
الهبة فان قيل لان في المجلس جازت الهبة ثم ان فعل الزوج ذلك فلهبة مباحة
وان لم يفعل فذلك عند البعض من اعتق امته على ان لا يتزوج فقلت عتقت

تزوجت او لم تزوج امرأة قالت لزوجها اتخذ الولية وقت الحضانة فانقص
ذلك من مهري قال الفقيه ابو بكر البجلي رحمه الله الامر كما قالت رجل منع امرأته المبيعة
المصير اليها فقال ان وهبت مهرها بعثتك الي اموك فقالت المرأة لا تفعل
ثم قدمها الي اليهود فوهبت بعض مهرها واوصت بصدقة البعض على الفقراء او غيرها
ذلك فمنعها ولم يبعث الي ابوها قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله الهبة باطله لانها
بمنزلة المكرهه في الهبة امرأة قالت لزوجها وهبت مهري منك ان لم يطلني فقبل
الزوج ذلك ثم طلقها بعد ذلك قال ابو بكر الاسكاف وابو القاسم الصغار رحمه الله
عليهما الهبة فاسدة لانها تعليق الهبة بالشرط وهذا خلاف ما لو قالت وهبت
منك مهري عيل ان لا يطلني فقبل صحة الهبة لان هذا تعليق الهبة بالقول
فاذا قبل تمت الهبة فلا يعود المهر بعد ذلك وهو نظير ما لو قال لامرأته انت
طالق ان دخلت الدار لا يطلو ما لم تدخل ولو قال انت طالق عيل دخولك الدار
فقلت قبلت وقع الطلاق وقال محمد بن مقاتل رحمه الله في مسألة الظلم مهرها عليه
على حالة اذا ظلمها لان المرأة لم ترض بالهبة الا بهذا الشرط فاذا فات الشرط
فانت الرضا اما الطلاق والرضا فيه ليس بشرط والدليل على هذا ما ذكر في كتاب
الحج اذا تركت المرأة مهرها عن الزوج عيل ان يحج بها فقبل الزوج ذلك ولم يحج
بها كما ظهر عليه على حالة والفتوي على هذا القول قال مولانا رضي الله عنه ويمكن
الفرق بين مسألة الحج وبين مسألة الظلم ووجه ذلك ان في مسألة الحج لما شرطت
الحج بها فقد شرطت نفقة الحج عليه فيكون هذا بمنزلة الهبة بشرط العوض
فاذا لم يحصل العوض لا يتم الهبة اما في مسألة الظلم شرطت عليه ترك الظلم وترك
الظلم لا يلزم عوضا قال مولانا رضي الله عنه ثم ذكر في بعض النسخ اذا شرطت
عليه ان لا يظلم فقبل الزوج ثم ضربها واغابها كما ذكره عندي اذا ضربها انما

يسقط المهر اذا اضر بها بغير حق اما اذا اضرها لتايب استحو عليها لا يعود المهر لان
ما كان حقا لا يكون ظاهرا امراة وهبت مهرها من زوجها ليقطعها في كل حول زوجة
مرتبة وقبل الزوج فضي حولا ولم يقطع قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
رحمه الله ان كان ذلك شطرا في الهبة فمهرها عليه على حاله لان هذا بمنزلة
الهبة شرط العوض فاذا لم يحصل العوض لا يصح الهبة وان لم يكن ذلك شطرا
في الهبة سقط مهرها ولا يعود بعد ذلك فلذا لو وهبت مهرها قبل ان يحسن
اليها ولم يحسن كانت الهبة باطلة ويكون بمنزلة الهبة بشرط العوض رجل قال
لامراته ابرئني عن مهرك حتى اهب لك كذا اذا فابواته ثم ابني الزوج ان هبت
منها ما قال كان المهر عليه كما كان امراة وهبت مهرها من زوجها على ان يمسكها
ولا يطلها فعيل الزوج ذلك ثم طلقها قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
رحمه الله وان لم يكن وقت للمساك وقتا لا يعود مهرها على الزوج وان وقت
وقتا فطلقها قبل ذلك الوقت كان المهر عليه على حاله فعيل له اذا لم يوقت ذلك
وقتا كان قصدها ان يمسكها ما عاش قال نعم الا ان العينة لا تطلق واللفظ
فانه ذكر في كتاب الوصايا رجل اوصى لام وله بثلاث ماله ان لم تزوج
فقبلت ذلك ثم تزوجت بغير انقضاء عدتها بزمان فانها تستحق الثلث لحكم
الوصية امراة وهبت مهرها من زوجها على ان يطلها فعيل الزوج فقبلت
رحمه الله صحت الهبة طلقا او لم يطلها لان ترك الطلاق لا يكون عوضا
بقيت هذه هبة بشرط فاسد والهبة لا تبطل بالشرط الفاسد ذكر في النوازل
اذا قالت امراة لزوجي تركت مهرى عليك على ان تجعل امرى سدي ففعل
الزوج ذلك قال مهرها عليه ما لم يطلق نفسها ولو قالت امراة كائين جرد
حسنان من يارد ان لم يطلها لا يبرأ من المهر لانها جعلت المهر عوضا عن الطلاق

قاله

قاله يطلق لغير امراة اذا ارادت ان يتزوجها الذي طلقها فقال لها المطلق لا
تزوجك حتى تصيني مالك على فوهبت مهرها الذي عليه على ان يتزوجها ثم اتى
ان يتزوجها قالوا مهرها عليه على حاله تزوجها او لم يتزوجها لا يبرأ من المهر
على نفسها عوضا عن النكاح وفي النكاح العوض لا يكون على امراة تقول
لزوجي ابعث علي كثيرا فان مكنت معي ولا تعبت فقد وهبت منك الحايض الذي
لي في مكان كذا ان مكنت معي زمان ثم طلقها قالوا هذه المسئلة على خمسة اوجه
ان كان كلامها علة من الهبة للحال لا يكون الحايض للزوج لان بالوعد لا
يملك فان كانت وهبت للحال ولم تعلل بشرط وان شرطت عليه شرطا فاسدا والهبة لا
تبطل بالشرط الفاسد والوجه الثالث ان تقول المهران وهبت منك الحايض ان مكنت معي
فقبل الزوج ذلك كانت باطلة لانه علق الهبة بالشرط والهبة لا تخليق
بالشرط والوجه الرابع ان تقول امراة وهبت منك على ان تكنت معي قال ابو الفتح رحمه الله
في هذا الوجه لا تكون الحايض للزوج وعلى ما قال محمد بن مقاتل ويصريح الله عليهما فيما
نقدم لا يكون للزوج والا عتد على ما قال لا لانها ما رضيت الا بهذا الشرط والوجه
الخامس ان تصالح امراة زوجها على ان مكنت معها على ان يكون الحايض هبة للزوج
وفي هذا الوجه لا يكون الحايض للزوج ايضا والعلم باطل رجل وهب لرجل ارضا
وسمى بيعه وشرط ان ينفق الموهوب له على الواهب من ثمرته فان ثمة تصح الهبة وبطل
الشرط وقد ذكرنا رجل قال لمديونة ان لم تقض مالي عليك حتى يموت فانت في
حل فهو باطل لانه تعليل والعورات لا تخليق ولو قال امراة اذمت
فانت في حل فهو جائز لان هذه وصية ولو قالت لزوجي المهر اذمت من مكر
هذا فانت في حل من مهرى او قالت مهرى عليك صدقة فهو باطل لان هذه
مخاطرة وتعليل ولو قال للطالب لمديونة اذمت فانما يري من الدين الذي

يا عليك جازو يكون وصية من الطالب للمطلوب ولو قال ان مت فانا بوري من ذلك
الدين لا يبرأ وهو خاطر كقوله ان دخلت الدار فانت بري بما لي عليك لا يبرأ من
المرضة لزوجها ان مت من مرضي هذا المهرى عليك صدقة او قالت فانت في حل من مهرى
فانت من ذلك المرض كان مهرها على زوجها لان هذا خاطر فلا يصح **فصل** في
الصدقة رجل محتاج اراد ان يتصدق بالدرهم الذي معه على الفقير او كذا كان
لو تصدق على الفقير ان يصير على الشدة فالصدقة افضل لانه تركت فيه وهو قوله تعالى
و يؤثرون على انفسهم ولو كان بهم خصاصة وان كان لا يصير على الشدة فلا تفاق
على نفسه افضل لما روي ان رجلا جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم انفق على نفسه
وقال عندي دينار يا رسول الله فماذا اصنع به فقال له صلى الله عليه وسلم
انفق على نفسك فقال الرجل عندي اخرف قال صلى الله عليه وسلم انفق على عيالك
فقال عندي اخرف قال صلى الله عليه وسلم تصدق به رجلا في يديه درهم فقال
له علي ان تصدق به درهم فصدق بعينها قال نصير رحمه الله جازوا ان لم
يتصدق **وفي هلك** تلك الدرام في بين فلاشي عليه **رجل كسرة الى المسكين اخرج**
فلم يجد قال الحسن البصري رحمه الله عليه يفتق حتى يجي اخرف ان اكلها اطعم
مشكها وعن ابراهيم النخعي رحمه الله هذا وقال عمار الشعبي رحمه الله هو
بالخير ان شاقضاها وان شالم يقضها وما اخرجها للصدقة لا يكون صدقة
الا بالرفع الى الفقير وقال مجاهد رحمه الله هو بالخير حين اخرج صدقة ان
شامضى وان شالم يمين وعن عطاء رحمه الله مثل هذا او به اخذ الفقير ابو الليث
رحمه الله وسئل عن المكتبيين يمثلون الناس لحافا وبيا كلون اسرافا قالوا ما لم يظهر
ان ما يتصدق عليه ينفقها في المعصية او غنى لا بأس بالتصدق عليه وهو مأجور في
رئيته انه يستد عليه روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كثر التوالف لمن غطى قال
ظهم

عليه السلام

وان اذله ان ياكل طعامه
لا يحل له ان يتصدق به

مثل ذلك من كل من
فعل ان الصدقة به مال محرم

عليه السلام من ربح قلبك عليه وعين محمد بن مقاتل رحمه الله ان ذهب له شيئا وجب عليه
ان يتصدق به وانما يحل له ان ياكل من طعامه رجل يتصدق على امرأة معسرة لها زوج
موسر قال محمد بن سلمة رحمه الله ان كان الزوج يوسع عليها في النفقة فهي موسرة
بغنى الزوج رجل قال ما لي في المساكين صدقة ان فعلت كذا وله على الناس دين
قال نصير قال ابو حنيفة رحمه الله عليها لا يدخل فيه الا العتق واموال
التجارة رجل تصدق عن الميت ودعاه قالوا يجوز ذلك ويصل الى الميت لما جاني
الاخبار وان الحي اذا تصدق عن الميت بعث الله تعالى تلك الصدقة على طبق من
المور اذا فعل الصغير شيئا من الحسنات لم يكن ثواب ذلك اختلوا فيه قال
ابو بكر الاسكاف رحمه الله حسنة تكون له دون ابويه لقوله تعالى وان ليس
للناس الا ما سعى وانما يكون لوالد من ذلك اجر التعليم والارشاد اذا فعل ذلك
وقال بعضهم حسنة تكون لابويه لما روي عن انس بن مالك رضي الله عنه انه
قال من حمله ما ينتفع به المرنجدموته ان يترك ولدا عليه الفيران والعلم
فيكون لوالده اجر ذلك من غير ان يقصر عن اجر الوالد شيئا خلتوا في التصديق
على السائل المسجد قالوا لا ينبغي ان يتصدق على السائل في المسجد الجامع لان
ذلك اعانة على اذي الناس وعن خلف بن ايوب رحمه الله قال لو كنت قاضيا
لم اقبض شيئا من تصدق على السائل في المسجد وعن ابي بكر بن اسماعيل رحمه الله قال
هذا فكثير واحد محتاج الي سبعين فلسا ليكون تسعين كفارة ذلك
النفس الواحد ولكن يتصدق قبل ان يدخل المسجد وبعد ما يخرج منه وعن
ابي مطيع البجلي رحمه الله لا يحل للرجل ان يعطي سؤالا المسجد لما فيه من الوعيد
المروي عن الحسن البصري رحمه الله فان كان السائل لا يتحجى وقاب الناس
ولا يميز بين يدي المصلي ويبال لا يبر لا يمتنه ولا يسأل الجافا لا بأس له

مثل

السؤال والتصدق عليه روي ان السائل كانوا يسالون عليا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسئلة روي عن علي رضي الله عنه تصدق بخاتمه وهو في الركوع لا راحة الله تعالى بقوله ويوتونا الزكوة وهم راكعون وان كان السائل يخطئ رقاب الناس ويترسق بين يدي المصلي ولا يبالي فالتصدق عينا مثله مكره وعن ابن المبارك رحمه الله قال ينبغي ان السائل اذا سأل لوجه الله تعالى لا يعطى له شيء لان الدنيا خبيث فاذا سأل لوجه الله تعالى فقد عظم ما حقره الله تعالى فلا يعطى زجرا الوالد اذا احتاج الي مال ولد فانه كانا في المصر كان للوالد المحتاج ان ياكل مال الولد وان كانا في المفارقة واحتاج الاب الي مال الولد بان كان ماله في بلد ولم يكن معه كان له ان ياكل مال الولد بالقيمة وان كان فقيرا ياكل غير عوض وللاب الفقير ان يبيع مال ولد لاجل يفتته رجل وولد في الصحرا او في المفارقة ومهما من المأكل يفتي لا حدهما من كان اولى منهما بهذا المأكل كان الابن اولى به لان الاب لو كان احق بهذا المأكل كان عليا الابن ان يفتي اياه ومتى سقى اياه يموت هو من العطش فيصير قاتلا لنفسه وان شرب هو لم يكن هو مبيعا الا في قتل نفسه هذا من لمة رجلين احدهما قتل نفسه والاخر قتل غيره كان قاتل اعظم وزرا وانما اذا اراد الاب ان يأمر ولد بشئ ويخاف انه لو امره لا يفعل قالوا لا ينبغي للوالد ان يقول على وجه المشورة خوب ايدي مسراكر ان كان يكره ان يفتي امره بذلك ربما يغير عاقلة فليقله عقوبة العتوق ولا بأس لابن يعقوب عليا الولد اذا فعل ما يكره لان الانسان يجهل على ذلك لطيف قال عليه السلام انما انا بشر مثلكم ما يرضي به البشر واغلب مما يعقوب به البشر

كتاب الوقف الوقف جائز عندنا وابي حنيفة وابي يوسف ومحمد وزفر والحسن بن زياد رحمه الله عليهم وذكر في الاصل كان ابو حنيفة

ولاب الفتى ان يسأل ولده ما يفتته

أرقت

لا حر للوقف

لا يجوز الوقف وبظاهر هذا اللفظ اخذ بعض الناس فقال ينبغي ان حنيفة رضي الله عنه لا يجوز الوقف وليس كاطن بل هو جائز عند الكل الا ان عند ابي حنيفة ومحمد رحمة الله عليهما اذا صح الوقف يزول ملك الواقف لا الي مالك وعند ابي يوسف يزول بمجرد قول الواقف لا يجوز بيعه ولو مات لا يورث عنه وعند محمد رحمة الله لا يزول ملك الواقف الا بالتسليم الي المتولي والي الموقوف عليه وعند ابي حنيفة رحمه الله يجوز الوقف جواز الاعان بصرف المنفعة الي جهة الوقف وتبقى العين على ملك الواقف له ان يرجع عنه ويجوز بيعه وان مات يورث عنه ولا يلزم الا بطريقين احدهما قضا القاض يلزم منه لا يجهت فيه يسلم الواقف ما وقفه الي المتولي لم يريد ان يرجع عنه فينادعه بعلية عدم اللزوم ونخصمان الي القاض فيقضي القاض يلزمه وان حكما رجلا فحكم بينهما يلزم الوقف اختلافوا فيه والصحيح ان يحكم الحكم لا يجمع الخلاف وللقاضي ان يبطله والوجه الثاني في اللزوم الوقف في قول ابي حنيفة رضي الله عنه ان يحزجه يخرج الوصية فيقول او مبيت بغله داري هذه او بغله ارضي هذه او يقول جعلت هذه الدار وقفا فتصدقوا بغلتها علي الساكن وكذا الواوصي بان يوقف جواز من الثلث في قولهم وعندهما الوقف لا يلزم فقير هذا التكلفات والناس لم ياخذوا بقول ابي حنيفة رحمه الله في هذا لانا المشهورة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والصحابة رضي الله عنهم وتعامل الناس ياخذوا الرباطات والخانات او لها وقف الخيل صلوات الله عليه **فصل** في الفاظ الوقف احدها ان يقول ارضي هذه صدقة ولم يزدد علي هذا قالوا جميعا ينبغي لهذا الواقف ان يتصدق بما صلها علي الفقرا ولو باعها وتصدق ثمنها جاز ايضا كما لو باع مال الزكوة من الثمن ولا يجبر

هذا هو الذي هو في حقه
الوقف والصدقة
والوقف والصدقة
والوقف والصدقة

القاضي على الصدقة لان هذا بمنزلة النذر بالصدقة عند الكل ولو قال
ارضني وبين حدودها موقوفة ولم يزد على هذا الا يجوز عند عامة مجتري
الوقف وقال ابو يوسف رحمه الله يجوز ويكون وقف على المساكين ولو قال
داري هذه موقوفة صدقة او صدقة موقوفة ولم يزد على ذلك جاز في قول
ابو يوسف ومحمد وهلاك الدار ي رحمه الله عليهم ويكون وقف على الفقراء وقال
يوسف بن خالد السني رحمه الله لا يجوز ما لم يقل واخرها للمساكين ابراهيم
قولا صحابنا رحمه الله عليهم لان محل الصدقة في الاصل الفقراء فلا يحتاج
الى ذكر الفقراء ولا انقطاع للفقراء فلا يحتاج الى ذكر الابد ايضا ولو قال
صدقة موقوفة موبد جاز عند عامة العلماء رحمه الله عليهم الا عند محمد رحمه الله
بحاجة الى التسليم وعلى قول ابي حنيفة رضي الله عنه يكون نذرا بالصدقة
بخلة الارض ويبقى ملك الواقف على حاله لو مات يكون ميراثا عنه ولو قال
صدقة موقوفة موبدة في حيوتي وبعد وفاتي جاز عندهم الا عند ابي حنيفة
رضي الله عنه مادام حيا كان هذا نذرا بالتصدق بالغلة كان عليه الدواب ما نذر
وله ان يرجع عنه ولو لم يرجع حتى مات جاز من الثلث ويكون سبيلا سبيل
من اوصى بحذمة عبد لانه فان الحذمة تكون للموصي له والرقبة تكون
على ملك المالك حتى لو مات الموصي له بالحذمة يصير العبد ميراثا لورثة
المالك الا ان في الوقف لا يتوهم انقطاع الموصي لهم وهم الموصي له لفقراء
فتأيد هذه الوصية ولو قال ارضي هذا وقف ولم يزد على ذلك قال
الفقيه ابو جعفر رحمه الله كان اموال القاسم الصغار رحمه الله عليه يقول
هو على الاختلاف الذي ذكرنا في قوله موقوفة ولو قال ارضي هذه محبة
صدقة جاز ويكون هذا بمنزلة قوله موقوفة صدقة لان المحرم بمنزلة

قوله موقوفة في لغة اهل المدينة ولو قال حبست ارضي هذه اوصي حبس لا يكون
ونفاي قوله ولو قال حبست ارضي هذه اوصي محبة قال الفقيه ابو جعفر
رحمه الله هذا على قول ابي يوسف رحمه الله كقوله موقوفة ولو قال حبس موقوف
فهو باطل ولو قال حبس صدقة قال الفقيه هذا ينبغي ان يكون مسترلة قوله
صدقة موقوفة ولو قال هي موقوفة لله تعالى ابد جاز وان لم يذكر الصدقة
ويكون وقف على المساكين وكذا لو قال صدقة موقوفة على المساكين ولم يقل
ابد وكذا لو قال موقوفة لوجه الله او موقوفة لطلب ثواب الله ولو اوصى
بان يوقف ثلث ارضه بعد وفاته لله تعالى هذا وتكون وصية بالوقف على
الفقراء ولو قال اوصي هذه صدقة موقوفة على فلان صح ويصير تقديرا
صدقة موقوفة على الفقراء لان محل الصدقة الفقراء لان غايتها يكون
لفلان ما دام حيا وكذا لو قال صدقة موقوفة على فلان ابد او قال على
ولدي ابد كان الجواب كذلك لانه يصح من غير ذكر ابد اولي وعلى قول
ابي يوسف بن خالد لا يصح وان ذكر ابد لان ذكر لفظ ابد مضاف الى
الصدقة على فلان وفلان لا يتأيد بملغلو هذا اللفظ وكذا لو قال ارضي
هذه موقوفة علي وجه البر او علي وجه الخير او قال علي وجه الخير البر
يكون وقف صحيحا على الفقراء لان البر عبارة عن الصدقة ولو قال ارضي
هذه موقوفة علي الجهاد او في الجهاد او في الغزو او في الكفان الموتى او في
حضر الغزوات وغير ذلك من سبيل البر ما يتأيد فانه يصح ويكون وقفا
على ذلك السبيل قال الفقيه ابو جعفر متى ذكر موضع الحاجة على وجه
يتأيد فذاك يكفي عن ذكر الصدقة وكذا لو قال موقوفة على ابناي البر
لانهم لا ينقطعون ويكون الفقراء ابناي السبيل دون اغنيائهم بمنزلة خمس

الغنية يصر في فقر ابنا السبل دون اغنيائهم وكذا لو قال علي الزمي او علي المنقذ
صح لانهم يتابدون ويكون لفقرائهم ولو قال ارضي موقوفة علي فقرا قرابتي
لا يصح وكذا لو قال علي ولدي لانهم ينقطعون فلا يتابد الوقف وبدون
التايد لا يصح الا ان تجعل اخرا للفقر او لو قال فقرا قرابتي فلان او علي
يتامى بني فلان فان كانوا يجمعون وكان ذلك في الصحة لا يصح لانه لا يتابد وان
كانوا لا يجمعون صح ويصير بمنزلة الوقف علي يتامى مطلقا او علي الفقرا مطلقا
فردا ابو يوسف رحمه الله بين قوله ارضي موقوفة وبين قوله ارضي موقوفة علي ولدي
فان الاول يصح والثاني لا يصح لان مطلق قوله موقوفة ينصرف في الفقرا عرفا
فانما ذكره الولد صار مقيدا فلا يبقى العرف ولو وقف ارضه ارضه على مسجد
قوم باعياهم ولم يجعل اخرا للمساكين اختلف السامخ فيه قال محمد بن سلمة
رحمه الله ينبغي ان يكون هذا على الاختلاف من اصحابنا رحمه الله عليهم علي قول
محمد رحمه الله لا يصح وعلي قول ابي يوسف رحمه الله يصح لان عند محمد رحمه الله
اذا خرب ما حول المسجد واستغنى الناس عنه يعود الي ملك الباقي فلا يتابد
وعند ابي يوسف رحمه الله يبقى المسجد خرابا ما حوله مسجد امكنه يكون بوبدا
قال ابو بكر الاسكاف رحمه الله ينبغي ان لا يصح هذا الكل لان الوقف على المسجد
وقف على عمار المسجد والمجد يكون مسجدا بدون البناء فلا يكون عمار البناء
ما يتابد فلا يصح الوقف وقال ابو بكر بن ابي سعد البجلي رحمه الله ينبغي ان
يصح هذا عند الكل لان البناء وان لم يكن مسجدا يصير تبعا للمسجد عند الاتصال
فيصير من المسجد حكما الا ترى ان البناء حالة الاتصال يستحق بالشفعة تبعا
للمبقة فيكون بيتا المسجد بمنزلة جزو من المسجد فكان الوقف على عمار المسجد
بمنزلة جمل الارض مسجدا او بمنزلة زيادة في المسجد قال الفقيه ابو جعفر

رحمهم

رحمهم الله هذا القول صحيح ولو قال ارضي هذه صدقة لا تباع يكون نذرا لصدقة
وممكن وقف لان قوله صدقة عيان عن النذر واذا اراد الرجل ان يقف
ارضه على المسجد في عمار المسجد وما محتاج اليه من الدهن والحصى وغير ذلك
علي وجه لا يرد عليه الا بطلان بقوله وقف ارضي هذه وبين حدودها يحقوها
ومرافقها وقف ما موبدا في حياتي وبعد وفاتي علي ان تشتعل ويبدأ من غلاتها
بما فيه عمار الوقف واجرا لقوام عليها واذا آمنونها فما فضل من ذلك يصر
الي عمار المسجد ودهنه وحصى وما فيه مصلحة المسجد علي التلقيم ان
يتصرف في ذلك علي ما يري واذا استغنى هذا المسجد يصر في فقر المسلمين
فيجوز ذلك لان جف هذه القرية مما لا ينقطع وسبق ما بقي للاسلام وان ارا
زيادة احتياط موكرة بحكم الحاكم حتى يقضي القاضي بلزوم هذا الوقف
وبطلان رجوعه لان الوقف وان كان مضافا الي ما بعد الموت بمنزلة
الوصية بالغلة بعد الموت والوصية لا يلزم حالة الحياة وانما يلزم بعد
الموت كالوصية لخدمة العبد يلزم بعد الموت لا قبله فاذا قضى القاضي بلزومه
في الحال وبطلان رجوعه يصير لازما عند الكل قال ثمر الائمة السرخي
رحمه الله اذا خاف الواقف ان يبطل وقفه بعض القضاء فليتمتع عن ذلك
طريقا احدهما ما ذكرنا من حكم القاضي بلزومه وذلك ان الواقف بعد الوقف
والتسليم الي المتولي الخاصة الي قاض سرى لزوم الوقف ويطلبه حتى يقضي
بلزوم الوقف فاذا قضى بقدر قضاء لانه صدر عن اجتهاد في محل الاجتهاد
وسوا كتب قضا القاضي بلزوم الوقف في محل على حدة ويشهد اليهود علي
ذلك ويكتب ذلك في اخر صك الوقف والوجه الثاني ان يذكر الواقف
بعد الوقف والتسليم فان ابطله قاضا غير بوجه من الوجوه فلهذا الارض

باصلها وجميع ما فيها وصية من فلان الواقف يباع فيتصدق بثمنه على الفقراء
 والمساكين لان القاضى نابطل الوقف بعد موت الواقف عند حضوره
 او العزيم ليصل منفعة الوقف اليهم وبما ذكر الواقف وكتب بعدم ذلك
 فلا يستغل احد بابطاله لعدم الفائدة والوصية بما يحتمل التعليق بالشرط فاذا
 ابطله قاض من القضاء يصير وصية يعتبر من جميع ماله هكذا ذكر في اخر وقف
 الاصل قال شمس لا يه السر حتى رحمه الله والذي جرى الرسم به في زماننا انهم
 يكتبون اقرار الوقف ان قاضيا من القضاء قضى بلزوم هذا الوقف فذاك ليس
 بشي ولا يحصل به المقصود لان اقراره لا يصير حجة على القاضى الذي يريد ابطاله
 ولو لم يكن القاضى قضى بلزوم الوقف فاقرا ان يكون كذبا محض ولا رجعة
 في الكذب وبه لا يتم المقصود وايضا قد يذهب اجتهاد هذا القاضى ان القضاء
 والاجابة من المجهول لا يصح فلا يحصل به المقصود وعن المتأخرين من المشايخ
 رحمه الله عليهم قال اذا كتب في اخر الصك وقد قضى بصحة هذا الوقف ولفظه
 قاض من قضاة المسلمين ولم يسم القاضى بحوزة يسكن هذا العايل المفظم
 رحمه الله في الكتاب اذا خاف الواقف ان سطلمه القاضى فانه يكتب في ملك الوقف
 وان حاكما من المحكام قضى بلزوم هذا الوقف ولم يذكر الكاتب اسم القاضى فيه
 معرفة يمكن ذلك بالرجوع الى صك الوقف فاذا علم تاريخ الصك يصير القاضى
 في ذلك الزمان معلوما ويرتفع الجحالة قال مولانا رضي الله عنه والصحيح ما قاله
 شمس لا يه السر حتى رحمه الله انما يكتب في ملك الوقف قاضيا من القضاء قضى
 بلزوم هذا الوقف وبطلان حق الرجوع ليس بشي قال محمد رحمه الله في الزيادات
 رجل اقام شاهدين فشهدا ان هذا المدعى وارث فلان الميت لا وارث له سواه
 ثم مات الشاهدان او غابا قبل ان يسألها القاضى عن سبب الميراث فان القاضى

لا يقضى

لا يقضى بهذه الشهادة لانا سباب الوارث مختلفة فلا يدري القاضى باي
 سبب قضى ولو ان هذا المدعى اقام شاهدين انه وارث فلان الميت لا وارث له
 سواه وان قاضى بلد كذا فلان بن فلان فقضى بانه وارثه لا وارث له سواه
 واشهدنا على قضائه ولا بدري باي سبب فقضى القاضى لوراسه فان القاضى
 يسأل المدعى عن السبب الذي قضى به فان بين سبب يقضى له بالميراث فوجه
 الاستدلال بتلك المسئلة انه لما اراد ان يثبت قضا القاضى شرط تعريف
 القاضى بالاسم والمسبب لم يكنف بقوله فان قاضيا من القضاء قضى له بالورثة
 كذلك في هذه المسئلة وقوله ان قاضيا من القضاء قضى بلزوم هذا الوقف لا يمكن
 رجل قال جعلت دارى هذه للمساكين يكون نذرا بالتصدق وبالغلة ولو
 قال جعلت هذا الدار للمساكين كان نذرا بالتصدق بعين الدار للمساكين
 للحال **باب** الرجل يجعل داره سجدا او خانة
 او سقاية او مقبرة قال محمد رحمه الله وهو قيا من قول ابى حنيفة رضي الله عنه لا يزول
 ملكه قبل التسليم وبما أخذ شمس لا يه السر حتى رحمه الله من التسليم في المسجد ان يصاحبه
 بالجماعة باذنه ومن ابى حنيفة رضي الله عنه فيه روايتان في رواية الحسن عنه بشرط اذا
 الصلاة فيه بالجماعة باذنه ان يثان قصاعدا كما قال محمد رحمه الله وفي رواية اخرى عن
 ابى حنيفة رحمه الله اذا صلى واحدا فيه باذنه يصير سجدا الا ان بعضهم قالوا
 اذا صلى فيه واحدا باذنه واقامة وفي ظاهر الرواية لم يذكر هذه الصلاة وانما يكتب بطلا
 الواحد لان المسجد حق الله تعالى وحق عامة المسلمين والواحد في استيفاء حق الله تعالى
 وحق العامة يقوم مقام الكل والصحيح رواية الحسن ورواية محمد رحمه الله لان قبض كل
 شي وتسلمه يكون بحسب ما يليق به وذلك في المسجد باذنه الصلاة بالجماعة اما الواحد
 يصح كل مكان وعلى قول ابى يوسف رحمه الله التسليم ليس بشرط في المسجد ولا

في غيره من الاوقاف فاذا قال جعلت هذا مسجدا واذن للناس بالصلاة فيه يتم ذلك
على الرواية التي لا يشترط اداء الصلاة بالجماعة عند ابي حنيفة رضي الله عنه اذا بنى مسجدا على
هو فيه وحده هل يصير مسجدا اختلفوا فيه قال بعضهم يصير مسجدا لان محمد ربه الله
ذكر في الكتاب ان على قول ابي حنيفة رحمه الله لا يصير مسجدا حتى يصلي فيه مسلم بغيره
في خلافه الباقي وغيره وقال بعضهم صلواته لا يكفي وهو الصحيح لان الصلاة امن
تشرط لاجل القبول للعامة وفيضه لا يكفي فلكذلك صلواته ولو بنى مسجدا وسلم الى المتولي
هل يصير مسجدا قبل اداء الصلاة لا رواية فيه عن اصحابنا رحمه الله عليهم واختلف
المشاخ فيه قال بعضهم يصير مسجدا ولو لم يتم سائر الاوقات بالتسليم الى المتولي
وقال بعضهم لا يصير مسجدا بالتسليم الى المتولي وهو اختيار ثمر الائمة السرخسي
رحمهم الله لان قبض كل شيء يكون بايلاق به كقبض الخان يكون بنزول واحد
من المان فيه باذنه ولو جعل ارضه سقاية في حياته كان له ان يرجع فيها
وتسليمها يكون بالاستقانة من ذلك الحوض والبير ولو هدم دان وجعلها
مقبر كان له ان يرجع فيها الا في النقص التي دفن فيها باذنه فانه لا يرجع فيها
وقال ابو يوسف رحمه الله لا رجوع في جميعه وقال محمد رحمه الله ان دفن فيها
اثنان فلا رجوع فيها يا خذ في ذلك يقول ابي يوسف رحمه الله وان لم يذفن فيه
فيه الرجوع كما قال ابو حنيفة رحمه الله وان بنى خانا للسبييل واذن للناس بالدخول
فيه فنزل واحد فلا رجوع فيه رجل له ساحة لابنا فيها امر قوم ان يصلوا
فيها جماعة قالوا ان امرهم بالصلاة ابدان او امرهم بالصلاة في الجماعة ولم يذكر
ان يصلوا فيها جماعة الا بدلا انه اذا اراد الا بد ثم مات لا يكون ميراثا عنه
وان امرهم بالصلاة شهرا او سنة ثم مات يكون ميراثا عنه لانه لا بد من
التأبيد والتوقيت بنا في التأبيد ولو جعل دان مسجدا وجعل رجلا واحدا مؤذنا

واما ما فاذن هذا الرجل واقام وصلي وحده كان تسليما لان اداء الصلاة باذان
واقامة كاقامة الجماعة ولهذا قال الوصل واحد من اهل المسجد باذان واقامة
لا يكون لمن يجي بعد من اهل المسجد اداء الصلاة فيه بالجماعة عند البعض من اهل المسجد
اذا جعل المتولي الموقوف على المسجد مسجدا وصلي فيه سنين ثم ترك الصلاة فيه
واعيد من لا مستعملا جاز لان المتولي وان جعله مسجدا لا يصير مسجدا احرا
صلاة الجنان وبصلاة العيد هل يكون له حكم المسجد اختلف المشاخ فيه قال
بعضهم يكون مسجدا حتى لو مات لا يورث عنه وما انفرد صلاة العيد لا يكون
مسجدا مطلقا وانما يعطى له حكم المسجد في صحة الافتداء بالامام وان كان منفصلا
عن الصفوف اما فيما سوا ذلك ليس له حكم المسجد وقال بعضهم له حكم
المسجد حال اداء الصلاة لا غير وهو الجنان سواء تختب هذا المكان فاختب
المسجد احتياطاً هل قال جعلت حجرتي هذه لدهن سراج المسجد ولم يرد على
ذلك قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله نصير الحجرة وقفا على المسجد اذا سلمها
الى المتولي وعليه الفتوى وليس للمتولي ان يصرف الغلة الى غير الدهن محمد
عن ابي حنيفة رحمه الله عليها اذا جعل ارضه وقفا على المسجد وسلم جار ولا يكون
له ذلك ان يرجع ولو قال هذه الشجرة للمسجد قال الفقيه ابو القاسم رحمه الله
لا يصير للمسجد خارجا تصرفه يدان على المسجد او على طريق المطين تتكلم فيه والفتوى
على انه يجوز ذكر الناطق رحمه الله انه لا يجوز ويكون ميراثا عنه رجل
اعطى دراهم في عمار المسجد ومصلح المسجد او نفقة المسجد فلانه يصح وهم
بالقبض رجل او صبي شي لمان المسجد في اي شيء يصرف ذلك المال قال ابو القاسم
رحمهم الله يصرف فيما كان من البناء وان التزم من قبله انصرف ذلك المال في المنار قال
ذاك من هذا المسجد عن ابي بكر بن الحارث رحمه الله انه سئل عن الوقف على المسجد يجوز لم

ان يفتوا من غلة المسجد قال ان كان ذلك من مصلحة المسجد بالكان اسع لهم فلا
باس به وان كان الحال يسع الجير الا ان يكون بعين منارة فلا اري لهم ان يفعلوا
ذلك وليس للقيم ان يتخذ من غلة الوقف على عمارة المسجد شرفا او ينقش المسجد
من ذلك ولو فعل يكون ضامنا رجل اوصى بذلك ماله لا مال هل يجوز ان يسرج
المسجد من ذلك قال الفقيه ابو بكر رحمه الله يجوز ولا يجوز ان يراد على اراج المسجد
لان ذلك اسراف سوا كان في رمضان وغيره ولا يزين المسجد بهذه الوصية ولو قال
اوصيت بذلك مالي للمسجد قال ابو يوسف رحمه الله هو باطل حتى يقول يفتق على المسجد
وقال محمد رحمه الله هو جائز وذكرنا طي رحمه الله اذا وقف ماله لا صلاح للبناء
يجوز ان وقف البناء الفناطرا ولا صلاح الطريق او لحفر القبور واتخاذ الثنات
والجنانات للمسلمين او لشرا الاكفان لهم لا يجوز وهو جائز في الفتوى ولو جعل ارضا
له صدقة موقوفة على مرممة مسجد لكانت بوارية وزيت قناديله وما يحتاج اليه
ذكر الحنفية رحمه الله انه باطل لانه قد تخرب المحلة فيبطل المسجد ولا يحتاج
الي المرممة فان زاد على ذلك وقال ان استغنى عنه المسجد كلفت الغلة للمساكين
جائز لانه مما يتأبد ولو كان الارض وقف على عمارة المسجد او على مرممة القباب جاز
لان ذلك مما لا ينقطع ارض هي وقف على عمارة المسجد على ملأ ما فضل من عارته فهو
للفقراء فاجتمعت الغلة والمسجد غير محتاج الى العمارة قال الفقيه ابو بكر رحمه الله
عليه تحبس الغلة لانه ربما نحدث بالمسجد حدث ونصير الارض بحال لا تغل وقال
الفقيه ابو جعفر رحمه الله الجواب كما قاله عندى لو علم انه لو اجتمع من الغلة مقدار
ما يحتاج الارض والمسجد الى العمارة به وفضل بصرف الزيادة الى الفقراء على ما
شرط الواقف مسجد انهدم وقد اجتمع من غلته ما يحصل به البناء قال الحنفية
رحمه الله لا يفتق الغلة في البناء الا الواقف وقف على مرممتها ولم يامر بان يبنى هذا

المسجد

المسجد والفتوى على انه يجوز البناء تلك الغلة ولو كان الوقف على عمارة المسجد هل
للقيم ان يشتري على ليرتقى على السطح الكفيس السطح وتطينه او يعطى من غلة المسجد
اجر من يكفيس السطح ويطرح الثلج ويخرج التران المجتمع من المسجد قال ابو نصر
رحمه الله للقيم ان يفعل ما في تركه خراب المسجد مسجد انكسر حائطه من ماء
يجب المسجد في الشارع وهو ما الشفعة المسرورة صفته هل يعرف من غلة المسجد
الى عمارة النهر وممرته قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله ان كان ما يعرف الى عمارة
النهر وممرته لا يزيد على عمارة القايمة فيه جاز ولا هل المسجد ان يمنعوا اهل النهر
من الانتفاع بالنهر حتى يعطيهم قيمة العمارة فيصرف ذلك الى عمارة المسجد وان شا
اهل المسجد تقدموا الى النهر باصلاح النهر ولم يصلحوا حتى انهدم حائط المسجد
وانكسر ضمنوا قيمته ما انهدم ولو ان مسجد ابابه على مهب الريح يطيب المطر باب
المسجد فيفسده ويقتل داخل المسجد من ذلك وخارجه ويشق على الناس الدخول
في المسجد لا يجوز ان يتخذوا طلة من غلة المسجد قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله
ان كان لا يضر ذلك باهل الطريق جاز طريق العمارة وهي واسع مبنى اهل المحلة
مسجد للعمامة ولا يضر ذلك بالطريق قالوا لا بأس به وهكذا روي عن ابي
حنيفة ومحمد رحمه الله لهما لان الطريق للمسلمين والمسجد لهم ايضا وان اراد اهل
المحلة ان يدخلوا اشيا من الطريق في ذرهم وذلك لا يضر بالطريق لا يكون
لهم ذلك ولا اهل المحلة يتحول باب المسجد من موضع الى موضع اخر قوم بنوا
مسجدا واحتاجوا الى مكان ليتسع المسجد فاخذوا من الطريق فادخلوه في
المسجد ان كان يضر ذلك باصحاب الطريق لا يجوز والا فلا بأس به ولو ضاق
المسجد على الناس وبجانبه ارض لم يملكها فادخلوه بالقيمة كرها ولو كان يجب
المسجد ارض وقف على المسجد فارادوا ان يزيدوا شيئا في المسجد من الارض جاز

ذلك بامر القاضي ولو ان قيم المسجد اراد ان يبنى حوائطاً في حرم المسجد وقفاً قال
 الفقيه ابو الليث رحمه الله لا يجوز له ان يجعل شيئاً من المسجد مسكناً ومسجلاً
 ولو ان سلطاناً اذن لقوم ان يجعلوا ارضاً من ارضي البلدة حوائطاً موقوفة
 على المسجد او امرهم ان يزيدوا في مسجدهم قالوا ان كانت البلدة فتحت صلحاً لا ينفذ
 من السلطان لان البلدة اذا فتحت عنوة يدير ملكاً للغانم من فجزر امر السلطان
 فيها واذا فتحت صلحاً بقي على ملك ملاكها فلا ينفذ امر السلطان فيها وبلدة محاربا
 فتحت عنوة بدليل وضع الخراج عليها وان كان بعض ارضها عشرية كارضى
 مرسا فانهما عشرية لان الامام اعطى ذلك لمرسان رجل بسط من ماله حصيرا
 في المسجد فحزب المسجد ووقع الاستغناء عنه فان ذلك يكون له ان كان حيا
 ولو ارثه ان كان ميتا وان لم يكن ذلك كان له ان سعى ويشترى ثمنه حصيرا اخر
 وكذا لو اشترى حصيدا او قنديل المسجد فوقع الاستغناء عنه كان ذلك له
 ان كان حيا ولو ارثه ان كان ميتا وعند ابى يوسف رحمه الله يباع ويصرف
 ثمنه الى حوائج المسجد فان استغنى عنه هذا المسجد تحول الى مسجد اخر والتمس
 على قول محمد رحمه الله ولو كفن ميتا فافترسه سبع فان الكفن يكون للكفن ان كان
 حيا ويكون لو ارثه ان كان ميتا ولو اهل المسجد باعوا احتشيش المسجد او حمارا
 او نعشا صار خلقا ومن فعل ذلك عايبا يفتوا فيه قال بعضهم يجوز
 والاولى ان يكون باذن القاضي وقال بعضهم لا يجوز الا باذن القاضي وهو
 الصحيح ويباع الكعبة اذا صار خلقا يبيعه السلطان ويستغنى في امر الكعبة
 لان الولاية فيه للسلطان لا لغيره ويجوز الانفاق على قنديل المسجد من وقف
 المسجد ذكره للناطق رحمه الله مسجد محبة من ماله يصير لحايط المسجد من راسنا
 فاراد القيم او اهل المسجد ان يتخذ من مال المسجد حصنا ينجب حايط المسجد يمنع

الفر

الضرر عن المسجد قالوا ان كان الوقف على مصالح المسجد جاز للقيم ذلك لان هذا من
 مصالح المسجد وان كان الوقف على عمارة المسجد لا يجوز لان هذا ليس من عمارة المسجد
 متولي المسجد اذا امر المودن ان يخدم المسجد سنة او اكثر يا حرم معلوم جازت الا
 فعند ذلك ان كان حاسم له من الاجر مثل اجر عمله او زيادة سعان فيه الناس
 كانت الاجارة للمسجد ولا يضمن القيم برفع من مال الوقف ومحل المودن ان ياخذ
 ذلك وان كان ذلك اكثر من اجر عمله بما لا سعا به فيه كانت الاجارة للمتولي
 وعليه الاجر في ماله فان دفع ذلك من مال الوقف يكون ضا مناوان علم المودن
 ان ما اخذ من مال الوقف لا يحل له ذلك من مال الوقف يكون متاوان علم
 المودن ان ياخذ من مال الوقف لا يحل له ذلك متولي المسجد اذا اشترى بالغلة
 التي اجتمعت عنده من الوقف مترا لا ودفع المتولي الى المودن ليسكن فيه ان علم
 المودن ذلك لم له ان يسكن في ذلك المترا من مستغلات المسجد وهذه المسئلة
 دليل على ان متولي المسجد اذا دفع الى المودن او الى الامام ما هو ثمن مستغلات
 المسجد لا يجوز ذلك للمتولي ويكره للامام والمودن ان يسكن في ذلك المترا متولي
 المسجد ليس له ان يحل سراج المسجد الى بيته وله ان يحل من البيت الى المسجد
 رجل ادعى في مسجد او في مقبرة حقاً وقضى القاضي للدعي بالبدنة على بعض
 اصحابها كان ذلك قفناً على جميعهم لان كل واحد منهم خصم عن الباقي كالوارث
 عن الميت وعن بقية الورثة توفي الحار لا يقضى حتى يحضر نائب قيم الوقف
 اذا اشترى شيئا لمرمة المسجد بدون اذن القاضي قالوا لا يرجع بذلك في مال
 المسجد وله ان ينفق على المرمية من ماله كالوصي في مال الصغير ولو ادخل
 المتولي جذعا من ماله في الوقف جاز وله ان يرجع في غلة الوقف رجل اشترى
 ارضا فوقها ثمر جاسم مستحق واستحقها واجاز البيع بطل الوقف على قول محمد رحمه الله

لان هذا المنزل
 ممن

ولو ضمن المستحق البايع جازا الوقف في قول محمد رحمه الله رجل اشترى موصعا وزاده
 في طريق المسلمين وجعله طريقا لهم واشهد ذلك صحيح ويشترط لذلك سرورا واحدا
 من الناس ياذنه على قول من يشترط القبض في الاوقات وينوي في التخاب
 بين الطريق والمقبرة وسائر الاوقاف وقال على قول ابي حنيفة رحمه الله يكون
 له الرجوع فيها الا في المسجد خاصة وروي الحسن بن زياد عن ابي حنيفة
 رضي الله عنهما انه لا يرجع في المقبرة في الموضع الذي دفن فيه ويرجع فيما
 سوي ذلك لان النباش قبيل وحكي عن الحاكم المعروف بمهر وساه قال
 وحديث في النوادر عن ابي حنيفة رحمه الله انه اجاز وقف الطريق والمقبرة كما
 اجاز المسجد وكذا القنطرة يتخذها الرجل للمسلمين ويتطرقون ولا يكون بناؤها
 ميراثا لورثته حصصا بالقنطرة في بطلان الميراث قالوا تاتوا ويل ذلك اذا لم
 يكن موضع القنطرة ملكا لبناني وهو المعتاد والظاهر ان الانسان يتخذ
 القنطرة على الميراث العام وهذه المسئلة دليل على جواز وقف البنا بدون
 الاصل وذكر في الاصل ان وقف البنا بدون اصل الدار لا يجوز ولا يجوز وقف
 البنا في ارض عربية او اجارة فان كانت ملكا لواقف البنا جاز عند البعض
 وعن محمد رحمه الله اذا كان البنا في ارض وقف جاز على الجهة التي يكون الارض
 وقف عليها وقف صبغة ولم يذكر حكما اذا خلت عن اهلها قال الشيخ ابو بكر
 محمد بن الفضل رحمه الله ان كان الوقف جعله وقفنا في صحته وقال وضعت هذه
 الصبغة على مسجد كذا ولم يزد على هذا ولم يحمل الوقف بلفظة الصدقة صح
 ويصرف غلته الى الفقراء ولم يكن للورث حق وان جعله وقفنا في الحيوة وبعد
 الموت او بعد الموت بلفظة الصدقة صح ويصرف ايضا غلته الى الفقراء وان
 لم يذكر لفظ الصدقة كان الوقف صحيحا رجل وقف ارضا على جهة ولم يشترط

السلام

الولاية لنفسه ولا لغيره ذكره لال الرازي والناطفي رحمه الله عليهما ان الولاية
 تكون للواقف وذكر محمد رحمه الله في السير انه اذا وقف صبغة واخرجها الى القيم
 لا يكون له الولاية بعد ذلك الا ان يشترط الولاية لنفسه وكذا الوقات الواقف
 وله وصي فالولاية تكون للقيم دون الوصي ومن المشايخ من قال الواقف احق
 بالولاية وله ان يأخذها من المتولي ما لم يقض القاضي يعني ما لم يقض القاضي لزوم
 الوقف وهذه المسئلة بما عليه ان عند محمد رحمه الله التسليم الى المتولي شرط لصحة
 الوقف فلا يبقى له ولاية بعد التسليم الا ان يشترط الولاية لنفسه واما على قول
 ابي يوسف رحمه الله التسليم الى المتولي ليس بشرط فكانت الولاية للواقف وان لم
 يشترط الولاية لنفسه ومشايخ على رحمه الله عليهم اخذوا بقول ابي يوسف
 ومشايخنا اخذوا بقول محمد رحمه الله ولو ان رجلا وقف وقفوا واخرجه من
 يده وسلمه الى المتولي ذكر الناطفي رحمه الله ليس له ان يعزل المتولي الا ان
 يشترط ان له عزله فلوان الواقف شرط الولاية لنفسه وشرط ان ليس للسلطان
 ولا قاضي عزله فان لم يكن هو ما مونا في ولاية الوقف كان الشرط باطلا ولا
 ان يعزله ويولي غيره ويكون هو كرجل اوصى الى رجل في ولده وهو غير ما مونا
 كان للفقاضي ان يعزله ولو ان رجلا جعل ارضه صدقة موقوفة فلما مرض
 مرض الموت اوصى الى رجل وجعله وصي نفسه ولم يذكر من امر الوقف خاصة
 قال ابو يوسف رحمه الله هو كما قال وقال ابو حنيفة رضي الله عنه وهو وصي
 في الاشياء كلها ولو ان هذا الواقف جعل ولاية الوقف الى غيره ثم مات الواقف
 بطلت ولاية المتولي في قول ابي يوسف رحمه الله لانه وليه الا ان يقول ولاية
 الوقف اليه في حياته وبعد وفاته فانه حينئذ اذا مات الواقف لا يطل
 ولاية المتولي لانه وصيه بعد الموت ولو شرط الواقف في الوقف ان يكون الولاية

شعبا فان ولاية الواقف
 اوصى في امر الوقف
 خاصة

له لا ولادة في تولية القوام وعزتهم والاستبداد بالوقف وما هو من نوع الولاية
 واخرجه من يده الى المتولي جاز ذلك ذكر في السير وان لم يشترط لنفسه ولاية عزله
 المتولي بعدما اخرجته الى المتولي لا يكون له ان يعزله في قوله بحمد الله وعلى
 قول ابي يوسف رحمه الله له ان يعزله ولو ان الواقف جعل ولاية الوقف الى
 رجلين بعد موته ثم ان احدا الرجلين اوصى الى صاحبه في امر الوقف ومات جاز
 تصرف الجري منها في جميع امر الوقف وروى يوسف ابن خالد السمر عن ابي حنيفة
 رحمه الله عليه انه لا يجوز لان الواقف رضى برأيهما ولم يرض برأي احدهما
 ولو ان الواقف جعل رجلا متوليا وشرط انه ان مات هذا المتولي ليس له
 ان يوصي الى غيره جاز هذا الشرط ولو ان رجلا جعل ارضا له وقف على الفقرا
 او المساكين او على قوم سماهم بعدهم على الفقرا ثم ان الواقف زرعا بعد
 ما اخرجها الى المتولي قال زرعتها لنفسه وقال اهل الوقف زرعتها للوقف
 كان القول قول الواقف ويكون الزرع له فان حال اهل الوقف من القاضي
 ان يخرج الوقف من يده فان القاضي لا يخرج ولو كان فعل هذا متولي الوقف
 فان القاضي يخرج الوقف من يده بذلك وعلى الواقف والمتولي في هذا
 نقصان الوقف وليس عليها اجر مثل الارض ثم يقول القاضي للواقف
 ليزرعها للوقف فان قال ليس للوقف مال ازرع الوقف ولا لاهل
 الوقف فان القاضي يقول له استددت على الوقف بغير البدل والنفقة
 ثم يرجع بذلك في غلة الوقف فان قال الواقف لا يمكن ذلك فيقول
 القاضي لاهل الوقف استدبوا انتم فان قالوا لا يمكن ذلك بل نحن نزرع
 لانفسنا فانه لا ينبغي للقاضي ان يطلق لهم ذلك لان الوقف في يد الواقف
 فهو حق بالقيام به الا ان يكون الواقف مخوفا على الوقف فيخرج من يده

الوقف ضيعته في صحته على الفقرا واخرجها من يده الى المتولي ثم قال لو ضيعه عند
 الموت اعطى من غلة تلك الضيعة لفلان كذا ولفلان كذا او قال لو ضيعه افعل
 ما رايت من الصواب فجعله لا وليا بل لا نزلها صاوت حقا للفقرا والا فلا يمكن
 ابطال حقهم الا اذا كان شرط في الوقف ان يعترف غلتها الى من شارح رجل
 طلب التولية في الاوقاف قالوا لا يعطى له التولية وهو كمن طلب القضاء
 لا يقام رجل وقف وقفا في حياته ولم يجعل له قima حتى حضرته الوفاة
 فاوصى الى رجل قالوا بان هذا الوصي يكون وصيا وقما على اوقافه ايضا
 في قول ابي يوسف رحمه الله لان عند التسليم ليس بشرط فصح الوقف في حياته
 بغير تسليم ولو كان هذا الواقف جعل للوقف قima فلما حضره الوفاة اوصى
 الى رجل فان هذا الوصي لا يكون قima على اوقافه بمعنى لا يكون متوليا
 وقف صحيح على مسجد بعينه وله فيهم فوات القيم فاجتمع اهل المسجد وجعلوا
 رجلا متوليا بغير امر القاضي فقام هذا المتولي بعمارة المسجد من غلات
 وقف المسجد اختلف المشايخ في هذه التولية والاصح انها لا يصح ويكون
 نصيب القيم الى القاضي ولا يكون هو المتولي صامتا لما اتقوا في العان من
 غلات المسجد الوقف ان كان هذا المتولي اجر الوقف واخذ الغلة وافق
 لانه اذا لم يصح التولية به يبر غاصبا والغاصب اذا اجر الغصب كان الاجر
 له ووقف على ارباب معلومين يحصى عددهم نصيب الارباب متوليا من
 غير رأي القاضي ذلهم انهم اذا كان هذا المتولي من اهل الصلاح ولا
 يكون فاسقا والاولي ان يرفعوا الامر الى القاضي حتى ينصب فيما قالوا
 في زماننا الاول ان لا يرفعوا الامر الى القاضي لان في زماننا طرأ اطماع
 الفاسدة من القضاء ومع هذا لا يكون لاهل المسجد نصيب القيم والمتولي

أهل
والعارة كان الناس بالعمارة
أول من السكة ولا يكون
لأهل السكة مائة

بدون استطلاع رأي القاضي رجل يسي مسجد في سكة فاحتاج إلى العارة فزاره
أهل السكة لما زعة في ذلك ولونا زعه أهل السكة في ضيق الامام والمودن
كان ذلك اليه الا اذا عين هو ذلك رجلا وعين أهل السكة رجلا اخر اصلى
من عينه الثاني في حينه لا يكون الثاني اولى وقف له متولى مشرف لا يكون
للمشرف ان يصرف في مال الوقف لان ذلك مفوض الى المتولى والمشرف ما مور
بالحفظ لا غير رجل قال في مرضه اشترى وامر غلة داري هذه بعد موتى كل يوم
بعشرة دراهم خبز وفرقوا على المساكين قال يصير الدار وقف كما لو قال وقت
داري بعد موتى على المساكين المتولى اذا اشترى من غلة المسجد حانوتا او دارا
او مستغلا اخر حاز لا نهذا من مصالح المسجد فان اراد المتولى ان يبيع
ما اشترى فيها عاختلفوا فيه قال بعضهم لا يجوز هذا البيع لان هذا
صار من اوقاف المسجد وقال بعضهم يجوز هذا البيع وهو الصحيح لان
المشترى لم يذكر شيئا من شرائط الوقف فلا يكون ما اشترى من جملة
اوقاف المسجد مسجد له مستغلات واوقاف اراد المتولى ان يشتري من غلة
الوقف للمسجد منها او حصيرا او حشيشا او اجرا او جصا لفرش المسجد او
حصا قالوا ان وسع الواقف ذلك للقيم وقال يفعل ما يرى من مصلحة المسجد
كان له ان يشتري للمسجد ما شا وان لم يوسع ولكنه وقف لبنا المسجد وعمارة
المسجد ليس للقيم ان يشتري ما ذكرناه لان هذا ليس من العارة ولا من ابناء
وان لم يعرف شرط الواقف في ذلك ينظر هذا القيم الى من كان قبله فان كانوا
يشترون من اوقاف المسجد الدهن والحصير والخمس والاجر وما ذكرنا
كان للقيم ان يفعل ذلك والا فلا وقف مستغلا ذكر الواقف في كتاب الوقف
ان القيم يشتري جنازة لا يجوز للقيم ان يشتري جنازة من غلة الوقف ولو اشترى

دفع الم

وقف الثمن من غلة الوقف يكون ضامنا لان مستغلا المسجد يكون وقف على مصالح
المسجد وشرط الجنان ليس من مصالح المسجد ولو اشترى بالقيم بغلة المسجد
ثوبا ودفع الى المساكين لا يجوز وكان عليه ضمان ما تقدم من مال الوقف لان
شرا الثوب وقع للقيم فيصير ناقد الثمن من مال الوقف كثوب اشتراه لنفسه
فيضمن قيم الوقف اذا اطلب منه الخراج والحساب وليس له في يد من غلة الوقف
شي قال ابو القاسم رحمه الله ان كان الواقف امره بالاستدانة كان له ان
يستدين وان لم يامر بالاستدانة فاستدان كان ذلك في ماله لا يرجع في
غلة الوقف وقال الفقيه ابو الليث اذا استقبل امره ببيع من الاستدانة
ينبغي ان يستدين بامر الحاكم ثم يرجع في الغلة لان القاضي ولاية الاستدانة
على الوقف وذكرنا لما طعن رحمه الله اذا اراد القيم ان يستدين ليجعل ذلك من ثمن
الهدى للزراعة في ارض الوقف ان فعل ذلك بامر القاضي كان له ذلك عند الكل
لان القاضي مملك الاستدانة فاذا امر القيم بذلك صح امره اما القيم لا يملك
الاستدانة قال رضي الله عنه وتفسير الاستدانة ان يشتري للوقف شيئا وليس
في يد شي من غلات الوقف ليس يرجع بذلك بما حدث من غلة الوقف فاما اذا كان
في يد شي من غلات الوقف فاشترى للوقف شيئا وبعد الثمن من مال نفسه
ينبغي ان يرجع ذلك في غلة المسجد وان لم يكن ذلك بامر القاضي كما لو كمل بالشرا
اذ انقد الثمن من مال نفسه كان له ان يرجع بذلك على الموكل ولو ان القيم
اراد ان يرهق الوقف بدين لا يصح لانه لا يبيع ذلك لتعطيل الوقف وكالا يبيع ذلك
من المتولى لا يبيع من أهل المسجد ايضا فان رهق القيم دار الوقف وسكن المدين
فيها قالوا يجب عليه اجر المثل سواء كانت الدار معدة للاستغلا لاولم يكن
احتياطا لامر الوقف وكذلك متولى المسجد اذا باع الدار الموقوفة وسكنها

المشتري ثم ان القاضي عزل هذا المتولي وجعل غيره متوليا فادعي المتولي
الثاني على المشتري واستحق الوقف واسترده كان على المشتري اجر مثل هذه الدار
قال مولانا رضي الله عنه وهذا شيء مخالف لما هو الرواية وانما قال ذلك بعض
مشايخنا احتياطا لامر الوقف ان كان نقول من مال الوقف فماله المتولي على
شي وان وجد المتولي بينه على ما ادعى او كان الاكار مقرر الا يملك المتولي ان يحط شيامنه
ان كان الاكار غيبا وان كان محنا جاز ذلك اذا لم يكن ما على الاكار فاحشا متولي الوقف
اذا مرض مرض الموت وفوض امر الوقف لغيره جاز لان المتولي مقرر الوصي ولو كان يوصي
لغيره متولي المسجد اذا اخذ من غلات المسجد ومات من غير ثمن لا يكون ضامنا ذكر الناطق
رحم الله ان الامانات تنقلب مضمونة بالموت عن تحصيل الا في ثلث احدها هذه والثانية اللطاف
اذا خرج الى الغزو وغنموا او ادع الاضمان عليه والثالث القاضي اذا اخذ مال اليتيم وادع
غيره ثم مات ولم يكن حال من ادع الاضمان عليه واما الثالثة اخذ المتعاوضين اذا كان
المال غنما ولم يكن حال مال الذي كان عنده فمات ذكر بعض الفقهاء انه لا يضمن واحاله الي
شركة الاصل وذلك غلط بل على الصحيح انه يضمن نصيب صاحبه ولو ان قاضيا قبض مال
اليتيم ووضع في بيته ثم مات القاضي ولم يكن ذكر هشام عن محمد رحمه الله انه يضمن
ولو ان القاضي اخذ مال اليتيم وادع غيره وعرف ذلك منه ثم مات ولا يدري الي من دفع
لا يضمن وذكر ابن رستم رحمه الله لو قال القاضي في حياته ضاع مال اليتيم عندي
او قال نفقتا علي اليتيم لا ضمان عليه ولو مات قبل ان يقول شي كان ضامنا حقيقيا
المسجد اذا طرح ثمن اخذ كان له يصنع بما شاؤ وان كان متقوما لا يجوز طرحه
واذا طرح مرفعه انسان كان ضامنا ولو اخذ انسان من خثيس المسجد وجعله قطعا
قطعا بالسوء كان ضامنا جنازه او نعتي للمسجد ضد فباعه اهل المسجد قالوا الاولى
ان يكون البيع بامر القاضي والصحيح ان يبيع بغير امر القاضي ولا بأس بان يتركه

كرا

سراج المسجد من وقت المغرب او الى وقت الحشا ولا يجوز ان يترك فيه كل الليل
الا في موضع جرت العادة كمسجد بيت المقدس ومسجد النبي صلى الله عليه وسلم والحرم
فان اراد انسان ان يدرس الكتاب بسراج المسجد ان كان السراج موضوعا في
المسجد لا للصلاة بان فرغ من صلاتهم وذهبوا الى بيوتهم وبقي السراج في
المسجد قالوا لا بأس بان يدرس في ثلث الليل لا يتم لو اخروا الصلاة الى ثلث
الليل لا بأس بان يدرس به فلا سطل حقه بتجملهم وما زاد على ثلث الليل ليس لهم
ما جرت الصلاة فلا يكون له حق التدريس قوم بنوا مسجدا وفصل من خثيسهم
لي قالوا يصرف الفاضل الي بناءه لا يصرف الى الدهن والخصير وهذا اذا سلم
اصحاب الخشب الخشب الى المتولي يعني به المسجد فلو انهم قطعوا الخشب فافضل
من خثيسهم يكون لهم يفعلون به ما شاؤوا رجل جمع مالا من الناس لينفق في بناء المسجد
فانفق من تلك الدراهم في حاجة نفسه ثم رد بها ما في نفقة المسجد لا يسعه ان يفعل ذلك
واذا فعل ان كان يعرف صاحب المال رد المال عليه او يساله ليعاذ له بانفاق المال
في المسجد وان لم يعرف صاحب المال يرفع الامر الى القاضي حتى يامر بانفاق ذلك في المسجد
فان لم يقدر على ان يرفع الامر الى القاضي قالوا امر حوله في الاستحسان ان ينفق مثل
ذلك من ماله في المسجد فيجوز ويخرج عن الويل في ثابته وبين الله تعالى في القضاء يكون ضامنا
فيكون ذلك دينا عليه لصاحب المال وهو يظن ما ذكر في الاصل الوجه بقضا الدين
اذا صرف مال الموكل في حاجة نفسه لم يضمن نفسه دين الموكل يكون مبررا عليه
قضا دين الموكل الموكل اذا سال الفقير شيئا وخط ما اخذ بعضه ببعض ان لم
يامر الفقير بالسؤال والاخذ يكون ضامنا فان ادعي بغير ذلك المال الى الفقير
يكون متصدقا لنفسه من مال نفسه ولا يجري ذلك عن ارباب الاموال ان كانوا
دفعوا اليه بيته الزكوة لا تقسط زكوتهم وان كان الفقير امر ان يبسطه واخذ المال

المسجد فان
القاضي هو الذي
يقرر ما كان عليه

وخلق البعض بالبعض ثم دفع الى الفقير لا يضمن وهو الرجل الذي يقال له باي مرد
 اذا قام ويسال للفقير شيئا وخلق المال بعضه ببعض ثم دفع الى الفقير ان لم يكن للفقير
 امر بذلك كان ضامنا ولا يسقط عن ارباب الاموال ركن لوالم اذا دفعوا اليه الزكاة
 وينبغي ان يامر الفقير بالسؤال فيصير قايما مقام الفقير ماذ ونا بالخلق ويسقط عن الدفع
 زكاة ماله حوالته طال بعضها الى بعض والاول منها والباقي ملكه والتولي لا يعبر الوقف
 قال ابو القاسم رحمه الله ان كان للوقف غلة كان لا صاحبها هو انيس التي هي ملك ان يامر
 القيم ليسوي الحايطة المايل من غلة الوقف وان لم يكن للوقف غلة في يد الفقير دفعوا الا
 الى القاضي لبار القاضى القيم بالاستدانة على الوقف في اصلاح الوقف وليس للقيم
 ان يستدين بغير امر القاضي وتفسير الاستدانة ان لا يكون للوقف غلة فيحتاج
 الى القرض والاستدانة اما اذا كان للوقف غلة فلا يحتاج الى القرض والاستدانة
 اما اذا كان للوقف غلة فانفق من مال نفسه لاصلاح الوقف كان له ان يرجع
 بذلك في غلة الوقف حايطة بين دارين احدهما وقف والاخر ملك فانهم الحايطة
 فبناء صاحب الملك في حد الوقف قال ابو القاسم رحمه الله يرفع الامر الى القاضي
 حتى يجر صاحب الملك ان ينقض الحايطة الذي بناه في حد دار الوقف وبه حيث كان
 في القديم ولو ان القيم قال للبناء في عطيتك قيمة بنائك واقرا الحايطة حيث بنيت وانت
 تبني لنفسك حايطة في حدك قال ابو القاسم رحمه الله ليس للقيم ذلك بل يجر صاحب
 الدار لينقض حايطة من يبنيه في الموضع الذي كان في القديم رجل جعل ارضه وقفا
 للمساكين وقفا صحيحا ولم يذكر العارة فعمارتها يكون في غلة الارض بدار من
 الغلة بالعمارة وما يصلي وبخراجها وموتها ثم يقيم الباقي على المساكين فان كان
 في الارض الموقوفة نخل وعفاف القيم هلاكها كان للقيم ان يشتري من غلة الوقف
 فصيلا فيغرسه كيلا ينقطع ولو كانت قطعة من هذه الارض سخرة لا تبنت شيئا فيحتاج

وقف

الوقف

الى رفع وجهها واصلاحها حتى تبنت كان للقيم ان يبدل من حمله غلة الارض
 في ذلك ويصلح القطعة وان اراد القيم ان يبنى في الارض الموقوفة قرية لاكثرها
 وحفاظها يجمع فيها الغلة كان له ان يفعل ذلك وكذا لو كان الوقف خا ناعيا الفقرا
 واحتاج الى خادم يكسب الخبز ويصوم ويبيع بابه ويسد فيسلم بعض البيوت
 الى رجل اجرة له ليقوم بذلك كان له ذلك وان اراد قيم الوقف ان يبنى في الارض
 الموقوفة بيوتا يستغلها بالاجارة لا يكون له ذلك لان استغلال الارض الموقوفة يكون
 بالزرع ولو كانت الارض متصلة ببيوت المصريين في استجار بيوتهم يكون
 غلة ذلك فوق غلة الزرع والنخل كان للقيم ان يبنى فيها بيوتا فيؤجرها لان
 الاستغلال بهذا الوجه يكون انفع للفقراء وروي عن محمد رحمه الله ما هو فوق
 هذا قال اذا ضعفت الارض الموقوفة عن الاستغلال فالقيم لخدمتها ارضا
 اخري هي انفع للفقراء واكثر ربحا كان له ان يبيع هذه الارض ويشترى غيرها
 ارضا اخري جوز رحمه الله استبدال الارض بخلاف ما اذا كانت الارض
 الموقوفة بغير من بيوت المصريين فان ثمة لا يكون للقيم ان يبنى فيها بيوتا يؤجرها
 لان ثمة لا يرغب الناس في استجار البيوت باجرة توتي منفعتها على منفعة
 الزراعة وعن هشام رحمه الله قال سمعت محمد رحمه الله يقول اذا صار
 الوقف يجر لا يستفيع بها المساكين للقاضي ان يبيعه ويشترى بثمنه غير
 وليس ذلك الا للقاضي وعن الفقيه ابي جعفر رحمه الله قال اذا لم يشتري
 الواقف في وقف الارض دفعا مزارعة او اجارة فما كان انفع للفقراء يفعل
 قال الا انه في المدور لا يؤجرها اكثر من سنة لان المدد اذا طالت نقصت
 المستاجر فما يقرب الملاك ان كانت تزرع كل سنة فكذلك وان كانت
 تزرع في كل سنتين مرة او في كل ثلاث سنين مرة تزرع في كل سنة طائفة

ان الوقف يكون بالزراعة ولو كان متصلا ببيوتهم
 المستاجر فيستأجر الناس في استجار بيوتهم

بالارض

على ان لا يجرها اكثر من سنة لان المدد اذا طالت نقصت
 المستاجر فما يقرب الملاك ان كانت تزرع كل سنة فكذلك وان كانت

منه ينبغي ان يشترط من المدة القدر الذي يتمكن المستاجر من زراعة الكل
على سبيل العادة فان كان الواقف شرط ان لا يواجر اكثر من سنة والباس
لا يرغبون في استجارها وكانت اجارتها اكثر من سنة انفع للفقرا
فليس للقيم ان يواجرها اكثر من سنة ولكنه يرفع الامر الى القاض
حتى يواجرها القاضي اكثر من سنة لان للقاضي ولاية النظر على الفقرا
وعلى الحبس ايضا فان كان الواقف شرط في الوقف وكتب في صدك الوقف
الا يواجر اكثر من سنة الا اذا كان ذلك نافع للفقرا كان للقيم ان
يواجرها بنفسه اكثر من سنة اذا راي ذلك خيرا ولا يحتاج الى
القاضي وسبب في مسايل الوقف اجازة الوقف بعد هذا اذا اجتمع من غلة
ارض في بدل القيم فظهر له وجه من وجوه البر والوقف محتاج الى الاصلاح
والعانة ايضا ونحو قيم لو صرف الغلة الى المرمية تقوية ذلك اكثر
فانه ينظر ان لم يكن في تاحير اصلاح الارض ورمته الى الغلة الثانية
ضررين بخلاف خراب الوقف فانه يصرف الغلة الى ذلك البر ويؤخر
المرمة الى الغلة الثانية وان كان في تاحير ضررين فانه يصرف الغلة
الى المرمية فان فضل شيء صرفه الى ذلك البر والمراد من وجه البر ههنا
وجه فيه تصدق في الغلة على نوع من الفقرا خوفا لاساءة المسلمين
اقناعا الغارز المنقطع لان هؤلاء من اهل التصدق عليهم فجاز صرف
الغلة اليهم فاما عانة سجدا ورباط او نحو ذلك مما هو ليس باهل التملك
لا يجوز صرف الغلة اليه لان التصدق عيانة عن التملك فلا يصح الا من
هو من اهل التملك رجل وقف ضيعه على مواليه وقفا ضيعا فمات
الواقف وجعل القاضي الوقف في يد قيم وجعل للقيم عشر الغلات وفي الوقف

طاحنة

طاحنة في يد رجل بالمقاطعة لا حاجة في الي القيم واصحاب هذه الطاحنة يعصون
عليها لا يجب للقيم عشر غلة هذه الطاحنة لان القيم ما يواجر احد بطريق الاخر فلا
يستوجب الاجر بدون العمل رجل وقف ضيعه وشرط الواقف ان يعطى القيم فلما
من شأجا وللقيم ان يعطى الاغنياء الفقرا رجل جا الى المفتي وقال اني اريد ان اقر
الى الله تعالى اني رباطا للمسلمين او اعنق العبيد او اريد ان يتقرب الى الله تعالى
بدان فقال ايها وابصدق ثمنها او استراستها عبيدا فاعتقهم واجعلها دارا
للمسلمين اي ذلك يكون افضل قالوا يقال له ان نيت رباطا وحمل لها وقف مستغلا
بعمارتها فالرباط افضل لانه اديم واعم نفعا وان لم يحمل للرباط وقف ومستغلا
للعانة فالأفضل ان يبيع ويتصدق ثمنه على المساكين **فصل في وقف**
المشاع فيما يدخل في الوقف تعابيد ونذكر في الشرط في الوقف ما يبطل وما لا
يبطل اما فصل المشاع ارض من رجلين وقف احدهما نصيبه مشاعا جاز في قول
ابي يوسف رحمه الله وبه اخذ مساح ينج رحمه الله عليهم ولا يجوز في قول
محمد رحمه الله وبه اخذ مساحنا رحمه الله عليهم وافتوا به ثم فرغ على قول
ابي يوسف قالوا انهما اقتسما الارض بعد ذلك ووقت قطعة في نصيب الواقف
تتعين تلك القطعة للوقف ولا يحتاج الى اعادة الوقف فيها وان وقف للفقرا
كان اخو هذا اذا كانت الارض مشتركة فان كانت الارض كلها له ووقف
نصفها يعني ان يبيع النصف بعد ذلك ثم يقتسمان فان لم يبيع ولكن رفع الامر الى
القاضي رجلا بالقسمة معه جاز ولو وقف مشاعا ولم يجوز في قول محمد رحمه الله
فرغ الامر الى القاضي وقضى بجواز الوقف جاز لان قضا القاضي في المحض
يرفع الخلاف فان طلبوا القسمة من القاضي قال ابو حنيفة رضي الله عنه لا يقسم
القاضي ويأمرهم بالمعروف وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله عليهما يقسم القاضي اذا كان

بعض الارض ملكا والبعض وقف فان كان الكل وقفا على ارباب فاراد الارض بائنة
قصة الاراضي بينهم لا يقسم القاضي ولو ان قرية بعضها وقف على قول من يرى
وقف المشاع وبعضها سلاطاني يعني الملكة وبعضها ملك فازاد واقعة موضع هذه القرية
لا يجوز لان المقصود من القصة تمييز الوقف عن غيره وهذه القصة لا ينبغي للملك من الوقف
فان اراد واقعة كل القرية على مقدار نصيب كل فريق جازت القصة لان هذه القصة تنفذ
للمميزين بين الوقف وغيره حانوت بين تركين وقف احدهما نصيبه واراد الواقف ان يميز
لوج الوقف على يابه فغنه الشريك ليس له ان يضرب الملوحة ان ذاك يضرب في محل مشترك
فان رفع الامر الى القاضي فاذن القاضي بذلك جاز صيانته للوقف عن البطلان وجعل وقف
الحمام جاز عند الكل لانه لا يحمل القصة في ارض وقفه كهيئة المشاع فبالاحتمال القصة المارة
وقف دارا على ثلاث بنات لها واخوها للفقر او ليس لها ملك غير الدار ولا وارث
لها غيرهن قالوا ثلث الدار وقف والثلثان لمن يصنع به ما شئنا وهذا قول ابي يوسف
رحمه الله لان عند وقف المشاع جاز اما على قول محمد رحمه الله لا يجوز والفتوى على
قول محمد رحمه الله لو كانت الارض بين رجلين قصد قابها صدقة موقوفة على المساكين او على
وجه من وجوه الخير الى يجوز الوقف بملها ودفعها الى قيم يقوم عليها كل جاز لان عاقل
محمد رحمه الله المانع من الجواز هو الشيوع وقت القبض لا وقت العقد ومما لم يوجد
الشيوع وقت العقد لانه تصدق بالارض حلة ولا وقت القبض لانها ماسة الارض
حلة ولو تصدق كل واحد منهما بنصف هذه الارض مائة صدقة موقوفة وجعل
كل واحد منهما الوقف متوليا على حدة لا يجوز لوجود الشيوع وقت العقد وكل واحد
منهما باسرع عقد على حدة ويمكن الشيوع وقت القبض لان كل واحد من المتولين قبض
نصفها سابقا فان قال كل واحد منهما للذي حله متوليا في نصيبه اقبض نصيب مع نصيب
ما جاز ولو تصدق احدهما بنصف الارض صدقة موقوفة على المساكين ثم تصدق

الامر

الاخر بنصفه صدقة موقوفة على المساكين وجعل لذلك قسما واحدا جاز لانه ان وجد
الشيوع وقت العقد لم يوجد وقت القبض لان المتولي قبض الارض حلة ومما لم
اليه حلة وكذلك لو جعل التولية الى رجلين معا لا يمانر المتولي واحدا وكذا لو خلف
حصة الوقف بان وقفنا حدهما على ولد وولد له ابدانا متساوينا فاذا انقضت وكانت
غلتها للمساكين وجعل الاخر نصف الارض وقفا على اخوته واهل بيته فاذا انقضت
كانت غلتها في الحج يخرج بها في كل سنة وملكها الى رجل واحد جاز وكذا لو كان الواقف وحده
فجعل نصف الارض وقفا على الفقراء مائة والنصف الاخر على امر اخر فهو جاز وهذا
كله قول محمد رحمه الله اما على قول ابي يوسف يجوز الوقف في جميع هذه الوجوه لان
عندنا يجوز الوقف غير مقبوض غير مقسوم رجل قليل جعلت هذه الارض صدقة
موقوفة او هذه الارض الاخرى وبين وجه الصرف كان باطلا لمكان الجلالة ولو
قال جعلت نصيبى من هذه وقفا وهو ثلث جميع الدار فوجدت حصته نصف الدار
او ثلثي الدار كان جميع ذلك وقفا وكذلك في الوصية اذا قال اوصيت لفلان
بثلث مالي وهو الف درهم فوجدناه اربع الاف كان الكل للموصاله ولو كان
هذا في البيع كان المشتري القدر المسمى دور بين اثنين او اراضي وقف احدهما نصيبه
على حدة البر ثم اراد القصة فقسم القاضي بينهما فجمع الوقف كله في دار واحدة او ارض
واحدة جاز في قول هلال وهو قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله عليهما كما لو كان بينهما
داران قطلبا القصة فجمع القاضي نصيب احدهما في دار ونصيب الاخر في دار جاز ذلك
فكذلك ههنا الا ان ثمة يجوز سوا كان في مصر او احدى في مصرين وههنا في مصر
الواحد يقسم القاضي في المصرين لا يقسم على قول ابي حنيفة رضي الله عنه يقسم كل دار
على حدة وارض على حدة الا ان يرى القاضي صلاح في الجمع فجمع الوقف كله في ارض
واحدة ودار واحدة ويصير عند جميع القاضيين الحكم كان الشرع يمكن اقتساما وذلك جاز

ولو ان رجلين بينهما ارض فوقف احدهما بنفسه جازي قوله الى يوسف رحمه الله
فلوان الواقف مع شريكه افسى وادخل في القصة درهم معلومة ان كان الواقف هو الذي
ياخذ الدرهم مع طائفة من الارض لا يجوز لان الواقف يصير باعلشيا من الوقف بالدرهم
وذلك فاسد وان كان الواقف هو الذي اعطي الدرهم جاز وبصير كانه اخذ الوقف
واشترى بعض ما ليس بوقف من نصيب شريكه بالدرهم فلكون حصة الوقف وقف وما
اشترى بالدرهم فذلك ملك له ولا يكون وقف لا يتصدق بشي فان احتاج الى
تبيين الوقف عن الملك يرفع الامر الى القاضي حتى يثبت فيما يفسمه رجل وقف
جريا شاي من ارض لم يقسم فاصاب الوقف اقل من جريب يحور هذه الطائفة
الى وقف في الوقف زيد في دار الطائفة الاخرى او على العكس جاز لان مثل
هذه القصة محوز في المدن فكذلك في الوقف اذا كان فيه صلاح الوقف لتحقيق المعادة
رجل له دور او ارض وقف من تلك الاراضي ارضا بعينها او دارا من تلك الدور ثم
اراد ان يصرف الوقف الى ارض اخرى او الى دار اخرى ويجعل الارض الى وقف
لنفسه فله منه مناقلة الوقف الى غير الوقف ان لم يكن الواقف شرط لنفسه الاستبداد
في اصل الوقف لا يجوز هذه المناقلة وان كان شرط الاستبداد جاز وهو الشرط
الاستبداد لنفسه في اصل الوقف سواء رجل قال وقف من هذه الارض شيئا
فليلا لا يوقف ولم يسر كان باطلا لان السمتا والقليل والكثير ولو بين هذه لك
رما سن شيئا قليلا لا يوقف عادة مسايل الشروط في الوقف رجل وقف ارضا او
دارا وشرط لنفسه الخيار ثلثة ايام قال ابو يوسف رحمه الله ان بين الخيار وقتا
معلوما يجوز الوقف وقال الفقيه ابو جعفر رحمه الله سعي ان يجوز الوقف
وبطل الشرط وقال هلال رحمه الله لا يصح الوقف كان الوقف معلوما او مجهولا
وهو قول محمد رحمه الله وقال يوسف بن خالد المسمى رحمه الله الوقف جاز بشرط

باطل

باطل على كل حال كما لو شرط الخيار في العتق سطل شرط الخيار كما لو جعل دار مسجد على انه
ثلثة ايام يصح احاد المسجد وبطل الخيار رجل وقف دار يوما او شهرا وقتا معلوما ولم يزد على
ذلك جاز الوقف ويكون وقفا ابدا ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة شهرا فلا يصح
شهر فالوقف باطل كان الوقف باطلا في الحالة قول هلال رحمه الله لان الوقف لا يجوز
الا موبدا فاذا كان التبايد شرطا لا يجوز موقتا ولو قال ارضي هذه صدقة ثم يصير
وصية للمساكين فنصرف غلها للمساكين ولو قال ارضي موقوفة على فلان سنة بعد
موتي ولم يزد على ذلك فان الغلة تكون لفلان سنة ثم بعد السنة يصير للورثة
ولو قال اذا جاء غدا فارضى صدقة موقوفة او قال اذا ملكت هذه الارض فهي صدقة
موقوفة لا يجوز لانه تعليق والوقف لا يحتمل التعليق بالخطر لانه لا يحلف له ولا يصح تعليقه
كما لا يصح تعليق الهبة بخلاف النذر لانه يحلف به ويحتمل التعليق ولو قال ارضي بعد موتي
موقوفة سنة جاز وبصر الارض موقوفة ابدا لانه في معنى الوصية بخلاف ما اذا لم
يصف الى ما بعد الموت فقال ارضي هذه صدقة موقوفة سنة لان ذلك ليس بوصية
بل هو محض تعليق او اضافة فالحاصل ان عليه قول هلال رحمه الله اذا شرط في الوقف
شرطا منع التبايد لا يصح الوقف ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة على ان لا يطاها
كان الوقف باطلا على قول هلال رحمه الله وقال يوسف بن خالد الوقف جاز
والشرط باطل على قوله الى يوسف رحمه الله وقت الخيار ليس بمعلوم وينبغي ان
يجوز الوقف وبطل الشرط ولو قال ارضي صدقة موقوفة على ان اصلها الى او على
ان لا يزول ملكي عن اصلها او على ان ابيع اصلها واتصدق كان الوقف باطلا
وكذا الوقف ارضي صدقة موقوفة ان شئت واجبت او هويت كالوقف باطلا
قولهم لان هذا تعليق وتعليق الوقف بالشرط باطل عندهم ولو قال ارضي
صدقة موقوفة وان شئت كان الوقف باطلا لما قلنا انه تعليق

موقوفة على فلان سنة بعد موتي
فادامت السنة فالوقف باطل
كان وصية لفلان بعد موتي ثم يصير

ولو قال ثبت وجعلتها صدقة موقوفة صح لانه ابتداء وقف واشرط الخيار في الوقف
فلم يصح الوقف في قوله هلال رحمه الله فلو انه ابطال الخيار بعد ذلك لا يصير الوقف جائزا
خلاف ما لو شرط الخيار في البيع أكثر من ثلاثة ايام ثم ابطال الخيار قبل الايام الثلاثة
سقط البيع جائزا لان الوقف لا يجوز الا بموعد او بشرط الخيار يمنع التناهي فكان
شرط الخيار شرطا فاسدا في نفس العقد واما الخيار لا يمنع جواز البيع اذا شرط
الخيار أكثر من ثلاثة ايام لا متتابع لزوم العقد بعد الايام الثلاثة فلم يكن
الفساد في أصل العقد ولو ان رجلا قال ان كانت هذه الارض في ملكي فهي صدقة
موقوفة فانه ينظر ان كانت في ملكه وقت الحكم مع الوقف والا فلا لان التعليق
بشرط كائين بنحس رجل وقف ارضا لغيره في برسماء ثم ملك الارض ولم يحز وان
اجاز المالك جاز عندنا خلافا للشافعي رحمه الله رجل قال ارضي هذه صدقة
موقوفة لله تعالى ابد اعيان ابيها واشترى ثمنها ارضا اخرى فيكون وقفا
على شروط الاولى قال هلال رحمه الله وهو قول ابي يوسف رحمه الله الوقف والشرط
جائزان وقال يوسف بن خالد رحمه الله الوقف صحيح والشرط باطل وقال
بعضهم مما فاسدان والصحيح قوله هلال وابي يوسف رحمه الله عليهما لان
هذا شرط لا يبطل حكم الوقف لان الوقف يحتمل الاسكان من ارض الى ارض اخرى
ويكون الثاني قايما مقام الاولى فان ارض الوقف اذا اغصبت غاصب واجرى
عليها الماء حتى صار يحرك لا يصلح للزراعة بضمن قيمتها ويشتري بقيمتها ارضا
اخرى تكون الثانية وقفا على وجه الاولى وكذلك ارض الوقف اذا قل نزحها
لا فية وصارت بحيث لا يصلح للزراعة ولا تفضل غلتها عن موتها ويكون صلاح
الوقف في الاستبدال بارض اخرى في جميع شرط ولاية الاستبدال وان لم يكن
للمحال ضرورة داعية الى الاستبدال وان كان الوقف قال في حكم الوقف على ان ابيعها بما

بدلي من الثمن من قيد او كثير او قال علي ان ابيعها واشترى ثمنها عبدا او قال ابيعها
ولم يزد على ذلك قال هلال رحمه الله هذا الشرط فاسد بفسد الوقف لان هذا شرط
ولاية ابطال الوقف كانه قال علي ان ابطالها وانما يبطل الوقف اذا شرط الاستبدال
بارض اخرى لان ذلك نقل وتحويل اجمعوا على ان الوقف اذا شرط الاستبدال ابا بدول
الشرط اشار في السير انه لا يملك الاستبدال الا القاضى اذا راي المصلحة في ذلك
ولو قال الواقف علي ان ابيعها واشترى ثمنها ارضا اخرى ولم يزد على هذا في القياس
يبطل الوقف لانه لم يذكروا إقامة ارض اخرى مقام الاولى وفي الاستحسان يعمم الوقف
لان الارض الاولى تعينت للوقف فيكون ثمنها قايما مقامها في الحكم وكما لو اشترى
الثانية يصير الثانية وقفا بشروط الاولى قايمة مقام الاولى ولا يحتاج الى مباشرة
الوقف بشروطه في الثانية كالعبد الموصى بخدمته لاسنان اذا قتل خطأ واخذت قيمته
واشترى بها عبدا خريثت حق الوصالة فالخدمة فيم غير تجدد وكذا المودبر اذا
قل خطأ واخذ المولى قيمته يوم ان يشتري عبدا اخر فيدبر وينتقل حكم الاولى
الي بدله كذلك ههنا ثم ليس له ان يستبدل الثانية بارض ثالثة لان هذا حكم
ثبت بالشرط والشرط وجد في الاولى والثانية ولو قال ارضي صدقة موقوفة
علي ان لي ان استبدلها بارض اخرى لم يكن له ان يستبدلها بارض لانه لا يملك تغيير
الشرط وله ان يشتري ثمنها ارضا الخراج لان ارض الوقف لا يخلو عن وظيفة اما
العشر والخراج ولو قال علي ان لي ان استبدلها بارض لم يكن له ان يستبدلها
بارض ولو قال علي ان استبدلها بارض من ارض البصرة لم يكن له ان يستبدلها بارض
من غير ارض البصرة لان ارضي البلدان تنفاوت في الغلة والمونة فالتغيير شرطه
وليس له ان يستبدلها بارض من ارض الحوز لان من في يد ارض الجود عتله الاكار
لا يملك الادخار والبيع فان ارض الجود هي ما يحجز صاحبها عن زراعتها وادامونها

فيدفعه الى الامام ليكون منفعة المسلمين مقام الخراج والرقبة ملك لصاحبها ومنفعة
 للمسلمين ولو شرط الاستبدال ولم يذكر ارضا ولا دارا فباع الارض الاولى كان له ان يستبدلها
 بمثل العقارات ما شاء من دار ارض وكذا اذا لم يعيد الاستبدال على بلد كان له ان يستبدلها
 بأي بلد شاء بالهلاق اللفظ ولو باع ارض الوقف بثمن فيه عين فاحضر لا يجوز بيعه في قول
 ابو يوسف وعلا لرحمة الله عليهما لان القيمة بمنزلة الوكيل فلا يملك البيع بغبن فاحضر
 ولو كان ابو حنيفة رحمه الله عليه يجيز الوقف بشروط الاستبدال فيجوز بيع القيمة اذا باع بعين
 فاحضر كالوكيل بالبيع عندك ولو باع ارض الوقف وقبض الثمن ثم مات ولم يبيع حال الثمن
 كان الثمن دينا في تركته ولو كان الوقف مسلاما لم يذكر في شرط الاستبدال لم يكن له
 ان يبيعه واستبدل به وان كانت ارض الوقف بسخنة لا ينتفع بها لان سبيل الوقف ان يكون موقفا
 لا يباع وانما ثبت ولاية الاستبدال بالشرط لا تثبت فهو كالبيع المطلق عز شرط
 الحيا لا يملك الشري رده وان لحقه في ذلك غبن ولو انه شرط الاستبدال في الوقف
 قباعها ووجبت الثمن صحت الهبة وبيع الثمن في قول ابو حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف
 رحمه الله لا يبيع الهبة وان باع ارض الوقف بعرض ففي قياس قوله ابو حنيفة رحمه الله يبيع
 البيع ثم يبيع العرض بالدرهم او الدينار فيبشري بها ارضا ويشري بالعروض
 ارضا وقال ابو يوسف رحمه الله وعلا لرحمة الله لا يملك البيع الا بالدرهم او بالدينار
 وهو كالوكيل بالبيع ولو باع ارض الوقف وقد شرط له ولاية الاستبدال ثم عادت الارض
 اليه ان عادت بما هو مضمح من كل وجه كان له ان يبيعها ثانيا لان البيع الاول صار كأنه
 يكن وان عادت اليه بما هو عقد جديد لا يملك بيعها ثانيا لانه صار كأنه اشترىها ثانيا
 جديدا فبيعه وفقا كما لو اشترى ارضا اخرى والعقد الجديد والفسخ من كل وجه
 معروف في الكسب ولو باع ارض الوقف واشترى ثمنها ارضا اخرى ثم ردت
 الاولى عليه بيعت بقضا قاض كان له ان يرضع بالارض الاخرى ما شاء والارض الاولى

انما الوقف
 انما الوقف
 انما الوقف

فبدون الشرط

كاشترى

تعود

تعود وقفا لان الارض الثانية بدل عن الاولى واذا انقضى البيع الاول من كل وجه انتقلت
 الوقفية عن البدل الى الاصل فاذا لم تنق الثانية بدلا عن الوقف كان له ان يفسخ الثانية
 ما شاء ولوردت الاولى عليه بعين قضائه بفسخ البيع في الاول بفسخ الثانية بدلا عن الاولى
 فلا تبطل الوقفية في الثانية ويصير مشتريا الاولى لنفسه ولا يصير مشتريا الارض الثانية
 ووافق لنفسه لا كانت وقفا بدلا عن الاولى فلا يصير يعود الاولى اليه بعقد ولو باع
 الارض الاولى واشترى ثمنها ارضا اخرى ثم استحققت الارض الاولى في الدينار سرقى مع
 الثانية وقفا وفي الاستحسان لا يبقى الثانية وقفا لان الثانية كانت وقفا بدلا عن الاولى
 وبالا ستحقاق انتفعت تلك المبادلة من كل وجه فلا يبقى الثانية وقفا ولو كان الواقف
 قال في الوقف على ان يار استبدالها بثمن مات فاقضى اليه وميه بالاستبدال فان وجبة
 لا يمكن الاستبدال لانه شرط في الوقف ولاية الاستبدال لنفسه وهذا امر يحتاج فيه
 الى الراي والمشورة بخلاف ما اذا وكل الواقف في حياته بالاستبدال حيث يصح التوكل
 لان راى الموكل قائم فلو تمكن الخلل تمكنه التدارك ولو شرط الواقف في الوقف الاستبدال
 لكل من ولي هذا الوقف صح ذلك ولو وكل من ولي الوقف ولاية الاستبدال اما اذا قال الواقف
 ان فلان ولاية الاستبدال الواقف لا يكون لفلان ولاية الاستبدال بعد موت الواقف الا
 ان يشرط الولاية بعد وفاته وهذا كله قوله ابو يوسف وعلا لرحمة الله لانه عند الواقف
 ولي غيره كان له ان يعزله بعده لك فكان الثمن بمنزلة الوكيل فالوكالة تبطل بالموت اما على قوله
 بمدرحه الله لا تبطل ولاية المتولي بوفاته الواقف فان عنده لو اراد الواقف ان يعزله المتولي لا
 يملك ان المتولي ويمثل الفقهاء الاول الواقف ولو ان الواقف شرط الاستبدال لرجل اخر فمعه
 على ان يستبدل معا فتفرد ذلك الرجل بخوله انه اشترط اياه مع راى غيره ولو تفرد الواقف
 بالاستبدال جاز لان الواقف هو الذي شرط لذلك الرجل وما شرط لغيره فهو مشروط لنفسه
 ولو ان قيمتين في الوقف اقام كل قم قاضي بلده غير قاضي بلده اخرى صلح بحوزة كل واحد منهما

ان يصرف بدون الاخر قال الشيخ الامام اسماعيل الزاهد رحمه الله ينبغي ان يجوز تصرف كل واحد منهما ولو ان واحد من هذين القاضيين اراد ان يحرك القيمة الذي اقامه القاضي الاخر قال ان اري القاضي المصلحة في عزل الآخر كان له ذلك والا فلا منوطي الوقف اذا مات ان كان الوقف حيا فالراي في نصيب القيمة للواقف وان مات القيمة بعد موت الوقف ان اوصى القيمة اوصى فوصيه اولى من القاضي وان لم يكن اوصى لرجل فالراي فيه ان القاضي **فصل** فيما يدخل في الوقف من غير ذكره وما لا يدخل رجل قال ارضي صدقة موقوفه لله تعالى ابد اولى من غيره في ذلك وفيها ثمره قائمة فان الثمرة لا يدخل في الوقف ووقف الارض جابر وهو كوابع ارضها وفيها زرع او باع شجرا وفيه ثمر لا يدخل الزرع والثمر في البيع بدون الذكر كذلك الوقف ويدخل الاشجار والبنا في وقف الارض كما تدخل في البيع ولو وقف بارض في يده لرجل وفيها ثمره قائمة كانت الثمرة للمقر له بالارض اذا كانت متعلقة بالارض ففي الهبة قال هلال رحمه الله لا يدخل الثمر في الهبة والهبة باطلة لكان الشئوع وقال ابو جعفر محمد الله هذا الحكم في الهبة انما عرف بقول هلال رحمه الله ليس فيها دواية ظاهرة عن اصحابنا رحمة الله عليهم وفي رهن الارض يدخل الشجر والكرم والبنا والزرع والثمر في قول اصحابنا رحمه الله عليهم وبحر الرهن رجل قال ارضي من موقوفة على الفقراء ولم يذكر الشرب والطريق فانه يدخل فيه الشرب والطريق استحسانا لان الارض لا توقف الا للاستغلال وذلك لا يكون الا بالماء والطريق فيدخل ذلك في الوقف كما يدخل في الاجارة لو قال وقفت ارضي هذه صدقة موقوفة بحقوقها وجميع ما فيها ومنها وفيها ثمره قائمة بعم الوقف قال هلال رحمه الله في القياس يكون الثمر للواقف ولا يدخل في الوقف وفي الاستحسان ينضم ان يصدر عن بالثمر القائمة على الفقراء والمساكين لا على وجه الوقف بل على وجه النذر وما يكره

الثمر

من الثمرة بعد الوقف فانه يصرف الى الوجه الذي سمي في الوقف اما الثمر لا يدخل في الوقف لما قلنا ولكن لما قال صدقة موقوفة لجمع ما فيها ومنها فقد حكم بما يوجب التصديق فيلزمه ان يصدر بالثمر القائمة ولو قال ارضي صدقة موقوفة بعد وفاتي على ان ما اخرج الله تعالى من غلاتها فليذهب الى الفقراء فليذهب الى الفقراء وقفا ويصرف بالثمر القائمة على الفقراء استحسانا وذكر الناطي رحمه الله رجل قال جعلت ارضي هذه وقفا على الفقراء ولم يقل بحقوقها يدخل البنا الذي هو فيه ويكون وقفا مع الارض ولا يدخل الزرع النابت وهو للواقف ولذلك النقل والاسر والرياحين والزرع كلها من الحنطة والشعير وغيرهما والخلاف والطرفا وفي الاجم من الحطب يقطع في كل سنة فكلها يكون للواقف وما كان يقطع من الشجر في سنتين او في ثلاث سنين فهو داخل في الوقف وكذا ما يثمر في المستقبل ولو قال بحقوقها فائتم اليه تكون على الاشجار تدخل في الوقف وفي البيع لا يدخل ولو قال بكل قليل او كثير يدخل في البيع والورود وورق الحنا والياسمين يكون للواقف وكذا كل ما كان من الارطاب والنارخات والقطن يكون للواقف وما كان من اصولها فهو داخل في الوقف وليس لمتولي الوقف ان يقطع الاشجار المثمرة ولا يبيعها وما لا ثمر لها فليمتولي بيها للقطع ولو وقف دارا فيها حمامات يطرن ويرجعن قالوا افالحات تكون داخل في الوقف كما لو وقف ضيعة فيها مائة اذ واج او لا دعم يحلون فيها موقوف الصعة بما فيها من الثمران والعيد وسامم جاز ذلك ولو وقف بيتا فيه كوارت عسل جاز وبصير الخيل تبع العسل ولو وقف ضيعة وله فيها اسجار قال وقفها بعد ان يقطع الاشجار هذه على كذا وكذا او سمي من وجه الخبز قال الشيخ الامام الجليل ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله ان وقف بهذا النقط كان باطلا لان هذه اضافة للوقف لا على وجه الوصية فينطل ولا يصح الوقف

لا تقبل الفلح

وان كان وقفها قبل ان يقطع الاشجار واسم شريط الوقف فهو جائز ويجوز بيع الاشجار
الموقوفة في ارض الوقف اذ لم يكن سمي بعد الفلح ولا يجوز قبل الفلح متصلة بالارض
فكون تبعا للارض وبيع ارض الوقف لا يجوز فذلك ما كان تبعا له **فصل**
في الاشجار ورجل غرس سجرا على حوض القرية او في طريق العامة او على شط نهر العامة
كانت الشجرة للغارس له ان يرفعها فان قطعها ثم نبتت من عروقها الشجار كانت
للفارس ايضا لانها تولدت عن ملكه اشجار على حافتي النهر في الشارع اختص
فيها الشربة ولم يعرف الفارس وهذا النهر يجري امام باب رجل في الشارع قالوا
ان كان موضع الشجرة ملكا للشربة فما نبت في ملكهم ولم يعرف غارسه
يكون لهم وان لم يكن ارض الاشجار ملكا للشربة بل هي للعامة وللشربة
هي للعامة وللشربة فما سبل المان علم صاحب الدار حين اقتسرت الدار كانت
منه الدار ولا اشجار في هذا الموضع فان الاشجار لا يكون لصاحب الدار وان لم يعلم
ذلك كانت الاشجار له لان ما نبت في قنادار يكون له لها هو رجل وقف خيمه
على جهة معلومة او على قوم معلومين ثم ان الواقف غرس فيها شجرا قالوا ان
غرس فيها شجرا قالوا ان غرس من غلة الوقف او من مال نفسه لكن ان ذكر
انه غرس للوقف يكون للوقف وان لم يذكر شيئا وقد غرس من مال نفسه يكون له
ولورثته من بعده ولا يكون وقف ولو غرس في المسجد يكون للمسجد لانه لا ينسب لنفسه
في المسجد اذ في موقوفة على الفقراء استاجرها رجل من المتولي وطرح فيها الشربين
وغرس فيها الاشجار ثم مات المستاجر فان الاشجار يكون لورثته ويومر الورثة
بقلمه وليس للورثة الرجوع بما اذا السرقتين وهذه الاراضي عندنا رجل وقف
شجرة باصلها على مسجد فنبئت الشجرة او يبس بعضها فانه يقطع اليابس من اقصا
ويترك الباقي لان اليابس لا ينتفع به وينتفع بعنبر اليابس رجل وقف شجرة باصلها

والشجر

والشجرة مما ينتفع باوراقها وانما رها قال الفقيه ابو بكر البجلي رحمه الله الوقف
جائز فان كان ينتفع باوراقها او باثمارها فانه لا يقطع اصلها الا ان يفسد اغصانها
ولو كان لا ينتفع باوراقها ولا باثمارها فانه يقطع وينتفع بثمارها بطي غرس شجرا
في ارض موقوفة على الرباط وقام عليها في سقيها وتعاهدها حتى كبرن ولم يذكر
وقت الغرس ان الرباط قال الفقيه ابو بكر جعفر رحمه الله ان كان هذا الرباط
على تعاهد الارض الموقوفة على الرباط والشجر يكون وقفها وان لم يكن اليه وايضا
الوقف فالشجر يكون للغارس وله ان يرفعها مسجد فيه شجرة التفاح قال بعضهم
يباح للقوم ان يقطروا بهذا التفاح والمسيح انه لا يحتاج لان ذلك صار للمجد
بصرف الى عمارة المسجد شجرة على المان جعلت وقفها على المان يباح تناول ثمرها
للمان ويستوي فيه الفقير والغني فكذلك الماء الموضوع في القلوات وما السقاية
وسرير الجنان وتيا بها والمصحف الوقف يستوي الفقير والغني في هذه الاشياء
ولو كانت المار على اشجار رباط للمان قال ابو القاسم رحمه الله ارجو ان يكون
المرابي في سعة من تناولها الا ان يعلم ان غارسها جعلها للفقراء قال الفقيه ابو
رحمة الله اذ لم يكن الرجل من ساكني الرباط فالاحوط له ان يحترز عن تناولها
الا ان يكون ثمارها لا قيمة لها كالتون مقبرة فيها اشجار عظيمة وكانت الاشجار فيها
قبل ان تخاف الارض مقبرة فان كانت الاراضي يعرف مالكمها بالاشجار باصلها
للمالك يصنع بالاشجار واصلها ما شاء وان كانت الارض مواتا ليس لها مال
واتخذها اهلا القرية مقبرة فالاشجار باصلها يكون على ما كان قبل جعل الارض
مقبرة هذا اذا كانت الاشجار فيها قبل جعل الارض مقبرة وان نبتت الاشجار فيها
بعدها تخاف الارض مقبرة فان علم غارسها كانت للغارس وان لم يعلم الغارس فما لمرأ
فيها يكون للقاضي ان راي ان يبيع الاشجار ويصرف ثمنها الى عمارة المقبرة وله ذلك

الليت

ويكون في الحكم كأنها وقف رجل جعل رهنه مقبلة وفيها اشجار فاراد ورشته الى حجارة المحبة
ان يقطعوا الاشجار كان لهم ذلك لان موضع الاشجار كانت مشغولة فلا يدخل في الوقف
كما لو جعل دان مقبلة لا يدخل موضع البناء في الوقف **فصل في وقف المنقول** قال
الشيخ الامام الا واحد خمس الائمة المرحومة في وقف المنقول مقصورا خلافا
من ابي يوسف ومحمد رحمه الله عليه ما ذكر في السير الكبير قال في الصحيح من الجواب ان ما فيه
عرف ظاهر بين الناس بوقفه كالحنان وثياها وما يحتاج اليه من القدور والاداني
بغسل الميت والمصاحف والكراع والسلاح والفرس للبحر ووقفه واختلف للشاخ
في وقف الكتب حوز الفقيه ابو الليث رحمه الله عليه الفتوي ونصير رحمه الله وقف كتبه
رجل وقف بقرى على رباط على ان ما يخرج من لبنها وسمنها وشيرازها يعطى لابن السيل
ان كان ذلك في موضع تعارفوا ذلك جاز كما يجوز ما السقاية رجل وقف دابة على رباط
اليه رجل وقف بقرى على اهل قرية لا نزل بقرى لا يصح لانه ليس بقرية مقصورة وليس
فيه عرف ظاهر ولو وضع حيا في سجد او علق قد يلا كان له ان يرجع فيه لان ذلك
لا يترك في المسجد دابة رجل وقف ببناء بدون الارض قال لعل الله لا يجوز
ذلك وعز فر رحمه الله رجل وقف الدراهم او الطعام او ما يكال او يوزن قال
يجوز قليل له ويكون قال يدفع الدراهم مضاربة ثم يتصدق بفضلهما في الوجه الذي
وقف عليه وما يكال ويوزن يباع فيدفع ثمنه بصاع او مضاربة كالدراهم قال اعل هذا
القياس لو قال هذا الكدر من الخطة وقف على شرط ان يقرض لغنيهم من الفقراء الذين لا بدركهم فيرد
لا تقسم ثم يورث منهم بعد الادراك قدر القرض ثم يقرض لغنيهم من الفقراء ابد على هذا الوجه
من يرضى ان يدفع الى فلان الف درهم مسكرا سنة ويتجر بها ثم يرد على الورثة
ذكر في بعض نسخ الوصايا انه يجوز من الثلث وعن ابي حنيفة رحمه الله انه لا يجوز وعن ابي
يوسف رحمه الله في النواذر لا يجوز الوقف في الحيوان والديق والسباع والطياب ما خلى

الكراع

الكراع والسلاح الا على وجه البيع كالدقيق والتراب واللات المذراعة رجل وقف موقفا
في صحته واخرجه عن يده فاستولى عليه غاصب وحاله بين الوقف وبينه قال
الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله ياخذ من الغاصب قيمتها ويشتريها
موقفا اخر فيقفه على شرائط الاول قيل ليس للمع الوقف لا يجوز فقال اذا كان الغاصب
جا حدا وليس للوقف قيمة يصير مستهلكا والشي المسبل اذا صار مستهلكا
به الاستبدال كالفرس المسبل اذا قتل والعبد الموصا خدمته للكعبة اذا قتل متولي
الوقف اذا صرف دراهم الوقف في حاجة نفسه ثم انفق من ماله مثل تلك الدراهم في الوقف
قال الشيخ الامام هذا رحمه الله جاز ويبرأ عن ضمان قال ولو خلط من ماله مثل
تلك الدراهم بدراهم الوقف كان ضامنا للكل اذا اجتمع من مال وقف على الفقراء
او على المسجد الجامع ثم مات الاسلام ما به بان غلبت جماعة من الكفار فاجتنب في ذلك
الي مال لدفع شرهم قال رحمه الله ما كان من غلة المسجد الجامع يجوز للحاكم ان يفرق
ذلك وجه القرض اذا لم يكن للمسجد حاجة الى ذلك المال ويكون ذلك دينا رباط
فيها دواب مربوطة لاجل المراكبين كبرت وعظمت موقوفها قالوا للقيم ان يبيع الدواب
التي كبر سننها وخرجت من ان تكون صالحة لما ربطت وما هي صالحة لما ربطت
منها في هذا الرباط مقدار ما يحتاج اليها وما زاد على ذلك او امر سح ذلك حلا
يربط في اده الرباط الى هذا الرباط اهل مسجد او بعضهم باعوا غلة المسجد او
بعض المسجد اذا استغنى المسجد عن ذلك او حلا قالوا ان فعلوا ذلك باعوا
القاضي جاز وان فعلوا بغير امره قال بعضهم برجي ان يجوز الصحيح انه لا يجوز
الا ان يكون في موضع لم يكن هناك قاض لا متولي المسجد اذا اشترى بخلعة المسجد
دارا او حانوتا لاجل المسجد ثم باع ذلك اختلف المشايخ فيه والصحيح انه يجوز بعهده لان
المشتري بماله المسجد لا يكون من اوقاف المسجد لانعدام شرط الوقف فيه مجده غلة ذلك

الواقف في وقعه ان القيم يشتري تلك الغلة جداره لا يجوز للقيم ان يشتري ولو اشترى
 يكون ضامنا قربه فيها بغير مطوية بالاجر خربت القرية وانقرض اهلها وبقرية هذه القرية
 قرية اخرى فيها حوض محتاج الى الاجر فارادوا ان يغلقوه من الاجر من القوية التي حرت
 ويجعلوها في الحوض قالوا ان عرف باي ذلك البير لا يجوز صرفها لاجر الا باذنه لانه
 عاد الى ملكه وان لم يعرف الباني قالوا الطريق في ذلك ان يتصدق بها على فقير ثم ذلك
 الفقير يتصدق في ذلك الحوض لانه بمنزلة النقطة والاولى ان نقول القاضي في هذا الحوض
 ولا حاجة فيه الى التصديق على الفقير اذا وقف جنان او غننا او مغتسلا وهو النور
 العظيم الذي يقال له بالفارسية حوض من مسرى في محلة خربت المحلة ولم يبق لها قالوا
 لا رد الي ورثة الواقف بل يحول الى محلة اخرى اقرب هذه المحلة في قوايين هذا
 وبين المسجد اذا خرب ما حوله على قول محمد رحمه الله يصير ميما ثالا لان المسجد مما لا
 ينقل الى مكان اخر وهذا الاشياء مما تنقل **فصل** في المقابر والرباطات رجل جعل
 ارضه مغبرة وفيها اشجار عظيمة قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله وقف الاشجار
 لا يصح فيكون الاشجار للواقف ولورثته ان مات وكذا البنا في الدار التي جعلها
 مقبرة ارض لا اهل قرية جعلوها مقبرة فاقيموا فيها ثمران واحدا من اهل القرية
 يقيم فيها بيتا لوضع اللبن وادوات القبر واثمنها من حفظ المتاع بغير رضى اهل
 القرية او رضى بذلك قال بعضهم ان كان في المقبرة سعة تحت لا يحتاج الى
 ذلك المكان فلا بأس به وبعد ما بنى لواقف احتاجوا الى ذلك المكان رفع البنا حتى
 يغبر فيه رجل جعفر لنفسه قبل في مقبرة هل يكون لغيره ان يغبر فيه ميتته قالوا
 ان كان في المقبرة سعة فاستحب ان لا يوحس الذي حفر وان لم يكن في المكان
 سعة كان لغيره ان يدفن فيه ميتته وهو كرجل سبط المصلي في المسجد ونزل في الرباط
 فجاء اخر فان كان في المكان سعة لا يوحس الاول ولو ان الثاني دفن ميتته في هذا القبر

قال ابو جعفر

قال ابو نصر رحمه الله لا يكره لان هذا الذي حفر لنفسه لا يدري باي ارض يموت
 وفي اي الارض يدفن مقبرة كانت للمشركين ارادوا ان يجعلوها مقبرة للمسلمين قال
 ابو القاسم رحمه الله ان كان اثارهم قد اندرست لا بأس بذلك وان كانت عظامهم
 باقية لا بأس بان ينشئ ويعبر فيها المسلمون فان موضع مسجد رسول الله صلى الله عليه
 وسلم كانت مقبرة للمشركين فنبشت واحدت مسجد امة جعلت قطعة ارض لها
 مقبرة واخرجتها من يدها ودفن فيها ابنها وهذه الارض غرض خاصة للقبر لعلة
 الما علة قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله ان كانت الارض بحال يرغب الناس
 عن دفن الموتى فيها لفسادها لم يصير مقبرة وكان للمرأة ان تبنيها واذا با عت كان
 للمشركي ان يرفع الميت عنها او يامر برفع الميت عنها ميت دفن في ارض انسان بغير
 اذن المالك كان المالك بالخيار ان يرضى بذلك وان شا اسر باخراج الميت وان
 شأ سوي الارض وزرع فوقها لان الارض ظاهرها وباطنها ملكة له ميت دفن
 في مكان ثم اراد اهلها اخراجه عن ذلك المكان ودفنه في موضع اخر بعد مدة
 طويلة او قليلة قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله لا يحتاج اخراجه بعد ما دفن
 الا بعذر والعذر ان يكون مدفونا في ارض معصوبة ونحو ذلك وذكرنا في
 رحمه الله اذا حفروا الرجل قبرا في موضع يباح له الحفر في غير ملكه فدفن فيه
 لا ينشئ القبر ولكن يرضى قيمة حفره ليكون جمع بين الحقير ومراعاة لهما مقبرة
 قديمة لمحلة لم يبق فيها اثار المقبرة هل يباح لاهل المحلة الاستغناء بها قال
 ابو نصر رحمه الله لا يباح قيل له فان كان فيها خيشون فانه يخرج الى الدواب
 فذاك اليسر من ان يسال الدواب رجل جعل ارضه مقبرة او حانا للغلة او مكانا
 سقط الخراج عنه ان كانت خراجية وقبل لا يسقط والصحيح هو الاول منزله هو
 وقف صحيح على مقبرة معلومة فخر هذا المترد وصار بحيث لا ينتفع به فجاره رجل

ما طلع

وعنه وبنا فيه بيتا من ماله يعني اذن احد فالوا الاصل يكون للواقف ان كان حيا ولو رثه
ان كان ميتا وكذلك وقف صحيح على اقوام مسيرين حرب ولا يتفق به وهو بعد من القرية
لا يرغب احد في عمارته ولا يستاجر اصله بطل الوقف ونحوه وان كانا مصله بنا
بشي قليل سني اصله وقفا وكذلك علو وقف اهدم وليس في الغلة ما يمكن به عماره العلو
ببطل الوقف ويرجع حوائضا الى الواقف ان كان حيا والى وارثه ان كان ميتا وكذلك
حانوت هو وقف صحيح في سوق احرق السوق والحانوت وصار تحت لا يتفق به ولابنا
اصله يخرج من ان يكون وقف وكذلك الرباط اذا احرق بطل الوقف وبصر ميراثا
وبوارى المسجد اذا صار خلفا واستغنى اهل المسجد عنها فان كان الذي طرحه في المسجد
حيا يكون له لانها لم تنزل عن ملكه وان كان ميتا ولم يترك وارثا فالوا لا بأس لاهل
المسجد ان يرفعوا الى فقير او يبيعوا ويشتروا ثم يهدموا ويكون حكمه حكم المقتطعة وقد
ذكرنا ان الصحيح من الجواب ان يبيعهم يعني امر القاضى لا يبيع رجل جارا الى فقيهه وقال
ابي اريدا صرفه مالى الى خير غنى الجيد افضل ام اتخاذا الرباط للعامة قال بعضهم
الرباط افضل وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله ان جعل للرباط مستغلا يصرف
الى عماره الرباط فالرباط افضل وان لم يجعل الا رباطا فلا غناق افضل ولو تصدق
بهذا الماله على المحتاجين فذاك افضل من الاعتاق رجل بنى رباطا على ان يكون
ذلك في يده مادام حيا قال ابو القاسم رحمه الله يقر في يده ماله يستوجب له الاخراج
عزيزه ومن جازمته في الرباط فساد من شرب او فسق مما ليس فيه رضى الله تعالى
لا يترك في يده رباطا لمختلفه فيها سكان اهدم الرباط فلما بنى اراد الساكنون
الذي كانوا فيه قبل الاهدام ان يسكنوا فيه قال ابو القاسم رحمه الله انا اهدم
الرباط كله ولم يبق هناك بيت لم يكونوا هم اولي من غيرهم ولو لم يتغير من يده بل هو
على حاله الا انه زيد فيه ونقص كانوا هم اولي بالسكنى من غيرهم قوم عمروا الارض

موات

موات على شط جيعون وكان السلطان باخذ العشر منهم لان علي قول محمد رحمه الله
ما يجيئون ليس ما الخراج ويقرب ذلك الرباط فقام متولي الرباط الى السلطان
فاطلق السلطان له ذلك العشر هل يكون للمتولي ان يصرف ذلك العشر الى يده
يؤكد في هذا الرباط يستغنى بهذا في طعامه وكسوته هل يجوز له ذلك وهل
يكون للمودن ان ياخذ من ذلك العشر الذي باح السلطان للرباط قال الفقيه
ابو جعفر رحمه الله لو كان المودن محتاجا بطب له ولا ينبغي ان يصرف ذلك العشر
الى عماره الرباط وانما يصرف الى الفقير الا غير ولو صرف الى المحتاجين ثم اهدم اتفقوا
في عماره الرباط جاز ويكون ذلك حصار رباط على بابة منظره على منظره خربت
المنظره ولا يمكن المجاوزة هل يجوز عماره المنظره بغلة الرباط قال الفقيه ابو جعفر
رحمه الله ان كان الواقف وقف على مصالح الرباط لا بأس به والا فلا لان الرباط للعامة
والمنظره كذلك فهو كطر من محض مسجد ومناق على اهل المسجد مسجدهم فان الطريق لمحق
المسجد كذا هذا متولي الرباط اذا صرف فضل غلة الرباط في حاجة نفسه قد صا
قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله لا ينبغي له ان يفعل ولو فعل ثم انقوت الرباط
رجوت ان يهدموا وان اقرضوا لم يكون احرز من الامساك عنده قال رجوت ان يكون
واسعا له ذلك رباطا استغنى المارة وبقره رباطا اخر قال الفقيه ابو جعفر
رحمه الله يصرف غلة الرباط الاولى في الرباط الثاني وان لم يكن بقربه رباط
يعود الوقف الى ورثته من بنى الرباط رجل اوصى بثلاث ماله للرباط قال
من يصرف قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله ان كان دلالة انه اراد به المقيمين
يصرف اليهم والا يصرف الى عماره الرباط رباط في يده يستغنى عنه المارة ونحوه
رباط اخر قال السيد الامام ابو شجاع رحمه الله يصرف غلته الى الرباط الثاني
كما المسجد اذا خرب واستغنى عنه القرية فرغ ذلك الى الباقي فباع الخشب

وصرف الثمن الى مسجد اخر جاز وقال بعضهم اذا خرب الرباط او المسجد واستغنى الناس
عنها يصير ميراثا وكذلك حوض العامة اذا خرب رجل اشترى مصفا فجعله في المسجد
الحرام او سجدا خروقا ابداهل ذلك المسجد والجيرانه ولما في الطريق وابتا السيل
ان يقرأوا في هكذا روي الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله عليهما وان بداه ان يرجع
بذلك كان له ذلك ويكون لورثته بعد موته وبما اخذ الحسن رحمه الله وقال
ابو يوسف رحمه الله جاز وقفه وليس له ان يرجع فيه ولو رجع كان لاهل المسجد
وغيرهم من المسلمين مناصته في ذلك **فصل** في وقف المريض قال الشيخ الامام
ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله الوقف على ثلثة اوجه اما ان يكون في الصحة او
في حالة المرض او وقف بعد الموت فيا كان في الصحة فالقبض والاقرار يكون شرطاً
لصحة كالمصحة وما كان بعد الموت فالقبض والاقرار ليس بشرط لصحته لانه وصية
الا انه يعتبر من الثلث وما كان في حالة المرض فحكمه حكم الوقف في الصحة وان
كان يعتبر من الثلث كالمصحة في المرض يعتبر من الثلث ويشترط فيها ما يشترط في المصحة
من القبض والاقرار كذلك الوقف في المرض وذكر الطحاوي رحمه الله ان الوقف
المنفذ في المرض كالمضاف الي ما بعد الموت لان تصرف المريض مرض الموت في الحكم
بمثلة المضاف الي ما بعد الموت حتى يعتبر من الثلث وذكر تميم الاية السرخسي رحمه الله
الصحيح ان وقف المريض مرض الموت بمثلة المباشرة في الصحة حتى لا يمنع الارث
في قول ابي حنيفة رضي الله عنه ولا سلق به المذموم كالعارية الا ان يقول
في حاشي بعد وفاتي فيمنع ذلك يكون لازماً اذا كان موبداً يصير الا بدفيه كغير
الموصال بالخدمة في لزوم الوصية بعد الموت مريض وقف داراً في مرض موته
فصوابها اذا كان يخرج من ثلث ماله وان لم يخرج فاجازت الورثة كذلك
وان لم يخرج وانما انما في الثلث وان اجاز البعض دون البعض جاز بقدر

ما اجاز

ما اجاز واو بطل الباقي الا ان يظهر للميت مال غير ذلك فينقل الوقف في الكل فان كان
الوارث الذي لم يجز الوقف باع نصيبه قبل ان يظهر للميت مال اخر لا يطل سعة وعزم
قيمة ذلك يشترط ان لا يرض وتوقف على ذلك الوجه مريض وقف داراً وعليه
دين الخيط بماله فانه يباع الدار وينقض الوقف كما لو اشترى داراً وقفها
ثم حال الشفع كان له ان ياخذ الدار بالشفعة وينقض الوقف ولو اشترى رجل
داراً شراً فاسداً وقبضه ثم وقفها على الفقراء المساكين جاز ويصير وقفاً على
ما وقف عليه وعليه قيمتها للبايع ولو اخذها مسجداً قال هلال رحمه الله يصير
مسجداً في قول علي بن ابي حمزة رحمه الله عليهم وقال الفقيه ابو جعفر رحمه الله ذكره
رحمه الله في كتاب الشفعة انه لا يصير مسجداً لانه فانه ذكره لو اشترى ارضاً
شراً فاسداً واخذها مسجداً وبناها لاهل المسجد جاز وعليه قيمتها للبايع عند
ابي حنيفة وفي قول ابو يوسف ومحمد رحمه الله عليهما سقض البناء ويرد الاثر على البايع
لفساد البيع فاشترط البناء ثمة دليل على انه لا يصير مسجداً قبل البناء عند الكل
وكذا في المسجد روايتان عن اصحابنا رحمه الله عليهم وفي رواية كتاب الشفعة
لا يصير مسجداً قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله لقائل ان يقول في الوقف
ايضاً روايتان عن اصحابنا رحمه الله عليهم قال ولقائل ان يقول في الوقف
يصير وقفاً في التوكل ولو ايتين جميعاً وبقرق هذا القائل بين المسجد
والوقف على احد الروايتين ووجه الفرق ان في الوقف حق العباد فيكون
بمثلة البيع والخدمة لا يتطلحق البايع في الاسترداد اما في المسجد خالص حق
الله تعالى لا حق العباد فيه وما هو حيث لا يصلح حق الله تعالى ولهذا قالوا
لو اشترى داراً لها شفع فجعها مسجداً كان للشفع ان ياخذ بالشفعة فكذا
اذا كان البايع فيها حق الاسترداد كان للبايع ان يبطل المسجد رجل اشترى ارضاً

والبيع والخدمة

فوقها قبل القبض ان نقد الثمن جاز الوقف وان لم ينقد الثمن فالوقف موقوف
لان الوقف يشبه العتق فانه لا يبطل الفاسدة ولهذا الوقف ارضاء على رجل على
ان يقرضه دراهم جاز الوقف وبطل الشرط قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله
اعتاق المشتري قبل القبض جاز وقيل نقد الثمن موقوف فلكذلك الوقف
فصل في رجل يقرب ارضه في يده ارضا وقف رجل اقرب ارضه في يده ارضا صدقة
موقوفة ولم يزد على ذلك جاز اقراره ونصير الارض وقفا على الفقراء الا ان
الاوقاف عادة تكون في يد القوم فتولد ربح الاقرار من يده يبطل الوقف
ولا يحمل المقر هو الواقف الا ان يشهد الشهود ان الارض كانت للمقر حين
اقر فحينئذ يكون المقر هو الواقف وقيل شهادة الشهود كان الراي فيه
للقاضي ان شاة ركة في يده وان شاة اخذ من يده وتاويل قبول هذه البينة
لو جاز رجل غير المقر وادعى انه هو الواقف واراد ان يأخذ من يد المقر فيقيم المقر
بينه انه هو الواقف فيدفع خصومة المدعي ويثبت لنفسه ولاية لا يترد عليها
العزل ابدل وهذا كرجل يديه عبد اقرانه حرم اقراره ولا يكون له الولاية
الا ان يقيم البينة ان العبد كان له حين اقر بعتقه فيصير الولاية فكذلك هذا
المقر بالوقف اذا اقام البينة على ذلك قبلت بينته وقبل اقامة البينة لا يكون
له الولاية قياسا وفي الاستحسان ينكرها القاضي في يده وهو الذي يقسم القلة على
الفقر اولوا هذا المقر بعد الاقرار اقرار الواقف فلان لا يقبل ذلك منه
ولو قال انا واقف قبل قوله لا في يده وقبل قوله ولو اقر بعد في يده انه
حرم قال انا اعتقته لا يثبت له الولاية الا ان يقيم البينة على ذلك لان العبد
بعد الاقرار بالحرية لا يبقى في يده بخلاف الارض ولو قال رجل هذه الارض صدقة
موقوفة من ارضي مات صح اقراره فان كان على الابدين وليس لبيت مال اخوانه بيع من

من

هذه الارض مقدار الدين وما بقي يكون وقفا وان كان مع المقر وارث اخذ من ذلك
كان نصيبه من هذه الارض للحاجة يفعل به ما شاؤ ونصيب المقر يكون وقفا على ما اقرب به
ولو اقر رجل بارض في يده ارضا وقف على قوم معلومين وسماهم ثم يقرر ذلك ان الوقف
على غيرهم او زاد معهم او نقص عنهم لا يلتفت الى قوله الاخر ويعمل بقوله الاول
ولو اقر رجل بارض في يده ارضا وقف وسكت ثم قال ارضا وقف على فلان وسمى عدد معلوم
في القياس لا يقبل قوله الاخر لان بكلامه صارت الغلة للفقراء فلا يملك الا بطل
وفي الاستحسان يقبل قوله لان في العادة من يقرب بالوقف ثم سر للوقوف عليه
ولو اقر رجل بارض في يده ارضا وقف فلا تملك هذه الارض وهي صدقة موقوفة في القياس
لا يقبل قوله في التولية وفي الاستحسان يتلوم القاضي زمانا فان لم يظهر عنده غير
ما اقرب به جواز اقراره على سبيل ما اقر ارضه بدورته اقرارا ان اباهم وقفها وسمى كل
واحد منهم وجها غير ما سمي صاحبه فان القاضي يقبل اقرارهم ويصرف غلة حصة كل
واحد منهم على الوجه الذي اقر لان هذا اقرار لا تمه فيه ويكون ولاية هذا الوقف
للقاضي يوليها من شاؤ والله اعلم ارضه يد رجل شهد شاهدان على اقراره ارضا موقوفة
على فلان بن فلان ونسبه وشهد اخر ان ارضا موقوفة على فلان بن فلان لرجل
اخر ونسبه ذكر في الكتاب ان عرف ابي الاقرارين كان اول جاز الاول ويبطل الثاني
وان لم يعرف الاول من الاخر يقضي بجمع ذلك فيكون الغلة بين الفريقين نصفين رجل
اقر بوقف صحيح واقربانه اخذه من يده ووارثه يعلم انه لم يكن اخذه من يده قالوا
اقراره على نفسه جائز وليس للورثة ان يأخذوه ولا تمنع دعواهم في القضاء والله اعلم
بالصواب **باب** الرجل يقف ارضه على نفسه واولاده واقربائه
واجيزانه رجل قال ارضي هذه صدقة موقوفة على نفسي قال هلا رحمه الله لا
يجوز هذا الوقف وقال الفقيه ابو جعفر رحمه الله ينبغي ان يجوز هذا الوقف في قياس

قول أبي خبيثة رحمه الله وانما قال ذلك بناء على ان الواقف اذا شرط في الوقف ان يكل
وباكل منه مادام حيا لا يجوز ذلك في قول هلال رحمه الله يجوز في قول أبي يوسف
ومناخيل رحمه الله عليهم اخذوا بقول أبي يوسف رحمه الله وقالوا يجوز الوقف
والشرط جميعا وذكر الصدر الشهيد رحمه الله ان الفتوى على قول أبي يوسف رحمه الله
ترغيبا للناس في الوقف وقال الفقيه ابو جعفر رحمه الله وليس في هذا عن محمد
رحمه الله رواية ظاهرة الاشارة ذكر في كتاب الوقف قال اذا وقف على اموات اولاده
حاز قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله الوقف على اموات اولاد بمثله الوقت على نفسه
لان ما يكون لام الولد في حق المولى يكون للمولى رجل وقف على الفقراء او شرط لنفسه
الاكل وقال علي ان كل منها قال ابو بكر الاسكاف رحمه الله يجوز ذلك ولو قال
وقف على نفسي لا يجوز وعن أبي يوسف رحمه الله انه قال يجوز ذلك واذا مات يصير
للمساكين ولو قال ارضى صدقة موقوفة على ان غلتيها لي ما عشت قال هلال رحمه الله
لا يجوز هذا الوقف في وقت الانصارى رحمه الله لو قال ارضى صدقة موقوفة لله
تعالى ابدًا تجرى غلتيها ما عشت ولم يزد على ذلك جار واذا مات الفقراء وذكر الحنفية
رحمه الله لو قال ارضى صدقة موقوفة تجرى غلتيها على عشت ولم يزد على ذلك جاز ثم بعد ذلك
ولدي وولدي ولدي ونسبهم ابدًا ماتت اسلوفا اذا انقرضوا في على الساكن جاز ذلك
على ما روي عن أبي يوسف رحمه الله وفي بعض الروايات اذا شرط الواقف مع نفسه ان
يقضى منه دينه يجوز هذا الشرط رجل وقف على اموات اولاده في حال وقته من محو
منه بعد ذلك في حياته وبعد وفاته ما لم يتر وجب فهو جائز ما على اصل أبي يوسف
رحمه الله لان عند جواز الوقف على نفسه فكذلك على اموات اولاد وعلى قول محمد رحمه الله
انما جاز الوقف على اموات اولاد لانه لا بد من تصحيح هذا الوقف بعد موته لانه من اجنبيات
واذا لما بعد الموت جاز في حياته تبعًا ولم ينشئ جواز تبعًا ولا يجوز اصلا ولو وقف وقفا

والشيء

واستثنى لنفسه ان ياكل منه مادام حيا ثم مات وعنده من هذا الوقف معايق غيب او
ربيب فنلك كل مرة ود الى الوقف ولو كان عند خبز من خبز ذلك الوقف كان ميراثا
عنه لان ذلك ليس من الوقف حقيقة **فصل** في الوقف على الاولاد والاقربا
والخير ان دخل قال ارضى هذه صدقة موقوفة علي ولدي كانت الغلة لولد صلبه يستوي
فيه الذكر والانثى لان اسم الولد ما خوذ من الولادة والولادة موجودة في الذلول
الا ان يقول علي الذكر من ولدتي فلا يدخل فيه الاناث واذا جاز هذا الوقف فاما
وجد واحد من ولد الصلب كانت الغلة له لا غير فان لم يبق واحد من البطن الاول
تصرف الغلة الى الفقراء ولا يصرف الى ولد الولد شي وان لم يكر له وقت الوقف
ولد صلبه ولد ولد الابن كانت الغلة لولد الابن لا يشاركه في ذلك من دونه
من البطون ويكون ولد الابن عند عدم ولد الصلب بمثله ولد الصلب لا يدخل
فيه ولد البنت في ظاهر الرواية وبه اخذ هلال رحمه الله وذكر الحنفية عن
محمد رحمه الله انه يدخل فيه اولاد البنات ايضا والصحيح ظاهر الرواية لان اولاد
البنات ينسبون الى ابايهم لا الى امهاتهم بخلاف ولد الابن وذكر في السير اذا قال اهل
الحرب امنونا على اولادنا فامضهم بدخلة الامان اولادهم اصلاهم من الذكور والاناث
واولاد اولادهم من قبل الرجال واما اولاد البنات فليسوا بولادهم ذكر في السير ما يوافق
ظاهر الرواية ولو قال ارضى هذه صدقة موقوفة على ولدي وولد ولدي ولم يزد
علي هذا يدخل فيه ولد صلبه واولاد بناته بشرط كون ولد الغلة ولا يقدم
ولد الصلب على ولد الابن لانه سوي بينهما في الذكر وهل يدخل ولد البنت قال
هلال رحمه الله يدخل ولذا لو قال ارضى هذه صدقة موقوفة علي ولد ولدي قال
هلال رحمه الله يدخل فيه الذكر من ولد البنين والبنات وقال علي الرازي رحمه الله
اذا وقف على ولد وولد ولد يدخل فيما المذكور من ولد فاذا انقرضوا فهو لمن

كان من ولد ابن الواقف دون ولد ابنة الواقف ولو قال علي اولادي واولادهم كان ذلك
لكلهم بدخل فيه ولدا لابن وولد ابنت والصحيح ما قال هلال رحمه الله لان اسم ولد
الولد كما يتناول اولاد البنين يتناول اولاد البنات فانه ذكر في السير اذا قال اهل
الحرب امنونا علي اولاد اولادنا يدخل فيه اولاد البنين واولاد البنات قال
شمس الامة السرخسي رحمه الله لان ولد الولد اسم لمن ولدته وله وابنته ولد
من ولدت ابنته يكون ولده حقيقته بخلاف ما اذا قال ولدي فاشية ولد ابنت
لا يدخل في الوقف في ظاهر الرواية لان اسم الولد يتناول ولد لصلبه وانما يتناول
ولد الابن لانه ينسب اليه عرفا وعن محمد رحمه الله ان ولد الولد يتناول ولد
ابنت عند اصحابنا رحمه الله عليهم ذكر هلال رحمه الله في الوقف اذا قال
وقفت علي ولدي وولد ولدي الذكور فالذكور من ولد البنين والبنات سواء
يدخلون في الوقف رجل قال وقفت ارضي هذه علي ولدي وقفا واخرا للمساكين
فما قال ابو القاسم رحمه الله يصرف الغلة الي الفقراء ولو قال علي
ولدي وولد ولدي واخرا للمساكين قال يصرف الغلة الي ولد وولد ولد
فاذا ماتوا ولم يبق احد منهم ووجد البطن الثالث يصرف الغلة الي الفقراء
ولا يصرف الي البطن الثالث وان قال علي ولدي وولد ولدي وولد ولد
ذكر البطن الثالث فانه يصرف الغلة الي اولاده ابداما تناسلوا ولا يصرف
الي الفقراء ما بقي احد من اولاده وان سفل قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله هكذا
ذكر هلال رحمه الله في وقفه اذا ذكر الواقف ثلث بطون يكون الوقف
عليهم وعلي من اسفل منهم الاقرب والا بعد فيه سواء الا ان يذكر الواقف
في وقفه الاقرب فالاقرب ويقول علي ولدي ثم بعدهم علي ولد ولدي او يقول
بطنا بعد بطن فحينئذ يبدأ بما بدأ به الواقف لانه لما ذكر البطن الثالث

فقد

فقد يحس فيعلق الحكم بعين الانتساب لا غير الانتساب موجود في حق من قرب
وبعد بخلاف البطن الثاني لان الوسطة له واحد ولو وقف رجل ضيقة علي ولديه
وقال هي صدقة موقوفة فاذا انقرضا علي اولادهما ابداما تناسلوا قال
الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله اذا انقرض احد الولدين وخلف
ولدا تصرف نصف الغلة الي ولد الباقي والنصف الي الفقراء فاذا مات الولد تصرف
جميع الغلة الي اولاد اولاد الواقف لان مراعاة شرط الواقف لازم والوقف انما
يجل لا اولاد الا اولاد بعد ما انقرض البطن الاول فاذا مات احد هاتين النصف
الي الفقراء رجل وقف ضيعة علي ولد وليس له ولد لصلبه وله ولد الابن فان
الغلة تصرف الي ولد الابن فان حدث للواقف بعد ذلك ولد لصلبه قال الفقيه
ابو جعفر رحمه الله يصرف الغلة الي الولد الحادث ونظر في كل غلة استحقها
يوم الادراك ولا يعتبر ما مضى سوا حدث بعد الوقف او كان موجودا وقت الوقف
ولو قال هذه الضيعة صدقة موقوفة علي المحتاجين من ولدي وليس له ولد
الا محتاج واحد قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله يصرف نصف
الغلة الي هذا المحتاج والنصف الي الفقراء لانه لم يجعل لاحد من المحتاجين
من ولد الا النصف ولو وقف ارضا علي اولاده واخرا للفقراء مات بعض
الاولاد فان الغلة تصرف الي الباقي وان ماتوا صرفت الغلة نقل المصنفين
لان هاهنا وقف علي اولاده فلا يصرف الي الفقراء ما بقي الا اولاد ولو وقف ضيقة علي
امراته واولاده فماتت المرأة واحد الورثة ولد المرأة لم يكن نصيب المرأة لولدها
خاصة بل يكون مردود الي جميع الورثة اذا لم يكن الواقف شرط في الوقف انها
اذا ماتت كان نصيبها لولدها خاصة ولو وقف ضيقة له نصيبها علي امراته ونصيبها
علي ولد له بعينه علي انه ان ماتت المرأة يصرف نصيبها الي اولاده واخرا للفقراء

ثم ماتت المرأة كل نصف الغلة لابن الذي عينه ونصيب المرأة كان كسائر الورثة والابن
الذي عينه جميعا لان الواقف جعل نصيب المرأة بعد موتها لاولاده والابن المعين من اولاده
ايضا مريض قال وقفت هذه الصعة على ولدي وولد ولدي ابداما تناسلو اومات قالوا
ما كان من حصة الوارث فلا يجوز فيه الوقف وما كان من حصة غير الوارث يجوز الوقف
من الثلث في قول ابى حنيفة وابى يوسف وزفر والحسن رحمته الله عليهم لان وقف
المريض وصية فلا يجوز للوارث ويجوز فيما كان لعن الوارث رجل وقف ضيعة على
فقرا اولاده فادعي احد منهم الفقرا قال الفقيه ابو بكر البجلي رحمه الله لا يعطى
له شيء من الوقف ما لم يثبت فقره عند القاضي رجل وقف ضيعة على ابن له واولاد
واولاد اولاده ابداما تناسلو اقال ابو القاسم رحمه الله يقسم الغلة بينهم على
من كان له ولد ابنه على عدد رومن يستوي فيه الذكر والانثى فليل له اولاد ابنة
قال رحمه الله يدخلونهم اولاد اولاده قال مولانا رضى الله عنه وهذا
يوافق تلمذ ان في ولد الولد يدخل اولاد البنات كما يدخل اولاد البنين رجل
قال ارضى من صدقة بعد وفاتي على المساكين وهو يخرج من الثلث لم مات
واحتاج ولد له فلا درهم الله لا يعطى لولد من الغلة شيء الا اذا كان الوقف
في صحته ولم يضاف اليه بعد الموت وفي ولد الواقف فقرا فحينئذ يكون المتولي
ان يدفع الي كل واحد منهم مما اقل ثلثي درهم وهو حق بذلك من سائر الفقرا
وان لم يعطهم شيئا لا يضمن المتولي لانه لم يمنع حقا واجبا لهم ولذا قالوا في الذي
وقف ضيعة في صحة على الفقرا مات وله ابنة ضعيفة كان الافضل للقيم ان يصرف
اليها مقدار حاجتها رجل وقف ضيعة على الفقرا في صحته واخرجها من يد ثم قال
لوصيه عند الموت اعط من غلة الضيعة لفلان الفقير خمسين درهما ولفلان الفقير
مائة ثم مات وله ابن محتاج وقال لوصيه اقل ما رايت قالوا اجعله لا وكيل باطل وهو

الفقرا

للفقرا ولودفع الي ولده المحتاج كان ذلك افضل اذا كان الوقف في صحته ولو وقف ضيعة
على ابنه وابنته فاراد احداهما قسمة الصعة ليدفع نصيبه مزارعة قال ابو القاسم رحمه الله
قسمة الوقف لا يجوز بدفع القيم كل الارض مزارعة ولا يدفع واحد من الابواب
شيئا مزارعة وانما يكون ذلك للقيم وان اراد الواقف ان يقسم الارض الوقف يعطى
كل واحد من الدين الوقف عليهم بزرعها ويكون له دون سائر شركائه لم يكن له ذلك
الا برضى اهل الوقف بذلك ولو قسم وفعل ذلك كان لاهل الوقف ابطاله وكذلك لولا
منهم ولو فعل اهل الوقف ذلك فيما بينهم جاز ذلك ولمن اتى بعد ذلك ابطاله وليس
للمواقف ان يسكن احدا بخير اجر رجل قال ارضى صدقة موقوفة على المحتاجين
من ولدي وليس في ذلك الاحتاج واحد قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
رحمه الله لولد المحتاج نصف الغلة والنصف للفقرا قبل له فان اعطى القيم نصف
الغلة فقير واحد قال يجوز على قول ابى يوسف رحمه الله لان الفقرا لا يحسبون فيكون للفقير
رجل وقف منزله على ولديه وعلى اولاده ما تناسلو اتم ان الواحد من الولدين
طلب من الاخر المهاباة وابى الاخر الا ان يفرقا وسط المترل حاميا فيسكن هذا
ناحية والاخر ناحية قال الشيخ الامام ان لم يوصوا الواقف لهما بالسكنى كان لهما
منها ان يسكن نصف المترل بجرهما بياه رجل جعل ارضه وقف على اقوام يعنيين
قارا والمهاباة فباخذ كل واحد منهم بزرعه لنفسه قال ان كانت التولية
الي غيرهم فدرع المتولي اليهم مزارعة جاز وان كانت التولية اليهم او الي غيرهم فاخذوا
منهم بعضا ليزرعه لنفسه لا يجوز لا نحو الوقف مقدم على حقهم وحق الوقف
في ايديهم غلة الوقف للعمارة والمونة فلا يجوز الا ان يدفعوها الي غيرهم مزارعة ان
كانت التولية لهم امرأة وقفت منزلا في مرضها على بناتها لم من بعد من على الا
ابداما تناسلو فاذا انقرضوا فعلى مصالح المسجد ثم ماتت من مرضها ذلك وخلفت

احد

دهن

بنيتين واختا واخت لا ترضي بهذا الوقف ولا يخرج المنزل من الثلث قال الشيخ
الامام هذا رحمه الله حال الوقف بقدر الثلث ويبطل ما زاد على الثلث وما زاد
على الثلث يصير ثلثا ملكا للورثة على سهامهم وقد رثت الثلث بصيرة قفا بما خرج
من غلة المنزل يقسم بين الورثة جميعا على فرايض الله تعالى بما عاشت الابنتان
واذا ماتت صرفت الغلة كلها الى اولادهما واولاد اولادهما لا شيء للاخت من
ذلك قال لان الوقف في المرض وصية واذا لم تجز الاخت بطلت الوصية للورثة وتجز
لاولادهم واولاد اولادهم غير ان ابا مريض واولاد الاولاد بعد موت الورثة
فكانه قال وصيت لاولاد اولادي بغلة المنزل بعد خمس سنين وذلك جائز ^{الوصية}
بالغلة لابنتين وان بطلت فالمنزل وقف على حالها فاذا جات به اولاد الورثة
صرفت الغلة اليهم ولو كانت هذه المرأة قالت على ولدي ولد ولدي يكون
نصيب الولد مضمون قال في الورثة اذا لم يجزوا ذلك والوصية بنصيب ولد الولد
جائز رجل وقف ارضا على اولاده وجعل اخر للفقراء مات بعضهم قال هلال
رحمه الله يصرف الوقف الى الباقي فان ماتوا يصرف الى الفقراء الى ولد الولد
ولو وقف على اولاد وسماه فقال على فلان وفلان وفلان وجعل اخر للفقراء
مات واحد منهم فانه يصرف نصيب هذا الواحد الى الفقراء بخلاف المسئلة الاولى
لان في المسئلة الاولى وقف على اولاده وبعد موت احدهم بقي اولاده وهذا وقف
على كل واحد منهم وجعل اخر للفقراء فاذا مات واحد منهم كان نصيبه للفقراء
رجل قال ارضى صدقة موقوفة على نفسي وعلى فلان صح نصفه وهو حصه فلان
وبطل حصه نفسه لانه لو افرد الوقف على نفسه صدق كله ولو افرد على فلان
صح كله فاذا جمع بينهما ثبت لكل واحد حكم نفسه ولو قال على نفسي ثم على فلان
او قال على فلان ثم على نفسي لا يصح شيء منه لانه جعل الكل لنفسه في زمان والكل

فلان

فلان في زمان وشرط الكل لنفسه مفسد للوقف في اي زمان كان ولو قال
على عبدي وعلى فلان صح في النصف وبطل في النصف لان الوقف على عبده او على
مدينه كالوقف على نفسه ولو قال على نفسي وولدي نسلي فالوقف كله باطل لان
حصه النسل محولة لا يدري كم هي ووقف المجهول باطل رجل جعل ارضه هذه
موقوفة على ولده ومن بعدهم على المساكين جا هذا الوقف واختلفوا في الو
الذي يستحق هذا الوقف قال هلال رحمه الله المستحق هو الولد الموجود
عند وجود الغلة سوا كان موجودا وقت الوقف او حدث بعده وبه اختلف
على رحمه الله عليهم وقال يوسف بن خالد الشهرستاني رحمه الله المستحق هو الموجود وقت
الوقف ومن حدث بعد الوقف لا يدخل في الوقف ولذا ولد الولد لا يدخل
في الوقف ان كان له ولد وقت الوقف او حدث قبل وجود الغلة لانه خص
ولده بالذكر فلا يدخل فيه وكذا ولد مع وجود الولد وان لم يكن له ولد
وقت وجود الغلة كانت الغلة لاولاد بنته ولو قال على ولدي وولد ولدي
دخل الفريقان جميعا ويعتبر ولد وولد ولد يوم وجود الغلة يستحق
واحد منهم كل الغلة ووقت وجود الغلة الوقت الذي يقع الزرع
حيا وقال بعضهم يوم يصير الزرع مقوما ولو قال وقفت على او كذا ب
وله ولد واحد وقت وجود الغلة كان نصيب الغلة له والنصف للفقراء
ويدخل فيه الذكر والانثى من اولاده ويدخل فيه ولد الابن ايضا لما قلنا
ان ولد الابن بمثلية ولد ولو قال وقفت ارضي على ولدي وشلي وله ولد وله
ولد دخلوا في الوقف لان النسل يتضمن القريب والبعيد القريب تحقيقه
والبعيد حكم العرف ثم اتفقت الروايات على ان اولاد ابنتين يدخلون في الغلة
النسل وفي اولاد البنات روايتان كانا في اسم الولد ولو قال وقفت على

ولدي ونسلي وله ولد وولد ثم حدث له ولد لصلبه بعد الوقف دخلوا في الاستحقاق
اما ولده وولد وولد لان لفظه الولد يتناولهم ولدا لوقال علي ولدي المخلوقين نسلي
يدخل الولد الحادث بلفظ النسل لان الولد الحادث من نسله ووقال علي ولدي المخلوقين
ونسلم لا يدخل في الولد الحادث لانه اثبت الاستحقاق لاولاد المخلوقين والمحدود
لا يكون مخلوقا هكذا قالوا فلا يدخل فيه الولد الحادث ويدخل فيه اولاده المخلوقين
واولاد اولادهم ابداننا سلوا لان اولاده المخلوقين ثبت لهم الاستحقاق بلفظ
الولد وثبت الاستحقاق لمن جرد من البطون بلفظة النسل ولاهم من نسلم وكذا
لوقال علي ولدي المخلوقين وعلي اولادهم فحدث له ولد لصلبه لا يكون لهذا الولد
الحادث شي ولوقال ارضى صدقة موقوفة علي من حدث لي من الولد وليس له ولد
صح هذا الوقف فاذا ادركت الغلة تقسم علي الفقراء فان حدث له ولد بعد القصة
يصرف الغلة اليه بوجد بعد ذلك الي هذا الولد ما بقي هذا الولد فان لم يبق له نصيب
الغلة الي الفقراء لان قوله صدقة موقوفة وقف علي الفقراء وذكر الولد الحادث
لا يستثنى كانه قال ارضى صدقة موقوفة علي الفقراء الا ان حدث لي ولد فخلته
له ما بقي ولوقال ارضى صدقة موقوفة علي بني وله ابنان او اكثر كانت الغلة لهم
وان لم يكن له الا ابن واحد وقت وجود الغلة كان نصف الغلة له والنصف للفقراء
ولو كان له بنون وبنات قال حلال لرحمة الله كانت الغلة لهم بالسوية لان اسحق
البنين يتناول البنين والبنات وعن ابي حنيفة رحمه الله عليه في رواية تكون الغلة
للبنين خاصة والصحيح هو الاول وهو كما قال ارضى موقوفة علي اخوي وله اخوة
واخوات اشترى كوا جميعا لوقال موقوفة علي بني فلان وله بنون وبنات روي
ابو يوسف عن ابي حنيفة رحمه الله انه علي الذكور من ولد فلان والاناث وروي ابن خال السبي
عن ابي حنيفة رضي الله عنهم انهم يتخلون جميعا فان كانوا فلان قبيلة لا يحصون يكون

ذلك علي الذكور والاناث جميعا في الروايات كلها ولوقال ارضى صدقة موقوفة علي
بني وله بنات ليس معهن ابن كانت الغلة للفقراء لاني البنات لان اسم البنين لا يتناول
البنات عند الاقرار وكذلك الوقف علي بناته وله بنون لاني البنات له كانت الغلة
للفقراء ولوقال ارضى صدقة موقوفة علي ولدي الذين يسكنون البصرة يوم جود
الغلة ولوقال ارضى صدقة موقوفة علي ولدي العمرا والعميان كان الوقف لهم
خاصة دون غيرهم لانه علق الاستحقاق بوصف وبغير العمرا والعميان من
ولد يوم الوقف لا يوم الغلة وكذا لوقال ارضى صدقة موقوفة علي امي
ولدي يعني صغار ولدي كان الوقف علي الصغار خاصة ومصر في الاستحقاق
من كان صغيرا عند الوقف لا عند جود الغلة لان الصغير وان كان يزول
لكن يزول فوالا يعود فكان ذلك بمنزلة اسم العلم بخلاف الفقرو سكتي البقرة
لان الفقرو سكتي البقرة يحتمل العود وبعد الزوال فلا يكون بمنزلة اسم العلم ولو
جعل ارضه صدقة موقوفة علي ولده وله ولد فجات امراته الحرة بولد لاقبل
من ستة اشهر من وقت وجود الغلة فان هذا الولد يشترك الولد الاول في الغلة
لعلمنا انه كان موجودا وقت وجود الغلة ولو جات به لسته اشهر فصاعدا لاني
لان الولد كان مستحقا كل الغلة ظاهرا والولد الحادث مشكوك انه كان موجودا
وقت وجود الغلة او علق بجدد لك فلا يزاحم الولد الاول بالشك وهذا ولم
يكن للواقف ولدا صلا وقت وجود الغلة فجات امراته بولد لسته اشهر فصاعدا
كانت الغلة للفقراء لاني هذا الولد ولو كان للواقف ولد غنيد وجود الغلة
ثم جات ام ولد بولد بعد مجي الغلة لاقبل من ستة اشهر فان هذا الولد يشترك
الولد الاول في هذه الغلة وان جات به لسته اشهر من وقت وجود الغلة فاما
المولود ثبتت نسبته ولا يشترك الاول في هذه الغلة لانه لا يصير في ولد الاول

في هذه الغلة لانه لا يصدق على الولد الاول الذي كان مستحقا للغلة في اشارك الولد
الحادث ويصدق على نفسه في النصب فيثبت نسب هذا الولد وان مات الواقف ساعة
جات الغلة فجات امراته بولد بينهما وبين سنتين من الساعة التي جات فيها الغلة
فان هذا الولد يشارك الولد الاول في الغلة لان المتوفى عنها زوجها اذا جات
بولدها بينهما وبين سنتين من وقت الموت يثبت النسب وكذا لو كان مكان الموت
طلاق باين ولم يقربا بقضاء العدة حتى جات بولد ما بينهما وبين سنتين كان الجواب
كذلك ولو كان الطلاق رجعيا فالجواب في الولد الحادث بعد الموت الطلاق الرجعي
ما هو الجواب في نكحة غيب مطقة لان الطلاق الرجعي لا يحرم الوطى وان عاش
الواقف بعد وجود الغلة ما يمكنه الوصول اليها ثم مات فجات امراته بولد ما بينهما
وسن سنتين وقت وجود الغلة فيشارك الولد الاول ولو كان موت الواقف
قبل مجي الغلة بيوم او يومين ثم جات امراته بولد ما بينهما وبين سنتين من وقت
الموت كان هذا الولد حصه من هذا الغلة لان الموت لو كان وقت مجي الغلة كان لهذا
الولد حصه فاذا كان قبله كان اوليها اوليها وجود الولد عند الغلة **فصل**
في الوقف على القرباء رجل قال ارضى صدقة موقوفة على اقاربي وعلى
اقربائي وعلى ذوي قرابتي فالهلال رحمه الله يصح الوقف ولا يفضل الذكر
على الانثى ولا يدخل فيه والد الواقف ولا جد ولا ولد في المجرى عن ابي حنيفة
ومن بعده وفي الزبادي يدخل فيه الجد والجدد وولد الولد الا ان عند
ابي حنيفة ومن الله عنه يكون استحقاق الوقف لذوي الرحم المحرم من الوقف
ويعتبر ايضا الوقف لا قرب فالأقرب على قول صاحبيه رحمه الله عليهما يعني
الرحم المحرم من الواقف وسعير ايضا ويدخل فيه الجد والجد من قبل الاباء والامهات
اقصي بينهما في الاطلاق رجل قال ارضى صدقة موقوفة على اقرب قرابتي وله اخت

لاب وام وابنة ابنة ابنة قال الفقيه ابو بكر البجلي رحمه الله ابنة الابنة
اولي وان سقطت لانها من صلبه فتكون اقرب من ابنة من صلب ابنته ولو قال ارضى
صدقة موقوفة على فقرا اقربائي او قال على فقرا ولدي يصح الوقف ويصح الغلة
من كان فقيرا وقت وجود الغلة في قول هلال رحمه الله وعليه الفتوى ولو
على من افتقر من ولدي قال محمد رحمه الله يكون الغلة لمن كان غنيا ثم افتقر
وقال غير يدخل من كان فقيرا وقت وجود الغلة سواء كان غنيا ثم افتقر
وقال غير يدخل كل من كان فقيرا وقت وجود الغلة سواء كان غنيا ثم
افتقر او لم يكن غنيا اصلا ولو قال على من احتاج من قرابتي فهو على من
كان محتاجا وقت وجود الغلة سواء كان غنيا ثم احتاج او كان محتاجا
من الاصل اما الفقير فمن له مسكن لا غير فهو فقير في الوقت والزكوة جميعا وكذا
من كان له مسكن وخادم وكذا من كان له ثياب كفاف لا فضل فيها فان
كان له مع ذلك من متاع البيت مالا غناعته فذلك وان كان له فضل
من متاع البيت او الثياب وذلك الفضل يساوي ما يتي درهم فهو غني لا يحل له
الزكوة ولا احد الوقف وكذا لو كان له مسكن او خادمان واحدهما يساوي
ما يتي درهم فهو غني في حكم الوقف ولا يكون غنيا في وجوب الزكاة في قول
اصحابنا رحمه الله عليهم وقال يوسف بن خالد السهمي رحمه الله اذا كان الفضل
خمس درهما او يساوي خمسين فهو غني لا يحل له اخذ الزكاة والوقف وان كان
له فضل من الثياب وفضل من متاع البيت وفضل مسكن وفضل كل صنف
بانفراده لا يساوي ما يتي درهم وانما اجتمعت بلغت ما يتي درهم كان غنيا وان
كانت له ارض يساوي ما يتي درهم ولا يخرج من غلتها ما يكتفيه قال ابو يوسف
رحمه الله هو غني وبه اخذ هلال رحمه الله لا يطرح له من الوقف ولا من الزكاة

وقال محمد بن سلمة ومحمد بن مقاتل رحمه الله عليه ابو جعفر رحمه الله
عليه ان كان لا يخرج من غلته ما يكفيه لنفسه في الارض فهو فقير وان كان الغلة
لغله تعاوده والعصو في القيام عليها فهو غني وما قال محمد بن سلمة رحمه الله اوضح
وان كان له مال كثير غايب عنه او ماله يكون دينا على الناس لا يقدر على الاحتياج
له من الوقت والزكاة جميعا لانه بمنزلة ابن السبيل وان كان ماله غايبا عنه
او كان دينه على الناس لا يقدر على اخذه الا الله يقدر على الاستقراض كان الاستقراض
خيرا من قبول الصدقة فلو انه لم يستقرض واخذ الزكاة لا بأس وبجمل ماله الفقير
في حق حل الاخذ كالمعروف ولو لم يكن له مال وقد رعى الاستقراض ولم يستقرض
واخذ الصدقة لا بأس كذلك ههنا ويعطى الوقف للفقير الكسوف ولا بأس به ويكره
له اخذ الزكاة رجل وقف وقفنا على حفدة نه ومواليهم من كان منهم فقيرا وحفدته
اولولاه فرس قال ابو القاسم رحمه الله ان كان في ثغر من الثغور يربطه لمجاهد
اعد الله تعالى فهو فقير وان كان به زمانة ينكحها فذلك وان لم يكن به ذلك
وانما نسكه سرفاته والدابة مساوي ما بقي درهم وليس عليه دين ولا مهر فان
هذا ليس بفقير ومن كان له دين على مفسد لا يقدر على اخذه فهو فقير وان كان
على ملي مقر فهو غني ولو كان المديون الملي منكرا فان كانت له بينة فهو غني
وان لم يكن له بينة فهو فقير لان الجاحد اذا استخلف بحلف ظاهر او لو قال
ارضى صدقة موقوفة على فقرا قرابتى وكان في قرابته يوم مجي الغلة فقير
فاستغنى قبل ان ياخذ حصته من غلة الوقف كان له حصته لان الملك ثبت
له وقت مجي الغلة فانه لو مات بعد مجي الغلة قبل ان ياخذ حصته بغير حصته
ميراثا له ولو ولدت امرأة من قرابته بعد مجي الغلة لافل من سنة اشهر لا يستحق
هذا الولد شيئا من هذه الغلة لان مستحق الغلة هو الفقير من قرابته والحمل لا يعد

فقرا

فقير لان الفقر هو الحاجة والحمل لا يحتاج الى شيء فالحمل في هذه الغلة بمنزلة
من كان غنيا من قرابته وقت مجي الغلة ثم افتقر بعد ذلك فانه لا يستحق من
هذه الغلة شيئا ويستحق ما يستقبل من الغلات بخلاف ما لو وقف على ولد
او قرابته فجات المرأة بولد لافل من سنة اشهر من يوم مجي الغلة ويكون
لهذا الولد حصته من هذا الوقف لان ثمة الاستحقاق وتعلق بالسبب وقال
ارضى صدقة موقوفة على من كان فقيرا من نسل فلان او من آل فلان وليس
في نسل فلان ولا في آل فلان الا فقيرا واحدا كان جميع الغلة له لان كلمة من نسل
كناية عن الواحد وعن الجماعة بخلاف ما لو قال ارضى صدقة موقوفة على فقرا
من آل فلان او على فقرا نسل فلان وليس فيهم الا فقيرا واحدا كان له نصف
الغلة لان ثمة نصيب على الجميع فلا يستحق الواحد كل الغلة ولو قال ارضى صدقة
موقوفة على المساكين من قرابتي او على المحتاجين من قرابتي كان الجواب فيه
ما هو الجواب في قوله على فقرا قرابتي لان الحاجة والمسكنة والفقر شئ عن
معنى واحد ولو قال ارضى موقوفة لفقرا قرابتي او في فقرا قرابتي فهو
كما لو قال على فقرا قرابتي لان حروف الصلوات بقلم بعضها مقام بعض
ولو قال على ابناي قرابتي فكذلك لان البيتم يعني عن الحاجة والبيتم صغير
او صغير مات ابوه وحيوة الام والجد لا يزال البيتم اذا كان الاب ميتا واذا
ادرك الصغير او الصغير يزول عنه البيتم وادراك الغلام يكون بالاعتلام
وادراك الجارية بالجفرا وبالحمل فان لم يكن شيئا من ذلك فهو ان يتم خمسة
سنة في الغلام والجارية في قول ابى يوسف ومحمد رحمه الله عليه وقال ابو حنيفة رحمه الله
في الغلام حتى يحتلم او يبلغ تسع عشرة سنة وفي الجارية حتى تحيض او يبلغ سبع
عشر سنة فان احتلم الغلام بعد مجي الغلة فله حصته من هذه الغلة لانه كان

يتيم يوم يحي الغلة فلا يزول استحقاقه بزوال اليتيم كما لا يزول الفقر فان وقعت
 حصة وبين غيره من المستحقين خصومة في هذه الغلة فقال غير من المستحقين
 انما احتلت قبل يحي الغلة فلا حصه لك وقال هو انما احتلت بعد يحي الغلة
 كان القول قوله مع اليمين وكذلك في حيض الجارية لان الاستحقاق تعلق
 باليتيم وصفة اليتيم كانت ثابتة له فكان القول في ان كان زوال الاستحقاق
 قوله كما لم يورث ادا ابي البراء وصاحب الدين ينكر كان القول قول المنكر وان
 مات واحد القرابة بعد يحي الغلة وترك اولاد اصغارا لا يكون لهؤلاء الاولاد
 حصه في هذه الغلة لان صفة اليتيم انما تثبت لهم بعد يحي الغلة رجل قال ارضي
 صدقة موقوفة على فقرا ولد عمر بن الخطاب رضي الله عنه ورجل اخر وقف
 ارضه على مثل ذلك وفي اولاد عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقرا فاي الغلتين
 ادركت في لهما وان ادركت احدي الغلتين او لا فاصاب احدهم من تلك
 الغلة ما بقي درهم مضاعدا ثم ادركت الثانية غلة وعند الغلة الاولى غلا
 حق لاهن الغلة الثانية لان صفة الفقر قد بطلت قبل يحي الغلة الثانية
 وان ادركت الغلتان معا كما نالهما وان كانت حصه كل واحد منهما ما بقي
 درهم لان يحي الغلتين كان قبل زوال الفقر فهو كما لو ادي من الزكاة ما بقي درهم
 على فقير واحد وذاك جائز عندنا رجل وقف وقفا على اهل الحاجة من قرايبه
 فمات الواقف هل يكون للقيم ان يعطى ابن ابن الواقف اذا كان فقيرا لانه من
 قرايب الواقف وقال الفقهاء ابو الليث رحمه الله عليه هذا قول محمد رحمه الله
 في الزبادات اما في قول ابي حنيفة وابن موسى فجداه الله عليها لا يعطى ابن ابن
 الواقف لان ولدا لولد عندهما ليس من القرابة رجل وقف ضيعه له على قرايبه
 وفي بعض القرايب هو سر لكن خفي اليسار هل يكون لفقر القرابة ان يخلوهم

م

ما هم اعنيا فان كان القيم يحمل اليهم هل يخلف القيم على العلم قال ابو القاسم رحمه الله
 ان ادعوا لهم ما لا صاروا به اعنيا وجت اليمين على المدعى عليهم ولا يقبل قول
 القيم ولا يمين عليه وعن الفقيه ابو بكر البجلي رحمه الله انه اجاب عن هذا
 الجواب رجل اوصى ان يخرج ثلث ماله فيعطى ربع الثلث لفلان وثلثه
 ارباعه لا قرايبه وللفقراء ثم قال لا تتركوا احدا الرباطين من الثلاثة
 الا رباع ما ذابجب للرباطين قال ابو القاسم رحمه الله ينظر الى القرابة
 ان كانوا اخصون يؤخذ عددهم ويجعل عدد كل واحد منهم جزوا او يجعل
 للمساكين جزوا وللرباطين جزوا فان كانت القرابة عسر العيين يحمل
 ثلثه ارباع الثلث على اثني عشر جزوا عشر من ذلك للقرابة وجزو من
 ذلك للفقراء وجزو للرباطين وان كانت القرابة لا يحصى عددهم يجعل
 ثلثه ارباع الثلث اثلاثا ثلث للقرابة وثلث للمساكين وثلث للرباطين
احسان ان الوقف على كل واحد منهما وقف على فقرا فرباه فجافق واحد
 من القرابة ينظر ان كانا فقيرا وقفا ارضا مشتركا بينهما يعطى للفقير فوق
 واحد لافوق واحد وان كان كل واحد منهما دارا على حد يعطى هذا الفقير من كل دار
 على حد والمراد من القوت في جنس هذه المسائل النهاية فان كان الوقف ارضا يعطى
 كفاية سنة بلا اسراف ولا تقتير لان غلة الارض تحصل في كل سنة وان كان الوقف
 دارا يعطى كفاية شهر لان غلة الدار تحصل كل شهر دارا موقوفة سقط من
 بنا الدار شي ان امكن اعاده الساقط الى موضعه يعاد ولا يبيع ويصرف ثمنه الى المرممة
 ولا يجوز ان يصرف شي من ثمن النقص الى الفقراء لانه بدل النقص لا حق للفقراء فيه
 انما حقهم في غلته فيسكن الثمن الى وقت الحاجة الى المرممة دار موقوفة قال بعضهم
 لا يكون للوقوف عليه ان يسكن الدار وهو قول الفقهاء ابو جعفر رحمه الله

بذلك يجوز اجارة الدار للوقوف عليه ولو كان له السكن لما جازت الاجارة للوقوف
عليه لانه يكون مستاجرا سكنى دار له حق السكنى وذلك باطل فلما جازت الاجارة
ذلك على انه في سكنى الدار منزلة المجهن رجل وقف وقفا على اقاربه المقيمين
في بلد كذا واحسن للفقراء ان اراد اقاربه الانتقال من تلك القرية هل
يحرمون عن بدل هذا الوقف قال الفقهاء ابو بكر البجلي رحمه الله ان كان
اقاربه في تلك البلدة يحصون ويحاط بهم فان وظيفتهم وحققهم في الوقف
يدور معهم اين ما داروا وان كان لا يحصون ولا يحيط فكل من ينقل عن تلك
انقطعت وظيفتهم من الوقف يعطى من كان مقيما في تلك القرية وان لم يبق
احد منهم يصرف الى الفقراء قال الفقهاء ابو الليث رحمه الله فان رجعا
الى القرية واقاموا بها رجعت اليهم الغلة من المستقبل رجل وقف ضيعة
في صحته وامر اليهم ان يعطى اقربا به كفايتهم وهم قوم لا يحصون ولم يذكر
اولاد الاقربا بدخل فيه اولادهم واولاد اولادهم لانهم من اقربائهم وان كان
الواقف ذكرا واولاد الاقربا فقال ثم من بعدهم اولادهم لا يدخل اولاد
الاقربا حال حيوة الابا لانه لما قال من بعدهم لا اولادهم لا يدخل اولاد
الاقربا حال حياة الابا لانه قال من بعدهم لا اولادهم بين انه لم يرد باسم اقربا
اولادهم ثم قلنا كفاية قريبا محتاج لنفسه ولمن يكون من اهله وولده
وخادم واحد لان كفايتهم من كفايته رجل اوصى بوصايا ووقف ضيعة على
الفقراء قال هو موسع على الوصى ان يعطى حيث شافانه بجل الوصى ان يعطى
من الوقف والديه وامراته واقربا به واخته ان كانوا فقراء وهو وقف
على الفقراء رجل وقف في صحته ارضا على الفقراء فاحتاج بعض قرابة الواقف
قالوا يجوز صرف الوقف اليه وهو اولى من ساير الفقراء باحد شرطين احدهما ان

يكون

يصرف اليهم والبعض الى الاجانب او الكل الى ذرية الواقف في بعض الاوقات لانه
لو صرفنا الكل اليهم على الدوام يظن الناس انها وقف عليهم وربما يتخذونه ملكا
وقف في يد صاحب الاوقاف وجد في ملك ذلك الوقف ان الفاضل من غلته
يصرف الى الفقراء اهل السكة التي فيها الوقف وغيرهم من فقراء المسلمين
قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله يصرف الفاضل من غلة
الوقف وممرته الى فقراء السكة الذين كانوا موجودين يوم الوقف ويجعل
لكل واحد منهم سهم وليس اير الفقراء سماء وكل من مات منهم يسقط سهمه وقسم
ذلك السهم بين الباقيين منهم على ما وصفتنا فاذا انقرض فقراء السكة الذين
كانوا موجودين يوم الوقف كانوا فقراء اهل السكة ومن سواهم فقراء
المسلمين في ذلك سواء الان فقراء السكة الذين كانوا موجودين يوم الوقف
استخفوا باعيانهم فصار لكل واحد منهم سهم وغيرهم من الفقراء ما استحقوا
باعيانهم فكان لكل سهم واحد ضيعة موقوفة على مسجد على ان ما يفضل
من غلة المسجد فهو للفقراء فا جمعت الفقراء غلة والمسجد لا يحتاج الى
العناية للحال هل يصرف شي من تلك الغلة الى الفقراء تكلوا في ذلك والصحيح
ما قال الفقهاء ابو الليث رحمه الله انه نظر ان اجتمع من الغلة ما يحتاج
الضيعة والمسجد الى العناية بعد ذلك يمكن العناية منها ويسقى شي يعرف
الى تلك الزيادة للفقراء رجل وقف في صحته وقفا على الفقراء فالصرف
الى ابي فقرا افضل ذكر الناطق رحمه الله ان الصرف الى ولد الواقف افضل
ثم الى قرابة الواقف ثم الى موالى الواقف ثم الى حيوانه ثم الى اهل بيته كان
اقرب الى الواقف منزلا وقف كان في يد الواقف فكان الواقف يعرف
الاترال على اقربا به ومواليه يفضل البعض على البعض ويضع فمن شائت

الوقف واوصى الى اخر ولم يبين كيف كان سبل الوقف قالوا بان الوصى يصرف الى من
كان يصرف اليه الاول لان الظاهر ان الاول كان يصرف الى المصرف فان اشكل على الثاني
ان الاول من كان يصرف الى بادة عن قربانه ومواليه فهو يصرف الى الفقراء رجل
وقف مسعده على رجل وشرط ان يعطى كفايته كل شهر وليس له عيال فصار له عيال
فانه يعطى له ولعياله كما يشهر لان كفاية العيال من كفايته رجل وقف على فقرا جيرانه
في القياس وهو قول ان حنفية رحمه الله يكون الوقف لفقرا جيرانه الملاء صقيل وفي
الاستحسان هو قول ابن يوسف ومحمد رحمه الله عليهما يكون الوقف لكل فقير بمجده مسجد
المحلة يستوى فيه الساكن والمالك فان كان الساكن غير المالك كان الوقف للساكن
دون المالك ويدخل فيه المكاتب ولا يدخل فيه العبيد وامهات الاولاد والمديون
ويدخل فيه الصبيان والنسوان ولو كان للوقف جيران وقت الوقف فانتقل
بعضهم الى محلة اخرى وباعوا دورهم وانتقل قوم اخر بعد اذ رآك الغلة قبل
الحصاد الى جوان فالحقير فيه من كان جاره وقت قسمة الغلة ولو وقف الطهارة
في الوقف شهد شاهدان انها صدقة موقوفة على فقرا جيرانه والشاهدان
من فقرا جيرانه جازون شهدتهما ولو شهد شاهدان في ضيعه انها صدقة موقوفة
على فقرا جيرانه لا يقبل شهدتهما قالنا لما طعن رحمه الله في الفرقان القرابة
لا تزول وبزول الجوار فلم يكن شهادة الجار شهادة لنفسه لا محالة قال
مولانا رضي الله عنه فعلى هذا شهادة اهل المدرسة بوقف المدرسة جازين
ولو وقف على فقرا جيرانه وهو من البصرة ثم خرج الى مكة ومات بمكة فان اخذ
دارا لا قائمة بملك هلال رحمه الله ينبغي ان يكون الوقف لجيرانه بمكة وان لم
تخذها دارا فجواز البصرة قائم لم ينقطع ويكون الوقف للاولين ولو وقف الطهارة
على مواليه وله موالى اعقبتهم واولاد الموالى وموالى الموالى كان الوقف لمواليه

وقالت

ولا يكون لموالى الموالى شي وان مات مواليه واولاد مواليه ومن موالى الموالى كانت الغلة لموالى الموالى
استحسانا ولو كان للوقف موالى اعقبتهم وموالى الابن اعقبتهم ابنه كانت الغلة لمواليه لاش
لموالى وان لم يكن له موالى وله موالى الابن قال ابو يوسف رحمه الله يعطى الغلة لموالى
الابن وبه اخذ هلال رحمه الله اذ لم يكن للوقف احد من مواليه ولا من اولاد موالى
يعطى لموالى الابن استحسانا ولو كان له مواليات كانت الغلة لهما ولو لم يكن له الاموال
واحد كان نصف الغلة لمولاه والنصف للفقراء او كان له موالى ومواليات كانت الغلة
لهم بالسوية ولو كان له مواليات ليس معهن رجل كان للمواليات كل الغلة فان جرد
رحمه الله ذكر في السير حرقى طلب الامان لمواليه وله مواليات ليس معهن رجل دخلن
جميعا في الامان ولو ان رجلا وقف ضيعة على مواليه واولادهم ونسبهم دخل الكل
في الوقف دمحولا على السوا سوا كانوا اولاد البنين واولاد البنات ولو قال ارضي
صدقة موقوفة بعد وفاتي على موالى فانه يعطى من الوقف لامهات اولاده ومدبريه لانه
اضاف الوقف الى ما بعد الموت وهو احرار بعد موته ولو اقر الوقف لرجل بمول
النسب انه مولاه وصدقه المقر له ليس المقر له نسب معروف ولا ولا معروف
كان له الوقف ولو كان له موالى العتاقة ايضا وموالى المولات الموالى عليه ووالوه
كان له الوقف لموالى العتاقة وان لم يكن له الاموال المولات كان الوقف لهم رجل وقف
وقفا على ساكنى دار المخلفه يعطى كل واحد منهم شي معلوم كل يوم كذا فسكن
فيها انسان لكن لا يبيت فيها ويستعمل بالحراسة لئلا يحرم عن الوقف ان كان
ياوي في بيت من بيوت المدرسة لانه يعد من ساكنى المدرسة اذا كان له في المدرسة
ما يقام به السكنى ولو اشتغل في الليل بالحراسة وبالنهار يقصر في التعليم الشيخ
بالتار في عمل الخوخي لا يعد من طلبه العلم لا وظيفة له من الوقف وان لم يشتغل
حتى يعد من جملة الطلبة فله الوظيفة هذا اذا وقف على ساكنى المدرسة كذا من

طلبه العلم اما اذا وقف على ساكني مدرسة كذا ولم يقل من طلبه العلم فكذلك الجواب لا يكون
 لساكني المدرسة من غير طلبه العلم شي من الوظيفة لانه هو المفهوم فان كان المتعلم يختلف
 الى الفقهاء للتعلم فان كان في مصر وقد اشتغل بكتابة شي من الفقه لنفسه مما يحتاج اليه لا
 بأس له ان ياخذ من الوظيفة لانه مشغول بالتعلم فان هذا من جملة التعلم وان كان في مصر
 وقد اشتغل بغير ذلك لا ياخذ الوظيفة وان كان خارج مصر ان خرج الى مدينه ثلثة
 ايام فصاعدا لا ياخذ الوظيفة لانه صار مسافرا وان خرج الى بعض المديريات وول مسير
 ثلثة ايام فان اقام هناك خمسة عشر يوما فصاعدا لا ياخذ الوظيفة وان كان اقل من
 ذلك ان كان خرج خروجه منه بدكا لخروج للتفتيش لا ياخذ الوظيفة وان كان خروجه
 بدله منه كالحرج لطلب القوب يكون ذلك عفو ليس لعين ايا خديته وجعل
 وقف على العلوية الساكن ببلخ وجعل لم شي من الوظيفة ومنهم من يغيب عن البلدان
 سنة او نحو ذلك قال الفقيه ابو بكر ابي علي رحمه الله من غاب منهم ولم يبع مسكنه
 ولم يتخذ مسكنه ولم يتخذ مسكنا اخر فهو من ساكن بلخ ولا يبطل وظيفته ولا دفعه
 قال مولانا رضي الله عنه ودلت المسئلة على جواز الوقف على بني هاشم كما يجوز الوقف
 لم ولا يجوز صرف الزكاة اليهم وهكذا قاله الشيخ الامام ابو بكر الدوموسي رحمه الله
فصل في اجارة الاوقاف ومزارعتها قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله
 اذا لم يذكر الوقف في صك الوقف اجارة الوقف فرائي القيم ان يواجرها لغيره
 مزارعة فاكان ادعى على الوقف وانفع للفقراء فعل الا ان في الدور لا يواجرها
 اكثر من ستة لان المدة اذا طالت يودي الى ابطال الوقف فان مزارعه ينصرف
 فيه تصرف الملاك على طول الزمان يزعمه مالك فلا يواجر الدور اكثر من ستة
 اما في الارض كانت الارض تزرع في كل سنة لا يواجرها اكثر من ستة وان كانت
 تزرع في كل سنتين مرة او في ثلث سنين مرة كان له ان يواجرها مرة يتمكن المستاجر

مزارعة

من الزراعة هذا اذا لم يكن الواقف شرط ان لا يواجرها اكثر من ستة فان كان شرط
 ذلك والناس لا يرعون في استيجارها سنة وكانت اجارتها اكثر من ستة ادعى الوقف
 وانفع للفقراء فليس للقيم ان يخالف شرطه ويواجرها اكثر من ستة الا انه يرفع الامر
 الى القاضي حتى يواجرها القاضي اكثر من ستة لان هذا النفع للوقف والقاضي ولاية
 النظر للفقراء والغايب والميت فان كان الواقف ذكر في صك الوقف ان يواجر اكثر
 من ستة الا اذا كان ذلك انفع للفقراء كان للقيم ان يواجرها بنفسه اكثر من ستة
 اذا راي ذلك خيرا ولا يحتاج الى المرافعة الى القاضي لان الواقف ادن له بذلك
 ولو ان القيم اجرد ارا لوقف خمس سنين قال الشيخ الامام ابو القاسم ابي علي رحمه الله لا
 يجعل اجارة الوقف اكثر من ستة الا لامر عارض يحتاج الى تجديل الاجر حال من
 الاحوال وقال الفقيه ابو بكر ابي علي رحمه الله انا لا اقول بفساد هذه الاجارة
 واذا اجر من طويلة لكن الحاكم ينظر فيه ان كان ضررا بالوقف بطلما ومكذرا
 قال الامام ابو الحسن السعدي رحمه الله وعن الفقيه ابي الليث رحمه الله انه كان يحجب
 اجارة الوقف ثلث سنين من غير فصل بين الدار والارض اذا لم يكن الواقف شرط
 ان لا يواجر اكثر من ثلث سنين اختلفوا فيه قال اكثر مشايخ بلخ رحمه الله عليهم
 لا يجوز وقال غيرهم رفع الامر الى القاضي حتى يبطله وبه اخذ الفقيه ابو الليث
 رحمه الله قال الاحتجاج القيم ان يواجر الوقف اجارة طويلة قالوا فالوجه فيه ان يعقد
 عقود مترادفة كل عقد على سنة ويكتب في الصك استاجر فلان بن فلان ارض
 كذا او دار كذا ثلث سنين عقد كل عقد سنة بكذا من غير ان يكون بعض
 شرط في بعض فكون العقد الاول لازما لانه باجر والثاني غير لازم لانه مضاف
 قال مولانا رضي الله عنه وكان فيما قالوا نظر فانهم قالوا الاول لازم والثاني
 غير لازم لانه مضاف وذكر شمس الائمة السرخسي رحمه الله ان الاجارة المضافة

تكون لازمة في احد المراسن وهو الصحيح وذكرنا ايضا القيم اذا احتاج اليه الجرح بعد
عقود مترادفة على نحو ما قال واجمعوا على الاجرة لا مملكية الاجارة المضافة باشتراط
التجمل فكان فيما قالوا نظر من هذا الوجه وصي ليتم او متولي الوقف اذا اجر وقفا او متولا
ليتم بدور اجر المثل قال الشيخ الامام الجليل ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله على اصل
اصحابنا رحمه الله عليهم سفي ان يكون المستاجر غايضا لان الحضا ف رحمه الله ذكر في كتابه
انه لا يصير فاصبا ويلزمه اجر المثل فيقول له اتقني بهذا قال نعم ووجه ما قال ذلك المتولي
والوصي اطلاقا بتسميتهما ما زاد على المسمى لان تمام اجر المثل وهما لا يملكان الاطلاق فيجب
اجر المثل كالواجر ولم يسميا وقال بعضهم بان المستاجر يصير فاصبا عند من يري
غضب العقار فان لم ينقص شي من المتول وسلم كان على المستاجر الاجر المسمى لا غير
~~بالقول~~ ما ذكرنا اولا انه يجب اجر المثل على كل حال وعن القاضي الامام ابو الحسن
عليه السلام رحمه الله في هذا رجل غصب دار صبي او غصب وقفا كان عليه اجر المثل
فاذا وجب اجر المثل ثمة فاطنك في الاجارة باقل من اجر المثل رجل استاجر ارض
وقف ثلاث سنين باجرة معلومة هي اجر مثله فلما دخلت السنة الثانية بكرمت
وغاب الناس فزاد اجر الارض قالوا ليس للمتولي ان ينقص الاجارة بنقصان اجر
المثل لان اجر المثل انما يعتبر وقت العقد كان المسمى اجر المثل فلا يعتبر التغير
بعد ذلك وقف على ارباب واحد من متولي فاجر من رجل ثم مات هذا المتولي لا يبطل
الاجارة لانه وقعت للوقف فلا يبطل موت العاقد كما لا يبطل موت الوكيل في الاجارة
متولي الوقف اذا تقبل ارض الوقف لنفسه لا يجوز لان الواحد لا يتولي طرفي العقد
الا اذا قبلها من القاضي لنفسه فيتم العقد باثنين رجل استاجر ارضا موقوفة وبين
فيها حائوتا ثم جازا اخر وزاد في غلة الارض واراد ان يخرج الثاني من الحائوت ينظر ان كان
اجر المتولي مشاهرا فاذا جازا من الشهر كان للمتولي ان يفسخ الاجارة لان الاجارة اذا

كانت مساهمة

كانت مشاهرة بتجدد انعقادها عند راس كل شهر فاذا فسخ الاجارة ان كان رفع البناء لا
يضر بالارض كان لصاحب البناء ان يرفع بناءه وان كان رفع البناء يضر بالارض ليس
له ان يرفع البناء فيغيث بذلك ان رضى المستاجر ان يأخذ قيمة البناء ويترك البناء المتولي
كان للمتولي ان يرفع اليه القيمة ينظر الى قيمة البناء منييا والى قيمته من روعا ايها
كان اقل يتملكه المتولي بذلك فيصير البناء وقفا مع الارض وان كان رفع البناء يضر
بالارض واني المتولي ان يرفع اليه القيمة فيملك البناء لا يجبر المتولي لغيره صاحب
البناء ان يخلص ماله فيأخذ متولي الوقف اذا اجوز ضعة من رجل سنين معلومة ثم
مات المواجه ثم المستاجر قبل انقضاء المدة فزاد ورثة المستاجر الارض بيدهم
قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله العلة تكون لورثة المستاجر وعليهم
نقصان الارض ان انتقص الارض بزراعتهم بعد موت المستاجر يعرف ذلك ^{الانتقص}
الى مصالح الوقف لاحق الموقوف عليهم الارض في ذلك لان الضمان بدل عن نقصان
الارض وحق الموقوف عليهم في منفعة الارض لا في غير الارض متولي الوقف اذا
قرب موته وفوض التولية الى غير جاز لانه بمنزلة الوصي والوصي ان يوصي الى
غير المتولي اذا استاجر رجلا في هامة المسجد بدهم ودائق واجر مثله درهم فاستعمله
في هامة المسجد ونفذ الاجر من مال الوقف قالوا يكون مناسبا جمع ما نفد لانه لما زاد في
الاجرة اكثر مما سعين فيه الناس يعيد مستاجرا لنفسه دون المسجد فاذا انقضى الاجر زال المسجد
كان ضامنا للمتولي اذا اجر المودن ان يخدم المسجد ويملكه اجر معلوم الكل سنة قال الشيخ الامام
ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله مع الاجارة لانه لا يستجار لخدمة المسجد ثم ينظر ان كان
ذلك اجر عمله او زيادة يتغابن فيه الناس كانت الاجارة للمسجد فاذا انقضى الاجر زال
المسجد حل للمودن اخذ وان كان الاجر زيادة على ما سعين فيه الناس كان الاجارة
للمتولي لانه لا يملك الا سينجار المسجد بعين فاحش فاذا ادبى الاجر من مال المسجد كان

فما منا وان علم المودن بذلك لا يحل له ان ياخذ من مال المسجد رجل جعل ارضه او منزله
 وقف على كل مودن او قوم بعينه قال الشيخ الامام اسعيل انما اهد رحمه الله لا يحد
 هذا الوقف لان هذه قربة وحق غير المعين وذلك المودن والامام قد يكون
 غنيا وقد يكون فقيرا فلا يجوز وان كان المودن فقيرا يجوز العريه والصدقة للفقير
 لكن على هذا الوجه لا يجوز ايضا وان كان فقيرا او حيلة في ذلك ان يكتب في صك
 الوقف وقفت هذا المترا على كل مودن فقير يكون في هذا المسجد والمحلة فاذا خرب
 المسجد والمحلة بعد ذلك نصرف الغلة الى فقرا المسلمين اما اذا قال وقفت على كل
 مودن فقير فهو محمول فلا يجوز كما لو قال او جيت بثلاث مالى لو احد من عرض
 الناس لا يجوز فقير سكن دارا موقوفة على الفقرا باجر وترك المتولي ما عليه من
 الاجر بحسنة من الوقف على الفقرا جاز كما لو ترك الامام خراج الارض على منزله
 حوزة بيت المال بحسنة متولي الوقف اذا اجر دار الوقف كان له ان يتخالف
 بالغلة على مديون المستاجر اذا كان المديون مليا وان اخذ كفيلا بالاجر فهو
 اولى بالجواز القاضي اذا اجر الدار الموقوفة ثم عزل قبل انقضاء المدة لا يبطل
 الاجارة كما لا يبطل بموت المتولي او الوكيل في الاجارة وكذا لو مات بعض الموقوف
 عليهم قبل تمام المدة لا سطل الاجارة ثم ما وجب من الغلة الى ان مات هذا الموقوف
 عليه يصرف اليه كل واحد منهم حصته وحصه الميت نصرف الى وارثه وما وجب
 من الغلة بعد موت هذا في تكون لمن بنى وكذا لو مات بعضهم بعد موت الاول
 مدة فهو على هذا القياس رجل وقف دارا على قوم باعيانهم وجعل اخره للفقرا
 ثم ان المتولي اجر الدار من الموقوف عليهم في الغلة لا في رقة الدار رجل بنى
 ارض الوقف بنا او نصب بابا ان يوي عند البناء يعني للوقوف فيصير وقفا وان لم
 ينو لا يصير وقفا حارط بين دارين احدهما وقف بالهدم الحارط فبناه صاحب

جازت لان حق الموقوف
 عليهم محقق

الدار

الدار في حدود دار الوقف كان للقيم ان يامر بالقضاء فاذا اراد القيم ان يعطيه قيمه البناء ليكون
 البناء للوقف لا يكون له ان يجبر على اخذ القيمة وكذا الواعطاء قيمة البناء برضاه لا يجوز لانه
 لو جاز ذلك يضيع ما تحت البناء من دار الوقف حانوت من الوقف مال على حانوت لرجل مال
 الثاني على ثالث وتطلعت الجوانيت وابي القيم ان يعبر الوقف قالوا ان كان للوقف غلة يمكن
 عمارة الحانوت بتلك الغلة كان لصاحب الحانوتين ان ياحظ القيمة باقامة المايل وردة الى موضع
 من الوقف وازال المايل عن ملكهما وان لم يكن للوقف غلة يمكن عمارة المايل بتلك الغلة
 كان للمالكين ان يرفعوا الامر الى القاضي ليا امر القاضي القيم بالاستدانة حانوت اصله وقف
 وعمارته لرجل فابي صاحب العمارة ان يستاجر اصل الحانوت باجر المثل قالوا ان كانت
 العمارة لو دفعت لرجل اصلها بكثر ما يستاجر صاحب البناء تكلف صاحب البناء برفع البناء
 ويؤجر الاصل من غيره وان كان لا يستاجر بذلك يترك في يد صاحب البناء ذلك الاجر
دار لرجل فيها مرفع بيت واحد وقف ليس في يد الموقوف عليه شيء من غلة الوقف فآرا
 صاحب الدار ان يستاجر ذلك الموضع مدة طويلة قالوا ان كان لهذا الموضع مسلك الى
 الطريق الاعظم لا يجوز للقيم ان يؤجر الوقف مدة طويلة لان فيه ابطال الوقف
 وان لم يكن لذلك الموضع مسلك الى الطريق الاعظم جازت اجارة الوقف لصاحب الدار
 مدة طويلة رجل باع اشجارا من ارض الوقف ثم اجر الارض من اشجاره قالوا
 ان باع الاشجار بعرو وقها دون الارض ثم اجر الارض مدة جازت الاجرة وان باع الاشجار
 من وجه الارض ثم اجر الارض لم يبع اجارة الارض لان موضع الاشجار مستعولة لملك الارض
 وهذا لا يخص بالوقف المتولي اذا اجر الوقف شيء من العروش والحيوان بعينه مائة نجو
 بلا خلاف ينبع للوكيل وكذا لو جعل بالاجارة واذا اجر مكيلا او موزونا او عرضا او
 حيوانا قبل بانه يجوز بلا خلاف قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله في بنا الاجارة
 يكون على الاختلاف ايضا لان المتعارف الاجارة بالدراهم والدرهم الموقوف عليه

اذا اجر الوقف قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله في كل موضع يكون كل الاجر له فان لم يكن الوقف
محتاجا الى المعانة ولم يكن معه شريك في الوقف كان له ان يواجر الدور والحوائث وان كان الوقف ^{محتاجا}
ان كان الواقف شرط البداية بالخراج والصروج جعل للوقوف عليه ما فضل من العاقل والمونة لم يكن ^{للموقوف}
عليه ان يواجر لانه لو جازت اجازته كان جميع الاجر له بحكم العقد فيصير شرط الواقف ولو لم يكن
للموقف شرط البداية بما ذكرنا فاجر الموقوف عليه الارض او زرعها لنفسه ينبغي ان يجوز
ويكون الخراج والمونة عليه ولذا لو كان الموقوف عليهم في ارض الوقف اثنين او ثلاثة فيسوا
واحد كل واحد ارضا لزرها لنفسه لا يجوز وعن ابي يوسف رحمه الله ان كانت الارض عشرة
جازت ما ياتهم وان كانت خراجيه لا يجوز لان العادة في الاراضي الخراجية الموقوفة انهم
يشترطون البداية بالخراج فلو جازت فيه المصلحة لم يكن الخراج في الغلة ويكون في قيمة
الموقوف عليه فكان فيه تغيير شرط الواقف وعن الفقيه ابي جعفر رحمه الله انه قال
احتمل بعض الناس في زماننا ان يكتب في ملك اجارة الوقف ان الواقف وكل فلانا باجارة
هذه الفسحة من فلان في كل سنة ومضى ما اخرج من الوكالة فهو وجله وان اراد بذلك
بقا الوقف في يد المستاجر اكثر من سنة قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله الا يبطل هذا
الوكالة كما يبطل الاجارة الطويلة صيانة للوقف عن البطالان وقد اختلف نصيب
بن يحيى ومحمد بن سلة رحمه الله عليهما في الرجل اذا وكل كذا فلانا ان يخرجه عن الوكالة
فهو وكيله قال نصير رحمه الله يجوز الوكالة بهذا الشرط وقال محمد بن سلة لا يجوز وانما ^{يحتاج}
لاختلاف بغير هذا الشرط لمحمد بن سلة رحمه الله منهم من هذا الكلام انه متى اخرج عن هذه
الوكالة فهو وكيله بهذه الوكالة وهذا مخالف للشرح لان حكم الوكالة في الشرع
ان لا يكون لازمة ويرد عليها العزل ونصير رحمه الله منهم من هذا الكلام انه متى اخرج
عن هذه الوكالة فهو وكيله وكالة مستقبلية ولو صرح بذلك كان جازا قال الفقيه
ابو جعفر رحمه الله لو صرح بذلك كان جازا قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله لو صرح بذلك

انما يجوز الوكالة في غير الوقف اما في الوقف وان صرح بذلك فافاض له صيانة للوقف
عن البطالان ثم في غير الوقف اذا جازت الوكالة بهذا الشرط فاراد ان يخرج عن الوكالة
ينبغي ان يقول رجعت عن قولي متى ما اخرجتك عن الوكالة فانت وكيل فيصير رجوعه عن
الوكالة المتعلقة ثم يقول اخرجتك عن الوكالة ارض موقوفة في قرية يزرعها اهل القرية
بالنصف او بالثلث وفيها حاكم من جهة قاضي البلدة فاستاجر رجل من هذا الحاكم
هذه الارض ستة دراهم معلومة فلما ادرك الزرع جاء المتولي وطلب حصة الوقف
من الخارج قال بعضهم للمتولي ان يواجر حصة الوقف من الخارج على عرف اهل
القرية لانه قاضي البلدة ان كان جعل المتولي متوليا قبل تقلد الحكم او كان
متوليا من جهة الواقف لا يدخل تولية الحاكم في تقليده وان كان قاضي البلدة جعل
المتولي متوليا بعد ما قلده الحاكم الحكومة فقد اخرج الحاكم عن الولاية عن تلك
الارض فلا يصح اجازة الحكم وجعل وجودها كعدمها فمن زرعها المستاجر يصير
كان المتولي وقف سارعة على ما هو المتعارف في تلك القرية فكان للمتولي ان يخل
ذلك من الخراج رجل عصب ارضا موقوفة على الفقرا على وجه من وجوه البر
للقيم ان يستردها من الغاصب فان كان الغاصب زادا في الاصل من عند ان لم
تكن الزيادة مالا متقوما بان كرب الارض او حفر النهر او القى في ذلك الرقيص
واختلف ذلك بالتراب وصار بمنزلة التبرك فان القيم يسترد الارض من الغاصب
بغير شيء وان كانت الزيادة مالا مقوما كالبناء والشجر يومرا فاصب برفع البناء وقلع
الاشجار وورد الارض ان لم يضر ذلك بالارض وان ضرر بالوقف بان خرب الارض
بقلع الاشجار والدار برفع البناء لم يكن للغاصب ان يرفع البناء بقلع الشجر الا ان
القيم يضمن قيمة الفراس مقلو عتوقية البناء فوعا كان الموقوف عليه في يد المتولي
يكنى له ذلك الضمان وان لم يكن للموقف عليه يواجر الواقف فيعطى الضمان بذلك

وان اخذ الفاصب قطع الشجر من اقصى موضع لا يخرب الارض فله ذلك ولا يجبر على
اخذ القيمة ثم يضمن القيمة ما بقي في الارض من الشجر ان كانت له قيمة وقف احتوي
عليه غاصب وحاله بينه وبين المتولي وعجز المتولي الاسترداد او اراد الفاصب
ان يدفع قيمتها كان للمتولي ان ياخذ القيمة او يصالحه على شيء ثم يشتري بالماخوذ من
الفاصب ارضا اخرى فيجعله وقفا على شرايط الاول لان الفاصب اذا محمد
الغصب يصير بمنزلة المستهلك فيجوز اخذ القيمة رجل غصب ارضا موقوفة قيمته
المف ثم غصب من الفاصب رجل اخر بعد ما ازيدت قيمة الارض وصارت تساوي
التي درهم فان المتولي سيع الفاصب الثاني ان كان مليا على قول من يرى جعل
العقار مضمونة بالغصب لان تعيين الثاني نفع للفقير وان كان الاول امل من
الثاني يبيع الاول لا يتعين الاول يكون انفع للوقف واذا اتبع القيم احدهما
يرى الاخر عن الضمان كالمالك اذا اختار تعيين الفاصب الاول والثاني يرى الآخر
المتولي اذا رهن الوقف بدين لا يصح وكذلك اهل الجماعة اذا رهنوا فان سكن
المؤمن الدار قال بعضهم عليه اجر المثل سواء كانت الدار معدة للاستغلال
اولم يكن نظر للوقف ولذلك متولي المسجد اذ باع متى لا موقوفا على المسجد
فكان المشتري ثم عزله هذا المتولي وفي غير فادعي الثاني المتري على المشتري
وابطل القاضي بيع المتولي وسلم الدار الى المتولي الثاني فعل المشتري اجر المثل
ارض وقفية بداكار لصاحبه فيه قطن فسرقت القطن فوجد الاكار في
منزل رجل واخذ صاحب المتولي وخاصة الى القاضي فقال صاحب المنزل
فمننت لك ان اعطيك مائة من القطن قالوا ان كان صاحب المنزل اعطاه خوفا
من هتك السر لا يحل له ان ياخذ لان ذلك رشوم وان علم انه سرق ذلك
المقدار او اكثر مما زاد ان ياخذ فان علم انه سرق اقل من مائة لا يحل له ان ياخذ

الامتداد ما علم يقينا انه سرق اكار نقفا من مال الوقف فصالحه المتولي على شيء
والاكار غني لا يجوز الحط من مال الوقف وان كان فقيرا جاز ذلك **فصل** دعوي
الوقف والشهادة عليه رجل غصب ضيعة موقوفة في ارضه المفضوب منه واقام البيعة
قبلت بيئته ويرد عليه الضيعة اجماعا اما عند ابي يوسف رحمه الله يصير وقفا قبل
الاخراج الى المتولي فكان له ولاية الاسترداد وعند ابي حنيفة ومحمد رحمه الله عليهما
ان لم يصرو وقفا قبل التسليم الى المتولي كان اولى به صاحب الوقف اذ اراد ان يبيع الدعوى
في ارض الوقف ويقضى البيعة او بالتكول ان كان الدلطان ولا ذلك ايضا وكان محلا
لدلالة جازلانه بمنزلة القاضى ذلك وان لم يكن شيئا من ذلك لا يكون خصما وقفا على فقرا استر
عليه نظام لا يمكن الانتزاع منه فادعي احد الموقوف عليهم على واحد منهم انه باع الوقف
من الفاصب وسلم اليه فانكر المدعى عليه فاراد المدعي تخليفه قال الفقيه ابو جعفر
رحمه الله له ذلك فان نكل عن التمين او قامت عليه البيعة يقضى عليه بقيمتها **فصل**
سلك القيمة ضيعة اخرى فيكون على سبيل الوقف الاول لان العقار يضمن بالبيع والتسليم
عند الكل لان البيع والتسليم استهلاك رجل باع ارضا ثم ادعى انه كان وقفا قبل البيع
فاراد تخليف المدعى عليه ليس له ذلك عند الكل لان التخليف يعتمد صحة الدعوى ودعواه
لم يصح لمكان التناقض وان اقام البيعة على ادعي اختلافوا فيه قال بعضهم لا يتقبل
بيئته لانه متناقض وقال بعضهم تقبل بيئته لان التناقض يمنع الدعوى وعلى قول
الفقيه ابو جعفر رحمه الله الدعوى لا تسترط لقبول البيعة على الوقف لان الوقف
حق الله تعالى وهو التصديق بالغة فلا يشترط فيه الدعوى كالشهادة على التلادق
وعتق الامة الا انه ان كان هناك موقوف عليه مخصوص ولم يدع لا يطع له من
الغلة شيء ويصرف جميع الغلة الى الفقرا لان الشهادة قبلت بحق الفقرا فلا يظهر
الا في حق الفقرا قال مولانا رضى الله عنه وينبغي ان يكون الجواب على الفصل ان كان الوقف

على قوم باعياهم لا يقبل البعثة عليه بدون الدعوى عند الكل وان كان الوقف على الفقرا
وعلى المسجد على قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله عليهما يقبل البعثة بدون الدعوى وعلى قول
ابي حنيفة رضي الله عنه لا يقبل رجل جاء الى بلد من البلدان قاصيا فوجد في ديوان الذي
كان قاضيا قبله ذكر وقوف هي في ايدي الامنا فوجد لها رسوما في ديوانه قال الحضا
رحمه الله هذا القاضي يحمل الامر على ما كان في ديوان من قبله فان تنازع في ذلك قوم
قال فريق هولنا وقفه فلان بن فلان علينا وقال فريق كنا وقفه فلان بن فلان
ذلك علينا وليس لهم بينه قال الحضا رحمه الله ان كان للواقف ورثة فافروا ان
صاحبهم وقف ذلك على هؤلاء جازوا الا فلان موقوف فان اصطلحوا او اذادوا واخذ
ذلك كان للقاضي الاستحسان ان يقسم ذلك بينهم شهادة الوقف اذا شهد بوقف
على نفسه او على واحد من اولاده او اولاده وان سفلوا او اصابه وان علوا لا
يقبل شهادته لانه لم يهد لنفسه وكذا لو شهد بوقف على نفسه وعلى اجنبي لا يقبل
شهادته لا في حقته ولا في حق الاجنبي وليس هذا كالتشاهير من اذا شهد احداهما وقفه
على زيد صدقة موقوفة وشهد الاخر انه وقفه على عمرو صدقة موقوفة فان ثمة
يقبل شهادتهما وتصرف الغلة الى الفقرا لانه اتفقا على ان رغبة الارض وقف
وانما اختلفوا فيما استثنى له الغلة فيقبل شهادتهما على ما اتفقا عليه وهو اصل
الوقف فيكون للفقرا ولو شهد شاهدان وقفه على فقرا جيرانه وهما
من جيرانه جازت شهادتهما لان الجوار ليس ملازم وكذا لو شهد شاهدان وقفه على
فقرا مسجد لهما من فقرا ذلك المسجد جازت شهادتهما وكذا لو شهد اهل المدرسة
بوقف جازت شهادتهما ولو شهد شاهدان وقفه ولم تجرهما لنا ولا نعرف
ارضه لا يقبل شهادتهما لعل للواقف ارضا اخرى سوى التي يعرف الشاهدان وكذا
لو قال لا نعرف له ارضا اخرى لم يقبل شهادتهما لعل له ارضا اخرى وهما لا

ثمان ولو قال لا شهدنا على واقف ارضه وهو فيها ولم يذكر لنا احد ودعا جازت شهادتهما
لانهما شهدا على وقف ارض بعينها الا انهما لم يعرفا جيران الحدود فلم يتمكن للخلل في
شهادتهما ولو شهدا لنا لواقف وقف ارضه وذكر حدود الارض ولكنهما لا يعرف
ملك الارض لنا في اي مكان هي جازت شهادتهما ويحلف المدعي قامة البينة ان الا
التي يدعيها هذه الارض ولو شهدا احدهما انه جعل ارضه موقوفة بعد وفاته ويد
الاخر انه وقفها وفقا صحيحا ما كانت الشهادة باطلة لانهما اختلفا في النصف
احدهما شهد بالتعيين والاخر بالاضافة والتعليل بالموت فلم يتفقا على شيء ولو
شهدا احدهما انه وقفها في صحته وشهد الاخر انه وقفها في مرضه جازت شهادتهما
لانهما شهدا بوقف بائنه لا يحكم الوقف في المرض ان ينقض فيما لا يخرج من الثلث وهذا
لا يمنع الشهادة كما لو شهدا احدهما على انه وقف ثلث الارض والاخر على انه وقف
ربع الارض وثمة تقبل شهادتهما على الاول في قول من يجيز وقف المشاع ولو
شهدا احدهما انه جعلها وقفا على المساكين وشهد الاخر انه وقفها على الفقرا جاز
شهادتهما لانهما اتفقا على وقف يصرف الى الله تعالى رجل مات وترك ابنين
وفي يدا احدهما ضيعة يزعم انها وقف عليه من ابيه والابن الاخر يقول هي وقف
علينا قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله القول قول الذي يدعي الوقف عليهما لانهما
تضادا قائلان كانت في يدايهما وقال غير القول قول ذي اليد والا ولا يصح
رجل ادعى ان ما في يده رجل انه له فزعم المدعي عليه انه وقف وليس للمدعي
بينة واراد تخليف المدعي عليه قالوا ان اراد تخليفه لياخذ القيم ان نكل
عن اليمين كان له ان يحلفه وان اراد تخليفه لياخذ الكرم ان نكل عن اليمين
ليس له ان يحلفه لان النكول بمنزلة الاقرار ولو اقر المدعي بعدما اقرانه وقف
لا يصح اقراره ضيعة في يد حاضرو ضيعة اخرى في يد غائب فادعى رجل على

الحاضر ان هاتين الضيعتين وقف عليه وقتهما على جده على اولاده واولاد اولاده
 قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله ان شهد اليهود على ان هاتين الضيعتين كانتا ملكا
 للوقف وقتهما جميعا وقفوا واحدا يقضى بوقف الضيعتين وان شهدوا على وقفين
 متفرقين لا يقضى الا بوقفه الضيعة التي في يد الحاضر رجل وقف في ضيعة ضيعة
 ومات فجاء رجل وادعى ان الضيعة له فاقرب به بعض الورثة او استخلف ففعل قال
 الفقيه ابو جعفر رحمه الله لا يصدق الوارث على ابطال الوقف ويضمن هذا
 هذا الوارث للمنفرد له قيمة حصته من الضيعة من تركت الميت يقول من يري
 العفار مضمونة بالغصب يدين ورثته اقروا جميعا ان اباهم وقفه وسمى كل واحد
 منهم وجاهين باسمي صاحب قالوا القاضى قبل اقرارهم ويعرف حصة كل واحد
 منهم من الغلة الى الوجه الذي اقروا ولاية هذا الوقف يكون للقاضى بولي
 من شاف ان كان في الورثة صغيرا وغايب لا يقضى القاضى حصتهم حتى يدركوا
 الصغيرين ويضمن الغايب وطالب الوصى نصيبه من الغلة قال ابو جعفر رحمه الله
 ان كان الحاضر الذي قبض الغلة هو القيم لهذا الوقف كان الغايب ان يرجع في
 تركه الميت لحصته من الغلة وان لم يكن الحاضر قوما لهذا الوقف الا ان الاخوين
 اجرا جميعا فكذلك وان اجره الحاضر كانت الغلة كلها للحاضر في الحكم ولا
 يطيب له بل يصدق بما قبض من حصة الغايب رجل ادعى دارا في يد رجل انها
 باصلا وبنائها له والمدعى عليه لا يري وقف على مصالح مسجد كذا فاقام
 المدعى بينة على دعواه وقضى القاضى له فكتب السجل ثم اقرا المدعى ان اصل
 الدار كان وقفها والبناء له قالوا تبطل دعواه ويبطل قضا القاضى والسجل
 اذا شهد اليهود على وقف بالسامع قال عامة المشايخ رحمهم الله ان كان الوقف
 مشهورا بخواص وعمر بن العاص وما اتبعه ذلك جازت الشهادة عليها

دار موقوفه على اخوين غاب
 احدهما وقضى الحاضر غلتهما
 لسبع سنين بمات الحاضر
 وترك وصيا خفي الغايب
 وقال

قال

الشافعي

بالسامع وقال الفقيه ابو بكر رحمه الله لا يجوز ان كان الوقف مشهورا فاما الشهادة
 على شرائط الوقف وجاها ذكر شميل لا بينة السرخي رحمه الله انه لا يجوز المشايخ
 على الشرايط والجهات مع ذلك قال الشيخ الامام الاستاذ طهيم الدين رحمه الله
 وان ادعى وقف او شهدوا على وقف ولم يذكروا الوقف ذكر الحاضر رحمه الله في
 باب قبض المحاضر من ديوان القاضي المعزول على انه عوي الوقف والشهادة على
 الوقف يصح من غير بيان الوقف رجل يد ضيعة لرجل وادعى انه وقف
 واحضر حكا فيه خطوط العدول والقضاة الماضية وطلب من القاضي
 القضاة بذلك القضاة قالوا ليس للقاضى ان يقضى بذلك الصك لان القاضي
 انما يقضى بالحجة والحجة هي البينة او الاقرار اما الصك لا يصلح حجة لان
 الخط يشبه الخط وكذا لو كان على باب الدار لو خرج مصر وب ينظر بالوقف
 لا يجوز للقاضى ان يقضى بالوقف ما لم يشهد الشهود فصل فيما يتعلق بصك
 الوقف رجل وقف ضيعة واشهد على ذلك جماعة وكتب صكها فافطى في كتابة
 الحدود فكتبت حدين كما كان وحدث بخلاف ما كان قال الفقيه ابو بكر رحمه الله ان
 كان الحدان اللذان غلط فكتبت حدين في ذكرهما في ذلك الجانب لكن ينبغي جعله حدا
 وبين الضيعة الوقف ارض غيره او كرم غيره او دار لعين الواقف فالوقف جائز
 فلا يوجب ملك غيره في الوقف وان كان الحد الذي سماه في الصك لا يوجد في
 ذلك الموضع ولا بالمعدسه فالوقف باطل الا ان يكون الوقف ضيعة
 مشهورة مستغنية عن التحديد فحوز الوقف رجل وقف ضيعة له وكتب صكها
 واشهد الشهود على ما في الصك ثم قال الواقف اني وقفت على ان يبقى منه
 حائرا الا ان الكاتب لم يكتب له الشرط ولم اعلم بالذي كتب في الصك قال
 الفقيه ابو بكر رحمه الله ان كان الواقف رجلا فصيحا محسنا العربية ففري

ما سئل
 لا ينبغي له ذلك

من غير ان اعلم
ما في الصك

الصك فان ينجح ما فيه فالوقف صحيح كما كتب ولا يقبل قوله وان كان الواقف عجميا
لا ينهم العرسه ولم يشهد الشهود على تقيس فالقول قول الواقف ان لم اعلم ما في
الصك واشهدت الشهود على ما في الصك ولو قال الشهود قري عليه التام بالفارسية
فاقر به واشهدنا عليه لا يقبل قوله وهذا لا يخص بالوقف بل البيع وسائر
التصرفات يكون كذلك رجل اراد ان يفتي جميع حصة له في قرية من القرى على
قوم وامر بكتابة الصك بمرئيه فكتب ان يكتب بعض الفرجة من الاراضي
والكروم ثم قري الصك على الواقف وكان لا يكتب ان فلان ابن فلان وقف
جميع حصة له في هذه القرية المذكورة وغير المذكورة وكذا فراجا على فلان
بن فلان وبين حد ودها لم يقر عليه الصراح الذي نسي الكاتب فاقر الواقف
بجميع ذلك قال ابو نصر رحمه الله ان كان الوقف بصفة صحته واخر الواقف انه اراده
جميع ما في هذه القرية وغير المذكورة فذلك على الجميع الذي اراده وكذا لو مات
الواقف وقداخر الواقف عن نفسه قبل الموت فالامر على ما تكلم قبله اذ لو كان
في هذه الشيعة يرجع الحام مع الحمامات ولم يكتب هل يدخل ذلك في الوقف
وهل يجوز وقف ذلك قال اما شرح الحمام ارجو ان يجوز وقفه ويكون الحمامات
تابعة لبرجها امرأة قال لها جيرانها اجعل هذه الدار وقف على المسجد على انك
مضى تحت اليها شعرا فلكسوا الصك بغير هذا الشرط وقالوا قد فعلت
قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله ان قروا عليها الصك بالفارسية وهي تسع
فاقر بالوقف جازا الوقف وان لم يقروا عليها لا يصير وقف متولي الوقف
اذا اقر الوقف او تصرف تصرفا اخر وكتب في الصك اخر وهو متولي لهذا
الوقف ولم يذكر انه متولي من لبي حصة قالوا يكون فاسد وكذا الوصي اذا لم
يذكر انه وصي من اي حصة لان الحصة اذا لم يذكر لا يعرف انه متولي من حصة

المذكورة

القاضي

القاضي او من حصة الواقف وكذا الوصي لا يعرف انه وصي من حصة الاب او القاضي او
الام او الجد او حكامهم مختلفة فان كتب وهو متولي من حصة الحاكم ووصي من حصة
الحكم ولم يسم القاضي الذي ولاه قالوا يجوز ذلك لان حصة المتولية صارت معلومة
ويعرف ذلك القاضي بالنظر في التاريخ فيعرف القاضي في ذلك الوقت فيجوز رجل
استاجر من متولي الوقف على ارباب معلومين اربابا وكتب كذلك كتابا فكتب فيه
استاجر فلان بن فلان من فلان بن فلان المتولي على الاوقاف المنسوبة الى فلان المعروف
بكذا ولم يكتب اسم الواقف ولم يعرف قالوا يجوز ذلك لانه لو كتب من فلان بن فلان
المتولي في كذا وهو وقف على ارباب معلومين ولم يذكر الواقف جاز فهذا اولى
مسائل الوصية ذكرها في كتاب الوقف من يفتي قال ان كنت متولي حانوت وقف
على الفقراء وكنت استهلك من غلة اوقال لم او ذكوة مالي فادلك من مالي
بخدمون قالوا ان صدقته الورثة في ذلك ففي غلة الوقف يعطى من جميع ماله وفي
الزكاة من الثلث لان في الوقف لو ثبت ذلك بالبينة يؤخذ جميع ذلك من تركته
من غير اقراره فلا يكون الا حرمضا الى اقراره اما في الزكاة لو ثبت ذلك لا يؤخذ
من تركته فيكون الا حرمضا الى اقراره فلان كذبه الورثة فالكل من الثلث
ولو وصي الميت ان خلف الورثة على العلم بالله ما يعملون ان ما اقر به المريض
حولا لهم لو اقروا بذلك يلزمهم فاذا انكروا خلفوا على العلم فان خلفوا على
بقي اقرار الميت وسفد من الثلث فان شكوا في الزكاة يكون من الثلث والوقف
من جميع اموالهم قالوا قروا الورثة ابتداء رجل اوصى ان يوقف من ماله كذا وكذا
درهما لدين يظهر عليه كانت الوصية باطلة وقت لذلك وقتا اولم يوقت لانه
بهذا الكلام لم يقر بدين واجب عليه الحال فيكون عليه كل وجه ماله للورث
اذا لم يكن دين او وصية ولو قال ان راي الوصي ذلك الا ان يوقف ذلك من ثلث

ماله لانه لما قال ان راي الوصي فكانه قال يعطى الوصي ذلكنا بقدر من مالي من شأ
ولويض على ذلك يصح ويؤخذ من ثلث ماله رجل اوصى بان يخرج من ماله فيعطى
ربع الثلث لفلان وثلثه اربعة لا قريبه وللفقراء ثم قال لا تتركوا حظ الرباطين
وفي الرباطين فقرا يسكنون فيهما وقد مرت المسئلة قبل هذا مريض قال
اخرجوا رضيعي من مالي ولم يزد علي ذلك يخرج الثلث من ماله لان ثلث ماله
يصيبه قال صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى تصدق عليكم بثلث اموالكم في اخر اعوامكم
زيادة على اعمالكم رجل اوصى لابن فلان من اهل الحرب ثم اسلم ابن فلان قبل موت
الوصي قالوا ان كان الوصي سمي الابن لا يجوز لان الوصية وقعت للمحرى فسطوان لم
يكن سماه ولكنه قال لابن فلان جازت الوصية لان هذه وصية لابن فلان
عند موت الوصي رجل عمن اشجاره في فيبعة فقال لاسراته في صحته اذا
مت انا فيبقي هذه الاشجار وامر في ثمنها في كفني وثن اخير للفقراء وثن لسراج
مسجد بجنبه ثمرات وترك امراته هذه ورثة كبار افاشتري الورثة الكفر
من الميراث وجهزوه قالوا تباع الاشجار وتخط من ثمن الاشجار الى ثلثه ثلثا
مقدار الكفر وتصرف المرأة الباقي الى ثمن الخبز ودهن السراج لان الزوج
امر بصرف ثمن الاشجار الى ثلثه اشيا فيقسم الثمن على هذه الاشيا الثلثة وهي
عجز عن القيام بامر الميت فاقام الحاكم فيها اخر لا يعزل الاول لان للقاضي
ان يصم الثاني الى الاول وان اقام القاضي فيها اخر مقام الاول يعزل الاول
لانا الثاني لا يقوم مقام الاول الا بعد عزل الاول وللقاضي ان يعزل الوصي
اذا عجز عن القيام بامر الميت كماله يضح مال الميت والله اعلم **كتاب**
الاضحية وهذا الكتاب مشتمل على فصول الفصل الاول
في سنة الاضحية وفي وقت وجوبها من نجس عليها ما منقها نهي واجبة في ظاهر

الرواية على الرجل والمرأة الموسر المقيم في الامصار دون المسافر وعن ابي يوسف انها
سنة وهو احد قول الشافعي في قوا احد قوله تطوع وروي ابن زياد عن ابي حنيفة
وابن رستم عن محمد رحمهما الله عليهم انها فريضة وانما شرائطها ثلثة اولها الغنى والغنى
في كل من له ما يتادهم او له عرض قريب ويأتي درهم سوي مسكنه وخادمه ونيابه التي
يلبسها واثنان البيت فالغني في الاضحية ما هو الغني في صدقة الفطر وقد ذكرنا والمرأة
تكون موسر بما لها على الزوج من الصداق اذا كان الزوج مليا في قول ابي يوسف
ومحمد رحمتهما الله عليهما وفي قول ابي حنيفة رضي الله عنه لا تكون موسرة وهذا اذا كان
المهر معلا فان كان موجلا لا تكون موسرة بذلك في قول جميعا والشرط الثاني
الوقت ووقت الاداء لمن كان في المصر بعد فراغ الامام عن صلاة العبد فان
ضحى قبل صلاة الامام او قبل ان يقعد الامام قدر الشهد لا يتم اضحيته وان ضحى
بعدها قعد قدر الشهد قبل السلام في ظاهر الرواية لا يجوز وقال بعضهم
يجوز ويكون مسيبا وهو رواية عن ابي يوسف رحمهما الله وقال الحسن بن زياد
رحمهما الله ينبغي ان لا يضحى حتى يفرغ الامام عن الخطبة وعندها اذا ضحى
قبل الخطبة ولو ضحى بعدما سلم الامام ثم طهرانه كان محدثا او جنبا ان يذكر
الامام قبل ان يتفرق الناس جازت الاضحية ويعيد بهم الصلاة لان هذه
تحييد بعد صلاة معتبرة قال عند الشافعي رحمه الله عليه اذا كان الامام محدثا
او جنبا جازت صلاة القوم فجازت اضحيته وعن ابي يوسف رحمه الله انه لا يجوز
اضحيته وعليه اعادتها وان تذكر بعد ما تفرق الناس عن الصلابة جازت الاضحية
ولا يعيد الصلاة وروي اسد بن عمرو عن ابي حنيفة رحمه الله انه يجوز الاضحية ويعيد
بهم الصلاة عدا او بعد عذرو في عيد الفطر لا يعيد الصلاة الا في اليوم الاول
وقد مرت وقال يفرق بين حي رحمه الله اعلم الامام قبل الزوال وقبل الذبح بعيد

الصلاة ثم يفتنون بعد الصلاة وان علم ذلك بعد الزوال جازت الاضحية ولا شيء عليهم
 وقال بعضهم بعيد الضحية في الاحوال كلها ولو ضحى باسم الامام تيممة واحدة جازت
 الاضحية عند التول ولو خرج الامام بطائفة الى الجبابة وامر رجلا ليصل الضعفة
 في المصرو ضحى بعد ما صل احد الغريقين بجوز استحسانا وفي القياس يفتن صلاة
 الغريقين جميعا ولو اشتمل يوم النحر فضلهم وضحي ترفعوا في الغدا ان امركان يوم
 عرفة كان عليهم اعادة الصلاة والاضحية جميعا ولو وقع التسلط في هذا اليوم
 في الحجة او ناسع ذي الحجة الا حوط ان يضحي في الغد بعد الزوال وان كانت ليلة
 لا يصل فيها صلاة العيد اما لعدم السلطان او لغلبة اهل الفتنة فانهم يضحون
 في اليوم الاول بعد الزوال ويجوز في اليوم الثاني والثالث قبل الزوال وبعد
 قال بعضهم في سائر الايام يجوز الضحية في هذا المكان في اي وقت كان لوقوع
 الناس عن الصلاة وهذا هو الحكم في اهل الامصار فاما اهل السواد والقرى
 والرباطات عندنا يجوز لهم الضحية بعد طلوع الفجر الثاني من اليوم العاشر
 من ذي الحجة واما اهل البوادي لا يضحون الا بعد صلوة اقرب الائمة اليهم وقال
 الشافعي رحمه الله اذا مضى من اليوم العاشر من ذي الحجة بعد طلوع الشمس مقدار
 ما لوصل الامام صلوة العيد فقد جازت لهم الاضحية فعندنا لا يجوز الاضحية اهل
 السواد قبل طلوع الشمس من اليوم العاشر وعندنا يجوز بعد طلوع الفجر الثاني
 من هذا اليوم فان كانت الاضحية في المصرو صاحبها في السواد فوكل رجلا ليضحي
 في المصرو فذبح الوكيل قبل صلاة العيد عندنا لا يجوز ولو كانت الاضحية في البوادي
 وصاحبها في المصرو فاموا اهلها بالضحية فذبح اهل قبل صلاة العيد يجوز عندنا
 ويعتبر مكان الذي يروح لا مكان المالك وفي صدقة الفطر يعتبر مكان المولى لا مكان
 العيد ولو كان هو في مصرو وقت الاضحية واهله في مصرو فكتب الى اهل وامهم

في قولهم لا يضحون الا بعد صلوة اقرب الائمة اليهم
 في قولهم لا يضحون الا بعد صلوة اقرب الائمة اليهم
 في قولهم لا يضحون الا بعد صلوة اقرب الائمة اليهم

بالنحر

بالضحية في طاهر الرواية يعتبر مكان الاضحية ولو اخرج اضحيته من المصرو
 مقدار ما يسمع للمسافر ففصل الصلاة في ذلك المكان يجوز الذبح قبل صلاة العيد
 والا فلا ولو ضحى يوم عرفة بعد الزوال ثم ظهر انه كان يوم النحر ذكر الزعفراني
 رحمه الله انه يجوز وكذا الذبح قبل صلاة العيد من يوم النحر ثم ظهر ان ذلك
 اليوم كان هو اليوم الثاني من ايام النحر جاز هذا كله في بيان اول وقت الضحية
 ثم عتد وقت الاداء من بعد صلاة العيد من اليوم العاشر من ذي الحجة لاهل
 الى غروب الشمس من اليوم الثاني عشر فمكون ثلثة ايام ولا يجوز الضحية في الليلة
 العاشر من ذي الحجة لانها تضحية قبل الوقت ويجوز في الليلة الحادي عشر والثاني
 عشر وتكرم الضحية والذبح في الديار وفي افضل ايام الضحية اليوم الاول وادونها
 اليوم الاخر وقال الشافعي رحمه الله ايام الضحية اربعة العاشر من ذي الحجة
 وثلاثة ايام بعدها الى وقت العصر من اليوم الرابع وليس على الرجل ان يضحي عن
 اولاده الكبار وامراته الابادتهم وعن ابي يوسف رحمه الله انه يجوز بغيرهم
 استحسانا وفي الولد الصغير عن ابي حنيفة رضي الله عنه روايتان في طاهر
 الرواية يستحب ولا يجب بخلاف صدقة الفطر وروي الحسن عن ابي حنيفة
 الله عنه انه يجب ان يضحي عن ولد وولد له الذي لا اب له والفتوي على
 طاهر الرواية فان كان للصغير مال في بعض مشائخنا رحمه الله عليهم يجب
 على الاب والوصي قول ابي حنيفة ان يضحي من مال الصغير قياسا على صدقة
 الفطر ولا يتصدق بالحج ياكله الصغير فان فضل شي ولا يمكن ادخال يشترى
 بذلك ما ينتفع به من مال الصغير لا يجب في مال الصغير ليس للاب والوصي
 ان يفعل ذلك فان فعل الاب لا يضحي في قول ابي حنيفة وابي يوسف
 رحمه الله عليهما وعليه الفتوي ويضحي في قول محمد ورفعه الله عليه واختلف

مطبوع
 استاذ اوقاف القاهرة

مطبوع
 خلاصة الفقه

فان فعل الوصي يضحي في قول
 محمد ورفعه الله عليه

المشايخ في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله عليهما قال بعضهم لا يضمن المال
 الأب وقال بعضهم أن كان الصبي ^{المال} لا يضمن والمعتق والمجنون في هذا بمنزلة
 العبي ما الذي يحزن ويغني تفوكا لصحيح ولو كان الرجل مسافرا وله ولد صغير
 في وطنه لا يجب على المسافر أن يضمن عن نفسه وعلى الدواية التي يجب على الأب
 أن يضمن عن ولده الصغير يجب على هذا المسافر أن يضمن عن ولده فان مات في أيام
 النحر سقطت أضيحة يعثر آخر أيام النحر في الفقر والغنى والولادة والموت
 موسرا شري شاة للأضيحة وان سقطت بعد ما مضت أيام النحر كان عليه
 في أول أيام النحر فلم يضمن حتى افتقر قبل مضي أيام النحر وانفق حتى استعصر
 النصاب سقطت عنه الأضيحة وان افتقر بعد ما مضت أيام النحر كان عليه
 أن يتصدق بعينها أو بقيمتها ولا يسقط عنه الأضيحة ولذا لو اشتري
 شاة للأضيحة عن نفسه أو عن ولده فلم يضمن حتى مضت أيام النحر كان عليه
 أن يتصدق بتلك الشاة أو بقيمتها وقال الحسن رحمه الله لا يلزمه شيء ولو أنه
 دعيها بعد أيام النحر وصدق لحماها فإن كانت قيمتها حيا أكثر من صدق
 بالفضل وإن أكل ثوبا منها يقرم ثمنه وإن لم يفعل شيئا من ذلك حتى جاز
 أيام النحر من السنة القابلة فضمنها عن العام الأول ولا يجوز لأن زارقة الدم
 عرف قرينة الألقاض وأن اشتري شاة يريد به الأضيحة ثم يباعها واشترى
 الأضيحة والثاني أن يشتري بعينه الأضيحة ثم يبيعها في الأضيحة والثالثة
 أن يشتري بعينه الأضيحة ثم يوجب بلسانه أن يضمنها فيقول الله على
 أن اضحى بها عامنا هذا ففي الوجه الأول في ظاهر الرواية لا تصير أضيحة
 مالم يوجها بلسانه وعن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمهما الله عليهما أنها تصير أضيحة

لا يصير أضيحة ولذا لو كانت
 الشاة عنده فاضمر بقلبه
 لا يصير أضيحة في قولهم
 ولو اشتري شاة للأضيحة

بمجرد النية كالواو جها بلسانه وبه أخذ أبو يوسف رحمه الله وبعض المتأخرين وعن
 محمد رحمه الله في المتفق إذا اشتري شاة يضمن بها وأضيحة النقيصة عند الشراء
 تصير أضيحة كأنه يبيعها فأن سافر قبل أيام النحر يباعها سقطت عنه الأضيحة بالمسافة
 وأما الثانية إذا اشتري شاة بعينه الأضيحة ثم يبيعها الأضيحة بعد الشراء لم يترك
 هذا في ظاهر الرواية وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله عليهما أنها تصير أضيحة
 ولو يباعها يجوز بيعها وبه يأخذ فاما إذا اشتري شاة ثم أوجها أضيحة بلسانه
 وهو الوجه الثالث تصير أضيحة في قولهم لو ولدت ولدا يكون ولدها للأضيحة
 ولو يباعها يجوز بيعها في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله عليهما إلا أنه يمكن وقال
 أبو يوسف رحمه الله لا يجوز بيعها وهي كالوقوف عندك فإن اشتري شاة أخرى
 بعد ما باع الأولى أن تشتري الثانية بجميع ثمن الأولى جاز ولا شيء عليه وإن اشتري
 الأخرى بأقل مما باع يتصدق بما بقى عندك من ثمن الأولى ولو باع الأولى بعشرين
 فزادت الأولى عند الشراء فصارت تساوئ لثنتين على قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله
 عليهما يبيع الأولى جاز وكان عليه أن يتصدق لخصه زيادة حدثت عند الشراء
 وعلى قول أبي يوسف رحمه الله يبيع الأولى بأقل من ثمن الأولى من المشتري رجل اشتري
 أضيحة وأوجها على نفسه بلسانه ثم مات قبل أن يضمنها كان ميراثا عنه في قول
 أبي حنيفة ومحمد رحمه الله عليهما وعلى قول أبي يوسف رحمه الله لا يجوز بيعه
 ولا هبته ولا يكون ميراثا ويكون كالوقوف إلا أن يموت صاحبها قبل دخوله
 أيام النحر يكون ميراثا لرجل اشتري شاة للأضيحة وأوجها بلسانه ثم اشتري
 أخرى جاز له يبيع الأولى في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله عليهما فإن كانت الثانية
 شرا من الأولى ودفع الثانية فانه يتصدق بفضل ما بين البقيتين لأنه لما
 أوجب الأولى بلسانه فقد جعل مقدار ما ليه الأولى لله تعالى فلا يكون له

ان يستفضل لنفسه شيئا فلهذا يلزمه التصديق بالفضل قال بعض مشايخنا رحمه الله عليه
 هذا اذا كان الرجل فقيرا فان كان غنيا فليس عليه ان يتصدق بفضل البقرة لان الاضحية
 واجبة على الغني من غير محاب ولهذا لو ملك تلك الشاة لا يسقط عنه الاضحية فلا يفيد الجاه
 فاذا كان ماضيا به محلا للاضحية لا يلزمه شيئا اخر اما الفقير فليس عليه بدون الاحباب
 واجابه اوجب التضحية بالاولي ولهذا لو ملك الاول يسقط عنه الواجب فلا يجوز له
 ان يفضل شيئا من الاول لنفسه فيلزمه التصديق بالزيادة قال الشيخ الامام شمس الامة
 السرخسي رحمه الله الصحيح ان الجواب فيها سوا يلزمه التصديق بالفضل فقير اكان
 او غنيا لان الاضحية وان كانت واجبة على الغني فهي واجبة في الذمة وانما ينفع المحل
 بتعبه مع من هذا المحل قدر المصلحة لان المعين مفيد في ذلك اد اشترى الغني اضحية
فضلت فاشترى اخرى ثم وجد الاول في ايام النحر كانه ان يمتنع بها ولو كان
معسرا فاشترى شاة واوجبه لسانه فضلته ثم اشترى اخرى فاوجبه ثم وجد الاول
قالوا عليه ان يضيها للفقير اذا قوي ان يشتري شاة للاضحية فلت او باعها لغيره
اخرى وكذا لو ضلقت ولو ان رجلا اشترى شاة للاضحية فضلته ثم اشترى
شاة اخرى ثم وجد الاول هل عليه ان يضيها لغيره او يبيعها لغيره قال بعضهم ان كان يذبح
الثانية كان له الخيار ان يضيها بالاولى او الثانية ولو انه ضحى الثانية ثم
وجد الاول هل عليه ان يضيها بالاولى قال بعضهم ان كان الرجل فقيرا عليه ان
يضيها بالاولى وان كان غنيا لا يجب عليه وقال الشيخ الامام ابو حفص السمرقاني والشيخ
الامام اسماعيل الزاهد رحمه الله عليه ليس الجواب كذلك في الغني لا يجب عليه ان يذبح
الاول بعد ما ذبح الثانية وان كان فقيرا اوجبه على نفسه بان قال الله تعالى على
انا ضحى شاة عامتا اذا اشترى شاة للاضحية فضلته ثم اشترى اخرافضى بها
ثم وجد الاول سطران كان هذا الفقير قال الربيعي لم يستواسل ذكرى لا يلزمه

ان يذبح

ان يذبح الثانية لانها صارت بدلا عن الاولى اذا اشك الامام في يوم الاضحية والمسته
 ان لا يؤخر الذبح الى اليوم الثالث لاحتمال ان يقع الذبح في غير وقته فان احر
 كان المستحب ان يتصدق بجميع ذلك ولا ياكل ولو اشترى اضحية في اليوم الثالث
 والمسئلة بجاهها ليس عليه شيء لانه وقع الشك في الوجوب رجل له ما يتادهم اشترى
 بعشرين درهما اضحية يوم الثلاثاء مثلا فملكها الاضحية يوم الاربعاء فجاء يوم الخميس
 وهو يوم الاضحية قالوا ليس عليه الاضحية لان الاضحية انما هي يوم الاضحية وهو
 فقير يوم الاضحية اذا شهد عند الامام فهو على هلال ذي الحجة فصل صلاة العيد
 وضحي ثم ظهر ان ذلك اليوم كان يوم هرفة قالوا جازت الصلاة والاضحية لان
 الاحتراز عن هذا الخطا غير ممكن فحوز الصلاة والاضحية لان الاحتراز عن
 هذا الخطا غير ممكن فحوز الصلاة واذا جازت الصلاة جازت الاضحية ضرورة
 وان لم يهد الشهود عند علي هلال ذي الحجة لم يحز الصلاة ومتى لم يحز الصلاة لم
 يحز الاضحية **فصل** فيما يجوز في الضحى ايا وما لا يجوز الاضحية تجوز من
 اربع من الحيوان الشاة والمعز والبقر والابل ذكورها وانثاهما وكذلك الجائز
 لانه ينزع من البقر والاهل والواهي وان نذت الاهلية وتوحشت فرماها عن الاضحية
 جاز ولا يجوز الوحشي الذي تولد من الاهل والوحشي ان كان الام اهلية جازت
 ويشترط الكمال فلا يجوز الناقص سوا كان النقصان من حيث السن او من حيث
 الدات ولا يجوز من الابل والبقر والمعز الا الشئ والثني من الابل ما اتى عليه خمس
 سنين وطعن في السادسة يقال له سدس يارك عامر والثني من البقر ما اتى عليه
 وطعن في الثالثة والثني من الغنم والمعز ما تمت له ستة وطعن في الثالثة تجوز
 من الابل والبقر والمعز الثنيان ولا يجوز الجذعان الا الجذع العظيم من الضان وهو
 عند الفقهاء الذي في عليه اكثر السنة ستة اشهر ومن الشهر السابع يجوز اذا كان عظيما

جينا بحيث لو رآه انسان تخسبه ثقباً النبي من الضان افضل من الجذع والاني من الابل
 والبقر افضل من الذكور من المعز والذكر من المعز افضل وكذا الذكر من الضان اذا كان
 موحراً اي خفيصا واختلف المشايخ رحمهم الله ان البدنة افضل ام الشاة الواحدة
 قال بعضهم اذا كانت قيمة الشاة اكثر من قيمة البدنة فالشاة افضل لان الشاة
 كلها يكون فرضا والبدنة منبعضها ^{يكون} فرضا والباقي يكون نفلا وما كان كلها فرضا كان
 افضل وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله البدنة يكون افضل لانها
 اكثر لحماً من الشاة وما قالوا بان البدنة يكون بعضها نفلا فليس كذلك بل اذا ذكبت
 عن واحد كان كلها فرضا وشبه هذا في العروة في الصلاة لو اقتصر على ما تجوز به
 الصلاة جاز ولو زاد عليها يكون كل فرضا وقال الشيخ الامام ابو حفص الكبير
 رحمه الله عليه اذا كان قيمة الشاة والبدنة سواء كانت الشاة افضل لان لحمها
 اطيب وقال بعضهم البقرة افضل لانها اكثر لحماً والشاة افضل من سبع البقرة
 اذا استويا في القيمة واللحم لان لحم الشاة اطيب وان كان سبع البقرة اكثر لحماً
 فبيع البقرة افضل والحاصل انهما اذا استويا في القيمة واللحم فالشاة اطيب
 وان كان سبع البقرة اكثر لحماً فبيع البقرة افضل والحاصل انهما اذا استويا
 في القيمة واللحم فالشاة اطيب والفضل وان اختلفا في القيمة واللحم فالفاضل منهما اولى
 والعجل الذي يساوي عشرين افضل من خضى خمسة عشر وان استويا في القيمة والعجل
 اكثرهما لحماً فالعجل افضل والاني من البقر افضل من الذكر اذا استويا لان
 لحم الانثى اطيب والبقر افضل من شاة اذا استويا وسبع شياه افضل من
 بقرة الشاة في الاضحية لا يجوز الا عن واحد والابل والبقر يحوز عن سبعة
 اذا اراد الكل القرية اختلفت جهة القرية او اتحدت فان اراد بعض المشركا
 اللحم لا يجوز عنهم ولا تسقط الاضحية عنهم سبعة اشترى وبقرة لا ضحية فتوى

طه
 وبهذا في القراءة

كان لحم الشاة افضل

لهدم

احدهم الاضحية عن نفسه لهذه السنة ونوي اصحاب الاضحية عن السنة الماضية قالوا
 يجوز الاضحية عن هذا الواحد ونية اصحاب السنة الماضية باطلة وصاروا متطوعين
 وجبت الصدقة عليهم بلحماً وعلى الواحد ايضا لان ضيقه شائع ولو اشترى
 بقرة الاضحية ونوي السبع منها لعامة هذا وستة اسبوعه عن السنين الماضية
 لا يجوز عن الماضية ويجوز عن العام ولو ولدت شاة للاضحية فكذلك كان عليه
 ان يذبح ولدها ايضا فان ترك الولد للعام القابل وضحاها عن السنة القابلة
 لا يجوز فان كانت قيمة الولد في السنة الاولى درهمين فتصدق برهمين بعدما
 مضت ايام النحر من السنة الاولى وكبر الولد في العام القابل فصارت قيمته
 عشرين وضحيها عن القابل جاز لانه لما تصدق بقيمة الولد فقد ادى ما وجب
 عليه غني ضحيته شاتين كانت الزيادة على الواحدة تطوعا عند عامة العلماء قال
 بعضهم الزيادة على الواحدة يكون لحماً ولا يصير اضحية تطوعاً رجل اشترى
 للاضحية شاتين بثلاثين درهماً كان ذلك افضل من شاة بثلاثين وان اشترى
 شاتين بعشرين وشاة واحدة بعشرين كانت الشاة الواحدة اولى ولو وجد
 بعشرين شاتين على ما يجوز في الاضحية في السن وغيره كانت النضحية شاتين
 افضل ويكون كلاهما اضحية لما روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفي كل
 سنة بشاتين وعامر الحديبية ضحي بهديئة سبعة اشترى وبقرة تحسنها
 وسبعة اخرون اشترى وسبع شياه بمائة درهم تكلموا في الافضلية والصحيح
 ان الثاني افضل ولانه اكثر ثمناً واظهر نفعا للفقراء ولو ان رجلاً موصراً
 او امرأة موصرة ضحي بدنة عن نفسه خاصة كان الكل اضحية ولجبه عند عامة
 العلماء وعليه الفتوى وقد ذكرنا ولو ضحي غني بدنة عن نفسه وعن ستة من
 اولاده لبس هذا في ظاهر الرواية وقال الحسن بن زياد رحمه الله في كتاب

الاضحية له ان كان اولاده صغارا جاز عنه وعنهم جميعا في قول ابي حنيفة وابي
 رجاء الله عليهم وان كانوا اكبارا ان فعل بامرهم جاز عن الكل في قول ابي حنيفة وابي
 يوسف رحمه الله عليهم وان فعل بامرهم او بعينهم لم يجز عنه ولا عنهم
 في قولهم جميعا لان نصيب من لم يامر صار لهما فصار لكل لهما وفي قول الحسن بن زياد
 رحمه الله اذا صحى بدينه عن نفسه وعن خمسة من اولاده الصغار وعن ام ولد
 بامرهم او بعينهم لم يجز عنه ولا عنهم وقال ابو القاسم رحمه الله يجوز عن
 نفسه ولو اشترك سبعة في بدنة واحدة هم شرك كان الكل لهما وان نوب
 بعض الشركاء النطوع وبعضهم يريد الاضحية للعام الماضي الذي صار
 ديناً عليه وبعضهم الاضحية الواجبة من عامة ذلك جاز الكل ويكون
 محقق الواجب عن نوي الواجب عن عامة ذلك ويكون تطوعا عن نوي القضا
 من العام الماضي ولا يجوز عن قضائه بل يتصدق بقيمة شاء وسط لما مضى ولو
 نوي بعض الشركاء الاضحية وبعضهم عهدي المتعة وبعضهم عهدي
 القران وبعضهم جزا الصيد وبعضهم دبة الحقيقة لولادة ولد ولد
 له في عامة ذلك جاز عن الكل في ظاهر الرواية وعن محمد رحمه الله في النوازل
 كذلك وعن ابي يوسف في الامالي انه قال الافضل ان يكون الكل من جنس
 واحد فان كان مختلفا وكل واحد سعيه ليل الله تعالى جاز وعن ابي حنيفة
 رحمه الله انه قال اكره ذلك فان فعلوا جاز وقال زفر رحمه الله لا يجوز
 ويكون لكل لهما اضحية خرج من بطنها ولد حي قال عامة العلماء رحمه الله
 عليهم يفعل بالولد ما يفعل بالام فان لم يذبحه حتى مضت ايام النحر يتصدق
 به حيا فان ضاع او ذبحه او اكله صدق بقتله وان بقي عنده حتى كبر وذبحها
 العام القابل اضحية لا يجوز وعليه اخري لعامة الذي صحى ويتصدق به مذبحا

طبرستان في النوازل

محضر

مع قمتها ناقصة بالدخ والغنوي عا هذا وقال بعضهم ان كان غنيا يصح بالشاة ولا يصح
 بالولد وان كان معسرا صحى بها وباولادها رجل اشترى بدنة وادجها اضحية بلسانه
 ثم اشترك فيها ستة حملة او واحد بعد واحد حتى صار واسبعة في القياس لا يجوز الاشتراك
 ولو فعل ذلك وصحوا بها يكون لهما وهو قول زفر رحمه الله وفي الاشخاص يجوز وهو قول علي بن ابي
 رحمه الله عليهم فاذا جاز عندنا لا يلزمه التصديق بشئ من الثمن واذا لم يجز على قول زفر رحمه الله
 كان عليه ان يشتري الغنوي ما بقي من وقت النحر ويتصدق اذا مضت ايام النحر وهكذا
 عن ابي يوسف رحمه الله هذا اذا كان غنيا فان كان فقيرا وكذلك الجواب وقال بعضهم
 لا يجوز الاشتراك عندنا بدنة بين اثنين صحيا بها فان كان لاحدهما سبع او سبعان والآخر
 للاخر جاز وان كان بينهما نصفان اختلفوا فيه قال بعضهم لا يجوز لان لكل واحد
 منها ثلثة اسباع ونصف سبع لا يجوز في الاضحية فاذا صار ذلك القدر لخاصار
 الباقي لهما وقال بعضهم جاز ذلك وبه اخذ الفقيه ابو الليث رحمه الله فان نصبت السبع
 ان كان لا يجوز اضحية مقصودا يجوز تبعا لثلثة الاسباع فجعل تبعا ان كان لا يجوز
 مقصودا عند الانفراد سبعة صحوا بقرة اقتسموها وزنا جاز لان بيع اللحم وزنا
 مثلا بمثل جاز فلذلك القيمة وان اقسوا اللحم جزا فالاجوز اعتبارا بالبيع ولو
 انهم اقسوا جزا فاحل كل واحد منهم لاصحابه الفضل لا يجوز خلاف ما اذا باع
 درهما درهم وتخرج احد الدرهمين مقدار ما لا يدخل تحت الوزن فحل صاحبه الآخر
 فانه يجوز ذلك والفرق ان تحليل الفضل مية وفي مسلة اللحم وهبه المساع فيما
 يحتمل القسمة وهو اللحم فلم يجز وفي مسلة الدرهم بالدرهم الواحد لا يحتمل القسمة فجاز
 الهبة ولو اقسوا اللحم الجزر والمسكر في الاضحية جزا فافي نصيب كل واحد منهم شئ
 فلا يجوز كالرجل والراس ونحو ذلك قال ابو علي الدقاق رحمه الله اذا اهدوا
 منهم كواعا وقطعة لحم واخر الراس وقطعة لحم واخذ بعضهم الكل من اللحم ان صاحبه

خلافت ما ذاباع درهمها درهم
 واحد بها اللحم وزنا وحل جاز
 لانه مية الشاة فمالا يحل اللحم اذا طيب

سبع اللحم واقل لم يحز وان اصابه اكثر حتى يكون الزيادة باذ الحبل والراس حاز اذا كانوا
سبعة رجل ضحي عن نفسه وعن اربعة من عياله شيئا ولم يعين كل واحد من صاحبه
عن ابي يوسف رحمه الله انه يجوز عن الكل استحسانا سبعة محر وانا فقه عن سبعة واخذ
الشركا وارث ميت يدعي عن مورثه قال محمد رحمه الله المسه باكلوا انفسهم من اللحم
ويتصدق بنصيب الميت ولا ياكله الوارث قال مولانا رضي الله عنه وهذا اذا كان الوارث
ضحي من مال الميت سبعة اشتركوا في نفقة البقرة ومعهم ضحي عن ابوه او محقق
ضحي عن ابوه او ام ولد مسلمة ضحي عنها مولاها جاز الكل ولو مات واحد منهم قبل ان
يخرف قال وارثه المحروها عن الميت قال ابو يوسف رحمه الله لا يجوز ان يضحى عن الميت
ابتداء الا ان يكون الميت واجب ذلك على نفسه في حيوته فيجوز على الوارث ان يضحى عنه شيئا
او ان يذكروا عن ابوه او امه ان اسرهم الميت ان يضحى عن الميت ففعل الوارث يقع عن
الوارث نفلا وللميت اجر الذبح ان فعل الوارث بماله نفسه ويكون بمنزلة ما لو نوي
واحد من الشركا السبعة بنصيبه التطوع رجل اشترى بقره لاضحية عن نفسه
ثم اشترك فيها ستة ذكرنا انه يحرم استحسانا فان فعل ذلك قبل الشرا كان احسن
وذكره منا سكا الاصل لا يتسع ان يشاركهم بعد الشرا الا ان يريد عند الشرا ان يشاركهم
فيها فلا بأس به وعن ابي يوسف رحمه الله انه قال لا بأس فيها اذا نوى عند الشرا
ان يشاركهم ولا اخفط رواية عن ابي حنيفة رضي الله عنه ولو لم يتوعد الشرا ان يشاركهم
فقد كرهه ابو حنيفة رضي الله عنه قال ابو يوسف رحمه الله وهذا دليل على ان مجرد
النية عند الشرا الاضحية لا تغير اضحية وذكر الطحاوي رحمه الله انها تصير اضحية بمجرد
النية حتى لو مضت ايام المحر ولم يضح بها يتصدق بها حية وان ذبحها يتصدق بجميع اللحم وان
اكل منه يتصدق ببقية ما اكل رجلان ذبحا شاتين منها عن شكهما اجزاها بخلافه لو اعتقا
مبدئين منهما عن ثلثهما فان ذلك لا يجوز كما قال محمد رحمه الله رجل اشترى اضحية

بامر الميت

محمد

ثم مات ان كان الميت اوحيها على نفسه بلسانه بخبر الورثة علي ان يضحوا عنه ولو ضحي عن
ميت من مال نفسه مع امر الميت جاز وله ان يتناوله منه ولا يلزمه ان يتصدق به لانها
لم تصرف مال الميت بل الذبح حصل على ملكه ولهذا لو كان على الذابح اضحية سقطت
عنه وان ضحي عن ميت من مال الميت بامر الميت يلزمه التصديق له ولا يتناوله منه لان
الاضحية تقع للميت رجل ضحي شاة نفسه عن غيره لا يجوز ذلك سواء كان بامر او بغير امر لانه
لا وجه لتصحح الاضحية عن الامر بدون ملك الامر والملك لا يثبت الا بالتقضي ولو
يوجد القبض لا من الامر ولا من نايته اذا ضحي رجل عن ابويه بغير امرهما يتصدق به
جاز لان اللحم ملكه واما الميت ثواب الذبح والصدقة **فصل** في العيوب ما يمنع الاضحية
وما لا يمنع لا يجوز في الهذايا او الغنما با الحيا والعور اقل من كانت بيضا بعض العين
الواحدة او ذاهبه بعض العين الواحدة او بعض ذنبها الواحد او بعض سرجها فان كان
البياض او الذهاب اكثر من النصف لا يجوز عند الكل وان كان اقل من الثلث جاز
عندهم وان كان قد راى ثلث يجوز في ظاهر الرواية وروي الحسن عن ابي حنيفة
رحمه الله عليهما انه لا يجوز ولو علم المشتري بذلك بعد الذبح جازت الاضحية
ان كان اقل من الثلث ويرد على البايع بنقصان العيب ويتصدق بارس النقص
ايضا وان كان العيب لا يجوز معه الاضحية يرجع على البايع بنقصان العيب ويطلب
له ارس النقصان وان كان المذاهب من العين او غيرها اكثر من الثلث واقل من
النصف في ظاهر الرواية عن ابي حنيفة رحمه الله عليه وهو قوله زفر رحمه الله
وجاز في قوله ابي يوسف ومحمد رحمه الله عليهما وعن ابي يوسف رحمه الله انه قال
ذكرت قولي لا يبي حنيفة رحمه الله فقال قولي مثل قولك قال التقي ابو الميت
رحمه الله اذا كانت الاضحية مقطوعة الاذن الواحد اكثر من الثلث لا يجوز في
قوله ابي حنيفة رحمه الله ويجوز في قوله ابي يوسف ومحمد رحمه الله عليهما اذا كان

الباقي أكثر من النصف وشق الاذن والكي لا يمنع جواز النضجة ولو كانت الاضحية
 صحيحة العين عند فاعورت بعد ما وجبها على نفسه او كانت بيضة فصارت
 عجقا او عرجا ذكر في رواية ابن سليمان رحمه الله ان كان الرجل مريضا لا يجوز له
 ان يضيها وان كان معسرا جاز له ذلك في رواية ابي حنيفة رحمه الله يجوز مورا
 كان او معسرا لما جاز عن علي رضي الله عنه انه اجاز ذلك ولو ذهب عنها الواحد
 او كسر رجلها الواحد في معالجة الذبح ينظر ان لم ير ثلها جاز وان ارسلها
 بعد ما اصابت افة وضحيها وقت اخر في يومه ذلك او في يوم اخر من ايام النحر
 لم يذكر هذا في الاصل واختلفوا فيه وروي عن ابي يوسف رحمه الله انه يجوز
 وبه اخذ الزعفراني رحمه الله قال وقال بعض العلماء انه لا يجوز ولا يأخذه ولا
 يجوز العرجا التي لا تقدر على القيام والشيء المذبح وان قدر جاز والشاة اذا لم
 يكن لها عينان حلقه لا يجوز ويجوز الجمل وهي التي لا قرن لها اذن ولادب
 خلقه قال محمد رحمه الله لا يكون هذا لو كان لا يجوز وان لم يكن لها عينان خلقه
 لا يجوز ويجوز الجمل وهي التي لا قرن لها خلقه وكذلك مكسورة القرن وجوز التولي
 والجربا اذا كانتا سميتين وان كانتا مريزولتين لا يبقى لا يجوز اذا ذبح مخ عظمها
 فان كانت مريزولة فيها بعض الشحم جاز مروي ذلك عن محمد رحمه الله ولو كانت
 مريزولة عند الشرا فتمت بعد الشرا جاز والي لا اسنان لها وهي تعلف ولا تعلف
 لا يجوز وان بقي لها بعض الاسنان بقي من الاسنان قد ربما يعتلف جاز ولا
 ويجوز الصكا في قول ابي حنيفة رحمه الله وهي صغيرة الاذنين بعد ان سمى اذنا
 وان كان لها الية صغيرة مثل الذب خلقه جاز اما على قول ابي حنيفة رحمه الله
 فظاهر لان عنده لو لم يكن لها اذن ولا الية اصلا جاز فصغيرة الاذنين او لي
 واما على قول محمد رحمه الله صغيرة الاذنين جاز وان لم يكن لها الية ولا اذن خلقه

لا يجوز

سورة الاحقاف

لا يجوز وان كانت صغيرة الاذنين جاز ومشقوفة الاذن من قبل وجهها وهي المقابلة
 جاز وكذا المدابة وهي التي تكون على العكس وكذا السرفا وهي التي قطع من وسط
 اذنها فنقدت الحرق الى الجنب الاخر وكذا الحولا وهي التي في عينها حول وكذا
 المجزونة وهي التي جزصوفها ولا يجوز الجلالة وهي التي تاكل العدة والكل غير
 فان كانت الجلالة ابلا تمسك اربعين يوما حتى يطيب لحمه والبقر عسك عشرين
 يوما والغنم عشرة ايام والدجاجة ثلاثة ايام والصفور يوما ولا يجوز المريضة
 البتين مرضها في الاضحية ولا التي يمس ضرعا او قطع ضرعا وان ذهب بعض
 ضرعا فهو على الخلاف الذي ذكرنا في الاذن والعين والالية ان كان
 المذهب اكثر من الثلث واقل من النصف لا يجوز في ظاهر الرواية عن ابي حنيفة
 رحمه الله وعند ابي يوسف ومحمد رحمه الله عليها اذا كان المذهب اقل من
 النصف جاز وهو رواية عن ابي حنيفة رحمه الله وان كان المذهب نصف
 فعن ابي يوسف رحمه الله فيه روايتان والصحيح ان الثلث وما دونه
 قليل وما زاد عليه كثير وعليه الفتوى **فصل** في الانتفاع بالاضحية لا بأس
 بان ينتفع بها هاب الاضحية او يشتري بها الغنم او النحل وان باعته
 بدرهم او بفلوس تنصه بثلثه في قول اصحابنا رحمه الله عليهم وفي قول
 الحسن رحمه الله يكره ان يشتري بها غنما لا او نخل ولا يجوز الانتفاع به
 او التصديق ولا بأس بان تشترى جلد الاضحية فروا او بساطا او مسكا
 مجلس عليه او يبيع جلد الاضحية بشئ من متاع البيت والثوب لنفسه بلبسه
 او كسا او خفا او نحو ذلك وقال بعضهم لو باع الجلد بالثوب لا يجوز وليس
 ان يبيع الجلد لينفق الثمن على نفسه او عياله ولا يبيع لحم الاضحية لينفق
 بياكل او يطعم ولو ولدت الاضحية بغيري بالام والولد الا انه لا ياكل من الولد

الا انه لا باكل من الولد يتصدق به فان كان كل منه يتصدق بقيمة ما اكل
 والمستحب ان يتصدق بولدها حلب اللبن من الاضحية قبل الذبح او جز موفها
 يتصدق بها ولا يفتق بها وعن كرمه الله اذا نذر بدخ شاه لا باكل منها الناذر
 فان اكل عليه قيمته ولا يعطى جلد الاضحية ولا لحمها باجرة الذابح والسلاخ ولو
 جلد الاضحية جرابا جاز وان اشترى به شيئا من الجوز لا يجوز ولو اشترى
 بجم الاضحية جرابا جاز ولو اشترى لحما لم يجز ولو اشترى بجم الاضحية
 جرابا لا يجوز ولو اشترى بجم الاضحية لحما لا ياكل لا يجوز الا في رواية عن محمد
 رحمه الله انه جاز لكل قالوا والاصل في هذا انه يجوز بيع غير المأكول بغير
 المأكول يجوز ايضا بيع المأكول بالمأكول ولا يجوز بيع غير المأكول بالمأكول
 ولا بيع المأكول بغير المأكول ولو ادخل الاضحية في الكوان او جعله جرابا
 ان استعمل الجراب في اعمال منزلة جاز ولو اجزلا يجوز وعليه ان يتصدق
 بالاجر واما الكوان ان استعملها في منزلة جاز وان اجزلك الكوان
 هل يلزم له الاجر قالوا لا ينظر فيه ان كانت الكوان جديدة لا يلزمه
 التصديق بالاجر وان كانت خلقا متخرقا يلزمه التصديق بنصف الاجر
 دون نصفه نحو ما اذا اجس بدانقين يتصدق بدانق واحد لان الكوان
 اذا كانت جديدة لا يحتاج في الاستماع بها الى الجلد فيكون الجلد لا يحتاج
 ما فيه فكان نصف الاجر للكوان والنصف للجلد واذا اخذ شيئا من
 الصوف في طرف من الطرف الاضحية للعلامة في ايام النحر لا يجوز له ان يطرح
 ذلك الطرف ولا ان يهبه لاحد بل يتصدق بذلك الصوف والشعر عن
 عشرة فقرا اشترى من رجل عشر شياه جملة فقال ابيع بع هذه العشرة
 لكم كل شاة بعشرة دراهم فقالوا اشتريناها فصارنا العشرة مشتركة بينهم فاخذ

طيط
 لنا كل العاقر

تبع الكوان ويكون كل الاجر
 باز الكوان فيطبخ اما اذا
 كانت الكوان خلقا يحتاج
 في الاستماع الى الجلد لا بأس

كل واحد

كل واحد منهم شاة وضى عن نفسه جاز فان ظهر منها شاة عور او انكر كل واحد من الشراكا يكون
 اقل العور له لا يجوز يصحهم لا تسبع شيئا عن عشر نفر لا يجوز فصل في مسائل
 متفرقة رجل اشترى اضحية وامر رجلا بدعها فدعها وقال تركت التسمية عند اذن
 الذابح قيمة الشاة للامر بغير التسمية شاة اخرى وضى ويتصدق بغيرها ولا
 باكل هذا اذا كان ايام النحر باقية فان مضت ايام النحر يتصدق بقيمتها على الفقرا رجل
 دعي قصابا ليضحي عند فضي القصاب عن نفسه في الايام التي لا يشرى فيها
 ايام النحر فاراد ان يعي بواحدة منها لكن لم يعيها فدع رجل واحد من يومه لا وضى
 بغير امر صاحبه منه الاضحية عن صاحبه كان ضامنا لان صاحبه لم ياذن له بدع
 هذه الشاة شاه تدعي فرماها صاحبه ونوي الاضحية فاصارها السهم وقتل حازت
 الاضحية لانها التحقت بالوحشي والافضل للرجل اذا اراد التضحية ان يضحي به
 ان قد روي ان لم يقدر يفوض اليه غيره لما روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ذبح بنفسه وهكذا اجاب عن ابي حنيفة رحمه الله رجل قال ان فعلت كذا فعلى ان
 اضحي لا يكون يمينا وقيل ان كان فقيرا يكون يمينا رجل اوجب على نفسه عشر اضحية
 قالوا يلزمه الاضحية لان الامر جاب بالتبين رجل ضحي ولم ينو الاضحية قالوا يجوز
 لانه لما اشترى الاضحية فقد تعينت للاضحية رجل ضحي وذبح وقال بسم الله
 سام ماري وسام محمد عليه السلام قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله
 انه اراد الرجل يذكر النبي صلى الله عليه وسلم بتجيله وتعظيمه جاز ولا بأس به
 وان اراد به الشركة مع اسم الله تعالى لا تحل الذبحة ولو قال الحمد لله او سبحان الله
 عند الذبح ان نوي بذلك التسمية جاز وان لم ينو يكون شكرا ولا يكون تسمية
رجل غضب شاة وضى بها ثم ضمن قيمتها جاز ولو كانت الشاة رهنه عنده او
 ودبعة فضحي بها ثم ضمن لا يجوز رجل وكل غيره بشرا اضحية فوكل الوكيل غيره

مردم فاشترى الاخر يكون موفى فاعلى اجابة الاول ان لجازوا لافلا ولا يوكيل يدفع
الزكوة اذا وكل غيرهم ومقدفع الاخر جاز ولا يتوقف ثلثه نفرا شتر وانك شياء
ثم اختصوا وقالوا ان هاتين الشاتين ليسا لنا وادعى كل واحد الشاة الثالثة قال
الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تصرف الشاتان الى بيت المال والثالثة تباع
ويتصدق ثمنها وان اشترى ثلث نفر ثلث ثمنها ثم اسكل عليهم عند الذبح قال
الشيخ الامام هذا رحمه الله معنى ان يوكل كل واحد اصحابه بالذبح حتى ذبح شياء
نفسه جاز ولو ذبح عنه غيره بامر جاز ايضا رجل امدان يصفي موضع صاحب الشاة
يد مع بد الصاب في الذبح واعانه على الذبح حتى صار ذابح القصاب قال
الشيخ الامام هذا رحمه الله يجب على كل واحد منهما التسمية حتى لو ترك احداهما التسمية
لا تحل الذبحة وكذا لو علم صاحب الشاة ان التسمية شرط الا انه ظن ان تسمية احدها
يكفي لا حل اكله وكذا لو نظر الى جماعة من الغنم فقال بسم الله واخذوا حرة
واضجعا ودحها وترك التسمية وظن ان تلك التسمية تجزيه لا حل رجل وهب
لرجل شاة فضي بها الموهوب له او ذبحها لمنعه او جزا جديهم رجع الواهب
في الهبة جازنا الاضحية والمنعة وعزاي يوسف رحمه الله يصح رجوع الواهب
فيها وفي ظاهرها رواية يصح رجوعه وليس على الموهوب له في الاضحية والمنعة
ان يتصدق بشئ وفي جزا الصبد عليه ان يتصدق بقيمة المذبوح ويسقط عنه
الجزا رجل اشترى شاة شرافا سدا فدحها عن الاضحية جاز وللبيع الخيار
فان ضمنه قيمتها جبه فلا شئ على المضي وان اخذها مذبوحة قيل على المضي ان
يتصدق بقيمة جبه لان القيمة سقطت عن المضي حيث اخذها البائع مذبوحة
فكانه باعها بالقيمة التي وجبت عليه وقال بعضهم ليس على المضي ان يتصدق
باكثر من قيمتها مذبوحة وهو الصحيح لان البائع لما اخذ الشاة مذبوحة

فقد ابرأ المضي ان يتصدق باكثر من قيمتها مذبوحة وهو الصحيح لان البائع لما
اخذ الشاة مذبوحة عن الفضل بين القيمتين وان لم ياخذها البائع مذبوحة لكن
المشتري صالحه عليها مذبوحة من القيمة التي وجبت عليه او باعها منه بتلك القيمة
لا يتصدق بشئ رجل اشترى شاة وضحي بها ثم وجد بها عيبا لا يمنع التضحية كان
له ان يرجع على البائع بنقصان العيب وليس عليه ان يتصدق بشئ فان قال البائع
انا ارضى ياخذها مذبوحة كان له ذلك فان اخذها ورد الثمن على المشتري كان
على المشتري ان يتصدق بما استرد من البائع الا حصة نقصان العيب فان توي
الثن على البائع فلا شئ على المشتري وان توي البعض كان الثمن عسره ونقصان العيب
درهم يتصدق بتسعة اعشار ما وصل اليه رجل امر رجلا ان يشتري له بقرة
بعشرة دينار فاشترى الوكيل بما يتي درهم وقيمة الدنانير مثل الدراهم او كان
على العكس لزم الامر استحسانا في قول ابى حنيفة وابى يوسف رحمه الله عليهما
وعن الحسن بن زياد وزفر ومحمد رحمه الله عليهم لا يلزم الامر الا ان يشتري
بمثل ما سئل من الثمن واجمعوا على انه لو اشترى بغيره وقيمة مثل الدرهم لا يلزم
الامر وان وكله بان يشتري له بقرة سودا للاضحية فاشترى بياضا او حمرا
لزم الامر وان وكله بان يشتري له بقرة انثى فاشترى ذكر الزم الامر وان
وكله ان يشتري كبشا عين اقرن للاضحية فاشترى كبشا ليس بعين ولا
اقرن لا يلزم الامر وان وكله ان يشتري له الشئ من الضان للاضحية فاشترى
جدعا من الضان لا يلزم الامر ولذا الوامر ان يشتري له الضان للاضحية ولم
يقبل الثمن فاشترى جدعا من الضان لا يلزم الامر وان وكله ان يشتري
له بقرة مسنة للاضحية فاشترى له الشئ لا يلزم الامر وان كانت المسنة والثني
من البقرة عند الفقهاء واحدا وهو ما تم عليه سنفان وطهر في الثالثة وان وكله

وجعل البعض فانه يتصدق بما وصل اليه
من حصة الشاة ولا يتصدق بقدر حصة
نقصان العيب من ثمنه حتى لو كان

ان يشتري له الثمن من البقر ولم يسم له ثمنه فاشترى له سنة فربما كان
الثمن باقل من سنة لم يلزم الامر وان كانت المسنة والثمن من واحد لزم الامر
ولو وكله بان يشتري له شاة للاضحية فاشترى عن الجزى الاضحية جاز لان الشاة
اسم جنس يتناول الضان والمعز وان وكله ان يشتري له عنز فاشترى شاة من
الضان لا يلزم الامر ولو وكل انسانا ان يشتري له شاة للاضحية فاشترى الوكيل
شاة واستاجر انسانا بدمهم يقودها لا يلزم الامر الا جروا الله اعلم

كتاب الصيد والذبائح

فالصيد هو الحيوان المتوحش المنع عن الاذى ما كولا كان او غير كولا اما المأكول هو
الانعام كلها الابل والبقر والغنم والمعز حلال ولذلك ما سوى الانعام من غزال الباطير
والارنب وحمير الوحش وبقر الوحش والطيور الذي ليس له مخلب كالدرجاج والحمام والاوز والارباب
الاسود الذي ياكل الحب يقال له غراب الزرع وعن ابي يوسف رحمه الله قال سالت باخينة رحمه الله
عن العقوق فقال لا بأس به فقلت انه ياكل النجاسات فقال انه يخلط النجاسة بشي اخر ثم ياكل
الاصل عنه ان ما يخلط الدجاج لا بأس به وقال ابو يوسف رحمه الله يكره العقوق كما يكره الدجاجة
المخلدة ولا يوكل الخفاش لانه ذئبان ولا بأس بالخطاف والقرى والسوداني والذرة والعصافير
والفاخنة والجراد كل ما ليس بمخلب يطفئ بمخلبه ولا بأس بمحمد ود الزبور قبل ان ينفع فيه الروح
لانما روح له لا يسميته والحرار هل اذا نزل على شاة فولدت ولد اراسه راسه راسه
سوى الراس من اعضاءه الشاة والمعز قالوا يقدم عليه العلف واللحم فان تناول اللحم ولم
يتناول العلف لا يوكل لانه كلب وان تناول العلف ولم يتناول اللحم يري راسه ويوكل
ما سوى الراس اذا دبح وان تناولها جميعا يضر بان ينجح لا يوكل شي منه لانه كلب وان
نقي بري راسه ويوكل ما سوى الراس فان اقي بالصوتين جميعا يذبح فان خرج منه الكرش
يوكل ما سوى الراس وان خرج منه الامعاء لا ياكل ولا بأس بسائر انواع السمك نحو

الحرب
الطير منه في

الحرب والمارماهي ولا يوكل ما في البحر سوى السمك وطير الماء عندنا وقال الشافعي رحمه الله
لا بأس باكل ما في البحر وله في الفروع قولان اذا اخذ سمكة في بطنها سمكة اخرى لا بأس
باكلها فان اكلها كلب فشق بطنه فخرجت السمكة توكل اذا كانت صحيحة ولا يوكل
اذا كان فيها طير ولو ضرب سمكة فقطع بعضها لا بأس باكلها فان وجد الباقي منها
يوكل ايضا والاصل ان السمك متى مات بسبب حادث حل كله وان مات خنقا فله لا
بسبب طاهر لا يحل اكله عندنا لانه طافي والجراد يوكل وجد حيا او ميتا فان اليق
سمكة في جيب فانت فيه لا بأس باكلها لانها ماتت بسبب حادث وهو ميت وكان
ولذا اذا جمع السمكة في خضير لا يستطيع الخروج منها وهو تمكن من اكلها بعين صيد
وما يقتلها لا بأس باكلها وان كان لا يوجد بعين صيد الاخير في اكلها ولو وجد
سمكة بغصن في الماء وبعضها على الارض وقد ماتت قال محمد رحمه الله ان كان راسها
على الارض لا بأس باكلها لانها ماتت بافة وان كان راسها سطران كان ما على الارض
منها اقل من النصف او النصف لا يوكل لان موضع النفس في الماء فلا يكون الموت
بافة فيكون بمنزلة الطافي وان كان الاكثر من نصفها على الارض اكل لان الاكثر حكم
الكل نصار كما لو كان الحلب على الارض وان ماتت السمكة في الماء الحرام او برده لم يذكر
هذا في الكتاب فان نامة المشايخ رحمه الله عليهم قالوا لا بأس باكلها لانها ماتت بافة
فيحل كما لو وجدها في بطن سمكة وروي الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله عليه السلام لا بأس
بالطافي وعن محمد رحمه الله اسانها توكل لانها بافة وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله ما قاله
الشافعي اعجبنا والواجد لما ماتت الحيتان تحت الجرد قال مولانا رضي الله عنه ينبغي
ان يوكل عند الكل رجل اشترى سمكة في حطة للسدد وفي الماء قبضها ثم دفع الحيط
الي البايح وقال احفظها فماتت سمكة اخرى ابتلعها المستراه العمد رحمه الله انقطع البايح
لانه هو الذي صادها فان الحيط كان في يده فالتحق بالحيط يصير في يده فيكون له ويخرج

فوجد

والا

السمكة المشتركة من بطن المتلعة ويبلغ إلى المشتري ولا خيار للمشتري وإن انقضت المدة
 بالبيع لأن هذا نقصان حصل بعد القبض وإن كان المشتري في البيع انقضت الأخرى
 فمما جيبا يكون المشتري لأنه إنما صادها من المشتري فيكون المشتري ولو لدعت حجة
 سمكة في الماء فعملها أو انصب الماء في ثمانية مائات في الشبكة أكل الأمامات خيف
 أنفه غير سبب لأنه طام ولا يؤكل الحمار والبعدو يكن لم الخيل في قول أبي حنيفة
 خلافا لصاحبه رحمه الله عليها واختلف المشايخ في تفسير الكراهة في قول أبي حنيفة
 رحمه الله والصحيح أنه أراد به التحريم ولبسته كلمة وتحريم كل ذي ناب من السباع وهو
 الأسد والذئب والنمر والفهد والتعبس الضبع والكلب والسنور الأهل والوحش
 والسنجاب والفنك والدلو والسمور والدب والقرود واليربوع والضب وابن عرس
 وابن أوى والفيل والخنزير وجميع الهوام وما يكون سكناه في الأرض كالقار
 والوزغة وسام أبرص والقنفذ والحية والضفدع وكل ما لا دم له كالزبوا
 والبرغوث والبعوض والقمل والقراد والذباب وكل ذي مخلب من الطير
 كالصقر والباز والسنور والعقاب والباشق والشاهين والنعاب والحرارة
 وما يأكل الجيف من الطيور كالغراب الإبلع وجنين الناقة إذا خرج ميتا بعد
 ذبحها حرام في قول أبي حنيفة رحمه الله وقال أبو يوسف ومحمد والشافعي رحمه الله
 عليهم لا بأس بأكله إذا تم خلعها فإن لم يتم لا يؤكل ولا تؤكل الجلالة ولا يشرى
 لبسها والجلالة هي التي تعاد أكل الجيف والنجاسات ولا تخط في تغيرها ما يكون
 منتنا ما تخط بتناول النجاسة والجيف ويتناول غيرها على وجه لا يظهر أثر
 ذلك في لحمه لا بأس بأكله روى أن جديا غدي بلبن الحنظل لا بأس بأكله لأن
 لحمه لا يتغير ما غدي به بصيرته هكذا لا سقى له أثر فحلى مذاقا لو لا بأس بأكل
 الدجاج لأنه يخلط ولا يتغير لحمه وما روى أن الدجاج يحبس ثلاثة أيام ثم يدعى

فراغ

فذلك على سبيل التقية لأن ذلك شرط روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأكل
 الدجاج وإنما يحبس ما يتناول الجيف وغير الجيف على وجه لا يظهر أثر ذلك في لحمه
 فيحبس على وجه التقية والشاة والابل إذا سبق خرافة تحت منباعتها حل أكلها
 ويكره ثم الاصطيد قد يكون بالرمي وأرسال الجوارح المعلقة كالكلب والفهد
 والبارس والباشق والصقور وهب الشبكة وحفر البير وغرز القصب والسكين
 وما أشبه ذلك فإن أراد الرمي بمعنى أن يكون السهم جارحا وبمبي عند الرمي حتى لو
 قتله السهم جرحا حل أكله ومن شرطه أن يرمي ليأخذ رجل رمي بها سهمها إلى
 صيد فاصابته واثنه بحيث لا يستطيع البراح ثم رماه آخر فقتله لا يحل
 أكله لأن سهم الأول لما اثنه فقد أخرج من أن يكون صيدا ولا حل الأبركة
 الأخيرة وإن رمي سهمها إلى صيد فاصاب السهم واثنه ثم رماه آخر فقتله ذكرنا
 أنه لا يؤكل ونضمن الثاني للأول لرقمته مجر وحال أنه صار ملكا للأول وقد
 حرمه الثاني فنضمن قيمته فإن رماه الثاني فقتل أن يصيبه السهم فقتله لا يحرم أكله
 ولا يضمن الثاني شيئا وإن كان الصيد مجردا أصاب السهم الأول ثم حمل ويطير
 ورماه الثاني فقتله يكون للثاني ويحل أكله ولو رمي صيدا فاصابته فلما انتهى
 إليه لما أخذه مات قبل أن يقع في يده فلا بأس بأكله ولو أن صيدا الفداء إنسان
 وكان ياتي مكانا في تلك الدار حتى فرخ فآخذ رجل فراخه فهو الذي أخذه
 لا لصاحب الدار إذا لم يكن صاحب الدار اتخذ مكانا للمفان اتخذ صاحب الدار
 وكرا أو موضعا وفرخ فيه فالفرخ يكون لصاحب الدار وهو يطرهما
 ذكر محمد رحمه الله رجل حضر في أرضه حفيرة فوقع فيها صيدا فجاء رجل وأخذ
 قال الصيد يكون للأخذ وإن كان صاحب الدار من الأخذ تلك الحفيرة لا حل
 الصيد فهو أحق بالصيد وكذلك لو أن رجلا اتخذ حطير في أرضه فدخل فيها الماء

واجتمع فيه السمك وكان بحال يقدر على اخذه بغير صيد وشبكة فاخذها رجل
 فان اخذ ذلك لجمع فيها السمك فهو احق بها وان كان لغير ذلك فهو للاخذ رجل
 ربي صيدا فانكسر الصيد ثم اصابه السمك وورماه رجلان فاصابه سهم احدهما
 فوقه ثم اصابه سهم الاخر فقتله حل اكله وقال زفر رحمه الله لا حل وهو الاول
 ولا يضمن الثاني شيئا للاول وان وقتل الاول ثم رماه الاخر فمات منها يضمن الثاني
 نصفه حيا ونصفه لما مات من الاول ولن وقتل الاول اكل ويضمن الثاني
 مجروحا بجراحة الاول وان مات من الثاني لا يوكل ويضمن الثاني قيمته حيا
 مجروحا وان كان التحريم بترك الذكاة يضمن النقصان ونصف قيمته وبه
 حراحتان وكذا الورماه احدهما قبل الاخر فوفقت الرميقتان معا فانه
 يوكل وهو لهما جميعا ولو رمى سهمها الى صيد وسن نفس السهم في سنة فاصاب
 ذلك الصيد او غيره او اصاب ذلك الصيد ونقل الى غيره فاصابه حل جميع
 ذلك لا فرق بين ان يصيبه صيدا او صيدين اذا مر السهم من سنة وان
 رد السهم ترح ورده الى رايه فاصاب صيدا لم يوكل وهو كما لو وضع سيفا
 في موضع فملاه الرمح وحتر به على صيد فمات فانه لا يوكل ولو رمى سهمها الى صيد
 فرد الرمح منه او يسه فاصاب صيدا لا حل وان لم يرد عنه قيمته حل
 صيده فادام السهم في سنة لمضيه يكون مضافا الى الرمي اما اذا رده الرمح
 يمينه ويسره تنقطع الاضافة الى الرمي وعن ابي يوسف رحمه الله اذا رده
 الرمح يمينه او يسره فاصاب صيدا لا حل ايضا لانه لا يمكن الاحتراز عن ذلك
 اذا كان الاصطياد في يوم ربح ولذا لو اصاب السهم حايطا او شجرة او شيا
 اخر فرده فهو رد الرمح سواء ان يضربه الى ورأه يكون لصلابة الشجر
 والحايطة لا يقوى ولذا لو اصابه سهم اخر قبل ان يصيب الصيد فرد عنه وجهه

فاصاب

فاصاب صيدا لم يوكل قالوا اذا كان الرمي بالسهم الثاني نحو ساهم يكن قصده الاصطياد وانما
 يكون قصده الرمي الى ذلك السهم فاما اذا كان الثاني ساهم او كتابيا وكان قصده الاصطياد وسمي
 محل الصيد ويكون الثاني اذا لا فرق بين ان يصيبه سهمه وبين ان يرد سهمه وبين ان يرد
 سهمه سهمها اخر فيصيبه وقيل لا حل على كل حال لان سهم الثاني ان لم يخرج الصيد ولم
 يصب وسهم الاول خرج من ان يكون مضافا الى الاول فهو بمنزلة ما لورمى سهمها الى صيد
 فاصاب السهم قصبة مخدرة منصوبة على حايطة فاصاب تلك القصبة الصيد مخدرة ووجه
 ودال فيها كولو فكذا هذا ولا حل صيد البندقية والمجرو والمعارض والعصا وما اشبه
 ذلك وان جرح ذلك لانه لا تحرق الا ان يكون شيا من ذلك قد حدد وطوله
 كالسهم وامكن ان يرمى به فان كان كذلك وخرقه مخدرة حل اكله فاما الجراح الذي
 يدق في الباطن ولا تحرق في الظاهر لا حل لانه لا يحصل به انهار الدم وكذا الورم
 الصيد يسكن فاصابه مخدرة وخرقه حل اكله وان اصابه بقفا السكين او بمقبض السيف
 لا يوكل والمزارق كالسهم لانه تحرق ويدق في تبييل الدم ومقبض الحديد وغير الحديد في ذلك
 سواء ان تحرق حل والا فلا فان حدد مروءة وذبح بها صيدا حل الحصول المقصود وما
 توخر من الاهليات يحل بما حل به الصيد من الرمي وعن محمد رحمه الله في البعير والمقر
 اذا ندد في المصر او خارج المصر فرماه انسان حل اكله اما الشاة اذا نددت في المصر لا تحل
 بالرمي وان نددت خارج المصر حلت بالرمي وذكرنا الناطق رحمه الله ندد البعير والثور
 في المصر ان علم انه لا يقدر على اخذه الا ان يجتمع له جماعة كثير فله ان يرميه لانه
 مجز عن الذكاة الاختيارية بنفسه لان البعير يصول والثور ينطح اما الشاة اذا نددت
 المصر لا ترمي لانه يقدر على الذكاة الاختيارية عادة وان رمى صيدا فغشي الصيد
 من غير جرح ثم زال ذلك عنه فمضى الصيد فرماه اخر فاصابه كان الصيد للثاني
 بخلافه اذا رمى صيدا فخرجه لا يستطيع معه الذهاب فليبت كذلك زمانا ثم برا

انه اذا

فرياه اخر فان الصيد يكون للاول لان في المسئلة الثانية لما جرحه جرحا عجز عن الذهاب
بحركة فهو كمن نصب شكة فوق فيها صيدا والمالك غايب ثم تخلص عن الشبكة فرياه رجل
اخر واخذ فانه يكون للثاني دجاجة لرجل تعلقت بشجرة وصاحبها لا يصل اليها فان
كان لا تخاف عليها الفوات والموت ورياهها لا تؤكل وان خاف الفوات فرياهها تؤكل والحاجة
اذا طارت من صاحبها فرياهها صاحبها او غيره قالوا ان كانت لا تصدى الى المنزل حل اكلها
سواء اصاب السهم المدح او موضعا اخر لانه عجز عن الدكاة الاختياري وان كانت
تصدي الى المنزل فان اصاب السهم المدح حل وان اصاب في موضع اخر اختلفوا
فيه والصحيح انه لا يحل اكلها مروي ذلك عن محمد رحمه الله لانه اذا كانت تصدي الي
المنزل بقدر على الدكاة الاختياري والظبي اذا علم في البيت فخرج الى الصحراء فرياه رجل
وسمي ان اصاب المدح حل والا فلا الا ان يتوحش فلا يؤخذ الا بصيد ولو رمى صيدا
فانكسر الصيد بسبب اخر ثم اصابه السهم فقتله حل اكله لانه حين رماه كان صيدا
والعبرة لوقت الذي كان في الصيد وكذلك رجلان ربما معا الى صيد فاصابه سهم احدهما
واقره ثم اصابه سهم الاخر فقتله حل لا راي في كان في الصيد والمرتدي في البئر اذا رماه
فادماه حل اكله وهو ما لو يندسوا او لورمى بها الى صيد فاصاب السهم فقتله
او قربة فقتله حل اكله اذا ادماه وخلصت الدمية الى الدجاجة للم لان المقصود
تسبيل الدم وقد حصل ولو رمى صيدا فاصابه السهم فانتخه ثم رماه بها اخر
فاصاب الصيد ومات لا يؤكل لانه بالسهم الاول خرج من ان يكون صيدا ولو رمى صيدا
بسيوف فابان منه عضو او مات اكل الصيد كله الا ما بان منه وكانوا في الجاهلية
يقطعون بعض الالية من النشاء او يقطعون بعض لحم الفخذ منها فياكلون فيها
هم رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك وان لم يكن بكن بان ذلك العضو منه
اكل ذلك العضو ايضا وان كان تعلق ذلك العضو منه بجمل فانه كان حيث لا يتوهم

فتدافله الرامي وصار له
وفي المسئلة الاولى لما جرحه
اد المبحر الدهاب بخرجه
م

ايضا

ايضاله بعلاج فهو والمجان سوا وان كان حيث يتوهم ذلك لم يكن ذلك ابانه فيؤكل كله
وان قطعته نصفين طولاً يؤكل كله لانه لا يتوهم بقا الصيد جيا بعد ذلك فكان
ذلك بمنزلة الذبح وان قطع الثلث منه مما يلي العجز فابانه فانه يؤكل للثلثان مما يلي
الراس ولا يؤكل الثلث الذي يلي العجز وان قطع الثلث مما يلي الراس فابانه فانه يؤكل
كله لان ما بين النصفين الخنق مدح لان لا وداج يكون من القلب الى الدماغ لما اذا
ابان الثلث مما يلي العجز لم يتم الدكاة لانه لم يقطع الا وداج بخلاف ما اذا ابان الثلث
مما يلي الراس لانه قطع الا وداج فيتم فعل الدكاة فيؤكل كله فكذا اذا قد نصفين
فيتم فعل الدكاة بقطع الا وداج فيؤكل كله وان ابان طائفة من راسه فان كانا قتل
من النصف لم يؤكل ما بان منه لان الراس ليس بمدح فهو كما لو ابان جزا من الذنب
وان كان نصفاً او اكثر اكل الكل لانه ينقطع به الا وداج فيكون فعله دكاة مسلم
عجز عن مدقوسه فاعانه على مدح مجوسي لا يحل اكله لا اجتماع المحرم والمحل فحرم
قالوا حد مجوسي يدين مسلم فمدح والسكين في يد المسلم لا يحل اكله ولو رمى صيدا
فاصابه السهم فخرجه فوقه على الارض ومات حل اكله استحسانا لان هذا ما لا
يستطاع الامتناع عنه وان اصابه السهم فوقه في ما او على جبل ثم وقع منه على
الارض فمات لا يؤكل لعله ان وقوعه في الما قبله ويستوي في ذلك طير الماء انما يعيش
في الماء غير مخروج ولذا لو وقع الصيد على شجرة بعد ما اصابه السهم ثم وقع منها
على الارض او على سطح ثم وقعت منه على الارض لا يؤكل وان مات على ذلك الشيء ولم
يقع منه حيا على الارض فهو حلال وكذا لو مات قبل وقوعه في الماء وان رماه في
الهوي فوقه على جبل فمات او على سطح فمات حل اكله لان الموضع الذي فيه بمنزلة
الارض وهذا اذا كان ما وقع فيه مما لا يقل فان كان ما قبل عادة مثل حد
العصاة المضوبة وحد الاخر والبنه القايمة او الروح ونحوها لا يؤكل لانه

وطير غير الماء لان طير الماء

وقع

لك

سبب لموته وذكر في الاصل لو وقع على اجرة موضوعه على الارض يوكل بمنزلة ما لو وقع على الارض اراد بذلك انه لا يصبه من الاجرة الا ما يصبه من الوقوع على الارض فاد ذلك مما لا يستطيع الاقتناع عنه فيكون عنوانا ذكر في المفتي وقع على صخرة فان شق بطنه فان فانه لا يوكل لان ذلك سبب لموته ومن بعض المشايخ رحمة الله عليهم اذ ارى ميذا فجرحه فوقع في المافات قالوا انظر ان كان يرجي حياته حين وقع في الماء لا يحل لاحتمال انه مات بالماء وان كان لا يرجي حياته حل اكله لان موته في هذا الوجه لا يضاف الى الماهذا اذا لم يذكر ذلك كما تم فان ادرك فذبحه حل لقوله تعالى الا ما ذكركم روي ان رجلا جا الى سعيد بن جبير رضي الله عنه فقال كانت لبعض الجني نعامه فضر بها انسان فوقها فالتقاها على فمها وهي حية فقال سعيد رضي الله عنه دكوها واكلوها هذا من اهل العلم ان النعامة من المأكولات رجل روى لا حتى يذبحها واسدا ودبا وما اشبه ذلك يقصد به الاصطياد فاصاب ميذا مأكول اللحم وسمى وقتله حل عندنا وقال زفر رحمه الله لا يحل اكله ولو رمي بالجراد او الى سمكة وترك التسمية وما ماب طيار او صيد اخر وقتله حل اكله وعن ابى يوسف رحمه الله رويان روي عن شقم عنه انه لا يحل الا ما صاب لا يحل بدون التسمية والصحيح انه يوكل ولو رمي الى ادمى او بقرة او ابل او شاة او معز اهل وسمى واصاب ميذا مأكولا لا رواية لهذا في الاصل فلا يبي يوسف رحمه الله فيه قولان في قول لا يحل ولا يحل واليه اشار المصنف ولو رمي بالميذا صيد معين وسمى واصاب غيره حل عندنا وقال مالك رحمه الله لا يحل ولو رمي بالصيد وهو يظن انه شجرة او انسان وسمى فاذا هو صيد مأكول اكل هذا اذا اصطاد بالرمي فان اصطاد بارسال الجوارح المعلة جاز وهذا الاصطاد مختص بشرائط احدها ان لا يكون ما اصطاد به معلما والثاني ان يكون جارحا بنابا ومخلبا والثالث انه لا بد له من الارسال لتصير الاله نايبا عن الادي في الذبح والرابع التسمية لان في الذي يشترط

التسمية

التسمية عند الذي وفي ارسال الكلب والبازي وما اشبه ذلك يشترط التسمية وقت ارسال ولا يشترط تعيين الصيد في الارسال عندنا حتى لو ارسل كلبا او بازيا على ميذا فاخذ ذلك الصيد او غيره او اخذ عدة من الصيد يحل الكل فنكرك التسمية مادام في وجه الارسال وعلى قول ابى بلي رحمه الله المعين ليس بشرط ولكن اذا عين بجمع تعيينه حتى لو ترك الصيد واخذ غيره وقتله لا يحل عنده ولو ترك التسمية عند الذي او عند ارسال الكلب عامدا لا يحل اكله وان ترك ناسيا حل اكله ولو ارسل الكلب وترك التسمية عامدا فلما مضى الكلب ورجع فانه جرحا ولم ينزجر وقتل الصيد لا يحل لان وقت التسمية عند الارسال فلا تعتبر التسمية بعد الارسال والشرط الخامس الاسال لصاحبه والسادس ان يكون الصيد ما كولا متوحشا ممقنا والسابع ان لا يتواري عن بصره لانه اذا غاب عن بصره ربما يكون موت الصيد بسبب خوفه حل لقول ابن عباس رضي الله عنهما كل ما اصبحت دمع ما ادميت والاصما ما رايت والادما ما توارى عنك وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لعدي من حاتم وان وقعت رمية في الماء فلا تاكل فانك لا تدري ان الما قتله ام سمكت ويشترط ان يكون السهم جارحا فان كان معراضا ان خرف يوكل وان لم يخرف لا يوكل والمعرص سهم لا يصل له يدق ولا يخرج فلا يوكل صيده الا ان يكون راسه محددا فاذا صاب الصيد حده وجرحه يوكل ولو ارسل نند او كلبه الى صيد وسمى فاخذ الصيد وجرحه وقتله واكل منه لا يوكل الصيد والبازي اذا اخذ الصيد وقتله واكل منه يوكل لا لا الكلب يقبل التعليم على وجه يمسه الصيد لصاحبه ولا ياكل والبازي لا يقبل التعليم على وجه يدع الاكل بل تعليم ان يجيبه اذا دعاه فيكفي بذلك وتعليم الكلب ان لا ياكل ويمسه لصاحبه وان اخذ الصيد وقتله جرحا واكل منه شيئا حرم هذا الصيد وتخرج الكلب من ان يكون

البازي

قيل ذلك في قول أبي حنيفة معلوم هو كالبازي المعلم اذا فرسته وامتنع من اجابته لا يبقى معلوم فحرم هذا الصيد
 رحمه الله وفي قول ابو حنيفة ونحوه له عليه السلام لا يحرم به ايضا ما كان عند صاحبه من الصيد قال بعض مشايخنا رحمه الله عليهم
 ونحوه له عليه السلام لا يحرم تلك الصيد في قول أبي حنيفة رحمه الله اذا كان العهد قريبا ما اذا طاول
 العهد بان اتى عليه ثمرا ونحو ذلك وصاحبه قد رتب تلك الصيد لا يحرم تلك الصور
 في قولهم لان في المدة الطويلة تحقق النسيان فلا يعلم انه لم يكن معلوم في الزمان الماضي
 وفي المدة القصيرة لا يتحقق النسيان فيظهر انه لم يكن معلوما حين اصطاد تلك
 الصيد وقال الشيخ الامام شمس الامة السرخسي رحمه الله الصحيح ان الخلاف في
 الفصلين واحد لان الحرفة لا تنسى ولا يحل صيده بعد ذلك حتى يعلم انه صار
 معلوما بان يصيد ثلثا ولا ياكل منها فحل الرابع قول أبي يوسف ونحوه رحمه الله
 عليهما واو حنيفة رحمه الله لم يوقت لذلك وقتا وقال هو مفوض الى رأي صاحبه
 ان كان في اكثر رايه انه اذا صار معلوما فهو معلوم وقبل يرجع في ذلك الى اهل
 العلم من الصيادين فاذا قالوا صار معلوما فهو معلوم وتلك على هذا الخلاف
 تعليمه في الابتداء على قولهما يحصل ذلك بان يحسه اذا دعاه ويرسله على
 الصيد فيصيد ولا ياكل ثلث مرات واو حنيفة رحمه الله عليهم لم يوقت لذلك
 وقتا وقال مفوض الى رأي صاحبه وروي الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله عليهما
 الا ان على رواية الحسن رحمه الله بوجوب الصيد الثالث وعلى قولهما لا يوجب كل
 الثالث وانما يوجب الرابع رجل ارسل كلبه المعلم على صيد فاخذ الصيد وقتله
 وامسكه حتى جاء صاحبه واخذ الصيد من الكلب ثم تب الكلب عليه والتمش
 منه قطعة فدمى بها صاحبها الى الكلب فاكلها لا يحرم اكل هذا الصيد لانه
 لما امسكه حتى وصل الى يد صاحبه فقد تم امساكه فلا يحرم بعد ذلك
 كما لو اخذها اخر من محله صاحبه واكله به لا يخرج من ان يكون معلوما ولو

فحرم تلك
 الصيد

الكلب

الكلب من الصيد في اتباعه الصيد واكله ثم اتبع الصيد واحدة او اخذ غيره وقتله
 لا يحل اكله لانه لا القطعة التي انتهشها خرج من ان يكون معلوما وان كان التي
 تلك القطعة واتبع الصيد واحدة وقتله ولم ياكل حتى اخذ صاحبه ثم عاد واخذ
 تلك القطعة لم يضر في الاصطلاح لا يحرم الصيد يحل عندنا وقال ابن ابي ليلى رحمه الله
 لا يحل ولو اكل جفاحيه او منقار او ظفر حرم في قولهم ولو ارسل الكلب المعلم الى
 صيد وسمى فاصاب الصيد وكسر عنقه ولم يجرحه او جثم عليه وخنقه لا يوجب
 لانه لا بد من الجرح في اي موضع كان ومن الادماة عن أبي يوسف والشافعي رحمه الله
 عليهما لا يفسرط الجرح والبازي اذا قتل الصيد حل اكله وان لم يجرح وان تبارك
 الكلب المعلم في اخذ الصيد كلب غير معلم وقتله لا يحل اكله لا جتماع المحرم والحلال ولذا
 لو ارسل كلبه على صيد فاصابه كلب مجوسي او كلب غير معلم حتى قتل الصيد على المعلم
 فاخذ المعلم وقتله لا يحل اكله ولو رد عليه مجوسي فاخذ الكلب المعلم المسلم
 حل اكله لان المشاركة يقع بين الكلبين ولا يقع بين الكلب والمجوسي ولو ارسل
 كلبه على صيد وسمى فاخذ في ارساله ذلك صودا كثيرا واحدا بعد واحد
 حل الكل وكذا لو رمى صيدا فاصابه السهم ونفد فاصاب اخر ونفد
 فاصاب اخر حل الكل عندنا وقال مالك رحمه الله حل الاول ولا يحل
 الثاني لان عند التبعين شرط في الرمي والارسال وذلك وجد في الذي
 عينه دون غيره واذا انقلت الكلب المعلم او جارحة اخرى غير الكلب
 واخذ صيدا وقتل لا يحل فلو ان صاحبه صاح بها بعد انقلبت المعلم
 ان لم يزد في الطلب ولم ينزجر بزجر وان انزحروا زاد في الطلب
 حل اكله لان ذلك يكون بمنزلة الاسال كلبه المعلم ولو ارسل كلبه المعلم
 على صيد ولم يسر عدا ثم رجع وسمى فانزحروا اخذ الصيد لا يحل لان

رآه اسكن الصيد على صاحبه
 حين لم ياكل منه مع خاتمة ولو
 جرح من در الصيد ثم الى

لا يحل

الارسال مما ترك التسمية عدا فعل محرم فلا يستجيب بمثله ولو ان الرسل ادرك
 صيد الكلب والباري او اكرمه حيا ولم يدعه حتى مات ذكر في الكتاب انه لا يحل
 وقال الشيخ الامام ابو عبد الله الحري رحمه الله هذا على ثلاثة اوجه
 اما ان وصل اليه مع موته او بموت قبل وصوله اليه مع موته او بموت قبل
 وصوله اليه او يصل اليه وهو يموت من ساعته ولم يجد زمانا يدعه فان مات
 قبل وصوله اليه حل اكله لانه لم يقدر على ذكاة الاختيار وان مات بعد وصوله
 اليه بلا فصل ولم يجد زمانا يدعه قال في الكتاب وقال الحسن بن زياد ومحمد
 بن مقاتل رحمتهما الله عليهما حل اكله قالوا وما قال في الكتاب وما قال الاستحسان
 وبه اخذوا اذا تورى الكلب والصيد عن الرسل ثم وجد الرسل وقد قتلته
 وليس فيه اثر غير حل اكله وكذا اذا رمي على صيد فوجد بعد ذلك ميتا
 وفيه سمه وليس فيه جرح اخر حل اكله اذا لم يتربى الطالب لانه لا يستطيع
 الامتناع عن التورى عن البصر خصوصا اذا كان الاصطياد في العباط والتشجر
 فيكون عفوا فان ترك الطالب واشتغل بعمل اخر حتى اذا كان قريبا من الليل
 فطلبه فوجد الصيد ميتا والكلب والباري عنده وبه جراحه لا يدري
 انه جرحه الكلب او غيره لا يحل اكله عندنا خلافا للشافعي رحمه الله مسلم
 ارسل كلبه المعلم على صيد وسمى فزجره مجوسي او مرتدا ومحرم فالتزحر ثم
 قتل الصيد الصيد حل اكله ولو كان الرسل من لا يحل ذبحه والزا جر
 من يحل ذبحه لا يוכל لان المعبر هو الارسال وهو كالودح مجوسي
 ثم امر المسلم سكينه بعد لا يוכל مسلم ارسل كلبه على صيد فضربه الكلب اولا
 فوفد ثم ضربه ثانيا حل اكله لان هذا مما لا يمكن الاحتراز عنه في صيد
 الكلب ولورمي صيدا فاصابه وخرقه فوقع في المافات قال بعضهم ان كان

يرجى

يرجي حياته حين وقع في الماء لا يحل اكله لا ختمه مات بالماوان كان لا يرجي
 حياته حين وقع في الماء لا يحل اكله لانه مات بعينه لما وان رمي صيدا فوقع عند
 مجوسي مقدار ما يقدر على ذبحه فأت لا يحل اكله لان المجوسي قادر على ذبحه
 بتقديم الاسلام فلا يحل ذكوه الاضطرار وان ارسل كلبا فعقره فوقع عندنا
 او رمي صيدا فاصابه فوقع عندنا يم والنائم بحال لو كان مستيقظا يقدر
 على ذكاته فأت لا يוכל لايوفي قول ابي حنيفة رحمه الله لان عندنا النائم بمنزلة
 المستيقظ في جملة مساييرت في كتاب الصلاة من هذا الكتاب منها هذه المسئلة ولو
 ارسل كلبه على صيد فاخطأ ثم عرض له صيدا اخر فقتله حل اكله وان فاتته ذلك الصيد
 فرجع فعرض له صيدا اخر في رجوعه فقتله لا يحل اكله لانا لاسال بطلان الرجوع
 وبدون الارسال لا يحل رجل ارسل كلبه المعلم على صيد فخرجه صفى فيه من
 الحيوة فاسقى في المذبوح بعد الذبح فاحده المالك ولم يدركه حل اكله وكذا
 لورمي صيدا فاصابه وبقي فيه من الحيوة ما يبقى في المذبوح بعد الذبح فادركه
 المالك ولم يدع حل اكله ولو رماه اخر في هذه الحالة فاصابه السهم الباني
 لا يحرم لانه في حكم المذبوح فرق ابو حنيفة رحمه الله بين هاتين المسلتين
 وبين الشاة اذا مرضت او تفر ذيب بطنها وبقي فيها من الحيوة ما يبقى في المذبوح
 بعد الذبح فان على قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله عليهما لا تقتر هذه الحياة ولا
 تكون المريضة والتي تفر الذيب بطنها محلا للذكاة حتى لو ذبحت لا يحل وعلى
 قول ابي حنيفة رحمه الله عليه تكون محلا للذكاة اخذا المالك الصيد وفيه من
 الحيوة ما يبقى في المذبوح بعد الذبح ولم يدع حل اكله وقيل على قول ابي
 حنيفة رحمه الله في التي مرضت والتي تفر الذيب بطنها وبقي فيها من الحياة
 فاسقى من المذبوح بعد الذبح اذا ذبحت لا يحل اكلها كما هو قولنا والصحيح

وجرحه

ح

انها تؤكل عند الحاجة لانه مسلي الصيد وجد ما هو ذكاة حكما فلا تعتبر هذه الحياة
 في المريضة ونحوها لم يوجد فعل الذكوة فاعتبرت هذه الحيوة عند ابي حنيفة رضي
 الله عنه والله اعلم **باب الذبائح**
 الاصل في اعتبار الذكوة قوله تعالى الاما ذكبت ومحل الذكوة في المقدور رذعه هيا
 كان او وحشيا الخلق كله لقوله عليه السلام الذكوة ما بين البنية والحيين والذكوة
 الكاملة قري الاوداج الاربعة وهي الخلقوم والمرى والعرقان اللذان
 الخلقوم والمرى لان المقصود سبل الدم والرطوبات النجسة وذلك يحصل
 بما قلنا فان قطع ثلثه منها حل في قول ابي حنيفة رحمه الله عليه اي ثلث كان
 وفي قول ابي يوسف الاخر لا محل حتى يقطع الخلقوم والمرى واحدا والودجين
 وعند محمد رحمه الله يشترط قطع الاكثر من كل واحد من الاربعة وذكر الكرخي
 رحمه الله ان هذا قول ابي حنيفة رحمه الله عليه وعند الشافعي رضي الله عنه
 يعتبر قطع الخلقوم والمرى دون العرقين الاخرين والمسألة معروفة ثم السنة
 في الابل النحر وهو قطع العروق في اسفل العنق عند الصدر والسنة في الشاة
 والبقر الذبح فان ذبح الابل او نحر الشاة والبقر جاز ايضا لقوله صلى الله عليه
 ما انهر الدم واقرى الوداج فكل وان ضرب بالسيف من قبل الفقا فان قطع
 العروق المستروطة قبل الموت حل اكلها ولا يكون ميتا وان مات قبل ان
 يقطع العروق لا يؤكل ويكره سلق الجلد بعد الذبح قبل ان يرد ولا يحرم
 لان ذاك فعل بعد تمام الذبح ولو ذبح شاة او بقرا فتحرك بعد الذبح وخرج
 منها دم مسفوح يؤكل ولولم يتحرك ولم يخرج منها دم مسفوح لا يؤكل لان
 محل الذكوة هي الحي ولم يوجد علامة الحياة عند الذبح ولولم يتحرك وخرج منها
 دم مسفوح او تحرك ولم يخرج منها دم مسفوح اكل لان الحركة وخروج الدم

المسفوح

المسفوح علامة الحياة وان لم يعلم حياته عند الذبح لا يؤكل وان علم حياته عند الذبح
 ولم يتحرك ولم يخرج منها الدم اصلا اكل ولو ذبح شاة مريضة ولم يتحرك منها الا
 فوها قال محمد بن مسلمة رحمه الله ان فتحت فاهها لا يؤكل وان ضمت فاهها اكلت وان
 فتحت عينها لا تؤكل وان غصصت عينها اكلت وان مدت رجلها لا تؤكل وان قبضت رجلها
 اكلت وان نام شعرها لا يؤكل وان قام شعرها اكلت وهذا كله اذا لم يعلم حياته وقت
 الذبح فان علم حياته وقت الذبح اكل على كل حال شاة او بقرة خرج منها خيس حي ولو
 يكن من الوقت ما يقدر على ذبحه حتى مات يؤكل لان موته يكون بعد الذبح وهذا قول
 ابي يوسف ومحمد رحمه الله عليهما لان عندهما الجنين يتذكي بذكاة الام شاة او بقرة او
 على الولادة قالوا يمكن ذبحها لان فيه تضييع الولد وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله لان
 عنده الجنين لا يتذكي بذكاة الام بقرة او شاة تعسرت عليها الولادة فادخل رجل
 يده في موضع الولادة وذبح حل اكله لوجود الذكوة الاختياري وان جرحه في غير
 موضع الذبح حل ايضا ان كان لا يقدر على ذبحه لانه يحجز عن الذكوة الاختياري
 فحل بذكوة الاضطرار وهو الجرح في اي موضع كان وان كان يقدر على ذبحه لا يحل
 لانه لم يحجز عن ذكوة الاختيار رجل شق بطن شاة واخرج الولد حيا وذبح الولد
 ثم ذبح الشاة قالوا ان كانت الشاة لا تعيش من ذلك لا يحل لان الموت يكون بالاول
 وذاك ليس بذكوة وان كانت تعيش من ذلك حللت لان الذكوة هو الثاني شاة مريضة او
 بقرا الذئب بطنها وبقي فيها من الحياة ما بقي في المذبوح بعد الذبح على قول ابي يوسف
 ومحمد رحمه الله ذكر الطحاوي والفتية ابو الليث رحمه الله عليهما ان تلك الحياة معتبرة
 في قول ابي حنيفة رحمه الله عليه حتى لو ذكاهما يحل وذكر شمس الائمة السرخسي رحمه
 الله اذا علم انها كانت حية حين ذبحت حل اكلها كانت الحياة فيها يتوهم بقلوها
 او لا يتوهم وقال ابو يوسف رحمه الله ان كان يتوهم انها تعيش يوما او اكثر

لا يعتبر ملك الحياة حتى لو ذكاهما
 لا يحل اكلها المباح غاي قول ابي حنيفة
 رحمه الله في ذكر

من يوم حمل الذكاة وروى عنه انه ان كان يتوهم بقا الحياة فيها اكثر من نصف يوم
يحل ولا فلا لا نداد ذلك اضطراب المذبح وروى عن محمد رحمه الله اذا
نقل الذبيح بطن شاة واخرج ما فيها ثم ذبح لا محل لانه لا يتوهم ان تعيد
بما بقي فيها من الحياة والفتوى على ذكرنا لا في حنفية رحمه الله ولا المرأة المسلمة
او الكفاية في الذبح كالرجاء وكذلك الصبي الذي يعقل التسمية ويضبط لانه
من اهل التسمية فيصح تسميته كما يصح اسلامه وان كان لا يعقل لا محل لانه لا
يتحقق منه التسمية على الخلو صر و يوكل دمه الاخرس مملوكا كان او كتابيا
لانه اعد من الناس وكذلك ذبيحة اليهودي والنصراني حلال وان كان
الكتابي حربيا الا ان يسمع منه انه يسمي عليه المسمي فاذا سمع منه ذلك لا محل
لانه اهل له لغرضه وقال بعض اصحاب الشافعي رحمه الله انها محل ذبيحة
المرتد وان ارتد الى دين اهل الكتاب ذبيحة للجوسي حرام وان تهود المجوسي
او تنصر يوكل صيده وذبحته لانه يقر على ما انتقل اليه ولو كفر تجزى الهوى
او النصراني لا محل ذبيحة والاعلام اذا كان احدا بوبه نصرانيا والاخر مجوسيا
وهو يعقل الذبح يوكل صيده عندنا وقال الشافعي رحمه الله لا يوكل الاجتماع
المحرم والحلال فلا محل كما لو اشترك المسلم والمجوسي في الذبح فانه لا يوكل
ويكره دمه الصابي الا انه محل في قوله ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف
ومحمد رحمه الله عليهما لا محل وذكرنا اكثر من رحمه الله انه لا خلاف بينهم في الحقيقة
وانما اختلفوا لانهم صنفان صنف منهم يقررون بنبوته عيسى عليه السلام
ويقرون بالذبح وهم صنف من النصارى فانما اجاب ابو حنيفة رضي الله
عنه على دمه الصابي اذا كان من هذه الصنف وصنف منهم يتكفرون بنبوته
والكتاب صلا ويعبدون الشمس فم كعبدة الاوثان لا يوكل صيدهم ولا يحل دميهم

وانما اجاب

وانما اجاب ابو يوسف رحمه الله ومحمد بن حنيفة الصيد والذبح في حق هولا رجل
اراد ان يذبح عددا من الذبائح لا تجزئ تسمية واحدة على واحد ما بعدها
وان اصبغ الرجل شاة ليدبح وسمى ثم القى ذلك السكين واخذ غيره فذبح به
حلت بخلاف الرازي اذا اخذ سمها وسمى ثم القى ذلك السم واخذ سمها اخر فانه
يشترط وجود التسمية على السم الثاني لان في الرمي الشرط هو التسمية على فعل
الرمي والثاني غير الاول وهما الشرط هو التسمية على الذبح دون السكين
فذلك لا يختلف باختلاف السكين وانما يختلف باختلاف المذبح ولهذا لو
ترك تلك الشاة واخذ اخرى وذبح بتلك التسمية لا محل ولو اصبغ شاة وسمى
ثم كلم انسانا او شرب ماء او اخذ سكين او ما تشبه ذلك من عمل لا يكثر ثم ذبح
بتلك التسمية جاز لوجود التسمية على الذبح والعمل اليسير لا يفضل من التسمية
والذبح ولو طال الحديث او طال العمل ثم ذبح لا يوكل لوقوع الفصل
بين التسمية والذبح ولهذا يتبدل المجلس بالعمل الكثير ولا يتبدل بالعمل
اليسير ولو قال مكان التسمية الحمد لله او قال سبحان الله او قال الله اكبر يرد
به التسمية جاز فان اراد به التسمية الحمد لله او قال سبحان الله او قال الله اكبر يرد
تعالى على الذبح وذلك انما يتحقق بالفصل ولو عطف فقال الحمد لله يرد به
التحجيد على العطاس فذبح لا محل بلا خلاف الخطيب اذا عطس على النبر فقال
الحمد لله فانه يجوز به الجمعة في احدي الروايتين عن ابي حنيفة رحمه الله
عليه لان المأمور به في الجمعة ذكر الله تعالى مطلقا وهذا الشرط ذكر اسم
تعالى على الذبح ولو قال بسم الله ولم يحضر البنية واراد به التسمية على الذبح
اكل اما اذا نوى التسمية على الذبح فظاهر واما اذا لم يكن له رية فذلك
عند العامة وهو الصحيح فان لم يرد التسمية على الذبح وانما اراد شيئا اخر

لا يحمل لانه نودي غير ما امر به ويكره ان يسمى مع اسم الله تعالى سواء فيقول اللهم تقبل من
فلان وما اشبه ذلك ولو قال باسم الله وباسم محمد قال ابو القاسم الصفار رحمه الله
لا يحمل ولو قال باسم الله وصلى الله على محمد وعلوه ولو قال باسم الله وباسم فلان قال
ابراهيم بن يوسف رحمه الله يكون ميتة وهو الصحيح وقال محمد بن سلمة لا يصير ميتة
لانها لو صارت ميتة يصير الرجل كافرا وما سوي ذلك من سبيل التسمية
مرت في الاضاحي والله اعلم بالصواب **كتاب الوديعه**
مشمول على فصول منها ما يكون ايداعا وما لا يكون رجل جاتوب الي رجل ووضع
بين يديه وقال هذا وديعه عندك وذهب صاحب الثوب ثم غاب الاخر عن
وترك الثوب ثمة فضايع الثوب كان ضامنا لان هذا قبول منه للوديعة عرفا
وكذا لو وضع صاحب الثوب ثوبه بين يديه ولم يقل شيئا والمسئلة كما كان ضامنا
ايضا لان هذا ايداع عرفا ولو قال الجالس لا قبل الوديعة فوضع بين يديه
وذهب فضايع الثوب لا يضمن لانه صرح بالرفض لا يصير مودعا بدون القبول
رجل جا الي خان بدا به وقال لصاحب الخان ابن اربط فقال صاحب الخان
هناك فربط وذهب ثم جا صاحب الدابة ولم يجد الدابة فقال صاحب الخان
ان صاحبك اخرج الدابة ليستقيها ولم يكن لصاحب الدابة صاحبه ان صاحب
الخان ضامنا لان قبول صاحب الدابة ابن اربط الدابة استيداع عرفا
وكلام صاحب الخان هناك قبول للوديعة وكذلك رجل دخل الحمام وقال
لصاحب الحمام ايرضع الثياب فقال صاحب الحمام في ذلك الموضع فهو الاول
سواء وان كان صاحب الحمام جالسا لاجل الغلة فوضع صاحب الثوب ثوبه
براي العين منه ولم يقل باللسان شيئا ودخل الحمام فان لم يكن للحمام ثيابي يضمن
صاحب الحمام لان وضع الثياب براي العين منه استحفاظ وان كان للحمام ثيابي

حاضرا

حاضرا لا يضمن صاحب الحمام شيئا لان هذا استحفاظ من الثيابي اذ لم يقل لصاحب
الحمام ايرضع الثياب وان كان الثيابي غايبا ونزع الثياب براي العين من
صاحب الحمام كان استحفاظا من صاحب الحمام فحينئذ يضمن صاحب الحمام **مخرج**
ثيابه هو وجد صاحب الحمام ثيابه قالوا ان كان ثيابه لا يكون ضامنا بالتفصيل
رجل دخل الحمام فخرج ثيابه بمحض من صاحب الحمام فلما خرج من الحمام لم يجد ثيابه
ووجد صاحب الحمام ثيابه قالوا ان كان ثيابه قاعدا لا يكون ضامنا لانه مستيقظ
حكما فلم يكن تباركا للحفظ وان كان ثيابه مضطجعا واضعا جنبه على الارض
كان ضامنا لانه تارك للحفظ رجل دخل الحمام ووضع ثيابه عند صاحب الحمام
فخرج رجل من الحمام ولبس ثيابه ولم يدرك ثيابه او ثيابه غيره ثم خرج صاحب الثياب
وقال ليست هذه ثيابي وقال الجاني خرج رجل من الحمام ولبس الثياب فظننت
انها ثيابه كان ضامنا لانه ترك الحفظ قوم جلوس في مكان فقام واحد منهم
وترك كتابه ثم قام الباقين معا فملك الكتاب فضمنوا جميعا لان الاول لما ترك
الكتاب عندهم فقد استحفظهم فاذا قاموا وتركوا الكتاب فقد تركوا الحفظ الملتزم
فضمنوا جميعا وان قام القوم الا واحد ابعد واحد كان الضامن على اخرهم
لان الاخير تعين للحفظ تعين للضامن سووي قام من الخانوت للصلاة وفي
الخانوت وداع فضايع الوديعة لم يضمن صاحب الخانوت لانه حافظ في خانوته
فلم يكن مضطجعا ولا يكون هذا منه ايداعا للوديعة بل حافظ بنفسه في خانوته
وخانوته محرز رجل دفع الي غيره دراهم وقال خمسة منها هبة لك وخمسة
وديعة عندك فاستهلك القايض منها خمسة وهلكت الخمسة الباقية ضمن
القايض سبعة ونصف لان الخمسة الموهوبة مضمونة على القايض لانها هبة
فاسدة والخمسة التي استهلكها يضمن من الهبة لا يضمن نصفها فلهذا يضمن سبعة

فمنعت نصفها من الهبة لا يضمن نصفها فلهذا يضمن سبعة
فمنعت نصفها من الهبة لا يضمن نصفها فلهذا يضمن سبعة

ونصف فصل فيما يضمن المودع اذا قال المودع وضعت الوديعة في داري
فثبت المكان لا يكون ضامنا ولو قال لا ادري وضعتها في داري وفي موضع اخر
كان ضامنا وهكذا روي عن ابي يوسف رحمه الله ولو قال وضعت الوديعة بين
يدي في مكان ثم قت فثبتها او قال سقطت في الفقيه ابو بكر البجلي رحمه الله يضمن
وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله ان قال سقطت في لا يضمن ولو قال بالفارسية
سعدكم يكون ضامنا وان قال سعاد دار من لا يضمن وقال الفقيه ابو الليث
رحمه الله قد قال بعض اصحابنا اذا قال ذهبت الوديعة ولا ادري كيف ذهبت
كان القول قوله ولا ضمان عليه وبه يأخذ قال مولانا رضي الله عنه وفي عرفنا
لا فرق بين قوله فكدم وبين قوله سعاد دار من لا يكون ضامنا على كل حال
ولو قال لا ادري كيف ذهبت قال بعضهم يكون ضامنا بخلاف ما لو قال
ذهبت ولا ادري كيف ذهبت قال شمس الائمة السرخسي رحمه الله الاصح انه
لا يضمن على كل حال سوا قال ذهبت ولا ادري كيف ذهبت ولم يزد عليه رجل
دفع الى دلال ثوبا لبيعه ثم قال الدلال وقع الثوب من يدي وضاع ولا
ادري كيف ضاع قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله لا ضمان عليه
ولو قال لا ادري في اي حانوت وضعت يكون ضامنا بخلاف ما روي عن رجل
مقلد فيعنه لانه ثم ادعى انه كان فيه قدوم وطلب فقال المودع لا ادري ما كان
فيه قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله لا ضمان عليه ولا يمين حتى يدعي عليه
انه دفعه او ضيعه فحسب ذلك فحلف فان حلف بري وان نكل ضمن رجل او دعي كذا
فيه دراهم عند رجل ولم يزد عليه ثم ادعى صاحب الوديعة الزيادة قالوا
لا ضمان عليه ولا يمين حين يدعي عليه التضييع او الجناية ونحو ذلك وعن نصير
رحمه الله انه كتب الى ابن شجاع رحمه الله في موضع يقول ذهبت الوديعة ونسيت

هذا هو الوجه في الوديعة
فان كان المودع قد وضعها في مكان
فثبت المكان لا يكون ضامنا ولو قال لا ادري
وضعتها في داري وفي موضع اخر كان ضامنا
وهكذا روي عن ابي يوسف رحمه الله ولو قال
وضعت الوديعة بين يدي في مكان ثم قت فثبتها
او قال سقطت في الفقيه ابو بكر البجلي رحمه الله
يضمن وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله ان قال
سقطت في لا يضمن ولو قال بالفارسية سعدكم
يكون ضامنا وان قال سعاد دار من لا يضمن
وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله قد قال بعض
اصحابنا اذا قال ذهبت الوديعة ولا ادري كيف
ذهبت كان القول قوله ولا ضمان عليه وبه يأخذ
قال مولانا رضي الله عنه وفي عرفنا لا فرق
بين قوله فكدم وبين قوله سعاد دار من لا
يكون ضامنا على كل حال ولو قال لا ادري كيف
ذهبت قال بعضهم يكون ضامنا بخلاف ما لو قال
ذهبت ولا ادري كيف ذهبت قال شمس الائمة
السرخسي رحمه الله الاصح انه لا يضمن على كل
حال سوا قال ذهبت ولا ادري كيف ذهبت ولم يزد
عليه رجل دفع الى دلال ثوبا لبيعه ثم قال
الدلال وقع الثوب من يدي وضاع ولا ادري كيف
ضاع قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
رحمه الله لا ضمان عليه ولو قال لا ادري في اي
حانوت وضعت يكون ضامنا بخلاف ما روي عن رجل
مقلد فيعنه لانه ثم ادعى انه كان فيه قدوم وطلب
فقال المودع لا ادري ما كان فيه قال الفقيه ابو
جعفر رحمه الله لا ضمان عليه ولا يمين حتى يدعي
عليه انه دفعه او ضيعه فحسب ذلك فحلف فان حلف
بري وان نكل ضمن رجل او دعي كذا فيه دراهم عند
رجل ولم يزد عليه ثم ادعى صاحب الوديعة الزيادة
قالوا لا ضمان عليه ولا يمين حين يدعي عليه التضييع
او الجناية ونحو ذلك وعن نصير رحمه الله انه كتب
الى ابن شجاع رحمه الله في موضع يقول ذهبت الوديعة
ونسيت

موضي

موضعا فاجاب وقال ان دفنها في داره لا يضمن وان دفنها في غير داره ضمن فان دفنها
في كرمه فسرق فقال ان كان له باب فليس بتضييع والا فهو تضييع وكذا الدار اذا لم
يكن لها باب رجل عنده وديعة فقال لا ادري ضاعت ام لم تضع لا يكون ضامنا ولو
قال هلك الوديعة عندي ثم قال رددت عليك يكون ضامنا ولا يقبل قوله
في الدلالة انه متناقض رجل دفع جوهر الى رجل لبيعه فقال القابض انا او بها تاجرانا
الا عن قيمتهما فضااع الجوهر قبل ان يريه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
رحمه الله ان ضاعت او سقطت لمحركته يكون ضامنا فان سرقت منه او مزاحمة
اصابته من غير لا يضمن رجلان ادعى كل واحد منهما على رجل وديعة ويقول او دعت
عنده لثا فقال المودع لا ادري ايكما استودعني فانه يحلف لكل واحد منهما انه ما او
عده فان ابى ان يحلف اعطى الوديعة لهما ويضمن لهما مثلها لانه اتلف الوديعة
بالتحليل بخلاف ما لو قال ذهبت الوديعة ولا ادري كيف ذهبت فانه لا يضمن لا
ذهاب الوديعة ليس يفعله وحمله عابدا اليه اذا مات المودع واختلف صاحب
الوديعة فطمع مع الورثة فقال صاحب الوديعة سأل بركه وقال الورثة كانت
الوديعة قائمه بعد ما مات قال ابن شجاع رحمه الله على قياس قول اصحابنا رحمه الله
عليهم لحب ان يكون القول قول الطالب وبحال الضمان في مال الميت وعلى قياس
قول ابي يوسف رحمه الله يكون بحسب ان يكون القول قول الورثة مع الميمن لان
الوارث قائم مقام المورث اذا انشق كيس الوديعة في صندوق المودع واختلفت
الوديعة بدراهم لا يضمن المودع ويكون المختلط مشتركا بينهما بقدر ملكهما
فان هلك بعضهما بعد ذلك هلك من مالهما جميعا ويقسم الباقي منهما على ما كان
وان فعل ذلك احد من هوي على المودع لا يضمن حرا كان الخاط او عبدا صغيرا
كانه او كبيرا ويضمن الذي خلط يستوفي فيه الصغير والكبير الوديعة اذا كانت

دراهم او دينار او شيء ما يكال او يوزن فانفق المودع طائفة منها ضمن ما انفق ولا
 يضمن الباقي فان جاء المودع بمثل ما انفق فخلطه بالباقي كان ضامنا للكل لان ما
 جاء به ماله ضار خالط ماله بالوديعة ولو اخذ المودع بعض الوديعة لينفقها في حاجته
 ثم بداله ان لا ينفق فزده الى موضعه ثم ضاعت الوديعة لا يضمن المودع اذ قال
 بعثت بالوديعة اليك مع رسول وسمى بعض من عياله فهو لقوله رددها عليك
 يكون القول قوله مع اليمين وان قال بعثت اليك مع اجنبي كان ضامنا الا ان
 يقر صاحب الوديعة انها وصلت اليه ولو قال المودع بعثت اليك مع هذا الا
 او استودعها اليه ثم ردها على فضا عن عدي لا يصدق ويصير ضامنا الا
 ان يقيم البينة على ذلك فيبرأ عن الضمان اذا اطلب صاحب الوديعة وديعته
 فجد وقال لم يودعني يكون ضامنا وان محمدا لا في وجه المودع بان قال له
 انسان ما حال وديعة فلان عندك فجد او محمدا في وجه المودع من غير ان يطالبه
 بالرد بان قال ما حال وديعتي عندك فجد قال سمع الامة السرختي رحمه الله
 فيه خلاف بين ابي يوسف وزفر رحمه الله عليهما على قول زفر رحمه الله يكون
 ضامنا وعلى قول ابي يوسف رحمه الله يكون ضامنا وذكرنا ان طي رحمه الله
 اذا احمرا المودع الوديعة لم يضمن صاحبها بكونه ذلك فسخا للوديعة حتى لو نقلها
 المودع من الموضع الذي كان فيه حاله المحمود يضمن وان لم ينقلها عن ذلك
 المكان بعد المحمود فملك لا يضمن صاحب الوديعة اذا اطلب المودع بالرد
 فجد فاقام صاحب الوديعة بينة انه استودعه كذا ثم اقام المودع البينة
 انها كانت ضاعت قبل المحمود ذكر في المنتقى اذا اجمد المودع الوديعة ثم ادعى
 انه ردها بعد ذلك واقام البينة قبل بينته وكذا لو اقام البينة انه ردها
 بعد ذلك واقام البينة قبل بينته وكذا لو اقام البينة انه ردها قبل المحمود

وقال

وقال انما غلطت في المحمود اوليت او ظننت اني ردته حين وفقته الي وانا متاد
 في قولي هذا قبلت بينته في قياسي قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله عليهما ولو قال
 ولو طالب المودع برد الوديعة فقال لم يودعني شيئا ثم قال بل او عني ولكني ملكت
 ذكر في الكتاب انه يكون ضامنا وان قال المودع اولا قد اعطيتكما ثم قال بعد ايام
 لم اعطكما لا يضمن والصحيح ما ذكر في الكتاب ولو قال بعد موت المودع ردته
 على الوصي كان القول قوله مع اليمين ولا يضمن ولو قال الرجل لغيره استودعني
 الفاضا عت وقال الطالب كذبت بل غصبتني من كان القول قول المستودع
 ولا ضمان عليه ولو قال المستودع اخذتها منك وديعة وقال رب المال بل
 غصبتني كان ضامنا ولو قال رب المال اقرضتك اقروضا وقال المستودع
 بل وضعتني عندي وديعة او قال اخذتها منك وديعة وقد ضاعت قبل
 قوله ولا ضمان عليه رجل ادع رجلا الف درهم وله على المستودع الف درهم
 دين فاعطاه الف درهم ثم اختلفا بعد ايام فقال الطالب اخذت الوديعة
 والدين عليك وقال المستودع اعطيت العوض وضاعت الوديعة كان القول
 قول المستودع ولا شيء عليه لانه هو الدافع رجل اقام البينة على مودع ان ما حب
 الوديعة وكله بمصر الوديعة منه ووقت لذلك وقتا ثم ان المودع اقام البينة
 ان صاحب الوديعة وكله بيقصر الوديعة منه ووقت لذلك وقتا معلوما المودع
 اقام البينة ان صاحب الوديعة اخذها من الوكالة قبلت بسره رجل استقرض
 من رجل عشرين درهما فاعطاه المقرض مائة درهم وقال حدثني عشرين درهما
 والباقي عندك وديعة ففعل ثم اعاد العشر من التي اخذها في المائة ثم دفع
 اليه رب المال اربعين درهما فقال اخلطها بتلك الدرام ففعل ثم ضاعت الدرام
 كلها فانه لا يضمن الاربعين ويضمن بقيتها اما البقية فلان العشر من التي هو ملكه

في القضاة لا يعمل قوله فيكون
 كما في كتابنا والاعين من انان رحمه الله

بالوديعة فصار مستهلكا للوديعة ولا ضمان عليه في الأربعين لانه خلط الاربعين
بأدنى ما لكها ولو استقرض من رجل خمسين درهما فاعطاه ستين غلطا فاخذ منها
العشرة ليردها على صاحبها فهلكت في الطريق كان عليه خمسة اسداس العشرة
لان ذلك القدر قرضه الباقي وديعة وكذلك لو هلك الباقي بغير خمسة اسداسه
ولو دفع الى رجل عشرة دراهم وقال عليه من هذه العشرة لك والسبعة الباقية
سليما الى فلان فهلكت الدراهم في الطريق بغير الثلاثة لانها كانت هبة فاسق
ولو كان مكان الهبة ومية من الميت لم يضمن لان ومية المشاع جازية ولا يضمن
السبعة في الوصية والهبة جميعا لانها امانة في يده اذا دفع المودع الوديعة
الى من ليس في عياله او وضعها فيها لا يجوز فيه ماله او كانت الوديعة دابة
فركبها او حمل عليها او كانت الوديعة عبدا فاستخدمه او ثوبا فلبسه او
شيئا يفرش فافترشه ثم اعادها في يده وردها الى الحالة الاولى بري عن الفال
وان اخرجها عن يده عند الضرورة بان وقع الحريق في دار فخاف عليها الحرق
او كانت الوديعة معه في سفينة فالحقها غرق او خرج اللصوص وخاف عليها
او ما شبه ذلك فدفعها الى غيره لا يكون ضامنا للمودع ان يسافر بحال الوديعة
عندنا اذا لم يكن لها حمل ومونه وقال الشافعي رحمه الله ليس له ذلك فان نهاه
ان يسافر بالوديعة فساقر بها فهلكت مكان ضامنا عند الكل واجمعوا ان لا ياب
والوصي ان يسافر بماله البتة ولا يصير ضامنا والوكيل بابيع اذا سافر بما وكل
سعه ان قيد الوكالة بمكان بان قال بعده بالكوفة فاخرجها من الكوفة يصير
ضامنا وان اطلق الوكالة فساقر به ان كان شيئا له حمل ومونة يكون ضامنا
وان لم يكن له حمل ومونة لا يصير ضامنا عندنا اذا لم يكن له بد من السفر وان كان
له بد من السفر لا يكون ضامنا عندنا في حيفه رحمه الله طال الخروج ام قصر

وقال

وقال محمد رحمه الله يكون ضامنا طال الخروج ام قصر وقال ابو يوسف رحمه الله ان طال الخروج
يكون ضامنا وان قصر لا يكون ضامنا هذا اذا كان الطريق امنا فان كان مخوفا وله بد من
السفر يكون ضامنا عند الكل وكذلك الاب والوصي وان لم يكن له بد من السفر ان سافر باهله
لا يضمن وان سافر بنفسه يكون ضامنا للمودع ان يدفع الوديعة الى من كان في عياله
اذا لم يكن المدفوع اليه منها كان المدفوع اليه زوجته او ولد او والد او والدته او ابنتها
خفاف منه على الوديعة وله ان يدفع الى اجير الخاص وهو الذي ستاجر مشاهرة او
مساكنه يسكن معه ويعسر في عياله في هذا الحكم ان يكون ساكنا معه كان نفقته
اولم يكن فان الابن اذا كان ساكنا مع والديه ولم يكن في نفقتهما فخرج من المنزل
وركا المنزل على الاب فصاعت الوديعة التي كانت في المنزل لا يضمنان وكذلك دفعت
المرأة الوديعة الى زوجها لا ضمان عليها وكذلك المودع اذا دفع الوديعة الى من يؤول
المودع لا يضمن ولو دفع الوديعة الى عيال المودع ذكر العدو وري والغفنة ابو الليث
رحمه الله وتسمى لائمة السرخي رحمه الله انه يكون ضامنا وذكر الشيخ الامام ابو بكر
محمد بن الفضل في شرح الجامع الكبير انه لا يضمن لان الرد اليه من عياله المالك يكون ردا
على المالك من وجه والضمان لم يكن واجبا فلا يجب بالشك بخلاف الغاصب اذا رد المصوب
الي مرتبة عياله المالك فانه لا يبرأ لانه الضمان كان واجبا والرد على مرتبة عياله المالك
رد على المالك من وجه فلا يبرأ بالشك واذا دفع المودع الوديعة الى اجنبي فهلك عندك
ضمن الاول دون الثاني في قولنا في حيفه رحمه الله وقاله صاحباه رحمه الله عليه المالك
ان يضمن ايها اذا ضمن الثاني رجع على الاول وان ضمن الاول لا يرجع على الثاني
وهو مودع الغاصب سواء عثر شيئا اذا امل كها انسان ليس له ان يملك غيره لا قبل
القبض وجعل منها الرهن لا يملك الرهن بغير اذن الراهن فان فعل فملك عند الثاني
كان للرهن ان يضمن ايها شيئا قيمة الرهن فان ضمن الاول لا يرجع على احد وان ضمن

الثاني يرجع على الاول ومنها المودع لا يملك الا بدفع عند الاجنبي ومنها الوكيل بالبيع
لا يملك ان يوكل غيره مالم يقل الموكل اعمل فيه براك فان ذلك غير فصاح الثاني ان باع شخص
الاول واجاز الا ولبيع جاز ولا فلا وان قال له الموكل اعمل فيه براك فوكل غيره جاز
وليس للوكيل الثاني ان يوكل غيره وان قال له الوكيل الاول اعمل فيه براك ومنها اذا
استاجر دابة لبركيها بنفسه لا يواجر غيره لا للركوب ولا للحمل وكذا استأجر الثوب
يلبسه لا يوجره غيره ومنها اذا استأجر دابة للركوب لا يعتبر غيره ويستعير الثوب
للبس لا يعتبر فيه ومنها رجل اخذ ارضا وبذر البزرة ولم يقل له صاحب الارض
اعمل فيه براك لا يدفع الي غيره مزارعة فان كان البذر من قبل الاخر كان له ان
يدفع الي غيره مزارعة على كل حال ومنها المضارب لا يدفع الي غيره مضاربة فان
قال له اعمل فيه براك كان له ان يضارب وله ان يشارك شركة عيان وللمالك
المعاوضة وله ان يبيع والمصنع لا يملك الا بداع والاب والوصي والقاضي
يملكون الا بداع عبد اودع رجلا وغاب لم يكن مولاه ان يستر بالوديعة سواء
كان العبد ماذونا او محجورا عليه دين او لم يكن رجل اودع عند شريك المعاوضة
وديعة ثم مات المودع من غير بيان كان الضمان عليهما فان قال الشريك اني ضاع
في يد شريك في حياته لم يكن مسؤولا رجل وضع عند رجل وديعة ووضع المودع
في حانوته وذهب الى الجمعة وترك باب الحانوت مفتوحا واجلس فيها صغيرا
لحفظ حانوته فذهبت الوديعة من الحانوت قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
رحمه الله ان كان الصبي ممزبضا الاشياء وتحفظ لم يضمن المودع وان كان ممزلا
يضمن الاشياء وتحفظ ضمن وقال القاضي الامام علي السعدي رحمه الله لم يضمن على
كل حال لانه ترك الوديعة في حوزة فلم يضيع رجل دفع الي رجل مزاوقا قال استقر
ارضى ولا تسقى ارض غيري فسقى الرجل ارض الامرئ ثم سقى ارض غيره فلما فرغ من

السقي

السقي سرق المرقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله لا يضمن الرجل لان
الساقى اجيرا ومعين وكيف ما كان فالمر غير مستاجر ولا معاريل هو وديعة عند فلما
سقى ارض غيره صار مخالفا فاذا ترك الاستعمال عادت وديعة كما كانت ومن حكم
الوديعة والرهن انه يخرج عن الضمان اذا عاد الى الوفاق بخلاف الاجارة والاعارة
فان فيها لا يخرج عن الضمان بترك الاستعمال مودع غاب عن بيته فقال له رجل
اجنبي اني في بيتك ثيابا دفع الي المفتاح حتى ارفعه فسلم اليه المفتاح فلما عاد
الرجل الى بيته لم يجد الوديعة في موضعه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
رحمه الله لا يصدق يضمن المودع لان بدفع المفتاح اليه لم يصر جاعلا له في يد
الاجنبي رجل جهز ابنته بما تجهز مثلها ثم قال كنت اعرقها الامتعة قال الشيخ
الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله لا يصدق في الاعارة الا ان يشهد عند
التجهيز انها اعارة وقال القاضي الامام علي السعدي رحمه الله يصدق في ذلك
لانه هو الدافع فام يقر بالتصديق يكون القول قوله قال مولانا رضي الله عنه
وعندي ان كان الاب من كرام الناس واشرافهم لا يقبل قوله في الاعارة وان
كان من اوساط الناس كان القول قوله رجل جاء الى رجل برسالة من رجل اخر
ان ادفع الي هذا خمسة مائة درهم فقال لا ادفع اليك حتى اقاء فيا مرني مواجهة
ثم قال للرسول بعد ذلك لعنه فامرني بدفعها اليك ثم اني يدفع قال الشيخ
الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله له ان لا يدفع الا ان يكون المال ديناعا عليه
لا مرفقا له الدفع في الدين ولا يصدق في النهي بعد الاقرار بالامر وهذا
يرجع الى صحة التصديق في الدين وفساده في الوديعة رجل اجلس عنده في
حانوته وفي الحانوت ودائع فسرقت ثم وجد للولي بعضها في يد غيره وقد
اتلف البعض فصاح المولى العبد فان كان لصاحب الوديعة بينة على ان الغلام

سرق الوديعه وانكفها فصاحب الوديعه بالخيار ان شا اجاز البيع واخذ الثمن وان
شا نقض البيع ثم يبيعه في دينه لانه ظن ان المولى باع عبدا مديونا وان لم يكن له
دينه فله ان يحلف مولا على العلم فان حلف لا يثبت الدين وان نكل فهو على وجهين
ان اقر المشتري لذلك كان هذا وما لو ثبت الدين بالبينه سواء انكر المشتري
ليس لصاحب الوديعه ان ينفق المبيع لكن ياخذ الثمن من المولى لان الدين ظهر في حق
المولى دون المشتري رجل ادع عندنا نخص ما به درهم فانفق المودع منها ثلثه
ورد على صاحب الوديعه ما بقي درهم ثم حلف انه لم يجس من الوديعه شيئا قالوا لا يكون
حاشا في دينه لان ما انفق صار ديننا عليه بالاتفاق فلا يكون حاسبا للوديعه
رجل استعار من رجل ذبا فقلده به صبييا قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
رحمه الله ان كان الصبي ممن لا يضبط حفظ نفسه وحفظ ما عليه وتركه المستعير
بغير حافظ كان المستعير ضامنا قال الشيخ الامام هذا رحمه الله وذكر ان سماعة
عن محمد رحمه الله عليه ما في النوادر رجل استعار من رجل دابة لحضرت الصلاة
فدفعها الي غيره لمسكها فضاقت قال ان كان اشترط في اصل العارية ركوبه
نفسه ضمن لانه لو اعار غيره لايضمن فكل من له ان يعير كان له ان يودع ومن لم يكن له
ان يعير لم يكن له ان يودع وذكر شمس الائمة السرخسي رحمه الله ان المعتير لا
بملك الايداع مطلقا ولو فعل كان ضامنا رجل غاب فجات امراته الى القاضي
واحضرت والد زوجها وادعت ان للعيب وديعه في يدايه فطلبت النفقة
من ذلك المال قال الشيخ الامام ابو بكر هذا رحمه الله ان كان في يد والد الزوج
دراهم او حصا ما يصلح لنفقة الزوجات من طعام او كسوة والاب مقربان
ذلك في يد كان للمرأة ان تطالبه وللقاضي ان يأمر بدفع ذلك اليها وليس للاب ان

يدفع

يدفع ذلك اليها بغير امر القاضي فان دفع بغير امره كان ضامنا وان انكر الاب
كون ذلك المال في يده كان القول قوله ولا يمين لها عليه لانها تريد ان تست
مالا لزوجها عنده وانها ليست بوكيله عن زوجها وانما يستحلف من كان خصما
وان لم تكن الوديعه مما يصلح لنفقه الزوجات فلا خصوصية بينهما ولو كان
للعيب دين على رجل والغريم مقربا لمال والكناح فالدين بمنزلة الوديعه ثلاثة
او دعوا رجلا مالا او قالوا لا يدفع الى رجل منا حتى يجمع كلنا فدفع نصيب
احدهم اليه كان ضامنا في قوله اي حنفته رحمه الله لانه لا يتعين نصيبه الا
بالقسمة والمودع لا يملك القسمة رجلان ادع عار جلا ثوبا وقال لا تدفع الا
الينا جميعا فدفع الي احدهما كان ضامنا فان اراد المودع ان يخرج نفسه عن
الضمان قالوا الحيلة له في ذلك ان يقول للحاضر الذي يطالبه بعدما دفع الي
الاول احضر خصمك حتى ادفعه اليكما ولا يقربا لدفع الي الاول مودع مات
فقال ورثته قدر الوديعه في حياته وجب الضمان في تركته ولا يقبل هذا من
الورثة لانه مات محملا فان اقامت الورثة البينة على اقرار الميت انه قال في حياته
رددت الوديعه قبلت بيمينهم لان الثابت بالبينة كالثابت عيانا ولو قال
المودع لرب الوديعه قد رددت بعض الوديعه ومات كان القول قوله صاحب
الوديعه فيما اخذ مع يمينه لان الوديعه صارت ديننا من حيث الظاهر فيكون القول
قوله صاحب الوديعه في مقدار ما اخذ مع يمينه رجل تناول مال انسان بغير امره
في حياته ثم رد المال الي ورثته بعد موته قال الشيخ ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله
يبلغ عن الدين وسقي حق الميت في ماله اياه ولا يرجي له الخروج عنها الا بالتوبة
والاستغفار للميت والدعاه رجل عنده وديعه لانسان وله امراتان كل واحدة
منهما ابن من غير ينفق عيها وسكان معه فمات في عياله قوم دعوا الي رجل دراهم

ليدفع الخراج عنهم فاخذها وشدها في منديلها ووضع في كفة فدخل المسجد فذهبت
منه الدراهم ولا يدري كيف ذهبت واصحاب المال لا يصدقونه قالوا لا يكون ضامنا
وهو كما قال ذهبت الوديعه ولا ادري كيف ذهبت وثمة القول قوله مع يمينه ولا
ضمان عليه مودع قال وضعت الوديعه بين يدي في داري قالوا ان كان مالا لا يحفظ
في عرصة الدار وعرصة الدار لا تعد حرز له كالجوهر والذهب يكون ضامنا ولو
قال دفنت في داري او في كربي ونسيت موضعها لا يضمن اذا كان للكرم والدار باب
لان ذلك لا يعد تضييعا وفيما اذا وضع الوديعه في مكان حصين فنسي موضعها
اختلف فيه المشايخ والشيخ انه لو قال وضعت في داري لا يضمن وان قال لا ادري
وضعت في داري او في مكان اخر كان ضامنا امرأة اودعت صبيها من سائب
سبه فاشتغل المرأة فوكت الصبي في الما لا ضمان عليه عليها ولو كانت العبيبة
غصبا عند غاصب والمسئلة محالها كان ضامنا **فصل** فيما يعد تضييعا للوديعه
اذا كانت ثيابا من الصوف والمودع غايب فخيف عليها الفساد ان دفع الي القاضي
حتى يسهه جاز ويمنع ان يرفع فان لم يرفع حتى فسد لا ضمان عليه ولو كانت
الوديعه حنطة فافسدتها الفار وقطاع على ثوب معروف فان احترق صاحب
الحنطة ان هاهنا ثوب الفار لا يضمن وان لم يخبر بعد ما اطلع على ذلك ولم يسد
كان ضامنا ولو كانت الوديعه دابة فاصابها شيء فامر المودع رجلا ليعالجها ففعل
فمطبت من ذلك فصاحب الدابة بالخيار يضمن ان يماشا فان ضمن المستودع لا يرجع
المستودع على الذي عالجها بامر وان ضمن الذي عالجها ان كان المأمور علم وقت
الامر بالمعالجة اذا الدابة لعين الذي يديره وعلم ان صاحبها لم يامر المودع بذلك
لا يرجع وان لم يعلم انها لعين او ظن انها له كان له ان يرجع على المودع لانها
كانت في يد المودع واليتدد ليل الملك من حيث الظاهر رجل اودع عند قاضي ثيابا

فوضع

فوضع القاضي حافونه وكان السلطان باخدا الناس بالسي في كل شهر جعلها وظيفه عليهم فاخذ
السلطان ثياب الوديعه من حمة الوظيفة فربها عند غيره ففرقت قالوا ان كان القاض
لا يقدر على منع السلطان فيها لا يضمن لانه امين ويضمن المرتين لانه مودع الغاصب
فنجس صاحب الثوب ان شاخص السلطان وان شاخص المرتين وكذا الرجل الذي كان
ضامنا وكذا الواخذ بالجناية دراهم وهو طابع كان ضامنا وكذا الصراف اذا كان طابعا يكون
ضامنا ويصير مردود الشهادة رجل في يديه مال انسان فعالة السلطان الجابر ان لم
يدفع الي هذا المال حسبتك شهر او ضربتك ضربا لا يجوز له ان يدفع المال اليه فان دفع
كان ضامنا وان قال له اني قد دفع الي المال قطع يدك واخبر بك خمسين سوفا دفع
اليه لا يكون لان دفع مال الغير الى الجابر لا يجوز الا ان تخاف تلف عضو والضرب
المتوالي تخاف منه التلف وسيا في احسان هذا في كتاب الاكرام المودع اذا قال
دفعت الوديعه الى ابني وانكر الابن ثم مات الابن فوثر الاب مال ابنه كان ضمان
الوديعه في تركه الابن اذا غاب المودع فطلبت المهرامه الغايبة النفقة من الوديعه
فجد الوديعه ثم اقر بها وقال قد ضاعت كان ضامنا وكذلك وصي الابن انما اذا اجمع
اوليا الابن والجيران وقالوا الوصي انفق ما عندك على هؤلاء الاطفال من مالهم
فجد وقال مالهم في يدي ثم اقر بشي وقال قد ضاع بعد الطلب كان ضامنا
ولو جد المودع الوديعه ثم اقام البينة على هلاكها قبل الجود ان قال ليس لك
او قال اغلظت ثم اقام البينة انه دفع الي صاحبها قبل الجود بري ولو قال كنت
في السفينة ففرقت ففعلت الوديعه انسانا لا يصرف الا ببينة رجل دفع الى رجل
الف درهم وقال له ادفع الي فلان بالري ثم مات الدافع فدفع المودع المال الى
رجل ليدفع الي فلان بالري فاخذ في الطريق فلا ضمان على المودع لانه وصي الميت
ولو كان الدافع حيا ضمن المودع لانه وكيل الا ان يكون الاخر في عياله فلا ضمان عليه

ضامنا

إذا سرت الوديعة من دار المودع وباب الدار مفتوح والمودع غائب عن الدار قال محمد بن سلمة
رحمه الله كان ضامنا فلو أن صاحب الدار دخل كرمه أو بستانه وملا رقبته بالدراق قال
إن لم يكن في الدار أحد ولا في موضع سجع الحمار أخاف أن يكون ضامنا لأن هذا تضييع
أبو نصر رحمه الله إذا لم يكن أطلق الباب فسرت منه الوديعة لا يضمن يعني إذا كان في الدار
حافظ رجل رفع الوديعة فلم يمنع المودع قال أبو القاسم رحمه الله إن أمكنه دفعه فلم
يدفع ضمن وإن لم يقدر على دفعه بأن كان يخاف من زعارته أو ضرره لا يضمن المودع إذا
ربط السلسلة على باب حرابته في خان تحتك ولم يعقله فخرج فسرت الوديعة قالوا
إن عذر هذا اعتقالا وأهلا لا كان ضامنا والأفلا رجل أجريت من دار من رجل
فدفع الوديعة إلى الذي استاجر البيت قال الفقير أبو بكر البخاري رحمه الله إن كان كل
واحد مفتاح ومغلق على حدة ضمن كما لو دفع إلى أجنبي يسكن خارج الدار وإن لم
يكن كذلك وكل واحد منها يدخل على صاحبه بعين استئذان لا يكون ضامنا لأنه
بمثلة من عياله امرأة عندها وديعة لأنسان لمحضرتها الوفاء فدفع الوديعة
إلى جانيها ففعلت الوديعة عند الجار قال الشيخ الإمام أبو بكر البخاري رحمه الله إن لم
يكن محض الوفاء أحد من يكون في عياله لا يضمن كما لو دفع الخريف في دار المودع
كان له أن يدفع الوديعة إلى الأحمس المودع إذا بعث الوديعة إلى صاحبها على يدي ابنه
الكبير الذي ليس في عياله ففعلت الوديعة لا يضمن الأب لأن الابن الصغير وإن لم
يكن في عياله الأب فدرس الأب إلى والدته فلا يضمن بالدفع إليه ولو بعث الوديعة
إليه صاحبها على يد عبده الذي أجبر من غيره فإنه لا يضمن وإن كان العبد في عياله
المستاجر يسكن معه **فصل** في هلاك الوديعة بعد الطلب من صاحبها صاحب
الوديعة إذا طلبت الوديعة فقد هاجت الفتنة فقال المودع لا أصل لي بالساعة
فاغبر على تلك المناجيه فقال المودع اغبر على الوديعة أيضا قال الشيخ الإمام أبو بكر

الشيخ رحمه الله

الشيخ رحمه الله إن كانت الوديعة تبعد من المودع لا يقدر على دفعها لذلك أو لضيق
الوقت فلا ضمان عليه ويكون القول قوله رجل له على رجل دين فإرسل إلى رجل
إلى مديونه ليقبض دينه فقال المديون ذهبت إلى الرسول وصدقة الرسول وقال ذهبت
إلى الرسول وصاحب الدين ينكر وصول المال إليه قال أبو القاسم رحمه الله القول للرسول
الرسول مع يمينه رجل أودع عند أفسان وديعة وقال له في السر من أخبرك بعلامه كذا
ولذا فادفع إليه الوديعة فجاء رجل ويثبت تلك العلامة فلم يصدره المودع حتى هلك الود
ع قال أبو القاسم رحمه الله لا ضمان على المودع **رجل أودع** وديعة وقال للمودع لا تضع
وديعتي في خانوتك فإنه مخوف فوضع في الخانوت فسرت الوديعة في الليل قال
الفقير أبو جعفر رحمه الله إن لم يكن متره أحرز من الخانوت وليس له مكان آخر أحرز
من الخانوت فلا ضمان عليه وإن كان غيره لك يكون ضامنا **رجل دفع** إلى رجل بضاعة قال
للمستصنع ضعي في هذا العدل وأشار إلى العدل فوضعه في الخفية فضاع كان ضامنا
وإن قال ضعي في الجوالق من غير شأن فوضعه في الخفية لا يضمن امرأة أودعت كتابا
وصيتها عند رجل خصمه زوجها وأمرته أن يسلم الكتاب إلى زوجها بعد وفاتها فبرأت
وأرادت استرداد كتاب الوصية قال الفقير أبو بكر البخاري رحمه الله إن كان في الكتاب
اقتدار منه للزوج بما لا يقبض ماله من الزوج فالمودع أن لا يدفع الكتاب إليها
وإن كانت المرأة تسترد ملك نفسها بأن كان القراض مالا للمرأة بما في رد الكتاب من
ذهاب حق الزوج وفيه أمانة له على الظلم قال الأثرى إن الوديعة لو كانت بيننا
فأرادت المرأة أن تأخذ من المودع بضعة رجلا ظلا فإنه لا يدفع إليها لما قلنا ولو أن
رجلا وضع كتابا في يد متوسط وأمر أن يسلم الصك إلى غيره أودع إليه دراهمه
قبل ثلثه أشهر فلم يدفع المديون إليه دراهمه إلا بعد سنة فجاء الطالب يريد أن يسترد
الصك قالوا إن علم المتوسط أن الغريم أو في حق الطالب قبل مضي المدة أو بعد ما فإنه يدفع

الصك الى المطلوب دون الطالب تلكه او دعوا رجلا مالا وقالوا لا تدفع الصك لمالك احد
 منا حتى يجمع قديم نصيب احدهم قال محمد رحمه الله في القياس يكون ضامنا وبه قال
 ابو حنيفة رحمه الله وفي الاستحسان لا يضمن وهو قول ابو يوسف رحمه الله امرأة قالت لا كادها
 لا تطرح امرالي في متلك فوضع الاكار في متله فحى الاكار حناته وهرب فرفع السلطان
 مكانه في متله قال الفقيه ابو ميمون بكر البجلي رحمه الله ان كان متله قريبا من موضع
 الدر فلا ضمان على الاكار لان حفظ الكدر والتحسينه يكون على الاكار فاذا طرأ فيه
 موضع الكدر قريبا من البيروا خف مونه لا يضمن رجل خاصم رجلا وادعي عليه الف
 درهم فانكر المدعا عليه ثم ان المدعا عليه اخرج الف ووضعا في يد انسان حتى ياتي
 المدعي بالبينة فلم يأت بالبينة فاسترد المدعا عليه الدرام واي الامين ان يرد عليه
 ثم اغبر على تلك الناحية واغبر على الالف قال الفقيه ابو بكر رحمه الله ان وضع المدعي
 والمدعا عليه الالف عندك لا يضمن الامين لانه ان يدفع الى احدهما وان كان صاحب المال
 هو الذي وضع ضمن الودع لانه صار فاصا بالمنع عنه عبد جابو قمر من الخطط بيت
 رجل صاحب البيت وسلم الوقر الى امراته وقال هذا مولا يبعته الى زوجك ودية
 وغاب العبد فلما اخبرت المرأة زوجها بذلك لامها على القبول وارسل الى مولي العبد
 ان ابعت من محل هذا الوقر فاني لا قبل فاجاب مولي العبد وقال انه يكون عندك
 اياما ثم احمله فلا تدفع الي عدي ذلك ثم طلب المولي واراد ان ياخذ فقال لا دفعه
 الا الى المولى رجله الى مولى ثم سرق الوقر قالوا ان كان صاحب البيت صدق العبد
 فيما قال العبد انه مولا يبعته اليك ودية يضمن بالمنع عن المولي وان لم يصدقه
 او قال لا ادري اهو مولي العبد او هو غصب بيد العبد او ودية لاسان اخر
 وتوقف في الرد ليعلم ذلك لا يضمن ممنعه عن المولي جل او دع عند انسان الف درهم
 ثم ان صاحب الوديعه اعرض الوديعه من الذي يريه قال ابو حنيفة رحمه الله لا يخرج

الالف من الوديعه حتى يصير في يد المستودع حتى لو هلك قبل ان يصل يده اليها لا يضمن وذلك
 في كل ما كان اصله امانة وكذا لو قال الودع لصاحبها ايدني ان اشترى بالوديعه ثيابا وبيع
 لانه مؤتمن مودع جعل دراهم الوديعه في جيبه وحضر مجلس فسق فضاعت الدراهم بعدما
 سكر بسرقه او سقوط او غير قال بعضهم لا يضمن لانه حفظ الوديعه في موضع يحفظ
 مال نفسه وهو جيبه وقال بعضهم هذا اذا لم يزل عقله اما اذا زال عقله كمن تمكنه
 حفظ ما لم يصير ضامنا لانه عجز عن الحفظ بنفسه فيصير مضيقا او مودعا غير رجل
 حمل ثياب الوديعه على دابته فنزل عن دابته في الطريق فوضع الثياب تحت جنبه ونام عليه
 فوق الثياب قال ابو القاسم رحمه الله ان اراد به التزويج يكون ضامنا وان نام عليها لا حل الحفظ
 لا يضمن ولو كان الثياب كيسا فيه دراهم لا يضمن لانه لا يضع الكيس تحت جنبه الالحفظ مودع
 قال له رب الوديعه اذا جازي فرد عليها الوديعه فلما اطلب اخوه منه قال له المودع عذرا
 بعد ساعة لا دفعها اليك فلما عاد اليه قال انه كان هلك لا يصدق لانه متاخر فيكون
 ضامنا وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله اذا طلب المودع وديعته فقال
 اطلبها غدا فاعاد الطلب فقد قضت روي عن اصحابنا رحمه الله عليهم انه
 يسأل المودع متى ضاعت ان قال ضاعت بعد اقرار لا يضمن وان قال كانت ضايعه
 وقت اقرار لا يقبل قوله لانه ساقض ويكون ضامنا لان قوله اطلبها غدا فاعاد
 للشئ القايي ولو ان صاحب وديعه طلب الوديعه فقال المستودع لا يمكن ان احضرها الساعة
 فنزل ورجع ثم هلك لا يضمن لانه لما طلب منه الوديعه فقد عزله عن الحفظ ثم انزل ورجع
 كان ذلك ابتداء ايداع ولو قال احمال الي اليوم وديعتي فقال فعل ولم يحمله اليه حتى
 مضى اليوم وهلك عنده لا يضمن لانه لا يجب على المودع نقل الوديعه الى صاحبها رجل دفع
 الى دلال ثوبا لبيع فقال الدلال وقع في الثوب فضاع ولا ادري كيف ضاع قال
 الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله لا يضمن ولو قال ليت ولا ادري في اي حانوت

مكان

وضعت يكون ضامنا رجل اودع عند انسان جارية فمات المستودع قال انما طفي رحمه الله
ان راوها حية بعد موته فلا ضمان عليه وان لم يروها حية بعد موته فقال ورثته قد
ماتت اوردها عليه في حياته او هربت لا يقبل قولهم لانهم يرضون الضمان عن انفسهم وروى
ابن رسيم عن محمد رحمه الله عليها رجل دفع الى رجل الف الف شتر يله وسع كل شهر باحد عشر
درهما فمات الرجل ولا ندرى ما فعل وترك رقيقا يصير المال دينا في مال الميت ولا يقبل
قول الورثة ان اباهم قدردها الى صاحبه وكذلك رجل دفع ارضه مزارعة والبدن
منهما او من احدهما فمات المزارع وفي الارض زرع قد حصد ولم يرد موته
قال محمد رحمه الله قيمة الزرع يوم مات او مثل الطعام الذي كان في يده يوم مات
دين في مال الميت ولا يصدق الورثة ان اباهم قدرده عليه الا بينه وذكر في الجامع الكبير
باب ما يقر صاحب الوديعة بقبض مضمك ما يؤيد هذا والله اعلم

كتاب العارية

قال علوان رضي الله عنهم اجمعين المستعير ان يعير فيما لا يتفاوت فيه الناس وقال الشافعي
رحمه الله عليه ليس له ذلك لان عند الاعارة اباحة والمباح له لا يملك الا اباحة وعند الاعارة
تمليك ولهذا قال الغيرة ملوك منفعة هذه الدار شهر او لم يقل شهر ايعير عوض
كانت اعارة والمالك يملك اقليل ولو قال لغيره اجرتك هذه الدار شهر من غير شئ
او لم يقل شهر الا يكون اعارة رجل استعار من رجل شيا فسكت المالك ذكره في المسألة
السرخسي رحمه الله ان الاعارة لا تثبت بالسكوت رجل استعار من رجل دابة ليل قال الشيخ
الامام علي بن محمد البرقي رحمه الله انه لا يعير غير ليل لان الناس لا يتفاوتون في ليل رجل
استعار من رجل دابة للركوب ويعير غير ليل ليل او ثوبا للباس ولم يذكر للباس كان له
ان يعير غير للركوب ويعير غير للباس ايضا ويكون ذلك نعيما للراكب واللابس
فان ركب هو بعد ذلك والباس بعد ذلك قال الشيخ الامام علي بن محمد البرقي رحمه الله اذا

هلك يكون ضامنا وذكر في المسألة السرخسي رحمه الله والشيخ الامام المعروف بجواز زاده
رحمه الله انه لا يضمن رجل استعار من اخر دابة بعد اتي الليل فاجابه وذلك ما يتفاوت
الناس في الاتفاقات ان استعار مطلقا كان له ان يعير غيره رجل استعار من اخر دابة
بعد اتي الليل فاجابه صاحب الدابة نعم ثم استعار اخر عند الليل فاجابه نعم فان الحق
يكون للسابق منها فان استعار معا في ليل فاجابه نعم ثم استعار من اخر ثورا عند
فاجابه نعم في الاستعير عند اول فجر صاحبه الثوب فاخذ الثور من بيته واستعمله فعطى
قال ابراهيم بن يوسف رحمه الله لا يكون ضامنا رجل استعار من اخر ثورا عند الليل فاجابه
نعم ثم جاولم فجر المعير فاخذ الثور من امرائه واستعمله فعطى قالوا يكون ضامنا لان ما
الدواب لا تكون للنساء وانما لمن ما كان من متاع البيت رجل استقرض من اخر ثورا نوب
استعاره ليس له يوم ما يعير ثور ايضا فذلك الثور في الاستعمال لا يكون ضامنا لان هذا
اعارة وليس استقرض الحيوان بل استقرض من الحيوان ان ياخذ منه حيوانا ليستملكه
ويقتطع به ثم يرد عليه مثله فذلك فاسد وهو مضمون بالقيمة رجل ارسل رجلا يستعير
دابة من فلان الى الحرم فجاء الرسول الى صاحب الدابة وقال ان فلانا يقول لك اعزني
دابتك الى المدينة فدفعها اليه فجاءها الرسول ودفعها الى المرسل ثم بدا المرسل ان
يركبها الى المدينة وهو يعلم باقال الرسول للمعارة فركبها الى المدينة فماتت
لا يضمن لان المعير اذا ن صاحب الدابة وهو اعاد الى المدينة ولا يثبت بان المعير وان
اذن بالركوب الى المدينة الا ان المستعير لم يعلم بذلك فلا تثبت الاذن كما لو اذن لغيره
في التجارة ولم يسمع العبد الا ما يقول ان لم يعلم المرسل فقد سمع رسوله وسمع الرسول
كساع المرسل وان ركبها الى الحرم واذا ضمن المستعير لا يرجع هو على الرسول لانه ضمن
بفعله يا شرف لنفسه **فصل** فيما يضمن المستعير رجل استعار من اخر دابة ليل
عليه ما يقع من الخنطة ثم ان الاستعير بعث الدابة مع وكماله ليجل عليه ما يقع من الخنطة

له فكل الوكيل طعاما لنفسه مثل طعام الموكل ذكر في الشركة انه لا يكون ضامنا رجل استعد
دابة ليذهب بها مكان معلوم فذهب بها مكان اخر بطلب المساقاة كان ضامنا ولو امسك
الدابة في بيته ولم يذهب فملك الدابة كان ضامنا لانه اعادها للذهاب لا لئلا
في البت ولو استعار من اخر ثورا ليكرهه لارضه وعين الارض فكرهها ايضا اخري
فهلك الثور في الاستعمال كان ضامنا لان الارض ضاوت به الكرار فيصح التيقن
صبي استعد من صبي اخر فاسا او نحو ذلك فاعطاه وكان الفاس لغير الدافع فملك
في يد الصبي المستعير قالوا ان كان الدافع ما ذونا لاجب الضمان على المستعير وانما
وجب على الدافع وان كان الدافع محمورا فضا جبا الفاس ما لم يرضه ويضمن ايما جمل
استعار من اخر دابة على ان يذهب بها حيث شا ولم يسم مكانا ولا وقتا ولا ما
يجل عليها ولا ما يعمل بها فذهب بها المستعير الى الحرم واسكنها بالكوكة ثم راها على
تقطعت الدابة لا يضمن في شيء من ذلك لا لخلق الاعارة وان استعاره ابنة يومها الى الليل ولم
يسم ما يعمل عليها لا يضمن اذا هلك في اليوم وان اسكنها بعد اليوم فملك ذكر في كتاب
انه يكون ضامنا واختلف فيه المشايخ قال بعضهم انما يضمن اذا انتفع بها في اليوم
الثاني وان اسكنها ولم ينتفع بها لا يضمن قال بعضهم هو ضامن على كل حال واطلاق
الكتاب دليل عليه وبه اخذ الشيخ الامام شمس الالية السرخسي رحمه الله لان الاذن
بالوقت بالقبض موقت فبعد الوقت يكون ممسكا مال الغير بخلاف اذن المستعير
اذا قضى حاجته بالدابة المستعارة فرددها مع عبده او مع بعض من كان في حاله
فملك لا يكون ضامنا وكذا لو رد الى عند صاحبها غير يقوم على الدابة وقال
الشيخ الامام الزاهد المعروف بجواهر زاده رحمه الله على قياس هذا يجب ان
يقال اذا رد الغاصب الدابة الغصوبة الى عند صاحبها عند يقوم على الدابة
وحفظها صح رده والمعتبر ان يسترد العارية ويرجع فيها متى شا كانت الاعارة مطلقة

او موقفة

استعار
من غيره
فذهب بها
الى مكان
معلوم
فذهب بها
الى مكان
اخر بطلب
المساقاة
كان ضامنا
ولو امسك
الدابة
في بيته
لم يذهب
فملك
الدابة
كان ضامنا
لانه اعادها
للذهاب
لا لئلا
في البت
ولو استعار
من اخر
ثورا ليكرهه
لارضه
وعين الارض
فكرهها
ايضا
اخري
فهلك
الثور
في
الاستعمال
كان
ضامنا
لان الارض
ضاوت
به
الكرار
فيصح
التيقن
صبي
استعد
من صبي
اخر فاسا
او نحو
ذلك
فاعطاه
وكان
الفاس
لغير
الدافع
فملك
في يد
الصبي
المستعير
قالوا
ان كان
الدافع
ما ذونا
لا يجب
الضمان
على
المستعير
وانما
وجب
على
الدافع
وان كان
الدافع
محمورا
فضا
جبا
الفاس
ما لم
يرضه
ويضمن
ايما
جمل
استعار
من اخر
دابة
على ان
يذهب
بها
حيث
شا
ولم
يسم
مكانا
ولا
وقتا
ولا ما
يجل
عليها
ولا ما
يعمل
بها
فذهب
بها
المستعير
الى
الحرم
واسكنها
بالكوكة
ثم راها
على
تقطعت
الدابة
لا يضمن
في شيء
من ذلك
لا لخلق
الاعارة
وان استعاره
ابنة
يومها
الى
الليل
ولم
يسم
ما يعمل
عليها
لا يضمن
اذا هلك
في اليوم
وان اسكنها
بعد اليوم
فملك
ذكر في
كتاب
انه يكون
ضامنا
واختلف
فيه
المشايخ
قال بعضهم
انما يضمن
اذا انتفع
بها في
اليوم
الثاني
وان اسكنها
ولم ينتفع
بها لا يضمن
قال بعضهم
هو ضامن
على كل حال
واطلاق
الكتاب
دليل عليه
وبه اخذ
الشيخ
الامام
شمس الالية
السرخسي
رحمه الله
لان الاذن
بالوقت
بالقبض
موقت
فبعد الوقت
يكون ممسكا
مال الغير
بخلاف اذن
المستعير
اذا قضى
حاجته
بالدابة
المستعارة
فرددها
مع عبده
او مع بعض
من كان في
حالها
فملك
لا يكون
ضامنا
وكذا لو رد
الى عند
صاحبها
غير يقوم
على الدابة
وقال
الشيخ
الامام
الزاهد
المعروف
بجواهر
زاده
رحمه الله
على قياس
هذا يجب
ان يقال
اذا رد
الغاصب
الدابة
الغصوبة
الى عند
صاحبها
عند يقوم
على الدابة
وحفظها
صح رده
والمعتبر
ان يسترد
العارية
ويرجع
فيها متى
شا كانت
الاعارة
مطلقة

او موقفة الى عشرين او ما اشبه ذلك لا يضمن لانه ثم اذا كانت الاعارة مطلقة
فيرجع المعير لا يضمن للمستعير شيئا ويكون المستعير غرسه وبناءا وعلى قول ابن ابي
ليلي والشافعي رحمه الله عليه يضمن المعير قيمة البناء والغرس قيمتهما فاية يوم
الاسترداد ولو كانت الاعارة موقفة بان قال صاحب الارض اعركك هذه
الارض عشرين سنة لغرس فيها اولسي فيها ثم رجع عن الاعارة قبل ان يضي
كان ضامنا للمستعير قيمة البناء والغراس ولا يضمنه للقيمة فيكون له ذلك
اذا كان قائمة يوم الاسترداد عندنا الا ان يسأل المستعير ان يرفع البناء
والاغراس ولا يضمنه القيمة فيكون له ذلك اذا كان قلع الاشجار ورفع البناء
لا يضر بالارض فان كان يضره لك لصاحب الارض ان يملك البناء والاغراس
بالقيمة وعلى قول زفر رحمه الله للمستعير ان يرفع البناء والاغراس ولا يضمن
صاحب الارض كما لو كانت الاعارة مطلقة رجل قال لغيري ابن في ارضي هذه
بنفسك على ان اتركها في يدك ابدأ او قال لي وقت كذا فان لم اتركها فانا
ضامن لك ما تنفق في بنائها ويكون البنا لي فاذا اخرج من الارض يضمن قيمة
البناء والغراس ويكون جميع ذلك لصاحب الارض ولو ان رجلا اعاد
لبن رعا ووقت لذلك وقتا ولم يوقت فلما تقارب الحصاد اراد ان يخرج
المستعير في القياس يكون له ذلك وفي الاستحسان لا يكون له ذلك حتى يحصد
الزروع لان المستعير لم يكن مبطلا في الزراعة فيترك الارض في يده لئلا
الحصاد وتضيق الاعارة لطاره ولو ان رجلا اعاد ارضا ليدني المستعير فيها
او يسكن ما بداله على ان يتركها فالبنا يكون في يده اجابة فاسدة
لانه شرط البنا لنفسه عند الاخراج فكان تملك المنفعة تملكها بعض
فكون اجابة بمنزلة ما لو قال لغيري وهبت منك هذه الدار بالفيكون

ببيعها وانما فدت الاجارة بالحالة المدونة واذ اقامت العير والمستعير بطل الاعارة
 كما بطل الاجارة بموت احد المتعاقدين رجل استعار من رجل دابة عارية موقفة
 فلم يرد لها على صاحبها بعد مضي الوقت حتى هلك فيمن قمتها لان رد العارية
 يكون على المستعير وموته لا يكون عليه وفي الوديعة يكون على صاحبها وفي الغصب
 يكون على الغاصب وفي الاجارة يكون على الاجر رجل اعاد دابة وسمى مكانا
 معلوما فجاور بها ثم ردها الى المكان المأذون فهلك في يد كان ضامنا
 وفي الوديعة اذ البسر الوديعة حتى ضمن ثم خلع فهلك في يد بعد ذلك بري
 عن الضمان رجل عارضا بشرط ان يكون المستعير ضامنا لما هلك في يده
 لم يصح هذا الضمان ولا يكون ضامنا عندنا رجل قال لغريم اعزتي دابتيك
 فنقلت فقال رب الدابة لابل غصبتها فان لم يكن ركبها كان القول قول
 المقر ولا ضمان عليه وان كان قد ركبها لا تقبل قوله ويكون ضامنا لو جردت
 الضمان وهو استعمال دابة الغير واذ قال رب الدابة اجرتها وقال لابل اعزتي
 كان القول قول الراكب مع يمينه ولا ضمان عليه لانها تضاد قاعلا ان الركوب
 كان باذن المالك رجل استعار حمارا في الرستاق الى البلد ثم يتفوله الرجوع
 الى الرستاق فوضع الحمار في يد رجل بالذهب به الى الرستاق وسلم الى صاحبه فهلك
 الحمار في الطريق فالوا ان كان شرط في الاعارة ان يركب المستعير بنفسه كان ضامنا
 بالرفع الى غيره وان استعار مطلقا لا يكون ضامنا لان الاعارة المطلقة للمستعير
 ان يعير غيره سواء كانت الاعارة فيما يقنات الناس في الاشتغال كالركوب والبسر او
 يتفاوت بسكنى الدار والحمل وان كانت الاعارة ليركب المستعير بنفسه فرفع
 الى غيره كان ضامنا لان هذا الوجه ليس له ان يعير غيره فلا يكون له ان يرفع الى
 غيره وهذا على قول من يقول ان المستعير لا يملك الا بداع ولو قال المعير لا بدع الى

عمران

غيرك كان ضامنا على كل حال اذ ادفع الى غيره رجل استعار دابة ليشيع جنان الى موضع
 كذا فلما انتهى الى المقبرة دفعها الى انسان ودخل ليصل فسرفت الدابة قال مجرد حية
 لا يكون ضامنا رجل استعار ستر التين من فسرقت من الاذن لا يكون ضامنا
 لانه لم يترك الحفظ فان لم يقصبه في الحايطة كان ضامنا رجل استعار دابة فنام
 في المقارة ومعهودها في يد فجاء انسان وقطع المقود وذهب بالدابة ولم يعلم لا
 يضمن المستعير لانه لم يترك الحفظ ولو ان السارق مد المقود من يده وذهب
 بالدابة ولم يعلم به المستعير كان ضامنا لانه اذا نام على وجه يمكن مد المقود
 من يده وهو لا يعلم به يكون مصيعا قبل هذا اذا نام مضطجعا فان نجا لسا
 لا يضمن على كل حال لانه لو نام جالسا ولم يكن المقود في يده ولكن الدابة يكون
 بين يديه لا يضمن ففهمنا اولى رجل استعار حمارا الى الطاحونة فادخله المربط
 الذي يكون به وجعل على الباب خشبا كيلا يخرج الحمار فسرق الحمار لا يضمن لان
 ذلك حفظ وليس بتضييع ولو استعار بقر او استعمله ثم ركه في المسرح
 للزعي فضاع انما ضامنا به برصى يكون الثور في المسرح وحده لا يضمن وان
 لم يعلم بذلك ضمن رجل استعار من اخوتورا فاعاره مورايسا ويحمين
 فجمع المستعير بين هذا الثور وبين ثور له يساوي مائة وقرنها ففعلت المستعير
 قالوا اذ فعل مثل ما يفعله الناس لا يضمن ولا يكون ضامنا لانه اذا اذ فعل
 ما لا يفعله الناس الا يكون المعير راويا رجلا ن سكنان في بيت واحد كل
 واحد منهما سكن في زاوية منه فاستعار احدهما من صاحبه شيئا ثم
 طلب العارية فقد المستعير قد كنت وضعت في الطاف الذي يكون في زاوية بيتك
 قالوا ان كان البيت في ايديهما لا يكون المستعير راويا ولا مضيعا فلا يكون
 ضامنا رجل دخل الحمام فسقط قصعه الحمام من يده وانكسرت في الحمام

ان

او انكسر كوز الفخار من يده عند الشرب قال الفقيه ابو بكر البجلي رحمه الله لا يكون
ضامنا قبل هذا اذ لم يكن من سوا مساكه فان كان من سوا مساكه يكون ضامنا
رجل تحت اجيره او تليده واستعار حمارا فسقطت العباد عن الجار في الطريق
قال ابو القاسم ان سقط من عسف عسف الاجير كان الاجير ضامنا وان لم
يعسف الدابة لا يكون ضامنا رجل استعار من رجل دابة فحضرت الصلوة
فدفعها الى غيره لمسكها فصاحت قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
رحمه الله ان كان المستعير شرط في العارية ركو بنفسه كان ضامنا لانه
لا يملك الا عارة في هذا الوجه فلا يملك الا يداع وان لم يكن كذلك فيضمن
لانه يملك العارة في هذا الوجه فيملك الا يداع وذكر محمد رحمه الله في السير
ان المستعير اذا اودع الى من ليس في عياله كان **ضامنا** **فصل** في المستعير اذا
لم يدفع بعد الطلب رجل استعار من رجل ثوبا ثم طلب المعير ان يرد
فقال المستعير نعم هودي ادفعه اليك ثم فرط في الدفع حتى مضى شهر ففرق
من المستعير قالوا ان كان عاجزا عن الرد وقت الطلب لا ضمان عليه
وان كان المستعير قادرا على الرد فان اظهر المعير السخط والكراهة في
الامساك ضمن المستعير وكذا اذا لم يظهر السخط ولا الرضى لان الرضى
لا يثبت بالشك فان صرح بالرضى لا يضمن المستعير ولو استعار كتابا
فضاع ثم جاء صاحب الكتاب وطالبه بالرد فلم يجبه بالضياع ووعد
الرد ثم اخرج بالضياع قال بعضهم ان لم يكن ليسان وجوده لا ضمان عليه وان
كان ايسا من وجوده كان ضامنا وفي الكتاب قال يكون ضامنا ولا يقبل
دعوى الضياع منه لانه من اقص امراة استعارت سراويل للباس
فلبست به وهي تمشي فزلت رجلها فتخرق السراويل الا ضمان عليها لانها

عن مضيقه رجل باع من اخر عصيرا فاعاره البايح حمارا لحمل العصير فلما حمل عليها
واراد سوق الحمار قال له البايح خذ عدان وسقه كذلك ولا تخل عنه فانه لا يملك
الا هكذا فقال المشتري نعم فاخذ عدان ثم حل عنه بعد ساعة وترك العدان
فا سرع في المشي فسقط وانكسر الحمار كان ضامنا لانه شرط شرط مقيدا فاذا
خالفه صار غاصبا وكذا لو اعاره رجلا شيئا وقال لا تدفع الى غيرك فدفع ذلك
عند الثاني قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله ضمن المستعير لانه دفع بعينه اذ
وقال بعضهم ان كان شيئا لا يختلف الناس في الانتفاع به لا يضمن ليس لو ايد
الصغير ان يعير شيئا من ماله وله الصغير الماذون فان فعل فذلك كان ضامنا
والصبي الماذون اذا اعان ماله صحت العارة رجل استعار من رجل ثورا
فقال له المعير اعطيك غدا فلما جاء الغدا اخذ المستعير الثور من بيته عند غيبته
واستعمله ومات في يده كان ضامنا لانه اخذ بعينه اذ نه وقد مر قبل هذا
اذا استعار من اخر ثورا غدا فاجابه صاحب الثور نعم ترجع المستعير غدا
ولم يجد صاحب الثور فاخذ الثور من بيته واستعمله وهلك قال ابراهيم
بن يوسف رحمه الله لا يضمن لان ثمة اخذ الثور من بيته غدا وكان ضامنا حب
الثور اجابه بنعم غدا وهمنا قال صاحب الثور اعطيك غدا وعدله الا عطا
وما اعاره رجل رهن عند رجل حاتما وقال للمرءن محم فحتم ففلك
الحاتم عنده لا يهلك بالدين ويكون الدين على حاله لانه صار عارية ولو
انه محم ثم اخرج الحاتم من اصبعة ثم هلك بملك الدين لانه عاذه رهن
قالوا هذا اذا امر محم في خصمه وامر ان يحكم في السبابة ففلك حاله
التختم يهلك بالدين لان هذا امر بالحفظ لا بالانتفاع به فلا يخرج من
ان يكون رهن ولو امر بان يحكم به في الخصم ويجعل الفرض من جانب

الكف فجعل الفص من الخارج على ظهر الاصبع كان اعانة وهو دما لو امر بان
 يحتم به في الخفض الفص في جانب الكف سوا ويكون اعانة هو الصحيح رجل قال
 لغني من غير ان يستعير خذ عتي هذا واستخدمه يكون ذلك وديعة ويكون
 طعام العبد على مولاه ولو استعار رجل من عبد او طعام العبد يكون على المستعير
 لان نفقة العبد المستعير تكون على المستعير رجل استند من محبة رجل غير
 اذنه قال الفقيه ابو بكر البجلي رحمه الله رأت عبدان المروى قال رأت
 عبد الله بن المبارك يستند من محبة غير ولا يستاذنه وعن ابى المبارك رحمه الله
 ان رجلا استاذنه ان يستند من محبة فقال ما هذا الورع البارد وعن
 سفيان الثوري سئل عن هذا فقال هو مال غير فليست اذنه قال الفقيه
 ابو الكليل رحمه الله ان استاذنه فحسن وان لم يستاذنه ولكنه يعلم ان يريد
 ان يستند محبة وان لم ياذن له ولم ينده فلا بأس ولو انه استند منه من غير
 ان يتكلم ولا اشار اليه بشئ فلا احب له ذلك الا ان يكون بينهما انيسا ط فلا
 بأس به رجل دفع الى رجل سكرالينتم في عرس قال ابو بكر البجلي رحمه الله ليس
 له ان يجلس لنفسه شئيا ولا ان يدفع الى غيره لينتم وان نثره كما امر ليس له
 ان يلفظ منه وهو كما لو دفع الى رجل درهما لفرقه على الفقراء ليس له ان يأخذ
 منه لنفسه وان كان فقرا قال الفقيه ابو الكليل رحمه الله هذا هو القياس
 ولكن لا يأخذ بهذا الا للستر للاباحة وبناء الاباحة على السهولة على
 الاستغناء فلما امر ان ينثر صار كانه اباح له ان يلفظ وان يجلس لنفسه
 مقدار ما يجلس الناس رجل قال لغني جعلتك في حل في ساعة او قال
 جعلتك في حل الدنيا قال ابو بكر البجلي رحمه الله يصير في حل في الدارين ولو
 قال لا اخاصك ولا اطلبك ليس هذا بشئ وحقه على حاله رجل في دار العارة

ويجعل

رجل

حايطة

حايطة بالرهص واستأجر الاجرة بعشرين درهما للبنا ثم اراد ان يسترد الدار
 وكان بناء من تراب صاحب الدار والحايطة فتمه ما دام قايما واذا هدم لم
 يكن للتراب قيمة فاراد المعير ان يسترد الدار قال له المستعير رد علي
 نفقتي في هذا الحايطة والا اهدمه قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله ليس
 بالمستعير هدمه ولا له ان يرجع بالنفقة في العانة اراد به اذا انفق بغير
 اذن صاحب الدار فليس له ان يهدمه اذا كان بناء من تراب صاحبه انه
 لو هدم يكون حقه في التراب والتراب ملك صاحب الارض رجل دخل
 كرم صديق له وتناول ثيابا بغير اذنه من قال بضر رحمه الله ان كان
 يعلم صاحب الكرم لو علم بذلك لا يباي ولا يمنع ارجوا ان لا بأس به رجل
 استعار كتابا ليقرأه فوجد في الكتاب خطأ ان علم ان صاحب الكتاب كرم
 اصلاحه ينبغي له ان لا يطلع له لانه تصرف في ملك الغير بغير اذنه وان علم
 انه لم يكره اصلاحه فان اصله جاز لانه ما ذون دالة ولولم يطلع
 لا يكون اثما لان اصلاح ليس بواجب عليه رجل قال لغني اعرفني دابتك
 فرسني عن محمد رحمه الله انه قال له فرسان ذاهبا وجايبا استحماسا
 قال وكذلك كل عارية يكون في المصالح والسع والجنان وفي القياس هو على
 الذهاب خاصة ليس له ان يرجع عليها وعن ابى يوسف رحمه الله اذا استعار
 دابة الى موضع كذا كان له ان يذهب عليها ويبيعها غيره وان لم يسم لها
 موضعا ليس له ان يخرج بها من المصالح استعار من رجل امه ليرضع ابنه له
 فارضعته فلما صار الصبي لا يأخذ الا منها قال له المعير اردد علي خادتي قال
 ابو يوسف رحمه الله ليس له ذلك وله اجر مثل خادمه الى ان يطعم الصبي وكذا
 لو استعار من رجل فرسا بغير عليه فاعانه ايا أربعة اشهر ثم لقيه

او قال الي
 فرسني

بعد شهرين في بلاد المسلمين فاراد اخذ له ذلك وان لقيه في بلاد الشرك
في موضع لا يقدر على الكرا والشر كان المستعير ان لا يدفعه اليه لان هذا ضرر
بين علي المستعير اجر مثل الفرس من الموضع الذي طلب صاحبه الى ادى الموضع
الذي يجد فيه كرا او شرار رجل قال لغني قد حملتك على هذه الدابة قال ابو يوسف
رحمه الله هو اعان وكذا لو قال حملتك علي في سبيل الله رجل استعار محملا او
قطاطا وهو في المصرفا فزها فهلك عن ابى يوسف رحمه الله عليه انه
لا يكون ضامنا وان استعار ثوبا او عمامة او سيفا فرببه كان ضامنا
رجل قال لغني هذه الدار لك مني ودفعها اليه عن محمد عن ابى حنيفة رحمه الله
عليها ان هذه اعانة وانما منحه بسكناها وكذلك منحه الارض زراعتها وكل
شي يحتاج الى منفعة كخدمة العبد وزراعة الارض ولبس الثوب وركوب
الدابة ولو استعار ثوبا ليسطه فوقع عليه من شيء او عرق وقع عليه فحرق
لا يكون ضامنا

كتاب اللقطة

رفع لصاحبها افضل من تركها عند عامة العلماء رحمهم الله وقال بعضهم محل رفعها
وتركها افضل المتشقة لا محل رفعها والصحيح قول علماءنا رحمهم الله سواء كانت اللقطة
دراهم او دنانير او عرضا او شاة او حمارا او بغلا او فرسا او ابلا وقال الشافعي
رحمه الله في البغل والحمار والفرس والابل الترك افضل وهذا اذا كان في الصحراء
وان كانت في القرية فترك الدابة افضل واذا رفع اللقطة يعرفها فيقول
التقطت لقطة او وجدت ضالة او عندي شيء فمن سعتهم يطلب دلو علي
واختلفت الروايات في مدة التعريف قال محمد رحمه الله عليه في الكتاب يعرفها حولا
ولم يفصل بينهما اذا كانت اللقطة قليلة او كثيرة وعن ابى حنيفة رضي الله عنه
روايتان في رواية في ماقي دراهم او مايساوي ماقي درهم فما فوقها يعرفها حولا
وان كانت اقل من ماقي درهم عشرة فما فوقها يعرفها شهر وان كانت اقل من عشرة يعرفها
ثلاثة ايام وعنه في رواية ان كانت عشرة فما فوقها يعرفها حولا

وقالت

كانت اللقطة

وان كانت اقل من عشرة يعرفها على حسب ما يري وقال بعضهم لا خمسة يحفظها يوما
واحدا وفي الجنة الى عشرة يحفظها اياما ومن عشرة الى خمسين يحفظها جمعة وفي
خمسين الى مائة يعرفها شهرا وفي المائة الى المائتين يحفظها ستة اشهر وفي المائتين
الى الف او اكثر يحفظها حولا وقال بعضهم في الدرهم الواحد يحفظه ثلاثة ايام
وفي الدنانير فصاعدا يحفظ يوما ثم يعرفه وان كانت دون ذلك ينظر بمنه
ويسر ثم يتصدق وقال الشيخ الامام الاجل شمس اليمامة ابو بكر محمد بن ابراهيم
السرخسي رحمه الله عليه ليس في هذا تقدير لان من يل يفاوض ذلك الى رأي
الملتقط يعرف الى ان يغلب على رايه ان صاحبه لا يطلبه بعد ذلك فعند
ذلك في القليل ان جاء صاحبه دفعها اليه وان لم يجي فهو بالخيار ان شاء الله
حتى يجي صاحبه وان شاء تصدق بها فان تصدق بها ثم جاء صاحبه كان ضامنا
بالخيار ان شاء اجاز الصدقة ويكون الثواب له وان لم يجز الصدقة فان كانت
اللقطة قايمة في يد الفقير اخذها من الفقير وان لم يكن قايمة كان له الخيار
ان شاء ضمن الفقير وان شاء ضمن الملتقط وايضا ضمن لا يرجع على صاحبه بشي
فان ضمن الملتقط صرف اللقطة الى نفسه فهو على وجهين ان كانت شيئا
لا يطلبها صاحبه كالنوى وقصور الرمان فهو على وجهين ان وجدها
الملتقط فجز مجتمعة كان له ان ينتفع بها وان اراد صاحبه ان ياخذها من
الملتقط بعد ما جمعها كان له ان ياخذها لانه وجد عين ماله وان كان
الملتقط وجدها جملة مجتمعة ليس له ان ينتفع بها قبل التعريف لان
الظاهر انه سقطت من صاحبه ولم يلقها ولو كانت اللقطة شيئا يطلبها
صاحبه فاراد الملتقط ان يصرفها الى نفسه بعدما عرفها مدة التعريف
فهو على وجهين ان كان الملتقط غنيا لا يجز له ذلك عندنا سواء فعل ذلك بامر

القاضي او بعينه وان كان الملتقط فقيرا ان اذله القاضي بان ينفق على نفسه يحل له
 ان ينفق ولا يحل بعينه امر القاضي عند عامة العلماء رحمهم الله وقال بشرح يحل وان كانت
 اللقطة اذ مضى عليها يوم او يومان يفسد فان كان قبله لا يجوز العيب مثلها
 ياكلها من ساعته غنيا كان او فقيرا وان كان خيرا يبيعها بامر القاضي ويحفظ
 منها وان كانت اللقطة ما يحتاج الى النفقة ان كان شيئا يمكن اجارته بواجبه بامر القاضي
 وينفق عليها من الاجرة وان كان مما لا يمكن اجارتها يبيعها بامر القاضي وينفق عليها
 من الثمن فان انفق عليها من مال نفسه فعل ذلك بامر القاضي يرجع على صاحبه وبغير
 امر القاضي لا يرجع ويجب للملتقط ان يشهد عند رفع اللقطة انه يرفعها لصاحبها
 فان شهد كانت اللقطة امانة في يده وان لم يشهد كان غاصبا في قوله اي حبيفة
 ومحمد رحمه الله وعلى قوله اي يوسف رحمه الله هي امانة على كل حال اذ لم يكن
 من قصده الحفظ لنفسه ولا يضمن الملتقط الا بالمتعدي عليها او بالمنع عند الطلب
 هذا اذا امكنه ان يشهد فان لم يجد احدا يشهد الرفع او خاف انه لو شهد عند
 الرفع ياخذ منه الطالم فترك الاشهاد لا يكون ضامنا وان وجد من يشهد فلم
 يشهد حتى جاءه من ضمن لانه ترك الاشهاد مع القدرة عليه رجل رفع لقطة واشهد
 فجاء رجل وادعى انها له وذكر وزنها وكيلا وعددها وكل علامة كانت لها واضاف
 جميع ذلك فلم يرفع اليه الملتقط وطلب البيعة عندنا لا يجبر الملتقط على الرفع اليه
 وعلى قوله مالك رضي الله عنه نجبر على الرفع الى المحل ولو دفعها اليه بالحلية ثم جاء
 اخر وادعى البيعة انها له فان كانت اللقطة قايمة في يده الاول ياخذها صاحبها
 منه اذا قدر ولا شيء على احد وان كانت هالكة ولم يقدر على اخذها فصاحبها
 بالخيار ان شاء ضمن الدافع وذكر في الكتاب ان كان الملتقط دفع بقضا قاض لا ضمان
 عليه وان كان الدفع بعين قاض ضمن رجل مات في البادية كان لرفيقه ان يبيع متاعه

وحمان وحمل ذلك الى اهله غنم او بقير يجمع في مكان ويجمع من معرها واختايبها ويحتمل
 في ذلك فكل ذلك يكون لهم ولا يكون لغيرهم ان يرفعوا ذلك وروي هشام عن محمد
 رحمه الله اذا اجتمع سرقين الدابة في الحان وترك صاحب الدابة وذهب فان ذلك
 يكون لمن اخذها لا لصاحب الحان حطب وجد في الحان لم يكن له قيمة فهو حلال
 لمن اخذه وان كان له قيمة يكون لقطة وحكم اللقطة معلوم التفاح او الكزبرة
 اذا كان في رصيف جاري قالوا يجوز اخذه وان كان له قيمة كثر لا نهذا ما يفسده لو
 ترك وان وجدها جوز ثم اخرى ثم اخرى ثم بلغ عشرة ولها قيمة فان وجد الكل في موضع
 واحد ففي لقطة لان لها قيمة وان وجدها في مواضع متفرقة تكمل اية الصحيح انها بمنزلة
 اللقطة بخلاف النواة اذا وجدها متفرقة ويكون لها قيمة فانه يجوز اخذها لان النواة ما
 رمى عادة فيصير بمنزلة المباح ولا كذلك الجوز تحت حتى لو وجد الجوز تحت الاشجار فانها
 يتركها صاحبها رجل مر في ايام الصيف ثم رما ساقطة تحت الاشجار قالوا ان كان
 ذلك في مصر لا يسهه ان يتناول شيئا منها الا ان يعلم ان صاحبها اباح ذلك بعض
 دله لان في ذلك المصار لا يكون مباحا ذلك عادة وان كان في الحايطة فان كان الثمارا
 ولا يفسد كالجوز واللوز لا يسهه ان ياخذ ما لم يعلم بالاذن وان كان الثمار لا يسهى
 اختلفوا فيه قال بعضهم لا يسهه ان ياخذ ما لم يعلم ان صاحبها اباح ذلك وقال
 بعضهم لا بأس به اذا لم يعلم انتهى صرحوا بدلالة او عادة وعليه لا عثم وان كان
 ذلك في الرساتق الذي يقال لها مرسسه فان كان ذلك من الثمار التي تنفق لا يسهه
 ان ياخذ الا ان يعلم وان كان من الثمار التي لا تنفق اعل انه يسهه ما لم يعلم انتهى
 هذا في الثمار الساقطة تحت الاشجار فان كانت على الاشجار فلا يفضل الا ياخذ في موضع
 ماله ياذن له الا ان يكون ذلك في موضع كثير الثمار يعلم انهم لا يشتكون في ذلك
 فيسهه ان ياكل ولا يسهه ان يحمل واذا وجد في الطريق شجرة او اوراق شجر

ان ياخذ

ينفع به نحو ورق التوت ونحو ما يزرى دود الفزقان كان كثير القيمة ليس له ان
 ياخذوا ان اخذوا ضامنا وان كان ورقا لا ينفع به كانه ان ياخذ المزارع اذا
 النقط السنا بل بعد ما حصد الزرع وجمعه قال الشيخ الامام محمد بن ابوبكر الفضل
 رحمه الله يكون له ذلك خاصة لانه لو لم يلتقطها صاحب الارض وانما يلتقطها
 الفقرا بمنزلة الثوب الخلق اذا رماه صاحبه او النواة فيتم ان يرفعها الراعي
 كان هو اولى وان لم يرفع كان لغيره ان يرفع مبطل بقي فيها من البطاطيح فانه يبيعها
 الناس قال الفقيه ابوبكر البجلي رحمه الله اذا تركها صاحبه لياخذ من شا
 فلا يباين به كالورق الزرع وترك في الارض سنا بل يلتقطه الناس رجل سيب
 دابته فاخذها غيره واصليها قال الشافعي رحمه الله ان كان المالك قال عند
 التسيب جعلتها لمن اخذها لم يكن لصاحبها ان ياخذها لانه اباح التملك وان
 لم يكن قال ذلك كان له ان يسردها لانه لم يبيع الملك وكذا الرجل اذا ارسل
 صيده فهو بمنزلة الدابة التي سيبها وان اختلف المخذ والصاحب فقد اخذ
 لصاحبها قد قلت عند التسيب هي لمن اخذها وانكر صاحبها ذلك القول كان
 القول قول صاحبها مع اليمين لانه ينكر اباحة التملك ولو سيب دابته فاخذها
 انسان واصليها ولم يقل صاحبها عند التسيب اخذها كان لصاحبها ان ياخذها وان قال
 صاحبها عند التسيب من شا فلها اخذها فان لم يقل ذلك القوم معومين فهي
 لمن اخذها استحسانا ونظير هذا ما ذكر محمد رحمه الله في السير رجل قال جماعة جارية
 هذه لمن اخذها منكم فمن شا فلها اخذ يكون ذلك تملكها منه لمن اخذها رجل
 النقط لقطه ليعرفها ثم اعادها الى المكان الذي وجدها فيه ذكر في الكتاب
 ان يبرأ عن الضمان ولم يفصل بينها تحول عن ذلك المكان ثم اعادها اليه ويثمنها
 اعادها اذا تحول قبل ان يتحول قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله انما يبرأ اذا اعادها

المزارع لا يلتقطها

اذا

يعرما

بعد ما تحول يكون ضامنا واليه اشار الحاكم الشهيد رحمه الله في المختصر هذا اذا
 اخذ اللقطة ليعرفها فان كان اخذها لياكلها لم يبرأ عن الضمان ما لم يدفع الي
 صاحبها لانه اذا اخذ لياكلها يصير فاصبا والغاصب لا يبرأ الا بالرد على المالك
 من كل وجه وقيل على قول زفر رحمه الله يبرأ عن الضمان وهو كالمالك دابة
 فوكبها ثم نزل عنها وتركها في مكانها على قول ابى يوسف رحمه الله يكون ضامنا
 وعلى قول زفر لا يكون وكذا لو تزج خاتما من اصبع ناسم ثم اعادها الى اصبعه
 بعد ما انتبه ثم نام فهو على هذا الخلاف ولو اعادها الى اصبعه قبل ان ينتبه
 من تلك النومة يبرأ عن الضمان في قولهم ومنها اذا كانت اللقطة ثوبا فلبسه
 ثم نزعها واعادها الى مكانها فهو على هذا الخلاف وهذا اذا لبسها بلبس
 ذلك الثوب عادة فاما اذا كان قميصا فوضعه على عاتقه ثم اعادها الى مكانه لا
 يكون ضامنا لانه حفظه وليس باستعمال وكذا اختلاف في الخاتم فيما اذا لبسه
 في المختصر يستوي فيها اليمين واليسرى اما اذا لبسه في موضع اصبع اخرى ثم اعادها
 الى مكانه لا يكون ضامنا في قولهم وان لبسه في خنصره على خاتم فان كان الرجل
 معروفا بتختم خاتمين على هذا الخلاف فلا يكون ضامنا في قولهم اذا اعاده
 الى مكانه قبل التحول ومنها اذا تقلد سيف ثم نزعده واعاده الى مكانه فهو على هذا
 الخلاف وكذا لو كان متقلدا بهذا السيف كان له ذلك استعمالا وان كان متقلدا
 بسيفين فتقلد بهذا السيف ايضا ثم اعاده الى مكانه لا يكون ضامنا في قولهم رجل
 فتح باب القصر فطار الطائر او فتح باب اصطبل فذهبت الدابة او حل قيد دابة فذهبت
 الدابة او حل قيد عبد فابق العبد قال ابو حنيفة رضي الله عنه لا ضمان عليه كيف كان
 ذهبت في مورد ذلك او بعد ذلك وقال محمد رحمه الله يضمن في الاحوال كلها وقال
 الشافعي رحمه الله ان ذهب في فورة ضمن وان ذهب بعد ما مكث ساعة لم يضمن والسارق

بسيوف فتقلد

واو يوسف

وجعل موضعاً مجتمع فيه الدواب فسرق فيها لمن سبقت يده اليها خلاف من نصب شبكة
 فلان نصب شبكة فان صاحب الشبكة يكون اولي لان هناك ما اعترض على فعل
 صاحب الشبكة فاعلم معتبراً انه لا عبرة لفعل الصيد اما ما اعترض على فعله فاعلم معتبر
 وهو ادخال صاحب الدواب دوابه في هذا الموضع وكان ينبغي ان يكون صاحب الحايطة
 اولي بسرقين الدواب الا ان الناس ما تعارفوا وتملكها فتكون لمن سبقت يده اليها
 بالرفع رجل له دار يتواجرها فجاء انسان بابل واناخ في داره واجتمع من ذلك
 بعرك كثير قالوا ان ترك صاحب الدار على وجه الاباحة ولم يكن من رايه ان يجمع
 فكل من اخذه فهو اولي به لانه مباح وان كان من راي صاحب الدار على وجه الاباحة
 ان يجمع البعور والسرقين فصاحب الدار اولي لانه اعد الدار للاحرار وقد ذكرنا
 رواية هشام رحمه الله في سرقين الدابة اذا اجتمع في الخان ساحة يضا يطرح اصحاب
 السكة فيها التراب والسرقين والرواد حتى اجتمع من ذلك شيء كثير قال الشيخ الامام
 ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله ان كان اصحاب السكة طرحوها لاجل المري والاباحة
 وكان صاحب السكة هباً الساحة لذلك يكون ذلك له وان كان لم يهي الساحة لذلك
 فمن سبقت يده اليها بالرفع وقال القاضي الامام ابو علي السغدري رحمه الله هي لمن رفع
 وما قال من هيبة المكان فليس شيء حمام يرى دخل دار الرجل وفرخ فيها فجاء رجل
 واخذ قالوا ان كان صاحب الدار ودالباً وسدا الكوة فهو صاحب الدار لانه
 اخر من فملكه وان لم يفعل صاحب الدار ذلك فهو لمن اخذه لانه مباح لم يملكه
 صاحب الدار ولو كان له حمام اخر وفرخ قال الفرخ يكون لصاحب الدار لانه تبع
 ملكه ويكره امساك الحمامات ان كان يضرب بالناس روي ان بعض الخلفاء راي
 بمكة حماما كثيراً فامر باخذ الجملة واخرج الي الحل وذبح الكل وتصدق
 بطنها واعطى لكل درهمين درهمين رها رجل اخذ بروج الحمام في قرية ينبغي ان يحفظها

في حمام
 فاخذ
 بالجملة

ومسك

ويمسكها ويحلقها ولا يتركها بخير علف كيلا يتضرر به الناس وان اختلط بها
 حمام اهل الغيرة ينبغي ان ياخذ فان اخذه يطلب صاحبه ويرد لانه بمنزلة
 اللقطة والضالة وان لم ياخذ وفرخ عنده فان كان الحمام غريبه لا يتعرض
 لفرخه فانه ملك الغيرة وان كان الحمام لصاحب البرج والغريب ذكر فان الفرخ
 يكون له وكذا البيض وان لم يعلم ان في برجه غريب قالوا لا شيء عليه ان شاء الله تعالى
 لان الاصل عدم الغريب رجل وجد عرضاً للقطعة فعرفها ولم يجد صاحبها وهو
 فقير فباعها وانفق على نفسه ثم اصاب ما لا قالوا لا يجب عليه ان يتصدق على
 الفقراء بمثل ما انفق على نفسه امرأة وضعت ملامتها فجاءت امرأة اخرى وضعت
 ملامتها ثم جاءت الاولى واخذت ملامة الثانية وذهبت لا ينبغي للملانة ان تنفق
 بملامة الاولى لانه انتفاع بملك الغيرة فان ارادت ان تنفق بها قالوا لا ينبغي
 ان يتصدق هي بهذه الملامة على ابنتها ان كانت فقيرة على نية ان يكون ثواب
 الصدقة لصاحبها ان رصيت ثم تحب الابنة الملامة منها فيسبب الانتفاع بها
 لانه بمنزلة اللقطة فكان سبيلها الصدق وان كانت غنية لا يحل لها
 الانتفاع بها ولذلك الجواب اذا سرق واترك له عرض رجل اللقطة لقطعة
 فضاعت منه فوجدتها في يد غيره فلا حصة منه بينه وبين ذلك الرجل بخلاف
 الوديعة لان في الوديعة يكون المودع ان ياخذ من الثاني فان في اللقطة الثاني
 كالاول في ولاية اخذ اللقطة وليس الثاني كالاول في اثبات اليد على الوديعة
رجل اخذ شاة او بعيراً فامر القايض بان ينفق عليها ثم هلك الدابة كان له
 ان يرجع على صاحبها انما انفق عليها لان الانتفاع بامر القاضي كالانتفاع بامر
 المالك رجل غريب مات في دار رجل وليس له وارث معروف وخلف ما
 يساوي خمسة دراهم وصاحب الدار فقير لم يكن له ان يتصدق بهذا المال

والملكع

على نفسه لانه ليس بمنزلة النقطة رجل غاب وجعل ان في يد رجل ليعرها و دفع
اليه مالا ليحفظه ثم فقد الدافع فله ان يحفظ المالك وليس ان يمر الدار الا باذن
الحاكم لان حال الغائب غير معلوم يحتمل انه مات فيعزل الوكيل ولا يكون
الرجل وصيا رجل المتقط لقطعة فهلك عند فان كان المتقط حين اخذها
قال انها اخذتها لا ردها على اهلهما و شهد شاهدان على معا لانه لا يكون ضامنا
فان لم يكن له على ذلك بينة و صدقه صاحب على كك فله ان كذبه واختلعا
فيه قال ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله هو ضامن وقال ابو يوسف رحمه الله
لا يكون ضامنا وعليه اليمين بالله ما اخذها الا ليعرفها هذا اذا اتفق على كونها
لقطة وان اختلفا في كونها لقطة فان قال صاحب المال اخذتها غصب وقال
المتقط كانت لقطة واخذتها لك كان المتقط ضامنا في قولهم جميعا المتقط اذا
اقترب لقطعة لرجل واقام رجل اخر البيعة انما له يقضي بها لصاحب البيعة
فان اقربها الرجل ودفعها اليه فاستهلكها ثم اقام اخر البيعة انما له فان
كان دفع الى الاول بقضا او بغير قضا كان لصاحب البيعة ان يقضي القابض ما له
بغير امر عن اخيه وفيكون بمنزلة غاصب الغاصب واذا ضمنه صاحب البيعة
لا يرجع هو على الترك غاصب الغاصب اذا ضمن لا يرجع على الغاصب وان اختار
صاحب البيعة تضمين الدافع فان كان الدفع بغير قضا كان له ان يضمنه وان كان
الدفع بقضا لم يذكر في الكتاب قالوا ينبغي ان يكون السلة على الاختلاف على
قول ابى يوسف رحمه الله ليس له ذلك وعلى قول محمد له ذلك

كتاب اللقيط رجل وجد لقيطا ان كان يعلم انه لو لم يلتقطه
لا يهلك يستحب له ان يلتقطه وان كان يعلم انه لو لم يلتقطه يهلك لا محالة يفترض
عليه ان يلتقطه واذا التقطه يكون امانة في يده ويكون اللقيط حراما حتى ان

مات قبل ان يعقل يصل عليه وتصح نفقته من بيت المال ينبغي للمتقط اذا كان لا يريد
الاتفاق من مال نفسه ان يرفع الامر الى الامام فيعطى الامام نفقته من بيت المال
واذا جنى اللقيط جناية يكون جنائته في بيت مال المسلمين وان مات اللقيط وترك مالا
يصرفه الى بيت المال وان انفق المتقط عليه من مال نفسه يكون متطوعا
لا يرجع بذلك على اللقيط وان امر القاضى ان ينفق عليه من ماله على ان يكون
ذلك ديناً على اللقيط لما انفق يكون ديناً له على اللقيط كما لو امر المبالغ ان ينفق
عليه من ماله كان للامور ان يرجع على الامر فيما انفق وان امر القاضى ان ينفق
على اللقيط ولم يقل على ان يرجع بذلك على اللقيط اشار في الكتاب الى انه لا يرجع
عليه بما انفق بعد البلوغ وقال الطحاوي له ان يرجع عليه اذا انفق بامر القاضى
وان لم يشترط له الرجوع كما لمبالغ اذا امر رجلا بان ينفق عليه ولم يشترط له الرجوع
كان له ان يرجع وان امر القاضى بالاتفاق وشروط ان يكون له الرجوع على اللقيط
فادعى المتقط بعد بلوغه انه انفق عليه بامر القاضى كذا ان صدقه اللقيط
رجع بذلك عليه وان كذبه في الاتفاق لا يرجع الا بيمينه وحكم اللقيط بعد بلوغه
في شهادته وجنائاته وجنايته عليه وحده حكم الحر المسلم واللقيط يجوز شهادته
في كل ما يجوز شهادة الحر المسلم عندنا ولو ادعى رجل ان اللقيط ابنه بعد ما بلغ
اللقيط او صغير يعجز عن نفسه صح تصديقه استحسانا واذا ادعى المتقط ان ينفق على
اللقيط وسأل من القاضى ان يأخذ منه اللقيط فان القاضى لا يقبل منه اللقيط
الا بيمينه فان اقام البيعة انه لقيط كان القاضى بالخيار ان شا قبل منه اللقيط وان
شام يقبل لانه لما التقطه فقد التزم حفظه وترحمته فلا يمكن له ان يعزل
نفسه ولا يصير معزولا الا بعزل القاضى والا ولي القاضى ان يقبل بينته اذا علم
انه عاجز عن الحفاظ بنفسه فان قبله القاضى ووضع في يد اخر وامر الثاني ان

ينفق على ان يكون ذلك ديناً على اللقيط ثم ان الملتقط سأله من القاضي ان يردده عليه كان
القاضي بالخيار ان شارده وان شام يردده رجل النقطة لقيطاً في آخر فانتزعه منه
فاختصم المولى والثاني الى القاضي فان القاضي يردده الى الاول لان الاول احق بحفظه
ولو كان الملتقط دفع اللقيط الى غيره باختياره لا يكون له ان ياحظه من الثاني لانه ابطال
حق نفسه عن اختياره فان ادرك اللقيط وولاد جاز ولائاً فان كان جني حناية
فعقله يت المالك والى رجلا لا يصح وآؤه ولا يملك الملتقط على اللقيط ذكر كان
او ثني يسا من بيع او شراء او نكاح او غيره وانما له ولاية الحفظ لا غير وليس له ان ينفقه
فان فعل وملك كان ضاموا للملتقط ان ينقل اللقيط حيث شاؤ ولو ادعى الملتقط
ان اللقيط عبده بعد ما عرف انه لقيط لا يقبل قوله الا بحجة لان اللقيط محكوم بالحرية
ظاهراً ولو وجد الرجل لقيطاً مضمناً كان المال للقيط وان وضعه القاضي في
يد الملتقط وقال انفق عليه من هذا المال جازاً امره ويصدق الملتقط في نفقة
مثله وما اشترى الملتقط بذلك المال من طعام وكسوة كان جازاً واذا مات
اللقيط وترك مالا اولم يترك فادعى رجل بعد موته انه ابنه لا يصدق الا بحجة
ولو ادرك اللقيط كافراً فان كان الملتقط وجد في مصر من امصار المسلمين فانه تجسس
ويجبر على الاسلام استحساناً واختلفوا في موضع القياس والاحسان قال بعضهم القياس
والاستحسان في قتله اذ لم يسلم في القياس يقتل وفي الاستحسان لا يقتل وناول بعضهم
القياس والاستحسان في الجبر على الاسلام في القياس لا يجبر على الاسلام وترك على
الكفر بالجزية وفي الاستحسان تجبر على الاسلام ولا يترك على الكفر وهو الصحيح
واذا مات اللقيط قبل ان يعقل ديناً من الديان ان كان الملتقط وجده في مكان
المسلمين يصلي عليه كان الملتقط مسلماً او ذميّاً وان وجده في بيعة او كنيسة او في
قربة ليس فيها الا مشرك لا يجبر على الاسلام مادام حياً وان مات قبل ان يعقل في رواية

التحارب

التحارب الملقط لا يصلي عليه واعتبر المكان في هذه الرواية ولم يعتبر الواحد وهذه
المسألة على وجوه اربعة ان وجد مسلم في مكان المسلمين كالمسجد ونحوه يكون مسلماً وان وجد
كافراً في مكان الكفر كالبيعة والكنيسة يكون اللقيط كافراً حكماً وان وجده كافراً في
مكان المسلمين او وجده مسلم في مكان الكفرة اختلفت الروايات في هذين الوجهين
في رواية كتاب اللقيط يعتبر المكان ولا يعتبر الواحد وفي كتاب الدعوى من رواة
ابي سليمان رحمه الله يعتبر الواحد وفي بعض الروايات يعتبر ما يوجب الاسلام
ايهما كان لان الاسلام يعطى ولا يعطى كالولد من ابوين احدهما مسلم والاخر
كافر فيجعل مسلماً تبعاً للمسلم وفي بعض الروايات يعتبر الزور ان كان على اللقيط
زني الكفرة فان كان في عنقه صليب او عليه ثوب ديباج يلبسه الكفرة
او كان مجزوز وسط الراس يحكم بكفره ولو وجد لقيطاً على دابة كانت الذمة
للقبط كالو وجد مضمناً اخر واذا وجد اللقيط في مكان الاسلام فادعى رجل
من اهل الذمة انه ابنه في القياس لا يصح دعواه الابنية وفي الاستحسان
يصح في دعوى النسب دون الميراث واذا ادعى مسلم ان اللقيط عبده فاقام
البينة فانه يقضى له به وانما يقبل البينة على رقه لان الملتقط خصم باعناً
البيد فكانت البينة قايمة على خصم وان اقام ذمي بينة من اهل الذمة انه ابنه
واقام مسلم بينة انه عبده فلا يقبل شهادة اهل الذمة في ابطال بينة المسلم وقال
بعضهم اراد به الذمي اذ اقام بينة من اهل الذمة ابتداءً انه ابنه لا يقبل
بينته لان الذمي اذا ادعى النسب صح دعواه في حكم النسب من غير بينة الا
انه يكون مسلماً حكماً فلا يبطل الحكم باسلامه بهذه البينة ولا يحكم بكفر
بهذه البينة لان هذه شهادة قامت في حكم الدين على مسلم وخصم فلا يقبل
وان كان شهودا الذي مسلمين يقضى له به ويصير تبعاً له في الدين ولو وجد

في كتاب اللقيط انه لا تجوز له ان يملك ما لا يملكه المسلمون
على ما بين من اهل الذمة انه ابنه في القياس لا يصح
دعواه الابنية وفي الاستحسان يصح في دعوى النسب دون الميراث

اللقيط مسلم وذى فتى زعا في كونه عبدا أحدهما يقضى به للمسلم لان ذاك
انفع للقيط ولو كان الصغير في يد مسلم ونصراني فادعى المسلم انه عبد وادعى
الذي انه ابنه ادعى ذلك معا فان الصغير يصير حرا وهو ابن النصراني
يترجح دعوى النصراني لان فيه اثبات الحرية ولا يترجح دعوى المسلم باعتناء
الاسلام لانه لو كان نصرانيا بتعا للنصراني بالاسلام يكون في يده ولو
جعل رقيقا لا يمكنه تحصيل الحرية ولو ادعت امرأة اللقيط انه ابنها قال
لا يقبل قولها بلا شهادة اراد به امرأة لها زوج فادعت امرأة انه ابنها
من الزوج وانكر الزوج الولادة حال الولادة لا يثبت الاشهاد القابلة
وان لم يكن لها زوج فقالت لصغير اني لا يثبت النسب الاشهاد رجلين وان ادعى رجل
اللقيط انه ابنه يقبل قولها الا بينه ولو اقامت امرأة رجلا وامراتين على الولادة
ثبت النسب منها لانها لو اقامت امرأة واحدة بان شهدت القابلة ان ولده ثبت
النسب منها وان ادعت امرأتان فاقامت كل امرأة ان ولده وهو ابنها فهو ابنها جميعا
في قول ابي حنيفة رحمه الله وفي رواية ابي سليمان رحمه الله لا يكون ابن واحدة منها
الا ان يقيم كل واحدة منهما رجلين او رجلا وامراتين على الولادة فيثبت النسب
منهما في قول ابي حنيفة رحمه الله وفي قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله لا يثبت
النسب من واحدة وان اقامت احداهما رجلين والاخرى امرأتين فجعل ابنا لثمة شهد
لها رجلان ولو ادعت امرأتان اللقيط انه ولدهما كل واحد منهما يقيم البينة على
رجل على حدة بيمينها ولده منه قال ابو حنيفة رحمه الله يصير ولدهما من الرجلين
جميعا وقال لا يصير ولدهما ولا الرجلين ولو ادعى رجلان معا كل واحد منهما يقول
هو ولدي من جارية مشتركة بينهما يثبت نسبه منهما ويصير ولدهما يترثه
ولو كانت الجارية بين ثلاثة نفر فجات بولدت فادعوى جميعا ذكر القتيبي ابو الليث

ان يثبت

انه يثبت نسبه منهم جميعا وكذا اذا كانوا اربعة او خمسة وقال ابو يوسف رحمه الله
اذا كانت بين رجلين يثبت وفي اكثر من ذلك لا يثبت ولو ان لقيطا ادعاه رجل انه
ابنه من زوجته وهي امة فصدقه مولى الجارية يثبت النسب من الملقط الذي ادعاه
في قولهم جميعا واختلفوا ان هذا الولد يكون رقيقا لمولا الامة قال ابو يوسف
رحمه الله هو حر ولو ان عبدا وجد لقيطا ولا يعرف ذلك الا بقوله وقال مولا
كذبت بل هو عبدي فان كان العبد مجورا كان القول قول العبد لان الماذون يدانعتن
في اكسابه اذا وجد اللقيط قتيلا في مكان عند غير الملقط فان القسامة والدية
يكون على اهل ذلك المكان لبيت المال كالحرا اذا وجد قتيلا في مكان رجل الملقط لقيطا
ثم قتله هو او غير خطا كانت دية على عاقلة القاتل لبيت المال وان قتله عبدا فان
شا الامام قتل القاتل وان شا صاحبه على الدية في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله
وليس له ان يعفو او قال ابو يوسف من جيب الدية في مال القاتل والحرى اذا اسلم
في دار الحرب وخرج اليها ثم قتله رجل عبدا كان على القاتل القصاص في قول
ابي حنيفة ومحمد رحمهما وعن ابي يوسف رحمه الله فيه روايتان لقيط فزفه
انسان بعد البلوغ وجب الحد على قاذفه ولو قذف انسان بعد البلوغ وجب عليه
الحد عليه ولو قذف انسان في امة لا يجب الحد على القاذف واللقيط في حد القذف
والقصاص كغيره من الاحرار واذا ادرك اللقيط فاقر انه عبد فلا زواجه فلا
صح اقراره ويصير عبد المقر له وهذا اذا اقر بذلك قبل ان يتأكد حريته بالقضاء
اما بعد قضى القضا القاضي عليه الحد كامل او بالقصاص في الطرف لا يصح اقراره بالر
بعد ذلك واذا صح اقراره بالرق قبل ذلك فاحكامه بعد ذلك في الجنابات والحدود
احكام العبد ولو كان اللقيط امرأة فاقرت بالرق لرجل وصدقه ذلك الرجل كانت
امة له الا انها اذا كانت تحت زوج لا يقبل قولها في ابطال النكاح بخلاف ما لو

علم

افترته انما اشتهه ابي الزوج فصدقها ابو الزوج فانه يثبت النسب ويبطل النكاح لان
الاختية تنافي النكاح ابتداء وبقا والرق لا ينافي فانه اعتقه المتقر له وهي تحت زوج
لم يكن عليها لها خيار العتق فلو كان الزوج طلقها واحدة فاقربت بالرق يصير
طلاقها ثنتين لا يملك الزوج الزوج عليها بعد ذلك الاطلاق واحدة ولو كان طلقها
ثنتين ثم اقربت بالرق كان له ان يرجعها وكذلك حكم العدة اذا اقربت بالرق بعد
ما مضت حیضتان كان له ان يرجعها في الحيضة الثالثة فاذا ادرك اللقيط فتزوج
امراة ثم اقرا^{نه} عبد فلان ولا امراته عليه صدق فصلها لازم ولا يصدق على
ابطاله وهذا لو استدان دين او باع انسانا او كفل بكفالة او وهب هبة او تصدق
بصدقة وسلم او كاتب عبد او دين او اعتقه ثم اقرا^{نه} عبد فلان لا يصدق على
ابطال شيء من ذلك **كتاب الحظر والاساءة**
ما يكره اكله وما لا يكره وما يتعلق بالصيام رجل اشترى بالدراهم المغصوبة بقطعة
ان لم يصف الشراي الغصب ولكنه نقد الثمن منه حل له ان ياكله ويوكل غيره وان اضاف
الشراي الدراهم المغصوبة ونقد الثمن منه يكره له ان ياكل ويوكل غيره وعن شداد
رحمه الله انه سئل عن قول ابي حنيفة رحمه الله فمن اشترى بالغصب ودفع غيره واشترى
بغير الغصب ونقد الثمن من الغصب قال لا يتصدق بشيء الا ان يشتري بالغصب ويدفع
الغصب ولو اشترى بالدراهم اليه كانت ودیعة عنده ورجع بها قال نصير رحمه الله ان
اضاف الشراي الودیعة ونقد الثمن منه يتصدق بالرجح في قوله ابي حنيفة ومحمد رحمهما
الله وان لم يصف الشراي الودیعة ودفع الثمن اليه من الودیعة او اضاف الشراي
الودیعة ونقد غيرها لا يتصدق بالرجح في قولهم قالوا لا بأس للمقاضي ان يقبل الصلة
من وای البلد التي هو عليها قلده هذا الوالي او غيره رجل دخل على سلطان فقدم اليه شيء
من المأكولات قالوا ان اكل منها لا بأس به اشترى بالثمن اوله بشر لا نهذا الرجل لا يعلم انه غف عنه

فانه محر

فانه محل له ان ياكل من ذلك اما الذي اشترى بالثمن اذا لم يكن الشرا مضافا الي الغصب فظاهر
واما الذي اشترى بالثمن و اضاف العقد لم يقع على الثمن المشار اليه فلا يتمكن الخبيث في البيع
واما اذا اضاف الشراي الغصب لا ان الرجل اذا لم يعلم ان الذي قدم اليه من الغصب بعينه فلا
لم يعلم بالحرمه والاصلة في الاشياء الاباحة وان علم انه مغصوب بعينه لا محل له ان ياكل لا
علم بالحرمه ومشاخنة رحمهم الله قالوا ينبغي ان لا ياكل من طعام الوالي ليكون نصرا على
المغاصب قال الناطقي اذا اهدى الرجل الى انسان واضافه ان كان غالب مال المهدي
من الحرام ينبغي ان لا يقبل الهدية ولا ياكل من طعامه مالم يخبرانه حلال ورثه
او استقرضه من غيره وان كان غالب مال المهدي من الحلال لا بأس بان يقبل الهدية
وياكل مالم يتبين عنده انه حرام لان اموال الناس لا يخلوا عن حرام فيعتبر الغالب
واذا مات عامل من عمال السلطان واوصى ان يعطى الخطة للفقراء قالوا ان
ما اخذ من الناس محتطاً بما له لا بأس به وان كان غير محتط لا يجوز للفقير
ان ياحذ اذا علم انه مال الغير فان كان ذلك الغير معلوما رده عليه وان لم يعلم
الاخذانه من ماله او من مال غيره فهو حلال حتى يتبين انه حرام وقال الفقيه
ابو الميث رحمه الله ان كان محتطاً بما له على قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله هو
يعاملك صاحبه وعلى قول ابي حنيفة رحمه الله يملك المال بالخلط ويكون للاخذ
ان ياحذ اذا كان في بقية مال الميت وقاب مقدار ما يؤدي به حق الخصم **مسلم**
دعاه نصراني الى داره ضيفا وليس بينهما صداقة ولا مخالطة غير ما بينهما من
التجارة قال بعضهم تحلل له ان يذهب اليها في البضائع لان هذا نوع من
البر وأنه ليس بحرام بل هو مندوب وقال بعضهم اذا دعاه المجوسي او النصراني
الي طعامه يكره للمسلم ان ياكل وآن قال اشترت اللحم من السوق لان المجوسي
يبيع المنخقة والموقودة والنصراني لا ذبيحة له وانما ياكل هو ذبيحة المسلم او يحق

المه بال عقد

وان كان الداعي الى الطعام يهوديا فلا بأس للمسلم ان يأكل طعامه لان اليهودي لا يأكل
 الا من ذبحة اليهودي او المسلم رجل مات وكسبه كان من بيع الباذق قالوا ان تورع
 الورثة عن اخذ ذلك المال اولى فان عرفوا اربابها رفقوا على اربابها لانه لا يخلو عن وقوع
 خبث وان لم يعرفوا اربابها تصدقوا بها لان هذا مال حصل بسبب خبيث فكان سبيله
 التصديق به اذا عجز عن الرد على صاحبه وكذا الحكم فيما اذا اخذ رشوة او ظلما
 ان تورع الورثة عن ذلك كان اولى واما الذي يأخذ المغني والقوال والساحبة
 قالوا حكم ذلك يكون اخف لان صاحب المال اعطاه عن اختياره بغير عقد واما
 الذي يأخذ المعلم قالوا لا بأس للمعلم ان يأخذ الاجرة على تعليم القرآن في هذا
 الزمان حكى عن ابي الليث الحافظ كنت افتي ثلاثة اشيا فرجعت عنها كنت
 افتي ان يحل للمعلم ان يأخذ الاجرة على تعليم القرآن وكنت افتي ان لا ينبغي للعالم
 ان يدخل على السلطان وكنت افتي ان لا ينبغي لصاحب العلم ان يخرج الى القدي
 فيذكرهم ليجمعو له شيا فرجعت عن ذلك كله واذا اهدي اب الصبي الى معلم الصبي
 او الى مؤدبه في الاعمال وان لم يسأل له لم يلج عليه لا بأس به بل هو يستحب لانه يتر
 وان طلب ذلك قالوا في زماننا ان يطلب اجر مثله والرجل اذا كان مطريا
 مغنيا ان اعطى بغير شرط قالوا يباح له ذلك وان اخذ على شرط رد المال على صاحبه
 ان كان يعرفه وان لم يعرفه يصدق به وعن ابي بكر الاسخاف رحمه الله قال
 اذا اكل عين الغضب عن ابي حنيفة رحمه الله انه يأكل حلالا لانه استملكه بالمضغ
 فيصير ملكا له قبل الابتلاع قال رحمه الله ينبغي ان لا يؤخذ هذا كيد يتجاسر
 الغاصب والظالم الى اكل اموال الناس وفيه ترك قوله تعالى ان الذين يأكلون
 اموال اليتامى ظلما انما يأكلون في بطونهم نارا وسيصلون سعيرا وهذا مخالف
 لما صرح به ابي حنيفة رضي الله عنه فان عنده المستهلك يكون على ملك المالك

قال

مقوله

حتى لو صالح من المصوب على اعتاف فتمته بعد الاستهلاك جاز عندك قال نصير رحمه الله
 المكروه الى الحلال اقرب وبه قال خلف ابن ابي حنيفة رحمه الله وعن ابي يوسف رحمه الله المكروه
 والشبهة الى الحرام اقرب وهذا ما روينا عن ابي حنيفة رحمه الله رجل غصب حياطين
 او حطة فطحنها قال ابو بكر البجلي يحل له اكله وعليه الفها في قول ابي حنيفة رحمه الله
 رحمه الله وهذا ظاهر قول ابي حنيفة لان علي قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله
 اذا غصب حطة فطحنها او حياطينه ينقطع حق المالك ويصير ملكا للغاصب
 وقال ابو يوسف رحمه الله اكله حرام قبل ان يرضى صاحبه كمن لا يحل له اخذ الصدقة
 قال ابو بكر البجلي رحمه الله الافضل له ان لا يقبل جازية السلطان فان كان السلطان
 مال ورثها عن ابيه يجوز اخذ جازيته فيقبل له لو ان فقيرا ياخذ جازية
 السلطان مع علمه ان السلطان اخذها غصبا يحل ذلك قال ان كان السلطان
 خلط الدرهم ببعضه فانه لا بأس به وان دفع عين الغصب من غير
 خلط لم يجز اخذه قال الفقيه ابو الليث رحمه الله هذا الجواب يستقيم على
 قول ابي حنيفة رحمه الله لان عنده اذا غصب الدرهم من قومه وخلط
 بعضه ببعض مملوكها الغاصب اما على قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله لا
 يملكها الغاصب ويكون على ملك صاحبه سئل الرازي رحمه الله عن بيت
 المال هل للاهنياف فيه نصيب قال لا الا ان يكون عاملا او قاضيا وليس
 للفقهاء فيه نصيب الا فقيه فرغ نفسه لتعلم الناس الفقه او القرآن رجل
 اخذ ارض الحور مزارعة من متصرفها قال ابو القاسم رحمه الله نصيب
 الاكراه بطيب لهم اذا اخذوا الارض مزارعة او استأجروها فان كان
 الحور كروما او اشجارا ان كان يعرف اربابها لا يطيب له الاكراه وان لم
 يعرف اربابها طاب لهم لان تدبير هذه الارض التي لا يعرف مالكمها يكون

الى السلطان ويكون بمنزلة ارض الموت وينبغي للسلطان ان يتصدق بنصف الخارج
 على المساكين وان لم يفعل ذلك يكون اثما واما غصبا الاكراه بطيب لم يطيب لمن ياكل
 من ذلك برضاهم واذا كان لا يخلو ذلك من نوع شبهة الا انهم قالوا ليس زماننا
 زمان الشبهات وعلى المسلم ان يتقوا الحرام المعين امرأة زوجها في ارض الجوز قال
 الفقيه ابو بكر البجلي رضي الله عنه ان اكلت من طعامه ولم يكن عين ذلك الطعام
 غصبا فهي في سعة من اكلها وكذا لو اشترى لها طعاما او كسوة من ماله اصله
 ليس بطيب فهي في سعة من تناول ذلك الطعام والسياب ويكون الاثم على الزوج
 وارض الجوز ارض لا يقدر صاحبها على زيادتها وادخراجها في دفعها الى الامام
 ليكون منفعتها للمسلمين مقام الخراج ويكون الارض ملكا لصاحبها
 في مقبرة قالوا ان كانت نابتة في الارض قبل ان يجعلها مقبرة فذلك الارض
 يكون احق بها يصنع بها ما يشاء وان كانت الارض مواتا لانه ما لك لها جعلها
 اهل تلك المحلة او القرية مقبرة فان الشجرة وموضعها من الارض على ما
 في القديروان نبتت الشجرة بعدما جعلت مقبرة فان كان الغارس معلوما
 كانت له وينبغي ان يتصدق بثمنها وان كانت الشجرة نبتت بنفسها حكمها يكون
 للقاضي ان يراي قلعها او انقلها على المقبرة فعلى رجل وجد حوزة ثم اخري
 حتى بلغت عشر اوصالها قد راها قال الفقيه ابو بكر البجلي رحمه الله ان وجدها
 في موضع واحد فهي لقطعة وان وجدها في مواضع متفرقة حل له ذلك لمن جمع نواة
 من اماكن متفرقة فصارت لها قيمة فانها تطيب له وقد مرت المسئلة في اللقطة
 قال الفقيه ابو الوليد رحمه الله وعندني ان وجدها الجوز في موضع واحد
 او في مواضع فهي كاللقطة لا يحل له ان كان غنيا بخلاف النواة لان النواة ترى
 فصير بها حيا بالرمي والجوز لا يرمى الا اذا وجدها تحت اشجار الجوز لقطتها

كان حكمها

كالنبد

كالسابل اذ اقيمت في الارض وعن محمد رحمه الله شجرة ثمرة في ارض رجل واغصانها خارجة
 الى الطريق فقتل من ثمرها في الطريق قال قد وشع في هذا من السلف من لا شك في زعمهم
 و علمهم فلا يخالفهم ويكون اكل الطين لان ذلك مقبرة فيصير قاتلا لنفسه امرأة تاكل القيت
 واشباه ذلك لاجل السمن قال ابو مطيع البجلي رحمه الله لا بأس به ما لم تاكل فوق الشيع
 ويكون الاكل فوق الشيع وكذا الرجل اذا اكل فوق حاجته لمصلحة بدنه لا بأس به ان ياكل
 فوق الشيع ويكون البان الاثنى للرصد وغيره وكذلك لحومها وكذلك التداوي بكل حرام
 لقوله تعالى عليه السلام ان الله تعالى لم يجعل شفاكم فيما حرم عليكم وان ادخل مرة
 في اصبعه للتداوي قال الفقيه ابو جعفر روي عن ابي حنيفة رضي الله عنه انه كره
 ذلك وعن ابي يوسف رحمه الله انه لا يكره وهو على الاختلاف في شرب ما يوسكل
 الحمد للتداوي فيقول ابي يوسف اخذ الفقيه ابو الوليد وبحور الحقنة للتداوي
 للمرأة وغيرها وكذا الحقنة لاهل الهزال اذا فحش يفضي الى الشك ويجوز للرجل النظر
 الى فرج الرجل للحقنة ذكره شمس الائمة رحمه الله وعن ابن منقار رحمه الله البطنة
 بطننا ان احداها ان ينوي بها الرجل السمن وعظم البطن فذاك مكروه اما
 من رزق بطنها عظيما كان ذلك خلقه له من غير ان يتعد السمن فلا شيء عليه واذا اكل
 الرجل اكثر من حاجته ليتقيا قال الحسن لا بأس به قال رابن اس بن مالك
 رضي الله عنه ياكل الوانا من الطعام ويكثر ثم يتقيا وينفعه ذلك رجل استطلق
 بطنه او رمدت عينه فلم يعالج حتى اصغنه ذلك ومات منه قالوا لا يا شمر
 عليه ولو انه جاع ولم ياكل وهو قاد على الاكل كان اثما وفرض عليه ان ياكل
 مقدار قوته ولو ان رجلا ظهر به داء فقال له الطبيب عليك الدم فاخرجه
 فلم يفعل حتى مات لا يكون اثما لانه لم يتقن ان شفاؤه فيه ولو ان رجلا
 جراحة قالوا لا يكره له ان يعالج به عظم الانسان والخنزير لانه يحرم الانتفاع

ولو وضع العجين على الجروح ان علم به الشفا قالوا لا بأس به لانه دواء والذي رغب
 فلا يرقى دمه فاراد ان يكتب بدمه على جهنمه شيئا من القرآن قال ابو بكر الاسكاف
 رحمه الله يجوز قال لو كتب بالبول قال لو كان به شفا لا بأس به قيل ولو كتب على
 جلد ميتة قال ان كان فيه شفا جاز وعن ابي نصر بن سلام رحمه الله معنى قوله عليه
 السلام لم يجعل شفا وكما حرم عليكم انما قال ذلك في الاشياء التي لا تكون شفا
 واما اذا كان فيه شفا فلا بأس به قال الا تري الى العطشان يحمله شرب الحمالة
 الاضرار الجدي اذ اري بلن الاثنان قال ابن المبارك رحمه الله يكره اكله قال
 واخبرني رجل عن الحسن رحمه الله قال اذ اري الجدي بلن الحذر ولا بأس به
 قال معناه اذا اعتلف اياما بعد ذلك كالمخللة رجل اجرت نفسه من النصارى
 لضرب الناقوس كل يوم خمسة دراهم وبعطي في عمل اخر كل يوم درهما قال
 ابن ابي عمير بن يوسف رحمه الله لا ينبغي ان يواجر نفسه منهم انما يطلب الرزق
 من موضع اخر وكذا الواجر نفسه منهم لبعضهم الخمر الخمر لان النبي صلى الله
 عليه وسلم لعن العاصرو وكذا الاسكاف او الخياط اذا استوجر على خياطة شيء
 من زى الفساق وبعطي له في ذلك كثيرا جدا لا ينبغي له ان يعمل لانه اعانه على المعصية
 ويكره للخبز رجلا كان او امرأة ان يأكل طعاما او يشرب قبا من عمل النمل واليد من
 ولا يكون ذلك للحايض والمستحب تطهير الفم في جميع المواضع المستقرض اذا
 اهدي المقرض شيئا ذكر في الكتاب انه لا بأس بقبول هديته لان هذه منفعة
 اهدى لاجل الدين او اشكل ولم تكن مشروطة في القرض وان تورع ولم يقبل كان افضل قالوا انما اذا علم انه
 عليه انه اهدى لاجل الدين فانه لا يتورع لان قبول الهدية من حق المسلم على المسلم فلا يمنع
 عن القبول والسبب الظاهر في العلم ان يكون بينهما ما داه قبل القرض لقراءة
 او صداقة او غير هذا اذا كان المهدي رجلا معروفا بالجود والخفا كان ذلك

المهدي اذ اري بلن

المهدي اذ اري بلن

يقوم

يقوم مقام العلم انه اهدى اليه لاجل الدين مضطرا لمجد ميتة وخاف الهلاك
 فقال له رجل اقطع يدي وكلها او قال اقطع مني قطعة وكلها لا يسعد ان يفعل
 ذلك ولا يسع امر به كما لا يسع المضطر ان يقطع قطعة من لحم نفسه فياكل رجل
 بني بامرته قالوا ينبغي ان يتخذ وليمة ويدعو الجيران والاقرباء والاصدقاء
 لصرطعما وينزع لقوله عليه السلام اولم ولو بشاة واذا اتخذ وليمة ودعاهم كان
 عليهم ان يجيبوا فمن لم يجيب يكون انما ولا بأس بان يدعو لذلك اليوم وغدا وقد
 غدت تقطع العرس والوليمة ولا بأس ان يكون ليلة العرس فيضرب للتشهير
 والاعلان ويكون اتخاذ الضيافة في ايام المصيبة لانها ايام تأسف فلا يليق بها
 ما يكون للسرو وروان اتخذ طعاما للفقراء كان حسنا اذا كانوا بالغين فان كان في
 الورثة صغير لم يتخذ واذ لك من التركة ولا بأس باكل يوم الاضحية قبل الصلاة في رواية
 وفي رواية يكن والصحيح هو الاول لان الامساك مستحب وليس بواجب رجل
 اكل متكيا تكلوا فيه قال بعضهم يكن ذلك والصحيح انه لا يكره لما روي
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اكل متكا ويكره وضع الملمحة على الخبز كما قال
 ابو القاسم رحمه الله ويوضع الملح وحده على الخبز لان في وضع الملمحة استحقاق
 بالخبر قال رحمه الله لا جد نية الذهاب الى الضيافة سوى ان امر برفع الملمحة
 عن الخبز وكذا ان يكون تغليب الخبز بالخوان وانما يوضع بحيث لا يتعلو كرامة
 الخبز وكذلك لو وضع الخبز تحت القصعة لاجل التسوية ويكره مسح الاصابع
 والسكين بالخبز وقال ابو جعفر الحمدواني رحمه الله يكره مسح الاصابع بالكاغد
 على المائدة لانه يشبه بالفراغته وانما عليها ان يمسح ولو غسل راسه او يديه
 بالتحالة او احرقها ان لم يبق فيها شيء من الدقيق وهي تحالها يعلفها الدواب
 لا بأس به لانها صارت بمنزلة التين والعلف وعن ابي يوسف رحمه الله لا بأس بفعل

اليد بعد الاكل بالسويق والدقيق منزلة الاثنان وهو قول محمد رحمه الله السنة
 ان يغسل اليد قبل الطعام وبعد الادب في غسل اليد قبل الطعام ان يبدأ بالشباب
 ثم بالشيوخ وبعد الطعام على العكس واذا غسل قبل الطعام لا يمسح يده بالمدل
 بل يترك حتى يجف ليكون اثر الغسل قائما عند الاكل اذا كان الرجل على مائدة
 فتناول غير من طعام المائدة او علم ان صاحبه لا يرضى به لا يحل له ذلك وان علم
 انه يرضى به فلا بأس به واذا استبته عليه لا يتناول ولا يعطي سائلا وان ناول
 الفيف شيئا من الطعام الى من كان ضيفا معه على الخوان تكلموا فيه قال بعضهم
 لا يحل له ان يفعل ذلك لانه ما يجوز بذلك عادة ولا يجوز لمن كان ضيفا للمائدة
 ثم ياكل من المائدة واكثرهم يجوز له ذلك ولا يحل لمن اخذ ان ياكل ذلك بل يضعه
 على المائدة ثم ياكل من المائدة واكثرهم يجوزوا ذلك لانه ما دون بذلك عادة ولا
 يجوز لمن كان على المائدة ان يعطي انسانا قد حطر هناك لطلب انسان او الحاجة لغيره
 وكذا لا يدفع الى ولد صاحب المائدة وعبد وكلبه وسنور رجل دعا قوما
 الى طعام ودفعهم على اخونة ليس لاهل هذا الخوان ان يتناول من طعام خوان
 اخر لان صاحب الطعام انما اباح لاهل كل خوان ان ياكل على خوانه لا غير
 وقال الفقيه ابو الليث القياس كذلك في الاستحسان اذا اعطي من كان في ضيافة
 ملك جازوا ان اعطى بعض الخدم هناك جازا ايضا وكذلك لو تناول الفيف
 من المائدة شيئا من الخبز او قليلا من اللحم جازا استحسانا وان ناول الطعام لثلاثة
 والخبز المحترق فدراك جاز عند لانه ما دون بذلك عادة ولا يباح رفع
 الذلة بل هو حرام ما لم يقل صاحب الرفق اكل خبز ام اهلها فاجتمع كمر
 الخبز ولا يشترى اكلها فله ان يطعم الدجاجة والشاة والبقرة وهذا اولى من
 الاتقافى الهرس والطريق الا اذا وقع في الارض لياكلها النمل رجل اخذ ضيافة للقرية

اولية

اولية او اخذ مجلسا لاهل الفساد فدعا رجلا صالحا الى الوليمة قالوا ان كان
 هذا الرجل حاله لو امتنع عن الاجابة منعهم عن فسقهم لا يباح له ترك
 الاجابة بل تجب عليه ان يجيب ويظهر وينكر معصيتهم وفسقهم لان
 اجابة الدعوة واجب او مندوب فلا يمنع لمعصية اقترنت بها اما استماع
 صوت الملاهي كالضرب والقصب وغير ذلك حرام ومعصية لقوله
 عليه السلام استماع الملاهي معصية والجلوس عليها فسوق والتلذذ بها
 من الكفر انما قال ذلك على وجه التشديد وان سمع بغتة فلا اثم عليه
 ويجب عليه ان يجتهد كل الجهد حتى لا يسمع لما روي ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ادخل اصبعه في اذنيه اما قراءة الاشعار ما كان فيها من ذكر
 الفسوق والخمر والعلام مكره لانه ذكر الفواحش اذا راي الرجل منكرها
 من قوم وهو يعلم انه لو نهاهم عنه قبلوا منه لاسبغته ان يسكت وان
 كان يعلم انه لو نهاهم لا يمتنعون وسعه ان يترك والنهي افضل وان علم
 انهم يضربونه او يشتمونه لو نهاهم وسعه ان يترك قوم خرجوا الى
 العدو وفيهم قوم لفسقة اصحاب الملاهي قالوا ان امكن الصلح ان ينفردوا
 بالخروج فعلا ذلك والافساق عليهم وهو لا خالص نياتهم وحكي
 ان ابا حنيفة رحمه الله شهد لحام فيه لعاب فلم يتورع الاكل لاجله
 وقال محمد رحمه الله ان كان الرجل من يقتدى به فاجب اليه ان يخرج
رجل اظهر الفسوق فان ينبغي للامام ان يتقدم اليه ابلا للغير فان كف
 لا يتعرض له وان لم يكف فالامام بالخيار ان شا حبسه وان شاد به
 سياطا وان شاد عجه عن دانه ويكره للرجل المعروف الذي يقتدى به
 ان يختلف الى رجل من اهل الباطل وان يعظم بين الناس رجل معه خرقه

لانه من المتكبر ان يكون
 الرجل حاله لو امتنع عن فسقهم
 عن الفسوق لا بأس ان يجيب

يسمح بها العرق يكرم له ذلك لا تخرج فيه هذا اذا كان متقوما فان لم يكن متقوما
لا بأس به لان ذلك لا يكون للتجبر والتكبر فالمكروه ما كان على وجه التكبر
اما ما كان حاجة وضروية فلا يكره وهو كالترج في الجلوس والالتحاق بالو
ان كان ذلك على وجه التجبر يكره فان فعل الحاجة وضروية وهو لا يمكن فلا
يكره وكذا لا بأس للرجل ان يربط حيطا في اصبعه وخاتمه للحاجة
باب ما يكره في النظر والمس للاقارب وما لا يكره ولا بأس
للرجل ان ينظر من امة وابنته واخته البالغة وكذلك ذات محرم منه كالجدات
واولاد الاولاد والعمات والخالات الى شعرها وصدرها وراسها وبدنها وعنقها
وعضدها وساقيها ولا ينظر الى ظهرها وبطنها ولا الى ما بين سرتها الى ان يجاوز
الركبة وكذا الى كل ذات محرم برضاع او صهرية كزوجة الاب والجد وان علا وزو
الابن واولاد الاولاد وان سفلوا وابنته المرأة المدخولة بها فان لم يكن دخل بها
فهي كالأجنبية وان كانت حرة المصاهرة بالزنا اختلفوا فيها قال بعضهم لا
يثبت فيها اباحة المس والنظر وقال شمس الائمة السرخسي رحمه الله ثبت اباحة
المس والنظر لثبوت الحرمة الموبدة وما لا يكره النظر اليها من ذوات المحارم
لا بأس ان يمسها بلا حائل بلا شهوة الا الاجنبية فانه لا بأس بالنظر الى وجهها
ويكره المس والنظر الى بطن ذات محرم منه ولا الى ظهرها ولا بين مفرجها وانما
يباح المس والنظر الى هذه المواضع بغير شهوة فان كان بحال لو نظر الى خلل يشتهي
فانه يغض بصره ولا يمسها وفي كل موضع جاز المس والنظر جاز له ان يسافر بها
وخلوا اذا من على نفسه وان خاف عليها وعلى نفسه لا يفعل واذا سافر بها واحتاج
الى حملها واتزلها لا بأس بذلك وبأخذ بطنها وظهرها بثوب لا يصف وان خاف
ان يشتهي اذا مس فليجنب ما يمكن ويجوز النظر من امة العين ما يجوز من ذوات

المحارم

المحارم وما جاز النظر اليها جاز مسها من غير شهوة فان خاف على نفسه فليجنب المرأة
ان تنظر من الرجل الاجنبى من فرقة الى قدمه سوى ما بين السرة الى ان يجاوز الركبة
والحرة لا تسافر ثلاثة ايام بغير محرم وتسافر مع المحرم عبد كان المحرم او حر ملكا
او كافرا او الصبي والمجنون لا يصلح محرما وللأمة والمكاتبه وام الولد ومعتقة
البعض ان تسافر بغير محرم في رواية الاصل وفي زماننا كونه المشايخ لها المسافر
بغير المحرم والعبد في النظر الى مولاته الحرة التي لا قرابة بينهما وبينه بمنزلة الرجل
الاجنبى الحر ينظر الى وجهها وكفها ولا ينظر الى ما لا ينظر الا اجنبى المحرم من الحرة
الاجنبية سواها كان العبد خفيا او فحلا اذا بلغ مبلغ الرجال واما المحبوب
الذي جف مان فبعض مشايخنا رحمهم الله رخصوا اختلاطه بالنساء والاصح
انه لا يرخض ويمنع للعبد ان يدخل على مولاته بغير اذن اجماعا وفي احد قوا
الشافعي رحمه الله يباح للعبد من سيده ما يباح للمحرم من ذوات المحارم
واجمعوا على ان العبد لا يسافر بسيدته وللزوج ان ينظر الى سائر بدن امراته
وكذلك للمرأة من الزوج والمولي من امته وللأمة من مولاها واذا اراد
الرجل ان يتزوج امرأة فله ان ينظر الى وجهها فان كان بحال يشتهي اذا نظر
الى وجهها او كان اكثر رايه ان يشتهي فلا بأس ان ينظر الى وجهها مكشوفاً
ولذا الودعي في شهادة عليها ان كان حاكما فاذا ان نظر الى وجهها عند الاقرار
كان له ان ينظر اليها وان كان يشتهي فلا بأس ان ينظر الى وجهها مكشوفاً
ولا بأس للرجل بمصافحة العجوز التي لا تشتهي وان تغتن رجله ولذا لو كان الرجل
شيخا يامن على نفسه وعليها فلا بأس بان يمسها فحشا وان كان لا يامن لا يحل ويحل
للرجل ان ينظر من الرجل سوى ما تحت السرة الى ان يجاوز الركبة وتنظر المرأة
الى المرأة كنظر الرجل الى الرجل والركبة عندنا عورة والسرة ليست بعورة وزو

ينظر

الحسن عن ابي حنيفة انه لا بأس بالاجني ان ينظر الى قدم الحرة الاجنبية بعين شهوة
كما ينظر الى قدم امه الغير ومع الشهوة لا محل وعنه ابي حنيفة رضي الله عنه اذا حلف
الرجل بطلاق امراته لا ينظر الى حرام فنظر الى وجه حرة اجنبية او نظر الى
كفيها لا يطلاق امراته ولا بأس بالنظر الى الصغيرة التي لا تشتهي وان يمسهما
ويكمن ان يقبل الرجل في الرجل او يد او شيئا منه في قوله ابي حنيفة ومحمد
رحمهما الله ولا بأس بالمصافحة وقال ابو يوسف رحمه الله لا بأس بالتقبيل
والمعانقة في ازار واحد فان كانت المعانقة فوق قبض اوجة او كانت
القبلة على وجه المسرة دون الشهوة جاز عند الكل رجل طاهر من امراته
قال ابو حنيفة رحمه الله لا يباشرها ولا يقبلها ولا ينظر الى فرجها
عن شهوة حتى يكفر وقال ابو يوسف رحمه الله لا يباح له المس والقبلة
والنظر الى الفرج حتى يكفر ويحل له النظر الى الوجه والصدر والظهر
واذا ملك امتين لا يحل له الجمع بينهما بعقد النكاح لو كانتا حرتين فوطئها
ثم اراد ان يطأ احدهما لا ينبغي له ان يطأ احدهما حتى تخرج الاخرى
عن ملكه فاذا فعل ذلك كان له ان يطأ الاخرى قال ابو يوسف كما لا يطأ
احدهما قبل ان تخرج الاخرى عن ملكه لا ينظر الى فرج احدهما ولا الى
ظهرها وبطنها ولا يقبلها مالم يزوج الاخرى او يملكها او يملك بعض
لا يقرب امرأة ولا يقبل ولا ينظر الى فرجها بشهوة
وجماع الحايض حرام ثم قال ابو حنيفة رحمه الله له ان يستمتع بها فوق الميزر
حق لتفقي عندها التي
فرق القاضى بينهما وطلع وليس له ما تحته وقال محمد رحمه الله نجس شعار الدم على الجماع وله ما سوى ذلك
وبين التابعين اخلافا فيما قال ابو حنيفة له ان يستمتع بها فوق الميزر وقال ابراهيم
رحمه الله يراد به الاستمتاع بالسرة وقال الحسن سيدنا بالازار ويقضي حاجته فمادون

الفرج

الفرج فوق الازار اد حرم جماع الحايض لا يحرم الدواعي وكذلك في الصوم وفي الاكل
محرم الوطئ في الجارية المملوكة بملك حادث وعن محمد في المسعة لا يحرم الدواعي حال
الاستبراء ويكره للرجل ان يجامع امراته ومعها في البيت من يعلم ذلك ويكره الجارية
الرجل وعبد المرأة النظر اليها حالة المباشرة ولا بأس للرجل ان يمس فرج امراته وكذا
للرأة ان تمس فرج زوجها كذا في تحريك قال ابو يوسف سالت ابو حنيفة عن هذا
فقال لا بأس به وارجوا ان يعطوا جريها امرأة اصابته فرجه في موضع لا يحل للرجل
ان ينظر اليها ولكن يعلم امرأة تدادها ولا امرأة تعلم ذلك اذا علمت وخيفت عليها
البدا والوجع والهلاك فانه يستمر منه كل شيء الا موضع تلك القرحة ثم يدادها
الرجل ويعض بصم ما استطاع الا عن ذلك الموضع ولا فرق في هذا بين ذوات
المحارم وغيرهن لان النظر الى العورة لا يحل بسبب المحرمية وللغالب ان ينظر
الى فرج المرأة عند اخذ الولد ما حان الضرورة ولذلك للحاجم ان ينظر الى فرج
البالغ عند الختان واذا اراد الرجل ان يشتري جارية يحل له ان ينظر الى شعرها
وصدرها وتديها وعصيدها وساقيها وقدمها وان كان يشتهي ولا يحل له ان
يمس ان كان يشتهي واكره رايه انه يشتهي والجارية المرأة ان تغزو رجل زوج سيد
وينبغي ان تختن الصبي اذا بلغ تسع سنين فان ختنوه وهو اصغر من ذلك فحسن
وان كان فوق ذلك قليلا قالوا لا بأس به وابو حنيفة رحمه الله لم يقدروا وقت
الختان قال ثمس لامية الحلواني وقت الختان من حين يحتمل الصبي ذلك الى
ان يبلغ ولكن الرجل ان تختن ولده الصبي والحججه ويدادويه وربط قرحة وجراحه
ويتقبض له الهبة ويشترى ويبيع ويواجره وان يزوجه امته ولا يزوجه والجد
ووصي الجد
ووصي الابن بمثل له الاب ولا يجوز ذلك لو وصى له والخال ووصى الام وان كان حججه
الا انه يتقبض له الهبة ويواجره وابنه وامته وعبدته في الا ستحسان ان لم يكن

عبد

اقرب منه ويجوز له غيره وكذا الام والمثقب اذا جم اللقيط او حنقه او بطن جرحه
كان ضامنا اذا هلك لانه ليس بولي اذا حن الغلام ولم يقطع كل جلدة قالوا ان قطع
اكثر من النصف يكون ختانا وان كان نصف او دونه لا يكون ختانا واذ لم يكن
مدة جلدة الصبي ليقطع الا بشديد حشفته طاهرة لوراء انسان يراه كانه ختن
قالوا ينظر اليها لثقات واهل البصر من المجاميع فان قالوا على خلاف ما يمكن
الختان فانه لا يشد عليه ولا يتعرض بل يترك ويكون ذاك غدر او الواجبات
تسقط بالاعذار السنة اولى وكذا المجوس اذا سلم وهو شيخ ضعيف اجبر اهل
البصرة لا يطبق الختان يترك واذ اجتمع اهل مصر على ترك الختان فالتهم
الامام كما يتألم في ترك سائر السن واذ اغتسل الا قلف من الجنابة قال ابو بكر
ابن جرحه الله بحب عليه ايصال الماء الى تحت الجلد كما تجب المضمضة والاستنشاق
على الجنب ولو توضع ولم يوصل الماء تحت الجلد جاز ولا بأس للمرأة ان تخلق راسها
او تجز ان فعلت ذلك لمرض او غدر او وجع ويكره الحصى في بطن امه ولا بأس بدخول
الحصى على السام الى يبلغ حد الحلم وقد روي ذلك خمسة عشر سنة ولا بأس بحصى السور
اذا كان فيه ضرر ولا بأس بحصى يريم وفي الاغنام لان فيه منفعة ظاهرة وكذا
لا بأس بكى الصبي لداؤه ولا بأس بشق اذن الطفل لانهم كانوا يفعلون ذلك في الجاهلية
ولم ينكر عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم واذ اعترض الولد في بطن الحامل ولم
يجدوا سبيلا للاستخراج الولد لا يقطع الولد اربا ربا ولو يفعلوا ذلك يخاف
هلاك الام قالوا ان كان الولد ميتا في البطن لا بأس به ولو كان حيا لم يجز ان يقطع
الولد اربا ربا لانه قتل النفس المحترمة لصيانة نفس اخر من غير تعدى منه وذلك باطل
واذا جوعت البكر فمادون الفرج ودخل الما فخرجها فحملت وقد دنا وان ولادتها
قال يزال عذرها بمضنة او بحرف درهم لان خروج الولد بدون ذلك لا يكون

واذا سقطت الولد بالعلاج قالوا ان لم يستبين شيء من خلقته لانا ثم قال رضي الله عنه
ولا اقول به فان المحرم اذا كسر بطنه لصيد يكون ضامنا لانه اصل الصيد فلما كان
مواخذا بالجزاء فلا اقل من ان يلحقها اثم هنا اذا سقطت بعذر الا انها لا تأثم
اثم القتل وان سقطت بعد ما استبان خلقه وجبت العدة المربعة اذا ظهر بها
الحبل وانقطع عنها وليس لاب الصغير ما يستاجر به الظير وخاف هلاك الولد
قالوا يباح لها ان تعالج في اعتزال الدم مادام الحبل قطعة او علقه او مضغة
لم تخل له عضو وقد روي ذلك المدة بماية وعشرين يوما وانما باحوالها انفساد
الحبل باستنزال الدم لانه ليس يادى فيباح لها ان الاوى واذ اعزل الرجل
عن امراته بعذر اذ بها ذكر في الكتاب انه لا يباح قالوا في زماننا يباح لسو
الزمان ولا بأس بقتل الجراد لانه صيد يحل قتله لاجل الاكل فلدغ الضرر
اولي وعن محمد بن مسلم لا بأس بقتل النملة لانه من اهل الاذا وكره انقاعها
في الماء قال ابو بكر الا سكاف رحمه الله الله لا يباح قتلها ان يتذكر
فاقتلها والا فلا تقتلها وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله انه لا يباح
قتلها ما لم يعتد بها لاذ روي ان نملة قرصت نبيا فاحرق بيت النملة
فاوحى الله تعالى اليه هلا نملة واحدة يعني هلا قتلت النملة التي اذنتك
خاصة ولا بأس بشق المثانة اذا كان فيها حصة وفي الكيسانية في الجرا دات
المحترقة والقروح العظيمة والحصاة الواقعة في المثانة ونحوها من
الاعل ان قيل قد نجوا وقد يموت او ينحو ولا يموت بعلاج وان قيل
لا ينحو اصلا لا يداوي بل يترك ويباح قطع اليد للاكلة رجل
له سلعة او حجر فارد ان يستخرجه ويخاف منه الموت قال
ابو يوسف رحمه الله ان كان فعل احد فنجما لا بأس بان يفعل لانه

يكون معالجة ولا يكون تعريض للهلاك وفي الفتاوى اذا اراد ان يقطع اصبع الزينة
او شيئا اخر قال يصير رحمه الله ان كان الغالب على من قطع مثل ذلك فانه لا يفعل لانه
تعريض النفس للهلاك وان كان الغالب على من قطع هو النجاة فهو في سعة من ذلك
رجل وامرأة قطع الاصبع الزايد من ولده قال بعضهم لا يضمن لانه معالجة ولها
ولاية المعالجة ولو فعل ذلك غير الاب والام فذلك كان ضامنا لعدم الولاية وقال
بعضهم ليس للاب والام ان يقطع وان قطع فواجب وها في يده كان ضامنا والمحتاج
هو الاول الا ان يخاف التقدي او وها في اليد رجل وقت لقلم الها فيرسله
يوم الجمعة قالوا ان كان يري جواز ذلك في غير يوم الجمعة واخر الى يوم
الجمعة تاخيرا فاحشا كان مكرها لان من كان ظفر طويل لا يكون رزقه
ضييقا فان لم يجاوز الحد واخر بتركها بالاجابة فهو مستحب لما روت عائشة
رضي الله عنها ان من كان ظفر طويل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال
من قلم الظفر يوم الجمعة اعاده الله تعالى من البلاء الى يوم الجمعة الاخرى
وزيادة ثلاثة ايام واذا قلم الظفر او جز شعر ينبغي ان يدفن ذلك الظفر
والشعر المجزوز فان رما به فلا بأس وان القاه في الكيف او في المغسل فلا يكره
ذلك لان ذلك يورث داء وينبغي ان ياخذ الرجل من شارب حقه يوارى الطرف
العليا من الشفة العليا ويصير مثل الحاجب وان اضطرب الولد في بطن امه
حامل قد مات يشق بطنها من الجانب الايسر واذا ابتلع الرجل دنة انسان ومات
وليس له مال غيره لك كان عليه قيمته ولا يشق بطنه لان حرمة المالد دون حرمة
النفس رجل له كلب عقر ريعض كلما مر عليه فلامه القرية ان يقتلوا هذا
الكلب وهل يجب على صاحبه ضمان ما يعض قالوا ان لم يتقدموا اليه قبل العقر
فلا يضمن وان كانوا تقدموا الي صاحب الكلب قالوا يكون ضامنا بماتلة

الحايطة

الحايطة الحايطة قال حولا نارضى الله عنه وينبغي ان لا يكون ضامنا فان الدابة
اذا دخلت ارض الغنم وافترق الزرع لا يضمن صاحبها اذا لم يتدخل بارسال
صاحبها في الزرع ولا يضمن فعل الدابة الى صاحبها الا بالارسال فينبغي
ان لا يضمن اذا لم يكن من صاحبه اشتراك فيه فيها كلاب كثيرة يتضرر بها اهل
القرية يوم راى باب الكلاب يقتل الكلاب فان ابوار فموا الاموال الى القاتل
حتى يامرهم بذلك لانه منصوب بل دفع الضرر ولا ينبغي للرجل ان يتخذ في دانه
كلبا الا قليلا يحرس ماله او يصيد به فان امسكه في دانه بغير حاجة لم يكن للجيران
حق المنع وان ارسله في السكة كان له حق المنع فان امتنع عنه ذلك دفعوا الامر
الى القاضي وكذا اذا امسك دجاجة او حشأ او عجولا في الرساتيق فهو على هذا
والهرة اذا كانت موزية لا تضرب ولا يقطع اذنها ولا تترك ولكنها تدعى بالكلب
ويباح قتله القتل بكل حال ويكره احراقها واحراق العقرب بالنار فان
طرح القملة حية لا بأس به والاذى ان يقتلها ولا بأس بالقاء الفيلق في
الشمس لموت الديدان فيه لان فيه منفعة الادمي فهو بمنزلة القاتل السمك
في الشمس ومما يتصل بقتله المحارم ابن كير قبل امارة ابيه في شهوة وهي
ابيه خمس سنين وست سنين قال ابو بكر بن علي رحمه الله لا يحرم على ابيه
لانها غير مفترقة وان اشتهاها الابن لا يعتبر فقيل له لو كانت المرأة كبره
خرجت عن جد الشهوة والمسئلة بحالها قال تحرم على ابيه والمرأة اذا دخلت
ذكر صبي في فرجها والصبي ليس من اهل الجماع قال محمد بن سلمة رحمه الله
هذا لا يكون الا عن انشراح يعني يحرم على ابيه رجل قدام من السفر فاراد
ان يقبل اخته وهي شجوة قالوا ان كان يخاف على نفسه لا يجوز رجلا من
شعر امرأة عن شهوة قال ابو نصر رحمه الله لا يثبت حرمة المصاهرة

سان
امسك

اراد به الشعر المسترسل والله اعلم **باب ما يمكن من الثياب الحلي**
والزينة وما لا يمكن وما يقبل فيه الواحد في الحل والحرم وما لا يقبل فيه
لبس الحرير المصمت حرام على الذكور في الحرب وغيره وكما يكره في حق البائع يكره
اللباس الصبيان الذكور ويكون الاثم على من البسهم وانما حرم لبس الحرير لما روى
ابو هريرة رضي الله عنه عن ابي سعيد الخدري رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم انه قال لبس الحرير لباس أهل الجنة في الجنة فمن لبسه في الدنيا فليياس
منه في الآخرة قال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله لا بأس لبس الحرير في الحرب
وان كان الثوب سدا غير حرير كالخز والقطن ونحو ذلك ولحقه حرير يكن لبسه
في غير الحرب عندهم وجاز لبسه في الحرب وانما ما كان سدا من حرير او حتمه غير
حرير كالعتابي والخز والملم جاز لبسه في كل حال عندهم وقال ابو يوسف رحمه الله
لا بأس بافتراش الحرير والديباج والنوم عليه وكذا الوسايد والمرافق والبسط
والستور من الديباج والحرير اذا لم يكن فيها ثياب وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله
يكره جمع ذلك وروى بشر عن ابي يوسف عن ابي حنيفة لا بأس بالعلم في الثوب
من الحرير اذا كان اربع اودونها ولم تحك فيه خلافا وذكر شمس ائمة السرخي
رحمه الله في السير انه لا بأس بالعلم لانه تبع ولم يقدر وروى عن ابي حنيفة رحمه الله
انه قال لا بأس بالفراكلها من سباع او غيرها الدكمة والمينة هه سواقال
دباغة ذكاته وكذا الصوف والشعر والعظم والظلف والعصب والخافز
والخضاب بلحنا والوسمة دسن ولا تخضب يد الصبي ولا رجليه ولا بأس
به للنساء ولا لبس الخز للرجال اذا كان لحمة غير حرير ويكره للرجل
ان يلبس الثوب المصبوغ بالعصفر والزعفران والورس ويكره الشرب
والادهان في ائمة الذهب والفضة وكذا الجواهر والحل والمداخن

اصابع

باس

وكذا

وكذا الاكتمال بحبل الذهب والفضة وكذا السرور والكراسي اذا كانت مفضضة
او مذهبة وكذا السرج اذا كان مفضضا او مذهبا وكذا الركاب والجاروقال
ابو حنيفة رحمه الله لا بأس بالشرب في الأئمة المفضضة والمذهبة اذا وضع
فاه على العود وفي الكرسي والسرير يقعد على العود والخشب دون الذهب
والفضة ولا بأس بان يجعل الذهب والفضة في سقف الدار والمسجد وان
ينقش المسجد بالذهب من ماله فان الكعبة مزخرفة بالذهب والفضة
مستورة بالوان الديباج والحرير ولا بأس بان يجعل المصحف مذهبا او
مفضضا او مضبيا وعن ابي يوسف رحمه الله انه كره جميع ذلك واختلوا
في قول ابي حنيفة رحمه الله ولا بأس بحليته المنطقه والسلاح وحامل السيف
بالفضة في قولهم ويكره ذلك بالذهب عند البعض وهذا اذا كان خلص
منه الذهب والفضة اما التمويه الذي لا خلص منه الذهب والفضة لا بأس
به عند الكل ولا بأس بمسامير ذهب او فضة ويكره الباب منه ولا بأس
بان يشرب من كفي في خنصره خاتم ذهب والنساء فما سوى الحلبي من الاكل
والشرب والادهان من الذهب والفضة والعقود بمترلة الرجال ولا بأس
لمن يلبس الديباج والحرير والذهب والفضة واللؤلؤ ويكره الاكل
على خوان من ذهب او فضة ولا رخصة للرجال فيما يتخذ من الذهب والفضة
مفضضا او مذهبا خلا الخاتم من الفضة وحليته السيف والسلاح لخصه
جات فيه ويكره ان يتوضا في طشت من الذهب او الفضة وقال ابو يوسف
رحمه الله لا ينبغي للرجل ان يلبس ثوبا فيه كتابه من ذهب او فضة ولا بأس
بمسماير الذهب في فض خاتم رجل في قول ابي حنيفة رحمه الله ولا بأس بان يستر
حيطان البت بالبود ونحوها للحر والبرد واذا تحركت ثنية الرجل لم تسقط

سم

الا انه مخاف سقوطها فتشدها بذهب او فضة لا باس به وليس هذا كالحلي وان سقطت
 ثنية الرجل قال ابو حنيفة رحمه الله يكن ان يعيدها ويشدها ولكن ياخذ
 من شاه ذكية ويشدها مكانها وقال ابو يوسف رحمه الله لا باس بان يشد
 ثنيته في موضعها وليس هذا كمن ميت وذكر في الجامع الصغير اذا تحرك سن
 الرجل فتشدها بذهب قال محمد رحمه الله لا باس به وهو قول ابو حنيفة
 الاول وقال اخر ايشدها بالفضة لا بالذهب واختلفوا في قول ابو يوسف
 رحمه الله وكان ابو حنيفة رحمه الله لا يرى باسا بشدها بالفضة وكذا اذا
 سقط سنه لا باس ان تتخذ سنا من فضة ويكن ان تتخذ من ذهب ولا يتختم
 الرجل بالفضة ام لا يتختم بالذهب للحديث المعروف وكذا التختم بالحديد
 لانه خاتم اهل النار وكذا الصغر لقوله عليه السلام تتختم بالورق لعلي ولا ترد
 على مشقال وظاهر هذا اللفظ يقتضي كراهة التختم بالحجر الذي يقال له
 بشم والصحيح انه لا باس به لانه ليس بذهب ولا حديد ولا صغر بل هو حجر
 وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتختم بالعقيق ثم التختم بالفضة انما
 يباح لمن محتاج الي التختم كالقاضي والسلطان ونحوهما اما عند عدم الحاجة
 فالترك افضل واذا تختم بالفضة ينبغي ان يكون الفضة الى بطن الكف لا الى
 ظهر الكف ثم يجعله في اليد اليسرى يا زمانار جل هدم بيتا مصورا من تماثيل
 الطيور والادي اصباغ قال محمد يضمن قيمة البيت واصباغه غير مصور
 بمنزلة مالوا حرق برطالا انسان فانه يضمن قيمة العود وان كسر لا يضمن
 شيالا لانه ليس بملك الحطب والخشب ولا باس للمرأة ان تجعل في فروتها وذواتها
 شيئا من الوتر ويكن ان تتصل شعرها بشعر غيرها ولا باس للتاجر حلق شعر
 جبهة الغلام لانه يربى في الثمن فان كان العبد للخدمة ولا يريد به التجارة لا يستحب

ان نفرد

ان يفعل وروي عن ابى حنيفة رحمه الله قال حلق راسي بمكة فخطاني الحمام في
 ثلثة منها في جلست مستديرا فقال استقبل القبلة وناولته الجانب الايسر فقال
 الايمن واردت ان اذهب بعد الحلق فقال ادفن شعرك فرجحت ودفتته ولا
 باس بدخول النساء في الحمام اذا دخلت يميز رويكن غمر الاغصان في الحمام لان الحمام
 ربما يفعل ذلك عن شهوة وان كان ذلك للضرورة فلا باس به ولا باس بان يكون
 المولي راكبا والغلام يمشي معه اذا كان الغلام يطبق ذلك فان كان لا يطبق
 يمكن الرجل اذا كان يبيع فاختار الزلزلة لا يكره له ان يتنقل الى الفضل فاما
 لما قاله بعض الناس ويستحب الفرار لما روي ان رسول الله صلى الله عليه مر على
 هذيل مايل فاسرع المشي قيل له اتفر من قضا الله تعالى قال عليه السلام
 فراري من قضا الله تعالى ايضا ولا باس بالاحتياط يوم عاشوراء بل هو مستحب
 لقوله عليه السلام من احتل يوم عاشوراء بالاثم المروح لم ترمد عيناه
 ابدا واذا ماتت المرأة في رجال ليس معهم امرأة لم يغسلوها ولو كانوا محارم
 ولكنه يتيهم بها للصعيد وان كان من يتيهمها محرما لم ياتيها بغير خرقعة وان
 لم يكن محرما يتيهمها بخرقة يلفها على كفه والرجل اذا مات في نساء ليس معهن
 امراته يتيهمه على ما بيننا الا لمن يمتته ان كانت حرة يمتته بخرقة تلفها
 على كفه وان كانت مملوكة يمتته بغير خرقعة وامته دامة غير في ذلك سوا
 وان كان معهن رجل الا انه كما فرغ منه الغسل يغسله وكذا اذا غسل الميت
 يغسل الرجل والله اعلم بالصواب **فصل فيما يقبل منه قول**
الواحد وما لا يقبل مسافر حضرته الصلاة ولم يجد ما الاية
 انما فاحزن رجل انه نجس قال في الكتاب ان كان الخبز عدلا ليس له ان يتوضا
 بذلك الماء وان كان فاسقا فله ان يتوضى بذلك الماء ان الطهارة في الماء اصل

فما سافر فخرقها بالاثم وما لا يقبل

يتمسك بالاصل فلا يبطل حكمه كما لا يثبت الخبر برواية الفاسق بخلاف ما اذا اخبر
 فاسق في المعاملات فان لم يجوز الاخذ بقول الفاسق لمكان الضرورة وان كان
 المخبر نجاسة المستورا فالمستور فيه بمنزلة الفاسق في ظاهر الدار
 وروي الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله ان المستور فيه كالعدل والمأخوذ ظاهر
 لان العدالة شرط وما كان شرطا لا يكتفى بوجوده من حيث الظاهر لكن قال
 لعبد الله ان لم تدخل الدار اليوم فانت حرق في اليوم فقال لعبد الله ادخل وقال
 المولى دخلت فاقول قول المولى وان كان الظاهر شاهد للعدل وان كان المخبر
 نجاسة الما عبد الله ثقة فاعبد بمنزلة الرجل الحر العدل كما في رواية الاخبار
 وان كان المخبر نجاسة الما امرأة حرة فان اراق الما ثم يتم كان ذلك
 احوط وان كان اكبر رواية ان المخبر نجاسة الما كاذب فانه يتوضى ولا يتم
 وان كان المخبر نجاسة الما رجل من اهل الذمة لا يقبل قوله فان وقع في قلبه
 انه صادق في هذا الوجه قال في الكتاب ابا حنيفة ان يريق الما ثم يتم ولو
 توضى به وصلى جازت صلته وفي خبر الفاسق اذا وقع في قلبه انه صادق
 فانه يتم ولا يتوضى به لانا الفاسق من اهل الشهادة على المسلم اما الكافر
 ليس من اهل الشهادة على المسلم ولو كان المخبر نجاسة الما صبيا او معتوما
 يعقلان ما يقولان فهو كذلك من اصحابنا من قال المراد بهذا العطفان
 الصبي كالبالغ اذا كان مرضيا ويسقط اعتبار البلوغ كما يسقط فيه اعتبار
 الذكورة والحرية ويكون هو كالبالغ اذا كان في المعاملات والاصح ان
 مراده العطف على الذمي فان خبر الصبي والمعتوم في هذا الخبر الذمي لانهما
 ليس لهما ولاية الا لزام ولولا ان رجلا دخل على قوم من المسلمين يأكلون
 طعاما ويشربون شرابا فدعوا اليهم فقال له رجل منهم ثقة عرفه هو هذا

او امة فالمرأة بمنزلة
 الرجل كما في رواية الاخبار
 والامة الثقة بمنزلة المرأة
 ثم قال

الحكم

الحكم دسحة مجوس وهذا شرب خالطه خمر فقال النبي دعوه الى ذلك ليس الامر كما
 قال بل هو حلال فانه ينظر في حاله فان كانوا هم عدول لا يلتفت هو الى
 قوله ذلك الواحد الذي اخبر بالحرمة وان كانوا متهمين فانه ياخذ بقوله
 ذلك الواحد ولا يسعه ان يتناول من ذلك شيئا سوا كان المخبر بالحرمة حرا او
 ذكرا او انثى لان قول الواحد الثقة مقبول في الديانات ولو كان القوم رجلا
 ثقتان فانه ياخذ بقولهما وان كان في القوم ثقة واحد فانه يعمل في ذلك
 باكثر رايه فان لم يكن له فيه راي واستوي الحالان عنده فلا بأس بان يأكل ذلك
 ويشرب منه ويتوضى منه وان كان الذي اخبر بانه حلال مملوكا كان ثقتان
 والذي يزعم انه حرام واحد فلا بأس باكله لان في الخبر الذي الحرام المملوك سوا
 ويترجح قول المثني وان كان الذي يزعم انه حرام مملوكا كان ثقتان والذي يزعم
 انه حلال حرا واحد فانه لا ينبغي له ان يأكل ليرجح قول المثني رجل تزوج امرأة
 فاحسن مسلم ثقة رجلا وامراة انهما ارتضعا من امرأة واحدة قال في الكتاب
 احب الي ان يفتن فيطلقها وتعطيها نصف المهر ان لم يكن دخل بها ولا يثبت
 الحرمة بخبر الواحد عندنا ما لم يشهد به رجلان او رجل وامرأتان وعلى قول
 الشافعي رحمه الله ثبت حرمة الرضاع بشهادة الاربع من النساء وانما يثبت
 احتياط المكال حرمة الوطى فيطلقها كإلا سقى معلقة نصف المهر قبل الدخول والكل
 بعد وان كان اكثر من مهر المثل لان الزيادة يستحب لها ان لا يحد منه شيئا
 قبل الدخول وبعد الدخول يستحب لها ان تبني الزوج عما زاد على مهر المثل
 ان كان المسمى اكثر من مهر المثل لان الزيادة انما يحكم النكاح وذلك المحتمل
 وان لم يطلقها ولم يتنزه وسعه ذلك لان ملك النكاح لم ينطلق بهذه الشهادة
 وكذلك رجل اشترى جارية فاحسن عدل ثقة انها حرة الا يورث وانما اخذ

ويعطيه

من الرضاع فان تغنم عن وطيها فهو افضل وان لم يتنزه وسعه ذلك لان ملك
العين لم يسلط بهذه الشهادة مسلم اشترى لحما ونضه فاحبسه مسلم ثقة انه ذبيحة
المجوسى فانه لا ينبغي للمشتري ان ياكل ولا يطعم غيره لان الخبر اخبره بحرمه العين
وبطلان الملك وحرمة العين حق الله تعالى فثبت بخبر الواحد واما بطلان
الملك لا يثبت بخبر الواحد وليس من ضرورية ثبوت الحرمة بطلان الملك فثبت
الحرمة مع بقاء الملك بخلاف ما تقدم لان بقاء النكاح لا يتصور مع بقاء ثبوت
الحرمة المؤبدة فاذا لم يبطل النكاح بخبر الواحد لا يثبت الحرمة واذا ثبت مع
بقا ملك العين ههنا لا يمكنه الرد على بايعه ولا ان يحبس الثمن عن البايع اذ لم
يبطل البيع ولو انه لم يشتر الحليم ولكن الذي كان اللحم في يده اذن له بالتناول
فاحبسه مسلم ثقة انه ذبيحة مجوسى لا يحل له ان ياكل لانه احبسه بما هو حق الله
تعالى فثبت الحرمة ولو انه اذن له بالتناول ثم باعه منه بعد الاذن او
ملكه بسبب اخر بميراث او هبة ثم احبسه مسلم ثقة انه حرام العين لا حل
له تناوله ولو ان رجلا ملك طعاما او جارية بميراث او هبة او سبب من
الاسباب ثم احبسه مسلم ثقة ان هذا الفلان بن فلان غصبه منه البايع
او الواهب والميت قال احبسا ان يتنزه فلا ياكل ولا يشرب ولا يتوضى
ولا يطا الجارية لان خبر الواحد العدل ثبتت الريبة فيتنزه وان لم
يتنزه كان في سعة من ذلك لان الخبر ما احبسه بحرمه العين وانما احبسه
ان من تملك منه كان غاصبا وهو مكذب في هذا الخبر ثم علان اليد دليل الملك
فلماذا قال ان يتنزه كان افضل وان لم يتنزه كان في سعة من ذلك ولو ان
رجلا في يده طعام واذن لغيره التناول واحبسه ثقة انه هذا الطعام والشاب
غصب من فلان والذي في يده ينكر ويؤثر عنه انه ان تغنم كان افضل وان لم يتنزه كان

في سعة

في سعة من ذلك وكذا اذا الرميكن الذي في يده ثقة لان اليد دليل الملك فالمخبر ما احبسه
بالحرمة حقا للمغصوب عنه وقول الواحد جل حجة في حقوق الله تعالى في حكم
التنزه لا في حكم بطلان الملك وكذا لو كان ما وهو في سفر ولم يجد ما غير ذلك فانه
يتوضى به ولا يقيم هذا اذ لم يكن الذي في يده ثقة فان كان عدلا ثقة وزعم انه له
لم يغصبه من احد اختلف المشايخ فيه قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله هاهنا لا يتنزه
بخلاف ما لو كان فاسقا وغيره من المشايخ قال هذا الاول سوا يتنزه وهو الصحيح
لان اليد وان كان عدلا فهو يد في الغصب عن نفسه فلا يعارض في قوله قول
المخبر في حكم التنزه ولو ان رجلا اراد ان يشتري لحما فقال له رجل عدل لا تشتر
فانه ذبيحة مجوسى وقال له القصاب انه ذبيحة مسلم والقصاب عدل قال الفقيه
ابو جعفر رحمه الله ان السامع يتحري فان لم يقع تخبره على شئ سقط الخبران فثبت
الاباحة الاصلية وعلى قول المشايخ لا يشتري وياخذ بقول من اخبره ذبيحة
مجوسى لان البيع صار حراما على البايع بقول المخبر انه ذبيحة مجوسى والبايع يدفع
الضرر عن نفسه فيكون منهما فلا يأخذ بقول البايع وقال شمس الامة السرخي
رحمه الله كان شيخنا الامام رحمه الله يقول اذا اتى الصبي بقالة بفلوس ليشتري
منه شيا واحب ان ائتمه امرته بذلك فان طلب الصابون وغير ذلك فلا بأس للبقال
ان يبيع منه وان طلب منه الزبيب والجوز وما ياكله الصبيان عادة ينبغي ان لا يبيع
منه لانه كاذب فيما يقول ظاهرا وان قال الصغير هذا لي وقد اذن لي ان اهبه
لك او اتصدق به عليك لا ينبغي للسامع ان يقبل ذلك منه لان الاب لا واذن للصغير
بهذا التصرف لا يبيع اذنه بخلاف ما لو قال هو لاني بعته اليك عما يدي هبة او صدقة
فانه يجوز للسامع ان يقبل ذلك منه وكذا الفقير اذا اتاه عبدا او امة تصدقه من الولي
ولو ان رجلا عرف جارية لرجل يدعيها وزعم انها له والامة تصدقه في اهلها ثم راي

الجارية في يد رجل آخر يقول هذا الذي في يده كانت الجارية في يد فلان وفلان
ذلك كان يدعي انما له والجارية في ذلك تكذبه الا ان الجارية كانت لي وانما امرت
فلان بذلك لمرحقة وصدقته الجارية في قوله هذا المدعى مسلم ثقة لا بأس للمسلم
مع ان يشتريها منه لانه اخبر بخبر محتمل الصحة وان كان في اكبر راي السامع
ان الذي في يده الجارية كاذب فيما يقول لا ينبغي للسامع ان يشتريها منه ولا
يقبل هبته ولا صدقته لان اقرار ذي اليد انها كانت في يد فلان وفلان
يدعي انها له اقرار منه بملك فلان فاذا كان في اكبر رايه انه كاذب فيما يقول
انها لا يقبل قوله ولا يشتري منه الجارية ولو لم يقل ذلك واليد ذلك ولكنه
قال في ظلمي فلان وغصب مني فاخذتها منه لا ينبغي للسامع ان يشتري منه
ولا يقبل هبته ولا صدقته كان الذي في يده ثقة او غير ثقة بخلاف ما اذا لم
يدع الغصب وانما اقربا للتجسس لان الغصب امر مستنكر فلا يقبل قوله في ذلك
اما في التلجئة ما اخبر بخبر مستنكر فيقبل قوله اذا كان ثقة وان قال الذي
في يده كان فلان ظلمي وغصب مني ثمر رجوع عن طلبه فاقربها لي ودفعها الي فان
كان ثقة لا بأس ان يقبل قوله ويشتري منه الجارية لانه اخبر بخبر مستقيم
وهو الرجوع عن الظلم وما اقر على نفسه بسبب الضمان وهو الاخذ وكذا
لو قال غصب مني فلان فخاصته الي القاضي فقضى القاضي بها بيمينه اتمت
او بتولية عن اليمين فانه يجوز للسامع ان يقبل قوله ان كان ثقة لانه اخبر بخبر
مستقيم وهو اثبات الملك بالحجة وان شرط ان يكون ثقة لان كلامه انها كانت
في يد فلان اقرار لفلان بالملك ظاهر وان كان المخبر كاذبا في اكبر راي السامع فانه
يشتريها منه في جميع هذه الوجوه ولا يقبل قوله وان قال قضى بها القاضي
فاخذها منه ودفعها الي او قال قضى القاضي بها لي فاخذتها من متر له باذنه

او يتر

او يتر ان كان كان ثقة كان لمان يقبل قوله وان قال قضى لي بحجدي القضا فاخذتها
منه لا ينبغي ان يقبل قوله وان كان ثقة لانه لما وجد القضا كاناخذ في حالة المنازعة
فلا يقبل قوله كما لو قال اشتريت هذه الجارية من فلان وفقدته الثمن ثم رجعت اليه
فاخذتها منه فانه لا ينبغي لمان يقبل قوله لان القول قول الجاحد في الشرع ولو ان
رجلا قال اشتريت هذه الجارية من فلان وفقدته الثمن وقبضتها منه بامر هو
مامون ثقة عند السامع وقال له رجل اخر ان فلانا ذلك محمد هذا البيع وزعم انه
لمسع منه شي والقابل الثاني مامون ثقة ايضا فانه لا ينبغي للسامع ان يقبل
قوله وان يشتريها منه هكذا اذا اخبر غير بالجحد فان كان المخبر الثاني
غير ثقة الا ان في اكبر راي السامع انه صادق فذلك وان كان في اكبر رايه انه
كاذب فلا بأس ان يشتريها منه اذ لم يكن المخبر الثاني ثقة وان كانا جميعا غير
ثقة في اكبر راي السامع ان الثاني صادق لا ينبغي له ان يشتريها منه ولا يقبل
قوله وهو بمنزلة ما لو كان الثاني ثقة رجلا راي عينا في يد رجل وقد علم هو
انه لغير فقال له ذواليد انه ملكه من فلان فذلك بسبب اسباب او قال
فلان ذلك وكلني ببيعها فانه محل له ان يشتري منه والقياس ان محل لانه
منهم في حق المنفعة الي نفسه وانما محل له ان يشتري منها استحسانا لما كان
الضرورة فانا لو شرطنا لا باحة الشرا منه وقبول قوله قامة الشاهدين
بصدق الامر على الناس وهذه الضرورة معدومة فيما اذا اخبر عدل على خلا
ذلك ولو ان رجلا في يده جارية مقربا لرق الذي اليد فشهد مسلم عند رجل
اخر ان الجارية التي في يد فلان امة فلان اخر غصبها منه الذي في يده والذي
في يده يحسد ذلك ويقول هي لي والذي في يده غير مامون قال في الكتاب احب
الي ان لا يشتري منه وان اشتراها ووطئها كان في سعة من ذلك لان المخبر فيها

ان الاول اخبر عن فلان محمد
السامع ان يشتري
منه هذا

اخبر بالخطب مكذب شرعا فكان للسامع ان يشتري والا حوط ان لا يشتري ولو
اخبر مسلم ثقة انه حرة الاصل واخبر انها كانت امة لذي اليد اعتقها فهذا
والاول سوا الناس تراها كان في سعة من ذلك لان ملك الانسان لا يزول بقول
الواحد ولو لم يشتري كان اولى ولو كانت الحارثية لرجل فاخذها رجل اخر واراد
بيعه قال في الكتاب لا ينبغي لمن عرفها للاول ان يشتريها من الذي في يده
حتى يعلم انها خرجت من ملك الاول وانتقلت الى ذي اليد بسبب صحيح او يعلم
ان الاول وكله بيعها فان سأل ذواليد فقال ذواليد اشتريتها منه او
وهبها لي او تصدق بها علي او قال وكلني بيعها وان كان ذواليد ثقة فلا بأس
بأن يقبل قوله ويشترى ويطلق وان كان غير ثقة الا ان في اكبر رايه انه
صادق فذلك لان قول الخبير مقبول في المعاملات اذا لم يعارضه قول
اخر وان لم يكن عدلا وكان في اكبر رايه انه كاذب لا ينبغي له ان يقبل قوله
ولا ان يشتري منه وكذا لو يعلم ان ذلك الشيء لغير الذي في يده الا ان الذي
في يده اخبر انه لعين وان ذلك الغير وكله بالبيع او باع منه او هب
له لان اقرار ذواليد بالملك للغير بمنزلة العلم ان كان الخبير ثقة وان كان
غير ثقة لكن في اكبر رايه انه صادق فذلك وان كان في اكبر رايه انه
كاذب لا يقبل قوله ولا يشتري منه وان كان الذي في يده لم يخبر ان ذلك
الشيء لغير فلا بأس بشرايه منه وان يقبل هبته وان لم يكن ثقة لان
اليد دليل الملك يستوي فيه الفاسق والعدل الا ان يكون الذي
في يده ممن كان مثله لا يملك مثل ذلك العين كالوارث في متقوية
في يد فقير او راي كتابا في يد جاهل لم يكن في امانه من هوان ذلك
فيكون الافضل ان يشتري منه ولا يشتري منه وان اشتراه او قبل هبته وهو

لا يعلم

لا يعلم انه لعين قال رجوت ان يكون في سعة من ذلك لان اليد دليل الملك شرعا
وكان المشتري معتدا على دليل شرعي وانما علقه بالرجلان في وهم كل احد ان مثله
لا يملك هذا العين فان كان الذي اتا به عبدا او امة لا ينبغي له ان يشتري
منه حتى يسأله عن ذلك لان الرق مانع من الملك فان سأل فاحضر ان مولاه
قد اذن له فيه وهو ما حرم ثقة فلا بأس بان يشتري منه وان كان غير ثقة فان كان
في اكبر رايه انه صادق فيما يقول يقبل قوله وان كان في اكبر رايه انه كاذب
لا يقبل وان لم يكن له راي في ذلك لا يشتري منه ولا يقبل قوله لان المنافع
من التصرف ظاهر وهو الرق فلا يقبل قوله ما لم يترجح جانب الصدق وكذا
الصبي الذي لم يبلغ وهو مملوك او اخر ان اخبر انه ما ذون له في سعة وان
فلانا بعث علي يديه هبة او صدقة فان كان اكبر رايه انه ما ذون وسعه
ان يصدق له لان بيع الهدايا على يد المالك والصبيان معتاد والرجل
يبيع الهدية الى المعلم على يد الصبي وان كان في اكبر رايه انه كاذب
لا ينبغي له ان يقبل قوله رجل قدم بلدا باعيان وطعام وجواري وقال
ان حضار بلدي فلان او انا مفاوضه او ويكلمه كان للناس ان يشتروا منه وكذا
العبدا اذا قدم بلدا فادعى ان مولاه اذن له في التجارة كان للناس ان يقبلوا
قوله ويعاملون معه ولو ان رجلا تزوج امرأة ليربها فادخلها عليه
انسان واخبر انها امراته وسعه ان يقبل قوله ويطلقها اذا كان ثقة عنده
او كان في رايه انه صادق وكذلك رجل دخل على غيرة ليلا وهو شاهر سيفه
او ما در محه يشد غصه وصاحب المنزل لا يدري انه لص او هارب من
الصوص فانه يحكم رايه فان كان رايه انه لص دخل عليه لياخذ ما له ويقتله
ان يمنعه وصاحب المنزل خاف انه لوزج من اوصاح به بادن بالضرب كان

لصاحب المتزل ان يقتله وان كان رايه انه هارب من اللصوص لا ينبغي له ان يجعل
ولا يقتله جواز العرف في هذه المسئلة بالكر الراي عند الحاجة وانما يتوصل الي اكبر
الراي بالد اخل عليه بان حكم رايه وهيئته او كان عرفه قبل ذلك بالجلوس
مع اهل الخير فاستدل بذلك على انه هارب من اللصوص وان عرفه بالجلوس
مع اللصوص واهل الشر يستدل بذلك على انه سارق رجل قال لغيره ان
فلانا امرني ببيع جاريتي التي في منزله ودفعتها الي مشتريها كان للسامع
ان يشتريها منه وان يقض الجارية من منزل مولاه اذا دفع المشتري
الثمن الي بايعها ان كان البايع ثقة او غير ثقة ووقع في قلبه انه صادق
وان وقع في قلبه انه كاذب ان وقع في قلبه ذلك قبل الشراء لا ينبغي له
ان يشتري حتى يسأل مولاه وان وقع في قلبه ذلك بعد الشراء لا يتعرض
للمجارية لان اكبر الراي في حقه بمزلة اليقين وان قبضها ووطيها ووقع
في اكبر رايه ان البايع كاذب فيما قال بعترله وطيها حتى يتعرف بخبرها وان كان
المشتري حين اشتراها شهيد عنده شاهد عدل ان حو الي المجارية اسم
بيعهما ثم حضر المولي ومحمد الاسر بالبيع كان المشتري في سعة من امساكها وحين
كان له ان يتصرف فيها حتى يخاصم المولي الي القاضي لان شهادة الشاهدين
حجة تامة او شهدا عند القاضي بقضي القاضي بالوكالة وصحة البيع فلذا اذا
شهدا عند المشتري ولو ان القاضي قضى لمولاه الا يبيع المشتري بشهادة الشاهدين
الذين شهدا عنده انهما لم يشهدا لان شهادة المولى وقضا القاضي ملزم رجل
تزوج امرأة ولم يدخل بها حتى غاب عنها فاحبر مخبرها بقدرت فان
كان المخبر عنده ثقة وهو حر او مملوك او محدود في قذف وسعه ان يصدق
المخبر ويتزوج اربعا سواها لان هذا خبر يامر ديني وهو حل يحتاج اربع سواها

وهذا خبر غير ملزم رايه شيئا فلا يعتبر فيه العدالة وان لم يكن المخبر ثقة وفي اكبر رايه
انه كاذب لم يتزوج اكثر من ثلاث لان خبر الفاسق لا يعارض اكبر الراي ولو ان مخبرا
احبر المرأة ان زوجها قد ارتد ذكر في الاستحسان من الاصل ان لها ان يتزوج بزواج
اخر وسوي بين الرجل والمرأة وذكر في السير الكبير ليس لها ان تتزوج بزواج اخر حتى
يشهد عندها لان او رجل وامرأتان لان ردة الزوج اغلظ من ردة المرأة وذكر
شمس الائمة السرخسي رحمه الله الصحيح ان لها ان تتزوج لان المقصود من هذا الخبر
وقوع الفرقة بين الزوجين وفي هذا الفرق بين ردة المرأة والزواج قال الا ترى
ان الفرقة تثبت بشهادة رجل وامرأتين وان كان لا يثبت به القتل ولذا لو كانت المرأة
فاخبر انسان انها ارتضعت من امه او اخيه صح هذا الخبر ولو اخبر انسان انه تزوجها
وهي مرتدة يوم تزوجها او كانت اخيه من الرضاع والمخبر ثقة لا ينبغي له ان يتزوج
اربعا سواها لما لم يشهد بذلك عنده شاهد عدل لانه اخبر بفساد عقد كان يحكما
بصحة ظاهرا فلا يبطل ذلك بخبر الواحد وهذا خبر مستنكر وهو مباشرة النكاح
بصفة الفساد بخلاف الاول فان ثمة اخبر بامر عارض غير مستنكر فان شهد عند شاهد
عدل بذلك وسعه ان يتزوج اربعا سواها وكذلك لو ان امرأة غاب عنها زوجها
فاخبر مسلم ثقة ان زوجها طلقها ثلاثا او مات عنها او كان غير ثقة فانها باحجاب
من زوجها بالطلاق وهي لا تدري انه كتاب زوجها الا ان في اكبر رايها انه حق فلا بأس
بان تعتد وتتزوج ولو اتاها رجل واخبرها ان اصل نكاحها كان فاسدا وان زوجها
كان اخاها من الرضاع او مرتدا لم يسمع ان تتزوج بقوله وان كان ثقة لانه اخبرها
بغير مستنكر وكذلك امرأة قالت لرجل طلقني زوجي ثلاثا وانقضت عدتي ووقع في قلبه
انها صادقة فلا بأس للرجل ان يتزوجها بقولها وكذلك المطلقة اذا قالت لتزوجها انقضت
عدتي وتزوجت بزواج اخر ودخل في نكاحي وانقضت عدتي وكل ذلك في مده يقصودها

نكاح الزوج الثاني وانقضاء العدة بين فانه لا بأس لزومها الاول ان يتزوجها ان كانت
 ثقة عنده او وقع في قلبه انها صادقة لانها اخبرت بمثل وما اخبرت بامر مستنكر قال
 الشيخ الامام محمد بن ابي حمزة السرخسي رحمه الله في هذا بيان انها لو قالت لزومها الاول
 حلت لك لايجل له ان يتزوجها ما لم يستبرها لان العلماء اختلفوا في انها قد يحل للزوج
 بمجرد نكاح الثاني قال بعضهم حل ولا يكون له ان يعتمد على قولها حلت لك حتى ينصر
 جارية صغيرة لا تعبر عن نفسها في يد رجل يدعي الرجل انها له فلما كبرت لقيها رجل في
 يداخر فقال انا حرة الاصل لا يسعه ان يتزوجها لانه علم انها كانت مملوكة لذي
 اليد فان اليد بمن لا يعبر عن نفسه دليل الملك فلا تقبل قولها ولو قالت كنت له
 فاعتقني فان كانت ثقة عنده او وقع في قلبه انها صادقة لا بأس بان يتزوجها لانها
 اخبرت بمثل لا يعلم هو ذلك بخلاف ذلك وكذا الحرة اذا تزوجت رجلا ثم قالت
 لرجل اخر نكاحي كان فاسدا او كان زوجها علي غير الاسلام لا يسع هذا ان يقبل قولها ولا
 ان يتزوجها لانها اخبرت بامر مستنكر وان قالت طلقني بعد النكاح او ارتدت عن الاسلام
 وسعد ان يعتمد على قولها ويتزوجها لانها اخبرت بمثل واذا اخبرت بطلان
 النكاح الاول لا يقبل قولها وان اخبرت بالحرمه بامر عارض بعد النكاح من رضاع
 طاري وغير ذلك فان كانت ثقة عنده او لم تكن ثقة ووقع في قلبه انها صادقة
 فلا بأس بان يتزوجها والله اعلم بالصواب **فصل في التيسير والتسليم والعدول**
على النبي والتفاديد وما يرجع
 امور الدينية من رجل اراد ان يتفود قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله احب الي ان يقول
 لعوذ بالله من الشيطان الرجيم ليكون موافقا للقرآن ولوقال اعوذ بالله العظيم او قال بالله
 السميع العليم يجوز وينبغي ان يكون موصولا بالقرآن وجعل يسمع رجلا يقرأ القرآن ويخفى في
 القراءة فانه لا ينبغي للقاري ان يلحن ويتعلم الصواب واما السامع ان يعلم انه لم يسمع عن اللحن

بامر

ان

ويعلم الصواب

ويعلم الصواب يغضب القاري او يدخل عليه وحشة فانه ينبغي للسامع ان يمنع عن
 اللحن ويعلم الصواب الا ان يخاف ان يقع بينهما عداوة فحمد وسبغه ان لا يتعذر
 له الحارس في الحراسة اذا قال لا اله الا الله وما اشبه ذلك والفقهاء يقولون عند فتح
 الفقاع للمشتري صلى الله عليه وسلم قالوا يكون ثمة بخلاف العالم اذا قال في المجلس صلوا
 على النبي فانه يثاب على ذلك وكذا الغاري اذا قال كبروا يثاب على ذلك لان الفقهاء
 والحارس يأخذون بذلك عوضا رجل جاء الى بزاز يشتري منه ثوبا فلما فتح المتاع قال
 سبحان الله او قال اللهم صل على محمد وآل محمد بذلك اعلام المشتري جودة ثوبه ومتاعه
 كن رجلا عابدا وقلبه سائما ان كان دعاء على الرقة فهو افضل وكذا لو كان لا يمكنه
 ان يدعوا الا هو ساءه فالدعاء افضل من ترك الفضل لدعا ويكره ان يقرأ القرآن في المجلس
 لانه موضع النجاسات وذكر في كتاب الآثار انه لا بأس به ولا يقرأ في بيت الخلا لانه
 موضع وان قرأ القرآن عند القبور ان نوي بذلك ان يونسهم صوت القرآن وان لم يقصد
 ذلك فانه تعالى يسمع قراءة القرآن حيث كانت قوم يقرؤون القرآن من المصاحف او يقرأ
 رجل واحد يدخل عليهم واحد من الاجل والاشراف فقام القاري لاجله قالوا ان
 دخل عليه ما لم اذبح او استاده الذي علمه العلم جاز له ان يقوم له وما سوي ذلك
 لا يجوز رجل شرب الخمر فقال الحمد لله لا ينبغي له ان يقول في مثل هذا الموضع الحمد لله ولو
 اكل شيئا غصبه من انسان فقال الحمد لله قال الشيخ الامام اسماعيل الزاهد رحمه الله
 لا بأس به رجل يمسح وجهه اذا فرغ من الدعاء قال بعضهم ذاك ليس بشي والصحيح انه
 لا بأس به لورود الاشرف فيه رجل سمع اسم الله تعالى يحجب عليه ان يعظه ويقول
 سبحان الله وما اشبه ذلك ولو سمع اسم النبي صلى الله عليه وسلم فانه يصل عليه فان سمع مرارا
 في مجلس واحد اختلفوا فيه قال بعضهم لا يجب عليه الا مرة وقال بعضهم في كل مرة رجل
 يقرأ القرآن ويسمع اسم النبي عليه السلام ذكر الناطق رحمه الله انه لا يجب عليه الصلاة

والتسليم لان قراءة القرآن على النظم والتأليف افضل من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
 فاذا فرغ من القراءة ان صلى عليه كان حسنا وان لم يصل فلا شيء عليه ولو سمع القاري الاذان
 فلا فضل له ان يمسك القراءة وينتظر الاذان اذا سلم رجل على القاري لا ينبغي له ان يسلم
 على القاري كيلا يشغله ذلك عن القراءة فان سلم عليه قال بعضهم لا يجب رد السلام
 على القاري وقال بعضهم يجب وهو اختيار الفقيه اني الليث رحمه الله ويكنى ان يصلي
 على غير النبي صلى الله عليه وسلم وحده فيقول اللهم صل على فلان وكو جمع في الصلاة
 بين النبي وغيره فيقول اللهم صل على محمد وعليه وصحبه جازله لان فيه تفضيل النبي
 عليه السلام من رجل سلم على من كان في الخلا يتعوط ويهول لا ينبغي ان يسلم عليه في هذه
 الحالة فان سلم عليه قال ابو حنيفة رحمه الله يرد عليه السلام بقلبه لا لبسائه وقال
 ابو يوسف رحمه الله لا يرد بالقلب ولا باللسان ولا بعد الفراغ ايضا وقال محمد
 رحمه الله يرد عليه السلام بعد الفراغ من الحاجة ولا يسلم على احد وقت الخطبة
 ولا ثبت العاطس واذا سلم وقت الخطبة لا يجب على السامع رد السلام المسائل اذا
 اتى بابا انسان فقال السلام عليكم لا يجب رد السلام عليه وكذا اذا سلم على القاضي
 في المحكمة واذا اتى الرجل انسان حيا يستاذن قبل السلام ثم اذا دخل سلم او لا
 ثم يتكلم وان كان في القضاء سلم او لا ثم يتكلم رجل كان جالسا في قوم فلم عليه
 رجل فقال السلام عليك يا فلان فرد عليه السلام بعض القوم سقط عن الباقي
 الذي لم يسلموا قيل ان سمي رجلا فقال السلام عليك يا زيد فرد عليه عمر ولا يسقط
 رد السلام عن زيد وان لم يسلم فقال السلام عليك واثار الى رجل فرد غير سقط
 السلام عن المشا رايه رجل سلم على رجل فرد عليه السلام فلم يسع قال ابو بكر
 الاسكاف وجهه الله اخاف ان لا يسقط عنه فرض الرد فقيل له لو كان المرء ود عليه
 اصم ماذا يصنع قال ينبغي ان يريده تحريك شفثيه اذا سلم اليهودي والنصراني

المجرب

عن
م

او المجوسي على مسلم قال محمد رحمه الله يقول المسلم وعليك ينوي بذلك الحديث مرفوعا
 رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال اذا سلموا عليكم فردوا عليهم وانما يكره ان يبدوا
 بالسلام اما اذا ابتدوا الكافر لا بأس بان يردوا ولكن لا يزيد على قوله وعليك وبعض
 المشايخ لم يروا بأسا بالسلام على اهل الذمة والصحيح هو الاول وهذا اذا لم يكن
 للمسلم حاجة اليه فان كان له لا بأس بالسلام عليه ويكره للمسلم ان يصالح الذي
 واذا قال المسلم للذي اطال الله بقاءك قالوا ان نوي بقلبه ان يطيل بقاءه لعل
 انه يسلم او يؤذي الجزية عزله وصغار فانه لا بأس به لان هذا دعاه الى
 الاسلام او لمنفعة المسلمين الفارس مع الرجل اذا التقيا ينبغي للفارس ان يسلم
 اولاً ولذا الرجل مع المرأة اذا التقيا يسلم الرجل اولاً واذا سلمت المرأة الاجنبية
 على رجل ان كانت عجوز او د السلام عليها بلسانه بصوت يسمع وان كانت شابة
 رد عليها في نفسه وكذا الرجل اذا سلم على امرأة اجنبية فالجواب فيه يكون
 على العكس من متعلم معه خريطة فيها كتب من اخبار النبي صلى الله عليه وسلم
 او من كتب الفتنة فنام وتوسد بالخريطة قالوا ان قصده التوسد كمن
 فعل ذلك لاجل الحفظ لا يكره ويكره تصغير المصحف وان يكتب بقلم دقيق
 مروى عن ابي حنيفة رحمه الله وهو قول ابو يوسف وزفر وكان ابو حنيفة
 يكره النقطة والتعاشير في المصحف ومشايخنا رحمهم الله لم يروا بذلك
 بأسا في زماننا ولو كتب القرآن على الحيطان والجدران بعضهم قالوا يروى
 ان يجوز وبعضهم كرهوا ذلك مخافة السقوط تحت اقدام الناس رجل
 امسك المصحف في بيته قالوا ان نوي به الخير والبركة لا ياتى ثم بل يروى له
 الثواب ولو امسك الحز في بيته لتحليل جاز ولا ياتى ثم ولو امسك شيئا من
 هذه الحازف والملاحى كرهوا ثم وان كان لا يستعملها لان اساك هذه الاشياء

يكون لله عادة كما عرفت في اسم الله تعالى فيه شيء قال ابو بكر رحمه الله كره
 سوا كانت الكتابة في ظاهره او باطنه بخلاف الكيس اذا كتب عليه اسم الله فانه
 لا بأس لان الكيس يعظم وهذا الكاغذ لا يكون لمن لا يكون على الطهارة ان ياخذ
 فلوسا عليها اسم الله تعالى او كتب على خاتمه اسم الله واسم ابية او ما بدأ من اسم الله
 بخوفه وحسن الله ونعم الوكيل او رضى الله او نعم القادر الله فانه لا بأس
بجلب ذكر الله تعالى وسبح في مجلس الفسق قالوا ان ينوي ان الفسقة يشتغلوا
 بالفسق وانا اشتغل بالشيع وهو افضل واحسن لكن سجد الله تعالى في السوق
 ينوي به ان الناس يشتغلون بامور الدنيا وانا اسبح الله تعالى في هذا الموضع
 وهو افضل من ان يسبح الله تعالى وحده في غير السوق وان سجد على وجه الاعتبار
 يوجر على ذلك وان سجد على ان الفاسق يعمل الفسق كان اثما وينبغي للمصلي
 ان يدعو في صلاته بالدعاء المحفوظ ولا يتكلم ككلام مجري على لسانه ما يشبه
 كلام الناس ما في الصلاة بدعوا با محض ولا يستظهر الدعاء لان حفظ الدعاء
 يذهب بالرفقة وجلب عطس خارج الصلاة ينبغي ان يحمد الله تعالى فيقول
 الحمد لله رب العالمين او يقول الحمد لله على كل حال وينبغي لمن حضر ان يقول الحمد
 لله ثم يقول العاطس غفر الله لي ولكم او يقول يهدركم ويصلح بالكم وايضا
 غير ذلك لو عطس رجل في غير الصلاة فقال له رجل في الصلاة الحمد لله قالوا انفسد
 صلاته وان اراد به الجواب ولو قال برحمك الله فسدت صلاته لانه خطاب
 وجواب ولو عطس المصل فقال له رجل برحمك الله ثم قال المصل غفر الله لي
 وذلك كان جوابا مفسدا صلاته وينبغي لمن كان بحضرة العاطس ان يثبته العاطس
 اذا تكرر عطاسه في مجلس الى ثلاث مرات فان عطس اكثر من ثلاث مرات فالعاطس
 يحمد الله تعالى في كل مرة ومن كان بحضرة ان يثبته في كل مرة فحسن ايضا جل راي

روى
 عن احمد بن محمد بن
 الحسن الصيام

روى العجبة ينبغي ان يحمد الله لان ذلك نعمة فيفكر ثم ان شاقصها على من يشق به ولو قال
 رجل رايت الله تعالى في المناظر قال الشيخ الامام ابو منصور الماسدي رحمه الله هذا
 الرجل شمر من عابد الوثن وهذه مسئلة تختلف فيها مشايخ بخار او سرقند قال
 مشايخ سرقند روية الله تعالى في المنام باطل لا تكون لان ما يرى في المنام لا يكون
 غير المرى بل هو خيال الله تعالى يتنزه عن ذلك وترك الكلام في هذه المسئلة
 احسن واذا ماتت المرأة حاملا ودفت ثم رؤيت في المنام انها قالت ولدت لا
 ينش قبرها ولا بأس بتقيل يد العالم او السلطان وتكلموا في تقيل يد غيرها
قال بعضهم ان اراد به تعظيم المسلم لاسلامه فلا بأس به والاولى ان لا يقبل
 وتكره المعانقة وان سجد للسلطان ان قصد التعظيم والتحية دون العبادة لا
 يكون ذلك كفرا لاصله اثر الملايكة بالسجود لادم وسجود اخوة يوسف عليه السلام
 ولو قال المسلم اسجد للملك والافتناء ان امره بذلك للعبادة فالأفضل له
 ان لا يسجد لمن اكن على ان يكفر كان الصبر افضل وان امره بالسجدة للتحية
 والتعظيم لا للعبادة فالأفضل له ان يسجد رجل دعاء لا يبرئ من الله عن اشياء
 ان تكلم بما يوافق الحق يصيبه مكره فانه لا ينبغي له ان يتكلم بما يخالف الحق
 وهذا اذا كان لا يخاف القتل على نفسه ولا اتلاف عضوه ولا خاف على ماله
 فان خاف ذلك فانه لا بأس به واذا سأل الرجل عمن الاخبار المحدثه في
 البلد قال بعضهم يكتم الاخبار والاستخبار وقال بعضهم لا يكتم الاستخبار
 ويكتم الاخبار والصحيح انه لا يكتم الاخبار ايضا يكون عالما بالمصالح
 امراته تصنع تعويدات ليجهاز وجهها بعد ما كان يبغضها ذكر في الجامع الصغير
 ان ذلك حرام لا يحل ولا بأس بوضع الجاهل في الزرع والبسطة لرفع ضرر
 العين لان العين تصيب المال والادى والحيوان ويظهر اثره في ذلك عرف ذلك

في
 قوله الله تعالى

بالانار فاذا اخاف العين كان له ان يصنع الحجام حتى اذا نظر الناظر الى الزرع يقع
نظره ولا على الحجام لا رتداء ثم ينظر بعد ذلك الى الحرت لا يضر روي ان
امراة جات الى النبي صلى الله عليه وسلم وقالت نحن من اهل الحرت وانا نخاف
عليه العين فامر بها النبي صلى الله عليه وسلم ان تصنع فيه الحجام ويكن كتبه
الرقاع في ايام النير وزوالها بالابواب لان فيه امانه باسم الله تعالى
وامانه باسم النبي عليه السلام بساط او مصلى كتب عليه في النسخ الملك لله يكن
استعمالها وبسطها والقعود عليها ولو قطع الحرف من الحرف او خيط على بعض
الحروف حتى لا يبق الكلمة متصلة لا تزول الكراهية لان الحروف المفردة حرة
وكذا لو كان فيها الملك لا غير او كان الالف وحدها او كان اللام حكى عن بعض
الامة راي شابا يرمون الى الهدف وقد كتب على الهدف ابو جهم لعنه الله فهاهم
عن ذلك ثم مر بهم وقد فصلوا الحروف فهاهم ايضا وقال ما نهيتكم في الابتدا
لاجل كلمة وانما نهيتكم للمحروف خرقة فيها دراهم روي ابن سماعة عن محمد بن جهم الله
في النواذر انه لا بأس للرجال امساك تلك الخرقة وان لم يكن على وضوء ولا بأس
بيع الزناد من النصارى ولا القديسين من المجوس لان في ذلك اذلالهم استاذ
امراة انسان ان تتخذ له خفا مشهورا على راي المجوس والفسقة وتزاد له في الاجر
قل لا ينبغي له ان يفعل ذلك وكذا الخياط اذا امر ان يحيط ثوبا على راي الفسق
ويكون بيع الملعبه المفضض من الرجال اذا علم انه اشترى لبس فقير اجبر
نفسه من كافر ليصير له العن ليتخذ خيرا يكن له ذلك لان النبي صلى الله عليه و
لعن العاصر ولو ان مسلما اجر نفسه ليعمل في الكنيسة ويعمرها لا بأس به لانه
لا معصية في عين العمل رجل اجر نفسه من نصرا في ليضرب الناقوس كل يوم
خمسة دراهم وفي عمل اخر يعطى له كل يوم درهم قالوا لا ينبغي له ان يواجر نفسه

منهم

منهم ويطلب التزوق من عمل اخر وان استوجر لغسل الميت قالوا لا اجر
له وكذا لو استوجر لحفر القبر او لدفن الميت كان له الاجر قالوا انما لا يجب
الاجر لحمل الميت اذا لم يوجد ثمة احد يحمل الجنازة بغير اجر فان وجد
جازت الاجارة لان الحمل لا يجب عليه خاصة وان استوجر لضرب الطبل
ان كان للمول لا يجوز لانه معصية وان كان للغزو والقافلة جاز لانه
طاعة وما اخذ المغني والمطرب ان كان بغير شرط يباح له وان احدث على شرط
يجب رده على صاحبه ان قدر وان لم يقدر على صاحبه يتصدق به رجل
يبيع التعويد في المسجد الجامع ويكتب في التعويد التوراة والابجيل والقران
ويأخذ عليه مالا ويقول اني ادفع التعويد هدية او هبة لا يعمل ذلك
المال لان اخذ المال على الهدية حرام وان اخذ الاجرة على تعليم القران قالوا
لا بأس به في زماننا رجل اراد ان يتعلم النجوم يتعافا لو ان كان يتعلم مقدار
ما يتعلم مواقيت الصلاة والقبلة لا بأس به وما سوي ذلك حرام كافر من
اهل الذمة او من اهل الحرب طلب من مسلم ان يعلمه القران والفقه
في الدين يجوز لانه عسي ان يهتدي الى الاسلام فيسلم الا ان كان الكافر
لا يمس المصحف رجل اراد ان يقرأ القران ينبغي ان يكون على احسن حالة
يلبس صالح ثيابه ويتعمم ويستقبل القبلة لان تعظيم القران ينبغي ان
يكون واجب واما تعليم الكلام والمناظرة فيه قالوا ورا قدر الحاجة
مكروه حكى عن حماد بن عيسى رحمه الله كان يتكلم في الكلام
فنهاه الابه عن ذلك فقال له حماد قد رايتك وانت تتكلم فبالك تنهاني
فقال يا بني تكلم وكلم وكل واحد منا كان الطير على راسه تخافة ان
يزل صاحبه وانتم اليوم تتكلمون وكل واحد منكم يريد ان يزل صاحبه

ومن اراد ان يزله صاحبه ويكفر فقه كفر قيل ان يكفر طاحبه واما التوبة
والحيلة في المناظرة قالوا ان كان يعلم متعلما مسترشدا اليك على الانصاف
بلافت لا محل له التوبة والحيلة والتبليس وان كان من كان بكلمة يريد
النفقة ويران يطرحه محل التوبة والحيلة بل محتمل كل حيلة لدفع النفقة
عن نفسه وجعل تعلم بعض القرآن ثم وجد فراغا فانه يتعلم تمام القرآن
تمام القرآن افضل من صلاة التطوع وتعلم الفقه او لي من تعلم تمام القرآن رجلا ان
تعلن على كمال الصلاة احدهما يتعلم لتعلم الناس والاخر ليعمل به يتعلم
فالاول افضل لان منفعة تعليم الخلق اكثر فكان هو افضل جاني الاثران
مذاكرة العلم ساعة خير من احياء ليلة رجل خرج في طلب العلم بخير امر
والدية فلا بأس به ولم يكن عقوقا قيل هذا اذا كان ملتجيا فان كان
امرا أصبح الوجه فلا يمان يمنعه من الخروج ولو اراد ان يخرج الى
الحج وابو كان كذلك قالوا ان كان الاب مستغنيا عن خدمته فلا بأس
بمخرج وان لم يكن مستغنيا لا يسعه الخروج لما روي عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم انه قال ما من رجل ينظر الى والديه نظرة رحمة الا كانت له بها
حجة مقبولة قيل رسول الله وان ينظر في اليوم مائة مرة قال وان نظر
اليه في اليوم مائة مرة فان كان ابواه محتاجان الى الفقه ولا يفقدان خلف
لهما نفقه كاملة او يملكه الا ان الغالب على الطريق هو الخوف فلا يخرج
بعيراذنهما وان كان الغالب هو السلامة فله ان يخرج وذكر في بعض
الروايات لا يخرج الابي الجهاد الا باذن والديه فان اخذ له احدهما ولم
يأذن الاخر لا ينبغي له ان يخرج وهما في سعة من ان يمنعا ان اذا دخل
عليهما مشقة لان مراعاة حق الوالدين فرض عين والجهد فرض كفاية

فان

فان لم يكن له ابوان وله جدان وجدتان فاذن له اب الابوام الام ولم ياذن
له الاخران فلا بأس بان يخرج لان اب الاب قايهم مقام الاب واما الام قايمة
مقام الام ولو اذن له الابوان كان له ان يخرج ولا يلتفت الى غيرهما هذا
اذا كان السفر سفر الجهاد فان كان السفر سفر تجارة او حج فلا بأس بان
يخرج بعيراذن والديه اذا استغنى الابوان عن خدمته لانه ليس في هذه
السفر بن ابطال الحق والدية اذ لم يكن الطريق مخوفا حتى لو كان مخوفا مثل
البحر لا يخرج الاباذن والديه وان كان مستغنيا عن خدمته رجل
ليس له مال وله عيال واحتاج الناس في حفظ الطريق الى المدره
فان قدر على ان يعمل هذا العمل ولا يضيع عياله كان له ان يفعل وان
كان لا يمكنه هذا العمل مع القيام بمراعاة العيال فالقيام بمراعاة
اولي وكذلك لو خرج للتعلم وضيع عياله يراعي حق العيال طلبه
العلم اذا اختصموا في السبق فمن كان اسبق يقدم لسبقه وان اختلفوا
في السبق فان كان لا حرج منه بعام منه وان لم يكن يفرع بينهم
ويجعل كانه قد مواعدا في الحرق والفرق اذ لم يعرف الاول يجعل
كانهم ما توامعا صاحب العلم اذا خرج الى القرى ليذكرهم فجمعوا له
شبا حكي عن ابي الليث الكبير رحمه الله انه قال كنت افتي انه لا
يخرج الى القرى ثم رجعت عن ذلك رجل اصاب مالا حراما فان واو
بان يتصدق به عن ارباب الاموال قالوا ان عرف ارباب الاموال رد
عليهم اموالهم وان لم يعرفوا ينبغي ان يتصدق عنهم فان قلت الورثة هو
كاذب فيها يقول يريد بذلك اضرار الورثة فانه يتصدق بثلاث المال
ولو قال في مرضه هذا المال لقطعة ولذبت الورثة قال محمد رحمه الله لا يلزمه

شيء قال ابو يوسف رحمه الله يتصدق بمقدار الثلث ويجوز السباق في اربعة
اشياء في الخف يعني البعير وفي الخافر يعني الفرس وفي الفصل يعني الرمي وفي
المشي بالاقدام يعني العدو ويجوز اذا كانا ابدا من جانب واحد بان قال
ان سبقتك فلي كذا وان سبقني فلا شيء لكر وان كان البديل من الجانبين فهو
حرام لانه في ذلك اذا دخل احدهما بينهما فقال كل واحد منهما ان سبقني
فلك كذا وان سبقتك فلي كذا وان سبق الثالث فلا شيء له فهو جائز
وحلال والمراد من الجواز الحل والطهرون الاستحقاق فانه لا يصير
مستحقا وما يفعله الامر فهو جائز ايضا بان يقولوا لا نزين ايكما سبق
فله كذا وانما يجوز السباق بهذه الاشياء الاربعة لورود الاثار فيها
والامر في غير قال الشيخ الامام شمس الائمة الحلواني رحمه الله يجوز ايضا
في الفقيهين اذا تخلوا في مسلة ان كان البديل على احدهما جاز وان كان
البديل من الجانبين لا يجوز وانما يجوز السباق في الدواب اذا كان فرسه
ما يسبق وقد يسبق قالوا والجوز الذي يلعب به الصبيان يوم العيد وكل
روي ابن عمر رضي الله عنه انه كان يشتري الجوز لصبيانه يوم العيد
يلعبون بها وكان ياكل منه وهذا اذا لم يكن ذلك على وجه المقامرة فان كان
على وجه المقامرة فهو حرام موصفاً بنقصه بظهور الجمل وليس للاب
شيء يجزبه الظير فعا لجت باستنزاع الدم قالوا يباح لها ذلك مادام
نطفة او علقة او مضغة لم يخلق له عضو لانه ليس له حكم الاذي
وقدر وان تلك المدة باربعة اشهر امرأة حملت ومضى على حملها شهرا
فارادت ان تعلق العلق على الظهر لاجل الدم فانها تسأل اهل الطب ان قالوا يضر
بالحمل لا تفعل وكذا الفصد والحجامة فيل لا ينبغي لها ان تفعل ما لم يتحرك الولد

فاذا تزول

فاذا تحرك لا بأس بالعلق والحجامة ما لم يقرب الولادة فاذا قربت لا يفعل
واما الفصد فالامتناع عن الفصد او في حالة الحمل كبدل الحق الولادة
صبي سمع وهو لا يفهم ثم كبر جازله ان يروي عن الحديث وكذا الباطح
اذا سمع الحديث ولم يفهم جازله ان يروي ولو قري على صبي صك
ولم يفهم ثم كبر لا يجوز له ان يشهد وكذا البالغ اذا قري عليه ولم يفهم
ما فيه لا يجوز له ان يشهد بما فيه رجل يتخذ لعبة ليفرق بين المرأة
وزوجها بتلك قالوا هو مرتد بحكم برديته ويقتل اذا كان يعتقد لها
اثر او يعتقد الفرق من اللعبة لانه كافر بالساحر اذا تاب فهو على وجهه ان كان يعتقد
نفسه خالقا بما يفعله فان تاب عن ذلك وقال خالق كل شيء هو الله تعالى ويراعى ان كان
يقول يقتل توبته ولا يقتل وان كان الساحر يستعمل السحر بالتجربة والامتحان
ولا يعتقد لذلك لانه ليس كافر وسأحرر بحمد السحر ولا يدري كيف يفعله ولا
يقربه قالوا لا يستتاب هو بل يقتل اذا ثبت انه يستعمل السحر وذكر في بعض
المواضع والاستنباه احوط وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله اذا تاب الساحر
قبل ان يوخد بقتل توبته ولا يقتل وان اخذ ثم تاب لم تقبل توبته ويقتل
وكذا الذئبق المعروف بالداعي والفتوى على هذا القول كما ورد عابدا
اختلفوا فيه قال بعضهم لا يجوز ان يقال يستجاب دعاءه وقال بعضهم
يجوز ان يقال يستجاب دعاءه فان ايلبس لعنه الله دعاءه قال رب
انظري الي يوم تبعثون قال الله تعالى انك من المنظرين رجل يعمل اعمال
البر ويقع في قلبه انه ليس بمومن قالوا ان وقع في قلبه ليس بمومن لان بعض
اعماله لا يوافق اعمال المؤمنين فهذا مومن صالح قال عليه السلام للمومن
من امر جان بواقفه وقال عليه السلام المسلم من سلم الناس من يده ولسانه

فهو يريد بهذا انه ليس من جملة هاولا المؤمنين وان كان وقع في قلبه انه ليس بمومن
لا به لا يعرف الله تعالى فان استقر قلبه على ذلك فهو كافر وان خطر به الى ذلك ووجد من
نفسه ان كان فهو مومن لان هذا انما لا يمكن التحرز عنه وهذا من صدق ايمانه فيكون
عضوا من همة بسببه ولم يعزم عليها لا يكون انما رجل تمنى الموت ان تمنى لصيق عيشة
اولئنا صابة من ظالم او عدوا ونحو كرم وان تمنى لتغيير زمانه فيتمنى الموت مخافة
الوقوع في المعاصي لا بأس به رجل قال لا احب القرع قالوا ان اراد به اني لا احبه لما كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم حبه فهو كافر وان قال لمض صابه من القرع لا يكفر
ولو قال ان لا اعمل بفنوي الفقه او ليس كما قال اعلم فانه يعزرو ولا يكفر رجل
مات وكسبه كان من بيع البنادق فان قوزع الورثة ولم يخذ ذلك المال كان
اولي ويرد على اربابها ان عرف اربابها وان لم يعرف يتصدق به وكذلك الجواب
فيما اذا اخذ رثن او ظملا ولو كان الوارث يعلم ان مورثة كان مكاسب من حيث
لا يحل الا انه لا يعلم ذلك المال الذي اخذ مورثه ظملا كان المال ميراثا له في
الحكم يتصرف به ما شاؤا وان تصدق به كان اولى ولا يلزمه و ينبغي ان يتصدق
عن خصما المورث رجل راي من رجل منكرا وهو ايضا يرتكب ذلك المنكر كان عليه
ان ينهي غيره ويمتنع هو ايضا رجل علم ان فلانا يتعاطى من المنكر هل له ان يكتب
الى ابيه بذلك قالوا ان كان يعلم انه لو كتب الى ابيه بمنعه الاب عن ذلك ويقدر
عليه يحل له ان يكتب وان كان يعلم ان اياه لو اراد منعه لا يقدر عليه فانه لا
يكتب كليا يمنع العداوة بينهما وكذلك فيما بين الرجلين وبين السلطان والرعية
والحشم انما يجب الامر بالمعروف اذا علم انهم يسمعون رجل اغتاب اهل قرية
قال اهل هذه القرية كذا لم يكن ذلك غيبة لانه لا يريد به جميع اهل القرية
فكان المراد هو البعض وهو مجهول الرجل اذا كان يصوم ويصلي ويصبر بالناس

باليد

باليد واللسان فذكر بما هو فيه لا يكون غيبة ان اجتر السلطان بذلك ليزجر فلا اثر
عليه رجل يدكر مساوي اخيه المسلم على وجه الاهتمام لم يكن ذلك غيبة انما الغيبة
ان يدكر على وجه الغضب يريد السب امرأة ترضع صبيها غير اذن زوجها يكون لها
ذلك الا اذا خافت هلاك الرضيع لم يند لا بأس به رجل وجد امرأة في بيته فوطئها
وقال ظننت انها امرأتى روي عن ابي حنيفة رحمه الله انه قال ان كان نهارا اخذ
وان كان ليلا لا يجذوبه اخذ الفقيه ابو الليث رحمه الله وعن ابي حنيفة رحمه الله
في رواية اخرى عليه الحد ليلا او نهارا قال رضي الله عنه و ينبغي ان يكون الجواب
على التفصيل ان لم يكن يزف اليه لاحد عليه وان زفت قبل ذلك لا يصدق رجل له
على رجل دين فمات الطالب ولم يؤد المديون الدين الى وارثته قال محمد بن مسلم رحمه
ارحوا ان يكون الدين يوم القيامة للطالب رجل عليه دين ففني حتى قال شدا رحمه
ان كان الدين ثمن بيع او قرض لم يواخذه يوم القيامة وان كان غصبا فهو ما خذ
رجل مات وله ديون على الناس ولم يدع وارثا قال ابو القاسم رحمه الله يتصدق
المديون عن صاحب الدين بمقدار الدين رجل مات وعليه دين ولم يعلم الوارث
بدينه فاكل ميراثه قال شدا رحمه الله لا يواخذ الا بن بدنه وان علم الوارث
بدين المورث كان عليه ان يقضي دينه من تركة المورث فان لم يبق بعد ما علم
فانه لا يواخذه في دار الآخرة رجل له على رجل دين اوها في الطريق فخرج اللص
عليهما وقصدا اخذا مواهما فاعطى المديون صاحب المال دينه في تلك الحالة
قال بعضهم له ان يودي دينه وليس للطالب ان لا يواخذ وقال الفقيه ابو الليث
رحمه الله عندي للطالب ان لا يواخذ في تلك الحالة كن كفل بنفس رجل فسلم الجبل
المكفول به في المفان او في موضع لا يقدر المكفول له على استيفاء حقه لا يصح تسليمه
رجل لما رضى تحت نهر العامة فشق الما حزم النهر حتى صار النهر في ارض الرجل

فأراد الرجل ان ينصب في ذلك رحي في أرضه كان له ذلك وان اراد ان ينصب على نهر العامة
ليس له ذلك رجل مر في الطريق المحدث قاله الفقيه ابو الليث رحمه الله ان علم ان صاحب الأرض
أخذ الطريق في ملكه يباح المرور في الطريق المحدث وان لم يعلم يجوز فيه المرور رجل
يعلم يجوز فيه المرور حتى يعلم انه غصب وقال يضر رحمه الله ليس للرجل ان يجر
أرض الغير اذ كان له طريق آخر وان لم يكن له طريق آخر فله ان يمر فيها لا يمنع
فاذا منع فليس له ان يمر فيها وقال بعضهم ان كانت الأرض مزروعة أو مكروبة
ليس له ان يمر فيها لان المرور اذا كان يضر بالارض لا يرضى به صاحب الارض
ومن بعض المشايخ رحمه الله قال رايت في بعض الكتب عن ابي حنيفة رحمه الله
ان الرجل اذا مر في أرض لسان ولها حايطة او حايطة لا تحل فيها المرور ولا النزول
فيها وان لم يكن لها حايطة او حايطة لا بأس بالمرور فيه وعن ابي القاسم رحمه الله
رجل خفي عليه الطريق ان مشى في الأرض المزروعة قال تمشي فيها ولا يضر الزرع
ولا يفسد رجل رث المال الطريق في السوق قال ابو بكر الاصح رحمه الله لا رخصة فيه
وان كثر الغبار وقال ابو نصر الدوسي رحمه الله لا بأس بذلك لتسكين الغبار والزيادة
على ذلك لا تحل رجل وضع الطين والتراب من طريق المسلمين قال ابو نصر رحمه الله
ان رفعه أيام الوحل لتفقيه الطريق رجوت ان يكون محتسبا بمنزلة اماطة الذي
عن الطريق وان اضرمه بالمائة لا يسعه ذلك وان كان لا يضر فلا بأس به رجل
وطي بهيمة قال ابو حنيفة رحمه الله ان كانت البهيمة للواطي يقال لها اذبحا واخرها
وان لم تكن البهيمة للواطي كان صاحبها ان يذبحها الى الواطي بالقيمة ثم يذبحها وتحرقها
وان لم تكن مأكولة وان كانت مما توكل تذبح ولا تحرق الهر اذا كانت مؤدية قال
محمد بن سلمة رحمه الله لا بأس بان يذبح من غير ان يضربها ولا يؤذيها صاحب البهيمة اذا لم
ينفق على البهيمة يوسر بالانفاق عليها ويجبر وقال ابو يوسف رحمه الله انه يقال لصاحبها

امان

اما ان تنفق عليها او تبنيها رجل يتصدق على السوال في المسجد الجامع قال ابو نصر العياشي
رحمه الله من اخرجهم عن المسجد رجوا ان يغفر الله له باخراجه عن المسجد وقال
بعض العلماء من يتصدق بفلس في المسجد يوم الجمعة ثم يتصدق بعد ذلك بدينار بعين فلسا
لم تكن كفارة لذلك الفلس الواحد وعن خلف رحمه الله انه قال لو كنت قاضيا لا اقبل
شهادة من يتصدق على ما ولا في المسجد الجامع رجل بنى في أرض القصب مسجدا او حماما
او خانوتا قال ابو يوسف رحمه الله لا بأس باصله في هذا المسجد ولا يستاجر
منه الحمام والخانوت رجل حفر بئر في فناء قوم روي بن رسيم رحمه الله انه يؤمر
بجسوته ولا يضمن النقصان ولو هدم حايطة المسجد امر بتسويته ولا يضمن النقصان
ولو هدم حايطة الدار رجل ملك له او حفر فيها بئر يضمن النقصان ولا يؤمر بالتسوية
ولا يبنى الحايطة حيث اختصت او اختصت امرأة بذلك الحجاب قال ابو يوسف
رحمه الله لا بأس به ولا يصل فيه وان كان الجنب قد غسل موضع الحجاب فلا بأس
بان يصل فيه ذكر ابن رسيم رحمه الله رجل حفر قبر في غير ملكه ليدفن فيه ميتا له
فدفن فيه فانه لا يفسد القبر ولكن يضمن قيمة حفره حتى يحفر به حفرة اخرى
فيدفن فيه وعن ابي يوسف رحمه الله اذا دفن الميت في أرض غير رجل اذ نال ملك
ان شا المالك امر باخراج الميت وان شأه سوي الارض فيزرع فيها رجل ام قوما
وهملهم كارهون ذكر الحسن البصري رحمه الله عن اصحاب رسول الله صلى الله عليه
وسلم انهم قالوا من اقام قوما وهملهم كارهون لا تجاوز صلواته ترقوته قال ابو يوسف
رحمه الله هذا اذا يكن الامام مستحقا للامامة لفساد صمد فان كان اهلا فلا بأس به
وان كره القوم اصل قرية جمعوا ندورا من اناس وذرعو الاجل الامام قالوا للرجل
الحاصل من ذلك يكون لا ريب البزور اذا لم يسلموا البرور الى الامام رجل وقعت
له الف درهم في دار انسان وخاف انه لو علم صاحب الدار بمبعده ولا يرد عليه

بطل
من منع العدة من
الجامع

هل يدخل داره بعير اذنه قال ابن سنان لم ينعى ان يعلم بذلك اهل الصلاح ان كان
 ثمة اهل الصلاح وان امكنه ان يدخل ويأخذ ماله من غير ان يعلم به احد فعلى
 هذا اذا خاف على صلاته الدار فان لم يخف لا يحل له ان يدخل بعير اذنه بل يعلم صاحب
 الدار حتى ياذن له بالدخول او يخرج المال اليه رجل اخذ في بيته حراسا
 لم يكن في القديم ويتعدى ضرره ذلك الى داره قال الشيخ الامام ابو القاسم
 رحمه الله ان كان الضرر يقينا ظاهرا بان كان دون انه يوهن حايط الحار فانه
 يمنع عن ذلك رجل اذ ان يجعل داره اصطبل او لم يكن في القدم وجان يتضرر
 بذلك قال ابو القاسم رحمه الله ان كان وجه الدواب الى حايط الحار ليس له
 ان يمنع وان كان حوافرها اليه ان يمنع رجل اذ ان يتخذ داره حطرم
 الغنم في سكة غير نافذة ويتأذى الجيران بمنزلة السرقين ولا يأمون على الرعاة
 قال ابو القاسم رحمه الله ليس للجيران منع من ذلك وعن اي يوسف رحمه الله
 رجل اتخذ داره حماما ويدخان به يتضرر الجيران قال الجار ان يمنع من ذلك الا ان
 يكون ان يكون دخان الحمام مثل دخان الحيران سكة غير نافذة وربط احداهم
 على باب داره دابة واتخذها ارضا قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه
 الله لكل واحد من اهل السكة ياخذون بنقصه لان هذه السكة كدار بينهم وان كانت
 السكة نافذة له ان يمسك الدابة على باب داره بشرط السلامة وفي الجنايات
 املا قال ابو حنيفة لا بأس للرجل ان ينقطع بجناح يشرعه في الطريق وقد كان
 يأخذ في الطريق فان خافه انسان هدمه وذكر ابن رستم دار مشتركة بين
 قوم بعضهم ان يربط الدابة وان يتوضى وان يضع الحنبة فيها ومن عبط بذلك
 لا يضمن ولو حفر بيرا سوحي فان نقص الحفر يوجب نقصا في الحفر
 وقال ابو حنيفة رحمه الله اذا حفر الرجل في سكة غير نافذة بيرا وبني بنا فغط

الان

به انسان ضمن ويؤخذ بان يظلم البير ولا يؤخذ بما نقصت البير رجل هدم داره وامتنع
 عن العارة وذلك يضرب الجيران قال ابو نصر الدبوسي رحمه الله ان قدر على شايه فلم
 اخذ ليضر الضرر عنهم وفي المسوط صاحب الدار اذا رفع بناءه فافسد البير المريح والشمس
 على جانه او قتب جداره او فتح ابوابه لا يمنع وان تضر به الجار لا يمنع به الجار لانه يضر
 في ملكه رجل اخذ طينا في ريفه غير نافذة قال الفقيه ابو بكر رحمه الله ان ترك
 مقدار الممر للناس وذلك يكون في الاحياء ويوقعه سرعا لا يمنع عنه وقال محمد
 بن سلة رحمه الله يجوز فيها بل الطين واتخاذ الارى والدكان ونحو ذلك ولو غرر
 في سكة غير نافذة فاراد واحد من الشركاء قطع ذلك ولم يتعرض لغيرها من الاشجار
 في هذه السكة قال ابو القاسم رحمه الله ليس له القطع لانه متعنت وكذا في بعض
 جناح على الطريق الحامه رجل غرس اشجارا على شط النهر نخذي باب داره وبين
 داره والاشجار طريق الحامه قال ابو القاسم رحمه الله ان كانت الاشجار لا تقصر
 بالنهر واهله رجوت ان يكون غارسها في سعة ويطيب قوايمها له وحلفه من
 بعد رجل اتخذ بيتا وعرس فيها اشجارا جنب داره قال ابو القاسم ليس
 في هذا تقدير وجبان مما بعد من حايط جانه قد رما لا يضرب داره اشجارا شعيرة
 وجد في بحر الابل والشاة فغسله ذكر في نوادر ابن رستم انه يوكل ويجرد به
 وان كان في اشجار البقر لا يوكل اهل قرية داسوا بحرق قبول وتروت قال
 الحسن بن زياد رحمه الله لا ضيق عليهم في ابو الهود ذكر ابن رستم انه لا بأس به
 ما لم تستنقع شئ من بعر الفارة وقعت في الحنطة فظننت قال ابن
 سنان لا يوكل وقال الحنفية رحمه الله لا يحفظ فيه قول اصحابنا وعندك
 لا يفسد الا ان يكون كثيرا فاحشا ينفر عنه الطبع رجل نظر في كتب الاماحي
 والاشجار قالوا الا بأس به اذا كان لا يحرك به لسانه وهو ينظر فيه للناس في العلم

جاره

كتاب الجنايات الجنايات على وجهين أحدهما بوجوب القصاص
وهو الآخر لا يوجب وما يوجب القصاص فهو على نوعين أحدهما في النفس
والآخر فيما دون النفس يعتبر المواساة في البدن ولا يقطع اليمنى اليسرى
ولا اليسرى باليمن ولا الصحيحة بالشلل ولا يد المرأة بيد الرجل ولا يد
الرجل بيد المرأة ولا يقطع يد الحر بيد العبد ولا يد العبد بيد الحر ولا
يد العبد بيد العبد ويقطع يد المرأة لاني المرأة لا تختلف البدل
وهو نصف دية المرأة وفي العبد يختلف البدل فان الواجب في يد العبد
نصف قيمته والقيمة مختلفة والجنايات فيما دون النفس شجاج وغير شجاج
لما الشجاج احد عشر شجة الخارصة وهي التي تخدش البشرة ولا تخرج
منها شيء وسمى خادشة والدائمة وهي التي تخرج منها ما يشبه الدمع
والدائمة وهي التي تخرج الدم منها والباصعة وهي التي تضع اللحم والملاحة
وهي التي تدق ولا تقطع والسحاق وهي التي تقطع اللحم وسقى بين اللحم وبين العظم
جلدة رقيقة والموضحة وهي التي توضح العظم والحاشمة وهي التي تحشم العظم
والمنقلة وهي التي تنقل العظم وتخرج والامه وهي التي تبلغ الى ام الراس
وهي الجلدة التي تكون فوق الدماغ والدائمة وهي التي تحرق الجلد
التي تكون فوق الدماغ والجائفة وهي التي تصل الى الجوف ففي الموضحة العبد
القصاص في قولهم ولا قصاص فيما بعد الموضحة في قولهم واختلفت
الروايات فيما قبل الموضحة ذكر في الاصل انه يجب القصاص وروي
الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله انه لا يجب وعن عمر بن عبد العزيز
قال ما دون الموضحة حدش فيها حكومة عدل ولا يوجب القصاص
منها بعضها يوجب دية كاملة وبعضها يوجب بعض الدية وبعضها يوجب

وفيما دون النفس

حكومة

حكومة العدل واختلفوا في تفسير حكومة العدل قال بعضهم ينظر الى
المجنى عليه انه لو كان مملوكا لم يسقط من قيمته بهذه الجناية ان كان يسقط
عشر قيمته ففي الحد يجب عشرة دية وعلى هذا الاعتبار في النصف والثلث
ومخوذلك وقال بعضهم ينظر الى ما يحتاج في هذا من الثقة واجرة الطبيب
ففي حكومة عدل قال بعضهم ينظر الى ادنى جراحة لها ارش بقدر وهي
الموضحة فان كانت هذه الجراحة نصف الموضحة يجب فيها نصف ارش
الموضحة قال رضي الله عنه والفتوي على الاول والجناية فيما دون النفس
على نوعين منها ما يوجب القصاص ومنها ما يوجب المال فما يعدهنك باي الة
يعدي يوجب القصاص عند المساواة في المنفعة رجل قطع لسان انسان
ذكر في الاصل انه لا قصاص فيه وقال ابو يوسف لا قصاص في بعض اللسان
حتى يقطع الكل وان قطع بعض اللسان فمنع الكلام يجب فيها الدية وان منع
بعض الكلام دون البعض يقسم دية اللسان على الحروف التي تتعلق باللسان
فيجب الدية بقدر ما فات وان كانت الجناية فيما دون النفس خطأ وبعضها
يوجب دية كاملة وبعضها لا يوجب دية كاملة ففي الدائمة والباصعة
والملاحة والسحاق ان كان خطأ فيها حكومة عدل وفي الموضحة نصف
عشر الدية اذا كان خطأ وفي المنقلة عشر الدية القدرهم وكذلك في الحاشمة
وفي الامة ثلث الدية وفي الجائفة ثلث الدية اذا وصل الى الجوف ولم ينفذ
فان نفذ من ورايه فيها ثلث الدية ان كانت عمدا يكون في ماله وان كانت خطأ على
عاقلته وموضع الجائفة ما بين اللبة والعانة ولو شج موضحة فذهب معه وبصر
يجب ارش الموضحة ودية النفس في السمع والبصر ولا تدخل فيه ارش الموضحة ولو شج
موضحة فذهب بها شعر راسه يجب دية كاملة للشعر ويدخل فيه ارش الموضحة ولو

او ضمه بالعصا فضر به اخرى الى جنبها فتا كلتا حتى صارنا واحدة فها موضعان لا يجب القصاص
في ذلك في ظاهر الرواية وان اوضحه فذهب بها عقله كان عليه دية النفس لاجل العقل ويدخل
فيه اشر الموضحة وفي شعر الرأس والحية اذا ذهب ولم يثبت دية النفس وان حلق الحية
انسان ونبت بعضها دون بعض حكومة عدل ولذلك الحية الكوسج اذا كانت الشعور
لها فاك متفرقة وان سترت هي رقيقة فيها دية وان كانت شعرات على الدفن لاشي فيها
وان خلق الشارب فلم يثبت بحكومة عدل وفي قطع الانف من العظم دية النفس وكذا
اذا قطع المارن وهو اللان من الانف وان قطع نصف قصبة الانف لا قصاص فيه دية
النفس ولو ضرب انف رجل ولم يحد شحم ربح طيب ولان في فقيه حكومة عدل وفي
بعض الروايات ففيه الدية وذهب الشئ بمثل ذهاب السمع وفي قطع كل الذكورية
كاملة وكذلك في الحشفة وحزها وان ضرب على الظهر فماتت منقعة الجراح او
صار احد بحب دية النفس ولو طعن برمح او غيره في الدبر فلا يستمسك الطعام في
جوفه فعليه دية كاملة وكذا الوضبة فليس بوله ولا يستمسك البول ففيه الدية
وان افضا امرأة فلا يستمسك البول ففيه الدية وفي العينين والحاجبين وتدي المرأة
وحلتها الدية وكذلك في اليدين والرجلين والاذنين والحيين والاليتين اذا لم
يقطع على عظم الورك لحم فان بقي من اللحم شئ ففيه حكومة عدل وفي الاليتين الدية
وفي احدهما نصف الدية وفي اربعة الانف حكومة عدل وفي اشفا العينين الدية
وفي كل شعروبع الدية وفي اصابع اليد الدية وكذلك في اصابع الرجلين الدية وفي كل
اصبع عشر الدية وفي كل مفصل ثلث عشر الدية الا الابهام وفي كل مفصل من الابهام
نصف عشر الدية وفي كل سن نصف عشر الدية وان كانت الاسنان اثنين وثلاثين فذهب
الكل ففيه دية وثلاث اخماس الدية ودية النفس بحب على العاقلة وكذلك دية العقل
والسمع والبصر والشئ والذوق والكلام والاتزال والحدث وشعر الرأس والحية والاذنين

والحاجبين والاذنين واصابع اليدين والرجلين وحلتي المرأة والا فضا اذا
لم يستمسك البول او الغايط وفي الحشفة والمارن والشفين والحيين والاليتين
واحو جاج الوجه وقطع فرج المرأة اذا منع الوطى او ضرب على الظهر فانقطع ما وقع
جميع ذلك دية كاملة فان قطع نصف الذكر لا قصاص فيه ولا قصاص في الشعر
اي شعر كان وفيما يجب القصاص لا يعتبر المساواة بين الاعضاء في الصغير والكبير فيقطع
الطول بالقصير ويذا الكبير بيد الصغير واذا شج رجل رجلا موضحة عما يستوفي
القصاص من الموضع الذي وقع الفعل الاول فان كانت الشجة الاولى في مقدم الرأس
او مؤخر او وسطه يقتصر منه في ذلك الموضع لاني غير ولو كسر من انسان
من المصل عدل او زجه من الاصل بحب القصاص وكذا اذا قطعها قال بعض العلماء
يؤخذ منه بالمبرد الى ان ينتهي الى اللحم ويسقط ما سواه وان كسر بعض السن ولم
يسود الباقي بحب القصاص ويقطع قد رما كسر بالمبرد وان كسر بعض السن
واسود ما بقي بحب القصاص فان قال المجني عليه انا استوفي القصاص في المكسورة
واترك ما اسود لا يكون له ذلك وفي ظاهر الرواية اذا كسر السن لا قصاص
في المكسورة فيه ولو ضرب سن انسان فتمزق ينتظر حولا وان سقطت لا ينتظر حولا
الا ان يكون صديقا فينتظر حولا لان سن البالغ لا يثبت الا نادر او سن الصبي
يثبت فينتظر حولا فان لم يثبت كان عليه ارشها وقال الحسن رحمه الله بحب
حكومة عدل وبه اخذ الفقيه ابو الليث رحمه الله وقال صاحبنا ولو حلق رأس
شاب فثبت ايضلا شئ عليه في قول ابو حنيفة رحمه الله وقال ما حياه ففيه حكومة
عدل وبه اخذ الفقيه رحمه الله وفي حلق الشارب حكومة عدل وان شج موضحة
فبرأت ونبت عليها الشعر حتى لا يرى موضع الشجة قال ابو حنيفة رحمه الله
لا شئ عليه وقال محمد رحمه الله عليه اجرة الطبيب فان كان الرجل اصلع فضر

يعداراسه مقدار الموضحة كان عليه ارش النجدة دون ارش الموضحة وكذا الوشج هاشمة واذا
قطع يد رجل عمد احتي وجب القصاص فقطع يدا القاطع باكله او ظما بعين حق بطل القصاص
ولا ينتقل الى الارش ولو قطع يدا القاطع بقصاص رجل اخر او في سرقة كان على من عليه القصاص
الارش لصاحب القصاص الاول ولو قطع يمين رجلين عمد الجاه احدهما واقصر كان
للاخر دية اليد ولو جأ جميعا معا فقطعت يمينهما كان عليه نصف الدية لصاحب
ولو قتل رجلين عمد اقتل باحدهما لاشي عليه للاخر ولو قطع يمين رجلين فقتل القاص
لصاحب القصاص ونجسده الاف درهم ونصف خمسة الاف درهم ثم عرفا احدهما كان
للذي لم يعف الثمان وخمسمائة درهم تمام يده واذا قطع يدا السارق كان عليه حكومة
عدل وكذا في قطع الرجل حكومة عدل ولو قطع اليد من ضعف الساعد كان عليه
في الكف مع الاصابع دية اليد وفي نصف الساعد حكومة ولو قطع اطراف اليد بين او
الرجلين روي الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله انه لا قصاص فيه وفيه حكومة عدل
ولو كسر عظما من ساعد او ترقوة او غير فيه حكومة عدل وفي قطع الذكر من
الاصل عمد اقصاص وان قطع من وسطه فلا قصاص فيه وهذا في ذكر الفحل
فاما في ذكر الخصى والعين حكومة عدل وفي ذكر الولود ان تحرك بحب القصاص
ان كان عدا والدية ان كانت خطا وان لم يتحرك كان فيه حكومة عدل ولا قصاص
في قطع اللسان وجب الدية في لسان الصبي اذا استهل وان لم يستهل كان فيه حكومة
عدل وان فقاع عيني الصبي عمد اكان له يهر ينظر كان فيه القصاص ولا قصاص
في عيني الاحول ولا في موضحة الاصبع الذي ذهب شعاعه الا ان يكون المشاج كذلك
وفي حبة العبد في قياس قول ابي حنيفة رحمه الله يجب ما انفصل العبد وان حلق
الراس والحية من رجل او الشارب يوجلسه فان لم ينبت يجب الدية في الراس
والحية والشارب ليس من الحية فيه حكومة عدل فان اخل الراس والحية

فان

كان عليه ارش النجدة

فات المجنى عليه قبل الحول وقبل النيات لاشي عليه في قول ابي حنيفة رحمه الله وقال
صاحباه فيه حكومة عدل وفي لسان الاخرى حكومة عدل واذا قطع انف الصبي
من اصل العظم عمد اكان عليه القصاص في قول ابي يوسف رحمه الله كان بجذراع
اولم يجد وفي الخط الدية وان فقاع عيني الصبي قبل ان ينظر كان فيه حكومة عدل
واذا دفع امر الا وهي بكر فسقطت وذهبت عذرتها كان عليه مهر مثاها ولو ضرب
سن انسان فحرك فاحل فان اخضر واحمر عجب دية السن خمسمية وان اخضر
اختلف المشاج فيه والصحيح انه لا يجب شي وان اسود يجب دية السن خمسمية اذا قات
منفعة المضع وان لم تفت الا انه من الانسان التي ترمي حتى فات حاله فكذلك وان لم
يكن واحدهما فيه روايتان والصحيح انه لا يجب شي وفي سن البوك اذا اصغر
بجب حكومة العدل في قول ابي حنيفة رحمه الله وقال صاحباه في الاصغر ار
حكومة العدل حرا كان او مملوكا وان قلع سن بالغ فبنت لاشي عليه ولو نزع سن
رجل فانتزع للثروة سنة سن النازع قصاصا ثم بنت من الاول كان على
النازع الثاني ارش سن النازع الاول خمسمية لانه لما بنت من الاول تبين
ان القصاص لم يكن ولو بنت سنة معوجا كان فيه حكومة العدل ولو بنت
نصف السن كان عليه نصف ارشها ولو قلع سن رجل او قطع اذنه فانبئت المقلو
منه اراد به بعد القطع والقتل كان يجب ارش السن وخمان الاذن على عاقلة
الحاني ان كان خطا لانه لا يعود كما كان حتى لو عاد يرتفع الضمان ولو عض يد
رجل فانتزع صاحب اليد وقلع سن العاقر لا ضمان عليه في قول ابي حنيفة
رحمه الله وقال ابن ابي ليلى رحمه الله عليه دية سن العاقر ولو عض ذراع رجل
فجذبه من فيه فسقط بعض اسنان العاقر وذهب لحم ذراع المجنى عليه قال
محمد رحمه الله لا يضمن الانسان ويضمن العاقر ارش ذراع المجنى عليه ولو ثبنت

انسان يده الاخرى كان على القاطع اليد الثانية نقصان قيمته مقطوع اليد وكذا
البائع اذا قطع يده بعد قبل التسليم الى المشتري سقط نصف الثمن عن المشتري ولو
كان العبد مقطوع اليد قبل البيع فقطع البائع يده الاخرى قبل التسليم سقط
عن المشتري قدر ما انتقص من قيمته مقطوعة اليد وان انتقص الثلث فقط
ثلث الثمن وكذا لو كان مكان قطع اليد فقا العين اذا فقا من عبد مفقوة
العين جب عليه وفقا العين الاخرى ما انتقص من قيمته مفقوة العين
رجل فقا عين رجل عدا قتل عمد رحمه الله كان ابو حنيفة رحمه الله يقول
لا قصاص في العين الا في صورة واحدة اذا ضرب عين رجل ففقد ذهب البصر
وبقيت المقلة كان فيه القصاص اذا نعد وطريق استيفاء القصاص ما ذكر في
الكتاب يوقد النار على المرأة حتى يلهب ثم يقرب من العين الذي يريد انقصا
ويوضع على وجهه وعينه الاخرى خرقه فاذا سالت ناظرته ثم القصاص ثم يكف
عنه وعن محمد رحمه الله اذا قور عين رجل بقص بمثله وعن الحسن رحمه الله
اذا فقا العين اليمنى من رجل واليسرى من الفاقى ذاهبه وعينه اليمنى صحيحة
يقصر له من عينه اليمنى ويترك وعن الحسن رحمه الله اذا فقا عين رجل كانت
عينه حولا الا ان ذلك لا يبصر ولا ينقص منه شيئا فقاها انسان عدا يقصر
منه وان كان الحول شديدا فحققت كان فيه حكومة عدل ولو كان الفاقى شديدا
الحول يضرب بصره فقا عينها ليس فيها حول كان الجنى عليه بالجبار ان شأنا انقص
وفقا ورضى بالنقصان وان شأنا منه نصف الدية في قتاله رجل فقا عين صبي
ساو ولد او بعد ايام فقال الفاقى انهم يبصر بعينه التي فقاها او قال
لا اعلم ابصر بها ادم يبصر كان القول قول الفاقى وعليه حكومة عدل
ولو شهد شاهدان انها كانت صحيحة لم يربها علة وكان يطرق بها كان عليه نصف

اعني

دية النفس رجل ضرب عين انسان وانكر الضارب ذهاب النور والعين قايلة قال بعضهم
 اذا اخبر جلال من اهل العلم انه قد ذهب بصره فخذ بقولها وقال محمد بن مقاتل
 رحمه الله بقاء البصر وب مستقبل النفس مفتوحة العين ان دعت عند علم ان بصره
 قائم وان لم تدع علم ان بصره قد ذهب وذكر الناطقي رحمه الله ان هناك العين
 على رتب ثلاثة احدها ان يكون في احديهما نصف بدل الداء وهو الاخر في الحريضة
 الدية وفي المملوك نصف القيمة والثانية ان يكون في احديهما ربع بدل الداء
 كما بهائم التي يحمل عليها وتركب نحو الفرس والابل والبقر والحمار والبغل والثالثة
 ان يكون الواجب في احدي العينين ما انتقص من قيمته كالثاء والكلب والسنور
 والطيور وغير ذلك قال ابو حنيفة رحمه الله في غير البردون والابل والحمار والبغل والحمار
 ربع القيمة وكذا في عين بقره الجزار وجزر الجزار ربع القيمة وكذا في عين الفصيل
 والحش في احدي عيني الثاء والحمل والطيور والكلب والسنور ما انتقص من قيمته
 وقال ابو يوسف رحمه الله عليه انتقصان في جميع البهائم والله اعلم **باب** لا يقتل
 في الباب هولو فصل فبين يقتل قصاصا وقصلا وقصلا
 في الالة التي توجب القصاص وفصل في المستوفي اما الاول يقتل المملوك بالحرق
 والحرب المملوك عندنا والذكر بالانثى والانثى بالذكر والكافر بالمسلم والمسلم بالزنى
 عندنا ولا يقتل المسلم بالمستامن ويقتل بالبالغ بالصغير ويقتل الولد بالوالد والوالد
 والجدة وان علت من قبل الاب والامهات ولا يقتل الوالد والوالدة بالولد
 وان سفل والاجداد والحداث وان علوا ويقتل العبد بمولاه ولا يقتل المولى بعبد
 ملك كله او بعضه ويقتل الصحيح وسليم الاطراف بالمرصص صورة او معنى كالاشل
 او نحوه والعاقل بالمجنون ولا يقتل المجنون بالعاقل ولو جن القاتل بعد القتل
 ذكره شام في النواذر انه لا يقتل وينقلب ما لا ولو جن القاتل بعد ما قضى القاضي

وناقص الاطراف
 ص

بالقصاص

بالقصاص ودفع الي المولى يقتل وروي الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله انه يقتل على كل
 حال ويقتل الواحد بالجماعة اكفاحا لا يجب مع القتل شيء من المال ويقتل الجماعة
 بالواحد اما الالة التي يوجب القصاص اذا حصل القتل بالة جارحة كالسيف
 والسيك والرمح والسهم حديد كانت الالة او غير حديد كما لو ذبح بلسنه
 القصب والرمح الذي لا سنان له بعد ان يكون محددا والحرد والعمود والشابة
 والسهام الذي لا يفضل فيه اذا رماه فاصابه فخرجه او ضربه بعمود حديد او ما يشبه
 الحديد كالنحاس والسهو والرصاص والذهب والفضة اذا ضربه فخرجه او شق
 بطنه خشب محدود او ما بسنجة القدم فخرجه او لم يخرجه فمات من ذلك
 يقتل وكذا لو ضربه بسنجة خمسين او عشرة او خمسة ما يكون قلده وزر خمسة
 يقتل حرجه ذكر هذه المسئلة في جنائيات الحسن رحمه الله وان ضربه بالمسئلة
 فمات منها قتل وان ضربه باية متعمدا او ما يشبه الابرة فمات لا يجب القصاص
 ذكر في الاصل اذا ضربه بجديد لا حد له كسنجة الميزان والعمود يجب القصاص
 وان لم يخرج وروي الطحاوي رحمه الله عن ابي حنيفة رحمه الله انه لا يجب القصاص
 اذا لم يخرج كما لو ضربه بالعصا الكبيرة او بجرد وروم لم يخرج لا يجب القصاص
 في قوله ابي حنيفة رحمه الله وفي ظاهر الرواية في الحديد وما يشبه الحديد كالنحاس
 وغيره لا يشترط الجرح لوجوب القصاص ولو احرقه بالنار عمدا يجب القصاص
 ولو القاه في الماء فغرق من ساعته لا قصاص فيه في قوله ابي حنيفة رحمه الله
 وفي قوله صاحبيه يجب القصاص اذا لم يخلص منه غالبا وكذا لو القاه من جبل
 او سطح فهو على هذا الخلاف ولو القاه في النار ثم اخرج وبه رمق فمات ايا ما
 لم يزل صاحب فراش حتى مات قتل وان كان يحيى وبذبحته مات لم يقتل وفي

بالقصاص

المجرد لو قتل رجلا والقاء في البحر فربس وغرق كما القاه بحب الدية في قوله اي
 خيفة رحمه الله ولو سجد ساعة ثم غرق لا يجب فيه شيء لانه غرق بعجز وفي
 الاول بطرحه في الماء ولو خنق رجلا لا يقتل الا اذا كان الرجل خافا معروفا
 خنق غيره واحد فيقتل سياسة ولو سفاها سما حتى مات فهو عليه جمين ان دفع
 اليه السم حتى اكل ولم يعلم به مات لا يجب القصاص ولا الدية وتحبس في غدر
 ولو اوجع الحمار بحب الدية على عاقلة وان دفع اليه في شربه فمات
 لا يجب الدية لانه شرب باختيار الا ان الدفع خدعه فلا يجب فيه للثغير
 والاستغفار اخوان لابل وام قتل احدهما اباهما عمدا والآخرهما روي
 عن اي يوسف رحمه الله بانه لا قصاص على واحد منهما وعلى كل واحد منهما
 دية قتله في ثلاث سنين اذ لم يكن المقتول لعين وارثا سواهما رجل قال
 انا ضربت فلانا بالسيف فقتلته قال ابو يوسف هو خطا حتى يقول عمدا
 رجل قال ضربت فلانا بالسيف عمدا ولا ادري انه مات منها ولكنه مات
 وقال ولي القاتل لمات بضربك فانه لا يقتل وان قال القاتل مات
 منها ومن حيته فمشته او من ضرب رجل اخر ضربه بالعصا وقال الولي
 لمات من ضربك كان القول قول الضارب وعليه نصف الدية رجل خرج
 رجلا جراحه عمدا وجرحه اخر جراحه عمدا ثم صالح المجروح احدهما من
 الجرح وما يحدث منه على مال ثم مات منها جميعا كان للولي ان يقتل الذي
 لم يصالح رجل ضرب سذجل فتحرك فاجله القاضي سنة فجاء في السنة
 وقد سقط سنة فقال المصروب سقط من ضربك وقال الضارب من ضرب
 رجل اخر كان القول قول المصروب وان جاء بعد سنة كان القول قول

الضارب

الضارب رجل قتل رجلا وهو في الترع فانه يقتل به وان كان القاتل اذا علم
 انه لا يعيدش منه رجل ضرب رجلا بالعصا ثم جرحه ضربه المجروح بالسيف
 فمات جميعا قال ابو حنيفة رحمه الله دية المقتول بالعصا على عاقلة قاتله ولا دية
 للمقتول بالسيف لان حقه كان في القصاص وقد مات قاتله رجل راي رجلا يزني
 باسراة او باسراة رجل اخر وهو محصن فصاح به فلم يهرب ولم يستع عن الزنا
 حل لهذا الرجل قتله وان قتله فلا قصاص عليه وكذلك لو راي رجلا يسرق ماله فصاح
 به فلم يهرب او راي رجلا يتبع حايطة او حايطة غيره وهو معروف بالرقعة
 فصاح به فلم يهرب حل له قتله ولا قصاص عليه وكذلك الرجل يقتل قاطع
 الطريق حل قتله ولا قصاص عليه رجلا كان اجتماعا في قتل رجل عدو لم يجب
 القصاص على احدهما كالاجنبي اذ اشارك الابل في قتل ولله لا يجب القصاص
 على الشريك وكذلك الصحيح العاقل مع المجنون والمبالغ مع الصغير وشريك الحجة
 والسبع والاجنبى اذ اشارك الزوج في قتل زوجته وله ولد منها والمخاطي مع
 العائد مسلم قتل مرتدا او مرتدة لا قصاص عليه ولا المسلم اذا قتل مسلما
 كلاهما دخلا دار الحرب بايمان لا يجب القصاص عند الكل ولا دية في قوله اي حنيفة
 رحمه الله وقال صاحباه عليه الدية في ماله واذا شهد الشهود على رجل الزنا
 والاحضان فتركت مجسده القاضي ليرجمه عمدا او بعدا بام قتله رجلا عمدا
 لا قصاص عليه رجل قتل عمدا فعفى بعض ورثته عن القاتل ثم قتله باقي الورثة
 ان علموا ان عفو البعض يسقط القصاص لزمهم القود وان لم يعلموا بهذا
 الحكم لا قود عليهم وان علموا بالعفو رجل حبس اسنانا وطين عليه الباب
 حتى مات جوعا قال محمد رحمه الله يعاقب الرجل وبحب الدية على عاقلة رجل
 قال لا خربعتك دي بنلس او بالف فقتله كان عليه القصاص وان قال اقل فقتله

عندنا ولو قتل المسلم اشيرا
 مسلما ودار الحرب لا يجب
 القصاص عليه

كان عليه الدية ولو قال اقل ابي فقتله كان على القاتل دينه لاييه وان قال اقطع
يد فقطع يد كان عليه القصاص رجل شج رجلا موضحة بالقصاص اوجب القصاص
بالموضحة فان مات منها لا يجب القصاص من مصلحته ولو هشم رجلا بالحد يد لا يجب
القصاص في الهاشم فان مات منها يجب القصاص بقتل فيه ولو جرح رجلا
بالخشبة فان لا يجب القصاص ولو شج رجلا موضحة بالحد يد يجب القصاص
وان مات منها يقتل به **فصل فيمن يستوفي القصاص**
لاب استيفا القصاص لابنه الصغير في النفس وفيما دون النفس وله ان يصلح
فيما دون النفس واختلت الروايات في الصلح عن النفس ذكر في الجامع الصغير
ان له ذلك وذكر في الصلح انه ليس له ذلك واما القاضى ذكر في بعض الروايات
عن محمد رحمه الله ان القاضى لا يستوفي القصاص للصغير في النفس ولا فيما دون
النفس ولا ان يصلح وذكر في الصلح اذا قتل رجلا لا ولي له عدا الدماء ان
يقتله او يصالحه وليس له ان يعفو ويستحق القصاص من من يستحق ميراثه على
فرايض الله تعالى يدخل فيه الزوج والزوجة وكذا الدية وليس لبعض الورثة
استيفا القصاص اذا كانوا اربابا حتى يجمعوا وليس لهم ولا لاحدهم ان يوكل
باستيفا القصاص ولو كانت الورثة كبارا وصغارا كان للكبار ولاية استيفا
القصاص قبل بلوغ الصغار في قول ابي حنيفة رحمه الله وفي قول صاحبيه **النفقة**
ليس لهم ذلك حتى يبلغ الصغار عبد قتل عبدا يجب القصاص ويكون الاستيفا
الى المولى ولو كان العبد بين رجلين او ثلاثة فولاية الاستيفا لهم جميعا لا ينفرد
به احدهم فان عفى احدهم ينقلب حق الباقي من مال الى القيمة كما ينقلب الحر
الى الحرية ولو صالح احد الورثة او مولى العبد على مال جاز الصلح ويجب على القاتل
ما شرط في الصلح في ماله ولو قتل رجلا رجلا ضعى المولى عن احدهما كان له

ان قتل

ان يقتل الاخر وكذا لو قتل رجل رجلين فعفى احد المولى المقتولين فلولي الاخر ان يقتله
ولو كان في ورثة المقتول ولد القاتل وولد ولد وان سفل بطل القصاص ويجب
الدية ولو لم يولد ام الولد والمدرور وليهما استيفا القصاص كما في القن ولو قتل الكاتب
ان لم يكن وفا فلولاه ولاية استيفا القصاص ومقتو البعض اذا قتل عاجزا ذكر
في المتفق انه لا يجب القصاص في قول ابي حنيفة رحمه الله واذا قتل الكاتب وترك
وفا ووارثه احرى سوا المولى لم يجب القصاص لحالة المستوفي فان اجتمع المولى
والوارث على استيفا القصاص لا يقتل ايضا قبل اجتماعهما المستوفي ليس بمعلوم وان
قتل الكاتب وترك وفا وليس له وارث سوى المولى يجب القصاص في قول
ابي حنيفة وابي يوسف رحمهم الله وقال محمد رحمه الله لا يستوفي المولى وهو
رواية عن ابي يوسف ولو ان عبد الكاتب قتل الكاتب عدا ان كان الكاتب وترك
وفا بطل القصاص وله وارث اخر سوى المولى لا يكون لمولى الكاتب استيفا القصاص
اجماعا وان مات عاجزا كان لولاه حق استيفا القصاص في قول ابي حنيفة رحمه الله
وقال محمد رحمه الله ليس له ذلك والعبد المبيع اذا قتل عدا عند البايع بخير
المشتري ان اجاز البايع صحت اجازته وله ان يستوفي القصاص وان نقض البايع
ولم يحرك ان استيفا القصاص الى البايع وقال ابو يوسف رحمه الله اذا انقضى
المشتري البايع كان للبايع قيمة المبيع دون القصاص ولو قتل العبد الرهن عند
المرتضى لا ينفرد احدهما بالقصاص فان اجتمع كان استيفا القصاص الى
الراهن والصدقا اذا قبل عند الزوج قبل التسليم بمثلة العبد المبيع وكذلك
بدل الصلح عن دم العبد وبدل الخلع بمثلة العبد المبيع ولو قتل العبد المبيع
عند المشتري وله خيار الشرط او خيار الرواية فالقصاص للمشتري ولو كان
الخيار للبائع فقتل عند المشتري بخير البايع ان شاء اتبع القاتل فيقتله وان شاء ضمن

لان
وان مات عن وفا وليس له وارث
سوى المولى كان لولاه حق استيفا
القصاص صريح

المشتري قيمته وبعد التضمن لا قصاص للمشتري والعبد الغصب اذا قتل عند القاصب
 ان اختار المالك يضمن القاصب لا قصاص للقاصب والعبد الموصى بريقته لانه ان
 ومخدمته لا خرا اذا قتل عند المالك لا ينفرد احدهما بالقصاص وان اجتمعا على القصاص
 يبطل حق الموصى له بالخدمة ويستوفيه الاخر ولو اوصى بعبد لانه ان قتل عند
 قبل ان يقتل الموصى له الوصية وقدمات الموصى وترك وارثا ولا يدرى ان
 العبد قتل بعد موت الموصى او قبله لا يكون لاحدهما استيفاء القصاص لهما
 المالك لانه قبل القبول لا يدخل في ملك الموصى له ولا يصير للوارث ايضا ثم ينظر
 بعد ذلك ان قتل الموصى له الوصية كان له على القاتل قيمة العبد وان رد الوصية
 كانت قيمة العبد لورثة الموصى وان قتل الرجل عبده او مديونه او ام ولد
 فانه يعزر ولا يجب القصاص ولا الدية والله اعلم **فصل في القتل**
الذي يوجب الدية القتل ثلاثة عمد وخطا وشبه العمد فالعمد
 ما عذبه بالسلاح كالسيف والسم والحديد والحديد وغير المحدود والمحدود
 من غير الحديد ففيه القصاص ولا يجب الكفارة على القاتل والخطا هو الذي
 يرمى صيدا فاصاب انسانا او قصدا يرمى حربيا او مرتدا فاصاب مسلما
 ففيه الكفارة على القاتل والدية على عاقلته القاتل واما شبه العمد هو ان يتعمد
 قتله بغير سلاح كالسوط والحجر والوكزة واللطة ففيه الدية المغلظة على
 عاقلته وعليه الكفارة مندبل او جمل طرفاه في يد رجلين يتجاذبان فان قطع
 المندبل او الجمل فسقطا واما ان قال ابو يوسف رحمه الله ان سقطا مستلقين على
 قفاهما فدمهما هدر ولا دية لاحدهما على الاخر لان كل واحد منهما مات بفعل
 نفسه وان سقط كل واحد منهما على وجهه بحب الدية لكل واحد منهما لانه مات
 بضع صاحبه وان سقط احدهما مستلقيا والاخر على وجهه فدية الذي سقط على

العبد
 الموصى
 له
 بالخدمة
 ان
 قتل
 عند
 المالك
 لا
 ينفرد
 احدهما
 بالقصاص

في الدية

وجهه على عاقلة المستلق ولا شيء للمستلق لانه مات بفعل نفسه وان قطع اجنبى هذا
 الجمل فوقا على قفاهما واما ان لا يضمن شيء ويضمن القاطع ديتما وقيمة الجمل
 ولو وقع على وجوههما قال محمد رحمه الله فذاك لا يكون من قطع الجمل وان قطع
 وقعا على قفاهما ذكر ابن رستم انه لا ضمان لاي قاطع الجمل ولو اصاب قدم الفارس ان
 وقتل بجب الدية لكل واحد منهما على عاقلة الاخر وكذا لو كانا ماشين فاصطدما
 ولو جازا كب خلف ساير فصدمه فعطب الحمار لا ضمان على السائر ولو عطب السائر
 فمما نه على من جاز من خلفه وكذلك في السفينتين ولو ان دابتين استقبلتا فاصطدما
 فعطب احدهما وكل واحد منهما سايق قضان الذي عطب على الاخر وان فرسين
 احدهما يسير والاخر واقف فاصطدما فعلى السائر والماشي الكفارة رجل عز وجل
 نايمة الطريق فكسرا صبعه واصبع النايمة قال في المجردان هذا كوضع الحجر
 الطريق بحب الكفارة على الماشي ولا كفارة على النايمة اذا وقع ذلك في النفس لان
 النايمة ليس بفعل وذلك لان النايمة في رحم الله ان النايمة يرث من الماشي ولا يرث
 الماشي من النايمة اذا كانا وارثين رجلا نمدا شجرة فوقعت عليهما فاما فاعلى
 عاقلة كل واحد منهما نصف دية الاخر ولومات احدهما كان على عاقلة الاخر
 نصف الدية رجل دفع سكين الى صبي فضرب الصبي نفسه او غيره بغير اذن
 الدافع لا يضمن الدافع شيء وفي جنابات الحسن رحمه الله ان قتل الصبي بغير اذن
 عاقلته دية للقتول ثم يرجع عاقلة الصبي على الدافع بالدية رجل ضرب ولد
 الصغير في ادبقات قال ابو حنيفة رحمه الله يضمن الدية وعليه الكفارة وقال
 ابو يوسف رحمه الله لا كفارة عليه ولو ضربه المودب باذن والد لا ضمان على
 المودب وعليه الكفارة وقال محمد رحمه الله لا كفارة عليه وكذلك قال ابو يوسف
 رحمه الله رجل ضرب امراة في ادب فماتت قال ابو حنيفة رحمه الله عليه الدية

وانكفان رجل راى صيا على حائط او شجرة فصاح به الرجل وقال لا تنفع فوق الصبي
 ومات لا يضمن الرجل القاتل ولو قال له قف فوق الصبي ومات يضمن القاتل دية حر
 بالغ امر صبي يقتل رجل فقتله كان على عاقلة الصبي الدية ثم يرجع عاقلة الصبي
 على الامر علم الصبي بفساد الامر ولم يعلم وذكى في السقي رجل اعطى صبي عصا
 نوسيا من السلاح وقال امسكه لي فعطب الصبي بذلك فدية الصبي على عاقلة
 الدافع ولو دفع السلاح الى الصبي ولم يقتل امسكه في فعطب الصبي بذلك اخلاف
 المشايخ فيه ولو امر صبي صبي يقتل انسان فقتله وجبت الدية على عاقلة القاتل
 ولا يرجع عاقلة الصبي على عاقلة القاتل لا امر ولو امر صبي بالغ بقتل شخص
 فقتل المأمور لا يضمن الصبي الامر ولو امر بالغ بالغ بذلك كان الضمان على
 القاتل ولا شيء على الامر ولو ان بالغ امر صبي بحرق مال انسان او بقتل دابته
 فضمن ذلك على الصبي ثم يرجع بذلك على الامر ولو ان عبدا ما دون امر صبي
 يحرق ثوب انسان وارسل صبي في حاجته فعطب الصبي قال ابو حنيفة رحمه الله
 يضمن الامر ولو امر بقتل رجل ففعل لا يضمن الامر وفي الزيادات لو ان عبدا محجورا
 بالغ امر عبدا مثله بقتل رجل او كان الامر بالغ والمأمور صغير ففعل لا يرجع
 على الامر الا اذا اعتوا الامر بعد ذلك ولو ان صغيرا اخر امر عبدا محجورا صغير
 بذلك ففعل الصغير فضمن الصغير لا يرجع الصغير على العبد الامر ههنا وان عتق
 الامر رجل قال للصبي محجورا صعد هذه الشجرة واستقر في ثمارها فصعد الصبي
 وسقط وملك كان على عاقلة الامر دية الصبي وكذا الوامر بحمل شيء او كسر حطب
 ولو قال للصبي اصعد هذه الشجرة وانقض الثمار ولم يقل ففعل الصبي ذلك
 وعطب فيه اختلاف المشايخ فيه والصحيح انه يضمن سواء قال لي الثمرة او قال
 انقض ولم يقل لي رجل حبيب ولدا صغيرا من يد والده والاب مسكه حتى مات

عاقلة

الصغير

الصغير قال ابو حنيفة رحمه الله دية الصغير على الجاني ويره والده وان جديده
 حتى مات قال ابو حنيفة رحمه الله يضمن الولد كانت الدية عليهما ولا يرثه والده
 رجل ضرب ولده الصغير في تعليم القرآن ومات قال ابو حنيفة رحمه الله يضمن وان ضربه
 المعلم باذن والده لا يضمن المعلم وان ضرب امرأته في المضجع وماتت ضمن اجارعا
 اذا قرا القاتل انه قتله خطأ وادعى ولي القاتل العمد كانت الدية في مال القاتل لو
 المقتول ولو اقر القاتل بالعدا وادعى ولي القاتل الخطا لشيء لو رثه المقتول وروى
 ابن زفر رحمه الله عن ابي حنيفة رحمه الله وجوب الدية في الوجهين جميعا رجل
 زنا بامرأة فكسر رجلها بالزنا كان عليه ارش الرجل في ماله لانه شبه العمد
 فما جب الضمان ثلثة عمد وخطا وشبه العمد في العمد المحض اذا وجبت الدية في النفس
 وفيما دون النفس يكون في مال الجاني الا ان دية النفس او حرمتها يجب في ثلثة
 سنين وفي الخطا في النفس وفيما دون النفس يكون على العاقلة الا ان يكون
 الواجب دون ارش الموصحة فنجبت مال الجاني وكذا لو وجب الضمان باقرار
 القاتل دية شبه العمد بحب الدية على عاقلة الجاني وفيما دون النفس يكون في مال
 الجاني وان بلغ الواجب دية كاملة رجل زنا بامرأة فافضاها كان عليه الدية
 في ماله في رواية الاصل وفي الجامع الصغير يكون على العاقلة ولو ازال عذرة
 اجنبية محجورا ونحوه كان عليه مهر مثلها ولو دفع بكرا اجنبية فسقطت
 وذهبت عذرتها كان عليه المهر في ماله لانه شبه العمد وعليه التعزير
 ايضا كانت المرأة كبيرة او صغيرة رجل دفع امرأته قبل الدخول بها فذهبت
 عذرتها لم يطلقها قبل الدخول بها كان عليه نصف المهر في قول ابي حنيفة
 رحمه الله وهو احد الروايتين عن ابي يوسف رحمه الله وفي قول محمد وزفر واحد
 الروايتين عن ابي يوسف رحمه الله جمع المهر ولو دفع امرأة اجنبية فذهبت

والد دية ولا يرثه وقال
 ابو يوسف رحمه الله يرضى
 والد لا يرضى

عذرهما ثم تزوجا ودخل بها عن ابي حفص وابي نصر رحمهم الله ان عليه مهران
 مهر بالدخول بحكم النكاح ومهر بازالة العدة بالدفع ولو ان بكر ادفعت
 بكر اخرى فزال عذرتها قال محمد رحمه الله على الدافعة مهر مثل الاخرى
 ولو وطئ جارية انسان بشبهة وازال بكارتها على قول ابي يوسف ومحمد رحمهما
 الله ينظر الى مهر مثلها غير بكر والى نقصان البكارة ابها كاله أكبر كجب ذلك
 ويدخل الاقل في الاكثر ولو ان صبيا زنا بمبيبة فذهب عذرتها كان عليه
 المهر بازالة البكارة ولو كانت المرأة بالغة مستكرهة فكذلك وان كانت مطاوعة
 لا يجب المهر لان المهر لو وجب على الصبي كان لولي الصبي ان يرجع بذلك عليه كما
 لو امر صبيا بشئ فلفقه غم كان لولي الصبي ان يرجع على الامر فلا يفيد تضييق
 الصغير ولو ان امة بالغة دعت صبيا فزنا بها واذب عذرتها كان
 على الصبي مهرها لان امر الامة لم يصح في المولي **فصل في اتلاف**
الجنين اذا سقطت المرأة الولد بعلاج او شرب دوا تتعدي به اسقاط الولد
 فسقط الولد وجبت الغرة على عاقلتها وان شربت دوا ولم تتعدي به اسقاط الولد
 لاشي عليها شرط لوجوب الغرة في شرب قصدي اسقاط الولد وفي حق غيرها لا يشترط
 اسقاط الولد وتكون الغرة للزوج والغرة عندنا خمس ما به درهم نصف عشر الدينار
 او عبد او فرس قيمته خمس ما به درهم ذكر اكان الولد او اناث وفي جنين المملوك
 نصف عشر قيمته ان كان ذكرا وعشر قيمته ان كان اناثا وفي القدر سوا وجب الضرب
 وعن ابي يوسف رحمه الله في جنين الامة يجب نقصان الام كما في سخله الشاة رجل
 ضرب بطن امرأة فالقت جنين احدها ميت والاخر حي فمات الحي بعد الانفصال
 من ذلك الضرب كان على الضارب في الميت منها الغرة وفي الحي الذي مات دية كاملة
 وان ماتت الام مضربه فخرج منها جنين ميت كان على الضارب دية الام ولا

شي

مهر المهر

قصد

شي للجنين رجل غصب صبيا حرا فاعاب الصبي عن يده فان الغاصب حبس حتى يحيى
 بالصبي ولم يعلم انه مات ولو غصب مبييا وقربه الى المالك فمهلك كان عليه دية
 ان كان حرا صبي هو ابن تسع سنين سقط من سطح او غرق في ماء قال بعضهم لا
 شيء على الوالدين لانه من حفظ نفسه وان كان لا يعقل او كان اصغر سنا قالوا
 يكون الوالدين او علي من كان الصبي في حجر الكفار ترك الحفظ وقال بعضهم
 ليس على الوالدين شي الا الاستغفار وهو الصحيح الا ان يسقط من يده فينفذ كان عليه
 الكفارة صبيا ان اجتمعوا في موضع يلعبون ويرمون فاصابهم احدهم
 عين امرأة وذهبت والصبي ابن تسع سنين او نحو ذلك قال الفقيه ابو بكر
 ارش عين المرأة يكون في مال الصبي لاشي على الاب وان لم يكن له مال فظنة
 الي ميسرة قال الفقيه ابو الليث رحمه الله انما اوجب الدية في مال الصبي لانه
 لا يري للبحم ما قلته ثم انما يجب الدية اذا ثبت رميه بشهادة الشهود لا باقرار
 الصبي ولا بوجود سمه فيها لان اقراره على نفسه باطل امرأة وضعت صبيا
 بين يدي ابيه والولد يقبل ثدي غيرها فلم يتخذ الاب للولد ظيما احتيما
 من المخرج قال نصير رحمه الله يكون الاب اثما وعليه التوبة والاستغفار
 والكفارة وان كان الصبي لا يقبل ثدي غيرها والام تعلم بذلك كانا لاهم
 عليها وعليهما الكفارة لانها هي التي وضعت الولد رجل بعث غلاما صغيرا في حاجة
 نفسه بغير اذن اهل الصغير فزاي الغلام غلاما يلعبون فانتهى اليهم وارتقى
 فوق سميت فوقع ومات قال سفيان الثوري رحمه الله ضمن الذي ارسله في حاجة
 وكذا لو غصب صبيا فقتل الصبي او اكله السبع او سقط من حائط ضمن الغاصب
 وان مات الصبي من مرض او حمى لا يضمن الغاصب رجل امر حثانا ليختن
 صبيائه فختن وموت الحديبة فقطعت الحشفة ومات الصبي قال محمد رحمه الله



يكون على عاقلة الختان نصف الدية لأنه مات بفعلين أحدهما ماذون والآخر غير
ما ذون وإن عثر العبي على عاقلة الختان كل الدية لأنه خالف بقطع الحشفة
لحمل صبيها على دابة فقال له أسكنها لي ولم يكن مند تيسير فسقط عن الدابة
ومات كان على عاقلة الذي حمله الدية سواء كان العبي من ركب مثله أو لم يركب
وإن سير العبي الدابة فإوطا انسانا فقتله والعبي مستمسك عليها فدية القتل
يكون على عاقلة العبي ولا شيء على عاقلة الذي حمله عليها لأن العبي أحدث السير
بغير إذن الرجل وإن كان العبي من لا يسير على لصفر ولا يستمسك عليها فدم القتل
هدل لأن العبي إذا كان لا يستمسك عليها كانت الدابة بمنزلة المتغلبة وإن سقط
العبي على الدابة والدابة تسيير فمات العبي كان دية العبي على عاقلة الذي حمله
على كل حال سواء سقط العبي بعدما سارت الدابة أو قبل ذلك سواء كان العبي
يستمسك على الدابة أو لا يستمسك ولو كان الرجل أكبا فحمل صبيها مع نفسه على
الدابة ومثل هذا العبي لا يصرف الدابة ولا يستمسك عليها فوطيت الدابة انسانا
وقتلته كانت الدية على عاقلة الرجل لأن العبي إذا كان لا يستمسك يكون بمنزلة
المتاع فكان سير الدابة مضافا إلى الرجل فتجب الدية على عاقلة الرجل
وعليه كفارة لأنه بمنزلة المباشر وإن كان هذا العبي يصرف الدابة فيستمسك
عليها فدية القتل يكون على عاقلة كليهما جميعا لأن سير الدابة يضاف إليها
ولا يرجع على عاقلة العبي على عاقلة كليهما قلة الرجل لأن هذا بمنزلة جنابة
العبي يبد وأن سقط العبي ومات فدية العبي تكون على عاقلة الرجل
سواء سقط بعدما سير الدابة أو قبله فهو مستمسك على الدابة أو لا يستمسك
ولو أن عبدا حمل صبيها حرا على دابة فوقع العبي منها ومات فدية العبي
يكون في عتق العبد بدفعه المولى بها أو يفيدي لأنها سب الهلكة والعبد

بضم

يضمن بالجنابة كان الجنابة نبيها أو مباشر وإن كان العبد مع العبي على الدابة متافا
عليها فإوطات الدابة انسانا ومات فدل عاقلة العبي نصف الدية وفي عتق العبد نصفها
ولو أن حرا كبيرا حمل عبدا صغيرا على دابة ومثله نصف الدابة ويستمسك عليها شدة
أمره أن يسير عليها فإوطا انسانا ومات فذلك يكون في عتق العبد لأنه لما
سير الدابة انقطع فعل الأول بحكم الاتلاف فتوا خذموني العبد بالرفع أو
الفداء يرجع مولى العبد على الأمر أنه استولى عبد الغير فيصير عاميا فإذا
لحقه غرم يرجع بذلك على الغاصب والله أعلم **فصل في المقاقيل**
ذكر شمس الائمة الحلواني رحمه الله وقال هذا فصل يختلف المشايخ فيه
المتأخرون قال بعضهم لا عاقلة للجم وهذا قول الفقهاء أي بكر السلي وأبي
جعفر الهنداوي رحمه الله لأن الجم لم يحفظوا النساء بهن ولا يماصرون
فيما بينهم وليس لهم ديوان وتجل الجنابة على الغير عرف بخلاف القياس في
حق العرب وإنما لم يضيعوا النساء بهم ويتناصرون فيما بينهم فلا تلحق بهم
الجم وقال بعضهم للجم عاقلة عند التناصر والمقاتلة مع البعض لأجل
البعض نحو الأساكفة والصغار من عمرو ودرج الحاسبين وكلابا وبخارا
فإذا قتل واحد خطأ وجبت الدية فأهل محلة القاتل ورسقه عاقلة وكذلك
طلبة العلم وهو اختيار شمس الائمة الحلواني رحمه الله وكثير من المشايخ
قال رضي الله عنه وكان الشيخ الإمام الأجل الأستاذ ظهير الدين يأخذ بقول
الفقيه أبو جعفر رحمه الله لأن العبي للتناصر واجتماع الأساكفة
وطلبة العلم نحوهم لا يكون للتناصر فلا يلزمهم التحمل عن غيرهم وذكر
الناظمي رحمه الله دية القتل تكون على العاقلة في ثلاث سنين ولا يكون
على كل واحد من العاقلة أكثر من ثلاث دراهم أو أربعة دراهم فإن كان

القاتل من اهل ديوان امير من الامراء والمقاتل من اهل فدية القتل يكون
على من جمع ديوان ذلك الامير دون غيرهم فان كان القاتل عازيا وله ديوان
فما قلته من جزئ من ديوانه وان كان كاتباً فما قلته من جزئ من ديوان
الكاتب اذا كانوا يتناصرون وكذلك عاقلة اهل كل صناعة اذا كانوا يتناصرون
وان لم يكن القاتل من اهل ديوان فعقل قبيله على عصبية من النسب وان لم يكن له
عصبية فعقل قبيله ذكر في الجامع الصغير والزيادات ان عقل قبيله يكون في
بيت المال وبه اخذ الصديق الشهيد رحمه الله وذكر عصام رحمه الله روى
محمد بن ابي يوسف عن ابي حنيفة رحمه الله ان من لا عاقلة له اذا قتل رجلاً خطأ
فان دية القتل تكون في مال الجاني وذكر في كتاب المولا من الاصل ان بيت
المال لا يعقل من له وارث معروف سوا كان مستحقاً للميراث بان كان
حراماً او لم يكن مستحقاً بان كان كافراً او عبداً فقال لو ان حرياً امتسأ من
اشترى عبداً مسلماً في دار الاسلام ثم مات معتقاً فميراثه لبيت المال لان معتقه
دقيق في الحال ولو جنا هذا المعتق فعقل جنايته يكون عليه ولا يكون على بيت
المال لان له وارثاً معروفاً وهو المعتق وان كان المعتق لا يستحق ميراثه لاجل
الرق وهو الصحيح ذكر الجواب على التفصيل في كتاب الولاء وما ذكر في الجامع
والزيادات محمول على ما اذا لم يكن للقاتل وارث معروف بان كان لقيطاً
او ما اتسبه للقيط رجل قتل ولله عدا لا يجب عليه القصاص ويجب الدية
في ماله في ثلاث سنين ولا كفارة عليه لان قتل العبد لا يوجب الكفارة وكذا
الاجداد وان علوا وان كان القتل خطأ وجبت الدية على عاقلة له وعليه الكفارة القاتل
اذا اقر بخطا او صالح عن دم العبد على مال يكون المال على الجاني في ماله الا ان في المأقرار
تجب الدية في ثلاث سنين وفي العدا عن العبد حاله الا اذا شرط الاجل في الصلح فيكون

موجلا وكل جزء من الدية اذا وجبت على العاقلة او في مال الجاني يجب في ثلاث سنين
في كل سنة ثلثها عشرة قتلوا واحداً خطأ وجبت الدية على عواقلهم على عاقلة كل
واحد منهم عشر الدية في ثلاث سنين في كل سنة ثلث عشر الدية فان كان احد
العشرة قاتلاً والمقتول كذلك ولا يجب على كل واحد من العاقلة الا ثلثه درهم
او اربعة دراهم في ثلاث سنين عندنا فان قلت العاقلة تقسم قرب القاتل
اليهم في النسب حتى لا يجب على كل واحد من العاقلة اكثر من ثلاثة دراهم
وليس النساء من العاقلة وكذا الصبي والمجنون والفقير والقاتل واحد من العاقلة
والدية مقدرة بالف دينار او عشرة الاف درهم او مائة من الابل في قول ابي
حنيفة رحمه الله ودية المرأة على النصف من دية الرجل ودية الذي عندنا مثل
دية المسلم فاذا وجبت الدية من الابل يقسم الدية على خمسة انواع من الابل
عشرون ابن مخاض عشرون بنت مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون
حقة وعشرون جذعة ودية شبه العبد القتل بالمقتول في قول ابي حنيفة رحمه الله
وفي قول ابي يوسف ومحمد القتل بالملة لا يقتل مثلها في الغالب ويدخل الابا
والابن في العاقلة ولا يكون على الزوج عاقلة بحكم الزوجية وجناية العيم
والمعتوم والمجنون عمداً او خطأ اذا بلغت خمسمية درهم يكون على العاقلة
وما كان اقل من خمسمية يكون من مال الجاني حالاً ولا يحرم الصبي عن الميراث
بقتل مورثه وكذلك المجنون وما زاد على خمسمية درهم الى ثلث الدية يكون على
العاقلة في سنة واحدة فاذا زاد على الثلث فالزيادة الى الثلثين تكون في
السنة الثانية وما زاد على الثلثين الى تمام الدية تكون في السنة الثالثة ولا يعقل
الكافر عن مسلم ولا مسلم عن كافر امرأة قتلت رجلاً خطأ حتى وجبت الدية
على عاقلة اهل بلدها يجب عليها شيء من تلك الدية اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا

بليزها وكذا لو كان الجاني مبيها او مجنون فان جميع الدية يكون على عاقلته في قول
هو لا والصحيح ان القاتل يشارك العاقلة كان القاتل امرأة او صبيا او مجنونا
صبى قتل رجلا حتى جبت على العاقلة الدية ذكر في المعاقلة ان الخصم في ذلك هو
الجاني اذا كان الجاني بلغ مبلغ الرجال وكذا في غير الصبي الخصم في اثبات الصبي
القاتل هو الجاني لان الحق عليه انما يجب على العاقلة بطريق التحمل وان لم يكن
الصبي القاتل بلغ مبلغ الرجال كان الخصم في ذلك اباه ذكره باب من الاله المسقل
وذكر فيه ايضا رجل اقر عند القاضي انه قتل فلانا خطأ فاقام ولي القتل
بيضة ان المدعى عليه قتله تقبل هذه البيضة ويقضي بالدية على العاقلة واقرار
المدعى عليه بالقتل لا يمنع قبول هذه البيضة لان البيضة تثبت ما ليس بثابت
باقرار المدعى عليه ونظاير هذه كثيرة ودلت المسئلة على ان الدية يجب اولا
على القاتل ثم يقضى على العاقلة بطريق التحمل لان الدية لو وجبت ابتداء على
العاقلة كان اقرار القاتل اقرارا على العاقلة المولى اذا قتل مملوكه عدما كان
عليه الكفارة وكذا لو كان الولد مملوكا لاسان فقتله الوالد عدما لم يجز القصاص
على الوالد وعليه الكفارة رجلا ان اشتركا في قتل رجل احدهما بصا والآخر
مخد يد لا قصاص على واحد منهما ومجالدية عليهما نصفها على صاحب الخدبة
في ماله ونصفا على صاحب العصا وكذا لو قتل بسلاح واحد جاني او معتوق
لا قصاص عليهما عندنا وهو بمنزلة الخاطم مع العائد **باب السهادة**
في الجناية رجل ادعى على رجل انه قتل اباه خطأ وجا شاهدين فشهد
احدهما ان المدعى عليه قتله خطأ وشهد الاخر على اقرار القاتل بالقتل لا يقبل
شهادتهما لان احدهما شهد بالفعل والاخر على الاقرار بالفعل فلا يقبل لما لو
شهد احدهما بالغيب والاخر على الاقرار الغائب بالغيب وكذا لو اختلف

الشاهدان

الشاهدان في مكان القتل او في زمانه وكذا لو اختلف في الالة فشهد احدهما انه
قتله بالحجر وشهد الاخر انه قتله بالعصا وكذا لو شهد احدهما انه قتله بالعصا
وقال الاخر قتله ولا احفظ بما قتله ولا يدري بماذا قتله في القياس لا يقبل
شهادتهما وفي الاستحسان يقبل شهادتهما ويقضى عليه بالدية في ماله لانها
اتفقا على القتل والقتل غالبا يكون بالالة القتل وانما لم يذكر الاله اسقا
للقصاص ولو شهد رجل وامرأتان بقتل الخطا او بقتل لا يوجب القصاص
يقبل شهادتهما وكذا الشهادة على الشهادة وكتاب القاضي الى القاضي لان
موجب هذه الجناية المال فيقبل فيه شهادة الرجال مع النساء رجل شهد
عليه شاهد عدل بالقتل فان القاضي يحبس ايا ما فان جاد المدعى شاهد
اخر والاخلا سبيله وكذا لو شهد رجلان مسفوران على رجل بقتل عدو فانه
يحبس حتى يظهر عدالة الشهود لانه صار متما فحبس لا جل التهمة
وان شهد رجلان بقتل الخطا ذكر الشيخ الامام المعروف بجواهر زاده رحمه
الله انه لا يحبس قبل الحكم والظاهر انه يحبس رجل ادعى على رجل انه قتل
اباه خطأ والمدعى ان له بيعة حاضرة في المصر وطلب اخذ الكفيل من المدعى عليه
ليقيم البيعة فان القاضي يامر باعطاء الكفيل الى ثلاثة ايام ولو قال
المدعى شهودي غيب وطلب الكفيل الى ان ياتي بالشهود فان القاضي لا
لا يجيبه في اخذ الكفيل فان ادعى العدو واراد اخذ الكفيل لا يجيبه
القاضي لا قبل البيعة ولا بعدا الا ان المدعى قبل اقامة البيعة يلزمه
وبعد اقامة البيعة يجلسه القاضي جرائم اذا عدلت البيعة وشهدا
مقتل يوجب جبا القصاص يقضى القاضي بالقصاص بطلب المدعى صبي قتل
اباه عمدا لا يجب عليه القصاص وجب الدية على عاقلته ويرث الصبي منه وكذلك

المجنون قتيلا وجد في محلة قوم كانت القسامة على اهل المحلة والدية على عواقلم
ولو في القتل ان مختار التحليف حين دجل من المشايخ الصالحين واختار
الفساق الثبان والخيار فيه لولي القتل دون الامام لان الحق لم يكن
عديم حين دجل اكررت الايمان عليهم حتى يتم حين يمينا فحلفون بالله
ما لم يقتلناه ولا علمنا له قاتلا فان امتنعوا عن اليمين حوسوا حتى حلفوا
وان وجد القتل بين قريتين او سكتين كانت القسامة والدية على اقرب
القريتين والسكتين لما القتل هذا اذا كان صوت القريتين يبلغ الى الموضع
الذي وجد فيه القتل وان لم يبلغ فلا شيء على واحد من القريتين وان
وجد القتل في مكان يملك كانت القسامة على الملاك والدية على عواقلم
وان وجد في موضع مباح نحو الفلاة الا انه في ايدي المسلمين كانت الدية
في بيت المال وان وجد القتل في دار امرأة كانت القسامة عليها تحلف هي
حين يمينا في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله والدية على عاقلتهما وان
وجد القتل في سوق المسلمين او في مسجد ذكر في موضع ان الدية تكون في
بيت المال ولا قسامة فيه وذكر في موضع اخر ان فيه الدية والقسامة
وانما اختلف الجواب لاختلاف الموضوع موضوع ما ذكر ان الدية تكون
في بيت المال ولا قسامة فيه اذ لم يكن السوق ملكا لهم بل كان للسلطان
فان كان السوق ملكا لهم كان وجود القتل في السوق او في مسجدهم كوجود
القتل في مسجد المحلة وثمة جيل القسامة على اهل المحلة والدية على عواقلم
وان وجد القتل في المسجد الجامع كانت الدية في بيت المال ولا قسامة فيه
واذا وجد القتل في محلة فيها اصحاب الخطة وفيها من اشترى كانت القسامة
والدية على اصحاب الخطة مادام في المحلة واحد من اصحاب الخطة كانت القسامة

على

عليه والدية على عاقلته لا على السكان والمشتري في قول ابي حنيفة ومحمد
رحمهما الله وقال ابو يوسف رحمه الله المشتري وصاحب الخطة سوا
وان لم يكن فيها احد من اصحاب الخطة وفيها سكان ومشترون كانت
القسامة على المشتري دون السكان وهو قول ابي يوسف الاول
ثم رجع وقال هي عليهم ولو وجد القتل في سجن كانت الدية على بيت
المال في قول ابي حنيفة الاول وقال ابو يوسف رحمه الله هي على اهل
السجن وان وجد في دار رجل قد اشترى اها وهو ليس من اهل الخطة
فاصحاب الخطة برا عن ذلك وتكون القسامة على صاحب الدار وتكون
الدية على عاقلته وان كانت الدارين رجلين احدهما اكثر نصيبا
من الاخر كانت الدية على عاقلتهما نصفين وان وجد الرجل قتيلا في
دار نفسه لا تجب القسامة وتكون الدية على عاقلته في قول ابي حنيفة
رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله لا شيء عليه ولو وجد المقاتل
قتلا في دار اشترى اها لا يجب فيه شيء في قولهم جميعا ولو وجدوا احد
من اهل المحلة قتيلا في المحلة كان فيه الدية والقسامة والقتل عندنا
كل ميت به اثر الضرب والجرح فان كان الدم يخرج من بعض جوارحه
ان كان يخرج من موضع يخرج منه الدم عادة من غير ضرب كالانف
والدبر والذكر فلا قسامة ولا يكون هو قتيلا وان كان لا يخرج عادة الا
بضرب في الباطن كالعين والاذن فهو قتل وان كان الدم يخرج من
الفم ان كان يعلو من الجوف يكون قتيلا وان كان ينزل من الراس لا يكون
قتيلا قتيلا وجد في محلة ما دعي ولي القتل القتل على رجل يعينه من اهل
المحلة لا تبطل القسامة والدية من اهل المحلة وعن ابي حنيفة رحمه الله

في رواية يكون ذلك ابرامه لاهل المحلة ثم لو اقام ولي القتل شاهدين من غير اهل
 المحلة على ذلك الرجل فقد ثبت القتل عليه بالحجة فيقضي بموجبه وان اقام ولي
 القتل على ذلك شاهدين من اهل المحلة لا يقبل ثبوتها ثم لو اقام ولي القتل على قول ابي
 يوسف رحمه الله يحلف الشاهدان باسم ما قتلناه قط وعلى قول محمد رحمه الله
 يحلف الشاهدان بالله ما قتلناه ولا علمنا له وان لا فادعي ولي القتل القتل على رجل
 من غير اهل المحلة ولو اقام ولي القتل شاهدين بذلك من اهل المحلة لا يقبل
 ثبوتها في قول ابي حنيفة ويقبل في قول ما جبه ثم القسامة اما يجب على
 اهل المحلة في قتل المحلة كان ذلك ابرامه لاهل المحلة حتى لا يسع دعواه بعد
 ذلك القتل على اهل المحلة ولو اقام ولي القتل شاهدين بذلك من اهل المحلة لا
 يقبل ثبوتها في قول ابي حنيفة ويقبل في قول ما جبه ثم القسامة اما
 يجب على اهل المحلة في قتل المحلة والقرية وغير ذلك اذا وجد بدن القتل
 او اكثر من النصف او النصف مع الراس وان وجد نصفه مشقوقا بالطول
 او وجد اقل من النصف مع الراس او وجد اليد او الرجل او الراس فلا شيء
 فيه وان وجد السقط فلا شيء فيه وان كان بدنه تاما وبه اثر القتل فهو قتل
 كان فيه القسامة والدية وان وجد اليهيمة او الدابة مقتولة فلا شيء فيها
 وان كان وجد الحاتب او المدر او ام الولد قتيلا في محلة وجبت القسامة
 والقيمة على عواقبهم في ثلاث سنين ولو وجد العبد قتيلا في دار مولاه
 فلا شيء فيه الا ان يكون عليه دين محض كان القيمة على مولاه لغرمائه
 حالة كما لو قتله المولى ولو وجد الحاتب قتيلا في دار مولاه كانت قيمته على
 المولى مؤجلة في ثلاث سنين فيقضي منه كتابته وحكم بحريته وما بقي
 يكون ميراثا عنه لو رثته ولو وجد الرجل قتيلا في دار عبد الماذون

كانت

كانت القسامة والدية على عاقلة المولى كان العبد مديونا او لم يكن ولو وجد الحر قتيلا في
 دار ابنه او امه او امرأة في دار زوجها ففيه القسامة والدية على العاقلة ولا يحرم عن
 الميراث ولو وجد القتل في نهر عظيم يجري به الماء فلا شيء فيه وان كان النهر صغيرا
 لقوم معروفين فهو عليهم والفرق بين الصغير والكبير ما عرف في الشفعة كل نهر
 يستحق به الشفعة فهو صغير وما لا يستحق به الشفعة فهو الفرات والجحون فهو
 عظيم ولو كان القتل محتسبا في جانب من النهر كانت القسامة والدية على
 اقرب الاراضي والقري الى الموضع الذي احتسب فيه القتل اذا كان يصل صوت
 اهل الاراضي والقري والا فلا ولو وجد القتل في فلاة فليس فيه شيء قال
 الكرخي رحمه الله هذا اذا لم يكن ذلك الموضع قريبا من العمران فان كان قريبا
 بحيث بلغ صوت اهل العمران الى ذلك الموضع فهو عليهم والله اعلم ه ه ه
باب الوكالة في الدم الوكالة في اثبات الدم في جانب
 المدعي والمدعى عليه مقبولة في قول ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله
 اخرا لا تسلم وهو قول محمد رحمه الله مضطرب واجموا على انه لا يقبل فيه الشهادة على الشهاده
 ولا كتاب القاضي لا القاضي ولا شيء دة رجل وامرأتين وان وكل باسما القصاص في
 النفس فيمادون النفس لم يكن الوكيل ان يستوفي الا يحضر من الموكل عندنا وعلى قول
 الشافعي رحمه الله له ان يستوفي الوكيل باثبات الدم اذا اقر في مجلس القاضي ان الطالب
 قد عفي صح اقراره وكذلك وكيل المطلوب اذا اقر بوجوب القود على موكله في القبا
 يصح اقراره ولا يصح استحسانا ولو مات احد ورثه المقتول والقائل وارثه سقط
 القصاص عن القائل ويصير حصه الباقي مالا والوكالة باثبات قتل الخطا والعهد
 من الجراحة التي لا يحد قصاص فيها بمنزلة الوكالة بالمال رجل قتل عمدا فاقام اخوا
 المقتول بینه انه وارثه لا وارث له غير فاقام القائل بینه ان له ابنا فان القاضي

في رواية يكون ذلك ابرامه لاهل المحلة ثم لو اقام ولي القتل شاهدين من غير اهل
 المحلة على ذلك الرجل فقد ثبت القتل عليه بالحجة فيقضي بموجبه وان اقام ولي
 القتل على ذلك شاهدين من اهل المحلة لا يقبل ثبوتها ثم لو اقام ولي القتل على قول ابي
 يوسف رحمه الله يحلف الشاهدان باسم ما قتلناه قط وعلى قول محمد رحمه الله
 يحلف الشاهدان بالله ما قتلناه ولا علمنا له وان لا فادعي ولي القتل القتل على رجل
 من غير اهل المحلة ولو اقام ولي القتل شاهدين بذلك من اهل المحلة لا يقبل
 ثبوتها في قول ابي حنيفة ويقبل في قول ما جبه ثم القسامة اما يجب على
 اهل المحلة في قتل المحلة كان ذلك ابرامه لاهل المحلة حتى لا يسع دعواه بعد
 ذلك القتل على اهل المحلة ولو اقام ولي القتل شاهدين بذلك من اهل المحلة لا
 يقبل ثبوتها في قول ابي حنيفة ويقبل في قول ما جبه ثم القسامة اما
 يجب على اهل المحلة في قتل المحلة والقرية وغير ذلك اذا وجد بدن القتل
 او اكثر من النصف او النصف مع الراس وان وجد نصفه مشقوقا بالطول
 او وجد اقل من النصف مع الراس او وجد اليد او الرجل او الراس فلا شيء
 فيه وان وجد السقط فلا شيء فيه وان كان بدنه تاما وبه اثر القتل فهو قتل
 كان فيه القسامة والدية وان وجد اليهيمة او الدابة مقتولة فلا شيء فيها
 وان كان وجد الحاتب او المدر او ام الولد قتيلا في محلة وجبت القسامة
 والقيمة على عواقبهم في ثلاث سنين ولو وجد العبد قتيلا في دار مولاه
 فلا شيء فيه الا ان يكون عليه دين محض كان القيمة على مولاه لغرمائه
 حالة كما لو قتله المولى ولو وجد الحاتب قتيلا في دار مولاه كانت قيمته على
 المولى مؤجلة في ثلاث سنين فيقضي منه كتابته وحكم بحريته وما بقي
 يكون ميراثا عنه لو رثته ولو وجد الرجل قتيلا في دار عبد الماذون

لا ينفق بينه الاخ وينبغي في ذلك وان اقام القاتل بينة انه ابتاعوا انه قد صالحه على الرتبة
وقبض منه او اقام بينة ان الابن قد عفى عنه يقبل بينته القاتل لانه ابنت بينته
انه لاحق للمدعي استيفاء القود فان جاء الابن بعد ذلك وانكر القود او الصلح كلف القاتل
ببينته على الابن ولا يقضي على الابن بالبينة التي اقامها القاتل على الاخ لان الاخ لا يكون
خصما من الابن ولو كانت المقتول اخوان فاقام القاتل البينة على احدهما ان الاخ الغائب
صالحه على خمسة الاف جاز ذلك وان حضر الغائب وانكر الصلح لا يكلف القاتل اعادة
البينة بخلاف المولى لان في المولى الاخ لا يكون وارثا مع الابن بل يكون اجنبيا اما
الاخوان كل واحد منهما يستحق القصاص على القاتل فعنه بينة قامت على الخصم فلا
يكلف اعادة البينة واذا لم يكلف القاتل اعادة البينة هذا يكون للحاضر نصف الدية
ولاشي للغائب واذا ادعى بعض ورثة الرجل دم ابنه على رجل واقام البينة فان
القاضي يحبس القاتل لانه كان متما ولا يعمل باستيفاء القصاص فان حضر
الغائب بعد ذلك لا يكون للغائب الذي حضر ان يستوفي القصاص ما لم يعد هو
البينة في قول ابي حنيفة رحمه الله لان عنده القصاص يجب للوارث ابتداء فلم
يكن كل واحد من الورثة خصما عن غيره في اثبات حق الغير فلم يكن من ضرور ثبوت
القصاص الذي اقام البينة ثبوت لغيره بخلاف ما اذا كان القاتل خطأ لانه لدية يجب
للمقتول او لاحد من الورثة يقضي منها ديونته ونفد وما ياء وكل واحد من الورثة يكون
خصما فيما يدعي الميت ولا يحتاج الغائب الى اعادة البينة بخلاف العفو والصلح
لان ذلك ما يثبت بالنيات والقصاص لا يثبت رجل ادعى على رجل انه قتل اباه
خطا فأنكر المدعي عليه والمدعي مع المردع عليه حكما رجلا بالقتل لا يظهر حكمه بالقتل
في حق العاقلة رجل ادعى على رجل انه قتل اباه ادعى او اقام شاهدين فشهدا انه قتل
فلا نأبى بالسيف فلم يزل صاحب فراشه حتى مات قبلت هذه الشهادة ويقضي بالقصاص

ولا ينبغي

ولا ينبغي للقاضي ان يسأل من الشهود مات من ذلك ام لا في العمد ولا في الخطا ولو
قال ذلك لا بطل شهادتهما ولو شهدا انه ضرب به بالسيف حتى مات ولم يذكر العمد
جازت شهادتهما ويقضي بالقصاص وكذا اذا شهدا انه طعن به برمح او دماه بسهم
او نشابة وكان لك يكون عدوا ويقضي بالقصاص كما لو شهدا انه ذبحه او شق
بطنه بسكين **باب في جنابة البهائم وما يجهل كالجحطان والهار**
رجل ارسل حماره فدخل زرع انسان فاغسله ان ارسله وساقه الى الزرع بان كان
خلفه كان ضامنا وان لم يكن خلفه الا ان الحمار ذهب في فوره ولم يعطف يمين
وشمالا وذهب الى الوجه الذي ارسله فيه فاصاب الزرع كان ضامنا وان ذهب
مينا وشمالا ثم اصاب الزرع فان لم يكن الطريق واحدا لا يكون ضامنا وان كان
الطريق واحدا كان ضامنا وان ارسله فوقف ساعة ثم ذهب الى الزرع الفصل
لا يضمن المرسل رجل ارسل كلبا الى شاة ان وقف ثم ذهب وقتل الشاة لا يضمن
وان ذهب في فوره بالارسال وقتل الشاة ذكر في الجامع الصغير انه لا يضمن اذا
لم يكن سابقا يعني اذا لم يكن خلفه وهكذا ذكر في القدروري عن ابي يوسف
رحمه الله انه يكون ضامنا والشايع اخذوا بقوله وذكر الفقيه ابو الليث
رحمه الله في شرحه الجامع الصغير رجل ارسل كلبا فاصابه في فوره انسانا فقتله
او خرق ثيابه ضمن المرسل لانه دام في فوره فكان خلفه وذكر الشافعي رحمه الله
رجل اغدى كلبه على رجل فعضه او مرق ثيابه لا يكون ضامنا في قول ابي
حنيفة رحمه الله ويضمن في قول ابي يوسف رحمه الله واختار للتوي قول
ابي يوسف رحمه الله ولو ارسل كلبه الى صيد ولم يكن سابقا فاصاب انسانا
لا يضمن في الروايات الظاهرة والاعتماد على الروايات الظاهرة رجل القى
جثة في الطريق فهو ضامن لما اصابته حتى يزول عن ذلك المكان رجل او قف

دابة في طريق المسلمين ولم يشدها فسارت عن ذلك المكان فالتفت شيئا لا يضمن الرجل
لانه اذا لم يكن يسكنها يكون بمنزلة التعلية ولو اوقف دابة في الطريق فاوطات
انسانا سداها او رجلها كان ضامنا وجب الدية على عاقلته وان نجت رجلها او
دينها وهي تسير لا يكون ضامنا وان كدست صغير يصير ضامنا وكذا اذا ضربت
بيدها او راثت او بالتوهي تسير واخرج اللعاب من فمها او سال عرقها
فاصاب انسانا او افسد شيئا لا يضمن الراكب الا اذا اثار حمارا كبير او ان
كانت تسير فوقفت ثم بالت او راثت لا يضمن الراكب وان اوقفها الراكب لغير
روث او بول فبالت او راثت فامتنع من ذلك يضمنه الراكب وان اوقفها في غير
ملك لا ضمان عليه بحال ولو كان في ملك بينه وبين غيره ولو قاد قطارا في
الطريق فاوطا اول القطار واخذ بيد او رجل او صدم يضمن القايد لما
عطب به ولو كان معه سائق كان ضمان ذلك عليها وما افسدت بنفخه الرجل
والذنب يكون على السائق خاصة وان كان معها ثالث يسوق للابل وسقط القطار
ما هو خلف هذا السائق وما بين يديه من شيء فهو عليهم الا ما لا يد فابعد سائق
وكان الرجل احيانا وسط القطار واحيانا متأخرا او احيانا يتقدم وهو يسوق
فهو بمنزلة السائق لان السائق قد يتقدم وقد يتاخر وقد يكون في وسط
القطار فهو سائق على كل حال والراكب والسائق والقايد والرديف في اوطات
الدابة سواء ولو ان رجلا يقود قطارا فربط انسان في قطار بعير او القايد
لم يعلم بذلك فوطى هذا البعير انسانا فالتقه كانت الدية على عاقلته القايد
ثم يرجع عاقلته القايد على عاقلته الرابطة وان كان القايد يعلم ولو كانت الابل
وقفا فربط الرجل بعيرا فقاد صاحب القطار وهو يعلم كان الضمان على عاقلته
القايد ولا يرجع عاقلته القايد على عاقلته الرابطة ولو ان رجلا ضرب دابة راكب

او خنسا

ان كان الراكب يضمن الدابة في كل حال ولو كان في ملك غيره لم يضمنه الا اذا اثار حمارا كبير او ان كانت تسير فوقفت ثم بالت او راثت فامتنع من ذلك يضمنه الراكب وان اوقفها في غير ملك لا ضمان عليه بحال ولو كان في ملك بينه وبين غيره ولو قاد قطارا في الطريق فاوطا اول القطار واخذ بيد او رجل او صدم يضمن القايد لما عطب به ولو كان معه سائق كان ضمان ذلك عليها وما افسدت بنفخه الرجل والذنب يكون على السائق خاصة وان كان معها ثالث يسوق للابل وسقط القطار ما هو خلف هذا السائق وما بين يديه من شيء فهو عليهم الا ما لا يد فابعد سائق وكان الرجل احيانا وسط القطار واحيانا متأخرا او احيانا يتقدم وهو يسوق فهو بمنزلة السائق لان السائق قد يتقدم وقد يتاخر وقد يكون في وسط القطار فهو سائق على كل حال والراكب والسائق والقايد والرديف في اوطات الدابة سواء ولو ان رجلا يقود قطارا فربط انسان في قطار بعير او القايد لم يعلم بذلك فوطى هذا البعير انسانا فالتقه كانت الدية على عاقلته القايد ثم يرجع عاقلته القايد على عاقلته الرابطة وان كان القايد يعلم ولو كانت الابل وقفا فربط الرجل بعيرا فقاد صاحب القطار وهو يعلم كان الضمان على عاقلته القايد ولا يرجع عاقلته القايد على عاقلته الرابطة ولو ان رجلا ضرب دابة راكب او خنسا بدون امر الراكب فضربت بيدها او رجلها او نجت او كدست او صدمت انسانا على فوة كان الضمان على الناحس دون الراكب وان ضربها بالراكب او خنسا فاوطات انسانا على الفور كانت الدية على عاقلته الناحس والراكب جميعا لان الناحس بمنزلة السابق والراكب مع السابق اذا اجتمعا فضا من اوطات الدابة يكون عليهما ولا يكون يضمن الناحس ههنا ما لا يضمن الراكب من نفخه الرجل والدم وغير ذلك دابة لها سائق وفايد فخنسها رجل بغير إذن احدهما فسخت انسانا كان ضمان النفع على الناحس خاصة لان السابق والقايد لا يضمنان النفع وان كان الناحس يامر احدهما لا يجب الضمان على احد ولو خنس رجل دابة راكب بغير امره فوثبت والت الراكب ضمن الناحس وكذا لو خنسها محمورا فالحصان في فورها ضمن الناحس ولو نفخ الناحس فقتلته كان هدر ارجل بقود دابة تسقط شي مما يحل الا لجل على الانسان او سقط سرج الدابة او جرحها على انسان فقتله او سقط ذلك في الطريق فعثر به انسان ومات يضمن القايد وان كان معه سائق كان الضمان عليهما لان هذا مما يمكن الاحتراز عنه بان يشد الحمل على البعير على وجه لا يسقط ولو ان راكبا اوقف الدابة على باب المسجد فهو كما لو اوقفها في الطريق فان كل الامام جعل عند باب المسجد موقفا للناس والدواب كان هذا بمنزلة الطريق فان اوقفها في الفلاة لا يضمن الا اذا اوقفها في الحجة لان الوقوف في الفلاة لا يضرب بالناس الا في الحجة ولا يضمن السابق والقايد في ملكه الا بما وطيت الدابة سدا او رجل رجل وجد في رعه في الليل ثورين قطرا بها لاهل قريته فاذا كانا لغير اهل القرية فاراد ان يدخلها في رباطه فدخل في الربط احدهما وقر الاخر فقتله ولم يقدر عليه وجا صاحب الثور فاراد تعينه قال

او خنسا بدون امر الراكب فضربت بيدها او رجلها او نجت او كدست او صدمت انسانا على فوة كان الضمان على الناحس دون الراكب وان ضربها بالراكب او خنسا فاوطات انسانا على الفور كانت الدية على عاقلته الناحس والراكب جميعا لان الناحس بمنزلة السابق والراكب مع السابق اذا اجتمعا فضا من اوطات الدابة يكون عليهما ولا يكون يضمن الناحس ههنا ما لا يضمن الراكب من نفخه الرجل والدم وغير ذلك دابة لها سائق وفايد فخنسها رجل بغير إذن احدهما فسخت انسانا كان ضمان النفع على الناحس خاصة لان السابق والقايد لا يضمنان النفع وان كان الناحس يامر احدهما لا يجب الضمان على احد ولو خنس رجل دابة راكب بغير امره فوثبت والت الراكب ضمن الناحس وكذا لو خنسها محمورا فالحصان في فورها ضمن الناحس ولو نفخ الناحس فقتلته كان هدر ارجل بقود دابة تسقط شي مما يحل الا لجل على الانسان او سقط سرج الدابة او جرحها على انسان فقتله او سقط ذلك في الطريق فعثر به انسان ومات يضمن القايد وان كان معه سائق كان الضمان عليهما لان هذا مما يمكن الاحتراز عنه بان يشد الحمل على البعير على وجه لا يسقط ولو ان راكبا اوقف الدابة على باب المسجد فهو كما لو اوقفها في الطريق فان كل الامام جعل عند باب المسجد موقفا للناس والدواب كان هذا بمنزلة الطريق فان اوقفها في الفلاة لا يضمن الا اذا اوقفها في الحجة لان الوقوف في الفلاة لا يضرب بالناس الا في الحجة ولا يضمن السابق والقايد في ملكه الا بما وطيت الدابة سدا او رجل رجل وجد في رعه في الليل ثورين قطرا بها لاهل قريته فاذا كانا لغير اهل القرية فاراد ان يدخلها في رباطه فدخل في الربط احدهما وقر الاخر فقتله ولم يقدر عليه وجا صاحب الثور فاراد تعينه قال

ان كان الراكب يضمن الدابة في كل حال ولو كان في ملك غيره لم يضمنه الا اذا اثار حمارا كبير او ان كانت تسير فوقفت ثم بالت او راثت فامتنع من ذلك يضمنه الراكب وان اوقفها في غير ملك لا ضمان عليه بحال ولو كان في ملك بينه وبين غيره ولو قاد قطارا في الطريق فاوطا اول القطار واخذ بيد او رجل او صدم يضمن القايد لما عطب به ولو كان معه سائق كان ضمان ذلك عليها وما افسدت بنفخه الرجل والذنب يكون على السائق خاصة وان كان معها ثالث يسوق للابل وسقط القطار ما هو خلف هذا السائق وما بين يديه من شيء فهو عليهم الا ما لا يد فابعد سائق وكان الرجل احيانا وسط القطار واحيانا متأخرا او احيانا يتقدم وهو يسوق فهو بمنزلة السائق لان السائق قد يتقدم وقد يتاخر وقد يكون في وسط القطار فهو سائق على كل حال والراكب والسائق والقايد والرديف في اوطات الدابة سواء ولو ان رجلا يقود قطارا فربط انسان في قطار بعير او القايد لم يعلم بذلك فوطى هذا البعير انسانا فالتقه كانت الدية على عاقلته القايد ثم يرجع عاقلته القايد على عاقلته الرابطة وان كان القايد يعلم ولو كانت الابل وقفا فربط الرجل بعيرا فقاد صاحب القطار وهو يعلم كان الضمان على عاقلته القايد ولا يرجع عاقلته القايد على عاقلته الرابطة ولو ان رجلا ضرب دابة راكب او خنسا

الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله ان كان بنية عند الاخذ ان يمنعه من
 صاحبه كان ضامنا وان كان بنية ان ياخذ ويرده على صاحبه الا انه لم يقدر
 على الاشارة ولم يجد من يشهد لا يكون ضامنا فعمل له ان كان ذلك في النهار
 قال ان كان الثور لغير اهل القرية كان حكمه حكم اللقطة فان ترك الاشياء
 مع القدر عليه يضمن فان لم يجد من يشهد يكون ذلك عذرا وان كان الثور
 لاهل قريته فكا اخرجته من زرعه يكون ضامنا لان ما يكون لاهل قريته
 من التيران لا يكون حكمه حكم اللقطة في النهار لانه لا يخاف عليه الضايح في
 النهار وانما يخاف عليه في الليل فاذا اخرجته يصير غاصبا وقال الفقيه
 الامام علي السغدري رحمه الله اذا وجد في زرعه دابة فقدر ما يخرجها
 عن ملكه لا يكون مضمونا عليه فاذا ساقها وادخلها القدر يصير ضامنا
 بنفس السوق وهكذا قال ابو نصر الدبوسي رحمه الله الا انه قال ان ساقها
 في موضع ما من فيها لا يكون ضامنا قال بعضهم اذا وجد الرجل دابة في
 بذرعه فخرجها فقتلها سبع كان ضامنا لانه لا ينبغي له ان يخرجها ولكن
 ينبغي ان يستعدي على صاحبها حتى يخرجها صاحبها والصحيح ما قاله القاضي
 الامام علي السغدري رحمه الله ان له ان يخرجها عن ملكه ولا يسوقها
 واذللك فان ساقها بعدما اخرجها عن ملكه يصير غاصبا ضامنا وان
 ساقها ليردها على صاحبها فعطبت في الطريق او انكسر رجلها كان
 ضامنا ولو ان صاحب الزرع لم يخرجها ولكنه امر صاحبها ان يخرجها
 فاصدت شيئا في اخرجها قال الفقيه ابو الليث رحمه الله لا يكون ضامنا
 لما اصدته لانه اخرجها باسمه ولو انه قال لصاحب الدابة ان دابك
 في الزرع ولم يقل اخرجها فخرجها صاحبها فاصدت شيئا في اخرجها كان

ضامن

كان ضامنا وقال ابو نصر رحمه الله في الوجه الاول يكون ضامنا ايضا لوجود السوق من
 صاحبها وصاحب الزرع لم يخرجها بالفساد وانما اطلب منه المصانة ولو ان دابة رجل انفلتت
 ليلا او نهارا من غير ارسال فاصدت زرع انسان لا يجب الضمان على صاحبها لان فعل
 الجاهل هو رجل يسوق حمارا لخطب في الطريق وقال كوت وقدمه رجل لم يسمع ذلك
 حتى اصاب ثوبه فخرقها ضمن السابق وكذا الوسع صوته الا انه لا يتنبه له حتى يضيئ
 المدرة ولا فرق بين هذا وبين الاصم وغيره وان امكنه الشيء بعدما سمع لا يضمن السابق
 رجل وضع خشبا في طريق المسلمين او حجرا او حديد اقرت به دابة من غير سوق
 فعطبت يضمن واضع الحجر والخشب **فصل في اسباب الطريق**
فيملك به انسانا ودابة رجل وضع في الطريق حجرا او جدعا او شيئا فيه
 بنا او اخرج من حايطه جدعا او صخرة ساخنة او اشبع كنيفا او جناحا او ميزابا
 او قلة فعطبت به انسان كان ضامنا فان غيرهما احدثه في الطريق كان دفع
 الذي عثر به على غيره ولا يضمن الذي عثر به لانه مدفوع في هذه الحالة
 والمدفوع كالالة ولو عثر رجل شيئا من ذلك عن موضعه فعطبت بذلك رجل كان
 الضمان على الذي نحاه وخرج الاول من الضمان وقال ابو حنيفة رحمه الله اذا
 كان الطريق غير نافذ فلكل واحد من اصحاب الطريق الذي يضع فيه الخشب
 ويربط فيه الدابة ويتو ضامنه وان عطبت بذلك انسان لا يضمن وان بنا فيه
 شيئا او حفريرا فعطبت به انسان كان ضامنا ولكل من صاحب الدار من الانتفاع
 بفنادان من القاطنين والخط وربط الدابة وبنا الدكان والتور بشرط السلامة
 وذكر الشيخ الامام المعروف بجواهر زاده رحمه الله اذا احدث في سكة غير نافذة
 بنظر ان احدث ما لا يكون من جملة السكنى فتلف به انسان وجب الضمان يسقط
 من ذلك حصه نفسه ويضمن حصه الشراكا وان احدث ما هو من جملة السكنى كوضع

رجل وضع على حافة فان كان الضمان
 على الذي احدثه في الطريق

المخاع وربط الدابة لا يكون ضامنا لان له ان يفعل ذلك ولو كان الدارين رجلين ففعل
احدهما فيهما كان من جملة السكنى كوضع المخاع وربط الدابة جاز كما لو سكن
واما اذا اخرج ميزابا في الطريق فسقط على رجل فقتله ينظر ان اصابه الطرف الذي
في الحائط لا ضمان فيه لانه وضع ذلك الطرف في ملكه فلم يكن تعديا وان
اصابه الطرف الخارج من الحائط ضمن صاحب الميزاب لانه متعد في ذلك الطرف
حيث شغل به هذا الطريق وان لم يعلم ايها اصابه في القياس لشي عليه لو وقع
الشك في الضمان وفي الاستحسان يضمن النصف رجل كفسد الطريق فعطب بموضع
كنهه انسان او دابة لا يضمن شيئا لانه لم يحدث في الطريق شيئا وانما كفسد الطريق
كيلا يتصور الحارة بالعبارة ولورث الطريق فعطب انسان بذلك كان ضامنا
هذا اذا رشح كل الطريق وان رشح بعضه فمراسان في الموضع الذي رشح ولم يعلم
بذلك فعطب كان ضامنا وان علم بذلك فمرفيه مع العلم لا يكون ضامنا هكذا قال
مشائخنا في الكتاب اطلق الجواب واوجب الضمان على الذي رشح وان مرت
دابة فعطب يضمن على كل حال ولو ان رجلا امر اجيرا او سقار يرش قمارا
دابة فخطبت يضمن دكانه فعطب به انسان ضمن الامر ولا يضمن الراش وচার
السوق اذا رشح يضمن لما عطبت على كل حال هذا كله في طريق العامة واما في
سكة غير نافذة اذا التقى بينهما من هو من اهل السكة خشب او هينا او ترابا
او رشح لا يكون ضامنا رجل سرق في الطريق وهو على حملا فوق الحمل على انسان فالتلف
كان ضامنا ولو عثر انسان بالحمل الواقع في الطريق ضمن ايضا لانه هو الذي وضع
الحمل في الطريق ولو وضع في الطريق جمر فاحترق به شيئا كان ضامنا لانه كان
متعديا بوضع النار في الطريق وان خركته الريح فذهبت به الى موضع اخر ثم احترق
به شي لا يكون ضامنا لانه لما تحول عن ذلك المكان نسخ حكم الفعل الاول قالوا هذا

اذالم

اذالم يكن اليوم زحاما فان كان زحاما كان ضامنا لانه علم حين الغاء ان الريح تذهب به
الى محل اخر فيضاف التلف اليه فيكون ضامنا كالدابة المربوطة اذا جالت في ياطها
فاضدت شيئا ولو ان رجلا مر في ملكه او في غير ملكه وهو يحمل نارا فوقع شرارة
منها على ثوب انسان فاحترق ذكر في النواذر انه يكون ضامنا لانه لم يتحمل من
الحمل والسقوط واسطة فكان التلف مضافا اليه ولو طارت الريح بشرارة ناروا لقتته
على ثوب انسان لا يضمن لان الاحتراق حصل بالريح وذكر الزيد وسق رحمة الله اذا
مر بنار في موضع له حق المرور رفعت به الريح ووقعت على ثوب انسان فاحترق
لا يكون ضامنا وان لم يكن له حق المرور في ذلك الموضع كان ضامنا ولو هبت الريح
بعامة رجل والفتة على قارورة انسان فكسرت يضمن صاحب القارورة ولو ان
حدا ضرب الحديد على حديد محمي فانتزعت شرارة من ضربه على ثوب انسان
في الطريق ضمن الحداد كانه القا النار على ثوبه رجل وضع جرة في الطريق ورجل
اخر وضع جرة في ذلك الطريق ايضا فتدحرجت احدهما على الاخرى فانكسرت الاخرى
لا يضمن صاحب الجرة اليه تدحرجت لانه لما زالت عن ذلك الموضع انتسخ حكم
فعل الاول وان انكسرت اليه تدحرجت يضمن صاحب الاخرى لا فعله لانه لم يزل
وكذلك رجل وقف دابته في الطريق واخر كذلك ففقرت احدهما واصابت
الاخرى لا يضمن صاحب التي فقرت ولو عطبت اليه فقرت بالآخرى يضمن صاحب
الواقفة لبقا جتيانته ولو وضع في الطريق خشبة ثم باع الخشبة من رجل
ويري اليد منها فتركها المشتري في مكانها حتى عطب بها انسان او دابة كان
الضامن على البائع الذي وضعه على المشتري لان البائع كان متعديا في الوضع وخروج
الخشبة عن ملكه لا يكون فوق عدم الملك في الخشبة فذلك لا يمنع وجوب
الضمان فان من التقى خشبة لغيره في الطريق فعطب بها انسان كان ضامنا وكذلك

يكون ضامنا لان الماشي اذا كان يعلم عند السب انه يسير الى ملك جان يكون
 ضامنا كالوصب الماشي ميزابه وتحت الميزاب مباح غيره وذكر الفقيه ابو جعفر رحمه الله
 اذا سقى ارض نفسه تعدي الى ارض جاره قال هذه المسئلة على وجوه ان اجر الماشي
 اجرا لا يستقر في ارضه ثم يتعدى الى ارض جاره بعد ذلك ان تقدم اليه بكرة السكر
 والاحكام فلم يفعل كان ضامنا استحسانا ويكون هذا بكرة الاشهاد على الحايطة
 المابل وان لم يتقدم اليه جاره بالسكر والاحكام حتى تعدي الماشي الى ارض
 جاره لم يضمن وان كان ارضه في صعدة وارض غيره في هبطة يعلم انه اذا سقى
 ارضه يتعدى الى ارض جاره كان ضامنا ويومر بوضع المسناة حتى يصير مانعا
 وتمنع من السقي قبل ان يوضع المسناة وفي الفصل الاول لا يمنع من السقي وان
 كانت ارضه نقب وجحران علم بذلك ولم يسد حتى ضدت ارض جاره كان
 ضامنا وان كان لا يعلم لا يكون ضامنا وذكر الناطقي رحمه الله اذا سقى ارض
 نفسه فخرج الا الى ارض غيره لا يضمن ولو صب الماشي في ارضه صبا وخروج
 من ارضه الى ارض غيره كان ضامنا رجل سقى ارضه من نهر العامة وكان على
 ارض العامة انهار صغارا مفتوحة فواتها فدخل الماشي الانهار الصغار
 ففسد بذلك ارض قوم قال الشيخ الامام الاجل طهر الدين رحمه الله يكون
 ضامنا كانه اجرى الماشيها رجل احتفر بيرا في ملكه ثم سقط فيه فيها انسان
 او دابة فقتل الساقط ذلك الانسان والدابة كان الساقط ضامنا دية
 من كان فيها فان كان البير في الطريق كان الضامن على حافة البير لما اصاب
 الساقط والمسقوط عليه لان الحافر اذا كان متعديا في الحفر كان بمنزلة
 الدافع لمن سقط في البير والساقط بمنزلة المدفوع فيكون تلف الكل مضافا الى
 الحافر اما اذا حفر في ملكه فسقوطه لا يكون ضامنا الى غير مكان تلف

بكره من ارضه الى ارض غيره

المسقوط

المسقوط عليه مضافا الى الساقط كرجل يتردى من جبل على جبل فقتله يضمن
 دية القتل رجل حفر بيرا في الطريق فجاء انسان واقفا فيه نفسه متعديا الى
 يضمن الحافر وان لم يوقع فيها نفسه فسقط وسلم من الوقوع ومات فيها
 جوعا او غملا يضمن الحافر في قوله ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف ان
 مات فيها جوعا فكذلك وان مات غملا بان اثر الغم في قلبه قبل الوقوع فمات من
 ذلك ضمن الحافر وقال محمد رحمه الله يضمن الحافر في الوقوع كلها لان الموت
 حصل بسبب الوقوع في البير رجل حفر بيرا في الطريق فجاء اخر وحفر منها
 طائفة في اسفلها ثم وقع فيها انسان ومات في القياس يضمن الاول وبه اخذ
 محمد رحمه الله كان الاول كالدافع لمن سقط في البير الذي حفر صاحبه في
 اسفله وفي الاستحسان يجب الضمان عليهما لان كل واحد منهما متعدي الى
 الحفر ولو حفر رجل بيرا في الطريق ثم جاز اخر وسع راسها فسقط فيها
 انسان ومات كان الضمان عليهما اثلا ثا قالوا تاويل المسئلة ان الثاني وسع
 راسها بحيث يعلم ان الواقع انما وضع قدمه في موضع بعضه من حفر الاول
 وبعضه من حفر الثاني فاما اذا وسع الثاني راسها بحيث يعلم انه لما وضع
 قدمه في الموضع الذي حفره الثاني كان الضمان على الثاني رجل حفر
 بيرا في الطريق وعند الطريق حجروا ضعه انسان في الطريق فجاء انسان
 وتحمل بالحجر وسقط في البير ومات فيها كان الضمان على واضع الحجر
 بمنزلة الدافع وان لم يضع الحجر وجاء به السيل عند البير كان الضمان على
 حافر البير رجل حفر بيرا في الطريق فجاء رجل وسقط فيها فتعلق هذا الرجل
 برجل اخر وتعلق الثاني باخوه وقعا جميعا وماتوا ان لم يعلم كيف ماتوا
 ولم يقع بعضهم على بعض فدية الاول على الحافر لانه ليس له سبب سوى



الوقوف في البرودية الثانية تكون على الاول لان الاول هو الذي دفعه حيث جرح
الي نفسه ودية الثالث تكون على الثاني لهذا المعنى وان كان بعضهم على بعض في
البر ولا يعلم كيف كان حاله في القياس وهو قول محمد رحمه الله ودية الاول
تكون على عاقلة الحافر ودية الثاني على عاقلة الاول ودية الثالث على عاقلة الثاني
وذكر في الكتاب ان فيها قولاً اخر قبل ذلك قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله
قال دية الاول تكون ثلاثاً ثلثها على الحافر وثلثها على الثاني وثلثها هدر ودية
الثاني نصفها هدر ونصفها على الاول ودية الثالث كلها على الثاني ووجهه ذكر
في الكتاب رجل حفري في الطريق فسقط فيه انسان ومات فقال الحافر انه
التي نفسه فيها وكذبه الورثة في ذلك كان القول قول الحافر في قول ابي يوسف
اخر او هو قول محمد لان الظاهر ان الميت يري موضع قدمه وان كان الظاهر
ان الانسان لا يوقع نفسه اذا وقع الميت لا يجب الضمان بالشك رجل استاجر
اربعة رطل حفرون له ببرافوقعت عليهم من حفريهم ومات احدهم كان
على كل واحد من الثلاثة الباقيين دية الميت ويسقط ربحا لانه البر وقم بعضهم
وكانوا مبشرين والميت مبشر ايضا فتوزع الدية عليهم ارباعا فيسقط
ربعا ويجب الثلاثة الارباع **فصل فيما تحدد في المسجد**
اهل المسجد اذا احتفلوا ببر في المسجد لما المطر ووضعوا فيها جثا يعذب فيه لئلا
وطرحوا فيه الجوارح والخيش او الحمى او ركبوا بابا او علقوا فيه القناديل او طلوع
فقط بذلك شيء ضمان عليهم لان اهل المسجد فيها من تدبير المسجد بمنزلة الملاك
وكذا لو فعل ذلك غيرهم بامرهم فان فعل غيرهم كان ضامنا لما عذب بذلك في قول
ابي حنيفة رحمه الله وقال صاحباه لا يضمن استخفافا اذا كان المسجد للعامة الا
في حفرا البر وما لا يكون من باب التمكين لا فامة الصلاة لئلا ان كل مسلم مندوب
الى عمارة

الى عمارة المسجد والى ما كان من باب التمكين لا فامة الصلاة ولا ما يختص اهل المسجد بالبناء
وحفرا البر لا فيما كان من باب التمكين لا فامة الصلاة ولا في حنيفة رحمه الله ان اهل
المسجد يختص بالتدبير في هذه البقعة ولهذا كان فتح الباب والاغلاق ونصب
المؤذن والامام اليهم لا الي غيرهم ولو قعد الرجل في المسجد للحديث او نام
او قام لغير الصلاة فربه انسان فعطب كان ضامنا لما عذب في قول ابي حنيفة
رحمه الله كما لو قعد في الطريق وعلى قول صاحباه لا يكون ضامنا كما لو كان
جالسا في الصلاة وقيل على قول ابي حنيفة رحمه الله انما يضمن اذا كان الجالس
مشغولا لا يعمل لا يكون في المسجد كدرس الفقه وقراءة القرآن والحديث
اذا ما كان معتكفا او جالسا لا ينتظر الصلاة لا يكون ضامنا عند الكل
وقيل اذا لم يكن في الصلاة يكون ضامنا عند ابي حنيفة رحمه الله وهو الصحيح
لان المستطير في الصلاة لا يكون في الصلاة فكان جلوسه مباحا معقد بشرط
السلامة كالشبي في الطريق ونحو ذلك ولو ان رجلا حفري في سوق العامة
او بين يديه وكانا فعطبه شيء اذ فعل ذلك باذن الامام لا يكون ضامنا كما لو
او قعد ابنته في السوق فان كان في السوق موضع لا ينفق الدية للبيع فاو
الدية في ذلك الموضع ان عسوا في ذلك الموضع باذن السلطان فاعطبه لا
يكون ضامنا وان لم يكن ذلك باذن السلطان كان ضامنا لان السلطان
اذا اذن بذلك يخرج ذلك الموضع من ان يكون طريقا فيتعين الايقاف
الدية وبغير اذن السلطان لا يخرج من ان يكون طريقا **فصل**
في جنابة الحائط رجل مال حائط دان الى الطريق او الى
ملك انسان فسقط او اتلف انسانا او مالا ان سقط قبل الاشهاد لا ضمان عليه
وان سقط بعد الاشهاد ضمن اذ لم يفرغ ذلك الموضع عن الحائط مع القدرة

عليه يصير جانيا ان تلف به انسان كان الدية على عاقلته وان تلف مال انسان
كان ضامنه على صاحب الحايطة في ماله ويعتبر القدر على التفريع من وقت
الاشهاد الى وقت السقوط من غير زوال القدرة فيما بين ذلك ومرة الاشهاد
اذا كان ما يلا الى الطريقان يقول له واحد من الناس ان هذا حايطةك مايل
الى الطريق او نحو او منصرف فاهدمه فان كان ما يلا الى ملك الغير
يقول له ذلك صاحب الدار وشرط وجوب الضمان على صاحب الحايطة المطالبة
بالاصلاح والتفريع ولا يشترط الاشهاد حتى لو طوب بالتفريع ولم يفعل
مع القدرة عليه كان مزامنا ولو قيل له ان حايطةك مايل ينبغي لك ان تهدمه
كان ذلك مشورة ولا يكون طلبا واشهاد او يصح المطالبة بالفسخ عند القاء
وعند غيره او لم يكن هناك احد وانما ذكر الاشهاد حتى لو انكر صاحب
الحايطة الطلب يمكنه اثباته باليمين وان شهد بالطلب رجلا او رجلا
وامرأتان ثبتت المطالبة ويثبت ايضا بحكاي القاضى الى القاضى ولو ان صاحب
الحايطة باع الحايطة بعدما شهد عليه بري عن الضمان لانه لا يفي مادرا
على الهدم بعد البيع بخلاف ما اذا اشترع كيفا او جنحا او ميزابا او وضع
حشوة في الطريق ثم باع الدار وباع الحشوة ثم تلف بعد ذلك انسانا
او مالا انسان كان ضامنا لان ثمة مجر داخراج الكيف ووضع الحجر
في الطريق جنابة فلا تبطل بالبيع ولو كان صاحب الحايطة المايل عاقلا
بالغاسل فاستهد عليه ثم جنونا مطبقا او ارتد والعياذ بالله وكحق
بدار الحرب وقضى القاضى لمحاqqه ثم عاد مسلما فرد عليه الدار ثم سقط
الحايطة بعد ذلك او تلف انسانا كان هدر الانه لم يبق له ولاية الاصلاح
بعد الردة والجنون فلا يعود بعد ذلك وكذا لو افاق المجنون وكذا لو باع

الدار

الدار بعدما شهد عليه ثم ردت عليه يعيب بنقصا او بغير او بخيار مروية او بخيار شرط
للمشترى ثم سقط الحايطة وتلف شيئا لا يحس الضمان الا بالاشهاد المستقبل بعد الرد
ولو كان الخيار للبائع فان نقص الباع ثم سقط الحايطة وتلف شيئا كان ضامنا
لان خيار البائع لا يبطل ولاية الاصلاح فلا يبطل الاشهاد ولو اسقط البائع جنبا
واوجب البيع بطل الاشهاد لانه ازال الحايطة عن ملكه وفي اخراج الكيف والجنح
والميزاب لا يبطل الضمان من هذه الاسباب ولو كان الحايطة المايل رهنا فاشهد
عليه المرتضى ثم سقط الحايطة فالتلف شيئا كان هدر لان المرتضى لا يملك الاصلاح
والمرمة ولو اشهد على الراهن وسقط الحايطة وتلف شيئا كان ضامنا لان الراهن
يملك الاصلاح بان يقضى بينه ويسترد الرهن ولو كان الحايطة المايل مبراشا
لورثه فاشهد على بعض الورثة القياس ان لا يحس الضمان بسقوط الحايطة لان احد
الشركاء لا يملك نقص الحايطة وفي الاستحسان يضمن هذا الوارث الذي شهد
عليه بحصة نفسه لانه متمكن من ان يطلب من شركائه لمحتصوا على هدمه وان
اشهد على من كان ساكنا في الدار التي حايطة مايل لا يصح الاشهاد عليه سوا كان
ساكنا باجرا او غير اجرا لانه لا يتمكن من نقص الحايطة وان اشهد على رب الدار مع
الاشهاد حتى يضمن ما تلف بسقوط الحايطة لانه متمكن من النقص ولو كانت الدار
للصغير فاشهد على الاب او الوصى صح الاشهاد لانها يمكن الاصلاح فان سقط
الحايطة وتلف شيئا كان الضمان على الصغير لان الاب والوصى يقومان مقامه
فكان الاشهاد عليهما كالاشهاد على الابن بعد البلوغ فان مات الاب والوصى
بعد الاشهاد عليهما بطل الاشهاد حتى لو سقط الحايطة بعد ذلك فالتلف شيء
كان هدر الان ولا يستلزم انقلعت بالبلوغ وفي المتعارجل مات وترك
دارا حايطة مايل الى الطريق ولم يترك شيئا سوى هذه الدار ولم يدين اكثر

من قيمة الدار وترك ابنه لا وارث له سواء فان الاشهاد في الحايطة المابل يكون على
الابن وان لم يكن الابن فان سقط الحايطة بعد ما شهد على الابن وان تلف شيئ
ان اتلف انسانا كالدابة على عاقلة الاب لا على عاقلة الابن واذا شهد الرجل
على حايطة من دار في يده فلم يهدمه حتى سقط على رجل فقتله فانكرت العاقلة
ان يكون الدار له وقالوا لا ندرى ان الدار له وقالوا لا ندرى ان الدار له
فلا شيء عليهم الا ان تقوم البينة على ان الدار له لان قيام اليد على الدار وان
كان دليل على الملك له ظاهرا الان الظاهر لا يصح حجة لوجوب العاقلة فلا
يجب المار على العاقلة الا باثبات ثلاثة اثبات احدها ان يكون الدار له
والثاني انه شهد عليه في هدم الحايطة والثالث ان المقتول مات بسقوط
الحايطة عليه فان اقر ذو اليد ان الدار له لم يصدق على العاقلة ولا يجب
الضمان عليه قياسا لانه اقرب وجوب الدية على العاقلة والمقر على الغير
اذا صار مكذبا في اقران لا يضمن شيئا وفي الاستحسان عليه دية القتل
ان اقر بالشهادة عليه لانه اقر على نفسه بالتعدي فاذا تعذر الاجاب
على العاقلة بطريق الحمل يجب عليه كمن اخرج جناحا من دار في يده فوقع
الجناح على انسان فقتله فقتلته لست عاقلة له ليست الدار له وانه انما اخرج
الجناح بامر صاحب الدار وان ذو اليد يقر ان الدار له فبضمن الدية
في ماله كذلك ههنا واذا كان الرجل على حايطة له والحايطة مايل او غير مايل
سقط الحايطة بالرجل من غير فعله واصاب انسانا فقتله كان ضامنا
لما صلك بالحايطة ان كان شهد عليه في الحايطة والضمان عليه فيما سواه
وان كان هو سقط من الحايطة على انسان من غير ان يسقط به الحايطة وقتل
انسانا كان هو ضامنا لدية المقتول بمنزلة نائم انقلب على انسان فانه يكون

ضامنا

ضامنا وان مات الساقط بمن كان في الطريق فان كان ذلك في الطريق فلا ضمان عليه
لانه غير متعدي في المشي في الطريق فلا يمكنه التحرز عن سقوط عين عليه وان كان
ذلك الرجل واقفا في الطريق قايما او قاعدا او نائما كان دية الساقط عليه
لانه متعديا في الوقوف في الطريق والقعود والنوم فيكون ضامنا لما تلف
به وان كان ذلك في ملكه لا ضمان عليه لانه لا يكون متعديا في الوقوف
والقعود والنوم في ملكه وعلى الاعلى ضمان الاسفل ان مات الاسفل به في الموضع
كلها لان الاعلى مباشر فعل الاسفل في المباشرة وغير الملك سواء كان نائما في
ملكه فانقلب على انسان فقتله كان ضامنا لانه مباشر قتله اذا شهد على
الحايطة المابل عبدان او كافران او صبيان ثم اعتق العبدان واسلم
الكافران وبلغ الصبيان ثم سقط الحايطة المابل فاصاب انسانا فقتله يضمن
صاحب الحايطة وكذلك لو سقط الحايطة قبل اعتق العبدان واسلام الكافران
وبلوغ الصبيين ثم شهدا بجارت شهدتهما لانها من اهل الاداء لقتله
حايطة مايل فاشهد عليه فسقط الحايطة وانلف انسانا كانت دية القتل في
بيت مال المسلمين لان ميراثه يكون لبيت المال كجنيته تكون في بيت مال
وكذا الكافران اذا اسلم ولم يورثوا احد فهو كاللنيط حايطة مايل اجد ارقم
فاشهد به القوم او احدهم ثم سقط الحايطة وانلف شي من القوم او من غيرهم
كان ضامنا وكذا العلوا اذا هزن او تصدع فاشهد اهل السفلى على اهل العلو
وكذلك الحايطة المابل اعلاء لرجل واسفله لآخر وهذا بخلاف الحايطة اذا
كان مايل الى الطريق في حكيين احدهما ان الاشهاد على الحايطة المابل الى ملك
انسان يكون من المالك لا من غيره وفي الطريق يصح من كل واحد والثاني ان في
الحايطة المابل الى ملك انسان لو اخذ صاحب الملك بعد الاشهاد او ابراء

يبع وفي المايل الى الطريق لا يصح التأخير والابرار من الذي لم يند حايط مايل بين
 شريكين شهد على احدهما فهو مترلة الحايط المشترك بين الورثة اذا شهد على
 احدهم وقد ذكرنا القياس والاستحسان وههنا كذلك حايط لرجل بعينه
 مايل الى الطريق وبعضه مايل الى دار قوموا شهد على اهل الدار فسقط ما كان
 مايل الى الدار على اهل الدار كان صاحب الحايط ضامنا لان الحايط واحد فصح
 الشهاد من اهل الدار فيما كان مايل الى ملكهم وفيما كان مايل الى الطريق
 فاهل الدار من جملة العامة فصح اشهادهم وان كان الذي شهد على صاحب
 الحايط من غير اهل الدار صح اشهادهم فيما كان مايل الى الطريق فاذا صح
 الاشهاد في البعض صح في الكل حايط بعينه صحيح وبعضه واه فاشهد عليه
 فسقط الواهي وغير الواهي وقتل انسانا يضمن صاحب الحايط الا ان يكون
 الحايط طويلا حيث وهي بعينه ولم يده البعض فحسد يضمن ما اصاب
 الواهي منه ولا يضمن ما اصاب الذي لم يده الحايط فان هذه الحايط كان
 بهذه الصفة يكون بمترلة حايطين احدهما صحيح والاخر واهي بالاشهاد
 فصح في الواهي في الصحيح حايط ان احدهما مايل والاخر صحيح فاشهد على المايل
 فلم يسقط المايل وسقط الصحيح واتلف شيئا كان هدر اعبدا تاجر له حايط
 مايل فاشهد عليه فسقط الحايط واتلف انسانا على عاقلة مولاه كان على
 العبد دين او لم يكن وان اتلف الحايط مالا فضممان المالك يكون في عتق
 العبد ببيع فيه وان شهد على المولى يصح الاشهاد لانه ان لم يكن على العبد
 دين فالحايط يكون لمولاه وان كان عليه دين كان لمولاه ولا يثبت الاشهاد
 الاستخلاص بان يقضي الدين من مال نفسه فيكون المولى بمترلة المالك
 سفل لرجل وعلو لآخر وهذا الكل واشهد عليه ما تم سقوط العلو وقتل انسانا

ادفع الاشهاد في البعض
 صح في الكل

كانت الديه

صار

صار الضمان على صاحب العلو لان العلو غير مدفوع بل سقط بنفسه فصح الاشهاد فيه
 على صاحبه فاهلك بالعلو يضمن صاحبه رجل شهد على حايط مايل له الى الطريق
 فسقط الحايط على انسان فقتله ثم عثر رجل ينقص الحايط فعطب وعثر رجل
 بالقتل وعطب كان ضمان القتل الاول وضمان من ملك ينقص الحايط على صاحب
 الحايط وضمان من هلك بالقتل الاول لا يكون على صاحب الحايط لان رفع القتل
 من الطريق الى اوليائه لا الى صاحب الحايط ويرفع البعض يكون الى صاحب
 الحايط ولو كان جناحا قد اخرجته الى الطريق او كسفا فسقط واتلف انسانا
 ثم عثر رجل ينقص الجناح ورجل بالقتل فعطبها كان ضامنا على صاحب الجناح
 والكثيف لان اخراج الجناح والكثيف مباشرة للجناية فيجعل كانه القى
 عليها ومن القى شيئا في الطريق كان ضامنا لما هلك به وان كان لا يملك رقبة
 حايط لرجل فسقط قبل الاشهاد ثم شهد على صاحبه في رفع النقص عن
 الطريق فلم يرجع حتى عثر به دابة او ادمى فعطب كان ضامنا لرجل شهد
 عليه في حايط مايل له فسقط ذلك الحايط على حايط رجل اخر فهدمه
 ثم عثر رجل اخر فهدمه رجل اخر ينقص الحايط الاول ورجل ينقص الحايط
 الثاني فعطبها فضمن الحايط الثاني على صاحب الحايط الاول وله الجمار
 وان شأ ضمنه قيمة الحايط وترك النقص وان شأ اخذ النقص ولا شيء
 له ويكون النقص لصاحبه فمن ينقص الحايط الثاني فدمه هدر لان نقص
 الحايط الثاني ملك صاحبه لا يملك صاحب الاول رفعه ولو ان الاول
 اخرج جناحا يضمن الاول من عثره بالثاني وعطب وان كان لا يملك رفعه
 ولو كان الحايط الثاني ملك صاحب الحايط الاول ايضا يضمن صاحب الحايط
 ما عثر بالثاني لانه يملك دفعه عن الطريق **كتاب الحدود**

اخرج الجناح والكثيف
 مباشرة للجناية

عثر

قال رضي الله عنه الحدود خمسة حد الزنا وحد القذف وحد الشرب وحد
السرفه وحد قطع الطريق اما الزنا فهو ايلاج الذكر في قبل الاجنبية ان محص
حرما بحب الحد وان نكحت فيه الشبهة لا يحبس فيه الحد والشبهة ثلاثة منها
ما يمنع الحد وان قلت انما على حرام والثانية منها ما لا يمنع الحد وان
قال ظنت انما تحل لي والثالث يمنع الحد ان قال ظنت انما تحل لي ويجب
الحد اذا قال قلت انما على حرام اما الاول فزني بجارية ابنه او ابن
ابنه وان سفل لاحد عليه وان قال قلت انما تحل لي ومنها اذا ابان
امرأته بشي من المحايات ثم جامعها في العدة لا يحل وان قال قلت انما
على حرام وكذا لو جعل امرأته بيدها فاختارت نفسها ثم جامعها
في العدة فلا يحل الحد وان قال قلت انما على حرام وكذا لو ارتدت المرأة
والعياذ بالله وحرمت عليه او حرمت بجامع امها او ابنتها او عطاوطة ابن
الزوج ثم جامعها وقال قلت انما على حرام لاحد عليه وكذا لو تزوج
امته على حرة او تزوج بجوسية او خمسا في عقد او تزوج الخامسة
في نكاح الرابع او تزوج باخت امرأته او بامها او تزوج امرأة لها زوج
فجامعا وقال قلت انما على حرام او تزوج بغير شهود او تزوجها متعده
او تزوج امته بغير اذن مولاه او العبد تزوج امرأة بغير اذن مولاه
ووطئها لا يحل الحد عند ابي حنيفة رحمه الله في هذه الوجوه كلها وان قال
قلت انما على حرام وكذا لو تزوج بذات رحم محرمة نحو البنت والاخت
والام والعمه والنخالة وجامعا لا تحل في قول ابي حنيفة رحمه الله وان
قال قلت انما على حرام على قول ابي حنيفة رحمه الله العقد وان كان
حراما عند الكل ووطئها لا يحل الحد وعلى قول صاحبيه ان علم بالحرمة

طلب

بحب الحد وان لم يعلم لا يحل ولو استاجر امرأة يزني بها فزني بها لا يحل الحد
في قول ابي حنيفة رحمه الله وان استاجرها للخدمة فزناها بها لا يحل الحد ولو تزوج
امرأة لها زوج فوطئها لا يحل الحد عند ابي حنيفة رحمه الله وان لم يدع الحبل
ولو طلق امرأته ثلاثا ثم ولجها في العدة ان كان طلقها ثلاثا جملة واحدة
عليه جارية الرجل اذا جنت جناية عمدا ثم زني بها وولي الجناية لاحد عليه
عند الكل وان كانت الجناية خطأ فزني بها وولي الجناية قال ابو حنيفة رحمه
الله عليه الحد اختار مولاها الدفع او الفداء وقال صاحباه ان اختار
الدفع لا حد عليه وان اختار الفداء عليه الحد واذا قبّل الرجل اجنبية
عن شهوة او نظر الى فرجها بشهوة ثم تزوج بامرأها او بنتها فدخل بها
لا حد عليه وان قال قلت انما على حرام في قول ابي حنيفة رحمه الله
ولا يبطل احصائه بهذا الوطئ حتى يجب الحد على قاذفه ولو وطئ امرأته
او مملوكته وهي حايض او نفسا او صائمة صوم الغرض او محرمة او
الي منها او ظاهرا او حرمت عليه امرأته بوطي الغير عن شبهة فوطئها
في العدة لا حد عليه وكذا لو وطئ امته وهي حرام عليه برضاع او مشقة
او كانت الامه مجوسية او مدبرة او وطي مكافئته او معتقه البعض وقال
قلت انما على حرام لاحد عليه عند ابي حنيفة رحمه الله وكذا لو وطئ جارية جارية
مكاتبته او جارية عبد الماذون عليه عند ابي حنيفة رحمه الله دين ولا
دين عليه علم بالحرمة او لم يعلم والجحد من قبل الاب اذا وطئ جارية ولد
ولد له حال قيام الاب لا حد عليه والواحد من الغائبين اذا وطئ جارية من
العينة قبل القسمة لا حد عليه وان علم انها حرام والبالغة العاقلة اذا
دعت صبيا فوطئها لا حد عليه علمت بالحرمة او لم تعلم وعليها العدة ولا مهر لها

والبالغ الصبح اذ انزل بصبيته او مجنونه او نائمة فعليه الحد ولا حد عليه
ولو اكرهت المرأة على الزنا لا حد عليه عند الكل والرجل اذا ذكّن على الزنا
قال ابو حنيفة اخره وهو قول صاحبه لا حد عليه وكان يقول اولا
وهو قول زفر رحمه الله عليه الحد والحرق المستأمن اذا زنى في دارنا
بسلة او ذمية قال ابو حنيفة رحمه الله لا يحد ولما الرجل وتحد المرأة
وقال ابو يوسف رحمه الله حدان وقال محمد رحمه الله حدان ولو كانت
المرأة حربية مستأمنة فزنى بها مسلم قال ابو حنيفة رحمه الله حد الرجل
ولا تحد المرأة وقال ابو يوسف رحمه الله حدان جميعا اذا وطئ الرجل
ام ولد ابية وقال علي بن ابي حرام حدان وطئ الابن امرأة ابية
حدوان قال ظننت انها تحل لي ولو تزوج الرجل بامية بعد
موت الاب فولدت منه قال الفقيه ابو بكر البلخي رحمه الله ان اقربا لوطي
اربع مرات في مجالس مختلفة حدا جميعا ولا يثبت نسب الولد قال
الفقيه ابو الليث رحمه الله هذا قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله وبه يأخذ
رجل زنا امرأة ميتة اختلفوا فيه قال اهل المدينة حد وقال اهل
البصرة يعزرو ولا حد وقال الفقيه رحمه الله وبه نأخذ رجل زنى بصفية
ولا تحد الجاه فافضاها لا حد عليه في قولهم ثم ينظر في الافضا ان كانت
يتمسك بالبول كان عليه المهر بالوطي وثلاث الدية بالافضا وان كانت
لا تمسك بالبول كان عليه جميع الدية ولا مهر عليه في قول ابي حنيفة
وابي يوسف رحمهما الله وقال محمد رحمه الله عليه الدية والمهر ايضا ولا يحرم
عليهما ما وابنتها وبهذا الوطى في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله قال
ابو يوسف رحمه الله يحرم رجل زنا بجارية مملوكة وقتلها الجاه ذكر

في المصدر

في الاصل ان عليه قصته ولم يذكر فيه خلافا وذكر ابو يوسف في الامالي
عن ابي حنيفة رحمه الله ان عليه الحد والقيمة وقال ابو يوسف رحمه الله
عليه القيمة ولا حد عليه وهو الصحيح ولو زنا بجنّة وقتلها بالجماع كان
عليه الحد والدية ولو جامع امرأة احنية في دبرها او غلاما في دبره قال
ابو حنيفة رحمه الله يعزروا اشد العزير ولا حد عليهما وقال صاحبنا
عليهما الحد والعسل في قولهم رجل زنت عليه غير امراته ولم يكن يراها
قبل ذلك فوطئها كان عليه المهر ولا حد عليه وذكر في الرضاع اخوان
تزوج احدهما امرأة والاخر تزوج الاخر تلك المرأة ثم زفنا في ليلة
واحدة فدخل كل واحد منهما امرأة اخيه غلطا قال لا حد على واحد
منهما ويرد كل امرأة الى زوجها ولا يحد لزوجها ان يطاها ما لم تحضر ثلاث
حيضات وعلى كل واحد منهما مهر مثل التي جامعها فان اراد كل واحد
منهما ان يمسك التي جامعها يتزوجها بغير ما يطلن زوجها وعليه
لثي تزوجها مهر بال دخول غلطا ومهر بالعقد والتي لم يجامعها نصف
مهرها بالاطلاق قبل الدخول رجل وجد على فراشه في ليلة مظلمة امرأة
ولها امرأة قديمة في جامع التي وجدها في الخمر فزانه وقال
ظننت انها امراتي قال لا يحد عليه في قوله وعليه الحد منه ادعى الاشياء
فيها لا يشترط ظاهرا الا على اذا وجد امرأة في بيته فجامعها وقال
ظننت انها امراتي كان عليه الحد ولو ان الا على ادعى امراته فاجابته غيرها
فجامعها لا يحد قال محمد رحمه الله عليه الحد ولو اجابته فقالت انا
فلانة يعني امراته فجامعها لا يحد ولو كان بهرا لا يحد على ذلك الا على
اذا وجد في فراشه او جعلته امرأة فجامعها وقال ظننت انها امراتي

قال ابو يوسف رحمه الله تعالى ولا يجوز رد قوله بفر رحمه الله لاحد عليه رجل اعتق
 جارية مشتركة بينه وبين غيره ثم وطئها اخذها بنظر ان كان المحقق موسرا
 واختار السالك تضييقه ثم زنا بها المعتق لا حد عليه وان زنا الذي لم
 يعتق كان عليه الحد وان كان السالك اختار استسعا الجارية فحكمه اعتاق
 ثم زنا بها الذي لم يعتق لا حد عليه وان زنا المعتق كان عليه الحد وهذا
 كله قول ابي حنيفة رحمه الله وقال ما جاء به يحد الواطئ بعد الاعتاق
 في الاحوال كلها اربعة شهدوا على رجل بالزنا فاقر الرجل بحد شهاده فتم
 بالزنا شرا نكرو ولم يقر اربع مرات لا حد عليه ولو قال زنيته لطف المرأة
 فانكثت المرأة الزنا لا حد عليه في قول ابي حنيفة رحمه الله وقال ما جاء
 يحد فذلك لو اقرت المرأة فقالت زنيته بهذا الرجل وانكر الرجل لا حد
 على واحد منهما في قول ابي حنيفة رحمه الله وقال لا حد للمرأة ولو اقر الرجل
 وقال زنيته بهن وقالت المرأة لا بل تزوجني فانه لا حد ولها عليه
 المهر وكذا لو اقرت هي بالزنا اربع مرات في محال مختلفة وقال الرجل
 لا بل تزوجت لا حد عليها ولها عليه المهر اربعة شهدوا على رجل بالزنا
 فنظروا اليه فاذا هي بكر فانه لا حد عليه ولا على الشهود حد القذف اربعة
 شهدوا على رجل انه زني با امرأة لا يعرفونها ثم قالوا بغيره لا حد
 الرجل ولا الشهود ولو اقر الرجل اربع مرات في محال مختلفة انه زني
 با امرأة ولم يعين المرأة حد الرجل اذا اقر المجنون بالزنا وشهد عليه
 الشهود لا يحد وان اقر الخصم بالزنا وشهد عليه الشهود حد وكذلك
 العينين ولو اقر الاخرس بالزنا اربع مرات في كتاب كتبه او اشارة لا يحد
 ولو شهد عليه الشهود بالزنا لا يقبل عينا قربا لثنا اربع مرات حد وقال

رفر

زفر رحمه الله اذا كذب المولى لا حد والذمي يحد وينفق اذا اقربا لثنا في حال
 افاقتة او شهد عليه الشهود فهو كالصحيح ولو اقر رجل اربع مرات في محال
 مختلفة انه زنا بغيره لا يحد استحسانا في قول ابي حنيفة الا وهو
 قول صاحبه الا حرم اذا اقربا لثنا فهو بمنزلة البصير في حكم الاقرار
 رجل باع جارية فوطئها قبل التسليم الى المشتري او كان البيع فاسدا
 فوطئها المشتري قبل القبض او بعد لا حد عليه ولو باع جارية على
 انه بالخيار فوطئها المشتري او كان الخيار للمشتري فوطئها البائع فانه
 لا يحد علم بالحرمه او لم يعلم رجل زنا بامه الغير ثم اشترها او بخره ثم
 تزوجها فانها يحدان والحرخ اذا تزوجت في قول ابي حنيفة رحمه الله وعن
 ابي يوسف في رواية لا يحدان وفي رواية يحدان والحره اذا تزوجت
 بعد ثم اشترتها فانها يحدان جميعا اربعة شهدوا على رجل انه زنا
 بهذه المرأة فشهدا ثلثان انه زنا بها بالبصرة وشهدا ثلثان منهم
 انه زنا بها بالكوفة لا حد على الرجل ولا على المرأة في قولهم ولا يحد
 الشهود عندنا استحسانا وفي القياس حد الشهود حد القذف
 وهو قول زفر رحمه الله ولو شهد اربعة على رجل انه زنا بهذه المرأة
 عند طلوع الشمس بالحرم وشهدا ثلثان انه زنا بها عند طلوع الشمس
 يدى هند فانه لا حد على الرجل ولا على المرأة ولا على الشهود في قولهم
 ولو شهد اربعة انه زنا بهذه المرأة وشهدا ثلثان منهم انه زني بهذه المرأة
 في هذا البيت من الداء وشهدا ثلثان منهم انه زنا بها في هذا البيت في اخر
 من الداء لا يقبل منهم دهم ولو شهد اربعة على رجل بالزنا فشهدا ثلثان
 منهم انه زنا بجمع الجمعة وشهدا ثلثان انه زني بها في دار هذا الرجل

الاخر فانه لا حد على الشهود عليه في هذه المسائل ولا على الشهود عندنا ولو
شهد اربعة فشهادتان منهم انه زنا بمهمل المرأة في هذه الزاوية من هذا
البيت وشهد اخر ان انه زنا بها هذه المرأة في زاوية اخرى من ذلك
البيت وحد الشهود عليه والمرأة في قولنا صحابنا استحسانا وفي القياس
لا يحد وهو قول زفر رحمه الله ولو شهد اربعة على رجل انه زنا بفلانة وقلة
غاية ذكر في الجامع الصغير انه يحد الرجل اربعة شهداء على رجل انه زنا
بامرأة وقالوا لا يغفرها ثم قالوا بفلانة فانه لا يحد الرجل ولا الشهود
اربعة شهداء على رجل بالزنا وهم عريان او محرودون في قذف لا يحد
المشهود عليهم وحد الشهود حد القذف وان كانوا فاسقا لا تحد الشهود
ايضا الشهادة على الزنا لا تقبل ~~اذا~~ اذا كان الشهود اقل من اربعة فان
كانوا اقل من اربعة حد الشهود حد القذف اذا طلب المشهود عليه ولو جاز
اربعة متفرقين فشهدوا على الزنا واحد بعد واحد لا يقبل شهادتهم
ويحدون حد القذف وان كثروا وعن محمد رحمه الله اذا كانوا اربعة قعودا
في موضع الشهود فقام واحد بعد واحد وشهدوا فالكفاية جازين وان كانوا
غائبين من المسجد فدخل واحد وشهدوا فدخل اخر وشهدوا فدخل واحد
بعد واحد وشهدوا لا يقبل شهادتهم ولا تقبل الشهادة على الزنا بعد تقدم
العهد و ابو حنيفة رحمه الله فوض ذلك الى رأي القاضى ولم يقدر بشي
وما جابه قدرا في الزنا بشر في دون الشهر لا يكون متقادما والشهود
قوة متقادما ثم مانع قبول الشهادة عليه الا على من كان الشهود
عليه في موضع لم يكن هناك قاضى محلي بل في يد القاضى حازت الشهادة
وان تقدمت وكذا الوجبا الشهود في مصر اخر وهو عدد يجوز شهادتهم

فان شهدوا

فان شهدوا بالزنا متقادما اختلفوا فيه قال بعضهم حد الشهود حد القذف
وقال بعضهم لا يحد ولو شهد اربعة على رجل بالزنا فشهدوا عند القاضي
انهم راوا زنا بهذه المرأة وقالوا راينا ذلك في قرحها قد غاب كما يغيب
الميل في المحلة حازت شهادتهم وان قالوا انهم راوا النظر لان هذا نظر
للقائمة الحسنة وينبغي للقاضى ان يسأل الشهود عن الزنا عن ماهية الزنا
وكيفيته ووقته ومكانه ويبلغ في ذلك أقصى المبالغة وكذا اذا قربا الزنا
فاذا وصف الزنا يقول له لعلك تزوجتها لو وطئها بشبهة ثم ينظر في عقله
فان كان صحيح العقل يسأله عن احوالها فاذا اطمع يقبل قوله ويقسم
عليه الحد ان كان محصنا يرجعه وان لم يكن جلد له ولو شهد الشهود على
رجل وقالوا ان شهدا به وطئ هذه المرأة وشهدوا انه جامعها او باضعها
ولو يقولوا اننا بها لا يقبل شهادتهم ولو شهد اربعة على رجل بالزنا
وشهدوا انه قال لست املك هذه الجارية ثم ادعى عند القاضي حبة
او بيعا يقبل قوله ولا يحد ولو شهد جماعة على رجل بالزنا ثم ان الشهود
عليه بعد ما شهد الثالث والرابع اقر على نفسه بالزنا فانه لا يحد
اذا لم يقر اربع مرات في مجالس مختلفة عندنا فان اقر في مجالس مختلفة
فحد باقراره والتقدم لا يمنع حجة اقراره بالزنا ولو شهد اربعة على
رجل بالزنا وهم فاسق لا يقبل شهادتهم ولا يحد الشهود ايضا وان كانوا
عريان او عبيدا او محرودين في قذف حد الشهود واما الوجه الثاني
من الزنا الذي يوجب الحد وان قال طنت انها تحل لي اذا استاجر
جارية للخدمة فزنا بها كان عليه الحد وان قال طنت انها تحل لي وكذا
المستودع اذا زنا بجارية الوديعة او المستعان ببلوغه الحد وان قال

طنت انها تحل وكذا الرجل اذا زيا با امرأة الاب او الجد او جارية الاخ
 او الاخت فانه يحدوان قال طنت انها تحل في زنا جارية احد ابويه
 او جارية امراته او جارية جد فهو على وجوب ان اتفق الوالي والموطوع على
 انها يعلمان بالحرمة فانهما يحدوان وان قال طنت انها تحل في او قالت
 الموطوع ذلك لا يجب الحد ولو كان احدهما غائبا فقل الحاضر علمت انها
 حرام حد الحاضر واذا وجب الحد على الزاني ان كان محصنا يرحم وان لم
 يكن بجلد مائة جلدة مؤلمة غير جارية ولا مملوكة وعلى المذنب نصف
 ذلك اما الوجه الثالث الذي يختلف بين ما ادعى الشهادة وبين من ادعى
 يدع رجل طلق امراته ثلاثا ثم وطئها في العدة فان قال طنت انها تحل
 في لا يحدوان قال علمت انها على حرام حد والعبد اذا زنى بجارية مولاه
 فان قال طنت انها تحل في لا يحدوان قال علمت انها على حرام حد ولا
 يجمع بين الجلد والرحم عند عامة العلماء بل يرحم المحصن و الجلد غير متبادل
 الاحصان سنة اسلام الزوجين وبلوغهما وعقلهما وحريةهما والرسوخ
 بالملك بالتمكح الصحيح في القبل انزل اوله ينزل وعند الشافعي
 رحمه الله اسلام الزوجين ليس بشرط واحصان كل واحد من الزوجين شرط
 عند البصير الاخرية محصنا في قول ابي حنيفة ومحمد رحمه الله وفاهر قول
 ابي يوسف رحمه الله ولو ان عاقلا بالغاً حراً تزوج امرأة صغيره او
 امه او جد دخل بها او تزوج امرأة تكا فاسداً دخل بها او تزوج
 المسلم ذمية ودخل بها لا يصير محصنا وان دخل بمكوحته الصغيرة ثم بلغت
 او دخل بمكوحته الامه ثم عتقت لا يصير احدهما محصنا ما لم يجامعا
 بعد البلوغ والحرية في قولهم واما الذمية اذا اسلمت لا يصير زوجها ولا هي

بشرط الاحصان سنة

عن

محصنا ما لم يكن يدخل بها بعد اسلامها في قول ابي حنيفة ومحمد رحمه الله والذي
 اذا دخل بامراته الذمية ثم اسلم او اسلم الزوج لا يثبت الاحصان ما لم
 يجامعا بعد الاسلام وثبت الاحصان بشهادة رجلين عند الكل وبشهادة رجل
 وامرأتين عندنا وقال زفر رحمه الله لا يثبت ولو شهد رجلان انه تزوج
 امرأة حرة عاقلة بالغه مسلمة وجامعا او قال لا باضعا يثبت الاحصان
 في قولهم ولو شهدا انه دخل بها يثبت الاحصان في قول ابي حنيفة رحمه الله
 ولا يثبت في قول محمد رحمه الله ولا رواية فيه عن ابي يوسف رحمه الله واذا
 اراد القاضي بعد ما ثبت عند ان يرحم الزاني بعد الشهود بالرحم ثم القاضى
 ثم الناس اذا ثبت بالبينة واذا ثبت بالاقراء بعد القاضي ثم الناس
 ومراعاة الترتيب على هذا الوجه مذهبنا وقال الشافعي رحمه الله ايهما
 يد اجاز ولا يراعى فيه الترتيب وعن محمد رحمه الله ان كان الشهود
 مقطوعة الايدي او مرضى لا يستطيعون الدعي بيده الامام ثم الناس ولا
 بأس لكل من رمى ان يتقدم قتله الا اذا كان ذارحم محرم منه فانه لا يجب
 له ان يتقدم قتله واذا غاب شهود الزنا قبل الرجم لا يرحم ما لم تحضر الشهود
 في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف رحمه الله انه يرحم ولا ينتظر حضور الشهود
 ولو امتنع الشهود عن الرجم او بعضهم او مات بعضهم او غاب او خرس او عوى
 او جن او ارتد او قذف محصنا بحد حد القذف ولا يرحم الشهود عليهم وعن
 ابي يوسف رحمه الله اذا اشتعوا او غابوا رجه الامام اذا شهد اربعة على رجل
 بالزنا ورجلان على الاحصان فزجرهم ثم يرجع شهود الاحصان لا يجب الضمان
 على شهود الاحصان ولا حد عليهم ويجب الحد على شهود الزنا والدية في ما لم
 وقال زفر رحمه الله حد على احد وتكون الدية على الفريقين نصنان ولو

شهادة بالزنا والاحصان جميعا وعدلهم نفرو رجم ثم رجع الزكوة عن الترتيب
قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى في الدية في اموالهم وقال صاحباه لاجب الضمان
على المزكبين ولو لم يرجع الزكوة عن الترتيب ولكن ظهروا ان الشهود عبيدا وكفار
قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى في الدية على المزكبين في اموالهم وقال صاحباه لاجب
الدية في بيت المال ولو شهدوا على رجل بالزنا وهو غير محصن فغضبه الامام
فخرجه السياط او مات ثم رجع الشهود واظهروا عبيدا الاشياء على احد في قول
ابي حنيفة رحمه الله وقال صاحباه ان رجعا كان عليهم ضمانا انتقض بالبطلان
وان ظهروا عبيدا فضاء النقصان في بيت المال وكذا الدية اذا مات لانه خطا
القاضي ولو شهد اربعة بالزنا والاحصان ثم رجع واحد ان رجع قبل القضا
حد الرابع في قولهم حد القذف ويحد الباقيون عندنا وقال زفر رحمه الله لا
حد الباقيون وان رجع بعد القضا قبل الامضا حد الرابع في قولهم وحد
الباقيون عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله الاخر وقال ابوا وهو قول
محمد وزفر رحمه الله لا حد ولا حد على الباقيين في قولهم وان رجع بعد القضا
والامضا حد الرابع عندنا وقال زفر لا حد ولا حد على الباقيين في قولهم وان
الراجع القضا الدية في ماله في سنة واحدة في قولهم ولو رجعا جميعا بعد القضا
والامضا حدوا جميعا عندنا والدية في اموالهم ومن قضى القاضي عليه بالرجم
اذا قتله قاتلا قضا صر عليه ويرجم الرجل قايما ولا يمسه ولا يربط ولا يخنق
له وفي المرأة ان شاها الامام حفر لها وان شالتم تحفر وتجرد الرجل في الحد والتعزير
في ازار واحد وكذلك في حد الشرب في ظاهر الرواية وعن محمد رحمه الله
لا تجرد في حد الشرب ولا تجرد في حد الشرب القذف ولكن يترع عنه الحشو والفرو

والمرأة لا يترع عنها ثيابها
في سائر الحدود ولكن يترع عنها
الحشو والفرو صم

لا توجم

لا يرحم حتى تضع حملها وفي حد الزنا اذا ضرب وبقي سوط فترجع واحد من الشهود
ضربوا جميعا حد القذف ويدبروا عن الشهود عليه ما بقي من الحد ولو رجمه الناس
والشهود ولم يمت حتى رجع بعضهم حد الشهود حد القذف ويترك الضرب على الاعضا
في الحد ما خلا الفرج والوجه والراس وقال ابو يوسف رحمه الله يترك الصدر
والبطن ايضا وضرب التعزير لا يفرق على الاعضا ولا يبلغ في التعزير اربعين
سوطا في قول ابو حنيفة رحمه الله والمولى لا يقسم الحد على مملوك ولا مملوكه
عندنا ولا يقيم الحد على النفس حتى يقضى النفس ولا على مريض حتى يبرأ ويقا
الرجم في الاحوال كلها الا الرجم على الحامل وان ادعت انها حبل لا يقبل قولها
الا ان القاضي يرحمها النساء فان قلن هي حامل حبسها الى ان يثبت حملها فراغ
رحمها ثم يرحمها لانه يثبت تكذيبها ولا يضرب الحد بصوط مبرح اذا حكم القاضي
على رجل بالزنا والرجم بشهادة الشهود واذن للناس بالرجم ذكر في الكتاب انه
يسمعهم ان يرجحوا وان يعارضوا اذا الشهادة وروي بن ساعدة عن محمد رحمه الله
انه لا يسمعهم ذلك ماله لم يعارضوا اذا الشهادة او شهده عدل اخر سوى القاضي
عندهم وقال الشيخ الامام ابو منصور الطائفي رحمه الله الجواب فيه على التفصيل
ان كان القاضي فقيها عدلا حل للسامع ان يرجحه وان لم يعارض شهادة الشهود
فان لم يكن عدلا فقيها او كان عدلا غير فقيها او فقيها غير عدل لا يسمع حتى يعارضوا
اذا الشهادة والمولى ان يضرب مملوكه ومملوكه يضرب التعزير ولا يقيم حد
ولا قود ولا تعزير في المسجد ولكن القاضي يخرج من المسجد اذا اراد اقامة
الحدين يد به رجل اقر عند القاضي بالزنا اربع مرات فامر القاضي بجمه
قال والله ما اقرت بشي يدرا عنه الحد والله اعلم بالصواب

فصل في حد القذف

حد القذف يفاد حد الزنا فان

حد القذف لا يسقط بالتقادم وحد الزنا والشرب يسقط ولا يقام حد القذف
الا بطلب المقذوف ولا يقبل البينة فيه الا عند الدعوى ولا يسقط هذا
الحكم بالعفو ولا بالابراء بعد ثبوته وكذا اذا اعلى عنه قبل الرخ الى القاضي
وكذا لو صالح عن القذف على مال يكون باطلا ليرد المال عليه وله ان يطالبه
بالحد بعد ذلك عندنا ولو ثبت المقذوف قذف حيا ثم مات المقذوف عليه
يبطل الحد ولا يورث عندنا ولو تاب المقذوف بعد ما اقيم عليه بعض الحد
وبقي سوط يسقط الباقي ولو قذف ميتا محصنا بحد بطلب الوارث ويجوز التوكيل
في اثبات القذف بالبينة في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال ابو يوسف
لا يجوز التوكيل باستيفاء حد القذف ولو صدق المقذوف القاذف في القذف
او اقام القاذف بينة على صدق مقالته جاز وبسقط الحد عن القاذف وثبت
القذف بشهادة الرجلين ولا يثبت بشهادة النسا مع الرجال ولا بالشهادة
على الشهادة ولا استحباب القاضي الى القاضي ولو ادعى المقذوف ان له بينة
حاضرة على القاذف في مفرجه يحبس القاضى في قول ابي حنيفة رحمه الله الى
قيام البينة لقاضي من مجلسه يرى بيه انه يلزمه ولا يبا حذمه كقبلا بنفسه
في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله ولو اقام المقذوف شاهدا واحدا عدلا
على القاذف وقال لي شاهدا اخر في المصرا قال ابو حنيفة رحمه الله يحبس
القاضي وكذا لو اقام المدعى شاهدين مستورين لا يعرفهما القاضي بالعدالة
فانه يحبس وقال ابو يوسف رحمه الله لا يحبس بقول الواحد العدل
ولو قال مدعى القذف شهودي خارج المصرا او اقام شاهدا واحدا وادعى
ان بينته خارج المصرا وطلب من القاضي حبس القاذف فانه لا يحبس
ولا يجب حد القذف الا ان يكون المقذوف حرا ثبت حريته باقرار القاذف

ابو البينة

60
ابو البينة اذا انكر القاذف حريته وكذا لو انكر القاذف حرية نفسه وقال
انا عبد وعلي حد العبد كان القول قوله ويشترط ان يكون المقذوف حرا
عاقلا بالغاملا غير محدود في الزنا ويكون القاذف عاقلا بالغوا وان يكون
القذف صريحا ولا يكون كتابية **فصل في اللفاظ التي توجب الحد**
وما لا تجب ويوجب العلق وما يوجب
رجل قال لرجل يا زانية لا يكون قاذفا في قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما
الله وقال محمد رحمه الله يكون قاذفا ولو قال لامرأة يا زانية تجب الحد في قولهم ولو قال
لرجل يا ابن الزانية والزاينة يكون قاذفا لانيه وامه ان كانا حين كان طلب
الحد لهما وان كانا ميتين يكون فطلب الحد يكون له ولو قال لرجل يا ابن الزنا
يكون قذفا ولو قال يا ابن القحمة يعزرو ولا حد ولو قال لامرأته يا خيلة
خلان لا يحد ولا يعزرو ولو قال رجل جردك زانية لا حد عليه ولو قال يا ابن
الف زانية فهو قذف مجرد ولو قال لاهل قرية ليس فيكم زان الا واحدا وقال
كلهم زان الا واحدا وقال لرجلين احكما زان فقيل هذا الاحدهما بعينه
فقال لا لا حد عليه ولو قال لرجل يا زانية فقالت لغير صدقت حد المبترى
دون المصدق ولو قال صدقت هو كما قلت فهو قاذف ايضا ولو ان جماعة قالوا
رايت فلانا يزني بفلانة فيما دون الفرج لا حد على احد لا على المقذوف ولا
على الجماعة ولو ان الجماعة قالوا راينا فلانا يزني بفلانة وقطعوا الكلام
ثم قالوا فيما دون الفرج كان عليهم حد القذف رجل قال لامرأته يا زانية
فقالت زينت بك حدث المرأة دون الرجل ولو قال لامرأة يا زانية
فقلت لا بل انت الزانية حد جميعا ولو قال لامرأته انت زانية فقلت
انت ازني مني حد الرجل دون المرأة رجل قال لغيره انت ازني الناس اذ قال

ارني من فلان كان عليه الحد ولو قال انت ارنني مني لاحد عليه ولو ان رجلين
استبنا فقال احدهما ما انا بزان ولا امي بزانية فلا حد عليه رجل قال من
قال كذا وكذا فموا بن الزانية فقال رجل انا قلت لاحد علي المبتدئ
رجل قال لعين يا لوطي لاحد عليه ولو نسبته الي اللواطه صريح لا حد عليه
في قول ابي حنيفة رحمه الله وقال صاحباه يحذر ولو قال لعين يا اخا الزانية
او يا عم الزانية لم يكن ذلك قذفا للمخاطب رجل قال لعين انت تزني
لا حد عليه ولو قال تزني واصرب انا لا حد عليه رجل قال لعين
يا زاني وقال عني الصعود في الجبل كان عليه الحد وبينته باطله
ولو قال زنا في الجبل وقال عني به الصعود تحد في قول ابي حنيفة
وابي يوسف رهما الله ولا يحذر في قول محمد رحمه الله رجل قال لامرأته ما
رايت زانية خبر منك لاحد عليه رجل قال لامرأته زنا بك زوجك
قبل ان يتزوجك كان قذفا رجل قال لعين زني فحدك واظهرن اوبدك
لا حد عليه ولو قال زني وزجرك كان قذفا ولو قال لامرأة زينت وانت
مستكرهة او معتوهة او مجنونة او نائمة لا حد عليه ولو قال لامرأة طلق
فلان وطيا حراما او فجرك اذ جامعك حراما ولو قال لامرأة قد اغتفت
زنت وانت امة او قال تكافر بعد ما اسلمت زينت وانت كافرة كان عليه
الحد رجل قذف رجلا بغير لسان العربية كان عليه الحد رجل قال لعين اخبرت
انك زاني او قال اشهدت علي ذلك لاحد عليه ولو قال لعين زينت وفلان
معك يكون قاذفا لها ولو قال عني وفلان معك شاهد يصدق
رجل قال لرجل يا زاني يا بن الزانية وامه التي ولده مسلمة كان عليه
الحد وان كانت كافرة لا حد عليه ولو قال با ابرام زانية يعتبر فيه حال اهلهم رجل قال

لرجل امنت لانيك عن ابي يوسف رحمه الله انه قذف كان ذلك في غيبته
اورضى ولو قال ليس هذا ابوك لابيه المعروف فان قال ذلك في حاله الرضى
او علي وجه الاستفهام لا يكون قذفا وان قال ذلك في غيبته او كان عليه وجه
التغير كان قذفا ولو قال لست ابوك فليس يقدف ولو قال ابن فلان
لرجل اجنبي الغيب فهو قذف لا نه المخاطب وكذلك الرجل الاجنبي
ايضا ولو قال لست لانيك ولست لامك لاحد عليه ولو قال لست انت
بابن فلان لعنه او تحاله او لزوجه امة لاحد عليه وكذلك لو قال لجنه لا
حد عليه ولو قال لعربي يا بني او يا ابن الاقطع او يا ابن الاعور او لست
لا انسان او لست لرجل لا تحد قاذفا رجل قذف ولده او ولد لولاه لا
حد عليه ولو قذف اباها او امة او اخاه او عمه حد ولو قال لابنه يا بن الزانية
وامه ميتة ولها ابن من عيني كان لذلك الابن ان يطلب الحد وكذا لو قذف
ميتا ولميت ابنا ن صدقه احدها كان للآخر ان يطلب الحد رجل قال
لمرؤتي امرأته الحارص او امة المجوسية يا زاني كان عليه الحد ولو
وطي امرأة في نكاح فاسدا ووطي جارية مستكرهة بينه وبين غيره
او اشترى جارية فوطيها ثم استحققت فصدقه انسان فقال يا زاني
لا يحذر ووطي المجوسية بنكاح ثم اسلم فصدقه انسان حد قاذفه في قول
ابي حنيفة رحمه الله ولو وطى جارية ابنة فقذفه انسان فقال يا زاني
عن ابي يوسف رحمه الله لا يحذر قاذفه ولا رواية فيه عن ابي حنيفة رحمه الله
رجل تزوج امة على حرة فوطيها او وطى اختين يملكان اليهن فقرضه
انسان حد قاذفه رجل قال لعين قل لفلان يا زاني فان قال الرسول
للمسل اليه ان فلانا يقول لك يا زاني لاحد علي احد لا علي الرسول

ولا على المرسل ولو ان الرسول لم يخبر عن المرسل لكن قال للمرسل ايديا زاني
 حد الرسول رجل قال لعين لست انت مريضة فلان لقبيلته لا حد عليه
 رجل قال لرسول لست انت لا بيك وابوك كافران لا يجد رجل قال لعين
لست لا بيك وابوك مسلمان قد عتقا لا حد على المولي وان عتق العبد
 ذلك رجل قذف امرأة مينة لها ابن واحد فقال الابن صدقت ليس
 لابن ان يطلب الحد بعد ذلك رجل قال لامرأة زينت بغير او حمار او
 بغل او ثور حد القاذف ولو قال رجل لرجل ذلك لا حد عليه رجل قال
 لعين يا ابن الحجام او يا ابن الحايكة لا حد عليه ولو قال لرجل يا ابنى لا حد
 عليه لانه لطف ولو قال ليهودي او نصراني او ياجوسي لا يجد ولو قال
 يا ابن عابد الوتن او يا ابن اليهودي او يا ابن النصارى او يا ابن المجوس
 لا حد عليه امرأة قد تمت بعض البلاد ومعه اولاد صغار او ولد واحد
 لا يعرف لهم اب فقال لها انسان لا يجد وكذا لو قذفها بغير موت الولد
 ولا عن امراته بغير ولد ثم قذفها انسان لا حد وكذا لو قذفها بغير
 قاذفها الامام الذي ليس فوقه امام اذا في بطنه او شرب الخمر او سرق
 او قذف انسانا لا حد عليه ولو اتلف مال انسان او قتل انسانا عدا اخذ
 فيه لان الحق فيه لصاحب المال وولي القتل لو تولى ذلك بنفسه كان
 له ذلك امرأة تحت زوج حيا تبولد فقال زوجها ليس هو ابني ثم
 قال هو ابني حد ولو قال هو ابني ثم قال ليس بابني ثم قال هو ابني لا يجد
 والولد ولد ولو قال ليس بابني ولا لامي لا حد عليه ولا لعان رجل ان شهدا
 على رجل انه قذف فلانا واختلفا في اوقاف في المكان جازت شهادتهما في قول
 ابو مينة رحمه الله وكذا القاذف وقال صاحبنا لا يقبل شهادتهما ولا يجب الحد

انسان يارانه لا حد عليه
 رجل الا عن امراته بولدهم
 قذفها

الوتر

ولو شهدا احدهما انه قذفه يوم الخميس وشهد الاخر انه اقترانه قذفه يوم الخميس
 لا يجب الحد على القاذف في قولهم ولو شهدا احدهما انه قذفه بالعربية وشهد
 الاخر انه قذفه بالفارسية او بلغة اخرى لا يقبل شهادتهما رجل قال لعين
 انا انا فلست بران يريد به انك ران لا حد عليه عندنا وقال ملك
 رحمه الله عليه الحد مولي القذف بالزنا او لم ينفى وقال الشافعي رحمه الله
 ان قال نويت القذف بالزنا محد والافلا رجل قال لعين ياراني فقال
 له العبد لا بل انت حد لانه قذف المحصن ولا يجد الحر لانه قذف غير محصن
 رجل قال لعين اشهد انك ران فقال رجل اخر وانا اشهد ايضا لا حد
 على الثاني الا ان يكون قال انا اشهد عليه مثل ما شهدت به فيمضى ولو
 قاذف قال الرجل ابن الزنا او يا ولد الزنا كان قاذفا امه ان كانت
 محصنة حد ولو قال لست لا بيك وامه حرة وابوك عيب وقد ماتت امه
 يضرب الحد لامرأة رجل قال لا خريا ابن المنيقيا او يا ابن السما لا حد عليه
 لان العرب يذكرون هذا على وجه الثنا رجل قال لعين يا ابن الزنا بين
 وقد مات ابواه كان عليه حد واحد لانه لو قذف حين او قذف جماعة
 لا يلزمه الا حد واحد سوا قذف جماعة بكلمة واحدة او قذف كل واحد
 بكلام على حدة سوا حضر واجمعا او حضروا حد وقال الشافعي رحمه الله
 اذا قذف كل واحد منهم على حدة كان لكل واحد منهم حد على حدة ولو
 قذف رجلا فحدث ثم قذف آخر حد الثاني رجل قذف ميتا فلولده
 او ولد لولد وولد له ان باخذ القاذف وتحد وولد لابن وولد ابنت
 سوا في ظاهرها رواية ولا ياخذ بذلك اخ ولا عم ولا جد اب الام ولا ام
 الام ولا عمه ولا مولاه وقال محمد رحمه الله لكل من يرثه ويورث منه انيا حد

القاذف ويحده ويجوز لا بعد من الولدان ان يطالب به بالحد مع بقا الاقرب
فليكون لابن الابن ان يطالب به بالحد وان كان الابن حيا عندنا وقال
ذفر رحمه الله ليس للاب بعد حق الطلب مع وجود الاقرب وليس لوصي الميت
ان يطالب به بالحد والولد والوالد عبد كان او كافرا او ذميا او قاتلا للمقدوف
لم ان يطالب القاذف بالحد اذا كان المقدوف حرا مسلما وليس للولد ان يطالب ابا وجن
وان علاه لو قذف القاذف بعد ما اقيم عليه حد القذف رجلا اخر تخلفا في وان ضرت
تسعة وسبعين سوطا ثم قذف الاخر يضرب السوط الاخر لا غير

فصل فيما يوجب التعزير وما لا يوجب التعزير

رجل قال لفلان يا فاسق يا فاجر يا خبيث يا خنزير يا حمار يا لص يا كافر يا زنديق
يا مقبوح يا ابن الفجأة يا ابن قرطبان يا من يعمل عمل قوم لوط يا لوطي او قال انت
تلعب بالصبيان يا اكل الربا يا شارب الخمر وهو منه بري يا ديوت يا مخنث يا خاين
يا انك تاوي الزواني او تاوي للصومر ذكر الناطق رحمه الله ان عليه التعزير في هذه
الالفاظ ولو قال يا كلب يا تيس يا قرد يا ذئب يا بقرة يا حية يا ابن الحجام وابعه ليس
بحجام او ابن الاسود وابعه ليس كذلك او يا حجام افيار ستاقي يا مواجرا ويا بغي
يا ولد الحرام يا عيا روهو الذي يتردد بغير عمل يا غفاسر يا ناكس يا منكوس
يا سحر يا ضحكة يا كتمان يا ابله يا موسوس ففي هذا كله لا يجب التعزير ولو قال لفلان
يا فاسق او قال للص يا لص لا يجب شي وعن ابي حنيفة رحمه الله في بعض الرذائل
اذا قال يا بخل عليه الحد لا بد فعل لغة اهل عمان يا زاني وعن محمد رحمه الله
في رجل شتم الناس وهو محترم له مروة يوعظ لا يحبس وان كان دون ذلك
يؤدب وان كان شتما يضرب محمد حد القذف وعن ابراهيم وتجبس وذكر القاضي
الامام الاسجاني رحمه الله اذا قال لامرأة يا ربي محمد حد القذف وعن ابراهيم

النحو

الذي رحمه الله اذا قال لامرأة يا ربي محمد يكون فاذا قال التعزير حق الجسد كسائر حقوقه
يجوز فيه الابراء والعفو والشهادة على الشهادة ورجل فيه اليمين رجل ادعى قبل انسان
شتمه فاحتد او ادعى انه ضربه وقال لي بينه حاضرا في المحضر وطلب منه كيف لا ينفسه
فانه يوحده بنفسه الي ثلاثة ايام فان اقام على ذلك شاهدين او رجلا وامرأتين
او شاهدين على يد رجلين موخذه منه لئلا ينفسه حتى يبال عن اليهود ولا
يحبس فاذا عدلوا يضرب اسواط اذناه ثلاثة واكثر تسعة وثلاثون في قول ابي
حنيفة ومحمد رحمه الله وعند ابي يوسف رحمه الله في ظاهر الرواية خمس وسبعون
وفي نوادر هشام رحمه الله تسع وسبعون وان راي الحاكم ان لا يضربه وتجبس
اياما عقوبة فعل فان كان المدعي عليه ذامرة وكان اوله فعل يوعظ استخفا
ولا يعزروا وان عاد الى ذلك وتكرر منه روي عن ابي حنيفة رحمه الله انه يضرب ويغني
الحاكم ان يجتهد فيه وعن ابي يوسف رحمه الله ان التعزير على قدر عظم الجريمة
ومغرمها على قدر ما يري وعلى قدر احتمال المصروب وعن ابي يوسف الرجل اذا
كان يبيع الخمر ويشترى ويترك العلالة يحبس ويؤدب ثم يخرج ومن يتهم
بالقتل والسرقة وضرب الناس يحبس ويخلد في السجن الى ان تظهر التوبة واسبا
التعزير من نفسه ان كان من جنس ما يجب به حد القذف يبلغ أقصى التعزير
نحو ان يقول لدمية اولام ولد الغير يا زانية وان كان من جنس ما لا يجب به
حد القذف نحو ان يقول يا خبيث يا فاسق لا يجب فيه أقصى التعزير ويكون
ذلك مفضوفا الى راي القاضي ويضرب في التعزير قايما عليه ثيابه وينزع
عنه الخشوع والفرو ولا يبد في التعزير وضرب التعزير اشد من ضرب الزاني
وضرب الزاني اشد من ضرب السارق وضرب السارق اشد من ضرب القاذف
ويغرق الضرب على الاعضاء الا الراس والفرج والوجه في قول ابي حنيفة

ظ

ومحمد رحمة الله وفي قول أبي يوسف رحمه الله استغنى الوجه والفرج والبطن والصدر
ويضرب على الراس والكفين والذراعين والعضدين والساقيين والقدمين
وعن ابكر الاسكاف رحمه الله رجليه عبداً لا يفتني لوان يضربه ولكن
يرفع الامر الى القاضي حتى يوده القاضى وهو قول مخالف قول اصحابنا وعند
المولى لا يقيم الحد على مملوكه وله ان يعزى ولذا الزوج يضرب المرأة رجل قبل
حنة اجنية او امة او عاتق او مسرى يعزى ولذا الوجامع فيها دون الفرج
فانه يعزى وكذلك لو تلوط في قول أبي حنيفة رحمه الله وفي قول صاحبيه
اذا تلوط حد الزنا فان كان المفعول به بالغا عزى في قول أبي حنيفة رحمه
الله وفي قول صاحبيه تحدى وان كان صبياً فلا شى عليه ولو قال لعين يا كلب
ذكرنا انه يعزى لانه يجوز شتمه في عرفنا وعن الفقيه ابي جعفر رحمه الله
انه يعزى والصحيح انه لا يعزى لانه كاذب قطعاً فلا يلحقه المقذوف شتم
بكلامه وفي قوله يا حمار يا خنزير يا بقرة ذكرنا انه يعزى وهو رواية الامام
عن ابي يوسف رحمه الله وفي رواية محمد انه لا يعزى لما قلنا في الكلب وهو الصحيح
ومن اتى بيمينه يعزى فان لم ينزل لا غسل عليه وعليه غسل الالة ان كان
متصوفاً متوضيلاً ولو انزل كان عليه الغسل ولا بعد ولا كفارة عليه وان كان
صائماً في رمضان والذي يستعمل السحر فهو على وجوه ان كان يقول انا اخلق
وافعل ما اريد ثم تاب وتبرأ من ذلك وقال الله خالوا كل شى قبلت توبته
ولا يقتل وان كان يستعمل السحر والمجد ولا يدرى كيف يفعل فان هذا السحر
يقتل اذا اخذ ثبت ذلك منه ولا تقبل توبته وما حرمت عمل السحر للمجرم
والامتحان ولا يعتقده فانه لا يكون كافراً حكي انه كان يبعد اد نظريان
مرتدان اذا اخذتا بابا واذا تركا عاذا الى الردة قال ابو عبد الله البخاري رحمه الله

بسلان

يقتلان ولا تقبل توبتهما **والحد الرابع حد الشرب** حد شارب الخمر وحد السكران
من سائر الانبياء مثل النبي والتمري وشرب الخمر فطرة محدثها نون سوطا ان كان
حر او ان كان عبداً يضرب اربعين سوطاً والخمر هو الذي من ما العنب اذا غلا واشد
وقذف بالزبد عند أبي حنيفة رحمه الله وفي قول صاحبنا اذا غلا واشد يصير
خمر او ان لم يقذف بالزبد وانما يجالحد بشرب الخمر اذا شرب طابعا ويكفر
مستحلهما ولا يضرب بالانثلاف على مسلم ولا يجوز بيعها وهي بخير العين مثل العذبة
واذا اصاب الثوب اكثر من قدر الدرهم لا يجوز فيه الصلوة وان خلط الخمر بشى
من المايجات مثل الماء واللبن والدهن وغير ذلك وشرب ان كانت الخمر غالبة فشرب
منها فطرة حد وان كانت الخمر معلومة لا يحل شربها ولا حد ما لم يسكر وفيما سوي الخمر
من الاشربة المتخذة من التمر والعنب والزبيب لا يحدها لم يسكر واختلفوا في معرفة
السكران قاله ابو حنيفة رحمه الله من لم يعرف الارض من السما ولا الرجل من المرأة
وقال صاحبنا ان اخلط كلامه فصايفاً لكلامه الهذيان فهو سكران والفتوى على
قولهما وان شهد الشهود عند القاضي بشرب الخمر على رجل يسألهم القاضي عن الخمر
ما هي لم يسألهم كيف شرب لاحتماله انه كان مكرها ثم يسألهم متى شرب لاحتمال
التفادى ثم يسألهم اين شرب لاحتماله انه شرب في دار الحرب ولا حد السكران
حتى يصح او يشترط اقامة الحد على شارب الخمر وجود الراحة في قول أبي حنيفة
رحمه الله يثبت الشرب بالاقرار او باليمين الا ان ينقادوا والتفادى وكذا لو
اخذ السكران وحمل من مكان بعيد حتى ذهبت عنه الراحة عند التفادى فلا
يشترط وجود الراحة في قولهم وعند محمد رحمه الله لا يشترط وجود الراحة
اصلاً واذا شهد شاهد على شرب الخمر وشاهد على الاقرار بالشرب لا حد ولو اقر
بشرب الخمر مرة واحدة يحكى في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله ولا حد في قول

اذا شرب الخمر في غير شهر رمضان فلا حد ولا شرب الخمر في شهر رمضان فلا حد ولا شرب الخمر في شهر رمضان ولا شرب الخمر في شهر رمضان

ابي يوسف حتى يقوم رنين ولا يجب الحد على ثلاثة من السكارى في قولهم اذا سكر
 من البخج اختلفوا في وجوب الحد عليه والصحيح انه لا يحد ولا يصح طلاقه ولا عتاقه
 ولا بيعه ولا نتاحه ولا اقراره ولا رده وآسدران مما سوي الخمر من الاشربة
 المتخذة من العنب والزبيب حد ويصح عنه هذه التصرفات الا الردة فانها لا
 تصح استحسانا التي من العنب والزبيب ^{ويصح} اذا غلا واشتد ويقذف بالزبد
 فشربه انسان وسكر لا يحد في قوله ابي حنيفة رحمه الله وحكمه حكم العصير عند
 وعلى قولهما حكم الخمر واما المتخذ من الجيوب والفتالة لفواكه كالحظيرة
 والشعير والذن والاجاص ونحوها ما دام حلوا حل شربه واذا غلا واشتد
 وقذف الزبد فان كان مطبوخا اذ في طحجه يحل شربه في قوله ابي حنيفة
 وابي يوسف رحمه الله بمنزلة يقيع الزبيب والتمر اذ اطح اذ في طحجه واختلف
 المشايخ في قول محمد رحمه الله عند البعض يحل الخمر شربه الا القدر المسكر
 والصحيح من قول محمد رحمه الله انه يكون شربه هذا اذا كان مطبوخا اذ في طحجه
 فان لم يطبخ فغلا واشتد وقذف بالزبد عن ابي حنيفة وابي يوسف فيه
 روايتان الصحيح انه يحل شربه الا القدر المسكر والسكر حرام بالاجماع واختلف
 المشايخ في وجوب الحد عند السكر من هذه الاشربة حكى عن الفقيه ابي جعفر
 انه قال لا يحد كالا يحد من زوال العقل من البخج ولبن الرماك واما تصرفات
 السكران من هذه الاشربة الصحيح انها لا تنفذ كالا تنفذ من الذي زال عقله
 بالبخج وعن ابي حنيفة رحمه الله في رواية فمن زال عقله بالبخج انه ان علم حين
 اكل انه بخج يقع طلاقه وان لم يعلم لا يقع والصحيح انه لا يقع على كل حال وما
 زاد على هذا من مسائل الاشربة فهو مذكور في كتاب الاشربة واذا لقي السمك
 في الخمر فصار مرييا عن ابي يوسف رحمه الله في الاما ان كانت الغلبة للخمر فلا بأس

به وان

به وان كانت الغلبة للسمك فلا حيفيه وان ما قال ذلك لان الغلبة اذا كانت للخمر ففي صار
 خلا او مرييا تحولت الى الخمر والى المري بقوة نفسه وطبعه فيصير السمك مرييا اما اذا كانت
 الغلبة للسمك بصير حكمه حكم الغالب فيكون السمك نجسا **الحد الخامس**
السرقه وجعلها قطع اليد اليمنى في المرة الاولى وفي الثانية رجله اليسرى
 ثم لا يقطع بعد ذلك عندنا وعبس حتى يتوب وفي اي قدر من المال ومن اي حذر
 ففي مذكرة في السرقه واما حد قطع الطريق فهو على ثلاثة اوجه ان اخذ المال وقتل
 قال ابو حنيفة رحمه الله يقطع يده ورجله من خلاف ثم يصلب جانه بطعن تحت
 شدة يده اليسرى حتى يموت وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله يصلب جانه ولا يفعل
 به شي اخر وان اخذ المال ولم يقتل يقطع يده ورجله من خلاف دفعة واحدة
 ويحلى سبيله وان قتل ولم ياخذ المال يقتل قصاصا ولا يفعل به غير ذلك وان
 خرج على القافلة في الطريق واخاف الناس ولم ياخذ المال ولم يقتل فانه يغزو
 ويحلى سبيله والله اعلم **باب الاكراه**
 ولا يتحقق الا من السلطان في قوله ابي حنيفة رحمه الله وفي قول صاحبه يتحقق
 من كل متعلب يقدر على تحقيق ما هدد به وعليه الفتوى وان غاب الكره عن امر
 من اكره بيزوال الاكراه ونفس الامر من السلطان من غير تهديد يكون
 اكراهها وعندها ان كان المأمور يعلم انه لو لم يفعل ما امر به يفعل به ما يفعل
 السلطان كان امر اكراهه الاكراه على نوعين اما ان هدد بوعيد قيدا او
 حبسا او هدد بقتل او اذلاف عضوا كالسمع والبصر واللسان وما اشبه ذلك نحو
 الاصابع والاعضاء والاكره بوعيد الجس والقيد يظهر في الاقول نحو البيع
 والاجارة والافرار ونحو ذلك فلا يصح منه هذه التصرفات ولا يظهر في الافعال
 حتى لو اكره بوعيد قيدا او حبسا على ان يطرح ماله في الماء او في النار او يدفع ماله الى

في الخمر

عالم الاكراه

فلان ففعل المأمور ذلك لا يكون مكرها والأكراه هو عيد القتل والتلاف العضو يظهر في
 الاقوال والا ففعل جميعا وتصرفات المكر على نوعين منها ما يصح منه ومنها ما
 لا يصح اما الاول اذا اكره على النكاح فتزوج صح نكاحه عندها وقال الشافعي
 رحمه الله لا يصح وكذا لو اكره على الطلاق او العتاق فطلق او عتق وقع طلاقه وعتاقه
 عندها ولو اكره ليقر بالطلاق فاقتر لا يقع كالمواقر بالطلاق هازلا او كاذبا
 وكما اكره ليقر بعتاق او نكاح او طلاق او قطع او نسب فاقتر بذلك لا يلزمه شيء ولو
 اكره ليحجل طلاق امراته او عتق عبده بيد امراته او بيد عبده او بيد غيرها فطلق
 المفوض اليه او عتق يقع الطلاق والعتاق ويرجع المأمور على الامر في الطلاق قبل
 الدخول بنصف المهر ونقمة العبد وقال زفر رحمه الله يرجع اذا اكره الرجل
 ان يراجع امراته المطلقة ففعل صحبت الرجعة ويعود النكاح وقال الشافعي
 رحمه الله لا تنجح الرجعة ولو اكرهت المرأة على رضاع صغير او اكره الرجل على
 ان يرضع من لبن امراته صغيرا ففعل ثبت احكام الرضاع ولو اكره الرجل
على ان يحلف على ان لا يدخل دار فلان فحلف بنقض اليمين حتى لو دخل كان خائفا
 وكذا لو اكره على مباشرة شرط الخث بان كان خلفا ولا ان لا يدخل دار فلان او لا يحكم
 فلانا او نحو ذلك ثم اكره على الدخول والكلام ففعل كان خائفا واذ تزوج الرجل
 امرأة فلم يدخل بها فاكراه على الدخول بها ثبت احكام الدخول فلا كراهة
 وجوب العدة وحرمة نكاح بنتها وغير ذلك ولو كان لرجل على رجل قصاص
 فاكراه على ان يعفو عن دم العمد ففعل قبل بانه يصح عفو واذا اجبر الكافر
على الاسلام فاسلم صح اسلامه وان ارتد بعد ذلك مجبر على الاسلام ولا يقتل
 اما ما لا يصح من المكر من التصرفات اذا اكره الرجل ان يزوجه ابنته الصغيرة
 من رجل ليس بكفو لها او باقل من مهر مثلها ففعل فان كان النكاح باقل من مهر

مثل

المثل لا ينفذ النكاح الا ان يبلغ مهر مثلها وان لم يكن كفوا لا يصح النكاح وان كانت المرأة
 بالغه فاكراهت ووليها على النكاح ففعل ان لم يكن الزوج كفوا كان للمرأة ان ترد وان
 رضيت المرأة كان للولي ان يرد وان كان النكاح بمهر قاصر فللمرأة ان ترد في قول
 ابي حنيفة خاصة وعند صاحبيه ليس للولي حق الرد لعدم الكفاة وليس له الرد بقا
 المهر واذا اكره الرجل مو عيدا قيدا او حبسا على قتل مسلم ففعل لا يصح الاكراه وعلى
 القاتل القصاص في قوله وان اكره يقتل او تلاف عفو ففعل قال ابو حنيفة
 ومحمد رحمهما الله يصح الاكراه ويجب القصاص على المكر دون المأمور وقال
 ابو يوسف رحمه الله يصح الاكراه ولا يجب القصاص على احد وكان على امرية
 المقتول في ماله في ثلاث سنين وقال زفر رحمه الله الاكراه باطل ويجب القصاص
 على القاتل وهو المأمور وقال مالك والشافعي يتدان جميعا السلطان اذا قال
 لرجل اقطع يد فلان هذا ولا تقتلك وسعه ان يقطع واذا قطع كان على الامر القصاص
 في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله ولا رواية فيها عن ابي يوسف ولو قال السلطان
 لرجل اقطع نفسك في هذه النار والا لا تقتلك فيظن ان كانت النار قد بنحو منهما
 وقد لا بنحو وسعه ان يلقى نفسه فيها وان التي ومات كان على الامر القصاص
 في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وعن ابي يوسف رحمه الله فيه روايتان
 في رواية قال يجب القصاص وفي رواية لا يجب وتجب الدية في ماله وان
 كانت النار بحيث لا ينجا منها لكنه في القاء النفس قليل راحة له ان يلقى فيهما
 فصل بان هذا قول ابي حنيفة يوسف فان القى نفسه فذلك كان على الامر القصاص
 في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وفي قول ابي يوسف رحمه الله يجب الدية في ماله امر
 ولا قصاص ولا يعزل هذا الميت وان لم يكن له في القاء النفس قليل راحة ولا ينجا
 منها لا يسعه ان يلقى نفسه فان القى فيها نفسه فذلك هو ردده في قولهم ولو قال

فيها

السلطان لتلقي نفسك من شاطئ الجبل والاعتناء لك فان لم يكن له في الالتقاء اذني راحة
لا يسعه الالتقاء فان القى فذلك يهدد رده وان كان له فيه اذني راحة وسعه ان يلقي
نفسه في قياس قول ابي حنيفة رحمه الله فان القاء نفسه فذلك فديته على عاقلة الامر
وفي قوله ما جبه يسعه ان يلقي نفسه فان فعل فذلك كان على الامر القصاص
وهو فرع مسئلة القتل بالثقل عند ابي حنيفة رحمه الله وذلك لانه يوجب القصاص
وعندها يوجب وفعل المأمور كفعل الامر ولو القاه الامر عند ابي حنيفة رحمه
الله لا يوجب القصاص ويحب الدية وعندها ما يوجب القصاص وعندها يوجب الدية
في رواية على الامر دية في ماله وان كان خاف منه الهلاك ويرجو النجاة
فالقى نفسه فذلك كانت الدية على عاقلة الامر في قولهم لانه كفأ نل الخطا ولو
قال السلطان لرجل لو نفسك في هذا الماء والقتل لك ان كان يعلم انه لا نجوا
لا يسعه ان يفعل وان فعل يهدد رده وان كان له فيه اذني راحة وسعه ذلك
عند ابي حنيفة رحمه الله وعندها لا يسعه فان فعل فذلك كانت الدية على عاقلة
قول ابي حنيفة رحمه الله كما لو القاه الامر بنفسه وقال ابو يوسف دية على الامر
في ماله ولا قصاص وقال محمد رحمه الله عليه القصاص وعندها يوجب الدية
في رواية مثل قول محمد رحمه الله واذا اكره على شراشي من الاشياء او بيع يوم عيد
قتل او تلف عضو او قيد او حبس فباع او اشترى مكرها او باع مكرها
وسلم طائعا كان باطلا وان باع مكرها وسلم مكرها لا يجوز البيع ويملكه
جازا البيع عندنا ولو اكره على هبة او صدقة او وهب مكرها او تصدق وسلم
طائعا كان باطلا وان باع مكرها وسلم مكرها لا يجوز البيع ويملكه المشتري اذا
قبض عندنا حتى لو اعتقه نفدا عنه ولذا لو تصدق المشتري بقر فالا يحتمل
النقص وكان عليه قيمة البيع ولو اجاز البيع بعد زوال الاكره والبيع قائم تحت

اجاز

اجازته ولو تصدق المشتري بقر فالا يحتمل النقص ثم اجازا البائع البيع لا يبيع اجازته
ويضمن المشتري قيمته ولو كان المشتري مكرها دون البائع فذلك المشتري عند
المشتري ان هلك من غير تحدي فذلك امانة ولو كان البائع مكرها والمشتري غير
مكرها فقال المشتري بعد القبض نقضت البيع لا يبيع نقضه وان نقض
قبل القبض يبيع نقضه ولو كان المشتري مكرها والبائع غير مكرها فذلك
منها حق الفسخ قبل القبض وبعد القبض يكون الفسخ الى المشتري دون البائع
ولو باع مكرها فقبضه المشتري وباعه من غيره وترادفت عليه العقود
لبائع ان يفسخ وان اجازوا احدا من العقود جازت العقود كلها ما قبله
وما بعده ولو اعتق المشتري الاخير قبل اجازة البيع فان العتق على اعتق
قبض او لم يقبض فان اجازا البائع البيع الاول بعد ذلك لا يبيع اجازته
وكذا له الخيار ان شاء ضمن المشتري وان شاء ضمن غيره فان ضمن المشتري
الاول جازت البياعات كلها وان ضمن غيره يجوز كل بيع بعد ذلك وبطل
كل بيع كان قبله ولو اكره السلطان رجلا على الشراء والقبض ودفع الثمن
والبيع غير مكره فلما اشترى المكره وقبضه اعتقه او دبره او كان نكاحا
امراة فوطيها او قبلها بشهوة كان اجازة للشراء وان المشتري اشترى ولم
يقبض حتى اعتقه البائع نفدا عنه وبطل البيع وان اعتقه المشتري قبل
القبض نفدا عنه استحسننا ولو اعتقه معا قبل القبض كان عتاق
البائع اولى ولو كان البائع مكرها والمشتري غير مكره لا يبيع عتاقه
المشتري قبل القبض ويبيع بعد القبض فان اجازا البائع بعدما اعتقه المشتري
يفسد البيع ولا ينفذ العتق قبل القبض ولو كان البائع والمشتري جميعا مكرهين
فان اجازا بغير اكره جاز فان اجازا احدهما بطل خياره ويبقى خيار الآخر

ولو اكره علي بيع جاريتيه ولم يسم احدا فباعها من امان كان فاسدا ولو اكره علي
 ابيع فذهب جاز ولو اكره علي هبة جاريتيه لعبد الله فوجها لعبد الله وزيد
 جازت الهبة في حصه زيد وبطلت في حصه عبد الله رجل اكره علي شراء جاريتيه
 بعشرة الاف درهم وقيمتها عشرة الاف فباعها باقل من الف جاز استحسانا وهو
 قول علمائنا ولا يجوز قيا سا وهو قول زفر رحمه الله ولو اكره علي بيع جاريتيه
 بالف درهم فباعها بدنانير قيمتها الف ففسد البيع في قوله علمائنا وجاز في قول
 زفر ولو اكره علي بيع بالف درهم فباعها بدينار فحيوان قيمته الف درهم او اكره
 علي ان يقر بالف درهم فاقرب ما به دينار قيمتها الف درهم يفسد البيع والاقرار
 في قولهم ولو اكره بالبيع بالف درهم فباعها بالثمن درهم جاز بيع الكل لانه خالف
 المكره ضدا ولقطا ولو اكره الرجل علي ان يقر لفلان بالف درهم فاقرب ما به
 لا يبيع استحسانا ولا يلزمه المال ولو اقر بالثمن درهم او بالف وخمسائه لزمته
 الزيادة علي ما كان مكرها ولا يلزمه قدر ما كان مكرها فيه ولو اكره
 علي ان يقر لفلان هذا ولفلان الغايب بالف درهم فاقربا ان حضر الغايب وادعى
 الشريك في المال المترتبة فالاقرار باطل في قولهم وان انكر شركة الحاضر
 الذي كان الاكره لاجله كان الاقرار باطلا في قولهم لابي حنيفه وابي
 يوسف وقال محمد رحمه الله يبيع في حصه الغايب ولو اكره السلطان رجلا ان
 يقطع يده رجل فقطع ثم قطع رجله او يدا لا جنبي بغير اكره فان ذلك
 كله قال ابو حنيفه ومحمد رحمه الله يقتل الامور كلها جميعا وقال ابو يوسف
 لا قصاص علي احد وجب عليهما في ما لهما ولو اكره الرجل هبة نصف دان
 فذهب كلها لا تجوز الهبة استحسانا وكذا لو اكره علي بيع نصف دان مقسوما
 فباع الكل لا يجوز استحسانا ولو اكره علي بري الغريم من الدين ففعل لا يبيع

وقيمتها الف فاشترها
 باكثر من عشرة الاف واكره
 صاحب الجارية علي بيعها
 بالف درهم وقبي

الابرا ولو اكره علي ان يخرج المكمل بالنفس او بالمال من الكفالة لا يبيع ذلك
 لان هذا مما يتعلق بالرضا فانه لو قال للكفيل اخرجك من الكفالة فقال
 الكفيل لا اخرج لم يصرفا رجلا عن الكفالة ولو اكره الشفيع علي ان يسكت عن
 طلب الشفيع لا تبطل شفيعته ولو اكره محدا و قصاصا فاقربا كان باطلا ولو اكره
 بغير غضب او ائتلاف الوديعة فاقربا لا يبيع اقراره ولو اكره القاضي رجلا ليقرب
 بالسرقة او يقتل بعدا او قطع يد رجل بعد فاقربا قطع يدا وقته ففعلت
 به لو قتل ان كان المقر موصوفا بالصلاح معروفا به يقتض من القاضي وان
 كان متما بالسرقة معروفا بالسرقة واقتل في القياس يقتض من القاضي
 ولا يقتصر استحسانا واذا اكره الرجل علي ان يودع ماله عند فلان واكره المودع
 علي الاخذ صم الريداع ويكون امانة عند الاخذ وان اكره القابض علي
 القبض ليدفعها الي الامر فقبضها وضاعت في يد القابض ان قال القابض
 قبضتها حتي ادفعها الي الامر فقبضها ~~وضاعت في يد القابض~~ قال القابض
 المكره كما امرني به فهو داخل في الضمان وان قال قبضتها حتي اردتها الي
 ما لكها كانت امانة عنده ولو تلف لا ضمان عليه ويكون القول قوله
 في ذلك وكذا القول في الهبة اذا اكره الواهب علي الهبة واكره الموهوب
 له علي القبض فلفق المال على الموهوب لكان القول قول الموهوب له
 واذا اكرهت لتقبل من زوجة تطليقه بالف فقبلت تقع طلقه رجعية
 ولا يلزمها المال كالصغيرة او المجنونة اذا اختلفت من زوجها باليقع
 الطلاق ولا يلزمها المال ثم ينظر ان كان الخلع بلفظ الخلع يكون للطلاق بآينا
 وان كان بلفظة الطلاق بعد الدخول يكون رجعي فلو ان المرأة اجازت
 الطلاق بعد ذلك بالمال الذي اكرهت عليه صح اجازتها في قول ابي حنيفة رحمه الله

ويلزمها المال ويصير الطلاق باينا وفي قول محمد رحمه الله الاجازة باطلة والطلاق
يجي وعزاي يوسف رحمه الله فيه روايتان في رواية كمال محمد رحمه الله
وفي رواية كمال السبي حنيفة رحمه الله وهذا بنا على ان الرجل اذا طلق
امراته رجيبا ثم جعله باينا يصير باينا عند اي حنيفة وابي يوسف رحمهما
الله وعند محمد رحمه الله لا يصير ولو جعله ثلاثا يصير ثلاثا في قول اي حنيفة
رحمه الله وفي قولهما لا يصير ولو قال لامراته انت طالق على الف على انك
بالخيار ثلاثة ايام فقلت يقع الطلاق ولهما الخيار في قول محمد رحمه الله
ولو شرط الخيار للزوج لم يكن الخيار في قولهم اذا اكره الرجل امراته بضرب
مكلف لتصلح من الصداق او تبرئة كان اكرها لا يصح صلحها ولا ابرأوها
في قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله لان عندهما يتحقق الاكره من غير السلطان
في اي مكان يقدر النظار على تحقيق ما هدد به وعند اي حنيفة رحمه الله يتحقق
الاكره من غير السلطان في المفاوز والقرى لئلا كان او نهارا وفي المصرتحقق
في الليل ولا يتحقق في النهار وان اكره الرجل امراته وهددها بالطلاق
او بان يتزوج عليها او بالتسري لا يكون اكرها ولم يذكر محمد رحمه الله في
ذلك حدقا لوالا وهو مفوض لاراي الامام الحاكم اما الضرب بسوط واحد
او حبس يوم او قيد يوم لا يكون اكرها في الاقرار بالفرج اكره
على ان يجامع امراته في نهار رمضان او ياكل او يشرب ففعل لا كفارة عليه
وعليه القضا ولو افطر الرجل متعمدا في رمضان بخير اكره ثم اكرهه السلطان
على السفر في ذلك اليوم روي ابن زياد عن اي حنيفة رحمه الله انه يسقط
عنه الكفارة واذا اكره المكن بمباشرة ما اكره عليه هل يرجع بذلك على
المكن فهو على قسمين في قسم يرجع وفي قسم لا يرجع انما الاول اذا اكره ليطلق

امراة

509
امراة قبل الدخول بها فطلق يقع الطلاق ويرجع نصف المهر على المكن ان كان المهر مسمى والمنق
ان لم يكن المهر المسمى وكذا لو اكره ليطلق فلان بما لا فاقروا خذلان منه المال فخاب المنق
له بحيث لا يقدر عليه او مات منفسا كان للمكره ان يرجع بذلك على المكن وكذا لو اكره
على التلا في مال الغير فانكف وضمن كان له ان يرجع على المكن وكذا لو اكره ليقطع يده
نفسه برعيه قتل او عاينا فممنه تلف عضو ففعل كان للمكره ان يرجع على المكن
بالدية فيما لا يجب فيه القصاص والقصاص فيما يجب فيه القصاص وكذا لو اكره
على قتل عبده بمقتل غير لا يسعه ان يفعل لانه مملوك ولا يظلم غيره فان فعل
كان له ان يرجع على المكن بقيمة العبد ولا يرجع بذلك على العبد ولا سعيه عليه
وولا العبد كالموت شهد شاهدان على رجل باعتاق عبده ثم رجعا بعد القضا بالعتق
كان الولي للمولى دون الشاهدين ولو كان العبد من رجلين واكره احداهما على اعتاق
فيعينه ففعل وهو معسر واختار الشريك الساكت نصف المكن كان للمكره ان يرجع
على العبد ولو اكره الرجل ان يصيب عبده لفلان فوهب وسلم وغاب الموهوب له حيث
لا يقدر عليه كان للواهب ان يرجع على المكن بقيمة العبد وكذلك في الصدقة وكذا
الرجل اذا اكره على بيع عبده وتسلمه الى المشتري ففعل وغاب المشتري حيث لا يقدر
عليه كان للمكن ان يرجع على المكن بقيمة عبده واذا اكره الرجل ان يدبر عبده
ففعل صح التدبير ويرجع بنقصان التدبير على المكن في الحال واذا مات المولى
يعتق المدبر ويرجع ورثة المولى بثلتي قيمته مدبرا على الامراض اما ما لا يرجع
المكره فيه بما عزم على المكن اذا اكره الرجل ان يتزوج امراة فتزوجها ودخل
بها يجب المهر على الزوج ولا يرجع على المكن ولو تزوج امراة ودخل بها ثم
اكره على طلاقها فطلق كان المهر على الزوج ولا يرجع فان كان باكثر من مهر
منها لا يلزم الزيادة وكذا المرأة اذا اكرهت على النكاح ففعلت صح النكاح

ولا يرجع على المكر وكذا الرجل اذا اكره على بيع عبده بمثل قيمته ففعل لا يرجع وكذا
لو اكره على الهبة بعوض بعد له فوهب وقبض العوض لا يرجع على المكر ولو اكره
على قبول الهبة بعوض ففعل لا يرجع ولو اكره الرجل على قتل مورثه بوعيد قتل
لا يقتل لا محرم القاتل عن الحرام وله ان يقتل المكر قصاصا بمورثه في قول
اي حنيفه ومحمد رحمهما الله ولو كان المكر ميبيا او معتوها فحكمه ايه الاكراه فحكم
البالغ العاقل ولو كان المكر غلاما او معتوها له تسلط كان القاتل هو المكر
لا المباشر للقتل ويكون الدية على عاقلة المكر في ثلاث سنين ولو اكره الرجل على
ان يشتري عبدا ذارحم محرم منه او اكره على شرا عبدا حلف بعقده ان ملكه وقد
اكرهه على ان يشتريه بعشرة الاف وقيمته الف درهم فاشترى وقبض العبد يعتق
العبد ويجب على المشتري الف درهم لانه مضمون بقيمته ولا يرجع على المكر لانه
دخل في ملكه مثل ما وجب عليه من البدل فلا يرجع كما لو قال ان تزوجت امرأه لى
فالتق واكره على ان يتزوج امرأة مهر مثلها جاز النكاح وتطلق وعليه نصف المهر
ولا يرجع بذلك على المكر ولو اكره الرجل على ان يقول كل ملوك املاكم فيما استقبل
فهو خرف قال ذلك ثم ملك عبدا عتق ولا يرجع على المكر بشي وان ورث عبدا في
هذه الصورة عتق ويرجع على المكر بقيمة العبد استحسانا ولو اكره الرجل على ان يقول
لعبد انيت فانت حر وان دخلت الدار فانت حر ثم شأ العبد او دخل الدار عتق
ويرجع على المكر بقيمة العبد ولو اكره على ان يعلق عتق عبده بفعل نفسه وذلك
الفعل امر ليس له منه بترك صلاة الفرض ونحوها او كان فعلا يخاف بتركه الهلاك
على نفسه كالاكل والشرب ففعل ذلك الفعل كان له ان يرجع على المكر وان اكره
على ان يعلق عتق عبده بتقاضي دينه او ما اشبه ذلك مما له منه بدلا يرجع على
المكر ويكون ذلك بمثله الاكراه بوعيد الحبس ولو اكره الرجل على ان يوجب

على غيره

على نفسه نذرا او صدقة او حجة او شيئا من القرب ففعل ذلك لزمه المنذور
ولا يرجع على المكر بشي ولو اكره على ان يظاهر امرأته ففعل كان منفا هرا
وكذا لو اكره على الايلاف ففعل صح الايلاف ولو اكره على الطلاق وان اكره على
التكفين بعد ذلك ففعل ان كانت قيمة العبد مثل قيمة عبده وسط لا يرجع على المكر
بشي وان كانت قيمته اكثر من قيمة الوسط يضمن المكر ما زاد على قيمة الوسط
والله اعلم **فصل فيما يحل للمكر ان يفعل وما لا يحل**
ومسائل هذا الفصل على اقسام اربعة احدها ان يكون الاقدام على الفعل اولى
من تركه وبالثرك يصير انما كالمواكراهه اهل الحرب او للعير الغالب الذي هو
غير مناول على اكل مئنته او لحم خنزيرا او شرب خمر وقال له لتفعلن هذا ولا
قتلك او قطعت يدك او اذنك او اضربك مائة سوط فامتنع عن ذلك ولم يفعل حتى
قتل مع علمه انه لو امتنع عن ذلك قتل لم يجزئ يكون اثما وان كان لا يعلم انه يسه
ان يفعل قال له رجوت ان لا يكون اثما وكذا الرجل اذا كان يموت جوعا وعند
لحم ميتة او خنزيرا او يموت عطشا وعند خمر فهو على هذا بن الوجهين والقسم
الثاني ما يكون بالامتناع عن ذلك الفعل ما جورا او بالاقدام عليها لا يكون اثما والثرك
اولي له في صورة ذلك اذا اكره بقتل او تلف عضو على ان يكفر بالله تعالى فاني حنفي
فعل مع علمه انه يسه اجرا كلة الكفر اذا كان قلبه مطمئنا بالايمان ولا يبا
فهو مريض في ذلك وان لم يفعل يكون افضل ولو كان الاكراه على هذا بقيد
او حيس لا يسه اجرا كلة الكفر وان كان قلبه مطمئنا بالايمان اما القسم الثالث
ما يكون ما جورا بترك الفعل وبالاقدام عليه يصير اثما وصورة ذلك اذا
قال الامر لا تقتلك او لتقتل هذا المسلم او تترني بهذه المرأة لا يسه ان يفعل
فان فعل يصير اثما فان لم يفعل حتى قتل يكون بكون ما جورا اما القسم الرابع

ان يكون الاقدام على الفعل والاستماع عن الفعل على السواء الاكراه على ان لا
مال الغير ولو قيل له لتشتري هذا الخمر لتاكل من الميتة والا لاقتل اباك
او ابنك لا يسعه ان يشرب ولو شرب لا يجد ولو قيل لتكفرن بالله والا لاقتل
هذا الرجل لا يسعه اجراء كلمة الكفر وان خاف القتل على غيره وانما يسعه ذلك
اذا خاف القتل على نفسه او تلف عضو منه وفي جميع هذه ما ذكرنا انما يتحقق الاكراه
اذا كان يعلم يقينا او يكون غلب رايه انه لو لم يعلم ويفعل الامر به اجرا
عليه ما هده به وان كان غلب رايه ان ذاك يتخوف وتهدد وليس يتحقق
لا يكون مكرها وتبين عن عبدك هذا من فلان بالف درهم او لاقتل اباك
فباعه لا يجوز بيعه ويكون مكرها وعن ابي الحسن بن ابي مالك اذا قال الحر
لرجل مسلم ان دفع الي هذه الجارية لاني بها دفعت اليك الف ففسد من المسلمين
تخلصهم من اسرنا لا يحل له ان يدفع الجارية وعن ابن شجاع انه قال اهل الحرب
لنبي من الانبياء عليهم السلام واخذوا فان قلت لست بنبي تركاك وان قلت انا بنى قتلناك
لا يسعه سوي ان يقول ايا بني الله ورسوله وان قالوا الغير بني ان قلت ليس
هذا بني تركا نبيك وان قلت فهو بني قتلنا نبيك له ان يقول ليس بني حتى يدع
القتل عن النبي لان في حق النبي لست بنى تركاك وقول النبي حجة على الخلق فلا
يباح الذبح في حق الانبياء اما قوله غير النبي ليس بحجة على الخلق فذلك يسعه
اظهار ذلك عند الاكراه واذا اكراه الرجل بوعيد حبس الخلق فذلك يسعه
اظهار ذلك او ضرب لا يخاف منه تلف عضو على ان يكفر بالله فتلف طبا لكفر
يصير كافرا وتبين منه امراته فان قال كان قلبي مطمئنا بالايمان لا يصدق
واذا اكراه الرجل على الكفر فقال كفرت فقال كفرت بالله وقال نويت الخبر
عن نفر سابق في الماضي كذا تبين منه امراته في القضاء ولو قال كفرت بالله ولم

لوقال

وقال

رد

ولم يرد به الجبر المأخوذ وانما قصد به الكفر تبين منه امراته كفرت ففادى ديانة
ويصير كافرا لانه يقدر على الخلاص عن الاكراه باجراء كلمة الكفر من غير تحقيق ولو
قال كفرت بالله وقلبه مطمئن بالايمان لا تبين امراته ولو اكراه على سب محمد صلى الله
عليه وسلم فسب محمدا وخطربا له محمدا اخر ونواه بانه امراته منه قضاء وان لم
يرد محمدا اخر بانه امراته قضاء وديانة وان لم يخطربا له غير النبي وسب محمدا
وقلبه مطمئن بالايمان لا تبين امراته لانه مكروه والاكراه في هذه السبيل هو بعيد
التبديد والحبس لا يكون اكراه ما في البيع الاكراه بوجع الكاه هو بعيد القيد
والحبس يكون اكراهها وكذا كل تملك محتمل الفسخ كالاجارة والهبة وغير
ذلك وكذا لو كان على رجل مال او كفالة او حق شفعة واكره بضرب او قيدا او
حبسا كانت البراءة باطلة ويكون مكرها وكذا لو اكراه حبسا او قيد حتى يقرر على
نفسه بمال او قصاصا ويقرر محمدا ونكاح او طلاق او عناق كان الاقرار باطلا
ولو اكراه على هذا حبس يوم او قيد يوم او ضرب سوط فجميع ذلك يكون جائزا وكذا
الاكراه لا يمنع جواز شيء من هذه التصرفات والمراد من الضرب الذي يكون اكراهيا
في مثل هذا الضرب الذي يجرد منه الالم الشديد لا اصل الالم واما القيد والحبس الذي
يتلون به الاكراه اكراهها ان يحى منه الاغتمام البين والقيد الموبد والحبس يكون
اكراهيا وكذا لو لم يكن موبدا ولكن يلحقه ضررا غتنام شديد فهو مبررة الموبد
واذا اكراه السلطان رجلا بوعيد قيدا او حبسا على ان يقتل فلانا لا يكون كراهيا
مكرها فان قتل فلانا ذلك كان على المأمور القصاص في قولهم وان اكراهه بوعيد
قتل او تلف عضو يكون اكراهيا فان قتل المأمور ذلك قتل الامر قصاصا في
قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما ولا تقتل المأمور ولو قال السلطان لرجل اقطع
يد فلان والاقتل وسعه ان يقطع يد فلان واذا قطع كان القصاص على الامر

الموبد

بنقول ان حنيفة رحمه الله **فصل في الاكراه على احد**
الفصلين رجل اكره رجلا بوعيد قتل او تلف عضو او قيد او حبس
على ان يطلق امرأته التي لم يدخل بها او يعتق عبدا ففعل المكن احدهما غم المكن
وهو الامر الاقل من قيمة العبد ومن نصف مهر المطلقة ايها كان اقل يرجع المأمور
بالامر بذلك لان المأمور كان يتخلص عن اكثر الضررين بالتزام الاقل فلا يرجع على الامر
بالزيادة وان كان الزوج دخل بها لا يجب على الامر شي ما اذا اخلق فلا نه لرجب عليه
بالطلاق ثم يمكن واما اذا اعتق فلا نه كان يتخلص عن الاعتاق بالتزام دام يجب
فيه شي لم تكن فيكون مختارا في الاعتاق ولو اكره على ان يقرب بالله تعالى او
يقتل هذا المسلم بوعيد قتل او تلف عضو فقتل المسلم يقتل المأمور وفي الاستحسان
لا يقتل وتجب الدية في ما له في ثلاث سنين اذا لم يعلم المأمور انه يدخله في
اجرا كلة الكفر اذا كان قلبه مطمئنا بالايمان وان علم بالرخصة اختلفوا فيه
قال بعضهم يقتل المأمور قصاصا وقال بعضهم لا يقتل لان اجرا كلة الكفر
مرخصة وليس بمباح ولهذا الوصير حتى قتل كان شهيدا ولو اكره على اكل ميتة
او لحم خنزير او قتل مسلم فقتل المسلم يقتل المأمور قصاصا لان اكل الميتة مباح
عند الضرورة وليس برخصة ولهذا الوصير حتى قتل ولم ياكل الميتة يكون انما
مواخذا بدمه ولو اكره على ان يقتل مسلما او يزني ليس له ذلك ان يفعل
احدهما لان قتل المسلم والزنا لا يباح عند الضرورة فان زنا حد قياشا ولا
يحد استحسانا وعليه مهرها وان قتل المسلم يقتل الامر لان كل واحد منهما
حرام فلا يخرج من ان يكون مكرها ولو كان الاكراه في هذه المسائل كلها
بوعيد حبس او قيد او حلق لحمية لا يكون اكراها فان قتل المسلم يقتل القاتل
قصاصا ولا يقتل الامر لعدم الاكراه بل بعزروا ولو اكرهت المرأة على الزنا

بقيد او

بقيد او حبس لا حد عليها لانها وان لم تكن مدركة فلا اقل من الشبهة ولو اكره
الرجل على ان يقتل فلانا المسلم او يتلف مال الغير كان له ان لا يأخذ مال الغير
ولا يتلفه سوا كان ذلك المال اقل من الدية او اكثر لان اتلاف مال
الغير يرخس وليس بمباح ولهذا الواضطر حاله المخصصة فاراد ان يأخذ
مال الغير فسخه صاحبه ولم يأخذ حتى مات لا يائثم فان قتل فلانا المسلم
ولم يتلف مال الغير يقتل القاتل لان اتلاف مال الغير يرخس وقتل
المسلم غير يرخس وان اتلف مال الغير ضمن الامر ولو اكره بوعيد
القتل على الطلاق او العتاق فلم يفعل حتى قتل لا يائثم لانه لو صبر على
القتل ولم يتلف مال المخير نفسه يكون شهيدا فلان لا يائثم اذا امتنع عن
ابطال ملك النكاح على المرأة كان اولى **فصل في التلجئة**
التلجئة على ثلاثة اوجه احدها التلجئة في نفس البيع وصورتها ان يقول
الرجل لغيره اني اريد ان اباع منك عبدي هذا في الطاهر لا مراءاة ولا يكون
ذلك بيعا في الحقيقة فقال فلان نعم واشهد على مقالي انه ذلك ثم باعه فخلص
اخر بالثمن درهم وتصادق على ما كان بينهما من المواقعة كان البيع باطلا
وهو بيع الهازل ذكر محمد رحمه الله في كتاب الاقراء من الاصل ان هذا قول
ابي حنيفة وقولنا وعن ابي يوسف حنيفة رحمه الله ان البيع جائز هذا
اذا تصادقا على ان البيع بينهما كان على تلك المواقعة فان ادعى احدهما
ان البيع كان تلجئة وانكر الاخر لا يقبل قوله مدعي التلجئة ويستخلف الاخر
وان اقام مدعي التلجئة البيعة على ما ادعى قبلت بيئته ولو تصادقا ان البيع
كان تلجئة ثم اجاز البيع بعد ذلك صححت الاجارة كما لو تباعها لائم جلاله
جد يصير جدا وان اجاز احدهما لا تسع اجازته واذا اكرهت المرأة على قول

الخلع فقبلت ثم رخصت ان كان الخلع بلفظ الخلع لا يلزمها المالد والطلاق باين
 وابن كان بلفظ الطلاق على قول محمد بن حنيفة وابي يوسف رحمه الله يصير
 باينا ويلزمها المالد اذا رخصت وعلى قول محمد رحمه الله يكون رجعيا ولا
 يلزمها المالد وفي بيع التلمية اذا قبض المشتري العبد المشتري واعتقه
 لا يجوز عتقه اعتاقه وليس هذا ببيع المكر فان المشتري هناك اذا
 اعتقه بعد القبض ينفذ اعتاقه لان بيع التلمية هزل وذكر في الاقرار
 من الاصل ان بيع الهازل بالحلل ابيع المكر فاسد هذا اذا كانت التلمية
 في نفس البيع فان كانت في الثمن وصورته بان يتفقا في السر ان الثمن
 الفدرهم وباعا في الطاهر بالفدرهم قال محمد رحمه الله الثمن ثمن السر
 ولم يذله فيه خلافا وروي المعلى عن ابي حنيفة رحمه الله ان الثمن ثمن العلانية
 وان اختلفا في السر ان يكون الثمن الفدرهم والشهدا على ذلك ثم تباعا
 في الطاهر مائة دينار قال محمد رحمه الله في القياس بطل البيع وفي الاستحسان
 يجوز مائة دينار ولو اختلفا ان يقرأ ببيع لم يكن اقرارا ثم اجاز لا يجوز
كتاب الوصايا اذا اراد الرجل ان يوصي وله اولاد صغار
 عن ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله ان ترك المال لاولاده يكون افضل
 ولو كان الاولاد كبارا والمال قليل قال ابو حنيفة رحمه الله لا ينبغي له
 ان يوصي وان كان كثير او الورثة اغنيا بيد بالواجبات وان لم يكن عليه
 شيء من الواجبات بيد بالقرابة فان كانوا اغنيا فالجيران والله اعلم
فصل فيما يكون وصية وفيما لا يكون
 ثم يقرأ صحيح كتب بيده كتاب وصية وقال للشهود اشهدوا بما فيه ولم يقرأ
 الكتاب عليهم قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله لا يجوز له ان يشهدوا بذلك في
 قول

قول علمائنا المتفقين الا ان يقرأ عليهم الكتاب او يقرأوا عليه وقال نصير رحمه الله
 يجوز لهم ان يشهدوا وروي ابو يوسف عن ابي حنيفة رحمه الله اذا كتب الرجل وصية
 بيده ثم قال اشهدوا علي بما في هذا الكتاب فهو جائز استحسانا وان كتبها غيره
 وقال هو اشهدوا علي بما في الكتاب لم يجوز قال نصير رحمه الله كتب علي ابن
 احمد وصية وكتبها عنده فحضر هناك عدول فقرأ عليهم وكتبوا اشهادهم ثم دخل
 جماعة من المشايخ فامرهم ان يكتبوا اشهادهم ولم يقرأ عليهم وعن ابي نصر الدبوسي
 رحمه الله من يقرأ شهدا على كتاب الوصية من غير ان يقرأ على الشهود قال لا يصح الشهود
 ان يشهدوا حتى يقرأ هو على الشهود او يقرأوا عليه وكذلك كتاب الاقرار قال
 ابو حنيفة رحمه الله اذا كتب الرجل صكاً خطيين اقرارا بماله او وصية ثم
 قال اشهدوا عليها من غير ان يقرأها او يقرأ عليه وسعك ان تشهد بحج
 علي كل من يشهد ان يحاط فلا يشهد على صك لم يقرأ او يقرأ عليه فان فعل
 كان له الجمل او لقلة عنايته في امر الدين وذلك لا يجوز في امر الدين ولو
 اوصى رجل ان ما وجد مكتوباً في وصيته والذي ولم اكن انفسها فتعدوها
 او اقر بذلك على نفسه اقراراً في مرضه قالوا هذا وصية ان صدقه الورثة
 صح تصديقه وان كذبوه كان من الثلث ولا يكون ذلك من جميع المال بخلاف الدين
 لانه لا طيب له الا الله تعالى فان حكمه حكم الزكاة والكفارات رجل قال ثلث
 مالي وقف ولم يزد على هذا قال ابو نصر رحمه الله ان كان ماله نقداً فهذا القول
 باطل مترلة قوله هذا الدراهم وقف وان كان ماله ضياعاً نصير وفتا على الفقر
 ولو ان مريضاً قال اخرجوا الفاس من مالي او قال اخرجوا الفدرهم ولم يزد على
 هذا ومات قال الفقيه ابو بكر ان قال بذلك وذكر الوصية جاز ونصرف الى
 الفقر اذا قري صك الوصية على رجل فقبل له اهو هكذا فاشار براسه

نعم لا يجوز ذلك وكذا الواسع عن الكلام لأجل المرض وهو يفقد على الكلام وأما برأيه
لا يجوز ذلك وليس هذا كالأخر لأن الآخر لا يرجأ منه الكلام أما الذي اعتقل
لأنه لمريض رجأ منه الكلام فلا يجعل أثارته بمنزلة العبادة ولو قيل لمريض
أوصى بشي قال غلثما لي ولم يزد علي هذا قال الفقيه أبو بكر إن كان هذا يحل أثار
السؤال يصرف ثلث ماله إلى الفقراء وعن محمد بن سلمة أنه أطلق الجواب
وقال يصرف ثلث ماله إلى الفقراء ولم يفصل بتفصيله وعن محمد بن مقاتل
رجل أوصى بأن يعطى الناس ألف درهم قال الوصية باطلة ولو قال تصدقوا
بألف درهم فهو جائز ويصرف إلى الفقراء وروي عن ماهر بن هاشم عن محمد بن
قال ثلث ما لي لله قال أبو حنيفة رحمه الله هي باطلة قال لعبد الله
الله لا يعق وقال محمد الوصية جائز وتصرف إلى وجع البر وفي مشكلة العتق
إن أراد به العتق عتق وإن أراد به الصدقة بالعبد يتصدق به وإن أراد به
أن كلنا لله تعالى لا يلزمه شيء مريض قال بالفارسية صددرهم از من بخشش
كسبت قال الشيخ أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله هي باطلة لأن هذا يكون
للاغنيا والفقراء جميعا ولو قال صددرهم از من روان كسبت قال كانت
الوصية جائزة لأن هذا اللفظ يراد به القرية وقال القاضي الإمام أبو الحسن
علي بن الحسين بن السفدي رحمه الله قوله وإن كتب ليس من لسنا فلا عرف هذا رجل أوصى
بأن يدفن في داره قال أبو القاسم هذه الوصية باطلة ثبت دفن في قبر دفن فيه ميت
أخر قال أبو القاسم إن بليت عظام الأول ولم يبق من عظامه شيء دفن فيه الثاني
وإن بقي من عظامه بهما عليه التراب ولا تحرك العظام ويدفن الثاني بجنب الأول
وإن شأوا جعل بينهما حاجزا من الصخر ولو أوصى بأن يحل بعد موته إلى موضع
كذا ويدفن هناك ويبني هناك رباط من ثلث ماله ولم يحل إلى ذلك الموضع قال

انوار الہی

ابو القاسم رحمه الله وصيته بالرباط جازية ووصيته بالحلل باطلة ولو حمله الوصي يضمن
ما انفق في الحمل اذا حمله الوصي بخلاف الورثة وان حمله باذن الورثة لا يضمن
وما يلقي في القبر تحت الميت مثل المضربة ونحوها قال ابو نصر لابن سريته وهو كان
الزيادة في الكفن وبعضهم انكروا ذلك ولو اوصى بعمارة قبره للترين فهي باطلة
ولو اوصى باتخاذ الطعام للماتم بعد وفاته ويطعم الذين يحضرون المنعزية
قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله يجوز ذلك ويحل للذين يطول مقامهم عند
والذي يحسن مكان بعيد وليسوى فيه الاغنياء والفقراء ولا يجوز للذي
لا يطول مسافته ولا مقامه فان فضل من الطعام شيئا كثير يضمن الوصي
وان كان قليلا لا يضمن وعن الشيخ الامام ابي بكر البجلي رحمه الله رجل اوصى
بان يتخذ الطعام بعد موته للناس ثلاثة ايام قال الوصيصة باطلة وعن
ابي القاسم رحمه الله في حمل الطعام الى اهل المصيبة والاكل عندهم قال
حمل الطعام بالابتداء غير مكروه لاشتغال اهل المصيبة بتجهيز الميت ونحو
فاما حمل الطعام في اليوم الثالث لا يستحب لان في اليوم الثالث يجتمع النجاسات
فاطعمه في ذلك اليوم يكون اعانة على المعصية اذا اوصى الرجل ان يطبخ قمه
او يضرب على قمه فبما كانت باطلة رجل قال الشهدوا اني قد اوصيت فلان
بالف درهم واوصيت ان لفلان في مالي الف درهم قال محمد رحمه الله الا ان
الاولى وصية والاخرى اقرار ولو قال اوصيت بان له الف في مالي فهو اقرار
ولو قال قد اوصيت له بالف في مالي كانت وصية رجل قال في صحيحه اوصى
مرضه ان يحدث في حدث فلان كذا عن ابي يوسف رحمه الله انه قال
سمعت ابا حنيفة ان هذه وصية والحدث عندنا الموت وان لم يقل حدث
الموت وكذا لو قال لفلان الف درهم من ثلثي فهو وصية وان لم يذكر فيها

الموت ولو قال فلان العبد رهن من مالي او من نصف مالي او من ربع مالي
فهو باطل قال ذلك في صحته او مرضه الا ان يكون عند ذكر الوصية
يكون وصية رجل قال في مرضه اوصيت لفلان بكذا ولفلان بكذا
وجعلت ربع داري صدقة لفلان قال محمد رحمه الله اجيز هذا على وجه
الوصية ولو قال في مرضه الذي مات فيما تمت من مرضه هذا فلانة لامته
حق وما كان في يدها شيء فهو عليها صدقة قال لاري ذلك جاز على وجه
الصدقة ولعلها كان في يدها يوم مات وعليها البينة ان هذا كان
في يدها يوم مات وعن ابي يوسف رحمه الله مريض قال اعطوا فلانا وصية
كذا او قال اعطوا بعد موتي او قال اعطوا ثلثي فهو جاز لان الثلث محل
الوصية وان قال الربع او الخمس او شيئا اخر ما خلا الثلث لا يكون وصية
الا ان يكون ذكر الوصية او الموت وعن ابي يوسف رحمه الله مريض قال
فيما اوصي تصدقت على فلان بداري ووهبت لفلان عبدي فلانا وجعلت
لفلان كذا وكذا من مالي قال اما الصدقة والهبة فلا يجوز شيئا منها فهو على
الصدقة والهبة فان قبض الموهوب لها والمتصدق عليه جاز من الثلث
واما قوله جعلت فهو وصية لا يشترط فيها القبض والاقرار **فصل في**
كوز وصيته ومن لا يجوز وصية الصبي عندنا اذا لم يكن لمرافقا
وكذا اذا كان مرافقا لا يجوز ولا يجوز وصية العبد والمدربر وام الولد والكاتب
مات عن وفا او غير وفا ومعق البعض كذلك في قول ابي حنيفة رحمه الله لانه
بمثلة المكاتب عند المجنون بمثلة الصبي وصية الحر العاقل رجلا كان
او امرأة جازنة ووصية الذي بما يتقرب به المسلمون واهل الذمة نحو العتق
والصدقات في قولهم جازن وان اوصى الذي بما يتقرب به اهل الذمة دون

عقد المسلم

اهل الاسلام نحو الوصية ببنا البيعة والكنيسة والسراج فيها جاز في قول
ابي حنيفة رحمه الله ولا يجوز في قول صاحبيه والذي اذا بنى بيعة في حياته
ثم مات يكون ميراثا عنه ولا يجوز وصية الصبي المحجور الذي يبلغ غير رشيد
قياسا وجونا سخسا نا ووصية ابن السبيل الذي هو غايب عن ماله جازنة
ولا يجوز الوصية لوارث عندنا الا ان يجيزها الورثة ولو اوصى لوارثه
ولا جنبي صح في صحة الاجنبي ويتوقف في حصة الوارث على اجازة الورثة
ان اجازوا واجازوا وان لم يجيزوا بطل ولا يعتبر اجازتهم في حق الموصي
حتى كان لهم الرجوع بعد ذلك ولو اوصى لجنبيه وهو غير وارث ثم مات
الموصي واخوه صار وارثا بطلت وصيته عندنا ولذا الوصى لاجنبيه ثم
تزوجها ثم مات لا تقع الميراث لاجازة الورثة ولو اوصى لابنه وهو عبد
او كافر ثم اسلم او عتق ثم مات الموصي لا تصح وصيته ولو اوصى لقاتله انما جازت
الورثة جاز والافلا في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال ابو يوسف
ورفر لا يجوز وان اجازت الورثة ولو كان القاتل صبيسا او مجنونا جازت
له الوصية في قول ابي حنيفة ومحمد ولا يجوز في قول ابي يوسف ولو اوصى
لحاتب قاتله او مدربره او لام ولد قاتله لا يجوز الا باجازة الورثة ولا
يجوز وصية المسلم للمرتد ولا وصية المسلم لمحرم ولو اوصى لثلاث ماله
ثم مات الموصي له قبل موت الموصي بطلت وصيته ولو اوصى لفلان وفلان
واحدهما ميت وقت الوصية ذكر في الاصل ان جميع الوصية تكون للمحي
منهما وعن ابي يوسف رحمه الله انه قال ان لم يعلم الموصي بموته كان للمحي
نصف الوصية وتبطل الوصية في النصف وان علم بموته كان جميع الوصية
للمحي ولو اوصى لرجلين ثلث ماله ثم مات احدهما قبل موت الموصي بقي نصف الوصية

وان لم يجز الورثة ولو اوصى لقاتله وليس
له وارث سوى القاتل جازت الوصية

للميت ما وبعود النصف الى ورثة الموصي ولو اوصى مسلم لحرابي مستان من ثلث ماله
 ذكر في الاصل انه يجوز وقبل هذا قول محمد رحمه الله في رواية وعن ابي حنيفة رحمه الله
 في رواية لا يجوز هذا الوصية وان لم يكن الحرابي مستاننا لا يجوز في قولهم
 وفي بعض الروايات لا يجوز للحرابي مستاننا كان اولم يكن اجازت الورثة
 ام لم يجزوا ولو اوصى رجل ثلث ماله لاجبيه وهو وارثه ثم ولد للموصي
 ابن ثم مات الموصي صحت الوصية له ولو اوصى لابن وارثه جاز وكذا الوصي
 لكتاب نفسه او لام ولد نفسه او لمدير نفسه جاز الكل استحسانا ولو اوصى
 لعبد القن او لأمته القن ثم مات جازت الوصية في قولهم الا عند ابي
 حنيفة رحمه الله في الوصية للقن يعتق ثلثه بحبان او بحب عليه قلنا قيمته
 وله ثلث ماله من ما يتركه فيتقاصان ويتراد ان الفضل وعند صاحبه
 يعتق العبد كله يصرف الوصية او لا الى العتق فان فضل شي من الثلث كان
 الفضل للعبد ويجوز الوصية لو الدقائل وان علوا ولد الولد قائله وان
 سفل والمكاتب مولود وعبيدهم ومديبرهم ولو اوصى لخته الثلاث المتفرقين
 وله ابن جازت الوصية للاخ لآب والاخ لأم وتبطل الوصية للاخ لآب
 وام لانه يرث مع البنت وان لم يكن ابن ولا بنت كانت الوصية كلها
 للاخ لآب لانه لا يرثه وتبطل الوصية للاخ لآب والام والاخ لأم لانها
 يرثانه اذا ماتت المرأة وتركت زوجها او وصت بنصف ما لها لاجني كان
 للاجني نصف ما لها وللزوج ثلث المال والسدس لبيت المال لانا لاجني
 اخذ ثلث المال ولا بلا منازعة يبقى ثلثا المال ياخذ الزوج نصف ما
 بقي وهو الثلث سقى ثلثا المال فباخذ لاجني تمام وصية وهو السدس
 يبقى السدس فيكون لبيت المال ولو وصت المرأة بنصف ما لها لزوجها

لم بالسوية اثلاثا لانهم
 لا يرثون مع الابن فان
 كانت له بنت جازت الوصية

ولم يوص بوصية اخرى كان جميع ما لها للزوج النصف بحكم الميراث والنصف بحكم
 الوصية وكذا الوصية لزوجها كما حد عبد بها بعينه فان الزوج ياخذ العدين
 جميعا احدهما بحكم الميراث والاخر بحكم الوصية واذا مات الرجل وترك امرأة ليس
 له وارث غيرهما او وصي لاجني جميع ماله ولا ميراثه جميع ماله ياخذ لاجني ثلث المال
 بلا منازعة وللزوجة ربع ما بقي وهو السدس بحكم الميراث سقى نصف المال يكون بينهما
 وبين لاجني نصفه ولو ان امرأة ماتت واوصت بجميع ما لها لزوجها وليس لها وارث سواء
 او وصت بجميع ما لها لاجني او وصت لكل واحد منهما بنصف المال ياخذ لاجني والثلث المال
 بلا منازعة سقى ثلثا المال للزوج نصف ذلك لان الوصية بقدر الثلث لاجني مقدم على
 الميراث سقى ثلثا المال يكون ذلك بين الزوج والاجني اثلاثا ثلث ذلك يكون للاجني
 وثلثاه للزوج مسلم او وصي ان يجعل ارضه مقبرة للمسلمين او خانا للمان او سفيلة
 للعامة او اوصى بان يعرف الى كفان موتى المسلمين او لخير قبورهم فالوصية باطلة
 في قول ابي حنيفة رحمه الله وقال محمد رحمه الله جازية ولو اوصى بثلث ماله
 للمسجد وغير المسجد ولم يعين ففي باطلة في قول ابي يوسف رحمه الله جازية في قول
 محمد رحمه الله ولو اوصى بان ينفق ثلثه على المسجد جاز في قولهم ولو اوصى
 بثلث ماله لبيت المقدس جاز ذلك وينفق على عمارة بيت المقدس وفي
 سراجة ونحو ذلك قالوا وهذا دليل على انه يجوز ان ينفق من وقف المسجد على
 قناديله وسرجه وان يشتري بذلك الزيت والقط للفتاد يلى رمضان
 ولو اوصى لعبد خديم المسجد ويؤذن فيه جاز ويكون كسبه لو ارث
 الموصي ولو اوصى بثلث ماله لاعمال البر لا يصرف الثلث في بناء السجون لان
 اصلاح السجن وعمارة يكون على السلطان ولو اوصى بان يحج عنه من ثلث
 ماله لاعمال البر فانه يحج عنه من ماله ولو اوصى بان يحج عنه بما يده وثلث

ماله خنوق فانه حج عنه من حيث يبلغ ولو اوصى بان يعتق عنه بمائة درهم نسبه وثلاث ماله
 خنوق لا يعتق عنه في قول ابي حنيفة رحمه الله وفي قول صاحبيه لا يشتري عبدا يوجد ثلث
 ماله ويعتق عنه ولو اوصى بان يغري عنه في سبيل الله فانه يعطى نفقة الغر ورجلا
 ينفقها على نفسه في ذهابه وجوعه وحال مقامه في المغر ولا ينفق منه شيئا على
 اهله فان فضل شي رد ذلك على الورثة وينبغي ان يغري عنه من ميرل الموصي وهي كالوصية
 بالحج فان كان الذي يغزو عنه غنيا جازو يجوز للموصي ان يغزو واحدة وكذلك
 لابن الموصي ويجوز للمسلم ان يوصي لفقر الصاري لان الوصية لفقر ابراهيم ليست
 بمعصية بخلاف بيتا البيعة فان ذلك معصية ومن اعان على نأجها يكون انما ولو اوصى
 بان يواجر ارضه من فلان سنة بكذا اجاز ان يفي الاجر بحاياه كانت الحاياه من
 الثلث ولو اوصى بان تنفق ثلثه على المسجد جاز ويصرف الى عمارته وسراجه ولو اوصى
 لسراج المسجد بجوز في قول ابي يوسف حتى يقول يسرح فيه ولو اوصى بان
 يتناع عبده ولم يسلم للمشتري لا يجوز الا ان يقول وتصدقوا بثلثه او يقول
 بيعوه لسهه ويخط الى الثلث عن المشتري وكذا الموقال بيعوا جاريتي يكتفن
 موبشرة الاف فانه يكتفن كفن الوسط من غير سرف ولا تقتير رجل قال
 ثلث مالي لفلان وفلان او قال ثلث مالي بين فلان وفلان مات احدهما قبل
 موت الموصي فانه يعود نصف الثلث الى ملك الموصي وان مات احدهما بعد موت
 الموصي يكون الثلث بين الحى منهما وبين ورثة الشريك كان الثلث مقبوضا
 او لم يكن رجل قال ثلث مالي لفلان وفلان مولى لفلان احدهما اسفل ومو الذي
 اعتقه فلان والثاني مولى الى الاعلى ومو الذي اعتق فلان ذكر في الاصل
 ان الوصية باطله وفي بعض الكتب عن ابي حنيفة رحمه الله فيه ثلاث روايات
 في رواية الثلث يكون للاعلى واسفل ومو الذي اعتقه فلان والثاني هو المولى

في رواية الثلث يكون للاعلى واسفل ومو الذي اعتقه فلان والثاني هو المولى

الاعلى

الاعلى وهو الذي اعتق فلان ذكر في الاصل ان الوصية باطله وفي الكتب عن ابي حنيفة
 رحمه الله فيه ثلاث روايات في رواية الثلث يكون للاعلى واسفل نصفين وفي رواية
 الثلث للمولى الاسفل خاصة وفي رواية الوصية باطله رجل قال ثلث مالي لفلان
 والمساكين قال ابو حنيفة وابو يوسف رحمهما الله يكون نصف الثلث لفلان
 والنصف للمساكين وقال محمد رحمه الله لفلان ثلث الثلث للمساكين ثلثه ولو قال
 ثلث مالي للمساكين صحت الوصية ويجوز صرفها الى مسكين واحد في قول ابي حنيفة وابو
 يوسف وقال محمد لا يجوز صرفها الى مسكين واحد ويجوز الى مسكينين رجل قال
 اذا مت فسام عبدي يوما فهو حر فسام العبد بعد موته لا يعتق العبد الم يعقده الورثة
 رجل اوصى بجميع ماله للفقراء ولرجل بعينه لا يجوز ذلك الا من الثلث فان اجازت
 الورثة في حياة المورث لا يعتبر اجازتهم وكان لهم الرجوع وان اجازوا بعد موته
 صحت الوصية اجاز رجل قال لفلان ثلث غنمي او بشاة من غنمي او قال بثوب
 من ثيابي او قال بقفز حنطة من حنطتي ولم يكن في ملكه يوم الوصية شيء من ذلك كانت
 الوصية باطله ولو كان له غنم وثياب وحنطة يوم الوصية مومات فلان بطلت
 الوصية ولو قال او صيت ثلث مالي لفلان وليس له مال ثم استفاد ملامات
 كان للموصي له ثلث ما ترك ولو اوصى بما في بطن جاريته لفلان وكان بطنها ولد
 يوم الوصية بان تلد لا قبل من ستة اشهر جازت الوصية وان ولدت لستة اشهر
 فضا عدا كان الوصية باطله ولو قال او صيت بهذا الكفري الذي في بطني فصار
 بسرا قبل موت الموصي بطلت الوصية وقال او صيت بهذا الرطب الذي في
 بطني فصار تمرا قبل موت الموصي في القياس بطل الوصية ولا بطل استحسانا
 ولو قال او صيت بعني هذا الفلان فصار رذيبا قبل موت الموصي بطلت الوصية
 قياسا واستحسانا ولو قال او صيت بزعي هذا الفلان وهو بقل فصار حنطة

اوصى

وشعير قبل موت الموصي بطلت الوصية وفي الوكالة اذا تغير هذا اكله بطلت الوكالة
 وفي البيع بشرط الخيار اذا تغير في ايام الخيار لا يبطل البيع ولا الخيار ولو اوصي
 بهذا الحل فصار كمن قبل موت الموصي تبطل الوصية ولو قال او ميت بثلث مالي لفلان
 او لفلان كانت الوصية باطلة في قول ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله
 صحت الوصية ويكون بينهما نصفين وقال محمد رحمه الله جازت الوصية ويكون
 البيان الى الورثة ولا يكون البيان الى موصي الميت ولو اوصي لرجلين بثلث ماله
 ثم قال الموصي رجعت عن وصية احدهما ولم يمت فمات يكون بينهما نصفين
 ولا يكون البيان الى الورثة وروي ابن سبعة عن محمد رحمه الله انه يجزى الوصية
 ومن محمد رحمه الله لو قال لجارتين له احدا كما حرق ثم مات قبل البيان يعقوب النصف
 من كل واحدة منهما ولا يكون البنان الى الورثة وقال احدا كما ام ولدي ومات
 قبل البيان كان البيان الى الوارث جريح اوصى عند موته ان يعفى عن علة
 والقتل عدا كان باطلا في قيا سر قول ابي حنيفة رحمه الله رجل اوصى ان يعار
 بيته من فلان كان باطلا وكذا لو اوصى ان يستقي عنه الماء في الموسم او في
 سبيل الله كان باطلا في قول ابي حنيفة رحمه الله رجل قال او ميت بهذا
 التبن لدواب فلان كان باطلا ولو قال يعلف بها دواب فلان كان جائزا ولو
 اوصى بان ينفق على فرس كل شهر عشرة دراهم قال محمد رحمه الله جازت الوصية
 ويكون وصية لصاحب الفرس فان هلك الفرس او باعه بطلت الوصية ولو
 اوصى سكنى دار لرجل وليس له ماسوي الدار جازت الوصية وله سكنها
 مادام حيا وان لم يخرج الدار من ثلث ماله فلا يجوز للوارث ان يبيع ثلثي الدار
 في قول ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله للوارث ان يبيع الثلثين
 وله ان يقاسم الورثة ايضا ويقرر الثلث للوصية ولو اوصى بقطعة لرجل ونجده

لرجل

لآخر او وصي ثم شاة مينة لرجل ويجزى لآخر او وصي بخطة في سبيلها لرجل وبالبيان
 لآخر جازت الوصية لهما وعلى الموصي لهما ان يدوسا وان سلبا الشاة وعن الفقيه
 ابو جعفر في مسألة الشاة والقطن ان السلب والحلج على صاحب اللحم والقطن ولو اوصى
 بقطن في الوسادة ولا خربا الوسادة كان اخراج القطن من الوسادة على صاحب
 القطن في قولهم ولو اوصى بد من هذا السمس احد هما وبكسبه لآخر كان
 التخليص على صاحب الدهر ولو اوصى بزيد هذه ربه لاسنان ونجده لآخر كان
 اخراج الزيد على صاحب الزيد ولو اوصى بحلقة الخاتم لرجل وبفضه لآخر
 جازت الوصية لهما فان كان في نزعه ضرر ينظر ان كانت الحلقة اكثر قيمة من الفض
 اكثر قيمة يقال لصاحب الفض ضمن قيمة الحلقة له وفي كالدراجة اذا التفت
 لولو انسان كان الجواب فيه على هذا الوجه ولو كان له ارض بها كرم واشجار
 فاوصى بارض الكرم لرجل والرياحن والاغراس والاشجار لا يجرى قطع
 الاشجار وخربت الارض فطلب منه صاحب الارض تسوية الارض كما كانت
 كان عليه تسوية الارض كما كانت وكذا اذا استأجر الرجل ارضا وعرس
 فيها الاشجار رفضت مدة الاجار فقلع الاشجار كان عليه تسوية الارض ولو اوصى
 بعبد لرجل وتخدمته لآخر فنفقة العبد على صاحب الخدمة وان مرض العبد
 مرضا يحجز العبد عن الخدمة لزمانه او غير ما كانت النفقة على صاحب الرقبة
 رجل قال عند موته ليقوم كاتوعند نظروا وكما يجوز لي ان اوصيه فاعطوه
 الفقرا قال محمد رحمه الله يجوز هذه الوصية وهو على الثلث ولو قال ما يجوز
 لي ان اوصيه فاعطوه جاز وهو الى الورثة اي شئ اعطوه جاز قليلا كان او كثيرا
 بخلاف قوله كلما يجوز لي فان ذلك يكون على الثلث رجل اوصى ثيابا جسده
 لرجل جاز ويكون للموصي له من الجباب والقميص والاردية والسر او يلائ

الرعي
 ويكون
 الحلقه ضمن قيمة الفض
 وان كان الفض اكثر قيمة يقال
 لصاحب الفض

والأكسبة دون الغلابية نس والحفاظ والجوارب لأن ذلك لبس من الشباب رجل أوصى
عبد برفقة روي بن زياد عن كة حنيفة رحمة الله أنه يجوز وهو مدبر لا
يقدر على بيعه أبدا ولو قال أوصيت لعبدي هذا بثلث مالي صار ثلثه مدبرا
ولو أوصى بعبد لرجل وعلى العبد من فوات الوصي فقال غريم العبد لا خير الوصية
لمن لم يكن له ذلك ويكون الدين في ذمة العبد ولو وهب عبد المديون من رجل
في حياته كان لغريم العبد أن يبطل الهبة وبيع القاضي العبد بدينه وما يفضل
من الثمن يكون للواهب ولو أجاز الغريم هبة العبد جاز ولا حق للغريم حتى
يعتق العبد لأن الوصي له بالعبد كاحد الورثة والوهوب له بمنزلة المشتري
رجل أوصى بأرض فيها زرع بدون الزرع جاز ويترك الزرع فيها باجر مثلهما
حتى يحصد الزرع **فصل في مسائل مختلفة** رجل أعطى
لأحد أولاده في الهبة شيئا قال الفقيه أبو بكر البجلي رحمه الله إن فعل ذلك لزيادة
خدمة هذا الولد وبيع لا بأس به وإن استووا في ذلك لا ينبغي له أن يفعل ذلك وإن
يعطيه ما لا يعطي غيره إلا أن يكون الولد مجتبا جافيعطيه قدر قوته
الخليفة إذا جعل رجل وليا له قال الفقيه أبو بكر البجلي لا يصير الثاني
خليفة ولا يجب على الناس أن يعملوا بما أمر الخليفة قال لأن الخليفة لو أراد
أن يقيم غير مقام نفسه في حياته ويعتزل هو لا يكون له ذلك فكذا بعد
موته وغيره من المشايخ قال يجوز أن يسقط الخلافة إلى غيره في حياته وبعد
موته وهو كالوصي له أن يوصي إلى غيره بعد موته ولو أقام غيره مقام نفسه
في حياته واعتزل هو لا يصح رجل حلف بأن لا يوصي بوصية فهو هب في
مرضه الذي مات فيه أو اشترى ابنه في هذه الحالة حتى عتق عليه لا يكون
حاشا ولو وهب شيئا لوارثه في مرضه أو أوصى له بشيئا أمر بتنفيذ قال

والذي

الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل كلاهما باطلان فإن أجاز بقية الورثة ما فعل وقالوا
أجزنا ما أمر به الميت تنصرف الأجاز إلى الوصية لأنها ما سوت لا إلى الهبة وقالت الورثة
أجزنا ما فعله الميت صححت الأجاز في الهبة والوصية جميعا مريض أوصى بوصايا
ثم سبرا من مرضه **فصل في** وعاش سنين ثم مرض فوصاياه باقية أن لم يقل
أنمت من مرضي هذا أو قال إن لم أبرأ من مرضي هذا فقد أوصيت بهذا أو قال
بالفارسية أكررا أني بيماري برك أبدا أو قال أكررا أني بيماري بمرضي فحينئذ
إذا أبرأ بطلت وصيته ولو أوصى بوصية ثم جن قال محمد رحمه الله إن أطبق
الجنون حتى بلغ سنة أشهر بطلت وصيته وإن أفاق قبل ذلك فإيصاؤه ووصية
باقية وقت محمد رحمه الله الجنون المطبق ستة أشهر وعن أبي يوسف رحمه الله
قد راجع المطبق بشهر وهو قول محمد رحمه الله أولا ثم قدر سنة رجل أوصى بوصية ثم
أخذ الوسواس فصار مقتضوا فمكث كذلك زمانا ثم مات بعد ذلك قال محمد رحمه الله
وصيته باطلة مريض لا يقدر على الكلام لضعفه إلا أنه عاقل فإشارته برأسه
لوصيته قال محمد بن مقاتل رحمه الله جازت وصيته بإشارته وأصحابنا لم يجوزوا
وقال الشافعي رحمه الله ذكر في الكيسانيات رحمه الله رجل أصابه الفالج فذهب
بلسانه وعجز عن الكلام لمريض فإشارته وكتب فقال ذلك وتقادم العهد فان حكمه
يكون بحكم الآخر سي وقال الشافعي رحمه الله أراد بقوله طال ذلك مصت السنة
بما ذلك وذكرنا طفي رحمه الله أيضا المريض الذي به السيل فنصر فاته من الهبة
ونحوها فنصر فاته المريض ما لم يتناول قال ومضى أصحابنا تطاول السيل بالسننة
فاذا انصرف بعد سنة فهو كالصحيح يجوز تصرفاته وعن الحسن بن زياد
رجل دفع إلى أخرا لعا وقال هذا الألف لفلان فإذا مات أنا دفعتها إليه
فإن يدفعها المأمور إلى فلان كما أمر ولو لم يقل هي لفلان ولكن قال ادفعها

اليه فأت الامور فان المأمور لا يدفعها الى فلان وعن ابي نصر الدبوسي رحمه الله
 مريض دفع الى رجل درهم وقال له ادفعها الى ابني او قال الى اخي ثم مات
 وعلي البيت ديون قال ان قال ادفعها الى عمة الميت وصغيره رحمه الله رجل قال
 اخي او قال الى ابني ولم يزد على هذا فان المأمور يدفع الالف الى عمة الميت وعن
 نصير رحمه الله رجل قال ادفعوا هذه الدراهم او هذه الثياب الى فلان ولم
 يقل هي له ولا قال هي وصية له قال هذا باطل لان هذا ليس باقرار ولا وصية
 من يبيع باع من وارثه شيئا فاقرا باستيف الثمن قال الشيخ الامام ابو بكر محمد
 بن الفضل رحمه الله ان كان الغالب من حاله الغنى ولزم الفراش
 وكان قيامه على تكلف ومثقه بسبب لا يجوز زيجه في قول ابي حنيفة رحمه الله
 رجل اوصى بوصاياها ونفذها وصاياها بالدراهم الزينة الردية اختلف
 المشايخ فيه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله ان كانت
 الوصية لقوم باعياهم فخرضوا بذلك مع علمهم بذلك جاز وان كانت الوصية
 للمفقر بعينها عيانهم جاز ذلك في قياس قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله
 ولا يجوز في قياس قول محمد رحمه الله ويعطى الفضل للمفقر في قول محمد رحمه الله
 واصل هذا رجل له ما يتادهم جيا وحوال عليها الحول ووجبت الزكاة فادى
 خمسة زيوفا جاز عندهما رجل اوصى بوصاياها والنقود مختلفة فانه ينفذ وصاياها
 فيها هو الغالب في البياعات رجل مريض اوصى بالالف مكسرة ودراهم صحاح فانه
 يشتري بدراهمه الصحاح شي ثم يبيع ذلك الشيء بالدراهم المكسرة وينفذ
 وصيته مريض قالوا له الا توصي فقال قد اوصيت بان يخرج من ثلث ما لي
 فيصدق به بالم على المساكين ولم يزد حتى مات فاذا اثلث ماله الفان
 قال الشيخ الامام ابو القاسم رحمه الله لا يتصدق الابالغ ولو قال المريض

او صحت

اوصيت بان يخرج من ثلث ما لي ولم يزد عليه قال يتصدق بجميع الثلث على الفقرا
 وعن الحسن بن زياد رحمه الله مريض قال اوصيت لفلان ثلث ما لي وهو الف
 درهم فاذا الثلث اكثر قال الحسن رحمه الله له الثلث بالغاما بلغ وكذا لو قال
 اوصيت بنصيب من هذه الدار وهو الثلث فاذا نصيبه الثلث لنصف قال
 هو له ان خرج النصف من ثلث ماله ولو قال اوصيت بالف درهم وهو عشر
 ما لي لم يكن له الا الف درهم كان العشر اقل واكثر ولو قال اوصيت بجميع ما في
 هذا الكيس لفلان وهو الف درهم فاذا فيه الف درهم كان له ما في الكيس
 ان كان يخرج من ثلث ماله وكذا لو وجد في الكيس دنانيرا وغيره من الجواهر
 او غير ذلك ولو قال اوصيت لفلان بالف درهم وهو جميع ما في هذا الكيس
 لم يكن له الا الف درهم ولو قال اوصيت لفلان بما في هذا الكيس بالف درهم
 وهو نصف ما في هذا الكيس لم يكن له الا الف درهم ولو قال اوصيت لفلان
 وهو نصف ما في هذا الكيس فاذا في الكيس ثلثه الف درهم كان له الا الف
 وان كان في الكيس الف كانت له وان لم يكن في الكيس الا خمسمائة كان له
 ذلك لا غير وان كان في الكيس دنانيرا وجواهر لا شيء له قال الفقيه ابو
 الليث رحمه الله على قياس قول ابي ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله ينبغي
 ان يعطى للموصي له مقدار الف درهم جميع ما في هذا البيت وهو كطعام
 فوجدوا فيه اكثر من كرا او وجدوا كرا حنطة وكرا شعير فان ذلك للموصي
 له بعد ان يخرج ذلك من ثلث ماله رجل وهب لرجل كيسا فيه دراهم
 فقال جميع ما في هذا الكيس لك وهو الف درهم ودفعه اليه فاذا في الكيس
 اكثر من ذلك او كان فيه دنانير كان الكيس وما فيه للموهر به مريض
 قال اخرجوا من مالي عشرة من الفاعطوا فلانا كذا او فلانا كذا ثم بلغ ذلك

بما في هذا الكيس

مردك لان عبدك يجوز
 الاستئجار من غير الحس ولو
 قال لفلان صح جميع

احد عشر الفا ثم قال والباقي للفقراء ثم مات فاذا اثلث ماله تسعة الاف قال
 الفقيه ابو بكر البجلي رحمه الله تفقد وصية كل واحد منهم على تسعة اجزا من عشرة
 جزوا ويبطل وصية كل واحد منهم احد عشر جزوا وقوله وما بقي للفقراء
 كانه سمي لهم تسعة الاف لانه ذكر في الابتداء جملة المال فيصير الباقي ما
 قلنا بخلاف ما لو قال اعطوا من ثلث مالي لفلان كذا الى ان قال الباقي للفقراء
 والمسئلة بحالها فانها لا شيء للفقراء ويعطى اصحاب الوصايا فكل واحد منهم
 تسعة اجزا من احد عشر جزا من وصيته ويبطل سهمان رجل اوصى بان يباع
 داره ويشتري ثمنها عشرة او قار خنطة والعنبر خمر وقدا وهي بوصية
 اخري فيبعت داره فلم تبلغ ثمنها ما يشتري به هذا المقدار من الخنطة والخنز
 وله ما سوى ذلك قال ابو القاسم رحمه الله ان اشع ماله لك ولغيرها من الوصايا
 يكمل من ثلثه وما دكانه اوصى بعشرة او قار خنطة والعنبر خمر وقال
 اجعلوا ثمن ذلك من مالي كذا فجعلوه من غيره ولم يصرفهم الا ان يكون ذلك
 المال دليل بان يكون سائر امواله خبيثة ويعرف طابعه من ماله بالطيب
 فيخص ذلك المال لوصاياه رجل اوصى بوصايا فبلغ ورثته ان اباهم
 اوصى بوصايا ولا يعلمون ما اوصى به فقالوا قد اجزنا ما اوصى به ذكر
 في المتن ان لا يصح اجازتهم وانما تصح اجازتهم اذا اجازوا بالعلم رجل
 اوصى للمساكين بترك كرمه ثلاث سنين فمات ولم يحول كرمه ثلاث سنين
 شيئا قال نصر رحمه الله يبطل وصيته وقال محمد بن سلمة رحمه الله لا يبطل
 ويتوقف ذلك الكرم ان خرج الكرم من ثلث ماله ما لم يقصد بترك
 الكرم ثلاث سنين وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله قول محمد بن سلمة بوقوع
 اصحابنا فانهم قالوا فيمن اوصى بخدمة عبده سنة لفلان غايب

فان

فان العبد خدمه بعد رجوعه ولو اوصى لفلان عبده هذه السنة فقدم فلا
 بعد السنة بطلت وصيته فذلك الغلة ونزول الكرم رجل اوصى بخلة كرمه
 لافسان قال الفقيه ابو بكر رحمه الله يدخل في هذه الوصية القوام والاوراق
 بالانهار والحطب فانه لو دفع الكرم معاملة يكون كل هذه الاشياء كالتمر
 ولو اوصى بغلة دار لافسان قال ابو القاسم رحمه الله يواجر الدار ويدفع
 اليه غلتها فان اراد الموصي له بالغلة ان يسكن بنفسه قال ابو بكر الاسكاف
 رحمه الله له ذلك وقال الفقيه ابو بكر بن ابي سعيد لانا لو اطلقنا له السكنى
 ربما يظهردن على الميت فلا يمكن ان يصرف الى الدين شي وفي الغلة يمكن وقال
 ابو بكر الاسكاف رحمه الله الدين موهوم وليس معلوم فلا يعتبر الموهوم
 قال الاتري انه ينفذ وصاياه وان كان يتوهم ظهور الدين وتوهم الدين
 لا يمنع تنفيذ الوصايا فلذلك هذا رجل اوصى لرجل ماله وللفقراء بماله
 والموصي له يحتاج هل يعطى له من نصيب الفقراء اختلفوا فيه قال محمد بن مقاتل
 وخلف وشداد رحمهم الله يعطى وقال ابراهيم بن النخعي والحسن بن ابي مطيع
 لا يعطى وقال الاول اصح رجل اوصى لرجل بعينه بما يده فباع الموصي شيئا من
 مال الميت من الموصي له بالمائة قال محمد بن مقاتل يجوز ذلك ان لا يرضى الموصي
 له بالمقاصد ولو صاحبه على ثوب قلت قيمته او كرت جاز ولو كانت الوصية
 بماله للمساكين ولو صاحبه على ثوب قلت قيمته لا يجوز الصلح ويرد الثوب
 رجل اوصى بثلث ماله لثني فلان وثلثه لثاني فمات احداهما قبل موت الموصي
 قال نصر رحمه الله ان كانوا لهما ان اوصى لهما ثلث بينهما نصفان وان كانا
 ابوهما يبطل ثلث الوصية والثلثان بينهما نصفان وقال الفقيه ابو الليث
 رحمه الله كذلك الجواب لان اباهم لما مات لا يتوقع له ولد سواء فانقرضت الوصية

وانما القاسم رحمه الله في
 ذلك وقال ابو بكر بن سعيد

فانه على من اوصى
 ان يحول ثمنه في الدين

لا عددهم وماركانه قال ثلث مالي لفلان وفلان وفلان فلما مات احدهم بطلت
 وصيته رجل قال اعطوا ابن فلان خمسة راهم فاني اكلت من ماله شيئا وان
 لم يجدوه فاعطوه ورثته فان لم تجدوا احد تصدقوا عنه فوجدوا المرأة هذا
 الابن لا غير قال ابو القاسم رحمه الله ان ادعت المرأة هذه قبل المتوفى مهرها
 ولم يعرف وارثا سواها يدفع اليها مهرها وان لم تدفع المهر وقالت لزوجها
 ولد تدفع اليها الثمن وان قالت ما كان له ولد يدفع اليها امرأتها قالت
 لزوجها في مرضي اجعل داري هذه لا ولاد زوجي حتى يجعلوني في حل قال
 ابو القاسم رحمه الله ان اجازت ورثتها ثم الامروا ان ابوا فقال للورثة اقروا
 لا ولاد زوجي بشي فتي اقروا يدفع ذلك المقدار من قيمة الدار ثم ينظر الى الباقي
 ان خرج ذلك من ثلثها لم يمنع منهم او صلح من الحقوق الواجبة قبلها ولو
 ابوا الصلح والشرع اعطوا ما اقرت به الورثة ولو ادعى ولاد الزوج اكثر حلف
 لهم ورثة المرأة على العلم رجل اوصى بان يعطى من كفارة صلواته لولد ولد
 الذي ليس بوارث قال ابو القاسم رحمه الله يعطى ولا يجوز عن كفارة لمن قال
 في حياته لا خراعتي عن مديري فلانا عن كفارة يعني فانه يعتق ولا يجوز عن
 كفارة مميته رجل اوصى بثلث ماله للشيعة ولجميع آل محمد صلى الله عليه وسلم
 المقيمين ببلده كذا قال ابو القاسم رحمه الله هذه الوصية باطلة في القياس
 ان كانوا يحسون وفي الاستحسان يجوز ويكون للفقر منهم قياسا على
 التام كانت الوصية باطلة بخلاف التام لان لفظ التام ينبي عن الحاجة
 وهذا اللفظ لا يدل على الحاجة رجل اوصى لاهل العلم ببلد قالوا يدخل هذه
 الوصية اهل الفقه واهل الحديث ولا يدخل فيط من يتعلم الحكمة مثل كلام
 وغيره لان هؤلاء يسمون المتشقة لا طلبة العلم رجل اوصى بثلث ماله لغيره

قال

قال بعضهم ان كانوا يحسون يقسم على اغنيائهم وفقدايهم وكذا لو قال لاهل
 مسجد كذا ولو اوصى بان يخرج من ثلث ماله لمجاوري مكة قال الشيخ الامام
 ابو نصر رحمه الله الوصية حايضة فان كانوا لا يحسون يصرف الى اهل الحاجة
 منهم وان كانوا يحسون قسمت على رؤسهم وحدا لاحصاء عن ابي يوسف
 رحمه الله ان كانوا لا يحسون لا تحاب وحساب فصد لا يحسون وقال بشر
 ليس هذا وقت وقيل اذا كان لا يحصيه المحصى حتى يولد فيهم لا يحسون
 وقال بعضهم هو مفوض الى ابي القاضي وعليه الفتوى والايضا
 قال محمد رحمه الله وعن محمد رحمه الله رجل اوصى لفلان ولبنى تميم قال
 كل الثلث يكون لفلان ولاشي لبنى تميم لانه صار كانه قال لفلان وللبناتي
 اذا كانوا لا يحسون فالوصية لهم باطلة ولو قال ثلث مالي لفلان ولرجل
 من المسلمين فنصف الثلث لفلان لا غير وكذا لو قال ثلث مالي لفلان
 ولغيره من المسلمين فجزء من احد عشر جزءا يكون لفلان ولاشي للمسلمين
 ولو اوصى لرجل بشي مسمى فقال الوارث هذا الذي قال ابو القاسم رحمه الله القول
 قول الوارث فيما كان في يده اذا لم يكن ذلك الشيء معروفا وعلى الموصي له البيعة
 رجل قال برذوني الاشقر وصية لفلان فها على ما يملك لا على ما يستفيد وكذا في
 قوله شجدي الاعمي والسندي والحشي لفلان ولو قال عبيدي لفلان او براديني
 لفلان ولم يصف الي شي ولم ينسبهم يدخل فيه ما كان له في الحال وما يستفيد قبل
 الموت رجل قال هذه البقرة لفلان قال ابو نصر رحمه الله ليس للورثة ان يعطوه
 قيمتها ولو قال هي للمساكين كان لهم ان يتصدقوا بقيمتها وبها اخذ الفقيه ابو
 الليث رحمه الله لان الوصي له اذا كان معلوما بشرط الصحة الوصية قبول
 الموصي له فاذا قبل الوصية فقد ملكها فليس لهم ان يمنعوه اما في الصدقة

ماله للورثة جسد العين
 الموصى بها لا يسمي بالصدق
 بقيمتها

المقصود هو القرية ودفع القيمة صدقة وقربة كرفع العين رجل اوصى بان تدفن
كتبه قال ابن مقاتل يجوز ان تدفن كتبه الا ان تكون شيئا لا يفهم احد
فيها شيئا او فيها فساد فينبغي ان تدفن فان كان كتب الرسائل وفيها اسم الله
تعالى واستغنى عنها صاحبها وتجنب ان لا يقرأ فان الاحب اليه ان تحرق ما كان
فيه من اسم الله تعالى ثم تحرقها او يلقها في الماء الجاري الكبير وان دفنت في ارض
طاهرة لا بناء لها كان ذلك حسنا ولا احب ان تحرقها بالنار ما لم يحرق ما كان فيها
من اسم الله تعالى او الانبياء والملائكة وعن بعض اهل الفضل رجل اوصى بان
يباع كتبه ما كان خارجا من العلم ويوقف كتب العلم بنفسه كتبه وكان فيها
كتب الكلام وكتبوا الي ابي القاسم الصغار رحمه الله ان كتب الكلام هل يكون
من العلم حتى يوقف مع كتب العلم فاجاب ان كتب الكلام تباع لانه خارج
عن العلم رجل اوصى بان يتصدق عنه بالف درهم فتصدقوا عنه بالخطبة
او بالعكس قال ابن مقاتل يجوز ذلك وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله معناه
انه اوصى ان يتصدقوا عنه بالف درهم خطبة لكن سقط ذلك عن السوال
فقبل له ان كانت الخطبة موجودة فاعطى قيمة الخطبة وراهم قال رجل
ان يجوز ان اوصى بالدرهم فاعطى خطبة لم يجوز قال الفقيه ابو الليث
رحمه الله وقد قيل بانه يجوز وبما اخذ وعرض خلف رحمه الله رجل اوصى
بان يتصدق بهذا الثوب قال ان شاءوا باعوا واعطوا ثمنه وان شاءوا
اعطوا قيمة الثوب وامسكوا الثوب وقال محمد بن لمعة رحمه الله بل يتصدق به
كما هو وكذا اللقطة وبعضهم اخذوا بقول خلف رحمه الله ولو نذر وقال
الله على ان يتصدق بهذا الثوب جاز ان يتصدق بقيمة ولو اوصى بان يباع
هذا الثوب ويتصدق ثمنه على المساكين جاز لم ان يتصدقوا بنفس الثوب

حد

رجل قال لوصيه يتم راحته كن فاعطاه ثمن الكلب اس قال ابو القاسم
رحمه الله هذا كله يقع على المحط رجل اوصى بان يتصدق عنه بالف
درهم فتصدق بقيمة ثوب زوي ابن سماعة عن محمد بن حماد الله انه لا يجوز
ولو قال يتصدق بهذا الثوب قال له ان يبيعه ويتصدق بثمنه وليس له
ان يمسك الثوب للورثة ويتصدق بقيمة ولو قال اشتر عشرة اثواب
ويتصدق بها فاشترى الوصي عشرة اثواب له ان يبيعه ويتصدق بثمنها
وعن محمد رحمه الله ايضا لو اوصى بصدقة الف درهم بعينها فيصدق
بثمنها الوصي مكانها من مال الميت جاز وان هلك الاول قبل ان يتصدق
الوصي بضمن الورثة مثلها عنه ايضا ولو اوصى بالف درهم بعينها
بیتصدق عنه فهلك الف بطلت الوصية رجل اوصى بان يتصدق
بشي من ماله على فقير الحاج هل يجوز ان يتصدق على غيره من الفقراء
قال الشيخ الامام ابو نصر رحمه الله يجوز ذلك كما روى عن ابي يوسف
رحمه الله في رجل اوصى بان يتصدق على فقير اسكة وعلى مساكين الري
فتصدق على غير هذا الصنف ان كان الامر حياض ولو قال الله على ان
اتصدق على جنس فتصدق على غيرهم ثم لو فعل ذلك بنفسه جاز ولو امر
غيره بالتصدق ففعل المأمور بذلك ضمن المأمور وروى الحسن عن ابي حنيفة
رحمه الله اذا اوصى الرجل لمساكين الكوفة فصرف الوصي الى غير مساكين
الكوفة يضمن ولم ينص بين حياة الامر وبعد وفاته وروى ابن سماعة
عن محمد رحمه الله رجل قال لله على ان اتصدق بهذا المال على فلان النقيز
او علي اهل بلد كذا كان له ان يعطى غيرهم وعن ابي يوسف رحمه الله في النواذر
اذا اوصى وقال يتصدق على المرضى من الفقراء فتصدق على الاصحاء او قال

قال ابو جعفر ان يتصدق على غيره من الفقراء
وقال ابو جعفر رحمه الله لا يجوز وعن ابي حنيفة
رحمه الله في رجل اوصى بان يتصدق على فقير
مسكة ثم عطي

تصدق على النساء فتصدق على الايتام او على الشيوخ فتصدق على السباب
فمن الوصي في جميع ذلك ولو قال تصدق بهذه العشرة الدراهم على عشرة مساكين
فتصدق على مسكين واحد دفعة واحدة جاز ولو قال تصدق بها على مسكين
واحد فاعطى على عشرة مساكين جاز وعن ابراهيم بن يوسف رحمه الله جل
اوصى لفقرا اهل بلخ قال لا فضل ان لا يجاوز بلخ ولو اعطى فقرا كون
اخرى جاز ولو قال في عشرة ايام فتصدق في يوم واحد جاز رجل
اوصى بان يفرق ثلث ماله فقير حنطة بعد وفاته على الفقرا اوصى
ما بقي فقير حنطة في حيوة الوصي قال ابو نصر رحمه الله يغرم الوصي ما
فرق في حياة الوصي ويفرقها بعد وفاته بما امر الحاكم حتى يخرج عن
الضمان وان فرق بعد وفاته بغير امر الحاكم لا يخرج عن الضمان قيل له
فان فرق بما امر الورثة بعد وفاته قال ان كان فيهم صغير لا يجوز امرهم
وان لم يكن جاز امرهم فاذا فرق خرج عن الضمان قال رضي الله عنه ومنعني
ان يبيع امر الكار في حصة ولا يبيع في حصة الصغار رجل امر رجلا بان يتصدق
بشي من ماله ودفن اليه فتصدق المأمور على نفسه وعلى ابنه جاز اجماعا
بخلاف ما اذا باع الوكيل المبيع من لا يقبل شهده تم له لان البيع متبعا ولا
تمتع في الصدقة رجل اوصى بان يشتري بهذا الف ضيعة في موضع
كذا وتوقف على المساكين فلم يوجد هناك ضيعة يشتري هل يجوز للوصي
ان يشتري ضيعة في موضع اخر قال ابو نصر رحمه الله ليس للوصي ان يصرف ذلك
الى مرة المساجد فان لم يجد الضيعة في ذلك الموضع يشتري ضيعة في اقرب
المواضع التي سمي وجعله وقفا على ما سمي فان تلف الوصي هذه الف بغرم الوصي
مثلها ويشتري لها الضيعة الوصي اذا اشترى جنس او حنطة ليتصدق بها على

الفقرا

الفقرا فاجزئ حال الجنين والحنطة على من يكون قال ابو نصر رحمه الله اذا لم يكن
الميت ذلك ثيب يستعين الوصي بمن يحمل ذلك بغير اجر ثم يدفع ذلك اليه على
وجه الصدقة وان امر بان يحمل المساجد لاجرة يكون في مال الميت وان
امر الوصي ان يشتري اربعين قفيزا من حنطة بمائة درهم ويتصدق بها
على الفقرا والمساكين من حصة الحنطة حتى بمائة ستون قفيزا قال ابو بكر
رحمه الله له ان يشتري بالفضل حنطة ويتصدق بها ويجوز ان يرد الفضل
على الورثة قال هكذا رايت عن ابي يوسف رحمه الله رجل اوصى بان يعطى
ثلث ماله للمساكين بلده ووطنه فان اعطى على مساكين البلدة التي هو فيها
جاز ايضا رجل اوصى بان يطعم عن كفارة مائة عشرة مساكين فغدا هم
الوصي فماتوا قال ابو محمد رحمه الله يجزئ ويغني عنهم ولا ضمان على الوصي
رجل اوصى بان يتصدق بثلث ماله فغضب رجل المال من الوصي واستلله
فاراد الوصي ان يعمل المال صدقة على الخاص والخاص مصر قال ابو
القاسم رحمه الله يجوز ذلك رجل اوصى بثلث ماله او بالف درهم للفقرا وكان
في حياته رجل غني ثم افتقر بعد موت الوصي ذكرنا في رحمه الله انه
يجوز ذلك ولو اوصى بثلث ماله او بالف درهم لفقرا هذه السكة والماله
بحالها لا يجوز ان يعطى لهم رجل اوصى وقال اعطوا من مالي بعد موتي مساكين
سكة كذا فلما مات الوصي اتى الوصي بالمال الى اهل السكة فقالوا لا
نريد وليس لنا حاجة قال ابو القاسم رحمه الله يدفع المال الى الورثة
ولين لهم يرد المال الى الورثة ثم اتى على ذلك سنة مثلا ثم طلب المساكين
قال ابو القاسم رحمه الله يدفع المال الى الورثة لان المساكين لما ردوا
بطلت الوصية فصارت ميراثا رجل دفع المال الى الوصي وامره بان يتصدق

فبلغ الثمن

بثلث ماله فوضع في نفسه لا يجوز ولودفع الوصي الى ابنه الكبير والصغير
الذي يعقل القبض جاز وان لم يعقل لا يجوز عامة السلطان اذا وصى
ان يعطي الفقرا كذا او كذا من ماله قال ابو القاسم رحمه الله ان علم انه
مال غيره لا محل اخذه وان علم انه مختلط بماله جاز اخذه وان لم
يعلم جاز ايضا حتى يتبين انه مال غيره وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله
ان كان مختلط لا يجوز في قول ابو يوسف ومحمد رحمه الله انه على ملأ
صاحبه ولا وجه الا ان يرد على صاحبه وقال في قول ابو حنيفة رحمه الله
بملكه بالخلط فيجوز اخذه اذا كان في بقية مال الميت والمقدار ما يرضى
خصما ومن محمد رحمه الله رجل اصاب متاعا حراما وصى بان يتصدق
به عن صاحب المتاع قال ان عرف صاحب المتاع يرد عليه وان لم يعرف
يتصدق به فان كذب الورثة مورثهم في هذا لا قرار يتصدق من ذلك
بمقدار الثلث مريض قال هذا المال لقطعة وكذبه الورثة ذكر في الاقرار من الاصل
ان على قول محمد رحمه الله لا يصدق ولا يتصدق وقال ابو يوسف يتصدق من
الثلث وعن محمد رحمه الله ان الناحية والمغينة اذا اخذت الاجرة على الشرط
يرد على اربابها ولا يتصدق بها رجل اوصى بثلث ماله للفقراء ولقربائه
قال فمير رحمه الله يكون الوصية بين الفقراء والقرباء نصفين وقال
محمد بن سلة ان كانت القرباء تحضرون فالثلث بين الفقراء والقرباء لكل
واحد من القرباء سهم واحد وللفقراء سهم واحد وان كانوا لا يحضرون فالثلث
بينهم نصفان والمشاع اخذوا بهذا القول رجل اوصى لدوي قرابته من الخمار
قال محمد بن مقاتل لا بأس به رجل اوصى بان يعطي ما يدهم للفقراء ومائة للاقرباء
وان يطعم الفقراء لما ترك من الصلوات فمات وعليه صلوات شهر وثلث ماله لا يبلغ جمع

ظ

وصايا قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله يقسم الثلث ما يدهم للفقراء
وعلى ما يدهم للاقرباء وعلى قيمة ما يبلغ من قيمة الطعام لكل صلاة متوهم من الحنطة قال صاحب
الاقرباء اعطوا من ذلك وما اصاب الفقراء والطعام ادي الطعام ويجعل الثمنان
في حصة الفقراء امرأة قالت في مرضها حوشان ما دار يد ذهب ارمال من قال
تصرفه الوصية الى قريب لها لا يرث لها منها والتقدير في ذلك لمن خاطبته بالحكم
يعطي من ماله قدر ما شاؤ في ما ينطق عليه اسم التذكرة لانها اذا لم تبين القدر
فوصيت التقدير في ذلك للحاطب رجل حضرته الوفاة فقال ان لرجل علي الف درهم
قال شداد رحمه الله يدفع كل المال الى الورثة ولا يوقف شي وان سمي المريض
وقال محمد علي الف درهم دين ولا يعرف محمد بن وقف مقدار الدين رجل مات عليه
دين يحيط بجميع ماله واكثر فادعي رجل على الميت ديناً وعجز عن البيعة قال
ابونضر رحمه الله ليس له ان يستخلف اصحاب الدين او الورثة وان كانت له بيعة
يقيمها على الوصي وان لم يكن للميت وصي جعل القاضي وصيا فان كان في مال
الميت فضل على الديون كان له ان يستخلف الورثة رجل مات وترك ضياءاً
وعليه دين فاذا زاد الورثة ان يقضوا ديونه ليقبض الضياء لهم قال ابونضر
رحمه الله ان اتفقوا على ذلك وعجلوا قضاء الديون وتنفيذ الوصايا بما هو المهر
كان لهم ذلك وان اختلفوا قلل الوصي ان ينفذ الوصايا ويقضي الديون من مال
الميت ويبيع ما يحتاج اليه من مال الميت ولا يلتفت الى قول الورثة مريض اقر
ان لفلان علي كذا و لفلان علي كذا ثم قال وان جاد علي علي ما يقي درهم الى خمسة
فاعطى ما اعي ثم قال ان لم يقبل فاعطوه ما يدعي براي فلان لرجل معلوم
قال ابونضر رحمه الله وصيته باعطائه هذا فاسدة ولا يعطى الا بيعة
ولو صحح قال ما ادعي فلان بن فلان في المال الذي في يدي فهو صادق ومات

ظ

اقامه

قال ابو القاسم رحمه الله ان لم يكن سبق من فلان دعوى بشي معلوم لا يلزم به بهذا القول شي وان سبق منه دعوى بشي معلوم فالذي ادعى ثابت له قال الفقيه ابو الليث رحمه الله ذكر في الكتاب مريض قال لفلان علي حق وصدقوه فانه يصدق الي الثلث ولو قال فهو صادق فلا رواية فيه عن اصحابنا وينبغي ان يكون الجواب كما قال ابو القاسم رجل مات وترك ورثة صغارا وكبارا ايسع للكبار ان يأكلوا من التركة قال فقير رحمه الله سالت بشر بن الوليد عن هذا قال نعم قال فقير قلت لبشر فان كان علي الميت الف درهم دين وترك مالا ايسع للوارث ان يأكل ويطلق الجارية ان كان في غيرهما او فبالدين قال نعم قلت عن هذا قال ما ديت احدا متع رجلا مات وعليه دين واوصى بوصايا واغاب الوصي فباع بعض الورثة بعض تركته وقضى دينه وانفرد ومساياه قال ابو نصر رحمه الله البيع فاسد الا ان يبيع بامر القاضي رجل قال ابراهيم جميع غرماي ولم يسميهم ولم ينو احدا منهم بقلبه قال ابو القاسم روي ابن مقاتل عن اصحابنا رحمهم الله انهم لا يرون رجلا له دين على رجل فقال لمدونه اذ امت فانت بري من ذلك الدين قال ابو القاسم رحمه الله يجوز ويكون وصية من الطالب للمطلوب ولو قال ان مت لا يبر الا ان هذه مخاطرة فلا يبيع كما لو قال ان دخلت الدار فانت بري من مالي عليك رجلا مات وترك وارثا وعليه دين يحيط بتركته قال الفقيه ابو بكر الوارث لا يكون خصما للغير ما لانه لا يرث وقال علي بن احمد الوارث يصير خصما ويقوم مقام الميت في الخصومة وبه ناخذ رجلا مات وعليه دين مستغرق والميت على رجل مال فطلب ورثته ذكر من المديون وهو يعلم بدين الميت فصالح الورثة عما عليه او غما في يده على مال قال بعض مشايخنا يغرم الوارث لغرما الوارث الميت لان الدين المستغرق يمنع ثبوت الملك للوارث فلا يبيع صلح الوارث

المال
ظ

فيل

فيل اذ الم يثبت الملك للوارث فعلى من يدعي صاحب الدين وعلى من يقيم البيعة قال الفقيه ابو الليث رحمه الله على ذي اليد بخضرة الوارث والصحيح ان الوارث يكون خصما لمن يدعي على الميت وان لم يملك شيئا رجل مات وترك اولاد اضعافا فجعل القاضي رجلا وصيها لاولاده الصغار فادعى رجل دين على الميت ووديعة وادعت المرأة مهرها قال ابو القاسم ليس لهذا الوصي ان يودي شيئا من الدين والوديعة مالم يثبت ذلك بالبيعة فاما المهر فان ادعت المرأة مقدار مهر مثلها يدفع اليها مقدار مهر مثلها اذ كان النكاح ظاهرا معروفا ويكون النكاح شاهدا لها قال الفقيه ابو الليث رحمه الله ان كان الزوج بنى بها فانه يمنع منها مقدار ما جرت العادة بتجملته ويكون القول قول الورثة في ذلك القدر ويكون القول قول المرأة فيما زاد على المجل الى تمام مهر مثلها رجل مات واوصى لامرأته وترك ضياعا والمرأة مهر على الزوج قال ابو نصر ان كان زوجها ترك من الصامت مثل مهرها كان لها ان تأخذ من الصامت وان لم يترك صامتا كان لها ان تبيع ما كان املح للبيع ويستوفي مهرها من الثمن فان كان في يد المرأة الف درهم فاخذته بمهرها قالوا كان لها ان تأخذ تلك الدراهم بغير رضى الورثة وبغير علمهم فان استخلفت بعد ذلك بالله ما في يدها من تركته الزوج شي من الدراهم قالوا كان لها ان تحلف ولا يامم اذا خلفت لانها اخذت الدراهم بمهرها صارت الدراهم ملكا لها **فصل فيما يكون رجوعا عن الوصية** **وفيهما لا يكون** رجل اوصى لرجل ثلث ماله او بشي بعينه ثم قال كل شي وصيته به لفلان فهو باطل يكون رجوعا ولو قال هي حرام او ربوا لا يكون رجوعا ولو قال او وصيته بثلث ماله او بشي بعينه ثم قال

اخر يكون رجوعا ولو قال اوصيت بهذا الا لفلان

وفلان لفلان منها الف كان رجوعا عن الوصية ويصير وصية لآخر ولو اوصى
بنوب لرجل ثم قطعه وخاطبه كان رجوعا ولو اوصى بصرف او كان او مخلوج
بغزل فغزله الموصى كان رجوعا وكذا الوصى بغزل ثم سجد كان رجوعا
ولو اوصى بخديده ثم صنع منه سيف او درعا كان رجوعا ولو اوصى بنفسه ثم صاغها
خاتما او اوصى بقطعة فحشا به نوبا او اوصى بظانه فجعلها ظانه او اوصى بطانة
فجعلها طانة او اوصى بقميص فنقعه وخاطبه قبا او اوصى بشيء فنقصه
ولم يخطه شيئا اخر او جعلها بطانة او اوصى بعبد لفلان ثم اعتقه او برى
او كاتبه او باعه او اخرجه عن ملكه بوجه من الوجوه كان رجوعا حتى
لوعاد الي ملكه لا يكون وصية ولو قال العبد الذميا وصيت به لفلان وقد
اوصيت به لفلان اخر يكون بينهما نصفان وكذا لو قال اوصيت بنصفه لفلان
كان العبد بينهما ولو اوصى بثلثه لفلان ثم قال الثلث الذي اوصيت به لفلان
وقد اوصيت به بنصفه لفلان اخر اوصى بثلثه لفلان فقد اوصيت بنصفه لفلان
لا يكون رجوعا عن الاول ويكون الثلث بينهما نصفان ولو قال الثلث الذي
اوصيت به لفلان وقد اوصيت بنصفه لفلان اخر كان للآخر الثلث
ولو اوصى بشي لرجل ثم قال ما اوصيت به لفلان فقد اوصيت بنصفه
لفلان اخر يصيب بينهما فيكون رجوعا من نصفه ولو اوصى بشي ثم جحد
الوصية وقال لمر اوص لفلان بشي يكون رجوعا وقال محمد رحمه الله لا يكون
رجوعا وذكر في الجامع اذا اوصى بوصية ثم قال اشهدوا اني لم اوص
بشي لا يكون رجوعا ولو اوصى لسان بجمارية ثم استولد بها يكون رجوعا
وكذا الوصى بخنطة فطحنها او اوصى بدقيق فخبه يكون رجوعا ولو قيل
لرجل اوصيت بعبدك فلان لفلان فقال لا بل اوصيت له بامتي فلانه

يكون

في الرجوع عن الوصية
في الرجوع عن الوصية
في الرجوع عن الوصية

يكون رجوعا بالوصية بالعبد ولو اوصى بنوب فعسله او بدار لخصم او هدمها وان طينها
يكون رجوعا اذا كان شيئا ولو اوصى بشي ثم رهنه يكون رجوعا ولو اجرها او كانت
جارية فوطيها لا يكون رجوعا ولو اوصى لرجل بشي ثم قيل له انك تبرا فاخر الوصية
فقال قد اخرتها لا يكون رجوعا ولو قيل له اتركها فقال تركتها كان رجوعا
فان صاحب الدين لو قال لم يردني تركت لك دينك كان ابرا ولو قال اخرت منك
لا يكون ابرا ولو قال لامرأته تركت طلاقك ينوي به الطلاق كان تلاقا ولو
قال اخرت طلاقك لم يكن طلاقا ولو اوصى بارض ثم زرع فيها رطبة لا يكون
رجوعا وان غرس الكرم او الشجر كان رجوعا ولو اوصى لرجل ثم قال كل وصية
اوصيتها لفلان وارثي كان رجوعا ويصير للوارث ان اجاز بقية الورثة
جاز وان لم يجزوا بطل وقيل الرجوع في الوصية على اربعة اوجه منها ما
يكون رجوعا بالقول والفعل جميعا نحو ان يوصى لرجل بشي ثم قال رجعت
كان رجوعا وكذا الوصى بعين ثم اخرجه عن ملكه بوجه من الوجوه بطلت
الوصية حتى لو عاد اليه بعد ذلك في حياته لا يكون وصية ومنها ما يكون رجوعا
بالقول ولا يكون رجوعا بالفعل نحو ان سلف ماله ثم قال رجعت صح رجوعه
ولا يكون رجوعا بعينه ذلك ومنها ما يكون رجوعا بالفعل ولا يكون رجوعا
بالقول نحو ان يقول لعبد ان مت من مرضي هذا فانت حر فهو مدبر متيد
لو قال رجعت عن ذلك لا يصح ولو باع العبد جارا لبيع وبطلت الوصية
ومنها ما لا يكون رجوعا لا بالقول ولا بالفعل نحو ان يدبر عبدا تدبيرا
مطلقا لا يمكنه ان يرجع عنه لا قوله ولا فعلا **باب الوصية**
لا ينبغي للرجل ان يقبل الوصية لانها امر على خطر لها روي عن ابي يوسف
رحمه الله انه قال الدخول في الوصية او له غلط والثانية خيانه وعن غير

والثالثة سرقة وعن بعض العلماء لو كان الوصي عمر بن الخطاب رضي الله عنه
لا يجوز عن ضمان وعن الثاني رحمه الله يدخل في الوصية الا احو او لص
فصل فيما يكون قبولا للوصية رجل قال لغيري انت وكيل
بعد موت يكون وصيا ولو قال انت وصي حيوت يكون وكلا لان التوكيل والوصية
اقامة الغير مقام نفسه في التصرف لان اقامة بعد الموت ايضا وفي الحي توكيل
فينعقد احدهما بجان الاخر ولا يتم الا ايضا الا بالقول كما لا يتم التوكيل الا
بالقبول رجل اوصى الى رجل في وجهه فقال الموصي اليه لا اقبل مع رده ولا يكون
وصيا قال قال الموصي للموصي اليه ما كان ظني بك ان لا تقبل وصيتي فقال للموصي
اليه بعد ذلك قلت كان جازا ولو اوصى الى رجل فقال لا اقبل فسكت الموصي
ومات فقال الموصي اليه قلت لا يصح قبوله ولو ان الوصي سكت ولم يقل في
وجهه لا اقبل ثم قال في غيبته في حق الموصي او بعد موته تحضر الجماعة وقد
قبلت كانه قبوله جازا ويكون وصيا سواء كان ذلك تحضر القاضي او بعد حضرته
ولو ان القاضي حين قال لا اقبل اخرجه ثم قال اقبل لا يصح قبوله ولو قال في
غيبته الموصي لا اقبل وصيته وبعث بذلك رسولا او كتابا الى الموصي فبلغ
الموصي ثم قال اقبل لا يصح قبوله ولو قيل في حياة الموصي ثم قال بعد موته
لا اقبل لزمته الوصية ولو سكت في حياة الموصي فمات الموصي كان له الخيار ان
شا قبل وان شأ رده ولو قبل الوصية في وجه الموصي فطلب فلما غاب الوصي
قال الموصي شهدوا اني اخرجته من الوصية ذكر الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله
انه يصح اخراجه ولو ان الموكل اخرج الوكيل عن الوكالة في حال غيبة
الموصي فرده باطل عندنا وهو نظير ما لو اوصى بثلث ماله لرجل فقال
الموصي له في غيبة الموصي حال حيوته لا اقبل وصيته ثم قال قبل بعد موته

الموصي

الموصي مع قوله عندنا وكذا لو رد الوصية بعد موت الموصي فقال لا اقبل ثم قال
قبلت مع قوله ولو ان رجلا اوصى لرجل ولم يعلم الوصي بذلك فباع الوصي شيئا بعد
موت الموصي من تركه الموصي جاز بيعه ويلزمه الوصية رجل اوصى لرجل وقال
له اعمل برأي فلا ز فهو علي وجهين احدهما ان يقول اعمل برأي فلان والثاني ان
يقول لا تعمل برأي فلان واختلف المشايخ فيه قال بعضهم في الوجهين
الوصي هو المخاطب وقال بعضهم في الوجهين جميعا كلاهما وصيتان كانه اوصى
اليهما وقال بعضهم في قوله اعمل برأي فلان الوصي المخاطب وفي قوله لا تعمل
الا برأي فلان هما وصيتان واختار ابو الليث رحمه الله هذا القول فقال
وهذا شبهه بقول الصحابة فانهم قالوا اذا وكل الرجل غيره بالبيع وقال
بعده بشهود فباعه بغير شهود جاز ولو قال له لا تبع الا بشهود او قال
لا تبع الا بمحض فلان فباع بغير شهود وبغير محض فلان لا يجوز كذا هذا وكذا
لو اوصى لرجل وقال له اعمل بعلم فلان كان له ان يعمل بغير علمه ولو قال
لا تعمل الا بعلم فلان لا يجوز له ان يعمل بغير علم فلان والنقوي على هذا القول
رجل اوصى لرجل وجعل غيره مشرفا عليه ذكر الناطقي رحمه الله انهما وصيان كانه
قال جعلتهما وصيين فلا ينفرد احدهما بما لا ينفرد احد الوصيين وقال الشيخ
الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله يكون الوصي اولى بامساك المال ولا يكون
المشرف وصيا وان تركونه مشرفا ان لا يجوز نقض الوصي الا بعلمه رجل اوصى الى
رجلين فقبل احدهما وسكت الاخر فمات الموصي ثم قال الذي قبل الذي سكت
اشتركتنا للثمن فاشتراه كان قبولا منه للوصية وكذا لو كان المساك خادما
للذي قبل الا انه حر يعمل عنده فاس القائل ان يشترى للثمن كذا او قال نعم كان
قبولا للوصية رجل قال اوصيت الى فلان ان يعفوا عن جرحتي قال محمد لا يصير

وصيا وقال مالك يصير وصيا وعن ابي حنيفة فيه روايتان في رواية كما قال
مالك وفي رواية كما قال محمد بن ريف قال لعين افض ديوني يصير وصيا في قول
ابي حنيفة لان قضا الدين من اعمال الوصية والوصاية لا تقبل التخصيص اذا
كانت من الميت وقال محمد لا يصير وصيا بهذا القدر مالم يقل افض ديوني
وانقد وصاياي رجل اوصى لرجل فقال الرجل اني اقبل وصيتك في تنفيد
وصيتك بثلث المال ولا اقبل في قضاء ديونك فاجابه الوصي يا ذاك فان
ابنوف الموصي قضاء ديونه الي غير كان الوصي مكلفا جميع امور الميت
مريض قال لصاحب له في سفر انت وصيبي في ان تشتري لي كفتا وتحمل
معاي لي ورتني فاذا اسلمت اليهم فانت خارج عن الوصية اولم يقل اذا اسلمت
فانت خارج عن الوصية ثمرات الرض وعليه ديون وقد اوصى بوصايا
قال ابو حنيفة رحمه الله هو وصيبي في كل شئ رجل اوصى لرجل وجعله متي
شا ان يخرج منها خرج قالوا هو جازي قوله ان يخرج منها متي شا رجل
اوصى لرجل وقال ان حدث به حدث الموت ففلان اخبر عنه وصي
او قال هو وصي مالم يبلغ ابني فاذا بلغ فهو الوصي فان الا الوصي هو الاول
ادرك الابن اولم يدرك ولا يجعل القاضي معه وصيا اخر في قول ابي حنيفة
وقال ابو يوسف هو كما امر واستثنى جازي وهكذا قال الحسن اذا
اوصى الرجل الي فلان مادام ابني فلان صغيرا فاذا ادرك هو الوصي
دون فلان جازي وقال اوصيت الي فلان في جميع تركتي فان لم يقبل
ففلان اخر وصي جازي وكذا الوفا ان قدم فلان الغائب فهو وصي
قال ابو يوسف هو كما قال وقال ابو حنيفة الوصي هو الاول قدم الغائب
اولم يقدم ولا يكون الثاني وصيا مالم يجعله القاضي وصيا قال الشيخ

الامام

الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله اذا اوصى لرجل وشوط ان يكون وصيا مالم يقدم
فلان الغائب فاذا قدم كان الوصي هو الغائب ذكر ان الاول يخرج من الوصية يقدم
الغائب وذكر الكرخي رحمه الله في مختصره ان هذا قول ابي يوسف اما علي فقول
ابي يوسف اما علي قول ابي حنيفة هما يشتركان في الوصية والفتوى علي قول
الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ولو قال اذا قدم فلان فهو وصي فلم يقدم
ز ما ينبغي للقاضي ان يجعل مكانه وصيا بعد موت الموصي فاذا قدم فلان يصير
فلان وصيا وتخرج الذي جعله القاضي وصيا من الوصية وعن محمد رحمه الله
رجل اوصى الي ابنه الصغير فان القاضي يجعل غيره وصيا فاذا بلغ الابن لم
يكن له ان يخرج الوصي الا بامر القاضي ولو قال ابني فلان اذا ادرك وصي
جازي وينبغي للقاضي ان يجعل وصيا مادام الابن صغيرا فاذا ادرك يصير
الابن وصيا وبطلت وصية الذي جعله القاضي وصيا رجل مات وترك اولادا
صغارا وله مال فقال القاضي جعلت فلانا قايما في تركته لو ارثه كان لفلان
ذلك ان يحفظ ما له ولم يترك له ان يبيع لغيره ولا يشتري لهم ثيابا ولو مات
القاضي او عزل لا تبطل وكالة هذا الرجل ولو قال القاضي جعلت فلانا
وكيلا لورثة فلان يبيع ما راي ويشترى لهم ما راي وينفق عليهم جاز ذلك
ولهذا لو قيل ان يبيع ويشترى لهم وهو علي وكالة ان مات القاضي او عزل
وهو بمنزلة الوصي ولو قال القاضي جعلت فلانا قايما في تركته فلان الميت كان
هو بمنزلة الوصي وهو علي حالة ان مات القاضي او عزل وان مات الابن لم تبطل
ولو قال القاضي جعلت فلانا وكيل لي في تركته فلان يبيع ما راي ويشترى لورثته
ما راي ثم عزل القاضي او مات بطلت الوكالة ففرق بين قوله وكيل لي وبين
قوله وكيل لورثة فلان يبيع لهم ويشترى وذكر في الاصل اذا وكل الابن وكلا

بيع ضياع للصغير ومات الأب وبقي الصبي بطلت الوكالة رجل أوصى لرجل فجن
الوصي جنونا مطبقا ينبغي للقاضي أن يجعل مكانه وصيا للميت فإن فعل القاضي
ذلك حتى أفاق الموصي كان وصيا على حاله ولو أوصى لرجل وصي أو محقن أو مجنون
مطبق لم يجز أفاق بعد ذلك ولم يفق وفي وكالة الأصل إذا وكل مجنونا
بيع ماله ثم زال جنونه كان على وكالته رجل أوصى بنصيب بعض أولاده
لرجل وبنيصيب البعض لرجل آخر فما يشتركان في الكل ولو أوصى لرجل
بدين وإلى آخره بأن يوثق عبده أو ينفذ وصيته فمات ميتان في كل شيء في قول
أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد كل واحد منهما وصي على ما سمي له لا يدخل
الأخر معه وكذا لو أوصى بميراثه في بلد كذا إلى رجل وبميراثه في بلد آخر
إلى آخره وقال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله إذا جعل الرجل
رجلا وصيا على ميراثه وجعل رجلا آخر وصيا على ابنته أو جعل
أحدهما وصيا في ماله الحاضر وجعل الآخر وصيا في ماله الغائب فإن كان
شرط أن لا يكون كل واحد منهما وصيا فيما أوصى لآخر يكون الأمر على ما شرط
عند الكل وإن لم يكن شرط ذلك فمفسد يكون المسألة على الاختلاف والفتوى
على قول أبي حنيفة رحمه الله رجل أوصى لرجل وأرثه جاز وأرثه الوصي بعد
موت مورثه وأوصى لرجل آخر أن قال هذا الوارث للذي أوصى
إليه جعلتك وصيا في مالي وفي مال الميت الأول الذي أنا وصيه فإن
الوصي الثاني يكون وصيا في التركتين جميعا ولو أن هذا الوارث الذي هو
وصي قال للثاني أوصيت إليك ولم يزد على هذا كان الثاني وصيا في التركتين
عندنا ولو قال هذا الوارث للثاني أوصيت إليك في تركتي عن أبي حنيفة
رحمه الله أنه وصي في التركتين جميعا وقال صاحباه هو وصي في تركته الميت

الثاني

الثاني خاصة مرض خاطب جماعة فقال لهم افعلوا كذا وكذا بعد موتي فإن
قبلوا صار كلهم أوصيانا وان سكتوا حتى مات الموصي ثم قبل بعضهم فإن كان
القبيل اثنين أو أكثر كانوا أوصيا وجاز لهم تنفيذ وصية الميت على ما يرفع
فإن قبل واحد من الجماعة يصير موصيا أيضا إلا أنه لا يجوز له تنفيذ وصية
الميت مالم يرفع الأمر إلى الحاكم فيقيم الحاكم معه آخر أو يطلق له الحاكم أن
يتصرف بنفسه لأن هذا بمنزلة ما لو أوصى لرجلين فلا ينفرد أحدهما
بالتصرف رجل أوصى إلى أعمى أو محدود في قذف جاز ذلك ولو أوصى
إلى فاسق محوف عليه في ماله ذكر في الأصل أن الوصية باطلة قالوا معناه
تخرجه القاضي من الوصية وروي الحسن عن أبي حنيفة إذا أوصى إلى فاسق
ينبغي للقاضي أن يخرج من الوصية ويجعل غيره وصيا إذا كان هذا الفاسق
من لا ينبغي أن يكون وصيا ولو أن القاضي أنفذ الوصية فقصا هذا الوصي
دين الميت وباع كما تباع الأوصيا قبل أن يخرج القاضي كان جميع ما صنع جازا
وإن لم يخرج القاضي حتى مات وأصل تركته القاضي وصيا على حاله
ولو أوصى مسلم إلى ذمي يخرج من الوصية ويجعل مكانه مسلما
فإن قاسم الذمي الوصي على الصغير قبل أن يخرج القاضي جازت قسمته قبل
قمة الرمي للمسلم الأب إذا كان مفسدا قال محمد رحمه الله يجوز بيعه على الصغير
ويؤخذ منه الثمن ويوضع على يدي عدل رجلا وصي المعبود غيره فباع
العبد ثوبا من التركة أو صدق جاز بيعه وصدقته ولو أوصى إلى عبد نفسه
فكانت الورثة كلهم صفارا جازت الوصية في قول أبي حنيفة رحمه الله
ولا يجوز في قوله صاحبيه ولو كانت الورثة بكار أو صفارا فإن القاضي
يخرج من الوصية وإن كان الكل بكارا كانت الوصية باطلة ولو أوصى

سلم الي اخر حزين ثم اسلم الحزين كان وصيا علي حاله وكذا اذا اوصى الي مرتد
ثم اسلم ولو اوصى الي عاقل فحين الوصي اليه جنونا طبقا قال ابو حنيفة رحمه الله
ينبغي للقاضي ان يجعل مكانه وصيا لليت وان لم يفعل القاضي حتى افاق الوصي
كان وصيا علي حاله ولو اوصى الي صبي او معتوه او مجنون مطبق لم يجز افاق
بعد ذلك ولم ينفق ولو باع المرتد ماله ابنه الصغير المسلم فثم اسلم المرتد روى
ابن رستم عن محمد انه يجوز بيعه اذا ظهر من الوصي خيانه قال بعضهم
القاضي يجعل معه اخرا ولا يعزله وعن ابى يوسف القاضي يبال عنه في
السرقان كان ما ذكر فيه صدق فان القاضي يجعل مكانه غير رجل
اوصى ليا رجل واستاجر مائة درهم لأفناد وصيته قالوا هذا لا يكون
اجارة لان الوصي انما يصير وصيا بعد موت الموصي والاجارة تبطل بموت
المستاجر واذ لم يكن اجارة يكون صلة فيعطى له من الثلث رجل قال
لغيره لك اجر ما يددرهم علي ان تكون وصي اختلفوا فيه قال نصر رحمه الله الاجارة
باطلة ولا شيء له وقال ابن سلة رحمه الله الشرط باطل والمائة تكون له
وصية له ويكون هو وصيا به اخذ الفقيه ابو جعفر وابو الليث رحمهم الله
وفي النوازل رجل قال لا خراستاجر فك علي ان تنفذ وصاياي بكذا فممن
ليست باجارة انما هي وصية بشرط العمل وان عمل وانفذ الوصايا استحق الوصية
والافلا وليس للوصي ان يواجر نفسه من اليتيم لان نصرة الوصي مع اليتيم ابا يجوز
بشرط النظر والحريه ولا نظر لليتيم في هذا لان ما يستحقه اليتيم علي الوصي منفعة
وما يجب للوصي بحكم الاجارة عين والعين خير من الدين وكذا الواجر الوصي
من مناعه في عمل من اعمال اليتيم لا يجوز ولو اذ الوصي استاجر اليتيم ليعمل للوصي
جاز في قول ابى حنيفة رحمه الله لان ما يجب للوصي علي اليتيم منفعة وما يجب للوصي

يجب

عليه عين وهو الاجر فرقوا بين الوصي وبين الاب اذا اجر نفسه من ولد
الصغير واستاجر الصغير لنفسه ذكر القدر في رحمه الله انه يجوز بيعه
اخذ الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله ذكر القاضي الامام ابو علي
الصغدي رحمه الله اذا اجر الاب او الوصي من اليتيم جاز بالاتفاق والصحيح
ما ذكره القدر في فصل في تصرفات الوصي في مال اليتيم ونصرف
الوالد في مال ولده الصغير والله اذا باع شيئا من تركه الاب فهو على وجهين
احدهما ان يكون علي المستدين ولا اوصى هو بوصية والثاني ان يكون علي البيت
دين او اوصى بوصية ففي الوجه الاول قال في الكتاب للموصي ان يبيع كل شيء من
التركة من المتاع والعروض والعقار اذا كانت الورثة صفارا اما بيع ما سوى
العقار لا يبايعه الا بغير قال الشيخ الامام محمد بن الحارث محتاج الي الحفظ
وعسى ان يكون حفظ الثمن ايسر ويبيع العقار ايضا في جواب الكتاب قال
الشيخ الامام محمد بن الحارث قال رحمه الله قال في الكتاب قول السلف
واما علي قول المتأخرين لا يجوز للموصي بيع العقار الا بشرائط احدها
ان يرغب الانسان في شرائها بضعف قيمتها او محتاج الصغير الي
ثمنها لنفقته او يكون علي البيت دين لا وفاقه الا بتمنيتها او يكون في التركة
وصية ترسله محتاج في تنفيذها الي غن العقار او يكون بيع العقار خيرا
لليتيم بان كان خراجها وموتها يربوا عيالها او كان العقار حائوتا
او دارا يريد ان ينقروا بتداعي ليل الحراب فان وقعت الحاجة للصغير الي
اداء خراجها فان كان في التركة مع العقار عرض مع ما سوى العقار فان كان
الحاجة لا يتدفع بها سوى العقار حينئذ يبيع العقار مثل القيمة او بغير
يسير ولا يجوز بيع الوصي بغيره فاحش لا سفاسف الناس فيه في مثله وكذا

لو اشترى الوصي شيئا لليتيم لا يجوز شرعا ان يفتن فاحتر هذا اذا كانت الورثة كلهم
صفاء وان كان الكل كبارا وهم حضور لا يجوز بيع الوصي شيئا من التركة الا بامرهم
فان كان كبارا عسلا لا يجوز بيع الوصي العقار ويجوز بيع ما سوى العقار ويجوز ان
الكل لان الوصي يملك حفظ ما لا غايب وبيع العروض يكون من الحفظ اما العقار
محفوظة بنفسها الا ان يكون العقار حال يهلك ولو لم يبيع فحينئذ يصير العقار
بمترلة العروض وان كانت الورثة كلهم كبارا فاعضهم غائب او احد منهم غائب
والباقي حضور فان الوصي يملك نصيب الغائب فيما سوى العقار لاجل الحفظ عند
الكل واذا جاز بيعه في نصيب الغائب عند الكل جاز بيعه في نصيب الحاضر ايضا في
قول ابي حنيفة رحمه الله وعند صاحبه لا يجوز بيعه في نصيب الحاضر هذا الم
يكره في التركة دين فان كان عليه دين يستغرق التركة للوصي ان يبيع جميع التركة
للدن عروضا كان او عقارا فان كان الدين قليلا لا يستغرق التركة يملك
الوصي البيع بقدر الدين عند الكل واذا ملك ذلك يملك بيع الباقي عند ابي
حنيفة رحمه الله وعندهما لا يملك وكذا لو كان في التركة وصية مرسلة
فان الوصي يملك البيع بقدر ما تنفذ الوصية عند الكل واذا ملك بيع
البعض يملك بيع الباقي عند ابي حنيفة رحمه الله وعندهما لا يملك ولو كان
في الورثة صغيرا واحدا والباقي كبارا وليس هناك دين ولا وصية والترك
عروض فان الوصي يملك بيع نصيب الصغير عند الكل ويملك بيع الباقي في قول
ابي حنيفة رحمه الله فاذا باع الكل جاز بيعه في الكل وعندهما لا يجوز بيعه
في نصيب كبارا والاصل عند ابي حنيفة انه اذا ثبت للوصي بيع بقدر التركة
ثبت له ولاية بيع الكل ووصي الاب يكون بمترلة وصي الاب وكذلك
وصي الجد يكون بمترلة وصي الاب ووصي الجد بمترلة وصي الجد ووصي

وصي العاهر

وصي القاصي يكون بمترلة القاصي اذا كان عاما واما وصي الام ووصي الاخ اذا
ماتت الام وتوكت ابنا صغيرا واوصت الى رجل او مات الرجل وتوكت
ابنا صغيرا ووصي الى رجل يجوز بيع هذا الوصي فيما سوى العقار من تركة هذا
الميت ولا يصح يملك بيع العقار لانه لا يملك الا الحفظ وبيع ما سوى العقار من
الحفظ ولا يجوز لهذا الوصي ان يشتري شيئا للصغير الا الطعام او الكسوة
لان ذلك من جملة حفظ الصغير واذا ماتت الرجل وتوكت اولادا صغارا
وابا ولم يوص الى احد كان الاب بمترلة الوصي في حفظ التركة والتصرف
فيها اي تصرف كان فان كان عليه دين كثير فان الاب وموجود الصغار
لا يملك بيع التركة لقضا الدين وكذا الرجل اذا اذن لابنه الصغير
المراهق الذي يعقل البيع والشرا فتصرف الابن نفقا وركبته الديون
ثم مات هذا الابن وترك ابا فان الاب لا يملك التصرف في تركته لقضا
الدين وهي الميت اذا باع التركة لقضا الدين والدين غير محيط جاز بيعه
عند ابي حنيفة رحمه الله ولا يجوز عند صاحبه وان لم يكن في التركة دين
ولكن في الورثة صغير فباع القاصي كل التركة بغير بيعه في قول ابي حنيفة
رحمه الله فرق ابو حنيفة رحمه الله بين الوصي واب الميت لو وصي الميت ان
يبيع التركة لولده لاجل قضا الدين على الاولاد الصغار لولده وليس له
ان يبيع التركة على الاولاد الصغار لولده لقضا الدين على الميت قال تمس
الايمنة الحلواني رحمه الله هذه فائدة لحفظ من الخصاص رحمه الله واما
محمد رحمه الله اقام الجدم مقام الاب قال في التراب اذا مات الرجل وترك
وميا واما كان الوصي ولي من الاب فان لم يكن له وصي فالاب اولى ثم
وثم الي ان قال فوصي الجد ثم وصي القاصي قال سمش الايمنة الحلواني

رحمه الله يقول المصنف يفتي صخر ووث ما لا وله اب سرف مبدري يستحق
الحجر على قول من يجوز الحجر لا يثبت الولاية في المال للاب ذكر شمس الائمة الحلواني
رحمه الله في شرح ادب القاضي اذا نصب القاضي وصيا لليتم الذي لا اب له كان
وصي القاضي منزلة وصي الاب اذا جعله القاضي وصيا عاما في الانواع كلها
فان جعله وصيا في نوع واحد كان خطا وصيا في ذلك النوع خاصة بخلاف
وصي الاب فانه لا يقبل التخصيص فاما وصي الي رجل في نوع كان وصيا في
الانواع كلها وصي الميت اذا كان عدلا كافيا لا ينبغي للقاضي ان يعزله
ولكن يضم وان لم يكن عدلا يعزله وينصب وصيا اخر ولو كان عدلا غير كاف
لا يعزله ولكن يضم اليه كافيا ولو عزله يعزله وكذا الوعزل العدل الكافي
يعزل كذا ذكر الشيخ الامام المعروف بحواهر زاده رحمه الله وعند بعض
المشايخ لا يعزل العدل الكافي بعزل القاضي لانه مختار الميت فيكون مقدما
على القاضي وذكر القدوري رحمه الله ليس للقاضي ان يخرج وصي الميت من
الوصية ولا يدخل بعد غيره الا اذا ظهرت منه خيانة او كان فاسقا معروفا
بالشر فيخرجه وينصب غيره ولو كان ثقة ضيعفا ادخل بعد غيره وهكذا
ذكر في الاصل والطحاوي في شرحه ولم يذكره انه لو عزله هل يعزل قال
الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله اذا عجز الوصي عن تنفيذ الوصايا
للقاضي ان يعزله وللوصي ان يودع مال اليتيم ويضعه ويحرم مال اليتيم
لليتم ويدفع مضاربة وله ان يفعل كل ما فيه خير لليتم وكذا اليتيم وكذا
الاب واذا بلغ الصغير وطالبه من الوصي فقال الوصي ضاع مني قال القول
قوله لانه امير وان قال انقفت مالك عليك يصدق في نفقة مثله في ذلك
المن لا يقبل قوله فيما يكذب الظاهر واذا اختلفا في المدة فقال الوصي

ما مات ابوك منذ عشرين وقال اليتيم مات ابى منذ خمس سنين ذكر في الكتاب ان القول
قول الابن واختلف المشايخ فيه قال شمس الائمة السرخسي رحمه الله المذكور في
الكتاب قول محمد رحمه الله اما على قول ابى يوسف رحمه الله القول قول الوصي وهذه
اربع مسائل احدها هذه الثانية اذا ادعى الوصي ان الميت ترك رقيقا نفقت
عليهم الي وقت كذا ثم ماتوا وكذا به الابن قال محمد والحسن بن زياد رحمه الله
ان القول قول الوصي والمسألة الثالثة اذا ادعى الوصي ان مالا لليتم ابق
فجابه رجل فا عطيت جعله اربعين درهما والابن ينكر الا بلى كان القول
قول الوصي في قول ابى يوسف رحمه الله وفي قول محمد والحسن بن زياد رحمه الله
القول قول الابن الا ان ياتي بالبينة على ما ادعى واجمعا على ان الوصي لو قال
استأجرت رجلا ليرده فانه يكون مصدقا والمسألة الرابعة اذا قال الوصي
اديت خراج ارضك عشرين مدامات ابوك كل سنة الف درهم وقال
اليتيم انما مات ابى منذ خمس سنين كان القول قول الابن في قول محمد رحمه الله
لان الوصي يدعي تاريخا سابقا وهو ينكره على قول ابى يوسف القول قول
الوصي لان اليتيم يدعي عليه وجوب تسليم المال وهو ينكر فيكون القول قوله
في هذه المسائل وان قال الوصي فرض القاضي لا خيك الزمن نفقة في مالك
كل شهر فوافاديت اليه كل شهر منذ عشرين سنين وكذا به الابن لا يقبل قول
الوصي عند الكل ويكون ضامنا الوصي اذا باع شيئا من تركه للميت بنسيئة فان
كان يضر به اليتيم بان كان الاجل فاحشا لا يجوز ولا يملك الوصي اقراض
مال اليتيم فان فرض كان ضامنا والقاضي يملك الاقراض واختلف
المشايخ في الاب لا اختلاف الروايتين عن ابى حنيفة رحمه الله والصحيح ان الاب
بمنزلة الوصي لا بمنزلة القاضي ولو اخذ الوصي مال اليتيم فرضا لنفسه لا يجوز

ويكون ديناً عليه وعن محمد رحمه الله ليس للوصي ان يستقرض مال اليتيم في قول
ابي حنيفة رحمه الله وقال محمد رحمه الله واما انا ارجو انه لو فعل ذلك وهو
قاد على القضا لا بأس به ولو رهن الوصي او الاب مال اليتيم بدنه نفسه
في القياس لا يجوز ويجوز استحساناً وعن ابي يوسف رحمه الله انه اخذ بالقياس
ولو قضى الوصي ديون نفسه بمال اليتيم لا يجوز ولو فعل الاب ذلك جاز لان
الوصي لا يملك ان يشتري مال اليتيم لنفسه بمثل القيمة والاب يملك والرهن
بمنزلة القضا ولو قضى الاب دين نفسه بمال اليتيم جاز ويجوز ذلك للوصي
وكذلك الرهن وذكر في الجامع الصغير اذا رهن الاب مال ولد الصغير يدين
نفسه وقيمة الرهن اكثر من الدين فذلك الرهن عند المرتهن كان على الاب مقدار
الدين لا قيمة الرهن وذكر في مسند الامية السرخي رحمه الله ان الاب والوصي يضمنان
مالية الرهن وسواين الوالد والوصي وعن ابي يوسف رحمه الله ليس
للوالد والوصي ان يقضيا دينهما من مال الصغير فلا يكون لهما ان يرهنا وعن
بشر بن الوليد ليس للاب ان يرهن مال ولد بدنه نفسه والظاهر ان للاب
ان يرهن استحساناً وكذلك الوصي في القياس ليس لهما ذلك وعند هلاك
الرهن يضمن كل واحد منهما قيمة الرهن وصح احتال بمال اليتيم ان كان الثاني
املاً من الاول جاز وان كان مثله لا يجوز وللوصي ان يؤدي صدقة وطر
اليتيم بمال اليتيم وان يضي عنه اذا كان اليتيم موسراً في قول ابي حنيفة وابي
يوسف وفي القياس وهو قول محمد وزفر رحمه الله لا يكون ذلك فان فعل
كان ضامناً والوصي لا يملك ابرأ غريم المستولان تحط عنه شيء ولا يوجبه
اذا لم يكن الدين واجبا بعقده فان كان واجبا بعقده صح الخط والتاجيل لا يلا
في قول ابي حنيفة ومحمد رحمه الله ويكون ضامناً وعند ابي يوسف رحمه الله لا يصح

ذلك ولا يكون ضامناً ولو صالح الوصي احداً من دين الميت ان كان للميت دين
على ذلك او كان الخضم مقرباً بالدين او كان القاضي علم بذلك الحق لا يجوز صالح
الوصي وان لم يكن على الحق دينه جاز صالح الوصي لانه تحصيل بعض الحق بقدر
الامكان وان كان الصالح عن دين الميت او على اليتيم فان كان للميت دين
على حقه او كان القاضي قضى له حقه جاز صالح الوصي لانه اتلاف للماله وهو
نظير ما لو طع السلطان الجائر او المتغلب بمال اليتيم فاخذ الوصي وهبته
ليأخذ بعض مال اليتيم قال نصير رحمه الله لا ينبغي للوصي ان يعطي واز اعطى
كان ضامناً وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله ان خاف الوصي القتل
على نفسه او اتلاف عضو من اعضائه او خاف ان يأخذ كل مال اليتيم فدفع
اليه شيئاً من مال اليتيم لا يضمن وان خاف على نفسه القتل او الحبس او علم
انه يأخذ بعض مال الوصي وبقي ماله من المال ما يكفيه لا يسعه ان يدفع
مال اليتيم وان دفع كان ضامناً وهذا اذا لم يكن الوصي هو الذي يدفع
المال اليه فلو ان السلطان او المتغلب سيطر به واخذ المال لا يضمن الوصي
والفتوي عظاما اختاره الفقيه ابو الليث رحمه الله وحتى مريم مال اليتيم
عليها سر وهو خاف على ان لم يرضى يبيع المال من يده فبهر بمال اليتيم
قال لبعضهم لا ضمان على عليه وكذا المضارب اذا امر بالمال قال ابو بكر
الاسكاف رحمه الله ليس هذا قولاً صحيحاً وانما هو قول ابن سلة وهو
استحسان وعن الفقيه ابو الليث عن ابي يوسف رحمه الله انه كان يجوز
للاوصيا المصانعة في اموال اليتامى واختار ابن ابي سلة موافق لقول
ابي يوسف وبه يفتي واليه اشارة في كتاب الله تعالى اما المسفينة فكانت
لمساكين يعملون في البحر فاردت ان اعيبها اجاز المصيبة في مال اليتيم مخافة

أخذ الثغلب ومضى نفق على باب الفايح في الحنومات من مال اليتيم فأعطى
على وجه الإجارة لا يضر قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله
لا يضر مقدار أجر المثل والغبن اليسير وما أعطى على وجه الرشوة كان
ضامنا قالوا بطلان المال دفع الظلم عن نفسه وماله لا يكون رشوة في حقه
وبطلان المال لاستخراج حقه على آخر يكون رشوة الوصي إذا باع شيئا
من مال اليتيم فأبرأ المشتري عن الثمن اختلفوا فيه المشايخ قال بعضهم
أن كان اليتيم مصلحاً غير مضيد وقال المشتري أنت بري بما أداك الوصي
صح ولو قال بري من مالي عليك لا يبرأ وكذا الموكل بالبيع إذا أبرأ المشتري
عن الثمن فهو على هذا التفضيل وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله ليس هذا قوله
أصحابنا بل يصح الإبراء في الوجهين من الصبي بعد البلوغ ومن الموكل بالبيع سواء قال
أبرأتك من مالي عليك أو قال أنت بري بما أداك وصي ومما باع ويكيل رجل
مات وأوصى إلى امرأته وترك ورثة صغيراً فنزل سلطان جابر دأه
فقبل لها أن لم تعطيه شيئا استولى على الدار والحقار فأعطت شئ من
الحقار قالوا يجوز مصادقتها وصى نفق من مال اليتيم على اليتيم في تعليم
القرآن والأدب أن كان الصبي يصلح لذلك جاز ويكون الوصي ما جوزاً
وإن كان الصبي لا يصلح لذلك لا بد للوصي أن يتكلف مقداره يقر في
صلاته ويتبع للوصي أن يوسع على الصبي في النفقة لأعلى وجهه لا سرف
ولأعلى التضييق وذلك سفاوثة مال الصغير وكثرته واختلاف حاله
فينظر في ماله وحاله وينفق عليه قدر ما يليق به وصي يخرج في عمل
اليتيم واستأجر دابة بمال اليتيم ليركب وينفق على نفسه من مال
اليتيم كإنه ذلك فيما لا بد منه استحساناً وعن نص رحمه الله للوصي

طهراء الوصي

بقوله

أن ياكل

أن ياكل من مال اليتيم ويركب دوابه إذا ذهب في جراح اليتيم قال الفقيه أبو الليث
رحمه الله هذا إذا كان الوصي محتاجاً وقال بعضهم يجوز له أن ياكل بالحق ولو كان محتاجاً
بقدر حاجته في ماله ويركب دابته وهو القياس وفي الاستحسان يجوز له أن ياكل بالحق
إذا كان محتاجاً بقدر ما يتعين في ماله وصي اشترى لنفسه شيئاً من مال الميت أن لم
يكن للميت وارث لأصغير ولا كبير جاز وكذا إذا باع ماله من اليتيم جاز أن كان
خيراً لليتيم وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله أما على قول محمد رحمه الله إذا باع ماله
من اليتيم واشترى مال اليتيم لنفسه لا يجوز على كل حال وعن أبي يوسف
رحمه الله فيه روايتان كان يقول أو لا كما قال محمد رحمه الله ثم رجع إلى قوله
إلى حنيفة رحمه الله فسرى شمس الأمانة السرخسي رحمه الله الحريه فقال إذا اشترى
الوصي مال اليتيم لنفسه ما يساوي عشرة عشرة عشرة يكون خيراً لليتيم وإن باع
مال نفسه من اليتيم ما يساوي خمسة عشرة عشرة كان خيراً لليتيم وقال
بعضهم أن باع مال نفسه من اليتيم ما يساوي عشرة ثمانية يكون خيراً لليتيم
وهذه ثلاث مسائل أحدها هذه والثالثة نية الأب إذا اشترى مال ولد الصغير
لنفسه أو باع ماله من ولد الصغير فإن كان شر الولد لا يجوز وإن لم يكن شر الولد
جاز ولا يشترط أن يكون خيراً للولد والثالثة الوكيل بالبيع أو بالشراء إذا
لنفسه بمال الوكيل أو باع مال نفسه للوكيل لا يجوز عندهم جميعاً سواء كان خيراً أو شراً
للوكل والوكيل ولو باع أحد الوصيين شيئاً من تركه الميت لصاحبه لا يجوز عند
أبي حنيفة ومحمد رحمه الله لأن عندهما أحد الوصيين لا ينفرد بالتصرف إذا أقر
الوصي بدين على الميت أو وصية كالباطل ولا يجوز للوصي الإجارة ^{الطوبى} في مال
اليتيم كان الغبن الفاحش في السنين الأولى الأب والوصي مملوك كل واحد منهما
تزوج أمة الصغير ولا يملك أن تزوج عبده ولا تزوج أمة الصغير من عبده

مطلب
أشترى أو أكره أو أقر
نفسه

شترى

مطبوع
بحر الوصايا
عبد الباق

استحسانا لا رواية عن أبي يوسف رحمه الله والعبي المأذون لا يملك تزويج أمته
عند أبي حنيفة رحمه الله ولا تزويج أمته من عبيد عندهم جميعا ويجوز للوصي أن يكتب
عبد اليتيم استحسانا وكذلك الأب إذا كتب عبد وله الصغير جاز استحسانا ولو أن
الوصي أو الأب كتب عبد اليتيم ثم وهب المال من المكاتب لا يجوز لأن الوكيل بالكتابة
لا يملك قبض بدل الكتابة بطريق الامتلاء وكذلك الأب والوصي ولو باع الأب
أو الوصي عبد اليتيم ثم وهب الثمن من المشتري صحته الهبة في قول أبي حنيفة رحمه الله
وبعض مثله وقد مررت المسئلة وأن أقر الوصي أو الأب بقبض بدل الكتابة صح قرارها
إذا كانت الكتابة ثابتة بالبيينة أو كان القاضي يعلم بها وإن عرفت الكتابة بأقرارها
بأن قال الوصي أو الأب كاتبته وأدى لي البدل لا يصدر عنه قرار بالعقود
ولو أن المكاتب أدى المال إلى الوصي بعد ما أدرك العبي لا يصح ولا يعتق إذا أدى
وكذلك الأب ولا يجوز للوصي أن يعتق عبد الصغير على مال وكذلك الأب ولا يجوز
للوصي أن يكتب إذا كانت الورثة كجارا غيبا أو حضورا لأن الأب لا يملك ذلك
فكذلك الوصي وكذلك إذا كان بعضهم صفارا ولم ير ضالكبار بذلك لأن الكبار
حق الفسخ ولو كان الكل كبارا فكانت بعضا لشركا كان للباقين حق الفسخ
وقيل على قول أبي حنيفة رحمه الله يجوز كتابة الوصي في جميع العبد كما لو باع العبي
عقارا مشتركا بين الصفار والكبار يصح البيع ويجوز للوصي أن يقاسم الموصل له
فيما سوي العقار ويمسك نصيب الصفار وأن كان بعض الورثة كجرا غيبا ولو
قاسم الوصي الورثة وفي التركة وصية لآدمان والوصي له غايب لا يجوز قسمة الوصي على الورث
لأن الغايب لو كان الوصي له أن يشارك الورثة ولو كانت الورثة كلهم صفارا فقام
الوصي الموصل له فأعطاه الثلث وامسك الثلثين للورثة جاز حتى لو هلك ماله
بدي الوصي للورثة لا يرجع الورثة على الوصي له بشي ولا يجوز للوصي أن يتجر لنفسه

والكل عند أبي حنيفة
رحمه الله والأصح هو الفرق
بين الكتابة والبيع وهو

باليتيم

مالك اليتيم أو الميت فإن فعل وزح يضمن راس المال ويتصدق بالزح في قول أبي حنيفة رحمه
رحمهما الله وعند أبي يوسف رحمه الله يسلم له الزح ولا يتصدق بشي وللوصي أن يأخذ
مال اليتيم مضاربة وليس له أن يواجر نفسه من اليتيم وليس للوصي أن يهب مال
اليتيم بعوض ولا بغير عوض وكذلك الأب ولو أن انسان للصغير هبة فعوض الأب
عن مال اليتيم لا يجوز ويبقى للواهب حق الرجوع وكذلك لو عوض الوصي عن مال
اليتيم الأب أو الوصي إذا أذن للصغير أو لعبد في التجارة صح الأذن وسكوتها
عند البيع والشرا يكون إذا فأن مات الأب أو الوصي قبل بلوغ الصغير بطل
الأذن وأن بلغ الصغير والإب أو الوصي حتى لا يبطل الأذن ولو وكل الأب أو
الوصي ببيع مال الصغير أو بالشرا للصغير فمات الأب أو بلغ الصغير بطل
الوكيل القاضي إذا أذن للصغير المعتوه أو أحدهما في التجارة صح وكذا الوجه على عبد
معتوم ولو راي القاضي عبد المعتوم ببيع ويشترى فسكت لا يكون ذلك إذا نال العا
إذا راي أن ياذن للصغير أو لعبد في التجارة فابى الأب أو الوصي فاباها يكون
باطلا فإن حجرا الأب أو الوصي بعد أن أذن القاضي لم يصح حجرا وكذا الوصيات هذا
القاضي لا يتجر العبد إلا أن يرفع الأمر إلى قاض آخر حتى يحجر عليه فيجب أن
ولاية هذا القاضي مثل ولاية الأول وصي باع عقارا ليقضي به دين الميت وفي
يد من المال ما يفي به لقضا الدين قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه
الله جاز هذا البيع لأنه قائم مقام الوصي رجل أوصى بثلاث ماله وخلف
صنفان من العقارات فباع الوصي من العقار صنفا للوصية قالوا للورثة ألا
يرضوا إلا أن يبيع من كل شيء الثلث مما يمكن بيع الثلث منه وصي آخر بعض التركة
لقضا دين الميت قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله يجوز لما فيه
من العسر في السنين الأولى مديون مات وأوصى لما رجل فباع الوصي ففعل

وصي
مطبوع

مطبوع

بعض الورثة وباع بعض التركة ففرض دينه وانفد وصاياه قالوا البيع فاسد لان
 يكون باعاً للقاضي وارث كبير باع شيئاً من التركة ومن غفاره وبقي عليه وصايا فاراً
 الوصي ان يرد بيع الوارث قالوا ان كان في يد الوصي شيء غير ذلك يستطيع ان يبيعه
 وينفد منه وصاياه ويقضي الدين لا يرد بيعه وصي نفذ الوصية من مال نفسه
 قالوا ان كان هذا الوصي وارث الميت يرجع في تركة الميت والا فلا يرجع وقبل
 ان كانت الوصية للعيادة يرجع لان لها مطالباً من جهة العباد فكان كفواً الدين
 وان كانت الوصية لله تعالى لا يرجع وقبل له ان يرجع في التركة على كل حال وعليه
 الفتوى وهو كالوكيل بالشرا اذا ادي الثمن من مال نفسه كان له ان يرجع
 وكذا الوصي اذا اشترى كسوة للصغير واشترى ما ينفق عليهم من مال نفسه
 فانه لا يكون مطوعاً ولو كفن الميت من مال نفسه قبل قوله في ذلك ولو تم
 الوصي التركة بين الورثة وكلهم صفاراً لا يجوز ان كان البعض كباراً وهم
 غيب وصغيراً فخرق قسم الوصي لا يجوز ولو كانت الورثة كباراً وكلهم بعضهم غيب
 فقام الوصي مع الحاضر وامسك نصيب الغائبين جاز ولو ارث ان يقضي دين
 الميت وان يكفنه بخير امر الورثة وكان له ان يرجع في مال الميت الوصي اذا اتم
 اشترى كفناً للميت او اشترى الوارث ثم علم بعيب في الكفن بعد ما دفن
 الميت كان للوارث وللوصي ان يرجع بنقصان العيب ولو ان اجنبياً اشترى
 للميت كفناً لم يكتف به بعد ما دفن فيه ذكرنا ان اجنبي لا
 يرجع بنقصان العيب وفي بعض الروايات يرجع الاجنبي ايضا والصحيح ان
 الاجنبي لا يرجع لانه مشتري لنفسه والوارث والوصي يشتريان للميت
 لانهما يقومان مقام الميت فكان لهما الرجوع بنقصان العيب عريب ترك
 في بيت رجل مات ولم يوص الى احد وترك داهم قال ابو القاسم رحمه الله يرجع

ط
 السمع فاشهد
 الامام

وصي نفذ الوصية

وعند الفتوى
 الوكيل بالشرا

ط
 ولو كفن الميت
 قبل قوله

ولو ارث ان يقضي الدين

ط

غريب

الامر

الامر الى الحاكم فيكفنه باع الحاكم كتمناً وسطاً فان لم يجد الحاكم كفنه كتمناً وسطاً ولو كان
 على الميت دين لا يسع هذا الرجل ماله لقضاء دينه ولذا ترك جارية لا يبيعها وعن محمد
 رحمه الله اذا مات الرجل في موضع لم يكن فيه قاض يخوان يموت في بعض القرى لومات
 في الطريق وباع رفقاء متاعه جاز البيع ويجوز للمشتري ان ينفع بالبيع فان جاورته
 بعد ذلك ان اجاز البيع اخذتمته وان كان المتاع قايماً فان شاؤا اخذوا وان شاؤا لم
 وان باعه بوكس كان له ان يضمه قيمته ولو ان اهل السكة يعرفون مال الميت
 من البيع والشرا ولم يكن له وارث ولا وصي الا ان هذا الرجل يعلم انه لو رفع الامر
 الى القاضي فان القاضي ينصبه وصياً فاخذ هذا الرجل المال ولم يوفقه الى القاضي
 وافسد حكي ابن ابي نضر الدبوسي رحمه الله انه كان يجوز تصرف هذا الرجل وعن نضر
 سالت بشري الوليد عن رجل مات في بعض الاطراف فجاء وارثه فقال مات
 ابي وعليه دين وترك صنوف اموال ولم يوص الى احد وهو لا يقدر على اقامة
 البينة لان الشهود كانوا من اهل القرية ولا يعرفهم القاضي بالعدالة هل يكون للقاضي
 ان يقول له ان كنت صادقاً فابع المال حتى تقضي الدين فان فعل القاضي ذلك فهو
 حسن وعن ابي نضر رحمه الله رجل مات فزعم غريمه وورثته ان فلان مات ولم يوص
 الى احد والحاكم لا يعلم بمر ذلك ايقول لهم الحاكم ان كنتم صادقين فقد جعلت
 هذا وصياً قالوا فعل ذلك رجوت ان يكون في سعة ويكون الرجل وصياً كان
 صادقاً امرأة اوصت بثلاث ماله واوصت الى رجل فانفد الرجل بعض وصيتها
 وبقي البعض في يد الورثة هل يكون للوصي ان يترك ذلك في ايدي الورثة قالوا ان علم
 الوصي من ديانته الورثة انهم يخرجون الثلث جاز له ان يترك في ايديهم وان علم
 خلاف ذلك لا يسعه ان يترك في ايديهم ان كان يقدر على استخراج المال منهم وجعل
 اشترى لولده الصغير وادي الثمن من مال نفسه ليرجع به عليه ذكر في النوادر انه لم

وخرجه في البيع

قوله من الاب والابن

قضي

مطابق لما في نسخة ابن جرير

الطبراني

قوله من الاب والابن

يشهد عند آذان الشن انه انما ادى الثمن ليرجع به فانه لا يرجع وفرد بين الوالد والوصي
اذا ادى الثمن من مال نفسه لا يحتاج الى الاشهاد لان الغالب من حاله الوالد ان يقصد
الصلة والتبرع فيحتاج الى الاشهاد وكذا الاب اذا اتمها امرأة ابنته لا يشهد
لا يرجع وكذا الام اذا كانت وميئته لولد الصغير في منزلة الاب ان لم يشهد عند
اذا الثمن لا يرجع رجل اوصى الى رجلين قال ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله لا ينفرد احد الوصيين
بالنصف ولا ينفرد تصرف احدهما الا باذن صاحبه الا في اشيا فان احدهما ينفرد بها منها
تخير الميت وتكليفه وقضاء دين الميت اذا كانت التركة من جنس الدين وتنفيد وصية
الميت في العين اذا كانت الوصية بالعين واعتاق النسيئة واداء الدايغ والمغضوب ولا
ينفرد احدهما بتصرف وصية الميت ولا بتصرف الدين لان ذلك من باب الامانة وينفرد
احدهما الوصيين بالمضومة من حقوق الميت على الناس وعندهم وينفرد بتحويل الهبة
لصغيره بنفسه ما يكال او يوزن وبأجران اليتيم ليعمل يتعلم ويتهجد ايضا ببيع
ما غشى عليه الثوي والتلف ولا يدخركا لغواكية ونحوها ولو اوصى الميت بان يتصرف
عنه بكذا وكذا من ماله ولم يعين الفقير لا ينفرد به احد الوصيين عند ابو حنيفة
ومحمد رحمهما الله وعند ابو يوسف رحمه الله ينفرد وان عين الفقير ينفرد بذلك احدهما عند
الكل وعلى هذا الخلاف اذا اوصى بشئ للمساكين ولم يعين المسكين عندهما لا ينفرد احدهما
بالتنفيذ وعند ابو يوسف رحمه الله ينفرد وان عين المسكين ينفرد بذلك احدهما
عند الكل ولو كل رجل رجلين بان يهب هذا العين ولم يعين الموهوب له عندهما لا
ينفرد احدهما بذلك وان عين الموهوب له ينفرد احدهما عند الكل فله ثلاث مسائل
احداها هذه والثانية رجلان ادعيا صغير ادعى كل واحد منهما انه ابنه من امته
مشتركة بينهما فانه يثبت نسبته منهما فان كان لهذا الولد مال ورث من اخ له
من امته او وهب له اخوه لا يتصرف في ذلك المال احد الابوين عند ابو حنيفة ومحمد

وعند ابو يوسف

المسألة الثالثة

اداء الوصية

اداء الوصية

قوله من الاب والابن

وعند ابو يوسف ينفرد والمسألة الثالثة ليقط ادعاء رجلان كل واحد منهما ادعى انه ابنه
فانه يلحق بهما فان وهب لهذا للقط حبة عند ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله لا ينفرد احدهما
بالنصف وعند ابو يوسف رحمه الله ينفرد وهذا اذا اوصى ايهما حمله في كلام واحد فان
اوصى الى احدهما او لا ثم اوصى الى الاخر قال سئل الامة الحلو اني رحمه الله اختلف للنساج
فيه قال بعضهم هاهنا ينفرد كل واحد منهما بالنصف وسوا هذا القائل بين هذا
وبين الوكيل اذا وكل الرجل رجلا ببيع شئ بعينه ثم وكل اخرا ببيع ذلك الشئ فان كل
واحد من الوكيلين ينفرد بالبيع ولو وكلهما جميعا لا ينفرد احدهما بالبيع وقال بعضهم
لا ينفرد احدا الوصيين بالنصف في قول ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله على كل حال وبه اخذ
سئل الامة السرخسي رحمه الله رجل جعل رجلا وصيا في شئ بعينه نحو النصف في الدين
وجعل اخرا وصيا في نوع اخر بان قال جعلتك وصيا في قضا ما علي من الدين او قال
لاخر جعلتك في القيام بامر ما لي او جعل احدهما لهذا الولد في نصيبه وجعل الاخر
وصيا في التصيب وللآخر معه او قال اوصيت الي فلان بتفاضي ديني ولله او وصرت
اليه غير ذلك واوصيت بجميع ما لي فلانا اخر فكل واحد من الوصيين يكون وصيا
في الانواع عند ابو حنيفة وابو يوسف رحمه الله كانه اوصى اليهما وعند محمد رحمه الله
كل واحد منهما وصيا فيما اوصى اليه ولو ان رجلا اوصى الى رجلين فأت احد الوصيين
على قول ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله لا يتصرف في ماله فيرفع الامر الى القاضي
ان راي القاضي ان يجعله وصيا وحده ويطلق له النصف فخل وان راي ان يعظم
اليه رجلا اخر مكان الميت فعل وعلى قول ابو يوسف رحمه الله ينفرد الي منهما
بالنصف كما في حالة الحياة وعز ابو حنيفة رحمه الله في روايه وهو قول ابن
ابي ليلى رحمه الله ليس للقاضي ان يجعل الحي وصيا وحده ولو فعل لا ينفرد
يتصرف في ماله بالطلاق القاضي فله ثلاث مسائل احداها هذه والثانية اذا اوصى

يا رجلين فأت الرجل وقبل أحدهما الوصية ولم يقبل الآخر اومات أحدهما قبل موت
 الموصي وقبل الآخر عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله لا يتقدم القابل بالتصرف وعند
 أبي يوسف يتقدم الثالث إذا وصى إلى رجلين ففسق أحدهما كان القاضى بالخيار
 أن شاء أطلق التصرف للثاني وإن شاء ضم إليه وصيا آخر واستبدل الفاسق ثم
 العدل لا يتصرف عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله وعند أبي يوسف رحمه الله
 له أن يتصرف رجل مات وله ديون على الناس وعليه للناس ديون وترك
 أموالا وورثة فأقام رجل شاهدين أن الميت أوصى إليه وإلى فلان الغائب
 قال القاضى يقبل بينة هذا الرجل لأنه أقام البينة على حقه وحقه
 متصل بحق الغائب فينتصب الحاضر خصما عن الغائب فصارا وصيين
 ولا يكون لهذا الحاضر تصرف في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله ما لم
 يحضر الغائب إلا في الأشياء التي يتقدم بها الوصيين فإن حضر الغائب بعد ذلك
 أن صدق الحاضر وأدعى أنه أوصى إليهما لا يكلف إعادة البينة وكانا وصيين
 جميعا وعند أبي يوسف رحمه الله لا يكون الذي حضر وصيا ما لم يعد البينة
 وإن حضر الغائب ومحمدان يكون وصيا كان القاضى بالخيار أن شاء جعل
 الأول وصيا وحده وإن شاء ضم إلى الأول رجلا آخر رجل أو وصى إلى رجلين
 ليس لأحدهما أن يشتري من صاحبه شيئا من مال اليتيم وكذا لو كانا وصيين
 ليتيمين لا يشتري أحدهما من صاحبه شيئا من مال اليتيم الآخر لأن الوصية ما يرد
 بالتصرف على وجه النظر ولو تصرف أحدهما على وجه النظر يتصرف به الآخر
 ولا يقتسمان مال اليتيمين لما قلنا بينهما لكل واحد منهما وصى اقتسم
 الوصيان بالمال لا يجوز قسمتهما كما لا يجوز بيع أحد الوصيين المال من الوصية
 الآخر رجل مات وأوصى إلى رجلين فجاء رجل وأدعى ديننا على الميت فقتض

الوصيان

بينهما رجلان
وصى

الوصيان دينه بعير حجه ثم شهد له بالدين عند القاضى لا يقبل شهادتهما وبغضنا
 ما دفعنا إلى المدعى لعنهما الميت ولو شهدا له أولا ثم امرهما القاضى بقضا الدين
 فقتضا دينه لا يلزمهما الفيمان وكذا لو شهدا الوارثان على الميت بدين جازت
 شهادتهما قبل الدفع ولا يقبل بعد الدفع وصي الميت إذا قضى دين الميت بشهود
 جاز ولا ضمان عليه لأحد وإن قضى دين البعض بغير امر القاضى كان ضامنا
 لعنهما الميت وإن قضى بامر القاضى دين البعض لا يضمن والغريب الآخر يشارك
 الأول فيما قبض رجل أو وصى إلى رجلين فأت أحد الوصيين وأوصى إلى صاحبه
 جاز ويكون لصاحبه أن يتصرف لأن أحدهما لو تصرف بأذن صاحبه في حيوان
 جاز وكذا ذلك بعد الموت وروى أنه لا يجوز والعجيب هو الأول رجل أو وصى إلى
 رجلين فأت وفي يديه ودائع لاسنان فقبض أحد الوصيين الواضع
 من منزل المسقى بامر صاحبه أو قبض بعض الورثة بغير امر الوصيين
 أو بدون امر بنية الورثة لهلك المال في يده ضمان عليه ولو لم يكن
 على الميت دين فقبض أحد الوصيين ثروة الميت فضاعت في يده لا يضمن
 شيئا ولو قبض أحد الورثة يضمن بحصة أصحابه من الميراث إلا أن
 يكون في موضع تخاف الهلاك على المال فلا يضمن استحسانا ولو كان
 على الميت دين محبط وله عند انسان وديعة فزفع المستودع الوديعة
 إلى وارث الميت فضاع في يده كان صاحب الدين بالخيار أن شاء ضمن
 المستودع وإن شاء ضمن الوارث وليس هذا كالحال من منزل الميت
 ولو كان مال الميت في يد غاصب فإن أحد الوصيين لا يملك لأحد من
 المودع والغاصب إلا أن في الغصب ان كان في الورثة مأمون ثقة فالقاضي
 يأخذ المال من الغاصب ويدفعه إلى الورثة وفي الوديعة يترك الوديعة عند

وصى إذا قضى الدين
بشهود جاز

المودع وصيا واستأجر أحدهما جالين محل الجنان إلى المقبر والآخر جازر ساكن
 أو استأجر ذلك بعض الورثة فخص الوصيين وهما ساكنان جازر ذلك ويكون
 ذلك من جميع المال وهو بمنزلة شراء الكفن ولو كان الميت أوصى بالصدق بالحنطة
 على الفقراء قبل رفع الجنان فعقل ذلك أحد الوصيين قال الفقيه أبو بكر
 لو كانت الحنطة في التركة جازر دفعه وليس للآخر امتناع عنه وإن لم يكن الحنطة
 في التركة فاشترى أحد الوصيين حنطة وتصدق بها كانت الصدقة على المعطى
 قال الفقيه أبو بكر رحمه الله أخذ في هذا بقول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله
 وذكر الناطقي رحمه الله إذا كان في التركة كسوة وطعام فدفع ذلك إلى أحد
 الوصيين ليالي يتيتم جازر وإن لم يكن ذلك فاشترى أحد الوصيين والآخر
 حاضر لا يشتري إلا بأمر الآخر ولو أن ميتا أوصى إلى رجلين وقد كان
 باع عبد فوجد المشتري بالعبد عيبا فردّه على الوصيين كان أحدهما
 أن يرد الثمن وليس لأحدهما قبض المبيع من المشتري ولأحد الوصيين
 أن يودع مما صار في يد من تركه الميت ولو أن الميت أوصى بشرا عبد
 وبالأعتاق بأحد الوصيين لا ينفرد بالشرا ويعبر بما اشتريا كان أحدهما
 أن يعق رجل مات وترك ورثة فبلغ الورثة أن أباهم أوصى بوما يابا
 ولا يعلموا ما أوصى به فقالوا قد أجزنا ما أوصى به ذكر في المشتق أنه
 لا يجوز أنما يجوز إذا أجازوا بعد العلم وفي المشتق إذا دفع الوصي إلى اليتيم
 ماله بعد البلوغ فاشهد الميت على نفسه أنه قد قبض منه جميع تركته
 والله فلم يبق من تركته والله عنده شيء قليل ولا كثيرا لا قد استوفاه
 ثم ادعى يد الوصي شيئا وقال هو من تركته والذي وأقام البيينة قبلت
 بينته وكذا الواقع الوارث بأنه قد استوفى جميع ما ترك والده من الدين

على المار

على الناس ثم ادعى لابنه ديناً على رجل اسمع دعواه رجل وكل رجلان يتصدق
 عنه بالف درهم يعينها فعصب الوكيل من رجل الفاً وتصدق بها عن الموكل
 ثم ادعى الموكل مكانها ذكر في المشتق أنه يجوز رجل اشترى لنفسه من مال
 ولله الصغير أو استهلك مال ولله الصغير أو اغتصب حتى وجب عليه الفان
 ذكر الحنفية رحمه الله أنه لو أقر من ماله شيئا واشهد وقال قد قبضت
 هذا المال من نفسي لا من الصغير جازر ويصير قابضاً وقال محمد رحمه الله
 أنه لا يصير قابضاً بهذا القدر إلا أن يشتري لابنه شيئاً لا يصير
 عليه واجمعوا على أن الوصي لا يصير قابضاً من نفسه بالأقرار والأشهاد
 واجمعوا على أن الأب لو وهب لابنه الصغير شيئاً وقال قبضت هذا بشي
 بأنه يصير قابضاً لابنه وصي أخذ أرضاً يتيتم من أجرة قال الشيخ الإمام
 أبو بكر بن الفضل رحمه الله أن شرط البذر على اليتيم لا يجوز لأن الوصي
 يصير مواجراً لنفسه من اليتيم فلا يجوز في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله
 إلا أن يكون خيراً لليتيم وإن كان البذر من الوصي كانت من أجرة وعند
 أبي حنيفة رحمه الله المزراعة فاسدة وصي استهلك مال اليتيم قال أبو القاسم
 رحمه الله يخرج من الوصاية ويجعل غير وصي فيندفع الضمان إليه ثم
 يقبضه عن الوصي وعن أبي نصر الدبوسي رحمه الله إذا باع وصي القاضى ميراثاً
 لليتيم وقبض الثمن ومرفه إلى حاجة نفسه ثم إن الوصي ينفق على اليتيم
 ويطعمه مع سائر عياله عيا قدر الدين لهذا الإطعام وعن محمد رحمه الله
 إذا أخذ الوصي مال اليتيم وانفقته في حاجة نفسه ثم وضع حمل ذلك
 المال لليتيم لا يبرأ إلا أن يكبر اليتيم فيندفع إليه المال رجل أوصى إلى رجلين
 فقال لهما ضعاً ثلث مالي حيث يشتما ثم مات أحد الوصيين قال ابن مقاتل

الذي يتيتم عليه والهدء
 كره لأجل أنه استهلك
 مال اليتيم ولا يستطاع عنه
 الدين صح هذا

بطلت الوصية ويعود الثلث الى ورثة الميت ولو قال لها جعلت ثلث مالي
 للمساكين وقال لها ذلك ثمرات احد الوصيين قال ابن مقبل يجعل
 القاضى وصيا اخر وان شاق قال للباقي اسم انت وحدك وفي قول
 يوسف الاخر للباقي منها ان يتصدق وحده جدارين داري الصغيرين
 لها عليه حمله تخاف عليه السقوط ولكل صغير وصي وطلب احد الوصيين
 مائة الجدار واني الاخر قال الشيخ الامام ابو بكر رحمه الله محمد بن الفضل
 بيعت القاضى امينا حتى ينظر فيه ان علم ان في تركته ضررا عليهما اجبر
 الابي ان يبيع مع صاحبه قال وليس هذا كآبا احد المالكين لان ثم الاخير
 رضى بدخول الضرر عليه فلا يجبر اما هنا اراد الوصي ادخال الضرر
 على الصغير فجبر على ان يرم مع صاحبه رجل اوصى لرجلين ان يشرا
 له من ثلث ماله عبدا بكذا درهم ولا احد الوصيين عبدا قيمته اكثر مما
 سمي الميت الموصى فاراد الوصي الاخر ان يشتري هذا العبد بما سمي الوصي
 قال ابو القاسم رحمه الله ان كان الموصى فوض الامر الى كل واحد منهما
 جاز شرا هذا الوصي من صاحبه وان لم يفعل ذلك فباع صاحب العبد
 عبدا من اجنبي وسلمه اليه ثم يشتريان جميعا الميت فهذا المصوب وصي
 باع ضيعة للميت من مفلس فعلم انه لا يقدر على ادائها التمس قال
 ابو القاسم رحمه الله ان كان البيع بيع رغبة فالقاضي يوكل المشتري
 ثلاثة ايام فان او في التمس والا تقصير البيع قال رضى الله عنه وبلغني ان لا
 يجوز بيع الوصي اذا كان يعلم ان المشتري لا يقدر على ادائها التمس لان بيع الوصي
 ممن هذا حاله يكون استهلاكا الا انه اذا ادى التمس قبل ان يقضى القاضي
 بطلان البيع الا ان بيع هذا البيع لان القاضي نصب ناظرا خصوصا للصغار

بغير صيغة للتمس
 من مفلس

وقام

وتمام النظر فما قلنا وصي باع شيئا من مال الميت ثم طلب منه باكر بما باع
 فان القاضي يرجع الى البصر ان اجبر اشنان من اهل البصرة والامانة انه
 باع بقيمته وان قيمته ذلك فان القاضي لا يلتفت الى من يريد وان كان
 في المزايمة يشتري باكر وفي السوق باقلا لا ينقض بيع الوصي لاجل تلك الزيادة
 بل يرجع الى اهل البصر والامانة فان اجتمع رجلا من منهم على شيء يوخذ
 بقولها معا هذا قول محمد رحمه الله اما على قولها قول الواحد يكتفي بخلاف
 التزكية ونحوها وعلى هذا قيم الوقف اذا اجر مستغل الوقف ثم جاء من
 يزيد في الاجر وصي باع تركته الميت لا نفاذ وصيته الميت فجد المشتري
 الشرا بخلق الوصي بخلاف الوصي يعلم انه كان كاذبا لي يمينه
 فان القاضي يقول للموصى ان كنت صادقا فقد فضحت البيع بينكما فيجوز
 ذلك وان كان تغليقا بالخطر وانما محتاج الى فسخ الحاكم لان الوصي
 لو غرم على تركه كان فضحا بمنزلة الاقالة فيلزم الوصي كما لو تقاضا يلا
 حقيقته واذا فسخ القاضي لم يكن اقالة فلا يلزم الوصي رجل مات وعليه
 دين مستغرق للتركة فجاء رجل وادعى على الميت دينا واخذ الوارث
 قال بعضهم فان الوارث لا يكون خصما للمدعي لانه لا يرث شيئا وعامة
 المساج قالوا يكون الوارث خصما في دعوى الدين على الميت وان لم يرث فيقبل
 بينه المدعي وان لم يكن له بينة وازا ادخل الوارث او خليفه غيما الميت
 لا يستحق الثرما والوارث ايضا وكذا الوارث المدعي وصي الميت وادعى على الميت
 دينا فان اقام البينة قبلت بينته على الوصي فان اراد استخلافه لا يستخلف
 وان لم يكن للميت وصي ولا وارث حاضر فان القاضي نصب وصيا قد سمع بينه المدعي
 عليه ولا يستخلف الوصي هذا اذا كان التركة مستغرقة بالدين حتى لا يبقى للوارث

اهل
صم

شي بعد الدين فان كان بقي بعد الدين هذا الوجه ولو ادعى ديناً على الميت
مخضه الميت لو ارث يستحق الوارث شي ويكون الفاضل معلوماً ظاهراً
في يد الوارث يستحق الوارث في هذا الوجه ولو ادعى ديناً على الميت مخضرة
الوارث فاقر الوارث فاذا ادعى ان ثبت الدين ولا يكتفي باقراره قبلت
بينته وكذا الوارث جميع الورثة بالدين فيظهر في حق الورثة وفي حق غير
اخر لو ظهر بعد ذلك امرأة بالدين فاقام المدعى بينة على الدين قبلت
بينته حتى يصير الدين ثابتاً بالدين بالبينة فيظهر في حق الورثة وفي حق
غيرهم اخر لو ظهر بعد ذلك امرأة قالت لزوجها في مرض موته اني من قسمة
اولادي فقال الزوج اليك واسلك الى الله تعالى قال يصير رحمه الله يصير
المرأة وصيلاً لاولاد وكذلك المريض قال لا خير مما رد ابن فرديك
مراسم من كان ذلك ايضا رجل مات وعليه دين لرجل فقال صاحب
الدين قبضته منه في محنته الا لفا التي كانت لي عليه وعزما الميت قال لوالا
بل قبضت منه في مرضه الذي مات ولنا حق المشاكة فيما قبضت منه قال
اذا كانت الالف المقبوضة قايمة شاركة فيها لان الاخذ حادث فيها
الي اقرب الاوقات وهو حالة المرض فان كانت المقبوضة هالكة لا شي
لغيرها الميت قبله لانه انما يصرف الي اقرب الاوقات بنوع ظاهر والظاهر
يصلح للدفع لا لا بحاجب الضمان فحال قيام الالف هو يدعي لنفسه سلامة
المقبوض والغرماء ينكرون ذلك وقد اجمعوا على ان المقبوض كان ملكاً
للميت فلا يصلح الظاهر شاهداهم وبعد ذلك المقبوض حاجة الغرماء الي
اجاب الضمان فلا يصلح الظاهر شاهداهم قوم اذا ادعوا على الميت ديناً
ولا بينة له الا ان الوصي يعلم بالدين قال نصير رحمه الله ببيع الوصي التركة

من الغرم

من الغرم ثم تجدد الغرم الثمن فيصير ذلك قصاصاً وان كان التركة صامتاً
يودع المال عند الغريم ثم تجدد الغرم الوديعة فيصير قصاصاً وصي شهد عند
عدلان لهذا الرجل على هذا الميت الف درهم حكى عن ابي سليمان الكورجاني
رحمه الله انه يسع الوصي ان يعطيه المال وان خاف الوصي الضمان على نفسه
وسعه ان لا يعطيه قيل له فان كان مال المدعى جارية يبيعها يعلم الوصي انها
للمدعى وان الميت عصبها منه فان الوصي يدفعها الى المعصوب منه لانه لو منع
يصير غاصباً صامتاً وصي عليه الميت دين والميت وصي بوصايا فريد الوصي
ان يخرج عن عمدة ما عليه قالوا تنفذ وصايا الميت او يقضي ديون الميت من
مال نفسه فيصير ذلك قصاصاً بما عليه لكن ينبغي ان يفي بالقضاء حتى يقضي ويقتو
اقتضى من مالي لا ارجع في مال الميت حتى يصير قصاصاً وصي باع داراً ثم ادعى بعد
ذلك ان الدار كانت بينه وبين الميت قالوا ان كانت الدار في يد الميت عند
موته يتصرف فيها من الاجارة والاعارة والمرمة لا يقبل قول الوصي الا بينة
فينصب القاضي وصي الميت حتى يتم هذا المدعى بينة عليه شرطوا للكون اليد
دليلاً على الملك ان يكون متصرفاً وذلك ليس بشرط في ظاهر الرواية خصوصاً
اذا شهدوا انها كانت في يد المدعى لميت عند الموت وصي ادعى على الميت ديناً
اختلفوا في ان القاضي هل يخرج المال من يد قال بعضهم لا يخرج الا ان
يدعي عينا انه له فيخرجه القاضي من يده وقال بعضهم اذا لم يكن له بينة على
الدين فان القاضي يخرج من الوصاية وقال الفقيه ابو الميث يقول له القاضي
اما ان تبريه عن الدين الذي يدعيه او يقيم البينة عليه حتى يستوفي
الدين والا اخرجتك عن الوصاية فان لم يتم اخرجه عن الوصاية وعن
محمد بن سلمة رحمه الله ان الوصي اذا ادعى ديناً على الميت وليس له بينة

فان القاضى يحزله عن الوصاية وان كان له بينة فان القاضى ينصب للميت
 وصيا حتى يقيم للدعي البينة عليه ثم القاضى بالخيار ان شاء ترك الثاني
 وصيا وصار الاول خارجا عن الوصية وان شاء اعاد الاول الى الوصية
 بعد ما قضى دينه وذكر الحضاف رحمه الله ان القاضى يجعل للميت وصيا في
 مقدار الدين الذي يدعيه صاحبه ولا يخرج الوصى عن الوصاية فانه
 اخذ المشايخ وعليه الفتوى القاضى اذا اتهم الوصى قال ابو حنيفة يخرج
 وهو الظاهر وعليه الفتوى لان الوصى قلم مقام الميت ولو كان الاب حيا
 وخيف منه على وكله الصغير فان القاضى يخرج المال من يد الوصى او ي
 ميت له على رجل دين وله وصى وابن صغير فادرك الابن ثم قبض الوصى دين
 الميت جاز قبضه ولو كان الابن حيا بلغ بها عن القبض لا يصح قبضه وهي
 عجز عن القيام بامور الميت فاقام القاضى وصيا اخر ثم قال الوصى بعد ذلك
 صرت قادرا على القيام بامور الميت قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
 رحمه الله هو وصى على حاله لا يحتاج الى الاعادة لان القاضى اقام الثاني مقام الاول
 ليقض ذلك عزلا الاول وانما ذكر ان القاضى اقام فيما اخر وهذا لا يتضمن
 عزلا الاول وصى اخذ مال الميت في حجره وانفق المال على نفسه ثم وضع
 له مثل ما انفق فانه لا يبرأ حتى يكبر الميت فيدفع المال اليه وقد رت للسنة
 فلما هذا وعن ابن مقاتل رحمه الله لا يجوز للوصى ان يقبض ذلك من مال الميت
 فان اراد ان يبرأ يشتري للميت ما يجوز شراء للميت ثم يقول للشهود كان
 للميت على كذا فانا اشتري هذا المال له فيصير قضايا ويبرأ من
 الدين حينئذ وقال بعضهم لا يبرأ حتى يحضر الى القاضى فيخبر بما فعل فيضنه
 القاضى حينئذ يشتري للميت يبرأ فان لم يجد قاضيا او خاف من القاضى عا

رحمه الله على القاضى
 معه غيره ولا حرجه وقال
 ابو يوسف رحمه الله مال الميت

المال حينئذ يشتري للميت ثيابا من ماله نفسه وصى يده مال الميت فبلغ
 الميت قالوا انما يدفع المال اليه اذا بلغ وظهر رشده في المال فان ظهر صلاحه
 ورشده حينئذ يدفع وان بلغ سفيها غير رشيد لا يدفع المال اليه في قولهم ماله
 يبلغ خمسا وعشرين سنة فاذا بلغ هذا المبلغ عند ابى حنيفة رحمه الله يدفع
 اليه المال وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله لا يدفع اليه المال مادام سفيها
 وحل مات وعليه الف لرجل والميت على رجل الف درهم فيقضى مديون
 الميت دين الميت ذكر في الاصل انه يبرأ عما عليه وان قضا بغير امر الوصى
 وامر الوارث واذا اراد مديون الميت قضا دين الميت كيف يصنع قال
 محمد رحمه الله يقول عند القضا هذه الالف التي لفلان الميت على من
 الف التي لك على الميت فيجوز ذلك ولو لم يقل ذلك ولكن قضا الالف
 عن الميت كان متبرعا ويكون الدين عليه ولو ان مستودعا قضى دين
 صاحب الوديعة من الوديعة كان صاحب الوديعة بالخيار ان شاء اقام
 قضا وان شاء ضمنه المستودع ويسلم المتبوض الى القاضى ميت او ي
 الى امراته وترك مالا للمرأة عليه مهرها ان ترك الميت صامتا مثل
 مهرها كان لها ان تأخذ مهرها من الصامت لانها طفرت بحسن حقها
 وان لم يترك الميت صامتا كان لها ان تبيع ما كان اصله ببيع وتيسر
 صداقها من الثمن من غير علم الورثة رجل مات ووصى للميت وارثه
 او وصيه كان له ان يدفع مقدار حقه للميت مديون مات ورب
 الدين وارثه او وصيه كان له ان يدفع مقدار حقه من غير علم الورثة
 رجل مات عن اولاد صغار ولم يوص الى احد فنصب القاضى رجلا وصيا
 في التركة فادعى رجل على الميت دين او ودبعة وادعت المرأة مهرها

قالوا اما الدين او الوديعة فلا يقضى الا بعد ثبوتها بالبينة واما المهر
ان كان النكاح معروفا كان القول قول المرأة الى مهر مثلها يدفع ذلك
اليها وقال الفقيه ابو الميث رحمه الله ان كان ذلك قبل تسليم المرأة فذلك
وان كان بعد ما سلمت نفسها يمنع عنها مقدار ما جرت العادة بتجديله قبل
تسليم النفس لان الظاهر ان لا تسلم نفسها الا بعد استيفاء المهر قال
رحمى الله عنه وفيه نوع نظر لان كل المهر كان واجبا فلا يقضى بسقوط
شي منه حكم الظاهر لان الظاهر لا يصح حجة لا بطل ما كان ثابتا
لكن ينبغي للقاضي ان يحلف المرأة بالله ما قبضت منه شيئا فاذا حلفت
يدفع اليها جميع المهر هذا كما قال اصحابنا ان الرجل اذا ادعى ديناً على الميت وابنته
بالبينة فان القاضي يحلف بالله ما استوفيت منه شيئا ولا ابرأته لنفسه رجل
او صبي ان يخدم عبده والديه سنة موته ثم يهتق يحلفه على هذا الوجه نظراً
للميت والوارث الصغير وكل من عجز عن النظر بنفسه لنفسه رجل او صبي ان كان
مبذول والديه سنة بعد موته ثم يهتق قال ابو نصر رحمه الله ان كانت الوصية
للاب والام فالوصية باطلة لانها لو جازت يستويان في الخدمة فيكون وصية
للام بالزيادة على قدر ميراثها فبطل وان وصي بذلك لوارثين يستويان
في الميراث جاز ويكون سبيله سبيل الميراث دون الوصية وقال الفقيه ابو الميث
رحمه الله وان تفاصلا في الميراث جاز ايضا ويخدمها على قدر ميراثها لان اللفظ
عند الاملاق محتمل ذلك فالوصية محتمل تحجيرها ما لم يكن الا ان يقول وصية
تخدمها على السوا فحينئذ سطل الا ان يحجز الورثة فيخدمها ثم يهتق والقول
على هذا ذكر في الكتاب اذا وصي بان يخدم عبده جميع ورثته سنة ثم هو حرس
قال هو جاز رجل او صبي الى ابنته والى الاجني او وصي بان يحج عنه بامر الابن

والوصي

والوصي رجلا ليحج عن الميت ودفع اليه المال وخرج المأمور الى الحج لم بداله فخرج
عن بعض الطريق فانه يغرم ما انفق على نفسه من ذلك المال ثم صالح المأمور الابن
والوصي على بعض ما دفع اليه فابراه عن بقية ذلك المال قال الشيخ الامام
محمد بن الفضل رحمه الله الصلح باطل على قول محمد رحمه الله وعليه اذا ما خطأ عنه
واما في قياس قول سائر ابي خنيفة رحمه الله ان لم يكن له وارث سوا الابن جاز الصلح
بعد ان يكون الباقي من المال ما يحج به عن الميت وان كان مع الابن وارثا اخر
جاز الصلح في حصة الابن ولا يجوز في حصة سائر الورثة وقال القاضي الامام علي
السندي رحمه الله جواب ابي خنيفة رحمه الله مشكل وانما اجاز لان هذه المالا
في الحقيقة مال الوارث لئلا زال ملك الميت والانتقال الى الورثة وانما بقي على حكم
ملك الميت لحاجة الميت فقبل ان يصرف الى حاجة الميت يكون المال مال الوارث
واذا لم يحصل غرض الميت بقي المال على ملك الوارث ولهذا الوافق الوارث او
الوصي الثلث لتنفيد وما يابا الثلث فملك المال في يد الوصي يملك من جميع المال
واذا صالح الوارث على بعض ذلك كان صلياً من مال نفسه **كتاب**
الشفعة الشفعة حق شرع تطرأ المزدك ان شريكاً او جازاً عنه البيع
يثبت في العقار بالبيع وتبادل بالطلب ويملك بالقضاء او بالتسليم اما البيع الذي
يثبت به الشفعة فهو الخيار الذي هو بيزيل ملك البائع فان كان في البيع
خياراً كان الخيار للمشتري كان فيه الشفعة وان كان الخيار للبائع او
لها جميعاً فلا شفعة فيه مالم يستط الخيار و خيار الروية والحب لا يمنع
الشفعة ولا شفعة في البيع الناسد وان اتصل به القبض مالم يطل حق البائع
في الاسترداد ولا شفعة فيما يملك يغير بديل او بديل ليس بمال نحو الميراث
والهبة والنكاح والاجارة فان جعل الدار اجراً او بئز الخلع بان اختلعت

كتاب الوصية

ط

ط

المرأة من زوجها على دار ولا شفعة في عقار ملك بالصلح عن القصاص في النفس
 وفيما دون النفس ولو وهب دارا بشرط العوض فلا شفعة فيها ما لم يتفابضا
 فاذا اتفابضا وجبت الشفعة فيما أخذ الشفيع الدار بمثل العوض ان كان العوض
 مثليا وان لم يكن في قيمته وان كانت الهبة بغير شرط العوض ثم عوضه بعد الهبة
 لا شفعة فيه ولو بيعت الدار بثمن مؤجل ان اراد الشفيع ان يأخذ الدار في الحال
 بالثمن المؤجل لم يكن له ذلك فيكون له الخيار ان يأخذها بثمن حال وان شأين نظر
 حلول الاجل فاذا حل الاجل يأخذها بالثمن الحال وان اراد الانتظار الى حلول
 الاجل وقد كان طلب الموأته فانه يطلب طلب الاشهاد فان لم يطلب وانتظر
 الى حلول الاجل بطلت شفעתه وكذا لو بيعت الدار على ان المشتري بالخيار
 ولم يطلب الشفيع طلب الاشهاد ينطل شفעתه والمسلم والكافر والصغير والكبير
 والذكري والشفعة لهم وعليهم سواء وكذا العبد المأذون والمكاتب ومقتو البعض واختم
 عن الصبيان في الشفعة لهم وعليهم واباؤهم وأوصياؤهم الا بما عند عدهم والاجداد
 من قبل الاب عند عدهم فان لم يكن فاوصيا الاجداد فان لم يكن فالامام او الحاكم
 يقيم لهم من ينوب عنهم في الطلب والحضومة والشفعة على عدد المهر عند ما قلت
 الانصبا او كثر ومن باع دارا وهو شفيع بدار له اخرى فلا شفعة له فيها
 باعها لنفسه او كان وكيلا في البيع او قتيلا او وصيا ولو اشترى بالاب دارا لولد
 الصغير وهو شفيع كان له ان يأخذها لنفسه عندنا ولو اشترى الوصي
 ليقيم دارا لملك اخذها لنفسه بالشفعة ولو اشترى بالاب لنفسه دارا
 وولد الصغير شفيعا شفيعا ليس للصغير ان يبلغ ان يأخذها بالشفعة ولو باع
 الاب دارا وولد الصغير شفيعا كان للصغير ان يأخذ بالشفعة اذا بلغ ولو باع المأذون
 دارا من المضاربة ورب المال شفيعها لا شفعة له فيها ولو باع المضارب دارا كغير

المضارب

محم
 محم
 شاة
 محم

محم
 محم

محم

محم

محم

المضاربة كان لرب المال ان يأخذها بالشفعة بدار من المضاربة ويكون له خاصة
 ولو باع رب المال دارا الخاصة والمضارب شفيعا بدار من المضاربة فان كان فيها ربح
 فله ان يأخذها لنفسه بالشفعة وان لم يكن فيها ربح فلا يأخذها اذا بيعت
 الدار بحب دار مشتركة بين رجلين كان لكل واحد من الشريكين في الشفعة
 وتسليم احدهما الشفعة يصح في حق نفسه دون صاحبه ولو باع الرجل دارا او
 المأذون شفيعا فان كان على العبد دين فله الشفعة وان لم يكن فلا شفعة له ولو
 باع العبد المأذون دارا حولا شفيعا فان لم يكن على العبد دين فلا شفعة للولي
 وان كان دين للولي الشفعة ولو باع المولى دارا ومكاتبه شفيعا كان له الشفعة
 ولو باع المكاتب ومولا شفيعا كان له الشفعة ولو باع المكاتب ومولا ايضا
 ولو مات الشفيع لا يكون لوارثه الشفعة وان مات الباع والمشتري والشفيع
 حي كان له الشفعة **فصل في الطلب** طلب الشفعة
 ثلثة طلب الموأته وطلب الاشهاد وطلب التملك اما طلب الموأته فوجه فوقه
 فور علم الشفيع بالبيع ان اخبره بالبيع رجلا ن او رجلا وامرأتان او رجلا
 عدك فسكت حينئذ ولم يطلب الشفعة بطلت شفעתه وان اخبر بالبيع
 رجلا واحدا غير عدك او عبدا وصيا وامراة ولم يطلب الشفعة لم تبطل
 شفעתه في قوله اي حنيفة رحمه الله وعند صاحبه تبطل لان الشرط
 هو الطلب فور العلم بالبيع وعند صاحبه الاعلام يحصل بخبر الواحد عدلا
 كان او لم يكن حرا كان او عبدا كان او صديا كان او بالغا وعنده
 اي حنيفة رحمه الله يشترط العلم احد شطري الشهادة وهو الحد والعلة
 وقدم هذا في البكر اذا زوجت فاجبرت بالنكاح فسكتت روى هشلم عن
 محمد رحمه الله انه يشترط الطلب في مجلس العلم فالطلب في مجلسه صح وان قام

شفيعا كان له الشفعة

محم
 محم

عن مجلسه قبل الطلب بطلت شفيعته وبه اخذ الكرخي رحمه الله قال وهذا بمنزلة
خيار الحبيبة والامر باليد وقول المبيع وذلك ان يوجد الاعراض وفي ظاهر
الرواية يشترط الطلب فور العلم واختلفوا في لفظ هذا الطلب قال بعضهم
يقول طلبت الشفعة او انا طالبا او اطلبها وقال بعضهم يطلب بلفظ
الماضي والمستقبل ولا يجمع بينهما وقال بعضهم يقول اطلب الشفعة لان
ذلك واخذها ولا طلبت الشفعة واخذتها فان قال ذلك بطلت شفيعته
لان ذلك كذب مخض وقال بعضهم لا يقول اطلب الشفعة واخذها
فان ذلك عله قال فقوله طلبت الشفعة واخذتها يذكر الحال عرفا
كقوله بعث واشتريت والصحيح انه اذا طلبه بأي لفظ طلب بالماضي
او المستقبل يصح طلبه وهو اختيار الفقيه ابي الليث والشيخ الامام ابو بكر
محمد بن الفضل رحمه الله وحكي عن الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل ولو ان
مرويا قال شفعة شفعة كان طلبا وكذا لو قال شفعة مراست
حواسيم يافم قال بعضهم ولو قال الشفيع الشفعة لي اطلبها واخذها
بطلت الشفعة لان قوله لي لغو لا يحتاج اليه وعن بعض المشايخ اذا قال
الشفيع المشتري حين لقيه انا شفيعك اخذ منك الدار بالشفعة تبطل
شفيعته كما لو قال المشتري حين لقيه كيف اصبحت او كيف امسيت
وذكرنا طفي رحمه الله اذا علم الشفيع بالبيع فقال الحمد لله قد ادعيت
شفيعتها او قال سبحان الله لا تبطل شفيعته وكذا لو قال المشتري
حين لقيه السلام عليك ورحمة الله وبركاته طلبت الشفعة او قال
كيف اصبحت او كيف امسيت او قال الله اكبر او عطي صاحبه شفيعته
ثم قال الشفعة صح طلبه ولو ساله شيئا من الخواج ثم طلبت تبطل

يقول

ابو جعفر والفقيه

شفعة

شفيعته وقال الناطقي رحمه الله على قيا من قوله سبحان او كيف اصبحت
او كيف امسيت او قال المشتري حين لقيه اطلب الله بقالك ثم طلب الشفعة
لا تبطل شفيعته وعن الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله رجل اشترى
دارا فلقبه شفيعها والمشتري واقف مع ابيه وسلم الشفيع على ابيه قبل
ان يطلب الشفعة تبطل شفيعته وان سلم على الشفيع لا تبطل شفيعته
قال لان الشفيع محتاج الى الشفيع لكلام مع المشتري فكان محتاجا
الي السلام عليه لان الكلام قبل السلام مكروه ولو قال الشفيع للمشتري
شفيعت خواهي تبطل شفيعته لان اللفظ طلب الشفاعة لا طلب الشفعة
رجلان ودنا عن ابيهما اجمة واحدا الوارثين بعينه لا يعلم بالميراث
ولم يعلم بان له فيه نصيبا فيبيع اجمة اخري بغيره هذا الاجمة
فلم يطلب هو الشفعة فلما علم ان له فيه نصيبا طلب الشفعة في الاجمة
المبيعة قالوا تبطل شفيعته لان شرطنا لكل الشفعة طلب المواثبة
عند العلم بالبيع واذا لم يطلب بغيره واكفهل ليس بغدر لاسي
له الشفعة هو شفيع ظن ان يشتري الدار فلان فسكت ولم يطلب
الشفعة فاذا علم ان المشتري غير فلان كان الشفعة له وقال
بعضهم اذا توهم الشفيع ان المشتري فلان فسكت ثم علم ان المشتري
غيره فطلب لا يصح طلبه ولو قيل للشفيع دارا بيعت داركذا فقال
من اشترىها او قال بكم اشترىها فلما اخبر بذلك طلبت الشفعة
صح طلبه وكذا لو قيل للشفيع بيعت داركذا بالف درهم فسكت
ثم علم انها بيعت بخمسة درهم كان له الشفعة دار بيعت بجنب
دار رجل والجار يزعم ان رقبته الدار المبيعة له وخاف انه لو ادعى

مطهر

رقبته تبطل شفيعته لان ذلك الدار لا يكون شفيعا وان ادعى الشفعة لا يمكنه
 دعوى الدار انها له ما اذا يصنع حتى لا تبطل شفيعته قال الشيخ يقول هذه
 الدار داي وانا ادعى رقبته فان وصلت اليها والا انا على شفيعتي منها لان
 هذه الجملة كلام واحد فلم يحقق السكوت عن طلب الشفعة صغيرة اذ كنت
 وثبت لها خيار البلوغ والشفعة ان قالت طلبت الشفعة واخترت
 نفسي او قالت اخترت نفسي وطلبت الشفعة مع الاول ويبطل الثاني
 وان قالت طلبت حقين في الشفعة والخيار يصح كلاهما اذا سمع الشفيع
 ببيع الدار فسكت قالوا لا تبطل شفيعته ما لم يعلم المشتري والاب
 كالبكر اذا استمرت فسكت ثم علمت ان الاب زوجها من فلان فزوت
 مع ردها رجل اشترى دارا وقال للشفيع اشترتها لنفسى فلم الشفيع
 او سكت ثم ظهر انه اشترها لغيره قال محمد رحمه الله تبطل
 شفيعته وقال ابو حنيفة رحمه الله لا تبطل وعليه الفتوى رجل
 صلى الظهر ثم شرع في الركعتين بعد الغرض فاجبر بالبيع فجعلها
 اربعاً روي هشام عن محمد رحمه الله انه لا تبطل شفيعته وستا بطلت
 شفيعته ولو كان في الاربع قبل الظهر فاجبر بالبيع فانها اربعاً
 لا تبطل شفيعته وذكرنا لما لمع انه اذا علم بالبيع وهو في الطوع
 فجعلها اربعاً او ستاً لا تبطل شفيعته والشيخ انه اذا جعلها اربعاً
 لا تبطل ولو جعلها ستاً تبطل ولو افتح الاربع بعد الجمعة لا تبطل
 شفيعته فان صلى اكثر من اربع بطلت شفيعته وكذا لو افتح الركعتين
 بعد الظهر لا تبطل شفيعته ولو افتح الطوع بعد طلب المواثبة فهو تسليم
 العلم بالبيع محتاج الى طلب الاشهاد وانما سمي الثاني طلب الاشهاد لان الشيخ
 العلم بالبيع محتاج الى طلب الاشهاد وانما سمي الثاني طلب الاشهاد لان الشيخ

كذا في الصحيح

الاشهاد
 المواثبة
 العلم

الاشهاد شرط بل يمكنه اثبات الطلب عند حدود الحضم فان كان الشفيع حاضرا
 في مجلس البيع فطلب الشفعة بحضن البائع او المشتري كفاه ذلك عن الطلب
 الثاني وان لم يكن كذلك فذهب الى البائع او الى المشتري او الى الدار لطلب الشفعة
 فالمسئلة على وجوه ان كان البائع والمشتري والشفيع والدار في مصر واحد والدار في
 يد البائع فالي ايهم يذهب الشفيع فيطلب الشفعة مع طلبه ولا يعتبر فيه الاقرب
 والا بعد لان المصر مع تباعد الاطراف مكان واحد الا ان يجتاز على الاقرب
 ولم يطلب الشفعة لم يثبت تبطل شفيعته وان كان البائع والمشتري والدار في
 مصر واحد والشفيع في بلدة اخرى فالي ايهم ذهب الشفيع الى البائع والدار
 في يد او الى المشتري او الى الدار وطلب الشفعة مع طلبه وان كان الشفيع
 مع احدا الباعين معيناً مقرر واخذ المتبايعين والدار في غير مصر فقصدا الشفيع
 الا بعد لطلب الشفعة وترك الاقرب اليه بطلت شفيعته وان كان البائع مسلم
 الدار الى المشتري فان طلب الشفعة من المشتري واشهد مع طلبه وان طلب
 من البائع واشهد ان كانت الدار في يد البائع مع طلبه والا فلا ويهيئ كانه
 لم يطلب وصورة طلب الاشهاد ان يقول الشفيع للمشتري حين ايته اطلب
 منك الشفعة في دار اشترتها من فلان التي احدها كذا والثاني
 كذا والثالث كذا والرابع كذا وانا شفيعا بالحوار بدارا احدها كذا
 كذا والثاني كذا والثالث كذا والرابع كذا افضل لي لا بد وان تبين انه
 شفيع الشركة او بالجوار او في الحقوق معين الحد وليمير الدار معلومة
 اذا اجبر الشفيع بالبيع في خوف الليل فلم يقدر على ان يخرج الى الاشهاد فان اشهد
 حين امسح طلبه لانه اخذ الاشهاد بجذرو اليهودي اذا اجبر بالبيع يوم السبت
 فلم يطلب بطلت شفيعته لانه غير معذور في التأخير وكذا اذا كان الشفيع في غير حواجر

في موضع الدار والنابع
 والمصري السواحل
 كان الشفيع

كذا

كذا

او اهل البغى فحاف على نفسه ان يدخل في عسكر اهل العدل فلم يطلب بطلت شفعة
لانه لم يزد ولو كانت الشفعة بالجوار وخاف الشفع ان لو طلب الشفعة للجوار
عند قاض لا يري الشفعة بالجوار تبطل شفعة فلم يطلب كان على شفعة وان علم
الشفيع بالبيع وهو في طريقه فطلب طلب المواسه ولم يفرد على طلب الاشهاد
فان لم يمكن البايع والمشتري في الوقفة فانه يوكل وكيله لطلب الشفعة
فان لم يوكل ومضى في الطريق فان وجد من يوكله على يديه بالطلب ولم يوكل
تبطل شفعة وان لم يجد وكيل ولا سحالا سطل شخصه ووجد سحاكت كبا
على يديه ويوكل بالكتاب وكيل فان لم يفعل بطلت شفعة وان لم يجد وكيل
ولا سحالا سطل شفعة حتى لا يجد له معذوره دار بعت ولها شفيعان
احدهما حاضر وطلب الحاضر الشفعة من الشفع الذي قضى له القاضي
لان الذي قضى له القاضي قام مقام المشتري هكذا اذا طلب الاول جميع الدار
بالشفعة فلوانه طلب نصف الدار طنا منه انه لا يستحق الا النصف بطلت
شفعته وكذا لو كانا حاضرين فطلب كل واحد منهما الشفعة في نصف الدار
بطلت شفعتهم لان السكوت عن النصف الباقي تسليم للشفعة في النصف المسكوت
فتبطل شفعتهم في النصف المسكوت واذا بطلت شفعة في النصف بطلت في الكل
كذا ذكر في الكتاب وذكر الناطق رجل اشترى دارا فجاء الشفع وقال سلم
يا نصفك بالشفعة فباي المشتري لا تبطل شفعة وهو الصحيح لان طلب تسليم
النصف لا يكون تسليما للباقي وكذا لو قال الشفع انا شفيع هذه الدار فسلم لي
نصفها بالشفعة فاسلم لك النصف الباقي فباي المشتري لا تبطل شفعة الوكيل
بشترى الدار اذا اشترى وقبض وجا الشفع فطلب الشفعة من الوكيل
قبل ان يسلم الوكيل الدار الى الموكل قال الشيخ الاسلام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله

وقضى له القاضي حم
الشفيع الاخر فان الشفع
الباقي يطلب الشفعة من

طلب

طلبه وان كان ذلك بعد ما سلم الوكيل الدار الى الموكل لا يصح طلبه ولو ان الشفع
سلم الشفعة للوكيل صح تسليمه سواء كانت الدار في يد او يكرن الوكيل بطلت
الشفعة اذا سلم الشفعة للمشتري جاز عند ابى حنيفة و ابى يوسف رحمه
الله وهو بمنزلة تسليم الاب والجد شفعة الصغير **رجل له شفعة عند القاضي**
فانه يقدم القاضي عن احضاره فلا شفيع على شفيعته لانه ترك الطلب بغير
رجل اشترى لابنه الصغير دارا والاب سنيما كان للاب ان ياخذها بالشفعة
لان الاب لو اشترى مال ولد الصغير لنفسه جاز واذا اراد ان ياخذ ويطلب
يقول اشتريت واخذت بالشفعة فتصير الدار له ولا محتاج الى القضاء
ولو كان مكان الاب وصي فالجواب فيه كالجواب في شري الوصي مال اليتيم لنفسه
على قول من ملك ذلك يكون الوصي بمنزلة الاب وعلى قول من لا يملك
ذلك فله الشفعة ايضا لكن يقول اشتريت وطلبت الشفعة ثم برفع
الامر الى القاضي حتى ينصب القاضي وصيا عن الصبي ياخذ الوصي منه بالشفعة
ويسلم الوصي الثمن الى القيم بعد ذلك يسلم القيم الى الوصي الشفعة
بالجوار اذا باع الدار التي يستحق لها الشفعة الاستقصاء منها لا تبطل
شفعته لان ما بقي يكفي الشفعة ابتداء فيكفي لبقاها الشفع اذا
باع الشفعة بعدما وجبت له الشفعة لانسان او وجهها لا تبطل شفعة
لان حق الشفعة لا يعمل التملك فلفت الهبة والبيع لانها لم يصادفها
الشفيع اذا ادعى رقبه الدار المشفوعة انها له لا يسع دعواه لان طلب
الشفعة او لا اقرارا منه بتقديم الملك فلا يسع دعواه فلو تصرف
المشتري في الارض المشفوعة قبل ان ياخذها الشفع او وجهها لانسان
وسلم او تصدق بها او اجرها او جعلها مبيعا او صلى فيها او جعلها مقبرة

الى السلطان فان كانت
شفعته عند السلطان
وامتنع القاضي عن

لا بالشفعة بطلت شفعة
وان طلب الشفعة ادعى
رقبة الدار المشفوعة
انها له مولا

ودفعه او وقفه وقفا مسمى لا تبطل شفعة الشفيع وله ان تصرف
المشتري وان باعها المشتري من غير كان الشفيع بالخيار ان شا اخذها
بالبيع الاول وان شا اخذها بالبيع الثاني ولو غرس المشتري فيها كرم او
شجر او بنا فيها او غرس رطبة كان للشفيع ان يقطع وياخذ الارض بالشفعة
وان زرع المشتري فيها زرعاً في القياس له ان يقطع الزرع كما في الشجر
وفي الاستحسان يتوقف الى ان يستحصد الزرع ثم ياخذ بالشفعة ولو
اشترى الرجل داراً وزحفها بالتقو شئ شئ كثير كان للشفيع الخيار
ان شا اخذها واعطاء ما زاد فيه وان شا ترك وان خط البايع شيئاً
من الثمن كان للشفيع ان ياخذ بما وراء المخطوط ولو زاد للمشتري البايع
كان للشفيع ان ياخذ بدون الزيادة ولو تقابل البايع والمشتري لا تبطل
شفعة وكذا لو انفسخ البيع بينهما بخيار الشرط او روية او رد
بالعب بعد القبض بقضا القاضى ولو كانت الشفعة بالجوار فباع
الشفيع الدار الى يستحق بها الشفعة بطلت شفعة ولو اجر الرجل
داراً مدة معلومة ثم باعها قبل مضي المدة والمستاجر شفعها قال
ابونصر رحمه الله يجوز البيع من البايع والمشتري لا يقدر البايع على تسليم
الدار الا برضا المستاجر واجازته فان طلب المستاجر الشفعة كان
طلبه اجازة البيع فبطل الاجازة فله الشفعة وهو بخلاف ما اذا
باع الدار وضمن الشفيع الدرك للمشتري او ضمن الثمن للبايع فانه لا يكون
له الشفعة لان عنده تعلق جواز البيع بضمانه وضاد الشفيع بمصلحة
البايع فلا يكون له الشفعة اما هذا بيع المستاجر جاز قبل اجازة المستاجر
فلا تبطل شفيعته باجازه واذا طلب الشفيع طلباً المواتية والاشهاد وبالي لشرك

اي

ان يستلم اليه الدار فانه يرفع الامر الى القاضي ويطلب منه التملك ويملك
الشفيع بالشفعة ودفعه اليه لا يكون لهذا الشفيع الا يقضا او برضا
حتى لو بيعت دار اخرى بحسب الدار المنفوعة ثم قضى القاضي للشفيع الشفعة
ودفعه اليه لا يكون لهذا الشفيع ان ياخذ الدار الثانية بالشفعة
لان الشفيع امكن حصار الدار الثانية قبل قضا القاضي وكذا لو
جعل الشفيع داراً التي يستحق بها الشفعة مسجداً او وقفاً وقفاً مسجداً
او جعلها مقبرة ثم قضى له بالشفعة فانه لا يكون شفعاً للدار الثانية
لان الملك له فيها يستحق به الشفعة شرط وقت القضا والمسجد والوقف
المسجل بمصلحة الراي عن ملكه ولو ان الشفيع بعد طلب المواتية والا
لم يرفع الامر الى القاضي ان لم يتمكن من الدفع لم يرض او حبس او منع مانع
ولم يجد من يملكه بالخصومة لا تبطل شفيعته وان لم يرفع مع التمكن
من المرافعة ذكر في التحاميه على شفيعته ابدان وان طال الزمان
قالوا هذا قول ابى حنيفة رحمه الله واختلف الروايات عن محمد
رحمه الله في رواية ان مضي شهر ولم يرفع مع التمكن بطلت شفيعته
وفي رواية اخرى اذا مضي شهر وثلاثة ايام وفي رواية اذا مضي
ثلاثة ايام ولم يرفع بطلت شفيعته واختلف الروايات فيه عن
ابي يوسف رحمه الله ايضا والفتوي على انه مفدر بشهر واذا رفع الامر
الى القاضي فان القاضي لا يسع دعواه الا بحضرة الخصم فان كان الدار في
سيد البايع يشترط في سماع الدعوي حضرة البايع والمشتري لان الشفيع
يطلب القضا بالملك والهيد جميعاً والملك للمشتري واليد للبايع فيشترط
حضرتهما وان كانت الدار في يد المشتري كفاه حضرة المشتري فاذا حضر

الحقم وجاوان الدعوي يقول ان هذا المشتري دارا بكذا وانا شفيق
يقول القاضي ابن الدار التي تريد شفعتها بين لي موضع وحدودها
لان القاضي لا يمكن من القضاء المعلوم والدار اذا لم تكن محضتها
لا يصير معلومة الا ببيان الحدود فاذا بين الحدود يقول له القاضي
بأي سبب تطلب الشفعة لاسباب الشفعة مختلفة بعضها مقدم
على بعض فلا بد من بيان السبب والله اعلم **فصل في ترتيب**
الشفعة قال في الكتاب الخليل وهو الشريك في
نفس البقعة احق من الشريك اراد بالشريك هو الشريك في حقوق
الدار والشريك احق من الجار والجار احق من غيره وصورة هذا
الترتيب مترل بين رجلين في دار مشتركة بين احدهما من الرجلين
وبين رجل اخر سواها وهذه الدار في سكة غير نافذة على طررها
المتل دار لرجل اخر باب ذلك في سكة اخرى فباع احد شريك المتل
في نصيبه من المتل كان الشريك في المتل اولى بالشفعة من غيره
لانه شريك في نفس البقعة البسعة فان سلم هو الشفعة كان الشريك
في الدار اولى بالشفعة من الشركا في السكة لانه شريك في الطريق
الخاص وهو الطريق في الدار فان لم يوافق اهل السكة احق بالشفعة
لانهم شركا في الطريق فان سلم اهل السكة كان الشفعة للجار الملازم
وهو الذي على طر المتل ولا شفعة في الوقت لا للقيم ولا للموقوف
عليه ولا شفعة في بيع الكرد او موال الذي يكون في الارض التي على
نهر الموال لان الكرد ان ينقل ولا شفعة في المنقولات ولا شفعة في
الارض التي حازها الامام لبنت المال وكذا الاراضى الميان وهي التي تروى

الاكن

الاكن لا يجوز بيعها ولا شفعة فيها كنس المزارع في التراب ويجوز بيع الكرد
اذا كان معلوما ولا شفعة فيها لما قلنا رجل اوصى بغلة دار
لرجل وورقها لآخر فبعت دار جنيها هذه الدار كانت الشفعة
للموصى له بالرقبة رجل اوصى خذ ارضاً من ارضه وزرعها فلما
صار الزرع بقللا اشترى المزارع الارض مع نصيب رب الارض
من الزرع فترجى الشفيع فله الشفعة في الارض وفي نصف الزرع
الا انه لا يأخذ بالشفعة حتى يدرك الزرع لان نصف الارض
مشغول بنصيب المزارع دار فيها ثلث بيوت بيت في اول
الدار ثم البيت الثاني جنب هذا البيت ثم الثالث جنب الثاني
كل بيت لرجل واحد باع واحد منهم بيته ان كان طريق
البيوت في الدار كانت الشفعة للباقين بحكم الشركة في الطريق
فان كان ابواب البيوت في سكة نافذة لا في الدار فان بيع البيت
الاوسط فالشفعة لصاحب الاعلى في الاسفل هما سوا الاينها جاران
متلازمان فان احدها على اليمين والاخر على اليسار وان بيع
البيت الاعلى كانت الشفعة لصاحب الاوسط لا غير لانه جار
وان بيع البيت الاسفل كانت الشفعة لصاحب الاوسط لانه
جار متلازمان سكة غير نافذة فيها سكة اخرى غير نافذة
بيعت في السكة السفلى دار كانت الشفعة لاهل السكة
السفلى لان لهم شركة في الطريق الخاص وهي سكة السفلى ولو بيعت
السكة العليا دار كانت الشفعة لاهل السكتين جميعا الاستوايهما في
الشركة في الطريق وكذا خضر خاص شق منها نورا خضر ارض على

النهر الاصفر كانت الشفعة لاصحاب النهر الصغير ولوبيع ارض
 على النهر الاول كانت الشفعة لاصحاب النهرين جميعا دايعة دايعة
 ولها بابان في سكتين فان كانت هذه الدارين في القديم دارين باب
 احدها في سكة غير نافذة وباب الاخرى في السكة الاخرى
 منسما فاشترها وجعل ورفع الحايطين الدارين حتى صارتا
 دارا واحدة فلاهل كل سكة ان ياخذ الجانب الذي كان بابا به
 في تلك السكة وان كانت هذه الدار المبيعة في الاصل واحدة
 ولها بابان كانت الشفعة لاهل السكتين في جميع الدار بالسوية
 انما يقتضي هذا القديم دون الحادث وكذلك سكة غير نافذة رفع
 حايطها الى الطريق الاعظم حتى صارت نافذة بيع فيها دار كانت
 لاهل السكة بالسوية لان هذه المسئلة وان جعلت نافذة لم
 تكن نافذة في القديم ولهم ان يسدوا الطريق وكذلك حين رفعوا
 الحايط لو قالوا جعلنا ها طريقا للعامة لانهم ان يسدوا
 ويجعلوها طريقا كما كانت سكة في اقصاها دار طريق هذه الدار
 في سكة نافذة بيع هذه الدار فان كان طريق الدار طريقا للعامة
 وليس لاهل السكة ان يمنعوا فلا شفعة لاهل السكة انما الشفعة
 يكون لجار الباب وان كان طريق هذه الدار خاصة ولاهل السكة ان
 يمنعوا العامة عن الدخول في سكتهم كانت الشفعة لاهل الشفعة لسكة
 وكذلك اسما بالسكت ان كانت في الخط النافذة فلا شفعة لهم وان احدثوا
 النفاذ لهم الشفعة سكة غير نافذة اقصاها مسجد وطرف من اطراف
 المسجد الى الطريق الاعظم وهي سكة نافذة وكانت جوانب المسجد كلها بيوت

الشفعة

النهر

انما كانت الشفعة لاهل السكة وجبت لهم الشفعة وكذلك حكم السكت
 التي اقصاها الوادي بخارافهي سكة نافذة لانهم يخرجون الى الوادي والوادي
 بمنزلة الطريق علو كل رجل وسفل لاخر وطريق العلوية السكة العليا في السفل
 باع صاحب الدار سفله كان لصاحب العلوان ياخذ السفلى بالشفعة لان السفلى
 متصل بالعلو فكما ناجارين ولو اطلب الشفعة فانه يهدم العلو قبل ان ياخذ
 وكان العلو منه ما حين بيع السفلى كان لصاحب العلوان ياخذ السفلى بالشفعة
 في قوله محمد رحمه الله لان له حق القلي على السفلى فياخذ بذلك وقال ابو يوسف
 رحمه الله اذا تهدم العلو لا شفعة له وصاحب السفلى شفعة العلو احق من الجار
 في قوله ابو حنيفة رحمه الله اذا لم يكن للجار شركة في الطريق والشريك بالخشبة التي
 يكون له على حايط له حق وضع الخشبة لا غير يكون جارا ولا يكون شريكا سكة مستطيلة
 غير نافذة يشعب منها زاوية مستطيلة غير نافذة بيعت دار من الزاوية كانت الشفعة
 لاهل الزاوية لان شركتهم في الطريق الحاصر فان بيعت دار من السكة العليا كانت الشفعة
 لاهل السكة والزاوية جميعا لا استوائهم في المروية السكة العليا وكذلك نصرتهم
 يتشعب منه ساقية لقوم باع رجل من اهل الساقية ارضا بشرية من الساقية كانت
 الشفعة لاهل الساقية وان بيع نصرتهم على الارض الاول كانت الشفعة لاهل النهر
 والساقية جميعا قراح في وسط ساقية جارية شرب القراح من الحليين من الساقية
 فبيع القراح فجاء شبعان لهذا القراح احدهما على يمين الساقية والاخر على شمال
 الساقية كانت الشفعة لها جميعا لان الساقية من الا لقراح ومن اجزاء القراح وكلت
 واحد منها يكون جارا للقراح رجل له دار فيها مقاصير فباع منها مقصورة مينة
 او طائفة معلومة وللدار جارا على جانب واحد رواه عن هذه الدار الشفعة فان
 لم يكن جارا لتلك المقصورة ولا لتلك الطائفة لان البيع من جملة الدار فكان جارا للدار

ظ

المبيع ولو ان الشفع لم شفعه ثم ان المشتري باع تلك المقصورة لم يكن لجار الدار شفعه
في المقصورة اذا لم يكن جارا لتلك المقصورة لان المقصورة بعد بيعها لم تبقى من اجزاء الدار
وكذلك الرجل اذا اشترى بيتا من دار والد اكلها الرجل واحد كان لجار الدار شفعة
في البيت وان لم يكن بجار لئلا يكون البيت فلو ان الشفع لم شفعه ثم باع مشتري البيت
ذلك البيت لم يكن لجار الدار شفعة في البيت ولو ان رجلا اشترى دار في سكة غير نافذة
ثم اشترى دارا اخرى في تلك السكة كان لاهل السكة ان ياخذوا الدار الاولى بالشفعة
لان المشتري لم يكن شفيعا وقت الشراء الاول ثم صار هو شفيعا مع اهل السكة في الدار
الثانية لان المشتري وقت شراء الدار الثانية هو من اهل السكة وكذلك دار من ثلث
تفرشت رجل بضيف احدهم فلما راد الدار ان ياخذ ثلث الاولى اذا لم ياخذ الشريكان
ذلك الثلث ثم لا شفعة له في الثلثين الاخرين لان المشتري شريك في الدار وقت
شراء الثلث الثاني والثالث فيكون هو مقدما على الجار ولو كانت الدارين اربعة نفر
فاشترى بضيف الثلاثة واحد بعد واحد والشريك الرابع غايب ثم حضر فله ان ياخذ
بضيف الاول وهو في نصيب الاخرين شفيع مع المشتري ولو اشترى احد الاربعة بضيف
الاثنين واحدا بعد واحد ثم الرابع كان شفيعا مع المشتري في النصيبين جميعا لان في
هذه الصوة كان المشتري شريكا وقت شراء النصيبين جميعا رجل له خمس منازل
في سكة غير نافذة فباع هن المنازل فطلب الشفع الشفعة في منزل واحد منهما
ان طلب الشفعة بحق الشركة في الطريق لم يكن له ان ياخذ البعض لما فيه من تفريق
الشفعة من غير ضرورة وان طلب الشفعة بالجوار وجوار في هذا المنزل لا غير كان
له ذلك لانه جار لهذا الواحد خاصة وجنس هذه المسئلة ياتي بعد هذا في فصل
عاجل هـ رجل له خان فيه مسجد فنور صاحب الخان واذن الناس بالتأذين
وصلاة الجماعة فيه ففعلوا حتى صار مسجد اثم باع الخان كل حجرة في الخان من رجل

حتى صار

حتى صار دارا ثم بيع منها حجرة قال محمد رحمه الله الشفعة لجميعهم لا شراكم في
طريق الخان وقد كان الطريق مملوكا هـ اذ بيعت ولها شفيعان بالجوار فطلب الشفعة
من المشتري ورفع احدها المشتري الى حاكم لا يرى الشفعة بالجوار فاشفع
الاخر فقضى هذا القاضي للثاني بالشفعة لم يكن للاول ان يشاركه بالشفعة لان
القاضي الاول قد ابطال شفعته هـ رجلان اشترى دارا واحدا شفيعا فلا شفعة
للمشفيع فيما صار للاجنبي لانه شرا الاجنبي ولا يتم الا بقبول الشفع المبيع بنفسه
مصرفه شرب لقوم وارض النهر لغيرهم فباع رجل ارضه والماء منقطع في
النهر فله الشفعة في قوله محمد رحمه الله وفي قياس ابي يوسف رحمه الله لا
شفعة لهم نحو الشرب اذا كان الماء منقطعا كما في العلو المنهرم رجل باع دارا
وابنه الصغير شفيعا ليس للوالدان بطلب الشفعة تولد لانه باع هـ
والصغير على شفعته اذا بلغ هـ اذا ثبت ان الشفعة ثبتت باسباب وبعضها
اقوي من البعض فاذا طلب الشفع القضاء بالشفعة لا بد من بيان السبب
حتى يعلم القاضي باي سبب يقضي فان بين المدعي السبب فقال بداري ثلاثة
المبيع ثم ادعواه ويطلب المدعي عليه بالجواب فان قال المدعي ماله قبلي
شفعة كان جوابا ثم يقول المدعي قد انكر ما ادعيت فان قال المدعي
حلفه لي حلفه القاضي ثم قال في الكتاب حلفه بالله ماله هذا المدعي قبلك
شفعة هذه الدار اليه ادعاه المدعي فان حلف انقطعت الخصومة بينهما
الا ان يتم المدعي البيعة على ما ادعى وان نكل المدعي عليه لزمته الشفعة
وان قال المدعي عليه في الجواب اني قد اشتريت هذه الدار اليه من المدعي حروما
الا ان الدار التي في يد المدعي يطلب بها الشفعة ليست له كلف المدعي اقامة البيعة
على ان تلك التي في يده فان اقام البيعة على المدعي يستحق بها الشفعة وان لم يكن

له بينة على ملك الملك لكن قال المشتري يعلم انها لي حلف المدعي عليه بالله لا
ان الدار التي يدعيها دار التي اشترى بها له فان حلف لا يقبل بينة عليه الا
ان يقبل المدعي البينة على الملك فان نكل لزمته فان قال المشتري اشترى من
الدار الذي يريد ان يأخذها بالشفعة مندسة وقد علم هذا المدعي بالشرا
ولم يطلب الشفعة فيقول القاضي للمدعي متى اشترى هو هذه الدار فان قال
المدعي طلبت الشفعة حين علمت كان صحيحا وكفاه ذلك فان قال المشتري لم
طلبت حين علمت كان القول قول الشفيع وان قال الشفيع علمت منذ سنة
وطلبت وقال المشتري لم يطلب كان القول قول المشتري وهو كما ذكر
اذا زوجت وبلغا الخبر فرددت واختصما الى القاضي فقال الزوج حين بلغها
الخبر سكنت وقالت حدثت حين علمت كان القول قولها ولو قال علمت
يوم كذا ورددت لا يقبل قولها ولو قال الشفيع لم اعلم بالشرا الا الساعة
كان القول قوله وعلى المشتري البينة انه قد علم قبل ذلك ولم يطلب ولو قال
المشتري انه لم يطلب الشفعة حتى يقيني وقال الشفيع طلبت الشفعة حتى
كان القول قول المشتري وحلف بالله انه لم يطلب الشفعة حتى يقينك ولو قيل
للشفيع متى علمت فقال امس او في يوم قبل هذه الساعة لا يقبل قوله الا
بينة ولو ان رجلا ادعى شفعة بالجوار قبل رجل لا يري الشفعة بالجوار
فانكر المدعي عليه وقال لا شفعة بالجوار له كان القول قوله وحلف بالله
لهذا اقبلك شفعة على قول من يرا الشفعة بالجوار ولا يحلف بالله مالهذا
قبلك شفعة في هذه الدار لانه لو حلف على هذا الوجه تحلف بئنا على مذهبه
فيقول حق المدعي ولو ان دارين متلافيين لرجلين فيصدق صاحب احد
الدارين بالحائط الذي يبني جاره على رجل بما تحته من الارض فيقر المصدق

عليه ثم باع داره من المتصدق فاعلم انه لا ينافي رحمه الله لا سقي للجار شيئا
فان طلب الجار يمين المشتري بالله ما فعل صاحب الدار ضرارا او قرارا من الشفعة
على وجه كان له ذلك يعني وجه التولية او فورا على وجه من الشفعة كان له ذلك
لانه ادعى عليه بمعنى لو اقرب به يلزمه تحلف فان حلف لا يشفعه وان نكل كان له
الشفعة لانه اقرب به جارا متلازما رجلا اشترى من رجل عشرة ارض او دار
بثمان كثر ثم اشترى تسعة اعشارها بثمان قليل كان الجار الشفعة في البيع
الاول دون الثاني لانه بايع الاول صار شريكا في نفس البقعة فيكون
موادلي من الجار في البيع الثاني فان اراد الشفيع ان يحلفه ما اردت بذلك
ابطال الشفعية قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله لا
يحلفه على هذا الوجه لانه لو اقرب به لا يلزمه شيء لكن اراد ان يحلف المشتري
يحلفه بالله على هذا الوجه اذا بايع الاول ما كان تجزئة كان له ذلك لانه ادعى
عليه معنى لو اقرب به يلزمه فكان له ان يحلفه على هذا الوجه قال وما ذكر
في الاصل ان الشفيع اذا اراد الاستحلاف انه لا لم يرد به ابطال الشفعة كان له
ذلك اي اذا ادعى ان البيع كان تجزئة رجلا بئنا يباع فطلب الشفيع الشفعة
فحضرت البائع والمشتري فقال البائع كان البيع بيننا بيع معاملة ومصدق
المشتري في ذلك قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله انما لا يصح ان
على الشفيع الا ان يكون البيع بثمان لا يباع مثل ذلك البيع بذلك الثمن لقلته
حينئذ يكون ذلك البيع بيع معاملة ولا يكون للشفيع فيه الشفعة الاثر
لانه لو جري هذا الاختلاف بين البائع والمشتري فقال البائع بعته
معاملة وقال المشتري لا بل كان البيع ببيع رغبة ان كان البيع بثمان لا يباع
مثل ذلك الثمن لقلته كان القول قول البائع وان لم يكن كذلك كان القول

قول المشتري قل ذلك اذا وقع الاختلاف بينهما وبين الشفع وقال القاضي الامام
 علي السعدي رحمه الله وان باع بالايديع بمثله لا يصح ان على الشفع ايضا
 لان هذا قول القوام ان الثمن اذا كان بحيث لا يباع بمثله لا يجوز له رجل اشترى
 دارا منه الصغير فاراد الشفع ان ياخذ بالشفعة واختلفا مع الشفع في الثمن
 كان القول قول الاب لان لا يكره حق التملك من الثمن ولا يبين على الاب لان فائدة الاستلام
 الاقرار ولو اقر الاب بما ادعى الشفع لا يصح اقراره على الصغيره رجله دار غصبها
 منه غاصب والغاصب يحكم بذلك المفضوب منه فيعت دار غصب هذه الدار والغصب
 منه شفع الدار المبعة والمشتري يحكم بالشفعة ويحكم ان المفضوب له قال
 ابن مقاتل رحمه الله يطلب المفضوب منه شفعة الدار المبعة ثم يخامم المشتري
 والغاصب القاضي ويقول هذا الرجل اشترى هذه الدار وقد طبت منه
 الشفعة ولي شفع هذه الدار اليه غصب هذا الغاصب فان اقام البينة ان الدار
 المفضوبه له قضى القاضي بالرد المفضوبه والشفعة ايضا وان لم يكن بينه حلف
 الغاصب والمشتري فان نكل الغاصب عن البين وحلفا المشتري قضى القاضي له
 بالدار المفضوبه على الغاصب ولا يقضى له بالشفعة لان نكول الغاصب يكون
 حجة على الغاصب دون المشتري وان حلف الغاصب ونكل المشتري يقضى
 القاضي له بالشفعة ولا يقضى له بالدار المفضوبه لان نكول احدهما يكون حجة
 عليه دون الاخر واذا توجه النفا بالشفعة فان القاضي لا يقضى بالشفعة
 حتى يحضر الشفع الثمن فان قال الشفع اقض لي بالشفعة ودها على مالها
 ولا تسليم حتى اتيك بالثمن قال محمد رحمه الله لا يجيبه القاضي الى ذلك فان
 قال الشفع ان لم احب الثمن الى ثلثة ايام فانا بئري من الشفعة فلم يجب
 الثمن الى ذلك الوقت ذكر ابن رستم عن محمد رحمه الله انه تبطل شفעתه ان تبطل

الشفعة

فان كان ارضي ورضي المشتري بذلك
 وكان له حصة في الشفعة حيث يشاء وان

الشفعة اسقاط محض فصح تعليقه بالشرط وقال بعض المشايخ رحمهم الله لا
 تبطل شفעתه وهو الصحيح لان الشفعة متى ثبتت بطلت الموائمة والاشهاد وتأكد
 ولا تبطل ما لم يسلم بلسانه وكذا وقال المشتري هات الدرام وخذ شفعتك
 فان امكنه احضار الدرام في ثلثة ايام ولم يحضر بطلت شفעתه عند محمد رحمه الله
 ولو ان الشفع احضر الدرام يزور الثمن دراهم اختلفوا فيه والصحيح انه لا تبطل
 الوكيل يشترى الدار اذا كان شفيعا قالوا او يطلب الشفعة من الموكل وليس
 كمن اشترى لنفسه وهو شفيع فانه لا يحتاج الى الطلب قالوا الوكيل ان
 الوكيل يقوم مقام الموكل في هذا لا يحتاج الى الطلب لا سب ولا اول اعجب
 الوكيل بشرا اذا اشترى في الشفع يطلب الشفعة من الوكيل قال
 بعضهم اذا كان الوكيل سلم الدار الى الموكل لا يصح الطلب منه وهكذا روي عن
 محمد رحمه الله ان الوكيل لا يبقى خصما بعد التسليم الى الموكل وان كان الوكيل
 لم يسلم الى الموكل يصح الطلب منه وهو خصم وقال الشيخ الامام محمد بن الفضل
 رحمه الله والقاضي الامام علي السعدي رحمه الله مع الطلب منه سلم او لم يسلم
 لانه في حكم الحقوق ما قدر لنفسه فكان بمثله المشتري يكون خصما في طلب
 الشفع كما نت الدار في بدء اولم تكن ه رجل اشترى دارا بالكوفة بكر حنطة
 بغير عينه فخاصم الشفع الى القاضي يمر في الدار بالكوفة او يمر وقضى القاضي له
 بالشفعة ذكر في النواذر ان كانت قيمة الكربة الموضوعة سواء اعطاه الشفع
 الكربة قضى له القاضي بالشفعة وان كانت القيمة فاضلة فان كان الكربة
 الموضع الذي يريد الشفع ان يعطى اغلا قيمة فذلك ان الشفع يعطيه حيث
 كان شاء وان لم يرض المشتري بذلك اعطاه الشفع في الموضع الذي يكون فيه قيمة
 الكربة مثل قيمته في موضع الشرا رجل اشترى ارضا بمائة درهم ورفع منه

حتى

والمشتري

التراب وباع التراب بمائة درهم ثم جاء الشفيع وطلب الشفعة قال الشيخ الامام ابو
محمد بن الفضل رحمه الله باخذ الشفيع الارض نصف الثمن وهو محسوم ذرها يقسم
الثلث على قيمة الارض قبل رفع التراب وعلى قيمة التراب الرفع ثم يطرح عن
الشفيع قيمة التراب وقال القاضي الامام علي السعدي رحمه الله لا يطرح عن
الشفيع نصف نصف الثمن وانما يطرح عنه حصة النقصان فلوان المشتري
كنس الارض بعدما رفع عنها التراب فاعادها كما كانت قبل ان يحضر الشفيع
قال الشيخ الامام ابو بكر بن محمد الشافعي المشتري ارفع من الارض ما احدثت فيها ثم
يكون الجواب منه على ما قلنا المشتري اذا شفع الى الشفيع واستعمله شهر اقامه
ثم رجع الشفيع وطالبه في الحال كان له ذلك هو المشتري مع الشفيع اذا اختلفا
في الثمن كان القول قول المشتري مع يمينه وان اقاما البينة على ما ادعيا
يقضي بيمين الشفيع عند ابي حنيفة في قول ابي حنيفة ومحمد قال ابو يوسف
البينة بينة المشتري هو الشفيع اذا اخذ الدار من البائع كانت عهده على
البائع وان اخذها من المشتري كانت العهدة على المشتري والشفيع خيار
الرواية وله ان يرد بالعيب وهو بمنزلة المشتري في ذلك وان كان المشتري
اشترى الدار على ان البائع يبرئ من كل عيب بها او كان بها عيب علم المشتري به
ورضى كان للشفيع الا يرضى بالعيب ويرده الشفيع اذا اخذ الدار بالشفعة
وبني فيها ثم استحققت الدار رجع الشفيع بالثمن على من اخذ منه الدار ولا يرجع
بقيمة البناء على احد بخلاف المشتري لان المشتري كما يرجع بالثمن على البائع
يرجع بقيمة البناء ايضا هو الشفيع اذا وكل رجلا باخذ الشفعة جاز توكيله
فان قال المشتري بعدما اثبت الوكيل الشفعة انا اريد يمين الشفيع انه
لم يسلم الشفعة يقال له سلم الدار الى الوكيل واتبع الموكل وحلفه وهو

كالوكيل

كالوكيل بقبض الدين اذا ادعى المديون ان الوكيل ابراه عن الدين فانه يومر بدفع
الدين الى الوكيل ويقال اتبع الموكل وحلفه على ما يدعيه رجل اشترى دارا
بالجيار ونقد الزيوف وكوزه البائع فان الشفيع ياخذ بالجيار ولا يسه
اشترىها بالجيار ده رجل اشترى ارضا بمائة درهم وقبضها وحضر الشفيع
وطالب الشفعة وسلمها اليه المشتري بمائة درهم ثم ان المشتري نقد الثمن
للبيع وهب له البائع منه خمسة بعد ما اخذ المائة درهم فعلم الشفيع
بالهبة ليس له ان يسترد شيئا من المشتري من الثمن ولو ان البائع وهب
من المشتري خمسة من الثمن قبل قبض الثمن والمسألة كالحال كان للشفيع
ان يسترد من المشتري ما وهب له البائع لان هبة شيء من الثمن قبل قبض
الثمن حط والحط يلحق باصل العقد وكان للشفيع ان يسترد من المشتري
قد رما حط عنه البائع اما بعد قبض الثمن هبته البعض ليس حط بل هو
تمليك مبتدأ فكان له وهب له ما لا اخره الوكيل بالبيع اذا باع الدار بالف
ثم ان الوكيل حط عن المشتري مائة من الثمن مع حطه ويضمن قدر المخطوط لا
ويبرأ المشتري عن المائة ياخذ الشفيع الدار بجميع الثمن لان حط الوكيل لا يلحق
باصل العقد ده رجل اشترى نصفا شايعة من الدار وجزا شايعة ثم ان
المشتري قاسم البائع وحضر الشفيع بان كان القسمة بقضا القاضي فان الشفيع
ياخذ من المشتري ما صار له بعد القسمة وليس له ان يبطل القسمة رواية واحدة
وان كانت القسمة بغير قضا لم له ان يبطل القسمة فيه روايتان والصحيح انه لا يبطل
وله ان ياخذ بالشفعة ما صار للمشتري ولو ان رجلا اشترى دارا وها شفعان
ولهما شفع ثالث ايضا فاقسم المشتريان ثم حضر الشفيع الثالث كان له ان ينقض القسمة
بقضا او بغير قضا ده رجل اشترى دارا ولها شفعان احدهما غائب فطلب الحاضر

الشفعة فقصي القاضي له ثم جاء الشفع الثاني فان الثاني يطلب الشفعة من الشفع الحاضر الذي
 قضى له القاضي لاسيما الشفع المشتري لان الشفع الاول قام مقام المشتري هذا اذا طلب الشفع
 الحاضر جميع الدار بالشفعة فان طلب النصف على طرانه لا يستحق الا النصف بطلت شفعة
 وكذا لو كانا حاضرين فطلب كل واحد منهما ما لم يطلب الكل بطلت شفعة في النصف الذي
 الشفعة في النصف بطلت شفعة لان كل واحد منهما ما لم يطلب الكل بطلت شفعة في النصف
 الذي لم يطلب واذا بطلت شفعة في النصف بطلت في الكل رجل باع دارا وهي في اجارة
رجل والمستاجر شفع جاز البيع في حق الباع والمشتري ويتوقف في حق المستاجر
 فان اجاز المستاجر البيع فقد البيع لزوال ما يوجب التوقف ويكون للمستاجر ان يأخذ
 الدار بالشفعة وهو خلاف ما لو باع دارا على ان يتكفل فلان بالتمس او بالدرك وفلان
 شفع الدار فتكفل الشفع بطلت شفعة لان الكفالة اذا اشترطت في البيع كان
 تمام البيع بالكفالة فيصير الكفيل بمنزلة الباع اما هنا البيع كان تاما جاء من الباع
 والمشتري فلا يصير المستاجر جريا لاجارة بمنزلة الباع فلا تبطل شفعة ولو ان المستاجر
 لم يجز البيع ولكنه طلب الشفعة فسحا للاجارة رجل اشترى دارا فحضر الشفع فاداد
 ان يأخذ الدار فقال المشتري احدث في الدار فقال الشفع لا بل اشتريتها بمبينة
 كما هي كان القول قول المشتري وان اقاما البيعة كان بيعة الشفع اولى وكذا لو اشترى
 دارا فحضر الشفع وفيها اشجارا واختلفا على هذا الوجه فانما يكون القول قول المشتري
 اذا لم يكن مكدبا ظاهرا فان كان مكدبا ظاهرا بان قال احدثت فيها الاشجار اسس لا يقبل
 قول المشتري وان قال اشتريت منذ عشرين يوما واحدثت فيها الاشجار قبل قوله
 اذا بين وقتا لا يكدبه الظاهر وان قال المشتري اشتريت البنا بخمس مائة درهم ثم اشتريت
 الارض بدون البنا ولا ثم اشتريت البنا بعقد اخر فلا شفعة لانه البنا لانه على صار
 مقصود او قال الشفع لا بل اشتريتها في صفقة واحدة في القياس يكون القول

بعد ذلك او قال
 اشتريت الارض

قول

قول المشتري في الاستحسان يكون القول قول الشفع لان المشتري يكد الشفعة في البناء
 الصفقة بعد قيام سبب الشفعة فاهوا فلا يقبل قول المشتري ولو قال المشتري وهب
 لي البنا ولا ثم اشتريت الارض كان القول قول المشتري ويأخذ الشفع الارض بدون
 البنا وكذا لو قال النصف ثم النصف وقال الجار وهو الشفع اشتريت الكل بعقد
 واحد كان القول قول الشفع استحسانا وان اقاما البيعة كانت البيعة بيعة المشتري
 في قول ابي هو سفر رحمه الله لانه هو المحتاج الى البيعة وعلى قول محمد رحمه الله البيعة
 بيعة الشفع واذا ادعى المشتري انه اشترى بكل معا بعقد واحد ادعى الشفع انه
 اشتراه متفرقا كان القول قول المشتري وان قال المشتري وهب لي هذا البيت من الدار
 بطريقه الى باب الدار ثم باعني ما بقى من الدار بالف درهم وقال الشفع بل اشتريت
 كل الدار بالف درهم كان القول قول المشتري في البيت يأخذ الشفع كل الدار غير البيت
 وطريقه ان شأنا له فان محمد الباع هبته البيت كان القول قوله مع يمينه وان صدق
 الباع للمشتري فيما قال كان البيت الموهوب له ولا يصدق ان على ابطال الشفعة
 في الدار لان شركة المشتري قبل شراء الدار لا يطر من حق الشفع بقولها الا ان يتم
 البيعة على الهبة قبل شراء الدار فيصير المشتري شركا في الدار فيقدم على الجارة
رجل اشترى دارا فادعى الشفع ان المشتري هدم طابقة من الدار وكذب
 المشتري كان القول قول المشتري والبيعة بيعة الشفع وان لم يوقت شهود
 صاحب يقضي بالبيت بينهما فصفين لا استويا في الحجة ويقضي بقيمة الدار للمشتري
 اقام البيعة على شراء كل الدار ولا شفعة لاحدهما على الاخر لانه لم يثبت
 سبق شراء احدهما ولو اختصا في دارين متلاصقتين فاقام احدهما البيعة
 انه اشترى هذه الدار بالف منذ شهر واقام الاخر البيعة انه اشترى هذه
 الدار الاخرى منذ شهرين يقضي للمشتري بشراء الدار الاخرى منذ شهرين

كما شهد شهوده وبقي له ايضا بالشفعة في الدار الاخرى لان جواره سبقوا ببيع
 الدار الثانية ولو لم يوقت شهوده ببقية لكل واحد منها بداه ولا شفعة لواحد
 منهما ويجعل كان البيعين كانا معا ولو وقت احدهما ولم يوقت الاخر تبقى لصاحب
 الوقت بالشفعة على الآخر **فصل للشفيع ان ياخذ البعض**
اولا ياخذ رجل اشترى ارضا فاجرها من الجار او دفعها مزارعة او كان
 فيها نخيل فدفع النخل معاملة او ساهه الجار بعد ما علم بالشراب طلت شفعة الجار
 لان اقدامه على هذه التصرفات بعد العلم منها اذ ضامنه بقرار ملك المشتري
 فبطل شفعته ولو اشترى نخلا لقطع ثم اشترى الارض بعد ذلك فلا شفعة
 للشفيع في النخل لانه على كذا الواسطي التمر ليجزها او البناء لهدمه ثم اشترى الارض
 بعد ذلك كان للشفيع الشفعة في الارض خاصة به ولو اشترى قرية فيها
 بيوت واتجار ونخل ثم انه باع الاتجار او البناء فقطع المشتري بعض الاتجار
 وهدم بعض البناء ثم حضر الشفيع كان له الارض وما لم يقطع من الاتجار وما
 لم يهدم من البناء وليس له ان ياخذ ما قطع وي طرح عن الشفيع حصه ما قطع من الشجر
 وما هدم من البناء لانه صار مقصودا فاخذ قسطا من الثمن هو رجل اشترى
 نفوا باصله ولرجل ارض في اعلا النهر جنبه او للاخر ارض في اسفل النهر
 الى جنبه فلم الشفعة جميعا في اصل النهر من اعلاه الى من اسفله وكذا القناه
 صحت في الارض والنهر والعين لانها من العقارات تسحق بالشفعة وكذا القناه
 منقوبة في ارض لا يجرها ويظهر ما وها في ارض اخرى فخير ان القناه من منقوبة
 الى مصبها شركا في الشفعة هو رجل له نصيب في النهر فهو احق بالشفعة ممن
 يجري النهر في ارضه لانه الذي يجري النهر في ارضه جاز وماحب النقيب
 في النهر شرك في البيع وكان مقدما على الجار هو رجل له ارض فقير المون والخراج

لا يبرر

لا يشترىها احدا عما من انسان مع دار له قيمتها الف وخمس مائة وللدار شفيع
 فاراد ان ياخذ الدار بالشفعة ولا ياخذ الارض قالوا ان كانت الارض بحال
 يشترىها احدا من اصحاب السلطان فيقسم الثمن وهو الف وخمس مائة على الدار
 وعلى قيمة الارض وهي القدر الذي يشترىها احدا من اصحاب السلطان فياخذ الشفيع
 الدار بذلك اذ ارض به المشتري وان كانت الارض بحال لا يشترىها احدا
 من اصحاب السلطان ولكنه ينتفع بها ينظر الى قيمة الارض في اخر الوقت
 الذي ذهب رغبة الناس عنها ثم يقسم الثمن على ذلك لانه اذا لم يكن لها قيمة
 في الحال يعتبر قيمتها في اخر الوقت كانت منقومة وذهب رغبة الناس
 عنها هو رجل اشترى دارين في موضعين مختلفين احدهما بالشام والاخرى
 بالعراق في صفقة واحدة فان كان الشفيع شفيعا في الدارين جميعا
 به او واحدة له او بدارين فانه ياخذ الدارين وليس له ان ياخذ احدا
 الدارين وان اشترى الدارين في صفقتين فاراد الشفيع ان ياخذ احدا
 الدارين كان له ذلك وان كان هو شفيعا للدارين جميعا هو رجل اشترى
 خمسين دارا من رجل واحد في سكة غير نافذة بصفقة واحدة فاراد
 الشفيع ان ياخذ من الدار احدا قالوا ان طلب الشفعة بحكم الشركة
 في الطريق لا ياخذ البعض فانه يسرق الصفقة من غير ضرورة وان اراد
 الشفعة بحكم الجوار وجوار في هذا البيت الذي يريد اخذ لا غير كان
 له ذلك والحاصل انه اذا اشترى عقارا في ارضين او بستانين او طريقتين
 في مواضع متفرقة فان كانت الصفقة متفرقة بان اشترى كل
 دار بصفقة على حدة والشفيع شفيع لها بدارين له او بدار واحدة فلا بد
 ان ياخذ بالشفعة احدهما كان له ذلك وان اشترى ارضا بصفقة واحدة فان

ان الشفيع شفيعا لها جميعا
 ليس له ان ياخذ بالشفعة احدها
 مع كذا

لكن يلحقها او يدع وان كان الشئ شفعيا لاحدهما والصفقة واحدة تختلف الروايات
 فيه عن ابي حنيفة رحمه الله في اخر الروايات عنه وهو قول ابي يوسف ومحمد رهما
 الله فانه ياخذ الذي هو شفعيا خاصة وكما لو اشترى دارا وعبد اصفقة
 واحدة فان الشفع ياخذ الدار بالشفعة دون العبد هذا اذا كان الشفع شفعيا
 لاحدهما فان كان الشفع لهما جميعا والصفقة واحدة فانه ياخذها او يدع
 رجلان باعداد مشتركة بينهما من رجل لم يكن للشفع ان ياخذ حصة احد
 مع جاني المشتري لا جانب البايع وروى الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله ان
 البايع اذا كان اثنين والمشتري واحد كان للشفع ان ياخذ نصيب احد البايعين
 قبل القبض ولا ياخذ بعضه بعد القبض وهذا قول ابي حنيفة الاول واما قوله
 الاخر فعبر جانب المشتري على كل حال قبل القبض او بعده سواء كان المشتري
 اشترى لنفسه او لغيره بالوكالة رجل اشترى دارين لرجلين فليس للشفع
 ان ياخذ نصيب احد الامرين وان اشترى رجلان دارا لرجل كان للشفع ان
 ياخذ النصف ولو كان البايع اثنين والمشتري واحد فطلب الشفع نصيب احد
 البايعين لا يبطل شفعه بذلك وله ان ياخذها كلها مقسومة كانت او غير
 مقسومة والله اعلم **فصل في تسليم الشفعة**
والجواب ابطالها رجل اشترى دارا بدينار وقال للشفع اشترى
 هذه الدار بدينار فسلم اليه نصفه وادفع نصفه اليك فقال الشفع نعم ان قال فذلك
 يكون تسليم للشفعة وذكر هذه المسئلة في كتاب الشفعة وجعلها على ثلاثة اوجه اما ان
 سلم الشفعة بالدرهم او بنت منه بعينها او ببعضها بعينها ان قال سلمت نصف
 الشفعة لك بدينار درهم بطلت شفعه في الكل وفي رواية لا يبطل وذكر في الجامع
 ما يدل على تسليم الشفعة في البعض لا يبطل شفعه في الكل فان صالح الشفع

من الشفع

من الشفعة على درهم بطلت شفعه ولا يجب المالد وان صالح على بعض معين من الدار
 صالح الصلح ويكون للشفع نصف الدار ويبقى النصف للمشتري ولو ان الشفع قال
 للمشتري وقد اشترى الدار لغيري بالوكالة سلمت شفعتك او سلمت الشفعة
 لك او قال للبائع والدار في يد البايع كان تسليمها للشفعة ولو قال للبائع بعد
 ما سلم الدار الي المشتري سلمت الشفعة لك صح استحسانا وان قال للموكل بالثرا
 بعد ما دفع الدار الي الموكل سلمت لك الشفعة ولو اشترى دارا بالوكالة لغيره فقال
 اجنبي للشفع سلم شفعة هذه الدار للموكل فقال الشفع سلمتها لك او اعرضت
 عنها لك صح تسليمه قياسا واستحسانا ولو قال الشفع لاجنبي ابتداء سلمت شفعة
 هذه الدار لك او قال اعرضت عنها لك لا يصح تسليمه ولا يبطل شفعه قياسا
 واستحسانا ولو قال لاجنبي سلمت الشفعة للموكل او قال وهبتها للموكل او قال
 اعرضت عنها للموكل لاجل ان وشئ عتدك صح تسليمه لا يبطل شفعه ولو
 صالح الاجنبي من شفعه على درهم معلومة كان سليما ولا يجب المالد لانه
 لو صالح المشتري من الشفعة على مال بطلت شفعه ولا يجب المالد وهو بمنزلة
 ما اذا صالح الكليل بالنفس للمالك على مال لا يجب وهذا من الكفاية
 في رواية ابي حفص بن ابراهيم في رواية ابي سليمان رحمه الله ولو ان اجنبا
 قال للشفع اصالحك على كذا من الدرهم على ان سلم الشفعة ولم سلم لم يقبل
 الشفع لا يجب المالد على الاجنبي ولا يبطل شفعه ولو قال الشفع للبائع سلمت
 لك بيعك او قال للمشتري سلمت لك شراك بطلت شفعه ولو قال
 لاجنبي سلمت لك شراك بهذه الدار لم يكن ذلك تسليم ولا يبطل شفعه وان
 قال الشفع للمشتري سلمت هذه الدار لك او شفعة هذه الدار ان كنت اشترى
 لنفسك وقد كان المشتري اشترىها لغيره لا يبطل شفعه لانه علق التسليم الشفعة

ولو قال
 الشفع
 سلمت
 شفعتك
 او سلمت
 الشفعة
 لك
 او قال
 للبائع
 بعد
 ما سلم
 الدار
 الي
 المشتري
 سلمت
 الشفعة
 لك
 صح
 استحسانا

صح استحسانا

بالشرط وتسلم

استقاط يحتمل التعليق والمعلق بالشرط وتسليم بالشرط لا ينزل صم عند عدم الشرط
ولوان الشفع قال للمشتري سلم نصف الدار بالشفعة فاسلم لك الباقي فابى المشتري
لا تبطل شفعة هو الصحيح ولذا لو قال الشفع انا شفيع هذه الدار فسلم لي نصفها
بالشفعة فاسلم لك النصف الباقي فابى المشتري لا تبطل شفعة ولوان البائع
والمشتري قال لا للشفع اين بيتنا عن كل خصومة لك قبلنا ففعل وهو لا يعلم ثبوت
الشفعة بطلت شفعة فضا ولا سطل فيما بينه وبين الله تعالى وهو كرجل قال
لغيره اجعلني في حل ففعل ولم يعلم ماله قبله في القضاياير اما عليه ولا يبر افا
بينه وبين الله تعالى ولوان رجلا اوصى بدار لرجل فلم يعلم به الموصى له ومات
الوصي فبيع دار بجانب دار الوصية ثم قبل الموصى له الوصية فلا شفعة للموصى له
الوصية فلا شفعة للموصى له في الدار الثانية لانه لا يملك الوصية قبل
القبول فلا يكون جارا للدار الثانية ولوان الموصى له مات قبل ان يعلم بالوصية
ثم بيعت الدار الثانية بجانبها فادعى ورثة الموصى له الشفعة في الدار الثانية
كان لهم ذلك لان موت الموصى له قبل القبول يكون قبولا للوصية فصارت الوصية
ميراثا لورثته فاذا ثبت الملك للورثة محقق لهم سبب الشفعة وهو الجوار
واما الحيلة في ابطال الشفعة ومنها ما يكون ابطالا اما ما يكون ابطالا
لها ان يهب البائع الدار للمشتري ويشهد على الهبة والمشتري يهب الثمن
للبيع ويشهد عليها فلا يثبت الشفعة اذ لم تكن الهبة بشرط العوض
الا ان هذه الحيلة لا يملك بعض الناس لانهما تبرع ومن الناس من لا يملك التبرع
كالكاتب والوصي وغيرها ومنها ان يتصدق بالدار على انسان ثم المشتري يهب
الثمن على البائع وهي الهبة سواء الا ان في الهبة للاجنبي ملك الرجوع وفي
الصدقة لا يملك ومنها ان يهب جزا شاعرا من الدار ثم يترافعا الى حاكم

ذكر الخصاف رحمه الله تعالى
فيه منها ما يكون نزعاً
عن طلب الشفعة ومنها

الرجوع

يرى هبة المشاع فيما يحتمل القسمة يحكم بجواز الهبة ثم يبيع بقية الدار منه
فيكون الموهوب له مقدما على الجار ومنها ان يهب الدار بشرط العوض الا ان
هذا على الرواية التي لا تثبت الشفعة في الهبة بشرط العوض فان اراد
الاياخذ الشفع في ظاهر الرواية ينبغي ان ياخذ الموهوب له الدار لاجزائها
او ياخذ الواهب كل العوض الا اذا نقا فلا تثبت الشفعة للمشتري فان
في الهبة بشرط العوض قالوا انما يثبت الملك للموهوب له اذ اقض
الكل اما اذ لم يقض لا يثبت له الملك فلا ينقطع حق الواهب ويكون
للوهاب ان يرجع من غير قضا ولا رضا مروى ذلك عن محمد رحمه الله تعالى
فيكون هذا كالباع بشرط الخيار للبائع وثمة لا يثبت الشفعة للمشتري ما يبيع
حق البائع هذا اذا كان الموهوب شيئا يحتمل القسمة وان كان لا يحتمل
القسمة كالبيت الصغير والحائوت اذا وهب منها جزا معلوما شاعرا
جان عند الكل ولا يكون للجار ان ياخذ الشفعة ومنها ان يشتري
ابنا او لا في صفقة ثم يشتري لعرصة ثمن غالي فلا يثبت الشفعة
في البناء لانه نقل ولا يرغب الشفع في اخذ العرصة بثن غالي فكان
تزهيدا وكذا الوهب البناء بصله ثم اشتري العرصة بثن غالي
وكذا في الكروم والارض في هذه الفصول اذا اراد الشفع
ان يحلف البائع او المشتري بالله ما فعل هذا فرارا من الشفعة
ان اراد تحليف البائع ليس له ذلك لان نكوله لا يكون حجة على المنة
وان اراد تحليف المشتري فكذلك لانه يدعي عليه شيئا لواقربه
لا يلزمه ومن الجملة ان يشتري سهما معلوما بثن غالي في صفقة
ثم يشتري الباقي بثن يسير فلا يرغب الشفع فيما ساع ولا لكثرة الثمن

وبدونه لا يمكنه اخذ الباقي لان المشتري يصير شريكا فيكون مقدما
على الجار ومنه ان يشتري الدار بثمن غالي ثم ياخذ البايع بذلك
التمن بده اخر فلا يرغب الشئ في ان ياخذ الدار بالتمن لكثرة ولا يكون
له ان ياخذها بالبدل الثاني بدل عن الثمن لاعتن الدار وذكر الحضاف
رحم الله حيلة لم يروها عن محمد رحمه الله وهو ان يدعي ان الدار
لابن صغير في يد هذا الرجل ثم ان المدعي يصالح الذي في يده الدار
على ان يدفع اليه مائة دينار ولا يقول انها من مال ابنته على
ان يسلم الذي في يده الدار فجوز ولا شفعة فيها لان الاب لا ياخذ
الدار بطريق المعاينة الملك لابن دون الاب الا ان هذا كذب فان اراد
ابطال الشفعة على لا وجه لا يكون كاذبا قال يا حرا لابي مملوكا
له ان يشتري الدار من صاحبها لابن صغير لمولاه بالتمن الذي اتفقا
عليه فيشتري المملوك سرا ثم ان المولى يدعي ان الدار لابنته الصغير
ولا يدعي الشرا فيكون صادقا الا ان هذا لا يحلوا عن نوع شبهة لان
الملك انما يثبت للابن بسبب فاذا ادعى الاب ملكا مطلقا كان مدعيا
غير ذلك الملك لان الملك المطلق اقوى من الملك بالسبب علما عرفنا ان
القضاء بالملك المطلق قضا بالزوايد في القضا بالملك بسبب لا يدخل
الزوايد في الشهود اذا تحملوا الشهادة على الملك بسبب فذا شهدوا بالملك
المطلق كانت شهادتهم بالاصل والزيادة واختلف المشايخ ان الشاهد
اذا تحمل الشهادة على الملك بسبب ان البايع غصب البيع من المشتري فجا المشتري
بالشهود وامرهم ان يشهدوا بالملك المطلق قال بعضهم يجوز لهم ان يشهدوا
بالملك المطلق وقال بعضهم لا يجوز وكذا اذا تحمل الشهادة بسبب هل يباح لهم

ان يشهدوا

وضه
م

ان يشهدوا بالدين مطلقا هو على هذا الخلاف الحضاف يقول بالجواره ومن حيلة
الحيل ان يقول البايع محرم معلوم من الدار للمشتري ثم يبيع الباقي منه الا ان هذا يكون
على الاختلاف ايضا فانهم اختلفوا ان الانسان اذا اقر لعين بعين هل يثبت للمشتري الملك
للمقر له بالاقرار قال بعضهم لا يثبت لان الاقرار ليس من اسباب الملك ولهذا يبيع
من العبد المأذون ولو كان الاقرار من اسباب الملك كان الاقرار يملك كبايع غير عوض
والعبد المأذون لا يملك ذلك ومن الحيل ان يوكل المشتري رجلا بالشرا فيشتري
الوكيل ويغيب ولا يكون الموكل خصما للشفيع الا ان هذا يكون على قول محمد رحمه الله
اما على قول ابي يوسف رحمه الله يكون الموكل خصما للشفيع يطلب منه الشفعة فانه ذكر
في المأذون اذا اشترى الرجل دارا وبيع من اخر وغاب المشتري الاول ثم جاء الشفع
واراد ان ياخذ بالبيع الاول على قول محمد رحمه الله لا يملك ذلك وعلى قول ابي يوسف
رحم الله ملك ذلك وعلى هذا الخلاف العبد المأذون المديون اذا باعه المولى بغير
اذن العرما وغاب وحضر العرما لا حضومة لهم مع المشتري في قول محمد رحمه الله
وعلى قول ابي يوسف رحمه الله للعرا ان يحاصموا المشتري ومن الحيلة في الشفعة
ان يواحد البايع يوما ليلسه يوما الى الليل بجزء من الدار فبقي اليوم ثم يبيع بقية
الدار من صاحب الثوب فلا يكون الشفعة للشفيع اما في الجزا الاول فلان صاحب
الثوب ملك الشفعة الجرو بالشفعة ولما في بقية الدار فلان صاحب الثوب صار
شريكا في الدار فكان مقدما على الجار ومنها ان يشتري جرو صاحب الدار الذي
يسيد شراء الدار بغير الدار على ان يسقيه فاذا سقاه في ذلك المجلس او في غيره
يملك عشر الدار فلا يكون للشفيع حق الشفعة وهو يكون اولى من الجار جعل
الاجرة عند منزلة المهر وفي المهر جعل الاجرة بمنزلة البيع فانه قال لو كانت
الاجرة عند اقباء قبل القبض لا يجوز ولو استحق العبد الذي هو جرو الدار بطل

العدد والحضاف رحمه الله جعل الاجرة بمنزلة المهره ومن الحيلة ايضا انه اراد ان يبيع
 الدار بضعه الاف درهم سعيها بعشرين الفانهم يقبض تسعة الاف وخمسمائة ويقبض الباقي
 عشرة دنانير او اقل او اكثر لو اراد الشفيع ان ياحدها بعشرين الفا فلا يرغب في الشفعة
 ولو استحققت الدار على المشتري لا يرجع المشتري بعشرين الفا وانما يرجع بما
 اعطاه لانه اذا استحققت الدار ظهر انه لم يكن عليه ثمن الدار فيبطل التصرف
 كما لو باع الدينار بالدرهم اليه للمشتري على البائع ثم تصادقا انه لم يكن عليه
 دين فانه يبطل التصرف ومن الحيلة لا يبطال الشفعة ان يقول المشتري
 للشفيع اني اشتريت الدار من فلان بكذا فاسمك فاشترى ويقول زدي
 في الثمن كذا وكذا ويقول عاوضني بها دارا اخرى ويقول اني
 اوليكها فاني اجبت ان اوليكها بالثمن الذي اشتريتها قال الشفيع فتوليتها
 فانه تبطل شفيعته ولذا لو بعث المشتري رجلا يقول للشفيع ذلك ان اجبت
 ان اوليكها بما اشتريتها به وليتكها فانه تبطل شفيعته ولو بعث المشتري
 الى الشفيع رجلا فقال للشفيع قد كنت اشتريت من فلان يعني البائع هذه
 الدار قبل شرائها هذا الرجل فقال الشفيع نعم بطلت شفيعته لان الشفيع اقر
 ان شرائها هذا المشتري لم يصح فلم يثبت به الشفعة ولذا لو قال ذاك الرجل
 للشفيع هذه الدار لك ولم يكن لفلان البائع فقال الشفيع نعم بطلت شفيعته لانه
 لما ادعى اليك لنفسه فقد اقر بان الشفعة له ولو قال المشتري للشفيع
 اني اشتريت هذه الدار بماية دينار فان اجبت ان احطك من ثمنها عشرة دنانير
 فقال نعم بطلت شفيعته قالوا انما تبطل شفيعته في هذه الصورة اذا قال
 احطك من ثمنها عشرة دنانير واسمك بتسعين دينارا اما بدون
 هذه الدار لا تبطل شفيعته ولو اشترى دارا فطلب الشفيع بالشفعة فصالحه

فان
 قال الرجل المبعوث
 للشفيع ان فلانا اشترى
 هذه الدار بكذا ويقول لك

المشتري

المشتري من ذلك على بيت معين من الدار ليدفعه اليه بحسنه من الثمن ذكرنا
 انه لا يجوز لان حصننه من الثمن ليس بمعلوم وان اراد ان يسلم البيت للشفيع
 وبقي ما بقي من الدار للمشتري يشتري دجلا جني هذا البيت للشفيع با مبيع
 ثم ان الشفيع يسلم الشفعة فيما بقي من الدار فيحصل الفرض لكل واحد منهما
 يسلم البيت للشفيع وبقيت الدار للمشتري اذا مات الشفيع بعدما قضى القايض
 بالشفعة قبل ان يقبض الدار وقبل ان ينقضي الثمن كانت الدار لورثة
 الشفيع لان قضى القايض بالشفعة بمنزلة البيع ولو مات الشفيع بعدما اشترى
 الدار كانت ميراثا لورثته ولو قضى القايض بالشفعة للشفيع وطلب المشتري
 من الشفيع ان يرد الدار على المشتري بزيادة الثمن والزيادة من جنس الثمن
 او من غير جنسه نصير الدار للمشتري بالثمن الاول وتبطل الزيادة لان
 رد الدار على المشتري بمنزلة الاقالة والاقالة انما يكون بالثمن الاول ولا
 يصح فيها الزيادة وكذا لو طلب المشتري من الشفيع بعدما قضى القايض له
 بالشفعة ان يرد الدار على البائع بزيادة في الثمن ففعل كانت اقالة والاقالة
 كما يكون بين البائع والمشتري محقق بين البائع والشفيع لان الشفيع بعدما
 قضى القايض له قام مقام المشتري ويصير المشتري كما لو قيل للشفيع فصح اقالة
 الشفيع مع البائع ويكون له حق الحبس الى ان يستوفي الثمن ذكر محمد رحمه الله
 في الاصل الحيلة في اسقاط الشفعة لم يذكر الكراهة قالوا على قول ابي
 يوسف وقول محمد وهذا بمنزلة الحيلة لمنع وجوب الزكاة ومنع الاستبراء
 على قول ابي يوسف رحمه الله لا يكره وقال بعض مشايخنا تكرر الحيلة
 لاسقاط الشفعة بعد الوجوب لانه احتيال لا يبطال حق واجب وقبل الوجوب
 ان كان الحارفا اسقاطا يتأذى به لابس به قال الشفيع الامام نعمس الائمة

السرخي رحمه الله لا بأس بالاحتياط لا بطلان حق الشفعة على كل حال اثنا
قبل وجوب الشفعة لا شك كما لو ترك اكتساب المال لمع وجوب الزكاة وبعد
وجوب الشفعة لا يمكن الاحتياط ايضا لانه احتياط لدفع الضرر عن نفسه
لا للاضرار بالغير ظاهر وما ذكر في الكتاب دليل على هذا والله اعلم

كتاب الشريعة

ابواب الكتاب ستة الاول في باحة القتل ومن يسلح قتله من الثاني في الامان
الثالث فيما يصير فيه الكافر سبياً والرابع فيما يصير به المسلم كافراً والخامس
في احكام اهل الردة ونكزات الحزبي والسادس في الخراج والحزبية
اما الاول لا بأس بالقتال في الاشهر الحرم وهي ذو القعدة وذو الحجة ومحرم
ورجب وترك البداية بالقتال في الاشهر الحرم فان كان قوماً بلغهم
الدعوة يدعون الى الاسلام ولا فان ابواقا تلهم وان كانوا قوماً بلغهم
الدعوة لا بأس بقتالهم قبل تجديد الدعوة والتجديد افضل ولا يخرج الرجل
الى الجهاد الا باذن والدية جميعاً فان اذن احدها ولم ياذن الاخر لا ينبغي
له ان يخرج ولها ان يمنعه من الخروج الى الجهاد ان كان في خروجه
لخدمتها المشقة وان لم يكن له ابوان وله جدان وحدثان فاذا
له الجد من قبل الاب والجد من قبل الام ولم ياذن الاخران كان
له ان يخرج لان اب الاب قائم مقام الاب وام الام قائم مقام الام عند
عدم الام فاعتبر انهما لا غيره وان كان احداً لا يوين مسلماً والاخر
كافراً فاذا نزل المسلم بالجهاد ومنعه الكافران كان الكافر بمنعه
لشفقته له على الولد لا يخرج الا باذنه وان كان الكافر بمنعه لانه
يقابل اهل دينه لا بأس بان يخرج بغير اذنه ان اراد الولد الخروج

للجان

بيان اشهر الحرم

للجانة والجمع فكم ابوا كان له ان يخرج الا ان يكون مخوفاً كركوب البحر
وخوف العدو فانه لا يخرج الا باذنها وان لم يكن السفر مخوفاً لا بأس بان
يخرج ان استغينا عن خدمته وان احتاجا الى خدمته لا يخرج الا باذنها
والمرأة اذا امنعت ابنها من الجهاد فان كان قلبها لا يحتمل ألم الفراق ويتردد
بالاطلاق كان لها ان تمنعه من الجهاد ولا اتم عليها ولا يعتبر اذن المرأة
في خروج الزوج الى الجهاد وغيره ولذلك من يجب عليه نفقته كالبنات
والاخوات والعمات والحالات والذكور الصغار الذين من الكبار
الذي لا حرفة لهم الا ان تخاف عليهم الضيعة وان اراد ان يخرج الى
الجهاد وعليه دين لا ينبغي له ان يخرج قبل قضا الدين فان لم يكن عنده
ما يقضي به الدين فانه لا يخرج الا باذن العريم وان كان بالمالك كليل
فان كانت الكفالة بامر المديون فانه لا يخرج الا باذن المالك والكل
جميعاً وان كانت الكفالة بغير اذن المكفول المديون يعتبر اذن
الطالب لا غير لانه لا حق للكفيل على المديون وان كان عند الرجل ودائع
واربابها غيب فان اوصى الى رجل ان يدفع الودائع الى اربابها كان
له ان يخرج الى الجهاد وان اراد ان يخرج في طلب العلم بغير اذن والده
لم يذكر هذا في الكتاب وزعم المتأخرون ان له ان يخرج اذا لم يكن السفر
مخوفاً واستغينا عن خدمته ولا يقابل العبد بغير اذن مولاه والمرأة
بغير اذن زوجها ما لم يبلغ النفي فاذا وقع النفي وبلغهم الخبران العود
جا الى مدينة من مدائن الاسلام كان للرجل بغير اذن ابوين عند الخوف
على المسلمين او على درارهم او على اموالهم ولا بأس بالاعلام الذي لم يبلغ العلم
ان يقابل عند النفي اذا اطاق القتال وان كره ابواه واذا وقع النفي

من يجب عليه نفقته

المخرج

من قبل اهل الروم فخل كل من يقدر على القتال ان يخرج الى الغزاة اذ امكن الزاد
والراحلة ولا يجوز التخلف الا بعدد بينه امرأة سبيت بالشرق كان على اهل
المغرب ان يستنفذوها ما لم يدخلوها دار الحرب واذا وقع القتال من اهل
البعثي واهل العدل يجب على اهل العدل ان يقاتلوا البغاة ليرجعوا الى امر الله
تعالى وان وقعت الفتنة بين فريقين باغيين يقتتلون لاجل الدنيا
والملك على الرجل ان يلزم بيته ولا يخرج الى احدهما وكذا الوقع القتال
بين محتلين للحمية والعصية لا ينبغي لاحد ان يعاون احد المحتلين قوم
من الصالحين يردون الغزو ومعهم قوم من اهل الفساد يخرجون الى الغزو
ومعهم من امير فان كان مكن الصالحا الخروج بدونهم لا يخرجون معهم
وان لم يمكن الامم يخرجون وانما الفساد على المفسدين وللصالحا اجرهم
ولا لباس باخراج العجايز في العساكر للقيام بالمرضى دون الخدمة فان
ارادوا اخراج النساء للخدمة لا محالة فلا لباس باخراج الاما واذا
دخل اهل الاسلام دار الحرب بغية لا ينبغي لهم ان يقتلوا النساء الا اذا
قاتلت المرأة او كانت مملكة او كانت ذات رأي في الحرب تقتل ولا
يقتل الصبيتان والشيخ الفاني الا ان يكون الصبي ملكا وقد اخبر
موضع القتال وفي قتله يكون كسر الهمة فيقتل وكذا الشيخ الفاني اذا
كان له رأي ولا يقتل المعتوه ولا الراهب في صومعته ولا غلط
الناس وكذا الاعمي ومقطوع اليد والرجل ومقطوع اليمنى خاصة
فان قاتلوا احدا من هؤلاء فلا لباس بقتله واذا قاتلت المرأة واحد
المسلمون فلا لباس بقتلها وان امكن سبيها وكذا الاعمي والمقعد والشيخ
الفاني اذا اخبروا واخرجوا على القتال ومن قتلوا جدا من هؤلاء

فليس

فليس عليه شيء ولهم ان يقتلوا الذي يحسن ويفيق والآخرس والاصم وقطع
اليصري وقطع احدى الرجلين والقسيس والسيح الذي يخاطب
الناس والمرضى واما الصبي والمعتوه ماداما يقاتلان او يخرجان
فلا لباس بقتلهما وبعد ما صاروا في ايدي المسلمين لا ينبغي ان
يقتلوهما وان كانا قلا غير واحد وعن أبي حنيفة رحمه الله
ان قتل اصحاب الصوامع حسن ولا يستبي الشيخ والعجوز
لانه لا يمتوهم منهم القتل ويوسروا الاعمي والمقعد ومقطوع اليد والرجل
ويابس السوء ولا يترك في دار الحرب لتوهم النسل من هؤلاء والمسلم ان يقتل
كل ذي رحم محرم منه من المشركين في دار الحرب الا الابا والاجداد والجدات
فانه لا يقتلهم مالم يقصدوا قتله واذا قصدوا قتله كان له ان يقتلهم
واما الاولاد والاخوة والاخوات والاعمام والحالات والنساء والولادهم
فلا لباس للمسلم ان يهدمهم بالقتل وينبغي ان يكون الولية المسلمين بعضا والرايات
سودا ولا لباس باذخار المحصف دار الحرب لقراءة القرآن اذا كان العسكر
عظيما فان لم يكن ينبغي له ان لا يسهل فرجه قال ابو حنيفة رحمه الله اقل السرية
ماية واقل الجيش اربعة وقاتل الحسن بن زياد رحمه الله اقل السرية
اربعة وقاتل الجيش اربعة الاف والحراسة بالليل عند الحاجة اليها افضل
من صلاة الليل ويكره حمل روس الكفار الى دار الاسلام وقيل ان كان
فيه الحاق الوهن والكبت لهم لا لباس به ولا يستحب رفع الصوت تحريض
على القتال لا لباس به ويكره اخضاع الفرس فان صميلة يرهب العدو
ويكره ان يلبس المسلم شيئا من السلاح فيه صورة انسان او طير فاما
الشجر ونحو ذلك لا لباس به ولا يجوز مرد السلاح الى دار الحرب بعوض او

في الحرب لانه نوع من القتلى
فان كان في رفع الصوت
محر

غير عوض في قولهم ولا يغادي الحزبي مسلم ولا يمال في قول ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف يغادي بالمسلم اذا كان خيرا للمسلمين ولا يغادي بالمال في قولهم ولا يباس بالطول ضرب في الحرب لا اجتماع الناس لا بها ليست لهم ولا يباس بحمل الاجراس على الخيل مع الحاصف اليه بالفارسية بر كسوان لان فيه ارباب العدو ويكن الجرس من الخفاق الابل والجر التي تحمل على الاثقال اما الذي يقال له بالفارسية درامه فذاك لا يسي حرييا فلا يباس به حري وجدي دار الاسلام فيقول انارسول الملك لا يصدق ويكون فيها جماعة المسلمين في قول ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله هو لمن اخذ وان اخرج الحزبي كتابا يشبه كتاب الملك يصدق ولا يباس بالرجل الواحد ان حمل على الف من المشركين ان كان يطع السلام والحكام بهم وان لا يطع اخذها كن لان فيه اهلك النفس من غير فاين مسلم وقع في ايدي الكفرة وقرب الى القتل فيقتل له مدعتك قد عتقه للقتل ان كان تخاف انه لو لم يمد عتقه لا يقتل كره له ان يمد عتقه ولو احرق المشركون سفينة في البحر بينها المسلمون ان صبر في السفينة حتى احترق كان في سعة وان التقى في البحر فغرق كان في سعة في قول ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد ان صبر حتى احترق ان كان يعلم انه لا ينجا من البحر لا يباس وان كان يحسن السباحة ويطمع بان ينجا من البحر كان الواجب عليه ان يلقى نفسه في البحر في قولهم واذا قاتل المسلم المشركين في دار الحرب واخذ منهم اموالا لا يباس به وكذا لو باع من هجر حرا او خنزيرا او درهما بدراهم لا يباس به ولا يباس بتعليم القوان للكفرة ولا يباس بان ينش قبورهم لطلب المال

قتل باخيت من القتلة
الاولى لا يباس به وان
كان يعلم انه لو لم يمد
عتقه

واذا قاتل

واذا قاتل ملك اهل الحرب اهل ملكته للقوم صاروا ارقاله جاز شرا من منهم وان قهرهم بالولاية والسلطنة لا يملكهم ويكن للمسلم الواحد القوي ان يفر من الكافرين وكذا الوفر المانه من المائتين في قول محمد رحمه الله ولا يباس بان يفر الواحد من الثلاثة والمائة من الثمانية ولا ينبغي للمسلمين ان يفرروا اذا كانوا اثني عشر الفا وانما كانوا اكثر لقوله عليه السلام خير الجيوش اربعة الاف ولن يغلبا اثني عشر الف عن قلة اذا كلمهم واحد فالحاصل انه اذا غلب على ظنهم انه يغلبوا لا يباس بان يفرروا ولا يباس بالواحد ان يفر اذا لم يكن معه سلاح من اثنين لهما سلاح وذكر في السير انه رخص الفرار من الزحف اذا كانوا لا يطيقون وعن ابي حنيفة رحمه الله لو اخذوا في مصر او في بعض جيوش المسلمين لم يكن لهم فرار من الزحف مسلم من ضمن العدو واختفى في موضع فاصابه العدو وفساله عن اصحابه لا ينبغي له ان يعلم موضع اصحابه وان اكره بالقتل لان الملك بالقتل لا يباح له قتل المسلم ولا يرضى له **صل في معاملة المسلم** المستأسر من اهل الحرب في ديارهم قوم من المسلمين جمعوا مالا ودفعوا اليه رجل ليدخل دار الحرب ويشترى اسارى المسلمين منهم فان هذا المأمور سئل التجار في دار الحرب فكل من اخبرانه حواسير في ايديهم يشتريه المأمور ولا تجار وقيمته الحول لو كان عبدا في ذلك الموضع وانما يشتري بقدر قيمته او بفن يسر فلو اراد المأمور ان يشتري اسيرا فقال له الاسير اشتر في فاشتر المأمور بالمال المدفوع اليه بعض المأمور ذلك المال ويرجع بما امر به دون غيره وهو بخلاف الوكيل بالشرا باكثر مما امر به فانه يكون مشتريا لنفسه ولو ان هذا المأمور يشتري الاسير قال للاسير بعد ما قال له للاسير اشتر في بكذا فقال انا اشتريك بالمال المدفوع الي حسبته واشتراه كان مشتريا لا محالة

مادة عامة

الاموال جري دخلا دارنا با مان وبعه ابنه او ابنه من اصل الحرب فباع
ابن نفسه لا يجوز باتفاق الروايات ويجوز بيع من ولد غيره ولو ان ملك اصل
الحرب اهدي الي الخليفة ذكر في المجر دانه مطيب للمهدي اليه الا ان يكون
من محارم المهدي او ام ولد فانهم يعتقون وروي هشام بن الحزني
اذا اهدي بنته الي الامام فهي حرة وكان لها ان ترجع الي دار الحرب وروي
الحسن عن ابي حنيفة وابن سماعة عن محمد بن محمد بن الله ان الحزني اذا باع اباه
او ابنه في دار الحرب لا يجوز فان اخرجته المشتري الي دار الاسلام ملكه
ان لم يكن بيننا اما ان فالحاصل ان الحزني اذا باع اباه او ابنه في دار الحرب
من المومن المستامن يكون باطلا وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة ورواه
هشام عن محمد بن سويث بن البايح جواز هذا البيع ولا يري في قول عامة المشايخ
منهم الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله وقال ابو الحسن الكرخي
رحمه الله ان كان البايح الحزني يري جواز هذا البيع جاز والافلا وروي ابن
سماعة عن ابي يوسف ان الحزني اذا باع ولده في دار الحرب من حزب اخر او من
مسلم مستامن جاز عند ابي حنيفة رحمه الله ولا يجبر المشتري على الرد اذا خوصم
في الرد وعند ابي يوسف اذا خوصم في الرد يجبر على الرد عليهم وعن ابو نصر البزنطي
ان باعه الحزني من مسلم مستامن لا يجوز وان باعه في دار الحرب من حزب
اخر وسله اليه ملكه المشتري وغيره من المشايخ قال لا يباح للمشتري
ان يشتري وان استراه جاز ويكون رقيقا للمشتري وقال بعضهم ان
استراه المسلم في دار الاسلام ملكه والصحيح ما قلنا انه لا يجوز بيع الحزني
ولده في دار الحرب وانفقت الروايات انه لا يجوز بيعه في دار الاسلام ولا
لم يجز البيع في دار الحرب على قول العامة فان اخرجته المشتري الي دار الاسلام

اختلج

اختلج المشايخ فيه قال بعضهم يملكه لان البيع وان بطل فتى اخرج جيرا
ملكه بالقهر المتدا وقال بعضهم يكون حرا لان البايح لا يملك التعريف
فيه لا يباع ولا يطبق فلا يملك المشتري وقال بعضهم ان كان البايح يري جواز هذا
البيع لا يملكه المشتري بالاخراج الي دار الاسلام اخرجته طابعا او مكرها وان
كان البايح لا يري جواز هذا البيع ان اخرجته المشتري كرها ملكه وان اخرجته
طوما لا يملكه والصحيح ان اخرجها كرها ملكه وان اخرجته طابعا وهو المبيع
طابع لا يملكه سوا كان البايح يري جواز هذا البيع ولا يري وان تزوج المسلم
المستامن حربية في دار الحرب ودفع المهر اليها وفي قلبه انه يبيعها اذا
اخرجها الي دار الاسلام ذكر في السير الكبير ان خرجت طابعة فهي حرة
وان خرجت مكرها فخرج الاسير فهي مرقونة وان اختلفا فقالت
المرأة خرجت طابعة وان اخرج وقال الرجل اخرجتها مكرها وهي رقيقة
لي نظر اليها ان جابها مربوطه كائنا بالاسير كان القول قول الرجل وان كان خلاف
ذلك كان القول قول المرأة فتكون حرة بل قد يدعي اهلهما الاسلام يصومون ويصلون
ويقرون القران ويعبدون الاوثان مع ذلك فاغار المسلمون وسبوا فاشترى
منهم مسلم من تلك السبا قالوا ان لم يكونوا مقرين بالعبودية والرق لم يملكهم يجوز
شرا النساء والصغار منهم ولا يجوز شرا الكبار الذكور لانهم لما اقروا بالاسلام
ثم عبدوا الاوثان كانوا امرتين فجوز استرقاق نسائهم ولا يجوز استرقاق
كبارهم كالا يجوز من اهل الردة وان كانوا مقرين بالعبودية والرق لم يملكهم
فجوز سبيهم واسترقاقهم فاذا ملكهم السباي جاز بيعهم مسلم دخل دار الحرب
يا مان فاشترى حربية مسلمة او كابية حرة او طيبة في قولهم وفي بعض الروايات
يكره وطيبه عند ابي حنيفة رحمه الله وان تزوج هذا المسلم امرأة كابية حل وطيبها

فصل فيما يجوز لامير العسكر

ان يفعل في دار الحرب : اذ اهدى العدو الى امير العسكر شيئا فادار الامير ان يعرض من الغنمة ان كان العوض مثل هديتهم او زينة عيادتهم بقليل جاز العوض من الغنمة وتكون الهبة لجميع العسكر بعت امير العسكر في ارض العدو رسولا الى العدو فاجاز امير العدو ورسول الامير جائزة فاجازها الرسول كانت الجزية للرسول خاصة لان العدو ملكه اختيار الاعن وصيه ولو ان امير العسكر استاجر العسكر اجيرا باكثر من اجر المثل قدر ما لا يتغابن الناس فيه فعل الاجير وانقصت المدة كانت الزيادة عيادته المثل باطلة لان امير العسكر يتصرف بطريق النظر كما توافي ولو استاجر القاضى للبيتم اجيرا بما لا يتغابن فيه الناس فعل الاجير وانقصت المدة كانت الزيادة باطلة ولو ان القاضى او امير العسكر قال استاجرته وانا اعلم انه لا ينبغي ان اقبل كان جميع الاجير ماله كان قاضى اذا اخطا في قضايه كان خطاؤه عيادته المقتضى له وان تعمر الجور كان ذلك عليه ولو ان امير العسكر استاجر قوما مشاهرة لسوق الفهم والرمال حيث ما تدور ولم يبيت المكان جازوله ان يزيدهم عما ورما كما بعدد رماكهم وغنمهم قدرا محتمله الاجير لانه اجير وحده ولو قال العسكر لمسلم اودى ان قتلت ذلك الفارس فلان مائة درهم فقتله لا شيء ولو استاجر ان يقطع روس القتلى من الكفرة بعشرة دراهم فقطع كان له الاجر عشرة دراهم لان قتل الكافر طاعة فلم يصح الاستجار عليه و قطع روس القتل ليرطاعة فيصح الاستجار عليه ولو ان امير العسكر استاجر مسلما اودى بالقتل اسيرا كما فرأى ايد بهم لا يجب الاجر لما قلناه رجلا بينهما فرسان اذ احدهما الماياه وابي الاخر لا يجزى الا بى الماياه في الركوب للقتال في قول ابي حنيفة رحمه الله ولا يستحق واحد منهما سهم فارس

فصل في الامساك

اذا غزى المسلمون دار الحرب اختلفوا انهم يدعونهم الى الاسلام او يقتلونهم من غير دعوة قال ابو حنيفة رحمه الله الدعوة افضل فان ترك الامير الدعوة وقتلهم واغار عليهم وسبوا نسائهم واعرق عضونهم جازوا ان يظفروهم واخذوا بهم ولم يقدروا على اخراجها كان له ان يقتلوا وبائهم و يحرق الخوم ويدفن اسلحتهم تحت الارض فان وقع في قلوبهم ان الكفرة يحدون الاسلحة بحرق اسلحتهم وان طلبوا الامان امنهم فاذا جاءوا بايمان يدعونهم الى الاسلام او الي قبول الجزية فان ابوا رددهم ليما منهم ثم يقتلوه فان امنهم غير الامام ان امنهم حرم مسلم او امرئ صح امانه وكذلك امان المريض والشيخ الكبير انما في لانه من اهل القتال بما لا اوراي ويصح امان الكاتب والعبد الذي قاتل مع العسكر ولا يجوز امان المسلم التاجر في دار الحرب ولا امان المسلم الاسير في ايديهم ولا امان الذي اسلم في دار الحرب ولا امان العبد الذي يكون مع المولى للخدمة وقال محمد رحمه الله يجوز امانه ولا يصح امان الصبي في قول ابي حنيفة رحمه الله حتى يبلغ وقال محمد رحمه الله اذا كان مرافقا صح امانه ولا يجوز اهل الذمة اذا استقام المسلمون منهم ولا امان المجنون اذا سبى العدو جارية للمسلم وادخلها دار الحرب ثم دخل سيدها بامان لا محل له ان يغيبها منه ويكن له ان يطأها لانه يكون نقضا للعهد ولو كان المولى اسيرا في ايديهم كان له ان يسرقها وبها خديماوا لهم ولو ان صفا من المشركين قاتلوا المسلمين ومع المشركين اطفال ونساء او مستامنون من المسلمين او من اسلم منهم في دار الحرب جاز للمسلمين ان يرموا الى المشركين ويضرب ويطعن ويقصد بذلك المشركين دون هؤلاء فان اصاب سهمه هؤلاء قيل لا تجب الكفارة ولا الدية وكذا لو تفرس المشركون بالصبيان والاساري لا باس بالرمي اليهم ويقصد به الخافدون المسلم وكذا

لو وقف المشركون على سور مصر حاصرة المسلمون مع من ذكرنا جاز الربى اليهم واذا
ظهر المسلمون على بلدة من بلاد اهل الحرب كان الامام بالخيار ان يشا قتل الرجال
ان لم يسلموا وبسبب النساء والدرية وان شا استرق الكل وان شا تركهم احرارا وضرب
الجزية عليهم وهو في ارضهم بالخيار ان شا ترك الاراضي في ايديهم عندنا ويضع
الخراج على اراضيهم والجزية على رؤسهم وليس للامام ان يسم الغنائم في
دار الحرب وقال ابو يوسف رحمه الله احب الي لا يقسم فان قسمها في دار الحرب
نفدت قسمته في قولهم ولا يملك الغنائم قبل الاحراز عندنا وعند الشافعي رحمه الله
ببلدة وقسمه الغنائم في دار الحرب بناء على هذا وكذا الموت واحد من الغنائمين
قبل احراز الغنائم في دار الاسلام عندنا لا يورث نصيبه ويكون بين عامة
الغنائمين وعند يورث نصيبه واذا احقهم المدد قبل الاحراز عندنا يشاركهم
المدد في تلك الغنائم وعند بلاد الحرب وقسم فيها الغنائم قبل الاحراز يدار
الاسلام جاز قسمته لانه لما فتحها صار تلك البقعة من دار الاسلام فان قسروا
الاراضي والدور واسترق الرجال والنساء والدرية وقسم الكل بين الغنائمين
جاز في قولهم ولو تركهم احرارا واجر الدور والعقار منهم كل سنة باجر
معلوم جاز في قولهم ولو وضع الخراج على ارضهم جاز ايضا والغنيمة التي
يقسم بين الغنائمين وجب فيها الخمس ما يصيب الجيش من المسلمين واما ما اصابها
اثنان وثلاثة على وجه السرقة دخلوا بغير اذن الامام يكون فينا عند ابي
حنيفة رحمه الله ولا يجب فيها الخمس عنده ولا يجب الخمس في يوخذ من الكفرة
الا بشرط ان يكون جماعة عتوا لثاني دخول دار الحرب باذن الامام وعند صاحبه
ما اصابها اثنان او ثلاثة او اكثر يكون غنيمة يجب فيها الخمس اذن لهم الامام ولم
ياذن قوم من الكفار دخلوا دار الاسلام فحقهم المسلمون وقاتلوه وظهروا عليهم

لا يشاركهم المدد كما لا يشا
دكم بعد الاحراز ولو فتح
الامام وبلدة من صوب بلاد

ان يكون
صم

واخذوا ما كان لهم ثم لحقهم قوم اخرون من المسلمين لا يشا دكم المدد فيما اصابوا وكذا لو
دخل المسلمون دار الحرب وفتحوا بلدة وقصروا اهلها ثم لحقهم المدد لا يشاركهم
المدد ثلثة لهم حظ في الغنيمة وان لم يقاتلوا احدهم المدد اذ الحق الجيش
قبل احراز الغنيمة بدار الاسلام فانه يشارك الغنائمين عندنا والثاني
اذا مرض او صاب بجرح او جرحا قبل شهود الواقعة وقبل الظفر ثم ظفروا
فانه يشارك الجيش في الغنيمة والثالث اذا اسر الرجل من العسكر
ووقع القتال بين العسكرين ولم يكن الاسير معهم وغنوا ثم خرج
الاسير قبل احراز الغنيمة بالدار كان لهم السهم في الغنيمة وكذا
لو خرج بعد الاحراز قبل القسمة فانه يشارك العسكر ومن اسلم
من اهل الحرب قبل القتال وقاتل محظ الكفار معنا يضرب له السهم
وبجود الانتفاع بالغنيمة قبل الاحراز بدار الاسلام بغير اذن الامام
منها تناول الطعام عند الحاجة بقدر حاجته ومنها السلاح
ان يستعمله اذ لم يكن سلاح نفسه ثم يرده الى الغنيمة بعد استعماله
وليس الثياب عند الحاجة بمنزلة السلاح ومنها ركوب الدابة
يوكبها ثم يردها بعد الاستغناء وان باع شيئا من هذه الاشياء
لا يجوز بيعه ويرد الثمن الى الغنيمة وان اخرج طعام الغنيمة الى دار
الاسلام قبل القسمة رده الى الغنيمة وان اخرج الطعام وقد قسمت
الغنائم فان كان فقيرا يتفجع به لانه بمنزلة اللقطة ولا شيء عليه ان
كان فقيرا وان كان غنيا وانتفع به بعد الاخراج يتصدق به او يقيمه
ولا بأس بان يدهن برئت او سمن من الغنيمة او يدهن دابته في دار الحرب
رباح لذلك كما يباح اكله وان لم يكن ما كولا كدهن البنفسج ليس له ان

ينفتح به في دار الحرب وعليه رده إلى الغنمة لأنه بمنزلة التيطيب ولا يأخذ سلاح الغنمة
وفرس الغنمة مع سلاحه وفرسه لأنه لا ضرر من الانتفاع بالغنمة وإذا أخذ الغارز شيئا
من المباحات لا يكون يابداً إذا كان لها غنمة في دار الحرب أو في دار الإسلام كالطير والسمك
والكثر والمعدن والخشب يكون ذلك غنمة وتجب فيه الخمس وإن لم يكن له غنمة فمحمول على أخذ
ولا حرج فيه أنه بمنزلة الماء والهدى والتراب إذا لم يكن له غنمة فإن أخذ في دار الحرب ما له غنمة
كالخشب ونحوه وعمل منه آلة ونحوها فإنه يرد إلى الغنمة إذا لم يكن الغنمة متقومة
لأنه مال متقوم في نفسه بغير عمل وإن لم يكن للمأخوذ قيمة ففعل منه شيئا كان للمعول له لأنه
صار ما لا يجعله فلا يكون غنمة وإن تلف في دار الحرب من الغنمة ما له قيمة لا فإن عليه
لأنه لا يتأكد فيها حق الغائبين قبل الإحراز بدار الإسلام فيكون بمنزلة مال الحربي
ولا يجوز للتجار أن يأخذوا من المال والعلف وأن اتلفوا ذلك لا ضمان عليهم وما يجوز
الانتفاع به للمجاهدين عند الحاجة بحوزة نصيباتهم الذين كانوا معهم ولتأنيهم اللاتي
يكن معهم مداواة المرضى والجرحى وبإباحة لوقفتهم أيضاً ما لا جبر للخدمة
لإباحة له أن يأكل شيئاً من الغنمة فإذا ادخ الغارز غنم الغنمة أو بقرها للأكل
عند الحاجة رد جملتها إلى الغنمة لأن الجمل ليس بما كوله ولا من العلف فإذا
خرجت سرية بغير تنفيل الإمام أو خرجوا في طلب العلف فما أصابوا يكون غنمة يجب
فيه الخمس ولا يخصها السرية وكذا لو قتلوا كافراً فغلبه يكون غنمة ولا تختص بها القاتل
عندنا وسحب التنفيل للإمام وأمير العسكر فإن نقل الإمام أو أمير العسكر وجعل له
شيئاً من الغنمة التي وقعت في أيدي الغائبين لا يجوز التنفيل ما كان قبل الإمامية
وإذا نقل الإمام قال ما أصاب شيئاً فهو له فأصاب واحد منهم شيئاً في دار الحرب كان
له خاصة لا يجب فيه الخمس ولا يشترك غيره في ذلك وإن مات في دار الحرب فما أصاب له
يكون ميراثاً عنه ولو قال من أصاب جارية فمعه فاصاب رجل منهم جارية واستبرأها حصة

ظا

في دار الحرب لا يجعل له وطيرها في قول أبي حنيفة رحمه الله وقال محمد بن علي له وطيرها ولو قال
من قتل قتيلاً فله سلبه قتل المسلم كما فرأى له سلبه والسلب دابة المقتول وسرجه
وما عليها من الآلات وثياب المقتول وما معه من ماله في جيبه أو على وسطه أو دابته
وما عدا ذلك فليس سلب وكذلك ما كان مع غلامه على دابة أخرى فليس سلب ويجوز
التنفل بكل مال من الذهب والفضة وغير ذلك وإن قال المنفل من أصاب فله الربع
أو النصف كان ما قال ولا خمس فما سمي له وإن بقي شيئاً مما لم يسم له ففيه الخمس وأربعة
أخماسه لسائر الغائبين يشرك في المنفل ولو قال من أصاب شيئاً فله المرح أو
النصف بعد الخمس يجب الخمس فما سمي له **فصل في قسمه الغنائم**

ينبغي للامام أن يدفع من الغنمة خمسة ويقسم هذا الخمس على ثلاثة أسهم للثلاثي والمساكين
وإن السبيل وإن صرف الخمس إلى صنف واحد من الأصناف الثلاثة جاز عندنا
وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس الخمس فسقط ذلك عندنا بعد وفاته
وعند الشافعي رحمه الله لم يسقط ويكون للامام عنده وسهم ذوي القربى لعله
للفقر جاز ثم يقسم الأربعة أخماس بين الجند ولا ينبغي أن يقسم قبل الإحراز
بدار الإسلام فإن قسم نفدت قسمته عند الكل فإن كانت الغنمة من الثقل
فلم يجد الامام محولة ينقلها فقسها بين الجند جاز يعني يقسم بينهم ليحملوها
ثم قسمها بدار الإسلام فإن لحقتهم المدد في دار الحرب قبل قسمة الغنائم والأحرار وشا
في الأحرار شاركهم في الغنمة ولا يشتركهم بعد الإحراز ولا يسقط مشاركة المدد
الابتلاء أحدها أحرار الغنائم بدار الإسلام والثاني قسمة الغنائم بدار
الحرب والثالث أن يبيع الامام الغنمة في دار الحرب فإن المدد لا يشترك
الجيش في الثمن إذا أخذ المسلمون غنمة فلم يجوزوها حتى عليهم العدو وأخذوا
الغنائم من المسلمين ثم جاء عسكرا خروا أخذوها من العدو وكانت الغنمة للآخرين

ذلك

دون الاولين ولو كان ذلك بعد الاحراز لدار الاسلام وجب على الآخرين دون الاولين
 الامام اذا قسم الغنمة ودفع الاربعة الخماس الى الجند وهلك الخمس في يد سلم الجند
 ما كان في ايديهم وكذا لو دفع الخمس الى اهلها وهلك الاربعة الخماس في يد سلم الخمس
 لاهله وهذا كما نقضني اذا عزل الثلث للوصية للمساكين ولم يدفع اليهم حتى هلك
 كان الهلاك على المساكين ولو اعطى الثلثين للورثة او الثلث للمساكين وهلك الباقي
 فهلك من صاحبه خاصة ولو ان الامام ادفع بعض الغنمة الى بعض الجند
 قبل قسمة الغنائم ولم يبين ما فعل حتى مات لا يضمن شيئا واذا اراد الامام قسمة
 الغنائم بين الغانمين يضرب للفارس سهمين منهم سهم له وسهم لفرسه العريب
 والبرادين فيه سوا وهو قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال ابو يوسف
 ومحمد والشافعي رحمهم الله وقال ابو يوسف والشافعي رحمهم الله يضرب للفارس
 ثلثة اسهم وفي قول ابي حنيفة وزفر رحمهما الله لا يسهم لكثر من فرس
 واحد وقال ابو يوسف رحمه الله يسهم لفرسين ومن دخل دار الحرب فارسا
 ثم نفق فرسه وقاتل را جلا كان له سهم الفرسان عندنا وعند الشافعي وجه
 الله اذا مات فرسه قبل شهود الواقعة لا يستحق سهم الفرسان وان قتل انسان
 فرسه قبل شهود الواقعة فضمنه القيمة فهو فارس وان غصب غاصب وضمنه
 القيمة فهو راجل ولو باع فرسه بعد دخوله دار الحرب قبل اصابه الغنمة
 فله سهم راجل ولو باعه بعد الغنمة فله سهم فارس وكذا لو ائجر فرسه
 او وهبه او اعاره وقاتل را جلا فهو راجل وان استعار فارسا وجاوز دار
 الحرب وقاتل فله سهم الفرسان وكذا ان استاجر فارسا ودخل دار الحرب وقاتل
 فله سهم الفرسان ولو دخل الحرب را جلا ثم اشترى فارسا او استعاره او
 وهبه له وقاتل فارسا فله سهم راجل وقال الحسن رحمه الله اذا دخل دار الحرب

را جلا ثم اشترى فارسا او وهبه له او استاجر او استعاره وقاتل فارسا فله
 سهم فارس ولو غزا المسلمون في السفر ومعهم فرس لمن كان له فرس فله سهم
 فارس وهذا ما لو كان في البر سواء **فصل في يصلح لامارة الجيش**

ينبغي للامام ان يوزع على الجيش من كان خيرا بامور الحرب وتديرها من العرب
 او من الموالي واذا اولاهم امير افامرهم الامير شي لا يدرون انهم يتفقون به ام لا
 كان عليهم طاعته مالم يامرهم بالمعصية او بما يكون فيه الهلاك ومنهم من يقول
 فيه النجاء فعليه طاعته لان مخالفة الامير حرام الا اذا اتفقوا الاكثر ان فيه
 الهلاك فينتدب من راي الاكثر ولو ان الامام كتب الى امير العسكر انا ولينا
 فلانا وامير العسكر يكون امير اعلى حاله يجوز امره ولا يكون الثاني امير العسكر
 قبل ان يصل الى العسكر ولو كتب اليه انا قد عزلناك فوصل اليه الكتاب
 او لم يصل فانه يصير معذولا وهو بمنزلة ما لو كتب الخليفة الى امير مصر انا
 ولينا فلانا كان للاول ان يصل اليهم الجمعية مالم يحضر الثاني ولو كتب
 اليه انا عزلناك فوصل اليه الكتاب ليس له ان يصل بالناس

غالبوا وان اختلفوا في ذلك
 منهم من يقول فيه الهلاك
 معهم

فصل في استيلاء اهل الحرب على اموال المسلمين

ولو استولى اهل الحرب على اموالنا وحرزوها بدراهم ملكوها عندنا فان ظهر
 المسلمون بعد ذلك عليهم فوجد المالك القديم قبل القسمة اخذه بغير شر وان
 وجد بعد القسمة في يد من وقع في سهمه ان كان من دوات القيم اخذ
 بقسمته ان ساوان كان مثليا لا ياخذ بعد القسمة فالشتراه مسلم منهم
 في دار الحرب دراهم واخر جاري دار الاسلام اخذ المالك بالثمن ان ساوان
 وهبه العدو لمسلم اخذ المالك القديم بالقيمة ان ساوان ولو ائجره لمسلم
 المسلم الى دار الحرب ثم طهر المسلمون عليهم فان المالك القديم ياخذ قبل القسمة

وبعدها بغير شيء في قول أبي حنيفة رحمه الله وفي قول صاحبيه يأخذ بعد القسمة
 بالقيمة ولو ابتاع الكاتب أو أم الولد أو المدبر اليهم ثم ظهر ناعليهم أو اشتري
 رجل منهم أخذ المالك القديم بغير شيء على كل حال وفي الخبر إذا اشتراه رجل
 منهم باس رجع المشتري عليه الثمن بمنزلة ما لو فداه ولو اشتري المسلم العبد
 المأمور منهم بغيره أو خنزيرا أخذ المالك القديم بغيره ان يشاء كما لو ملكه
 بالهبة وأن اشتراه مسلم منهم وأخرجه إلى دار الإسلام وباعه من آخر
 كان للمالك ان يأخذ من الثاني بالثمن الثاني وليس له ان ينقص البيع ويأخذ
 من المشتري الاول بالثمن الاول ولو أن المالك علم بأخراج مملوكه من دار
 الحرب فلم يطلب شهر الا سقط حقه وعن محمد رحمه الله انه يسقط وان مات
 المولى المأسور منه بعد اخراج المشتري كان للورثة ان يأخذوه على قول
 محمد وليس للورثة ان يأخذوه وعن أبي يوسف ليس للورثة ان يأخذوه
 ولو اشتري الجارية المأسورة من العدو فأخرجها إلى دار الإسلام ثم أسرها
 العدو وأخرجها بدارهم ثم اشتراها رجل آخر منهم وأخرجها إلى دار الإسلام
 كان للمشتري الاول الحق بالأخذ من المالك القديم حتى لو لم يأخذ المشتري الاول
 من المشتري الثاني لا يكون للمالك القديم ان يأخذ وان أخذها المشتري
 بالثمن الثاني كان للمالك القديم ان يأخذها من المشتري الاول بالثمن الاول هو
 له اذا وهب الهبة من غيره لا يكون للواهب الاول ان يرجع في الهبة فان استوبا
 العدو على أموالنا فظهر المسلمون عليهم قبل الاحراز بدارهم واستردوا الاول
 فانها تكون لما لكم بغير شيء ولو أسرا الحر في عبد اسلم فأخرج بدار الحرب
 فاعتقه أو دبره أو كاتبه جارية فاستولدها ثم ظهر المسلمون عليهم عتقوا جميعا
باب ما يكون اسلا من الكافر وما لا يكون

الوثني أو الذي يقرب بوحداية الله تعالى إذا قال لا اله الا الله يصير مسلما حتى لو رجع
 عن ذلك يقتل ولو قال لا اله الا يصير مسلما ولو قال انا مسلم يصير مسلما فان قال
 اني أردت به اني مسلم وانني على الحق لم يكن مسلما واليهودي والنصراني إذا قال
 لا اله الا الله لا يصير مسلما لم يقل محمد رسول الله لان اليهود والنصارى
 يقولون بوحداية الله تعالى الا انهم ينكرون رسالة النبي صلى الله
 عليه وسلم فلم يقرب رسالته لا يصير مسلما قالوا واليهودي والنصارى
 اليوم بين ظهراني المسلمين إذا قال واحد منهم اشهد ان لا اله الا الله
 واشهد ان محمدا عبده ورسوله لا حكم باسلامه حتى يتبرأ عن دينه
 ان كان نصرانيا يقول انابري من النصرانية وان كان يهوديا
 يقول انابري من اليهودية ومع ذلك يقول دخلت في الاسلام لان من
 اليهود يقولون برسالة النبي صلى الله عليه وسلم الا انهم يقولون
 كان رسولا في العرب لا إلى بني اسرائيل ولا يصير مسلما باقراره برسالة
 بوحداية الله تعالى حتى يتبرأ من دينه ويقرانه دخل في الاسلام ولو
 قال اليهودي والنصراني انا مسلم أو قال اسلمت لا حكم باسلامه
 لانهم يقولون المسلم من يكون منقادا إلى الحق مستسلما ونحن على
 الحق فان قال انا مسلم يسلم عنه ان قال تركت النصرانية
 او اليهودية والدخول في دين الاسلام يكون مسلما حتى لو رجع
 بعد ذلك يقتل وان قال أردت به اني مستسلم وانا على
 الحق لم يكن مسلما فان طلق لم يسلم عنه حتى صلى جماعة فلا يسلم
 بمسلم وعن الحسن بن زياد رحمه الله اذ قال الرجل الذي اسلم فقال اسلمت
 كان اسلا ما لانه خاطبه بجواب ما كلفه الله به فيكون اسلا ما ولو قال

من المسلمين كان مسلما وان كان
 قبل ان يسلم عنه وقبل ان يصلي
 جماعة

اليهودي والنصراني لا اله الا الله محمد رسول الله تبرأت من اليهودية ولو
يقول مع ذلك دخلت في الاسلام لا يحكم باسلامه حتى لو مات لا يصلي عليه
لا احتمال ان يكون مبرأ من اليهودية داخل في النصرانية وان قال مع ذلك دخلت
في الاسلام لمحمد حكم باسلامه وعن بعض المشايخ اذا قال اليهودي دخلت في
الاسلام يحكم باسلامه وان لم يقل تبرأت عن اليهودية لان قوله دخلت في الاسلام
اقرار منه بدخول حاد في الاسلام اما المجوسي اذا قال اسلمت او قال
انا مسلم يحكم باسلامه لانهم لا يدعون لانفسهم وصف الاسلام بل يدعون به
شتمه فيما بينهم كما قولهم يقر بالاسلام الا انه صلى مع المسلمين جماعة يحكم
باسلامه وروي داود بن شيبه عن محمد رحمه الله يكون مسلما اذا
صلى الى قبلة المسلمين وقال الناطقي رحمه الله صلى الكافري وقتها جماعة
او وحده متوجها الى الكعبة يعبر مسلما وان لم يكن متوجها ولا في وقتها
لا يصير مسلما ولو صلى الجمعة مع مسلمين مسلما ولو اقر بترك مسلم وصلى خلفه
قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله يحكم باسلامه ولو ام الذي
المسلمين لا يحكم باسلامه ولو شهد قوم على كافر انه صلى معنا صلاة واحدة
في جماعة صلاتنا واستقبل قبلتنا قال الناطقي رحمه الله جعلته مسلما
قالوا كان اماما او غير ذلك وان شهدوا انه كان مؤذنا ويقيم قال
جعلته قائلوا كان اماما مسلما كان الاذان منه في الحضرة او في السفر وان
قالوا سمعنا يؤذن في المسجد قالوا لا يحكم باسلامه حتى يقولوا يؤذن في المسجد
وان قالوا اربنا يصلي سنة ولم يقولوا في جماعة وقال الرجل صليت صلاة في
لا تقبل شهادتهم حتى يقولوا صلاتنا واستقبل قبلتنا وعن بعض
المشايخ اذا اذن الكافر في وقت الصلاة يصير مسلما كذا الوصل صلاة في وقت الصلاة

حتى لو اكره يصير مؤذنا حتى
لو صلى وحده لا يحكم باسلامه
مورد

في الصلاة

بجماعة وان اذن في غير وقت الصلاة لا يصير مسلما وان صام او حج او ادى الزكاة لا يحكم باسلامه
في ظاهر الرواية وروي داود بن شيبه رحمه الله ان حج البيت على الوجه الذي يفعله المسلمون
ان راوه فقيها للحرام ولي وشهد الناسك مع المسلمين يكون مسلما وان لم يشهد الناسك
ولم يلب لم يكن مسلما وان شهدوا وحده وقال رايته يصلي في المسجد الاظم في جماعة وشهد اخر
وقال رايته يصلي في مسجد كذا يقبل شهادتهما ويجبر على الاسلام واذا قال الوثني اشهد
ان محمد رسول الله يكون مسلما كما لو قال اشهد ان لا اله الا الله وكذا لو قال انا مسلم
او قال انا على دين محمد او قال انا على الاسلام طاهرا وبنا الاسلام على الطاهره كافر
لقن اخر الاسلام لم يكن مسلما وكذا اذا علمه القرآن وكذا اذا قرأ القرآن
صبي وقع من الغنمة في سهم رجل في دار الحرب او بيع منه ومات يصلي عليه لانه يعبر مسلما
حكما بقوله المولاة وان سبي الصبي او الصبية فانت في دار الحرب فهو على دين ابويه وان دخل
دار الاسلام فان كان معه ابواه او احدهما فهو دينهما وان مات الابوان بعد فهو على ما
كان وان لم يكن معه واحد منهما حتى دخل دار الاسلام يصير مسلما تبع للدار والموالي
ولو اسلم احد الابوين في دار الحرب يصير الصبي مسلما باسلامه وكذا الواسم اخذ
الابوين في دار الاسلام فمسي الصبي بعد ذلك من دار الاسلام الحرب وصار في دار
الاسلام كان مسلما اسلام الصبي العاقل صحيح عندها حتى لا يرت من اقراره
الكفار ويصلي عليه اذ مات وتبين منه امراته المجوسية وارتداد به ارداد احسانا
في قول ابي حنيفة ومحمد الا انه لا يجبر على الاسلام على احسن الوجوه ولا ينقل حربي اسلم
في دار الحرب ولم يعلم بالشرايع كالصلاة والصوم ونحوهما ثم دخل دار الاسلام او مات
لم يكن عليه فضا الصوم والصلاة قياسا واستحسانا ولا يعاقب عليه اذ مات ولو اسلم
في دار الاسلام ولم يعلم بالشرايع يلزمه القضا استحسانا ذكره محمد في صلاة الاصل
باب ما يكون كفر من المسلم وما لا يكون

اذا قال العدو لمسلم تكفرون والا لا قتلناك تخاف القتل على نفسه فوسعه ان يجري كلمة
الكفر على لسانه اذا كان قلبه مطمئنا بالايمان ولو قيل للمسلم اسجد للمسلم والاقبلناك لا بأس
بان يسجد للملك سجدة التختة والتعظيم لسجود العباد لان سجود التعظيم يكون كقراعه ذلك
بامر الله تعالى للملائكة سجود والادم عليه السلام ولا الله ايا من احدا بعبادة غيره وكذلك
اخوة يوسف سجود واليوسف عليه السلام مسلم عا غير بالقدسية احدى جازي
مكافرة استناما اختلفوا فيه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله لم يكن
ذلك كفرا وذكر محمد رحمه الله في السير اذا كان داخل المسلم خشية في التكفير الاسير حتى لا
يمكنه التكلم بالاسلام قال محمد رحمه الله قد اساء ولم يقل كفر قال الله تعالى واشدد على
قلوبهم فلا يؤمنوا حتى يروا العذاب الاليم رجل حلف وقال والله ما فعلت كذا
وهو يعلم انه فعل اختلف المشايخ فيه عن الشيخ الامام اسماعيل الزاهد رحمه الله وجد
رواية في هذا انه يكفر وكذا الوصل مع الامام الى غير قلة عمدا وجرت فيه رواية
انه يكفر وقال بعضهم اذا قال الله يعلم اني لم افعل كذا وهو يعلم انه فعل لا يكون
كفرا والاول اصح ولو قال الله يعلم اني فعلت كذا فاسم غير عالم وقد كان فعل ذلك
ويعلم به قالوا يكون ذلك كفرا وهذا فحش من الاول وان قال مسلم هو كجوسي ان كنت
فعلت كذا وهو يعلم انه قد فعل اختلفوا فيه ايضا على الوجه الذي ذكرنا ولو صلى
بغير طهارة عمدا قال الصدر الشهيد حسام الائمة رحمه الله يكون كفرا في الصلاة الى
غير القبلة عمدا لا يكون كفرا وقال شمس الائمة الحلو اني رحمه الله يكون كفرا عند
اكثر المشايخ قال وهكذا روي عن علي بن يوسف في حقيقته في النوادر وقال في ظاهر
الرواية لا يكون كفرا قال رضي الله عنه وانما اختلفوا اذا لم يكن على وجه الاستخفاف
بالدين ان يكون كفرا عند الكل اذ قلن الرجل رجلا كلمة الكفر فانه يصير كافرا وان كان
على وجه اللعب وكذا اذا امر الرجل امرأة الغير ان ترتد وتبين من زوجها يصير كافرا

هكذا

هكذا روي عن ابي يوسف وعن ابي حنيفة رحمه الله ان من امر الرجل ان يكفر كان
الامر كافرا كفرا لما مور او لم يكفر وقال لفيقه ابو الليث رحمه الله اذا علم الرجل
رجلا كلمة الكفر يصير كافرا اذا علمه وامره بالارتداد وكذا فيمن علم المرأة كلمة
الكفر انما يصير هو كافرا اذا امرها بالارتداد لانه رضي بكفر لما مور ومن
رضي بكفر الغير يصير كافرا رجل ضرب امراته فقالت لست بمسلم فقال
هب اني لست بمسلم قال الشيخ الامام محمد بن الفضل رحمه الله لا يصير
كافرا بذلك فقد حكى عن بعض اصحابنا ان رجلا لو قيل له لست بمسلم فقال
لا يكون ذلك كفرا لان قول الناس ليس بمسلم معناه ان افعاله ليس من افعال
المسلمين قال الشيخ الامام الزاهد رحمه الله اذا لم يكن ذلك كفرا عند من
بعض الناس فقله هب اني لست بمسلم ابعد من ذلك قال اذا طالت المشاجرة
بين الزوجين فقال الرجل لامرته خافي الله تعالى واتقيه فقالت المرأة بحجة
لا اخافه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله ان كان الزوج عابها
على معصية ظاهرة وتكوفها من الله تعالى فاجابته بهذا نصير مرتدة وتبين من
زوجها وان كان عابها لا تخاف منه من الله تعالى الا ان يريد بذلك الاستخفاف
فتبين من زوجها رجل اراد ان يضرب عبده فقال له ذلك الرجل لا تخاف
الله تعالى فقال لا روي عن محمد رحمه الله انه سئل عن هذا فقال لا يكون
كافرا لان له ان يقول التقوي فيما فعل وان كان راه على معصية فقال
له لا تخاف الله تعالى فقال لا يصير كافرا لا يمكنه التاويل وكذا اذا قيل
لرجل لا تحشى الله تعالى فقال في حاله الغضب لا يصير كافرا رجل قال
هو يهودي ونصراني او برقي من الله تعالى ومن الاسلام ان فعلت كذا كان
مينا فان باشر الشرط هل يصير كافرا اختلفوا فيه وكذا لو حلف على امر ما من

بان قال هو يهودي ونصراني او برقي ثم الله تعالى او من الاسلام ان كنت فعلت
 ذا المس وكان فعل فان كان ناسيا لا يعلم انه كان فعل او لم يفعل لم يصير كافرا عند
 الكل وان كان يعلم انه فعل ذلك هل يصير كافرا قال اكر المسامح انه يصير كافرا
 وقال سمس الامة السوخي رحمه الله الاصح ان كان الرجل يعرف ان هذا يمينا لا يكون
 كافرا لاني الماضي ولا في المستقبل ولا يكفر وان كان جاهلا او عنده انه كفر ففي
 الماضي يكفر في الحال وفي المستقبل اذا باشر الشرط يصير كافرا لانه اذا باشر
 الشرط وعنده انه يكفر فقد رضي الكفر والمرضى بالكفر كفر رجل كفر لسانه
طابعا وقلبه على الايمان يكون كافرا ولا يكون عنده الله تعالى مومنا رجل
 قال استقبلني امرا اردت ان اكفر يصير كافرا رجل قال لعنيم بالفارسية كركي
 ارمن له مومي كى قالوا ان اراد به نصح ذلك الفعل لا يكفره رجل قال للموذن
 حين ذن كذبت يصير كافرا رجل قال اني احتاج الى كثر المال الحرام والحلال
 عندي سوا الحكم بكفر سكران ضرب امراته فقالت مومنان سي كه
 مراحمي موى قال لا ثم طلقها لثا فالواقع الملائكة لانه ان لم يكن سكرانا
 فالملائكة واقع وان كان سكرانا فردة السكران لا نصح استحسانا فيقع الملائكة
 على دل حاله امراته قالت لزوجها ان لم تطلقني تجست نصير مرتدة وهذا
 اذا ارادت الحال لانها لما ارادت الحال فقد باشرت الكفر وعن بني نصر بن
 ابي سلام امراته قالت لزوجها طلقني والا كبرت قال مجدد النكاح نصراني
 اسلم فان ابوه بعد ذلك فقال ليتني لم اسلم الى هذا الوقت حتى ارث منه ن
 يصير مرتدا لانه تمنى الكفر وذلك كفر رجل قال لعنيم صلى المكتوبة قال لا
 اصلها اليوم اختلفوا فيه ذكرنا لنافي رحمه الله عن محمد رحمه الله انه قال
 قول الرجل لا اصل حتمل وجوها اربعة احدها لا اصل فقد صليتها والثاني لا

اصلي يقولك فقد امرني من هو خير منك والثالث لا اصلي معاد محامه ففي هذه
 الوجوه الملائكة لا يكفروا الرابع لا اصلي وليس يحب على الصلاة ولم او مر بها معني
 جحودها فيصير كافرا قال لنافي رحمه الله فقال على هذا اذا اطلق وقال لا اصل
 لا يكفر لان هذا اللفظ محتمل رجل مات غلامه فخرج فقال يا رب تاخذ من له
 واحد ولا تاخذ ممن له عشرين وانا في جمع المال اجتهد فكان له ياخذ قال الشيخ
 الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله ارجوا ولا يصير كافرا لانه لم يصف الله تعالى
 بالظلم لان الظلم باخذ ما ليس له والدنيا والاخرة لله تعالى امرأة مات ولدها
 فقالت هين نكي دادي باره سيدي قال الشيخ الامام الزاهد الهالكفر فان الله
 تعالى ما اعطى وسه تعالى يا اخد مريض من مرضه واستد عليه فقال ان فتوتني
 مسلما وان شئت فتوتني كافرا قال غير واحد من العلماء يصير مرتدا وكذا الرجل
 اذا ابتلى مصيبات فقال اخذت مالي واخذت كذا وكذا فنادى انتعل ايضا وماذا بقي
 لم يفعله وما اشبه ذلك من الالفاظ اجاب هذا القائل وقال بانه يكفر قيل لو ان
 هذا المريض قال ذلك من غير قصد فاجاب وقال انما يجري على لسانه من غير قصد
 فلا يصدق رجل قال يا اخد اي دورى مومن فراح كن ما يادان من روده لن
 يا مومن حورمكن قال ابو نصر الدوسي رحمه الله يصير كافرا بالله تعالى لان الله
 تعالى لا يشب الى الجور ومن فعل ذلك فقد كفر قيل لامرأة بوحدها الى فقالت
 لا فقال بعضهم ان ارادت انها لا تعرف الوحيد الذي يقوله الصبيان في المكتبة
 لا يصير كافرا وان ارادت انها لا تعرف وحدها الله تعالى لم يكن مومنه فلا يصح نكاحها
 اذا تمنى الرجل لبني من الانبياء ان لا يكون نبيا فالو اراد به لو لم يبع نبيا لا يكون
 خادجا من الحكمة لا يكون كافرا وان اراد به الاستخفاف والعداوة كان كافرا ولو قال
 بالفارسية الرجلان يهر يودي موسى يروى لو اراد به انه لو كان رسول الله لو

شئت
 ص

لم يؤمن به كان كفرا كما لو قال لو امرني الله بامر كذا وكذا الا افعل او قال لا او من به او
قال لو امرني الله تعالى بغير صلوات لا افعل او قال لو كانت هذه القبلة في هذه الناحية
لم اصل فان كافر في جميع هذه الكلمات اذا غاب الرجل التي عليه السلام شعير فقد
كفر وعن ابي حفص الكرخي رحمه الله من غاب الى صلى الله عليه وسلم بشعره من شعرايه
فقد كفر وذكر في الاصل ان شتم النبي صلى الله عليه وسلم كفر وقال حن الى صلى الله
عليه وسلم ذكر في نواد الصلاة انه كفر وجوز ان يقال لما صلى النبي صلى الله عليه وسلم
وعن ابن مقامل رحمه الله من انكر نبوة الخضر عليه السلام وذا الكفل وقال كل من رجع
الامة على انه نبي لا يضره لمن حمله نبوه ومن رجع ان المعودين ليست من القران ذكر
في النوازل انه لا يكون كفرا ومن تمنى ان الله تعالى لا يكون حرم اخبر قال ابو بكر
البلخي رحمه الله لا يكون كفرا لان الحمد كانت حلالا في الاصل وكذا الربا ونكاح
المحارم ولو تمنى ان الله تعالى لم يفرض صوم رمضان لما شق عليه لا يكون كفرا
قال الشيخ الامام ابو بكر البلخي والشيخ ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله انه لا
يكون كفرا اذا اتى به لا يمكنه اد احقوقه ولو تمنى ان لا كل فوق الشبع لا يكون
حراما كان كفرا لان باحته لا يليق بالحكمة ولو قال ان هذه الطاعات جعلها الله
تعالى عذابا علينا ان نؤي ان طاعتها مشقة علينا لا يكون كفرا او قال لو لم يفرض الله
هذه الطاعات هب علينا خيرا لا يكون كفرا ان ناول ذلك وتناوبه
ما قلنا ولو تمنى انه لم يحرم الزنا او الظلم او القتل بغير حق او اللواط
قال الشيخ الامام ابو بكر البلخي رحمه الله هو كفرا لان اطلاق هذه الافعال
خروج عن الحكمة والعدل في رجلان اختصما في شئ فقال احدهما لصاحبه
ما ان الزانية وهرة حد اي لاني نام لست وكان اسم المشتوم محمدا قال
الشيخ ابو القاسم لم يكن كفرا لان او هاهم الناس لا صرف الى النبي عليه السلام فلم يكن

كفرا اما لم ينوع في رجلان بينهما خصومة فقال احدهما لصاحبه سودمان سديا
روما حد اي حرك كن قال لربم لا يكون كفرا ولو قال سوا حد اي حرك كن
قال بعضهم يكون كفرا واليه مال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه
الله وقال الشيخ الامام محمد بن حامد رحمه الله لا يكون كفرا قال والاخطا
تجديدا النكاح ولو ان رجلا طالب رجلا حتى وقال بالفارسية الروي
حد اي چهار است اروي لسام قال الشيخ ابو القاسم يصير مرتدا لانه ادعى انه
عبد الله تعالى وقال بعضهم لا يكون كفرا لان المراد من هذا الكلام في العرف
التمويل دون التحقيق ولو قال الروي لسام است اروي لسام لا يكون
كفرا لان النبي صلى الله عليه وسلم مطالب باذا الحق وتسوي منه رجل قال
لغير اعطى حتى والا اخذتكم يوم القيمة قال المحاطب كحماوى دارا راسوهي
قال الشيخ الامام ابو بكر البلخي لم يكن هذا كفرا رجلا نخصما فقال
احدهما الله تعالى حكم بيني وبينك وقال الاخر بالفارسية حد اي حاكمي براساء
قال ابو القاسم رحمه الله يصير مرتدا لان الله تعالى حكم بين عباده جميعا القوي
والضعيف والشريف والديني في حكم واحد في رجل وضع ثيابه في موضع
فقال سلمتها الى الله تعالى فقال له غير سلمتها الى من لا يمنع السارق لا يصير
كافرا له رجل بينه وبين عرومة خصومة فقال رجل حكم حد اي حمر است
فقال الاخر من حكم حد اي جهدا قال ابو القاسم رحمه الله هو كفرا لانه
استخفاف بامر الله تعالى في رجلان بينهما خصومة قال احدهما لصاحبه
ما يعلم روم فقال الاخر من علم حه دام قال ابو بكر القاضى بكفر المحجب
لانه يكفر استخف بالعلم في رجلان بينهما خصومة فجا احدهما خطوط الفقه
والفتوى فقالا كضم ليس كما اتوا او قال لا اعلم بهدوما من عرض الناس كان

عليه التعزير رجل قال قصعه تريد خير من الله تعالى قال لا يكون كفرا
لانه يراد بهذا ان هذه نعمة من الله تعالى رجل قال لعالم ابراهيم
في علمك ان اراد به علم الدين كان كافرا رجل قال الرماد وروح في كوس
حداي وروح في كوند لا يكفر لان المراد بهذا ان الله تعالى لا يكذب
رجل قال في غضب لامرأته ان روسي له براراد وان يعايرها كست وان
حداي كه مراد يد قال بعضهم يكون كفرا وسيل ابو انضر الدوسي رحمه الله عن
هذا قائل في هذا اياما ولم يحب قال رضي الله عنه الظاهر ان يكون كفرا
رجل قال لامرأته يا كافر فقالت انا كافرة فطلقني قال الشيخ الامام ابو
بكر محمد بن الفضل رحمه الله هذه رده وجبر على الاسلام ومجديده
النكاح والعود الى الزوج ولو قال لامرأته بغير سهو فقال للرجل
حداي وسع امر العاه لدم قالوا يكون كفرا قالوا لانه لعقد ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم يعلم الغيب وهو ما كان يعلم الغيب حين كان يعلم
في الاحياء فكيف بعد الموت رجل قال انا علم المسرفات قال الشيخ الامام
ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله هذا القابل ومن صدقه يكون كافرا قيل له
ان قال هذا القابل انا اخبر باخبار الجن انا في ذلك قال هو ومن صدقه
يكون كافرا بالله لقوله عليه السلام من اتى كافرا فصدقه فيما قال
فقد كفر بها انزل على محمد لا يعلم الغيب الا الله تعالى لا الجن ولا الانس
يقول الله في الاخبار عن الجن فلما خربت الجن ان لو كانوا يعلمون الغيب
ما لبثوا في العذاب المهين رجل قال اني اتا مسلمانا فقال عرض على الاسلام
حتى اسلم عندك فقال اذهب الى فلان العالم حتى تعرض عليك الاسلام
فتسلم عنده اختلفوا فيه قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله لا يصير كافرا

لان العالم يتهدى الى ما لا يهتدي غير العالم رجل قال اخبرني ابي مازة عن ابي من قال بعضهم
يكفر وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله ان اراد به ان يهر من لا يكفر
لان هذا يذكر ويراد به ذلك ولو قال حداي من يكون كفرا امرأه قالت لزوجهما
نوسر حداي داي فقال نعم قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله يكفر
الرجل لان السر والغيب واحد ومن ادعي انه يعلم الغيب كان كافرا وعن شداد بن
حكيم ان امرأته بعثت الي زوجها السجود في رمضان على يدي الخادم فابطا ست
الخادم في الرجوع الي المرأة فأنهت المرأة فقال شداد لم يكن بيننا شي وطال الكلام بين
شداد وبين امرأته فقال شداد لامرأته تعطين الغيب قالت نعم فكتب شداد الى محمد
بن الحسن رحمه الله وكان هو من اصحاب زفر رحمه الله فاجاب محمد ان جدد النكاح
فانها كفرت رجل استحل الجماع في حاله الحيض قال ابو بكر البلخي رحمه الله الجماع
في الحيض كفر وفي الاستبراء به وضلال وليس بكفر وعن ابراهيم ابن رستم
انه قال ان استحل الجماع في الحيض متاولا ان النبي ليس للتحريم او لم يعرف النبي لا يكفر
ولان عرف النبي واعتقد ان النبي للتحريم ومع ذلك استحل كان كافرا وعن ثمر الاعمى
السخري رحمه الله ان استحل الجماع في الحيض كفر من غير تفصيل رجل قال
عبد العزيز عبد الغفار عبد الخالق عبد الرحمن الحاق الكاف في اخر الاسم قالوا ان
فعل ذلك لغروان جري على لسانه من غير قصد او كان جاهلا لا يكفر وعلى من سجد ذلك
منه ان يعلم الصواب وهذه فصول عشر احدها ان اسلام الصبي العاقل والصبي
عندنا صحيح وكذا الاسلام المعتق الذي يعقل الاسلام ويعرف الحق من الباطل اسلام
عندنا وكذا الاسلام المكروه اسلام عندنا ان كان حرييا وان كان دميلا لا يكون اسلاما
ونها كذا المكروه ان اكرم بغيره او حبس فكفر يكون كفرا وان اكرم بالقتل او اطلاق عضو او
بضرب من ومن قلبه مطمئن بالايمان لا يكون كفرا استحسانا واما كفرا السكان ان كان

يعلم الخير من الشر والارض من السما فكفر يكون كفا في الاحكام وان لا يعرف الارض من
السما والخير من الشر لا يكون كفرا عند علماءنا وكفر المراهق كافر عند ابي حنيفة ومحمد واما
الله تحريم امراته ولا حمل ويحتم ولا يصلي عليه ان مات الا انه لا يقتل بالردة واما ردة
المعتوق لا يدكر في الكتاب المعروفه قال مشايخنا رحمهم الله في حكم الردة بمنزله الصبي
واما الجاهل اذا اكلم بكفر ولم يد رانه كفرا اختلفوا فيه قال بعضهم لا يكون ويعذر
بالجهل وقال بعضهم يصير كافرا ولا يعذر بالجهل واما الهازل والمشتهري اذا تكلم
بالكفر استخفاوا واستهزأوا ثم احيوا كفرا عند الكل وان كان اعتقاده خلاف
ذلك واما الخاطي اذا جرى على لسانه كلمة الكفر خطابا كان يريد ان يتكلم بما ليس بكفر
فجرى على لسانه كلمة الكفر خطابا لم يكن ذلك كفرا عند الكل خلافا لهازل يقول قصدا الا انه
لا يريد حكمة والخاطي من جرى على لسانه من غير قصد كلمة مكان كلمة قوم اتخذوا الجوارات
لاهل نوزة وقدوم الحاج قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ذلك لهو ولعب
فلا يكون كفرا رجل دح لوجه انسان في وقت الحلقه والتهاني والخوانات وما اشبه
ذلك قال الشيخ الامام ابو بكر هذا هو كفر والمدبوح منه لا يوكل وقال الشيخ الامام
اسماعيل الزاهد رحمه الله اذا شح البقر والابل في الخوانات لقدوم الحاج او الفزاة قال
جماعة من العلماء يكون كفرا قال رحمه الله واما انا فاقول يكفر بذلك شدا لكراميه
ولا يكون كفرا رجل اشترى يوم النير وزشيا لم يشتره في غير ذلك لاجل الشرب
والتنعم لا لتعظيم يوم النير ولا يكون كفرا وان اهدى يوم النير الى انسان شيا
ولم يرد به تعظيم اليوم وايضا قل ذلك على عادة الناس لا يكون كفرا وينبغي ان لا يفعل
في هذا اليوم ما لا يفعله قبل عادة الناس لا يكون كفرا وعن الامام ابي جعفر الكرمي
الله اذا عبد الرجل خمسين سنة ثم جاء يوم النير وز واهدي الي بعض المشركين بيضه
يريد به تعظيم اليوم فقد كفر بالله واحبط عمله واذا اتخذ مجوس دعوى خلواته وكرم

وم

ولو فعل

وجزنا صيته فاجاب مسلم وحضر دعوته لا يكون كفرا او الاولي ان لا يفعل ولا يوافقهم
على مثل ذلك مسلم وضع على راسه قلنسوة المجوس قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن
الفصل رحمه الله لا يكفر بذلك قال رضي الله عنه وهذا الجواب بما يصح لو قل ذلك
ضرورة لا يعتقده انه يصير كافرا فان فعل ذلك واعتقده انه يصير كافرا او اعتقده به
الاستخفاف في الدين فانه يصير كافرا وعنه الله ان ابي حنيفة رحمه الله انه قال
ان فعل ذلك سريدي تقيح فعلم لا يكون كفرا ومن الفاظ الكفر بالفارسية رجل قال
لغيره دمار مور من حمار است كه چون دمار ملك الموت اختلفوا فيه قال
اكثرهم يكون كفرا وقال بعضهم لا يكون وقال بعضهم ان قال ذلك لعده او ملك يصير
كافرا وان قال ذلك لكرامه الموت لا يصير كافرا رجل قال فلان عجم من حمار
استكه جنون جهود حشم خد اي يكون كفرا رجل قال فلان دار مصعب رشيد قال
بعضهم يكون كفرا وقال بعضهم لا يكون كفرا وهو الصحيح رجل قال هو جده ارجان وي كانت
نخار وريداني نور مادت خاد فهو خطا عظيم ولا يكون كفرا لان عند اهل السنة والجماعة
لا يموت قبل اجله ولا يتاخر موته عن اجله رجل قال فلان خان بخواجه راد يكون كفرا
رجل قال سمار غي شود وس دست سي باشد وي قد اموش کرده خد است يكون
كفرا لان الله تعالى لا يوصف بالفسيان رجل قال خد اي براسان في كادكه
من جيري دمارم يكون كفرا لان الله تعالى يسري من المكان رجل قال دست خد اي
د راد است يكون كفرا عيدا البعض وعنه بعضهم لا يكون كفرا اذا لم يرد به
الحاجه مظلوم قال يارب ان ستم اروي ميسند قال بعضهم يكون كفرا وقال
بعضهم لا يكون كفرا لانه يريد بهذا اللفظ طلب الجاه عن ظلمه والخلاص عنه ولو
قال خد اي بر ستم خاد حان له سوبر من ستم كره يكون كفرا عند الكل رجل
قال الورور بر دل خد اي مراد او دهد من دار خونش از بواستنام قالوا يكون

مجلس الامام

كفر لانه شك في عدله رجل توجه عليه اليمين فاراد ان يحلف بالله تعالى المستحلف فقال
سوكند محداي نخواهد سوكنند سلاق وعناق حوامم اختلافوا فيه قال بعضهم عطف
يكفر المستحلف وقال بعضهم لا يكفر فان قال سوكند مغلظه حوامم لا يكون كفرا محسوسا
من سلم ان يعرض عليه الاسلام فقال المسلم في دمام كفس قالوا يكون كفرا وهكذا
قال يهودي او نصري صفت رساي حسنت فقال لنصرا في لا ادري يكون مرتدا
وكذا الوكيل المسلم صفت سلمان كمر فقال لا ادري يكون مسلما عند عامه العلماء رجل
مات فقال رجل اخر حداي راسته برمود يكون كفرا رجل يظلم غيره فقبل له ارد حداي
عن بري او قال اقيامت مي برسي فقال لا يكون كفرا رجل قال لمن عليه الزكاة فقال
لا ادري قالوا يكون كفرا قبل هذا اذا قال ذلك على وجه الرد والحجود للزكاة
رجل قال ما سرفلان سيارت براني سود او قال ما من دماروي من بحاني اسبب
ما حرمي سايه قالوا يكون كفرا رجل قال حوار ما وكران ساي جواهد سدا او قال
حوار باراد رهمان حريم لم لدان في جواهد سدان اختلافوا قال بعضهم يكون
كفرا لانه ادعي علم الغيب وقال بعضهم لا يكون كفرا لانه انما قال ذلك بناء على الدليل
لانه يدعي علم الغيب صاحب الهامة فقال احد موت رجل او قال رجل ارمرك
كس حدي دهه قال بعضهم يكون كفرا وقال بعضهم لا يكون كفرا لان هذا انما يقال
على وجه ايقال رجل خرج الى السفر فصاح العتق فخرج وهو على هذا الخلاف
ايضا رجل قال حوس فارست في عادي قالوا يكون كفرا رجل قال لغير مراحق
مادي دهه قال نحو هر كس ياري دهه من يظلم وياحق يادي دهه قال بعضهم يكون
كفرا رجل قال لغير بحامه فلان وروم معروف كن فقال فلان در حق من جهه
حدا اكرده ورا امر معروف كم قالوا يكون كفرا رجل له على رجل عشرين داهم
فقال صاحب الدين للديون دهه ونكر داه ما هر مست بعامه مارد هم قال

الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله يكفر المديون لان هذا استخفافا منه
منه بالقيامة وقال غيره من المشايخ لا يكفر الرجل رجل قال لامرأته طاب خا
بال كن حرم السما والطلاق قالوا ابو بكر يكون كفرا وقال الشيخ الامام ابو اسحق
رحمه الله ان كان الرجل جاهلا لا يكفر وان كان عالما يكفر رجل قال لغير جهوده
ارمو او قال لنصرا في مع به ارتوا لا يكون كفرا لانه يراد بهذا اللفظ الستم وتقيح
الافعال رجل قال لغير اي مع او قال رسا او قال اي جهوده لا يكون كفرا عند اكثر العلماء
فان قال المخاطب بوا او سكنت المخاطب لا لغير المخاطب وان قال المخاطب
فهمن ام تكفر المخاطب رجل قال لغير ورا حداي فريده است وان سرحوس
رايده قال امر المشايخ يكون كفرا وقال بعضهم لا يكون كفرا رجل قال لامرأته با كاف
فقال الرحمن سي مرادي تكفر المرأة ولو قالت الرحمن لم مرادي ان لا يكون كفرا ولو
فالت الرحمن سي ما يوساسي فعلى قول من يجعل ردة المرأة رده وهو قول عامه العلماء
تكفر المرأة وقال بعض مشايخ بلح ردة المرأة لا تعتبر رده ولا تبين من زوجها ويعزها
القاضي وعند عامه العلماء ردة المرأة رده وتبين من زوجها الا ان القاضي يجزها
على الاسلام ويحد بدالكاح والعود الى الزوج امرأه قالت لولدها اي مع حده
او اي كافري حده او اي جهوده قال اكثر العلماء لا يكون هذا كفرا وقال بعضهم يكون
كفرا ولو قال الرجل هذه الا لفاظ لولده اختلافوا فيه ايضا والاصح انه لا يكون
كفرا ان لم يرد بها كفر نفسه رجل قال لدايته اي كافري حده او بد قالوا لا يكون
كفرا لان الدواب مما تد اوله الايدي ولان مثل هذا يجري على لسان الجهال
ولا يريدون به كفر انفسهم رجل قال حداي عالي براسمان كواه من است
مكون كفرا لان الله تعالى يبري عن المكان رجل قال قولا كذا باضع رجل فقال حداي
مرد روع نوار است كودا باه ما لوبد حداي مرد روع موده كند قال بعضهم هذا

فريب من الكفر رجل قال لعنه مما ركن فقال اي مرد عار لو دسحت كاركوا ان است
بر من قالوا يكون كفا رجل قال لعنه حرام محود فقال على حلال حوايا رماوى اعان
اي و مروي سجد لم يكون كفا رجل ثرب الحنو فقال سادى بران دلله بشادى
ماشا داست وكم داست مروان واسادى ماسادست يكون كفا والله الهادي

باب الردة واحكام اهلها

المرتد لا يرث لاسم مسلم ولا من كافر بواقفه في الملة ولا من مرتد اخر ويرث المسلم
من المرتد ما اكتسبه في حاله الاسلام عندنا وعندنا لشافي موضع ذلك في بيت مال
المسلمين وما السبب في حاله الردة عند ابي حنيفة هو بمنزلة التي هو موضع ذلك
في بيت المال وقال صاحبنا يكون ذلك ميراثا لورثته المسلمين ومحود الردة يكون عودا
الي الاسلام واذا ارتد بعد ضربه الاسلام في الحال فان اسلم والاقتل الا ان يطلب
التاجيل فيوجز ثلاثة ايام لينظر في امره ولا يوجز اكثر من ذلك وعرض عليه
الاسلام يوم من ايام التاجيل فان اسلم سقط عنه القتل وان ايا ان اسلم بقتل وان صرف تفرقا
في ردته فهو على اربعة اوجه منها ما يقع في قوله نحو قبول الهبة والاستيلاء اذا اجازت
جاريته بولدها دعت ثبت نسب الولد يترث ذلك الولد مع ورثته ونصر الجارية
ام ولد له وينفذ منه تسليم الشفعة والحجر على عبده المادون ومنها ما هو باطل بالاتفاق
نحو النكاح ولا يجوز له ان يتزوج امرأة مسلمة ولا مرتدة ولا دمية لاحرة ولا مملوكة
وحرم دميته وصيده بالكلب والبازي والري ومنها ما هو موقوف عند الكل وهو
المفاوضة فاذا انا وض سلا سوقف في قولهما ان اسلم نفذت للمفاوضة وان مات او قتل
على ردته او حق بدار الحرب وقضى القاضي لمحاكمة بلحاظه بطلت المفاوضة وتغير
عنا نا من الاصل عند ابي يوسف ومحمد رحمهما الله وعند ابي حنيفة رحمه الله تبطل
اصلا ومنها ما اختلفوا في بوقيه البيع والشرا والاعتاق والتدبير والكابة والوصية

نه

وقبض الديون عند ابي حنيفة رحمه الله هذه التصرفات موقوفة فان اسلم
نفذت وان مات او قتل او قضي لمحاكمة بدار الحرب تبطل وعند صاحبه تنفذ
في الحال الا عند ابي يوسف رحمه الله تنفذ كما تنفذ من الصحيح وتعتبر بغيره من
جميع المال وعند محمد رحمه الله تنفذ كما تنفذ من المريض وتصرف المكاتب في ردته نافذ
في قولهم فاذا اعتق المرتد عبده م عتق هو وابيه المسلم وليس له وارث سواء لاجوز
عتق واحد منهما لان الابن انما يرث منه بعد الموت لا قبله واعتاق الابن سابق
على ملكه فلا يعتق وهو بخلاف ما لو مات الرجل وترك عبدا وركته مستقرقه بالدين
فعتق الوارث عبدا من تركته ثم سقط دين الغد ما فانه ينفذ اعتاق الوارث لانه
ثم سبب الملك للوارث قائم وان لم يوقف الملك الحق الغد ما فاذا سقط حق الغد ما
نفذ اعتاقه فاما في المرتد سبب الملك للوارث انما يتم بعد موت المرتد مسلم
ارتد ابوه فمات الابن وله موقوف قائم ثم مات الاب وله موقوف مسلم فان ميراث الاب
لمعقده لا لمعتق ابنه لان الابن انما يرث من ابيه المرتد عن موت المرتد فاذا مات
الابن قبل موت الاب لم يرثه الابن واختلف في ميراث المرتد عن ابي حنيفة رحمه
الله فيه ثلاث روايات روي الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله انه يرثه من كان
وارثا له وقت الردة ويبقى كذلك الى ان يموت المرتد حتى لو اسلم بعض ذريته بعد
ردته او ولد له او ولد من علوق حادث بعد الردة لارثته وعن ابي حنيفة رحمه
الله في روايه رث منه من كان وارثا له وقت الردة وان لم يبق له موقوف بل
خلعه وارثه منه وروي محمد عن ابي حنيفة انه يرث من المرتد من كان وارثا
له عند قتله او عند موته سواء كان موجودا عند الردة او حدث بعد ذلك
وقال شمس الابه الشرخي رحمه الله اذا انقرض الوارث في مال المرتد قبل
ان يقسم القاضي ماله ولم يقض لمحاكمة حتى رجع المرتد الى دار الاسلام مسلما كان

جميع ذلك له ما كان قبل الرد لان المحاق قبل ان يصل به الفضائل من منزله الغيبة
وكان هو المرتد في دار الاسلام سواء رجل ارتد مرارا وجرده الاسلام في كل مرة وجرده
الكاح على قول ابي حنيفة رحمه الله يحل له امراته من غير اصابه الزوج الثاني لان
عده الرده لا يكون طلاقا واما الزوج عن الاسلام يكون طلاقا وعلى قول ابي يوسف
رحمه الله رده واما لا يكون طلاقا وعند محمد رحمه الله كلاما طلاقا وردة
المراء واما لا يكون طلاقا ونفع الفرقة عند عامة العلماء ردها وعند البعض لا
تقع اجمع اصحابنا على ان الرده تبطل عصمة الكاح وتقع الفرقة بينهما بنفس الرده
وعند الثاني لا تقع الفرقة الا بقضاء القاضي ورده الرجل تبطل عصمة نفسه حتى
لو قتله القاتل بغير امر القاضي عدا او خطا او بغير امر السلطان لو الف عضو من
اعضائه لاشى عليه ولا يقتل المراء عندنا لكانها محبس ابد الى ان تتوب وعند الثاني
رحمه الله يقتل وتصرفا فنانا فدا لا بها لاسل والمراء المردة رت من زوجها
المرتد في قوتهم جميعا والرجل المسلم رت من امراته المركة اذا ماتت قبل قضاء
العدة استحسانا ولا رت قياسا وهو قول زفر رحمه الله ولزوج المرتد ان يتزوج
باختها او اربع سواها والمقتت كانها ماتت فان خرجت الى دار الاسلام مسلمة بعد
بعد ذلك لا يفسد كاح اخيها واذا ارتدت المعتدة ولحمت بدار الحرب وقضى
القاضي لمخاطبها بطلت عدتها لتبائن الدارين وانقطاع العصمة كانها ماتت
فان رجعت اليها بعد ذلك مسلمة قبل انقضائه العدة او الحيض قال ابو يوسف
لا يعود معتدة وقال محمد رحمه الله يعود معتدة كما كانت واذا اجنا المرتد جنائية
خطا كان ارتد الجنائية في ماله لا على العاقلة وفي بعض الروايات يحب ذلك في كسب
الاسلام فان لم يف ذلك يوحى ذلك من كسب رده وان لم يكن له الاكسب الرده
كانت عليه الدية في ذلك المال وعن القتيبي او جعفر الهندي او ي رحمه الله انه قال

يودي ذلك من مال اكسبه في الرده فان لم يف بكل من كسب الاسلام من مسلم قطع يد
مسلم ثم ارتد المقطوعة يد ثم مات واسلم قبل لحوقه بدار الحرب ثم مات من ذلك
القطع قال ابو حنيفة وابو يوسف رحمهما الله عليه جميع دية النفس وقال محمد وزفر رحمه
الله عليه دية اليد لا غير قياسا ولو قطع مسلم يد مسلم ثم ارتد القاطع وقتل على رده
ومات المقطوعة يد من ذلك القطع ان كان عدا فلا شى على احد وان كان خطا فاعلى عاقلة
القاطع الدية في ثلاث سنين من يوم قضى القاضي عليهم ولو جنى في حال رده جنائية
حب ارشها خمسمائة بحب ذلك في ماله دون عاقلة من الرجل اذا حججه الاسلام
م ارتد والعياد بالله ثم اسلم كان عليه اعاده حجه الاسلام ولا يترك المرتد على رده
باعطا الجزية ولا يامان موقت ولا يامان موبد ولا يجوز استرقاقه بعد ما حوكم بدار
الحرب مرتدا ثم اخذ المسلمون اسيرا وجوز استرقاق المرتد بعد ما لحمت بدار
الحرب واذا الحق المرتد بدار الحرب وقضى القاضي لمخاطبه عندنا يجوز قسه ماله وقا
داود بن علي رحمه الله لا يسم ماله بين ورثته وقضى القاضي لمخاطبه وقال الشافعي رحمه
الله ماله بين ورثته وقضى القاضي لمخاطبه او لم يفيض وانفعوا على انه لا يسم ماله بين
ورثته قبل لحوقه المرتد اذا حوكم بدار الحرب وقضى القاضي لمخاطبه وعليه للناس دين
موجله حلت كانه مات وعقوبات اولاده ومدبروه من المثل وحلت
ديونه فان رجع المرتد اليها مسلما لا يمكن ان يبطل منها الاشياء احدها
المهرات بطله وبسته ماله م رجع المرتد بعد ما ادى بدل العاقلة لا يملك
اطلاها وان رجع قبل ان يودي جميع بدل الكابة كان له ان يبطل الكابة رجل
ارتد والعياد بالله تعالى وعليه قضا صلوات او صيامات تركها في حالة
الاسلام ثم اسلم بعد ذلك قال شمس الاله الخلواني يرضى ما ترك في الاسلام
لان ترك الصلاة والصيام معصية والمعصية تبقى بعد الرده وما ادى من

الصلوات والصيامات في اسلامه ثم ارتد سطر طاعته لكن لا يحب عليه قضاؤها بعد
الاسلام لان **الاصاب** ما لا او شياء يحب فيه القصاص او جد قربة ثم ارتد او اصاب
ذلك وهو مرتد في دار الاسلام ثم يحق بدار الحرب وحارب المسلمين زمانا ثم جاسلا
فهو ما حود با جميع ولو اصاب ذلك بعد ما يحق بدار الحرب مرتد ام اسلم بذلك كله
موضوع منه لانه اصاب ذلك وهو كان حربيا في دار الحرب والحربي لا يواحد بعد
الاسلام فاما ان اصابه حال كونه محاربا للمسلمين وما اصاب المسلم من حدود
الله تعالى نحو الزنا والسرقه وقطع الطريق ثم ارتد او اصاب ذلك بعد الردة
ثم يحق بدار الحرب ثم جاسلا فكل ذلك يكون موضوعا عنه الا ان يضرب المالك
في السرقه وان اصاب دما في قطع الطريق كان عليه القصاص لان ما كان من
حقوق العباد كان المرتد ما حود بذلك وما اصاب في قطع الطريق من العمل خطافيه
الديه على عاقلة ان اصابه قبل الردة وفي ماله ان اصابه بعد الردة وان وجب
على المسلم حشره بغيره او حد السكر ثم ارتد ثم اسلم قبل المحوق بدار الحرب
فانه لا يواحد بذلك لان الكفر منع وجوب هذا الحد ابتداء حتى لا يعمل الذي في
والمستأن من فان اعتزض الكفر بعد الوجوب منع البقاء وكذلك لو اصاب ذلك
وهو مرتد بحبوسه يد الامام فانه لا يواحد في حد الكفر والسكر وهو ما حود با سوا
ذلك من حدود الله تعالى فانه بعد حرمه سبب ذلك وسمك الامام من اتمام
هذا الحد اذا كان في يد من لم يكن يد الامام حين اصاب ذلك ثم اسلم قبل
المحوق بدار الحرب فذلك موضوع عنه ايضا رجل تزوج امرأة فغاب عنها قبل
الدخول واخبره بخبرها فارتدت عن الاسلام والمجبر حر او مملوك او محد ود في قنف
وهو ثقة عند وسعه ان يصدق ويتزوج اربعا سواها وكذا اذا كان غير ثقة واكبر
رأيه انه صادق وان كان اكبر رأيه انه كاذب لا يزوج اكثر من ثلاث وان اخبرت المرأة ان

زوجها

زوجها قد ارتد فلها ان تتزوج بزوج اخر بعد انقضاء العدة في رواية الاستحسان
وفي رواية السدس لها ان يزوج قال شمس الامية السرخسي رحمه الله لا يصح رواية الاستحسان
ولو ان المرأة غاب زوجها واخبرها مسلم بقدان زوجها طلقها ثلاثا ومات عنها اولم
يكن بعه فانهاها بكاب من زوجها بالطلاق ولا تدري انه كتابه ام لا الا ان اكثر
رايها انه حق لها ان تعتد وتتزوج والله اعلم

فصل فيما سئلته الارتداد ٥ ٥

اذا استاجر المسلم دارا او عقارا او منقولا ثم ارتد والعياد بالله ولحق بدار الحرب وحكم
القاضي بالحاقة تنطل اجارته كانه مات وكذا اذا اجر ثم ارتد ولو اوصى بثلاث
ماله ثم ارتد ولحق بدار الحرب اولم يلحق بطلت وصيته وكذا لو اوصى الى رجل جده
في ماله ثم ارتد ولحق بدار الحرب اولم يلحق بطل ايضا وان وكل رجلا ثم ارتد
الموكل ولحق بدار الحرب ينزل وكيله في قوله وان عاد اليه مسلم هل يعود وكذا
ذكر في الوكالة انه لا يعود وكذا ذكر في السدس الكبير انه يعود وكذا وان وكل رجلا
بامر من الامور ثم ارتد الوكيل ولحق بدار الحرب وقضى بالحاقة ثم عاد اليه مسلما
قال ابو يوسف رحمه الله لا يعود وكذا قال محمد رحمه الله يعود وكذا كان
ارتد واعن الاسلام في مدين الاسلام في ارض الحرب وحاربوا المسلمين ومعهم
نساءهم ودرارهم مرتدون معهم وليس في المدينة معهم مسلم وكذا نوا يقاتلون المسلمين
فيها حتى ظهر المسلمون عليهم فانه يقتل رجالهم ومن اسلم منهم فهو حر ودرارهم ونساء
واسوا لهم في المسلمين وفيه الخمس وان ارتد اهل مدينة المسلمين وعلوا عليهم
غير ان فيها قوما من المسلمين امنين فارتد نساءهم معهم هم المسلمون عليهم وهم كلام
احرار ونساءهم ودرارهم كذلك في قول ابي حنيفة رحمه الله هذا اذا كانوا
ارتدوا ولم يظهر وافيا احكام الشك ثم غلب عليها المسلمون من ساعته فان النساء والدراري

دم

كانوا احراراً في قولهم وهذه المسئلة بنا على ما نصير به الدار دار الحرب على قول ابي حنيفة
رحمه الله لا نصير الا بثلاثة اشياء احدها ان يكون مسئلة بدار الحرب ليس فيها وبين
دار الحرب موضع في اهل الاسلام والمساكن ان يحرق فيها اهل الحرب احكامهم والثالث
ان لا يبقى فيها مسلم او دمي الا ما كان الاول حتى لو كان بين هذه المدينة التي ارتد اهلها
وبين دار الحرب بلدة فيها المسلمون او كان في البلدة التي ارتد اهلها مسلم او دمي آمن
بالامان الاول لم يصرف هذه البلدة دار حرب وقال صاحباه اذا اجري اهل الحرب
في بلد من بلاد اهل الاسلام احكام اهل الحرب نصير دار حرب كيف كان واما السلطان
قال علماءنا رحمهم الله السلطان نصير سلطانا بائناً بالمبايعة معهم يعتبر في المبايعة
مبايعة اشترافهم واعيانهم والثاني ان ينفذ حكمه في رعيته خوفاً من قهره وجبره فان
بايعة الناس فلم ينفذ حكمه لعجز عن قهرهم لا نصير سلطانا واذا صار سلطانا بالمبايعة
فجاز ان يذل قهره وغلبه لا ينزل لانه ان انزل نصير سلطانا لغيره والغلبة فلا ينفذ
فان لم يكن له قهر وغلبة ينزل والقاضي اذا اقتضا بقضايها وهو فاسق ومرتش فلم يعلم
بذلك الا بعد حين روي الحسن بن زياد عن ابي حنيفة رحمه الله انه قال بطلت
قضاءه وروي الحسن بن زياد عن ابي يوسف رحمه الله انه قال اذا اجار القاضي مبيد
معزول او لم يعزل وقال لفقير ابو الليث رحمه الله ان كان الذي ولاه القضاء يعلم
انه فاسق او مرتش فاذا اظهر انه فاسق او مرتش فهو معزول لانه ولاه وقلد على شرط العدالة
ظاهراً فاذا كان على خلاف ذلك لم يكن قاضياً وان كان الذي ولاه علم انه فاسق او مرتش لم
يصير معزولاً واذا فسق فهو معزول لا مير والامير اذا خان لا ينزل ما لم يعزل فكذا القاضي
اذا اولى وعلم انه فاسق سليم اسرى في دار الحرب وخرج الى دار الاسلام ومعه امراته فقالت
المرأة انك ارتديت في دار الحرب فان انكر الزوج ذلك كان القول قوله فان تكلمت
بالكفر مكرهاً وقالت المرأة لم يكن مكرهاً كان القول قول المرأة فان صدقه المرأة فيما قال

قال القاضي

٥٣١
قال القاضي لا يصدقه وهو بمنزلة ما لو قال الرجل لامرأته انت طالق وقال عنيت به عن
وتأق وصدقه المرأة فان القاضي لا يصدقه فيها ذلك وبأخذ الاحتياط في امر
الفرج امرأة ارتدت وكنت بدار الحرب ثم سببت فانها نصير في دار الحرب
وامراته ارتدوا والعياد بالله وكذا بدار الحرب فحلت امرأته في دار الحرب
وولدت ولدهم ظهر المسلمون على ولدها فانها جبر على الاسلام ولا تقتل
ولا تكون يثماً وان مات هذا الولد ولهذا الولد ولد لم يظهر المسلمون على ولد
ولدها فانه يكون في دار رقيقاً لعامة المسلمين في قول ابي حنيفة يباع ويوضع ثمنه في
بيت المال المسلمين وقال صاحباه يكون رقيقاً للاخذ خاصة وعليه الحسن
ولو اسلم هذا الحربي بعد ما دخل دارنا بغير امان يثماً لانه ياخذ احد منوحر
لا سبيل عليه لاحد في قولهم عبد حربي حربي دخل الينا بائناً باذن مالك ثم اسلم
عنده فانه يباع ويبعث منه الى بولاه حربي احد في دارنا فقال اننا رسول
ملك اهل الحرب ان كان له علامات ارسل من الكتاب ونحوه يكون امناً حتى يودي
الرسالة وان لم يكن معه كتاب يكون في جماعة المسلمين في قول ابي حنيفة وسائر
قول صاحبيه هو للاخذ خاصة وان اخذ الحربي في دارنا فقال اننا مستامن
لا يصدق ويكون في جماعة المسلمين في قول ابي حنيفة رحمه الله وفي قول
صاحبيه هو للاخذ خاصة فان اقام بينه من المسلمين كان امناً وان اقام من
شهود امن اهل الدولة في القياس لا يقبل شهادتهم ولا يقبل استحساناً مرتد
اكتسب ما لا في دار الحرب ثم ظهر المسلمون معاذ ذلك المال يكون في دار
دخل دارنا بغير لحوقه بدار الحرب واخذ ما لا من ياله ولحق ذلك المال
بدار الحرب ثم ظهر المسلمون عليه وعلى ذلك المال يكون المال مردوداً على الورثة
وما اكتسب بعد الردة في دار الاسلام قبل لحوقه بدار الحرب فان قتل المرتد او مات

او حتى يدار الحرب فان ذلك المال يقع عند ابي حنيفة رحمه الله وفي قول صاحبيه
 يكون للورثة ولا يكون فيا حربي دخل دارا بامان وله في دار الحرب امرأة حامل
 منه واولاد صغار وكبار واما اموال وديعه عند حربي ودمي مسلم فاسلم الحربي
 في دارنا ثم ظهر المسلمون على ملك الدار منى على ثلثه اوجه ان خرج اليها واسلم
 في دار الاسلام ثم ظهر المسلمون على دارهم فجميع ذلك يكون فيا للمسلمين وان اسلم هذه
 الحربي في دار الحرب ثم خرج اليها وخلف هذه الاشياء في دار الحرب فاولاده
 الصغار احرار مسلمون وما كان من ماله وديعه عند مسلم او ذمي فهو له واولاده
 الحار يكون فيا للمسلمين والديون والغضوب والواديع عند الحربي يكون فيا
 ولو اسلم هذا الحربي في دار الحرب ولم يخرج اليها فظهر المسلمون على الدار فانه
 المقتول الذي في يده يكون له وداره وعقاره يكون فيا عندنا وعند الشافعي رحمه
 الله داره وعقاره لا يكون فيا وكذا ما كان في يده يودعه الحربي واولاده واراها وما
 في بطنها ومن قاتل من عبيده فهو له واولاده الصغار احرار مسلمون لاسبيل عليهم الكفار
 اذا استولوا على اموالهم المسلمين واحوزوها بدارهم ملكوا ما كان محلا لابتداء
 التملك وما لا يكون محلا لابتداء التملك كالمديروا والمديروا والولد والمكاتب
 لا يملكونهم وكذا العبد الا بقرابهم فانهم لا يملكونه في قول ابي حنيفة رحمه الله وبالجملة
 ملكوا الا بقرابهم اذا كان قنوا ولا يملكون معتق البعض لان عند ابي حنيفة رحمه الله معتق
 البعض منزلة المكاتب وعند صاحبيه هو حر مديون وما ملكه الكفار بعد احرار
 بدارهم اذا خرج اليها ان اخرجته تاجر اشتراه منهم فوله الماسور منه يكون
 احق به من المشتري باخذ من المشتري بالثمن الذي اعطاهم وان اخرجته القزاة
 ان وجد صاحب قبل القسمة ياخذ بغير شيء وان وجد بعد القسمة في يد الغازي فله
 بالقيمة فان لم يحضر مولا حتى وقع في سهم رجل من القزاة فلم يحضر مولا ايضا حتى باعه الغازي

المسلمين وهذا كله
 قول ابي حنيفة وقال
 صاحبه رحمه الله شي من
 ماله لا يكون قنوا سواء اولاده
 الكفار وامرأة وحر لا يملك من
 عبيده من قنوا

كثير

من رجل ثمن معلوم ثم وجد مولا في ظاهر الرواية ليس للمولى ان ينقض بيع الغازي
 بل ياخذ من المشتري بالثمن الذي اشتراه وعن محمد رحمه الله ان ينقض بيع الغازي
 وياخذ من الغازي بالقيمة وقال وهو بمنزلة رجل اشترى دارا وشقيقها غائب
 فباعها المشتري ثم حضر الشقيق كان للشقيق ان ينقض البيع الثاني وياخذ بالبيع
 الاول بالثمن الاول ولولم يبعه الغازي ولكن قطعت يده عنده واخذ الغازي
 ارشاهم حضرمولة القديم فانه ياخذ العبد من الغازي بالقيمة التي وصل اليه الغازي لا
 سبيل له على الارش وعن محمد رحمه الله في رواية تسقط حصه الارش من الثمن وياخذ
 الباقي ولو فقا وجعل عين هذا العبد قبل ان يحضر مولا القديم ودفعه الغازي
 الي الغازي واخذ قيمته صحيحا ثم حضرمولة في ظاهر الرواية فان له ان ياخذ من الذي
 في يده بقيته اعني في قول ابي حنيفة رحمه الله وفي قول صاحبيه ياخذ بقيته صحيحا ولو
 كانت جارية فولدت ولدا عند المشتري ثم ماتت اجدارية وبقي الولد حضرمولة
 فانه ياخذ الولد بجميع الثمن الذي اشتراه التاجر من العبد وادمن المشتري و
 من الغازي في قول ابي يوسف الا خور لو كان في يد الغازي فان المولى القديم ياخذ
 الولد بجميع القيمة وقال ابو يوسف رحمه الله اولا وهو قول محمد رحمه الله ياخذ الولد
 بخصته من الثمن وبخصته من القيمة عبد ابى من تجار من بخارا الى سمرقند فاطن
 الكفار واشتراه رجل منهم بدارهم وجابه اليه مالكة فاخذ مالكة ورد على
 بايعه بعيب الا باق فان المشتري من الكفار لا ماخذ الثمن من واحد منهم والله اعلم
فصل في اهل الذمة وما يؤخذ منهم من الجزية وما يفعل بهم
 اختلف العلماء في كيفية الجزية انما كيف تقرب قال علماؤنا رحمهم الله بوضع على
 قدر طاقته الرجل ان كان فقيرا محترقا فيعمل بيديه بوضع عليه اثني عشر درهما في كل سنة
 وان كان غنيا مكثرا او حدة ثمانية واربعين درهما لان الجزية يؤخذ من المعاملة والغير

المولى

الي ان

هذا

يقال نفسه لا غير ووسط الحال يعال نفسه وبشي من ماله والمكث يقال بنفسه وماله
وعلمانه واعوانه واختلفوا في معرفته الفقير والمكث ووسط الحال قال بعضهم الفقير
هو المحترف ووسط الحال الذي له ضياع يعال نفسه والفن الذي له ضياع واموال
يعال باعوانه دون نفسه وقال الكرخي رحمه الله الفقير هو الذي يملك ما يتيسر درهم
او اقل والوسط الذي يملك فوق المائتين الى عشرين الف والمكث هو الذي يملك فوق العشرة
الف وقال عيسى بن امان الفقير هو الذي ياكل من كسبه ولا غلة له يوحده منه اثني عشر
درهما فان كان له غلة الا انها لا تزيد على نفقته فهو وسط الحال يوحده منه اربعة
وعشرون درهما وقال بعضهم الفقير الذي له اقل من مائة درهم فاذا زاد على مائة
درهم الى اربع مائة فهو وسط واذا زاد على اربع مائة فهو مكث وعن نصران بن ابي سلام
قال يعتبر فيه عرفا للناس ان كان بعدونه غنيا فهو غني وان كان بعدونه فقيرا فهو فقير
وعن ابي يوسف رحمه الله انه قال يعتبر فيه الحرف البراز والصر في ذال العاوي وسط
والقصار والصباغ والخياط واشباه ذلك فقير وعن علي بن عبد الله بن عمرو رضي الله
عنهم انما قال اربعة الاف ومادونه في نفقته يعني لا يكون غنيا قال رضي الله عنه
الاعتماد في هذا على قول الكرخي رحمه الله ويوضع الجزية في بيت مال الخراج وبيوت
المال اربعة بيت مال الغنائم والكنوز والركاز صرف ذلك الى مال الله
الله تعالى في كتابه واعلموا انما غنمتم من شئ لاية وجبت مال الصدقات ويعرف
ذلك الى مال الله تعالى في كتابه انما الصدقات للفقراء الية وبيت مال الخراج
والجزية والجزية والعشور ويصرف ذلك للمقاتلة فانه مال حصل بقوتهم فيهم
اليهم وبيت الاسواق الضاربة نحو التركات التي لا وارث لها يصرف ذلك
الى اعمار القنطرة والرباطات التي لا وقف لها واختلف العلماء في المفتين والاية
والمعلمين والقضاة هل لهم من بيت مال الخراج قال بعضهم لا حق لهم فيه قال الشيخ

الامام

الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله واصحابه لهم حظ في بيت مال المسلمين لا هم
يعلمون في امر الدين فكانوا كالغداة قال الشيخ الامام هذا في يومنا يجوز للمؤمنين
والاية والمعلمين لانهم منعوا حقهم من بيت المال واحصلوا في بيتهم ذوي
القدرى وهم اقربا النبي عليه السلام كان نايبا لهم في زمن النبي عليه السلام ثم
سقط بعد وفاته عندنا مال بعضهم سقط ذلك في حق اغنيا ذوي القربى
وبقي حق فقراهم وقال الكرخي وعامة العلماء رحمهم الله سقط حق الفقرا منهم
والاغنيا وقال الشافعي رحمه الله سهم ذوي القربى باق لهم جميعا للذكر مثل حظ
الانثيين الوالي اذا ذهب لرجل خراج ارضه قال لنا طفي رحمه الله لا يسعه ان
يقبل لانه حق جماعة المسلمين لا يجوز له ان يختص به ومشايخنا رحمهم الله جوزوا ان
ذلك لمصرف الخراج والجزية ان جعل خراج ارضه له وهو النظر الذي يجعله
السلطين للاية وعن ابي يوسف رحمه الله في المواد راد اترك السلطان لرجل
خراج ارضه جاز تركه ويكون صله له من السلطان وللسلطان حق الخراج فان
ذهب الوالي الخراج وهو الجاني لرجل خراج ارضه لا يسعه ان يقبل الا ان يكون
لوالى الخراج يجوز الهبة وتسعدان تقبل وتؤخذ الجزية من كل كافرسوان
مشركي العرب واما الصابيون قال ابو حنيفة رحمه الله يوحده منهم الجزية
وقال صاحباه لا تؤخذ قالوا انما قال ابو حنيفة رحمه الله ذلك لانه وقع في
رايه انهم من اهل الكتاب وفي رايهما انهم ليسوا من اهل الكتاب وقال بعض
مشايخنا هم قوم احد وبعض الدين من التوراة والبعض من الانجيل وقال
بعضهم هم احد وبعض الدين من التوراة والبعض من الزبور واما المسنة هل
يؤخذ منهم الجزية قالوا ينظرون كانوا حديثا فهم مرتدون لا يؤخذ منهم
الجزية وهم يعلمون ان كانوا قد يما يوحده منهم الجزية واما الزنادقة فاخذ

الجزية منهم بناء على قبول التوبة من الزنادقة قالوا ان جاء الزناديق قبل ان يوحدهم فارق
 انه زنديق فتاب عن ذلك فتقبل توبته وان احدث تاب لا يقبل توبته ويقتل ويهين
 لانهم باطنية يظهر ولا يعمدون في الباطن خلاف ذلك فيقبلون ولا يقبل توبتهم
 ولا يوحدهم الجزية ولا يوحده الجزية من الصبيان والنسوان والشيخ الفاني والرمي
 والفقير وفي صدقة بني ثعلب يوحدهم من نسائهم كما يوحدهم من رجالهم لان ذلك واجب
 بالصلح عند ستم وتوخذ الجزية من الدهليين والقسيسين في ظاهر الرواية وعن محمد بن
 ابيه انما لا يوحده من الاعمي اذا كان مقل بماله ولا يوحده الجزية من عبيد دمي ولا من عبيد
 ولا من مكاتبه واذا احلم من اهل الدمة في اول السنة قبل ان يوضع الجزية وهو كسر
 وضع عليه الجزية واخذ منه الجزية لتلك السنة وان احلم بعدما وضعت
 الجزية على الرجال لا يوضع عليه حتى تمضي هذه السنة وان اعتق العبد وله مال
 فان اعتق قبل ان يوضع الجزية يوضع عليه الجزية في هذه السنة وان اعتق بعدما
 وضعت الجزية على الرجال لا يوضع عليه الجزية حتى تمضي هذه السنة سوا اعتق
 قبل الوضع او بعد والمحرم والمحرم اذا صار ذميا ان صار قبل ان يوضع الجزية
 على الرجال يوضع عليه هذه السنة وان صار ذميا بعدما وضعت الجزية على الرجال
 لا يوضع عليه الجزية حتى تمضي هذه السنة والمصاب اذا افاق لا يوضع عليه الجزية ما لم
 تمضي هذه السنة افاق قبل الوضع او بعد والفقير الذي لا يجد شيئا اذا صار غنيا او
 وسط الحال اذا صار غنيا يكثر او يوحده منه جزية الاغنيا سوا صار غنيا بعد الوضع
 بعد الوضع او قبله وتوخذ الجزية في كل سنة مرة بعد اقتضاها وتماها فان توالى
 السنون على الذي لم يوحده منه حتى اسلم لا يطالب بالجزية عندنا وعند الشافعي
 رحمه الله يطالب بها فان لم يسلم الذي واستقر على الكفر قال ابو حنيفة رحمه الله ان
 لا يطالب بالسنين الماضية وتجزية السنة التي هرب فيها ايضا وتوخذ الجزية من بني

شيا

طلب من السنة وقال
 في عصر من السنة وقال
 طلب من السنة وقال
 في عصر من السنة وقال

ثعلب مضاعفة كالحزاج وتوخذ من بني نجران الحلة دون الدراهم ولو حدث بين
 النجرات وبين الثعلبي ولد ذكورا من جارية بينهما وادعيا جميعا معا فانتا ابوان
 وكبرا الولد كم يوحده منه الجزية ذكر في السير انه ان مات الثعلبي او لا يوحده منه
 اهل نجران وابيات النجراتي ولا يوحده منه جزية بني ثعلب وان ماتا جميعا توخذ
 نصف من هذا والنصف من ذلك واذا مات من عليه الجزية او اسلم وبقي عليه الجزية
 لم يوحده ذلك الباقي عندنا وعند الشافعي رحمه الله توخذ لان عندنا الجزية تسقط
 بالاسلام والموت وعندنا تسقط وكذا اذا احرى او صار مقعدا او ذميا او شحاكرا
 لا يستطيع ان يعمل او صار فقرا لا يقدر على شيء وبقي عليه من جزية راسه سقط ذلك
 الباقي وكيف توخذ الجزية من عليه قال بعضهم ياخذ الطالب بتلايمه ويهين
 هرا ويقول اذ الجزية ما عهد والله وقال بعضهم ياخذ بقفاه ولو بعث الذي
 الجزية على يدنا يبه لا يقبل منه ما لم يات بنفسه ويقوم بين يدي الطالب والطالب
 قاعد وليس للضرا في ان يضرب في يده بالناقوس في يده المسلمين ولا ان يجمع فيه هم اما
 له ان يصلي فيه ولا يخرج الصليب الي غير ذلك من كذا يسم وقال ابو يوسف
 رحمه الله لا يسمعون من اخراج الصليب في يوم عيدهم وسمعون من ذلك في غيره من
 الايام لانه انما اعطاهم الدمة بشرط ان لا يظهروا دهرهم ولا يوحده عبيد
 اهل الدمة نالكسحاج لان عبيد هم لم يلزموا بذلك وكسحاج الصاري قلسق
 سودا وزنا من الصوف جعل ذلك كحط مشدود في وسطه اما ليس العامه
 والزنا من البريسم فذلك دينه وذلك وفه جنا لاهل الاسلام فلا يؤذن
 لهم في ذلك الوقت ويوثرون بها كان اسحفا فاهم وسمعون من القشبه ن
 بالمسلمين لباسهم وركوبهم وفي الركوب في اسواق المسلمين فان احتاجوا الي
 ذلك ينبغي ان يكون سروجهم على هيئة الاكاف في قريوسه مثل الرمانه ويلبسوا

الطباية والارديه لاشططيا لالمسلمين واديتهم بل يكونوا على خلاف ذلك
ولورفوا اصواتهم بمرارة الزبور والاعجيل ان كان فيه اظهارا لشرك لا يمنع ومنعون
عن قراه ذلك في اسواق المسلمين كما منعون عن اخراج الصليب وضرب الناقوس
لهم كالاذان لنا فيقع بذلك اظهارا لشرك وكذا بيع الخمر والخنزير في مصر وما
كان في قنا مصر ولا باس باخراج الصليب وضرب الناقوس اذا جازوا فيه المصير
وفي كل قرية او موضع ليس من امصار المسلمين فانهم لا يمنعون عن ذلك وان كان فيه
عدد المسلمين يسكنون فيها لان هذا ليس موضع اعلام الدين لان مقام فيه اجمعه
والاعباد كذا قال محمد رحمه الله في السير وقال كثير من اهل بلخ انما قال محمد رحمه
الله ذلك في قراهم بالكوفة فان ثمة عامه سكتها اهل الدنم والروافض اما في ديارنا
منعون ذلك في القرى كما يمنعون في الامصار لان موضع جماعات المسلمين وجلسوا الواعظين
والمدربين بمنزلة امصار المسلمين ومنشأ يخافوا لا يمنعون من اظهار ذلك
واحداته في القرى على حال وان اراد اهل الذمة احدث البيع والكايس او
المجوس احدث بيت النار ان ارادوا ذلك في امصار المسلمين وفيما كان من قنا
المصر منعوا عن ذلك عند الكل ولو ارادوا احدث ذلك في السواد والقرى اختلفت
الروايات فيه ولا خلاف الروايات اختلفت مشايخ فيه قال مشايخ بلخ
رحمهم الله يمنعون عن ذلك الا في قرية غالب سكانها اهل الذمة وقال مشايخ
بخارا رحمهم الله يمنعون منهم الشيخ الاسلام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه
الله لا يمنع وقال شمس الاميد السرخسي رحمه الله الاصح عندي انهم يمنعون
عن ذلك في السواد قال في السير الا في قرية غالب اهلها سكانها اهل
الذمة فانهم لا يمنعون عن ذلك وعن محمد بن ابي رضى الله عنه انه قال لا يمنع اهل الذمة
عن احدث شي من ذلك الكايس في البلاد المفتوحة من خراسان وغيرها ولا

وعن اظهار الخمر
والخنا في

للمسلم

أهدم شيئا وجده في ايديهم ما لم اعلم انهم احدثوا ذلك بعد ما صار ذلك
الموضع مصر من امصار المسلمين قال مشايخنا رحمهم الله لا تهدم الكايس والبيع
القديمة في السواد والقرى ما في الامصار وكذا محمد رحمه الله في الاجارات انه لا
تهدم وذكر في كتاب العشر والخراج انها تهدم في امصار المسلمين وقال شمس الاميد
السرخسي رحمه الله الاصح عندي روايه الاجارات فان اهدمت بيعة او كنيسة من
كتايسم القديمة فلهما ان ينوها في ذلك الموضع كما كان وان قالوا نحن نخولها من
هذا الموضع الى موضع اخر لم يكن لهم ذلك بل ينوها في ذلك الموضع على قدر البناء الاول
ومنع عن الزيادة على البناء الاول الذي اذا اشترى دارا في مصر ذكر في العسر والحر
انه لا ينبغي ان يبيع منه ولو اشترى يجبر على بيعها من المسلم وذكر في الاجارات
انه يجوز على الشراء ولا يجبر على البيع الا اذا كان ذلك الجند يجبر على البيع ولا يترك
الذي ان يتخذ بيته في مصر صومعه صلى فيه ان اذا اراد الامام ان ينقل
اهل الذمة عن ارضهم لا يجوز له ذلك بغير عذر والعذر في زماننا ان يخاف الامام
على اهل الذمة من اهل الحرب لجهلهم وضعف شوكتهم او يخاف الامام منهم
على المسلمين بان يخبروا اهل الحرب بقرات المسلمين ندى سأل مسلما عن طريق
البيعة لا ينبغي للمسلم ان يدلته على ذلك لانه اعانه على المعصية مسلم له ام ذمية او
اب ذمي ليس للمسلم ان يقوده الى البيعة وله ان يقوده من البيعة الى منزله وهذا كما
لا يحل حمل الخمر الى الخمر لا التحليل ولكن لا يحل الخمر ولا يحل الجيفة الى اهل
وله ان يحمل اهل الجيفة ن مسلم له امرأة ذمية ليس له ان يمنعها من شرب
الخمر لان شرب الخمر حلال عندها وله ان يمنعها من اتخاذ الخمر في المنزل وله ان
يجبرها على العسل من اجنابه لان ذلك ليس بواجب عليها واذا اراق المسلم خمر
ذمي او قتل خنزير ليس له ذلك يكون ضامنا الا ان يكون اما ما يري ذلك

فهي

فلا يضر ولو ان سلبه حذر في رزق فتقر رجله وادراك الحذر على سبيل الحسبه لا يضر
 لانه ليست بمال متقوم في حق المسلم ويضمن الرزق لانه مال متقوم الا ان يكون اما ما
 يري ذلك مباحا فلا يكون ضامنا **فصل في خراج الارض**
 الوالي لا يزيد في الخراج على وصيفه عمر رضي الله عنه وان كانت اراضيهم تطبق
 ذلك وقال محمد رحمه الله لا بأس بان يزيد وروي الحسن عن ابي حنيفة رحمه
 الله انه لا يزداد وينقص ان محزوا عن ذلك اجعوا انه يجوز ان نقصان عند العجز واختلوا
 في الزيادة اذا مات اهل الخراج عن ابي يوسف ان الامام ياخذ الارض فيزارها
 او يواجرها ويضع ذلك في بيت المال وان لم يموتوا ولكنهم هربوا اجرها الامام
 وياخذ من الاجر قدر الخراج ويحفظ الباقي واذا عاد اهل رد عليهم الباقي ولا
 يواجرها حتى تمضي السنة التي هربوا فيها وروي الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله اذا هرب
 اهل الخراج ان شا الامام عمرها من بيت المال ويكون الغلة للسليبي وان شادفع الي
 قوم مقابلته على شيء وما باخذ يكون للسليبي قال محمد رحمه الله في الربادات اذا عجز
 قوم من اهل الخراج من عمان ارضهم لم يكن للامام ان ياخذها ويضعها لغيرهم ولكن
 يواجرها وياخذ الخراج من الغلة وان لم يجد من يستأجرها باعها الامام ممن يقوى
 على خراجها فالوا يبيع الارض على قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله على قول ابي حنيفة رحمه
 الله لا يبيع لانه محروك لا يبيع ماله بالدين والنفقة ومنهم من قال يبيع لاجل
 الخراج عند الكل لان الخراج حق متعلق بقرينة الارض فيكون كالعبد المديون والفقير
 يبيع العبد المديون لعلق الدين به فكذلك ما هنا **رجل اشترى ارض خراج**
 ان بقي من السنة مقدار ما يقدر المشتري على زراعتها ويدرك الزرع فالخراج
 على المشتري والا على البايع **رجل اغتصب ارض خراج وزرعها** كان الخراج على
 رب الارض وذكر في التيسير الكبير ان اسحق لارض يفعل الغاصب من غير زراعة

عند ابي حنيفة رحمه الله
 والراي من البيع وعندها
 انه يبيع بالدين والنفقة
 صح ومتم

يضمن النقصان لرب الارض **رجل له ارض عشرية** اجرها من غير ان كان العشر
 على صاحب الارض **رجل اشترى ارض خرافة** رحمه الله قل الاجراد كثر وفي قول صاحبها يكون
 العشر في الخارج وكذا لو كانت خرافية وخراجها هو على الخلاف وان كان على خراجها
 وصيفه يكون الخراج على رب الارض وان اعاد ارضه ان كانت عشرية او خرافية خراج
 مقاسمه فالعشر والخراج على المستعير وان كان خراجها وصيفه يكون الخراج على رب
 الارض وان اغتصب الارض غاصب ان لم يكن للمغضوب منه بينه ولم يقصم الزراعة
 فلا شيء على رب الارض عشرية كانت او خرافية خراج مقاسمه او وصيفه وجميع ذلك
 يكون على الغاصب وان كانت له بينه ذكر هشام في النوادر ان جميع ذلك يكون على رب
 الارض وان نقصم الزراعة فان جميع ذلك على صاحب الارض قل النقصان او كثر
 كما في الاجار عن ابي حنيفة رحمه الله وعلى الخلاف المذكور في الاجار ولو مات صاحب
 الارض بعد ما مضت السنة ولزمه خراج ارضه لا يوضع خراج الارض من تركته في
 قول ابي حنيفة وابي يوسف ويؤخذ الخراج من عليه الخراج كلما حرثت ولا يورث
 ولا يحل لمن عليه خراج الارض ان يأكل الغلة حتى يودي الخراج ولا يحل اخذ الخراج
 ان يحل بينهم وبين الغلات حتى يستوفي الخراج فان اجتمع الخراج فلم يود سنين
 عند ابي حنيفة رحمه الله يؤخذ خراج هذه السنة ولا يؤخذ خراج السنة الا اذا
 وسقط ذلك عنه كما قال في الجزية ومنهم من قال لا يسقط الخراج بالاجماع
 بخلاف الجزية وهذا اذا عجز عن الزراعة فان لم يحضر يؤخذ الخراج عند الكل
فصل في استيلاء اهل الشرك على اهل الحرب
 اذا استولى اهل الشرك على اهل الحرب من اهل الكتاب ضبوا سبايا صغارا
 بغير ابايهم قال لنا طي رحمه الله الصبيان من اهل الكتاب بمنزلة عبيد المسلمين
 اذا سبوا فانهم يتحولون الى الشرك بالسي ولوسبوا اهل الاسلام سبايا من اهل

الحرب وهم بعد في دار الحرب فدخل اباؤهم في دار الاسلام واسلموا فانباؤهم صاروا
 مسلمين باسلام اباؤهم وان لم يخرجوا الى دار الاسلام لان التبعية بالابوين لم ينقطع
 الحربي اذا دخل دار الاسلام دميما سبي ابنه لا يصير ابنه مسلما لان تبعية الاب
 باقية نصارك ان الابن سبي مع الاب **ف رجل دخل دار الحرب بامان وسرق صبي**
 واخرجه الى دار الاسلام ولو اسرى هناك صبييا واخرجه الى دار الاسلام
 كان هو على دينه لانه قد ملكه قبل ان يدخل دار الاسلام ولو ان حربيا دخل دارنا
 بامان وله عبد صغير فاسلم الحربي فالعبد كافر ما لم يسلم وكذا لو لم يسلم المولى
 ولكن باعه من مسلم لانه كان كافرا في دار الاسلام ولم يوجد منه سبب الاسلام
 اهل الحرب اذا اسروا اهلا للذمة من بلاد المسلمين لا يملكونهم لانهم احرار قوم
 من اهل الحرب اخذوا في دار الاسلام فقالوا اسلمنا في دار الحرب كانوا في المسلمين
 في قول اوجيفه رحمه الله **كتاب الرهن والرهن** **فصل في الرهن**
الفصل الاول في الفاظ الرهن رجل عليه دين رجل فاعطى المديون صاحب
 الدين ثوبا وقال امسك هذا حتى اعطيك مالك قال ابو حنيفة رحمه الله هو رهن
 وقال ابو يوسف رحمه الله هو ودعية ولا يكون رهنا ولو قال امسك هذا بمالك
 يكون رهنا في قولهم جميعا **رجل اراد ان يدفع رهنا بمالك عليه فقال المرفق للرهن**
اخذه على انه ان ضاع ضاع بغير شيء فقال الراهن نعم قالوهن جازوا بشرط
 باطل ان ضاع ذهب بمالك **رجل اشترى ثوبا بعشرين دراهم فلم يقض المشتري**
المبيع واعطاه ثوبا اخر حتى يكونان رهنا بالتمن قال محمد رحمه الله لم يكن هذا
رهنا والمشتري ان يسترد الثوب الثاني عند البايع ومهما سواها لك خمسة
 دراهم لانه كان مضمونا خمسة **ف رجل دفع الى اخراج ربه وقال بها ذلك**
اخر ولم يسلم الا حرو دفع اليه ثوبا رهنا لاجر فضاخ الموهن روي محمد رحمه الله

والصبي يصير مسلما بعد ما
 اخرج الى دار الاسلام
 صم وكر

ظ

انه

انه لا يضمن **ف رجل دفع الى رجل ثوبين وقال لهما سبت ما لهما الذي علي فاخذها**
فضاعا في يد عن محمد رحمه الله انه قال لا يذهب من الدين شيء وجعل هذا بمنزلة رجل
عليه عشرون درهما فدفن المديون الى الطالب ما به درهم وقال خذ منها
عشرين درهم فقبضها فضاعت في يد قبل ان ياخذ منها عشرين درهما ضاعت
من مال المديون وهو الدين عليه على حاله ولو دفع اليه ثوبين وقال خذ احدهما
رهنا بدنيك فاخذها وقيمتها على السوا قال محمد رحمه الله يذهب ثمنه نصف
كل واحد منهما بالدين ان كان مثل الدين وروي بن سماعه عن محمد رحمه الله رجل
 عليه دين فقبض بعضه ثم دفع اليه الدين عبد او قال هذا رهن عندك بشئ ان
 كان بقى لك فاني لا ادري ابق لك شئ من المال او لم يبق فهو جازر وهو رهن بما بقي وان
 كان لم يبق منه شيء ملك العبد عند المرفق فلا ضمان عليه لانه لم ياخذ العبد شئ
 مسمى ولو ان المديون قضا الدين ثم دفع اليه مالا وقال هذا رهنا بما عندك كان
 فيها كرايف او ستوق فهو رهن جازر بما كان سوقا ولا يكون رهنا بما كان زائفا لان
 قبض الزبوف استيفاء فلا يتصور الرهن بعد الاستيفاء خلاف الاستوق **رجل عليه**
الف درهم غله لرجل فقال امسك هذه الالف الوضوح حقك واشهد لي بالقبض
قال هذا اقتضا وكذا الوضوح حقك فقال صاحب الدين اعطني حتى اشهد
 لك فقال امسك هذه الالف الوضوح حتى اتيك بحقك واشهد لي بالقبض فاخذ
 وهو رهن ولا يكون اقتضا وعن ابي يوسف رحمه الله رجل له على رجل ما به درهم
 فاعطاه المديون ثوبا وقال خذ هذا رهنا ببعض حقك فقبض ذلك قال
 وفر رحمه الله يملك بقيمة وقال ابو يوسف رحمه الله يذهب بما تملكه المرفق
 ويجعل على الراهن بفصل رجل له رهن عند انسان ثوبا من غير ان يكون
 عليه دين فقال ارجع اليك فانك عندك شيئا فضاخ التوب من المرفق ذكر

ابو يوسف رحمه الله في الامالي انه عطيه المرتين ما شأني قول اي حفيظه رحمه الله
وكذلك قولنا رجل قال لرجل اقرضني هذا الدين ولم يسلم العرض فاحد الرهن ولم
يقضه شيئا فضاخ الرهن فايد فقال ابو يوسف رحمه الله عليه قيمه الرهن رجل
استقرض من رجل حسيين درهما فقال المترض انما لا تكفيك ولكن ابعت لي رجلا حتى
ابعث لك ما يكفيك فدفع اليه رهنا فضاخ في دين من اي يوسف ان قال على المرتين لا قل
من قيمه الرهن ومن حسيين درهما رجل اعتق ما في بطن جاريته ثم رهنا عند اي
يوسف رحمه الله ان الرهن جاري فان ولدت ولدا فقصتها الولادة لا يذهب من
الدين شيئا معصان الولادة رجل رهنا عند رجل فوبين على عشرة دراهم وقال
احد هارهن لك بعشرك او قال خذ ايها شيت رهنتك بدينك قال ابو يوسف
رحمه الله هو باطل وان ضاعا جميعا لم يكن عليه شيء ودينه على حاله ولو كان عليه دينان
وقال احدهما فقال خذ احدهما فضاخ في دين قبل ان ياخذ احدهما بدينه فدينه
على حاله ولا شبهه هذا الرهن وكوارته عند انسان عبد المرحطه فمات العبد
ثم ظهر ان الكرم لم يكن على الراهن كان على المرتين المكران ان كان عليه في الظاهر وجود
الدين من حيث الظاهر يكفي لصحة الرهن فيرجع على المرتين بالكره لا بقيمة الرهن
الرهن المظنون مضمون في قول محمد رحمه الله وكذلك عند اي يوسف في ظاهر الرواية
وعنه في رواية لا يكون مضمونا لقالوا الاخلاق فيه ان تصادقا انه لا دين ثم
هلك الرهن لا يكون مضمونا المشتري اذا رهن بالثمن شيئا وهلك الرهن ثم استحق
البيع او ظهر انه لم يكن مالا يهلك مضمونا وكذلك رجل قتل عبدا ورهن بقيمة
شيئا فهلك الرهن ثم ظهر ان المقتول كان حرا فان الرهن مضمونا وكذلك لو استهلك
شاه مدبوحه ورهن بالانسان شيئا ثم ظهر انها كانت ميتة ولو رهن عصرا وتجر
ثم صار خلافا رهنا على حاله ويخرج من الدين ما نقص وعند محمد رحمه الله تركه

قال

بالدين والشاة الرهن اذا هلك بدين جلد لها يكون رهنا حصته ولو استحق الرهن
عند المرتين ومن المستحق المرتين بطل الرهن بخلاف ما اذا ضمن الراهن فانه لا يطل
الرهن ان العبد اذا ابق بطل الدين فان عاد العبد من الاباق يعود رهنا وجعل القاض
العبد بالدين بعد الاباق باطل وسقط من الدين بقدر نقصان الاباق ان كان ذلك
اول مرة ولو رهن شيئين فاستحق احدهما عند المرتين او ظهر اهلك الاخر حصته
من الدين اذا رهن المديون بالدين متاعا وتبع اجنبي رهنا به متاعا اخر فان هلك
رهنا المديون هلك جميع الدين فان هلك رهنا الاجنبي هلك بنصف المال
ولو كان على الرجل دين وبه كفيل فاخذ الطالب من الاصيل رهنا ومن الكفيل رهنا
ايضا ونكل كل واحد من الرهين وقاما لدين فهلك احدهما قال ابو يوسف رحمه الله
ان علم الثاني برهن الاول حين رهن بملك الثاني بنصف الدين فان لم يعلم هلك بالجميع
وقال زفر رحمه الله ايهما هلك هلك بجميع الدين وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله
ان هلك الثاني بملك بنصف الدين ولم يشترط العلم رجل عليه دين فكفل انسان
باذن المديون المديون لصاحب الدين رهنا بذلك المال ثم قضى الكفيل دين الطالب
ثم هلك الرهن عند الطالب فان الكفيل يرجع على الطالب الاصيل ولا يرجع على الطالب
ويرجع المطلوب على صاحب الدين بدينه وكذا الوباغ شيئا واحدا بالثمن كفيل باذن
المشتري ثم ادى الكفيل بملك المبيع قبل القبض فان الكفيل يرجع على المشتري لا على
البايع ثم المشتري يرجع على البايع **فصل فيما يجوز رهنه وما**
لا يجوز به الرهن وما يجوز به
الرهن بايديه كان جائزا وما الرهن بالاعيان قال شمس الالية السرخسي رحمه الله
على وجوه ثلثة اما الاول لا يجوز الرهن بالاعيان التي هي امانه كالودائع والعهود
ومال المضاربة والبضاعة اذا رهن المودع بعين المودعة رهنا او المستعير

بالعارية يكون باطلا حتى لو ملك الرهن عند المرتهن بملك بغيره وكذا لو رهن
 المستاجر بالعين الذي استاجر واحدا المستاجر من الاجر بالعين الذي اجرم قبل
 التسليم كان باطلا وكما لا يجوز الرهن بالامان لا يجوز بالاعيان التي مضمونه
 بغيرها نحو اذا باع عينا واعطى المبيع رهنه للمشتري قبل التسليم كان باطلا كذا ذكر
 الكرخي والقندوري رحمهما الله ان هلك عند المشتري المرتهن قبل المنع بغيره وان
 هلك بعد المنع يهلك بالقيمة كضمان الغصب لان المبيع غير مضمون لا على البائع قبل
 التسليم حتى لو هلك في يد منفع المبيع ولا يجب على البائع شي وذكر الفقهاء ابوا
 اللين رحمه الله اذا اشترى الرجل سيفاً واحداً من البائع رهنه بالسيف فملك
 عبده كان عليه الاقل من قيمته الرهن ومن قيمته السيف اما الرهن بالاعيان التي
 تكون مضمونه نحو الغصوب جاز عند الكل وكذا الرهن بالمرور بذلك الخلع جاز
 عينا كان او ديناً واذا رهن الرجل دابة بدين له على الراهن وقبضها ثم استأجرها
 المرتهن صححت الاجارة وبطل الرهن حتى لا يكون المرتهن ان يعود في الرهن ولو اراد
 الرجل دابة وقبضها ثم اجرها من الراهن لا يصح الاجارة ويكون المرتهن ان يعود في
 الرهن وياخذ الدابة وان اجرها المرتهن من اجني بالمرأه من الرهن
 ويكون الاجر للراهن وان كانت الاجارة بغير اذن الراهن يكون الاجر للمرتهن يتصدق
 به والمرتهن ان يعيدها في الرهن وان اجرها الراهن من اجني بالمرأه من الرهن يخرج
 من الراهن والاجرة للراهن وان اجرها بغير اذن المرتهن كانت الاجارة باطلة
 والمرتهن ان يعيدها في الرهن وان اجرها اجني بغير اذن الراهن والمرتهن ثم اجاز
 الراهن الاجارة فان الاجر للراهن والمرتهن ان يعيدها في الرهن وان اجاز المرتهن
 دون الراهن كانت الاجارة باطلة ويكون الاجر للذي اجرها ويتصدق به والمرتهن
 ان يعيدها في الرهن وان اجاز جميعاً كانت الامانة للراهن ويخرج من الرهن رجل

زوج

تزوج اسراه بالف ورهن عندها بالمرأه يساوي الفاهلك الرهن عند هاهلك
 وان طلقها قبل الدخول فان عليها رد نصف الصداق على الزوج كما لو استوفت
 صداقها ثم طلقها قبل الدخول هذا اذا طلقها بعد هلاك الرهن بعد الدخول
 لها ثم هلك الرهن عند هاهلك لان بالطلاق قبل الدخول ولا سقط عن الزوج
 نصف المرء بغير عوض فيبقى الرهن رهنها بما بقي وهو نصف الصداق فاذا هلك
 الرهن بعد ذلك يهلك مما بقي على الزوج فلا يجب على المرأة شي ولو تزوج امرأة
 ولم يسم لها مهرها ورهن عند هاهلك رهنها فيه وفامرها مثل هلك الرهن يهلك
 مهرها مثل ونصر مسوفيه مهرها مثل فان طلقها قبل الدخول بعد ذلك كان
 عليها رد ما زاد على متعه مثلها كما لو استوفت مهر مثلها ثم طلقها قبل الدخول
 بها فان طلقها او لا قبل الدخول والرهن قائم وجب لها المتعة في القياس وليس لها
 ان تحبس الرهن بالمتعة وهو قول ابي يوسف الاخر وفي الاستحسان وهو قول
 محمد وابي يوسف الاول وفي القياس وهو قول ابي يوسف الاخر لا يصير رهنها
 بالمتعة اذا اخذت صداقها المسمى رهنها يساوي صداقها ثم وهبت صداقها
 من الزوج وامرأته كان عليها رد الرهن الي زوجها فان هلك الرهن عند هاهلك
 بغيره ولو اخلعت المراه من زوجها بعد ما وهبت مهرها او امرأته كان عليها
 رد الرهن فان لم يرد حتى هلك يهلك بغيره واذا قبض المرتهن دينه كان عليه
 رد الرهن وان لم يمنع الرهن حتى هلك الرهن عند هاهلك بالدين ويجب على المرتهن
 رد ما قبض ولو اقترض الرجل كرا من طعام واحداً من المستقرض رهنه بالطعام
 ثم ان المستقرض اشترى الطعام الذي بذمته بالدرهم ودفع اليه الدرهم
 ونبري من الطعام ثم هلك الرهن عند المرتهن فانه يهلك بالطعام الذي
 كان قرصاً اذا كانت قيمة الرهن مثل الطعام ويجب على المرتهن رد ما قبض

اما ان تحبس الرهن بالمتعة
 والخاص ان الرهن بمهر المثل
 يصير رهنها بالمتعة والاسحان
 وهو قول محمد وابي يوسف الاول
 م

من الدراهم وكذا الرجل اذا سلم الي رجل بطعام فاخذ بالمسلم فيه رهنا يساو
الطعام ثم تصالحا على راس المال ولم يقبض رب السلم راس المال من المسلم اليه
حتى هلك الرهن عنده فانه يهلك بطعام السلم ويبطل الصلح وكذا لو وهب
له راس المال بعد الصلح ولم يمنع الرهن حتى هلك فانه يهلك بالطعام ن
رجل له على رجل الف درهم وبها رهن عند صاحب الملك وقضى رجل دين
الراهن طوعا وقبض الطالب سقط الدين وكذلك المطلوب ياخذ رهنه
فان لم ياخذ حتى هلك الرهن كان على المرتين ان يرد على المتطوع ما اخذ منه
ويعود ما اخذ من المتطوع الي ملك المتطوع لا الي ملك المتطوع عليه وكذا
رجل اشترى من رجل عبدا بالف درهم وقبض العبد فخرج اسان بقضا
الف ثم استحق او رد عيب بعد القبض بعضا او مل العنص بعضا او بغيرضا
كان على بايع العبد رد الف على المتبرع لا على المشتري رجل له دين على رجل
وبه رهن عنده ثم انهما تناقضا عقد الرهن ولم ياخذ المرتين دينه فهلك
الرهن عنده فانه يهلك بالدين ويبقى الرهن ما بقى قبض المرتين رجل له دين اذا
ابرا الراهن عن دينه او وهب منه ولم يمنع الرهن بعد الابرا والهبة ن
فهلك الرهن عنده يهلك امانته استحسانا رجل له على رجل الف وبها رهن
عنده فاحال الراهن المرتين بالمال على رجل فقبل الكوالة وابراه منه ولم يرد
الرهن ولم يمنع على هلك الرهن عنده فانه يهلك بالدين وسقط الكوالة ولا
يبطل الرهن بموت الراهن ولا بموت المرتين ولا بموتهما ويبقى الرهن رهنا
عند المرتين رجل له دين اذا احدا بالمسلم فيه رهنا فذلك يصير مستوفيا ن
للمسلم فيه وكذا لو اخذ المسلم اليه من رب السلم راس المال وسعى المسلم
وان لم يهلك حتى فترقا بطل السلم ويرد المدين على الراهن وكذا الرهن سلك

الصرف جائز عندنا فان هلك الرهن في المجلس يصير مستوفيا وبسم الصرف وان
لم يهلك حتى فترقا بطل الصرف رجل قتل غيره عدا فصال من القصاص عيال
مع ولي العمد واخذ ببدل الصلح رهنا جاز في قولهم وكذا لو كان القتل بما يجب
القصاص فاخذ رهنا فالدية من القاتل وكذا لو كان القتل خطأ فاخذ الولي من
العائلة رهنا فالدية بعد قضا القاضي جاز وكذا الرجل اذا اخرج غيره جراحه
لا يستطيع فيها القصاص وقضى القاضي بالارش للمجروح واخذ بالارش رهنا او
قطع يد رجل خطأ وقضى القاضي نصف الدية على العائلة فاخذ المقطوعة يد
رهنا من العائلة جاز وكذا لو سقط القطع عن السارق بوجه وقضى القاضي
بضمان الرقة على السارق فاخذ المسروق منه بالمال رهنا وكذا المولى اذا اخذ
من مكاتبه رهنا ببدل الكتابة جاز وان كان لا يجوز اخذ الكفيل ببدل الكتابة
او استاجر دارا او شيئا واعطى بالاجر رهنا جاز فان هلك الرهن بعد استيفاء
المنفعة يصير مستوفيا للاجر وان هلك قبل استيفاء المنفعة سطل الرهن
وحب على المرتين رد قيمه الرهن ولو استاجر خياطا ليخيط له ثوبا واخذ
من الخياط رهنا بخياطه جاز وان اخذ الرهن بخياطة هذا الخياط ن
بنفسه لا يجوز وكذا لو استاجر ابلا الي مكة فاخذ من اجمال بالحمولة رهنا
جاز ولو اخذ بحمولة هذا الرجل بنفسه او بدابة بعينه لا يجوز ولو استعار
شيئا حل ومونة فاخذ المعير من المستعير رهنا برد العارية جاز وان اخذ
منه رهنا برد العارية بنفسه لا يجوز ولو اخذ من المستعير بالعارية لا يجوز لان
امانه في يد رجل له دين او مغيرة واعطاها بالاجر رهنا لا يجوز ويكون باطلا
وكذا الرهن بدين القمار او بثلث الميتة والدم او الرهن بمن احرم من المسلم المسلم
او دمي ثمن الخبز باطل رجل له دين رحمه الله اذا اشترى المسلم خلا واعطى بالثلث

هذا هو الوجه الذي
يكون فيه الرهن
بما هو عليه
في كل واحد من
الوجهين

رهن فضع الرهن في يد مظهره كان خيرا لا يضمن المهر شيئا لانه رهن باطل
والاول فاسد ولو اشترى شيئا من رجل بدينار ثم بعينه واعطى بها رهنه فان باطلا
لا يلاعين وانما يجب مثلها في الذمة والرهن غير مضاف الي ما في الذمة ولا يجوز
الدبر والمكاتب وام الولدان الرهن لا يستيف الدين من المالية والاستيفاء منها
متعذر رجل عليه الف درهم فصاح له على خمس مائة واعطاه رهنه على خمس مائة
فهلك الرهن ثم تصادقا انه لم يكن عليه كان على المهر ان يرد على الراهن خمس مائة اذا
رهن عند الانسان ثوبا وقال المهر ان لم اعطك مالك الي كذا وكذا فهو بيع بالاك
علي قال محمد لا يجوز ذلك المودع اذا ادعى هلاك الوديعة وصاحبها يدعي عليه الاتلاف
فتصالحا على مال واعطاه رهنه فهلك الرهن لا يضمن المهر في قول ابي حنيفة
وابي يوسف رحمه الله ويضمن يقول محمد رحمه الله ولو ادعى صاحب المال
الوديعة ومحمد المودع الا يدع فتصالحا على شيء جاز الصلح في قولهم وكذا الوادي
صاحب المال لا يدع والاستهلاك من المودع والمودع يقر بالوديعة ولم يدع
الرد والهلاك فتصالحا على شيء جاز الصلح في قولهم ولو قال المودع هلك الوديعة
او قال رددت وسكت صاحب المال وقال لا ادري فاصطالحا على شيء لا يجوز
الصلح في قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله ويجوز في قول محمد رحمه الله وكذا الو
قال المودع ضاعت الوديعة او رددت وقال صاحب المال انك استهلكتها
فاصطالحا على شيء لا يجوز الصلح في قول ابي حنيفة وابي يوسف الاول ويجوز في قول
محمد وقول ابي يوسف الاخر وفي كل موضع يجوز الصلح ذكر الامام المعروف بحواهر
راد الفتوى في الصلح على قول ابي حنيفة رحمه الله رجل قال لا خضنت لك مال علي
فلان اذا دخل الاجل واعطى بذلك رهنه جاز ولو قال اذا قدم فلان فانا ضامن
لك بمالك عليه واعطاه رهنه لا يجوز الرهن ويجوز الكفالة على هذا الوجه ولو

قال لاخر ما بيعت فلانا فتمنه على واعطاه رهنه قبل المايعة لا يجوز رجل رهن
عند انسان عبدا بالالف ثم جاء الراهن بحاربه وقال خذها مكان العبد فانه
يصح ذلك اذا قبض وقبل فصل الثاني فالاول رهن مادام في يد يملك بالدين
ان هلك والثاني امانه يملك من غير شيء واذا قبض الثاني خرج الاول من ان يكون
رهنه رد الاول على الراهن او لم يرد ويكون الثاني رهنه لو هلك هلك ببقته
نفسه لا ببقته الاول ولا يجوز رهن المشاع فيما يقسم وفيما لا يقسم لامن الشريك
وامن غير الشريك ولو ارهن رجلان من رجل رهنه مدين له عليه وما شريك
فيه او لا شريكه منهما فهو جائز اذا قبل او قبل احدهما ولو قبل احدهما دون الآخر
لا يصح ولو قضى الراهن دين احدهما وقد قبله لا يكون له ان يسترد نصف الرهن
ولو ارهن منهما وقالت رهنك النصف من هذا والنصف من هذا الاخر لا يجوز
وان قبله ولو رهن رجلان مدين عليهما من رجل رهنه واحدا فهو جائز ويكون
الرهن رهنه بكل المدين والمهر ان يحبس حتى يستوفي جميع الدين الدين الشيوخ
الطارى سطل الرهن في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف رحمه الله لا سطل وصورة
الراهن اذا وكل العدل سلع الرهن مجتمعا او متفرقا كيف شاء فباع بعض الرهن
بطل الرهن فيما بقي وعن ابي يوسف رحمه الله انه لا يبطل ولو استحق بعض الرهن
فان كان المستحق شايعا سطل الرهن فيما بقي وان استحق شيء مفرقا بقي الرهن فيما بقي
ويكون الباقي محبوسا بجميع الدين فان هلك الباقي وفي مخته وفاتحه الدين فانه يملك
بحصته من الدين لا غير رجل رهن دارا فيها متاع الراهن شيء كثير او قليل ينتفع
به او رهن جوالا فيها متاع الراهن بدون المتاع وسلم الكل للمهر لا يجوز
ذلك الا ان يفرغ الدار والجوالق ويسلم ولو رهن ما في الدار من متاع بدون
الدار وما في الجوالق من الجوم دون الجوالق وسلم الكل اليه جاز والحيلة

لجواز الرهن في المسئلة الاولى ان يودع ما في الدار او الجوالق اولا ثم يسلم اليه ما رهن
فيصح التسليم والرهن ولو قال رهنك هذه الارض وفيها زرع او شجرة او ثمر على
الاشجار جاز ويدخل الحل في الرهن ولا يدخل الزرع والثمر في البيع الا بالذكر
وفي الرهن يدخل غير الذكر لان الرهن لا يبيع بدون ذلك فيدخل الحل في بيعها ولو رهن
دار او ما فيها وخلي بينهما وبين جميع ذلك وهو خارج من الدار ثم ادى الرهن ولو رهن شيئا
وخلي بينه وبين جميع ذلك وهو خارج من دار ثم ادى الرهن ولو رهن الرهن فقال خذ جاز
ويصير قابضا بالتخلية في الروايات الظاهرة وعلى يوسف اذا كان الرهن ما لا ينقل
لا يصير قابضا ما لم ينقل وعن ابي يوسف ربه الله اذا رهن دار او ما فيها فقال سلت
ايك لا يتم الرهن ما لم يخرج من الدار ثم يقول سلت اليك ولو رهن صوفاء على ظهر
عظم لا يصير قابضا ما لم تجز ونقض ولو رهن دابة عليها حمل لا يتم الرهن حتى يلقى الحمل
عنها ويدفع الدابة ولو رهن سرجا على دابة او نجما في راسها ودفع الدابة مع ذلك لم
يكن رهنا حتى يرفع الرهن من الدابة ويسلم اليه ولو رهن بيتا معينا من دار او
طائفة معية من دار وسلم جاز رجلا ن عليهما الف درهم لرجل فرهنا بذلك
عبد امشتركا بينهما نصفين ثم عاب احد الراهنين وحضر الاخر فقال احضر منهما
للمرتهن اعطيك ما على من الدين واخذ حصتي من العبد قال ابو حنيفة رحمه الله ان
للمرتهن ان يمتنع من ذلك حتى ياخذ جميع الدين فالذي احضر جميع الدين لم يكن متطوعا
في ادا كل الدين فكان له قبض كل العبد فان قبض ولم يمنع من الشريك حصته من
دين العبد فهلك العبد في دينه فانه يهلك جميع الدين الا يكون الدين اكثر من قيمة
العبد فيرجع على صاحبه بنصف الفضل ايضا ويكون نصف العبد في هذا الموضع
متمزلة الرهن في دين وهذا قول محمد رحمه الله ايضا قال رجلان رهنا متاعا دين
عليهما فادعى المرتهن الرهن عليهما فحرقا فاقام الدين على احد معا على هذا الوجه فانه

سجل

مسجل الاخر بالله ما رهنه فان نكل ثبت الرهن عليهما على هذا الوجه
بالدينه وعلى الاخر بالنكول وان حلف رد المرتهن الرهن عليهما لان الرهن لم
يثبت في نصيب الكالف مسعدا القضا بالرهن في نصيب الاخر لانه شايع ولو كان
الراهن واحدا والمرتهن اثنان فقال احدهما ارتهنت انا وصاحبي هذا ان
العين منك عليه درهم فاقام الدين بالدينه والمرتهن الاخر محجود ويقول لم ارتهن
والراهن يحسد الرهن فعن ابي يوسف فيه روايتان في رواية يرد الرهن
على الراهن وهو قول ابي حنيفة رحمه الله وقال محمد رحمه الله اقصى منه المدعى هنا
واجعله في يد الذي اقام الدين وفي يد عدل فاذا قضى الراهن مال الذي اقام الدين
احد الرهن وان هلك الرهن بذهب من الدين نصيب الذي اقام الدين وجعل عليه
دين وبه رهن وكفيل كفيل يادن المديون فعلى الكفيل دين الطالب ثم هلك الرهن
عند الطالب ذكر في النوار ان الكفيل يرجع على الاصيل بما كفله لان الرهن اذا هلك
وبه وقا بالدين يصير الطالب قابضا دينه بقبض الرهن فاذا اخذ المال من الكفيل
يصير قابضا بعد الاستيلاء الا ان الكفيل انما دفع المال الى الطالب بادن الاصيل
وهو سفير محض بذلك فلا يكون له ان يحاصم الطالب ولكنه حاصم الاصيل يرجع
عليه لانه دفع المال بامر وهو كما لو بلغ حلا شيئا واخذ بالثمن كفلا بامر المشتري
فاذا كفيل الثمن لم يهلك المبيع عند البايع فان الكفيل لا يحاصم البايع ولا يرجع
عليه وانما يحاصم المشتري ثم المشتري يرجع على البايع ما دفع الكفيل اليه • رجل عليه
دين لرجل وبه كفيل فاخذ الطالب من الكفيل رهنا ومن الاصيل رهنا
واحد مما بعد الاخر وكل واحد من الرهين وقا بالدين فهلك احد الرهين
عند المرتهن قال ذكر رحمه الله انهما هلكا هلك كل الدين وقال ابو يوسف رحمه
الله ان هلك كل الرهن اثنان في الرهن الثاني علم بالرهن الاول فان الرهن الثاني

هلك بنصف الدين وان لم يعلم بذلك هلك جميع الدين وذكر في كتاب الرهن ان الثاني
هلك بنصف الدين ولم يذكر العلم والجهل والصحيح ما ذكر في كتاب الرهن بان كل منهما
مطالب جميع الدين فحمل الرهن الثاني زيادة في الرهن فمضم الدين على الرهن الاول
والثاني على قدر قيمتهما فان استوت قيمتهما فاما هلك هلك بنصف الدين وبعض
هذا قدر قبل هذا رجل اراد ان يدخل خاناً فلم يدعه صاحب خان حتى دفع اليه ثوباً
فهلك عنده روي عن عاصم ابن يوسف رحمهما الله ان رهنه باجر الحب فان الرهن يافيه
وان اخذ منه الرهن بخوف السرقة منه فان صاحب خان يكون منا وقال الفقيه
ابو الليث رحمه الله عندي لا يضمن صاحب خان اذا لم يكن الدافع مكرها في الدفع

فصل في الانتفاع بالرهن

المرتهن اذا ركب الدابة المرهونة باذن الراهن فعطبت في ركوبه لا يضمن ولا يسقط
شي من الدين وان ركبها بغير اذن الراهن فعطبت في ركوبه يضمن قيمتها وان عطبت
بعد ما تركها سلمه هلك رهنا في المسلتين وتهلك بالدين وان ركبها الراهن باذن
المرتهن او بغير اذنه فعطبت لا يسقط الدين ولو كان الرهن ثوباً فلبسه المرتهن باذن
الراهن وهلك باستعماله لا يسقط الدين لان استعمال المرتهن باذن الراهن كاستعمال
الراهن ولو هلك باستعمال الراهن لا يسقط شيء من الدين ولو استرد المرتهن من
الراهن بعد ما لبسه الراهن فهلك بالدين ولو كان الرهن ثوباً فحجج الراهن
بقتله وبه حرق فقال الراهن حدث هذا في يد المرتهن قبل لبسه او بعد ما نزع الثوب
من نفسه وقال المرتهن لا يحدث باللبس كل القول قول المرتهن والبينه بينه الراهن
ولو قال الراهن لم يلبسه المرتهن ولم يحرق عنده وقال المرتهن لبسته فتحرق كان
القول قول الراهن ولو اعاد المرتهن الرهن من الراهن او اخرج او اودعه كان
المرتهن ان يسترد والاجارة باطلة ولو كان الرهن من صنف فاذن له الراهن بالقرارة

منه

منه فهلك قبل ان يفرج من القرارة لا يضمن المرتهن والدين على حاله وان هلك
بعد فراعته من القرارة هلك بالدين وكذا لو كان الرهن خاتماً فادخله المرتهن
في خنصره باذن الراهن فهلك بالدين ولو كان المرتهن اعاد الرهن من الراهن
اصبغه فهلك بعد النزع هلك بالدين ولو كان المرتهن اعاد الرهن من الراهن
فمات الراهن وعليه ديون فان المرتهن احوى الرهن من الغرماء لان المرتهن كان
يسئل مر استرداده في حياته وكذا بعد وفاته فان اذن المرتهن للراهن ان يبيع
الارض المرهونة فزرع او سكن الارض المرهونة باذن المرتهن لا يبطل الرهن وله
ان يسترد الرهن فيعود رهنا وما دام في يد الراهن لا يكون في ضمان المرتهن
ولو ادخله الرهن وصوفها ولها يكون داخل في الرهن لما قلنا في الزرع والتمل لا يبطل
شي من الدين بهلاكها والغاصب اذا اسال صاحب الغصبة ان يعير اياه ليخدمه
او يرسله في حاجة فاذن له في ذلك بري من الضمان عدا اليه بعد ذلك لم يعبه وان
غصب غلاماً فابراه المالك عنه ذكر الما طفي رحمه الله انه يبرأ من الضمان ويصير
عزله الوديعه في يده وليس المرتهن ان يسافر بالرهن ولا للمودع ان يسافر بالوديعه
في قول محمد رحمه الله فان فعل فهلك كان ضامناً وهو قول ابو يوسف رحمه الله ولو رهن
ثوباً يساوي عشرين درهما بعشر فلبسه ثم اخري بغير اذن الراهن واعتبر
اربعه دراهم هلك الثوب وقيمه عند الهلاك عشره قالوا يرجع المرتهن على
الراهن بدرهم واحد من دينه ويسقط من دينه تسعة دراهم وذلك اذا
كان الدين عشر دراهم وقيمه الثوب يوم الرهن عشرين كان صف الثوب مضمون
بالدين ونصفه امانه فاذا انتقص من الثوب بلبسه باذن الراهن سنته لا يسقط
شي من الدين لان ليس المرتهن باذن الراهن كلبس الراهن فلا يكون مضرباً على المرتهن
وما اسقط بلبسه بغير اذن الراهن وهو اربعة دراهم مصونه على المرتهن وهو

ان المرتهن اذا ركب الدابة المرهونة باذن الراهن فعطبت في ركوبه لا يضمن ولا يسقط شيء من الدين وان ركبها بغير اذن الراهن فعطبت في ركوبه يضمن قيمتها وان عطبت بعد ما تركها سلمه هلك رهنا في المسلتين وتهلك بالدين وان ركبها الراهن باذن المرتهن او بغير اذنه فعطبت لا يسقط الدين ولو كان الرهن ثوباً فلبسه المرتهن باذن الراهن وهلك باستعماله لا يسقط الدين لان استعمال المرتهن باذن الراهن كاستعمال الراهن ولو هلك باستعمال الراهن لا يسقط شيء من الدين ولو استرد المرتهن من الراهن بعد ما لبسه الراهن فهلك بالدين ولو كان الرهن ثوباً فحجج الراهن بقتله وبه حرق فقال الراهن حدث هذا في يد المرتهن قبل لبسه او بعد ما نزع الثوب من نفسه وقال المرتهن لا يحدث باللبس كل القول قول المرتهن والبينه بينه الراهن ولو قال الراهن لم يلبسه المرتهن ولم يحرق عنده وقال المرتهن لبسته فتحرق كان القول قول الراهن ولو اعاد المرتهن الرهن من الراهن او اخرج او اودعه كان المرتهن ان يسترد والاجارة باطلة ولو كان الرهن من صنف فاذن له الراهن بالقرارة

اربعة دراهم فما وجب على المرتين يصير قصاصا بقدرها من الدين واذا اهلك
 الثوب وقيمتها بعد النقصان عشر نصفها مضمونه ونصفها امانه فبقدر الخسار
 يصير المرتين مستوفيا دينه بقدر ما ورد به واحدا فلهما يرجع على الراهن بدرهم
 واحد رجل رهن جارية فارضعت صبيا للمرتين لم يسقط شيء من دينه لان لبن الادي
 غير مستقوم ولو كانت شاة فشرى المرتين من لبنها لان ذلك يحوسب عليه من الدين
 لان لبن الشاة مستقوم الداهن اذا اعتق العبد المهرمون او دبر او كانت جارية فاستولدها
 نفقة جميع ما صنع موسرا كان الراهن او معسرا وقال الشافعي رحمه الله ان كان معسرا
 لا يتعد اعتاقه واذا انفق الاعتاق عند ناسي العبد في الاقل من قيمته ومن الدين وهو
 حر مادام يسعي والمستسقي يرجع بها على مولاه المعتق الا المديروا والولد فانهما لا يرجعان
 على المولى المرتين باختيار في التدبير ان شا رجع على الراهن وان شارجع على العبد
 والسعاية في التدبير تخالف السعاية في العتق من وجوه ثلثة احدها ان المديروا
 يسعي جميع الدين لانه يودي الدين من كسبه وكسبه مال للمولى ولهذا لا يرجع
 على المولى باسعي ويسعي وان كان مولاه موسرا رجل اشترى من رجل عبدا ولم
 يقبضه ولم ينفق الثمن باعتق العبد وهو معسر نفقة اعتاقه ولا يسعي العبد للبائع
 في الثمن في قول ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله واي يوسف الاول وقال ابو يوسف
 رحمه الله اخرا يسعي جميع قيمته اذا كان قيمته اقل من الثمن ويرجع بذلك على
 المشتري رجل رهن عبدا او غاب ثم ان المرتين وجد العبد حرا فان كان العبد
 اقربا لرق عند الراهن لا يرجع المرتين بدينه عليه رجل اشترى من رجل عبدا
 ونفق الثمن وقبض العبد وغاب البائع غيبه لا يعرف مكانه ثم ظهر ان العبد
 كان حرا فان المسري يرجع بالثمن على العبد ثم يرجع بالثمن على البائع
 اذا حضر وقلن اي يوسف في النواذر انه لا يرجع كالا يرجع في الرهن ومحمد رحمه

الله توقف في هذا رجل رهن جارية ذات زوج بخير اذن الزوج مع الرهن ان
 وليس للمرتين ان منع الزوج من غشيا لها فان ماتت من غشيا لها فان ماتت من
 يافه سماوية فيسقط دين المرتين استحسانا والقياس انه لا يسقط لان الزوج
 انما وطها بتسليط المولى فصار كذا الاهن وطها ولو رهن جارية ليس لها زوج
 ثم زوجها الراهن باذن المرتين وهذا الاول سواء ولو زوجها بخير اذن المرتين
 جازا النكاح والمرتين ان منع الزوج من غشيا لها لانها عند الرهن لم تكن مثقولة
 بحق الغير لعلق حق المرتين بجميع اجزائها لان له ان يمنع الزوج من غشيا لها ان
 فان غشيا الزوج يصير المهر رهنها مع الجارية لان المهر يد لجزءها
 فيتعلق بمحق المرتين بمنزلة الولد وقبل الغشيان لا يكون المهر رهنها وهنا
 لان المهر لا يتأكد قبل الدخول فان ماتت الجارية في غشيا لها من هذا الوجه
 كان المهر باختيار ان شا ضمن الراهن لان الهلاك حصل بتسليطه وان شا
 ضمن الزوج كما لو قتلها الزوج ثم يرجع الزوج على المولى اذ لم يعلم الزوج بالهن
 وكم عنه المولى لانه صار مغرورا من جهة رجل رهن شاه وابعح للمرتين ان
 يشرب لبنها لان المرتين ان لشرب لبنها وما مل ولا ملون ضامنا فان هلك
 الشاة بعد ذلك عند المرتين قسم الدين على قيمه الشاة وعلى قيمه اللبن فاما
 الشاة لسقط ذلك القدر من الدين وما اصاب اللبن رجوع المرتين بذلك يسعا
 الراهن لان شرب المرتين باذن الراهن كشراب الراهن ولو شرب الراهن
 يسقط قدر حصته من الدين كما لو انفق الراهن عضوا من اعضائه لان المرتين ان
 يرجع على الراهن بحصته ذلك من الدين وعلى هذا اجمع النما والزيادة رجل
 رهن خاتما فلبس المرتين بخصم البني واليسري فذلك الخاتم كان ضامنا لانه
 استعمال وفيما سوى المختصر من صابغ لا ضمن لان ذلك حفظ وهو ما موردا بالحق

وان هو اعطى بذلك لا يرجع
 بذلك على المولى لان الرهن
 موقوف على حصة من رجل

وان رهن طيلسانا فوضعه المرتهن على عاتقه لا يضمن لانه حفظ وان لبسه كما لبس
الناس ضمن ولو رهن سيفين او ثلثا فتقلد المرتهن بالثلاث لا يضمن لانه حفظ وفي
السيفين يضمن اذا كان المرتهن يتقلد بسيفين لانه استعمال وان لبس الخاتم
في خصر اليسرى فوق خاتم له لا يضمن الا اذا كان اللبس من تجمل بخاتم يضمن
لان ذلك استعمال وتزين والاولى حفظ وما يتولد من الرهن كان اللبس والودع
والقن والارش كون رهنا مع الاصل عندنا والمرتهن ان يمسك الكل الى ان يستوفي
دينه ولا يسقط بهلاك الزيادة شي من الدين اذا قبل فكل الاصل حال قيام
الرهن والمرتهن ان يبيع ما يخاف ضايعه باذن القاضي ويمسك ثمنه رهنا وان
باع بغير امر القاضي كان ضامنا **فصل فمن رهن مال الغير**
رجل استعار من اخيه نارا ليرهنه به دينه فاعان صحت الاعانة والمستعير برهنه
به دينه بقليل او كثيرا اذا اطلقه المغير ولم يسلم ما يرهنه به وان سمي المغير قدرا او ن
جنسا لا يجوز للمستعير ان يخالف فان خالفه المستعير فرهنه باقل مما سمي واكثر
او بنصف اخر لا يجوز ويصير ضامنا وكذا لو استعار ليرهنه عند فلان ورهنه
عند غيره او استعار ليرهنه بالكوكة فرهنه بالبصر والمغير ان ياخذ من
المرتهن فان هلك في يد المستعير ان هلك في يد قبل ان يرهنه او هلك بعدما
رهنه وافكه لا ضمان عليه فان هلك الرهن فقال المالك هلك عند المرتهن
وقال المستعير هلك قبل ان ارهنه او بعدما رهنه وافكه عيته كان القول
قولا الراهن مع ممينه واذا رهنه المستعير على الوجه الذي اذن المغير كان
المستعير قد رهنه بغيره من دين الراهن وكذلك لو دخله عيب فسقط بعض الدين
يضمن الراهن المغير قد رد ذلك ولو ان الراهن مخز عن فكاك الرهن فقطى المغير دين
الراهن كان للمغير ان يرجع على الراهن بقدر ما سقط من الدين عند الهلاك ولا يرجع

بالكثر من ذلك حتى لو كانت قيمة الرهن الفا ورهنه بالعين بادن المغير وافكه المالك
بالعين درهم لا يرجع على الراهن بالكثر من الف وليس للمرتهن ان تمتنع عن قبض
الدين من المغير بل يجبر على ذلك حتى يقبض ويسلم اليه الرهن ولو ان المستعير وكل
رجلا يقبض الرهن من المرتهن والرد الى المغير ان كان الوكيل من عيال المستعير
جاز ولا يضمن ولهن ملك المال في يد الوكيل وان لم يكن الوكيل من عيال الموكل
فهلك المال في يد الموكل وهذا والوديعة سواء وليس للمستعير ان يفتق بالرهن
ولا ان يستعمله قبل الرد ولا بعد الفكاك فان فعل ضمن ولو استعمله قبل الرهن ثم
رهنه مثل قيمته يبرأ من الضمان وليس هذا الرجل استعار شيلا يفتق به فخالف
م عاد الى الوفاق لا يبرأ من الضمان ٥ رجل غصب من اخيه نارا ليرهنه به دينه عند
رجل وهلك المالك عند المرتهن كان للمالك ان يخيار ان يشأ ضمن الغاصب وان شا
ضمن المرتهن فان ضمن الغاصب ثم الرهن لان الغاصب عند اداء الضمان يملكه
من وقت الغصب فيصير ضامنا مال نفسه وان ضمن المالك المرتهن كان للمرتهن ان
يرجع على الراهن بما ضمن ويبطل الرهن لان سبب ضمان المرتهن هو القبض وعقد
الرهن كان قبله فلا ينفذ الرهن بملك متاخر عن العقد ولو كان الغاصب
دفع الصمد المقتوب الى رجل وديعة ثم رهنه بعد ذلك من المدفوع اليه لا يفيج
المرتهن على الراهن جازا الرهن في الوجهين اما اذا ضمن الغاصب فلا يملك
بالغصب السابق على الرهن وسعد الرهن واما اذا ضمن المرتهن فلان سبب
الضمان في حقه هو القبض بحكم الوديعة وعقد الرهن كان بعد سعد الرهن
على كل حال ولو ان رجلا عنده وديعة لانسان فرهنه المودع عند رجل فهلك
عنده فجا المالك وضمن الراهن او المرتهن لا سعدا الرهن لان الاول ضمن المدفوع
الى المرتهن وعقد الرهن كان قبل المدفوع ولا يكون مالكا وقت الرهن فلا يجوز كرجل

فقال المرتهن انما هو
العقد وضمن الغاصب
المدفوع اليه هو

رهن عند رجل عبد الغريم ثم ان الراهن اشترى لعبد من مولا و دفعه الى المرهق
فانه لا يكون رهنا عند المرتهن لان الراهن ملكه بعد الرهن فلا يكون ما لكا وقت
الرهن وكذلك رجل غصب عبدا فباعه ثم جاسا حبه فضمنه ان ضمنه العاصب قيمته
يوم الغصب جازا لبيع وان ضمنه يوم الدفع الى المشتري لا يجوز سعه لان الغاصب
في الوجه الثاني انما ملكه وقت الدفع فلا يجوز بيعه اذا لم يكن ما لكا وقت الدفع رجل
اعا رشياله حمل مونه لرهنه وهنه قالوا ان رد العاربه تكون على المعير فرق بينهما
غيرها من العواري في غير هذا ان يكون الرد على المستعير لان هذه اعان فيها منفعة
لصاحبها فانها تنصير مضمونه في يد المرتهن وللعير ان يرجع على المستعير بقيمته فكانت
ممنزلة الاجارة وفي الاجارة تكون الرد على الاجرة الراهن اذا اثار المرتهن ان يود
انسانا او عبدا او ابنا او جرفا او دبع المرتهن انسانا فهو رهن على حاله ان هلك
في يد المودع فسقط الدين بهلاكه وان اعاره خرج من ضمان الرهن والمرتهن ان
يعيده رهنا ولو اخرج فالاجرة تكون للراهن وليس للمرتهن ان يعيد الرهن الا
رهن جديد ولو اذن له الراهن ان رهنه وهنه من عينه وسلمه اليه بخرج من
الرهن الاول ولو باع لاحرا والمرهق احد ما باذن الاخر خرج من ان
يكون رهنا ويلون الثمن رهنا مكان الاول قبضه من المشتري ولم يقبضه وان ظله
التمس على المشتري فانه يبري من مال المرتهن والمرتهن ان يحبس الثمن اذا كان
دينه موجلا الى وقت الى وقت حلول الاجل **فصل في العدل**
في باب الرهن رجل رهن عند انسان و شرط الراهن
والمرتهن في عقد الرهن ان يكون الرهن في يد عدل مع الرهن و قبض العدل
يكون بمنزلة قبض المرتهن ولا يكون للمرتهن ان يأخذ من يد العدل الا برضا
الراهن ولو ان رجلا باع من انسان شيئا وتواضعا ان يكون المبيع في يد

عدل حتى يقبض الثمن جاز ويلون بدا العدل بمنزلة يدا الباع حتى لو هلك المبيع
في يدا العدل يفسخ البيع ويبطل الثمن ولو شرط الراهن والمرتهن في عقد الرهن
ان يكون العدل مسلطا على المبيع جاز ايضا للعدل ان يبيع ويؤتي الدين وليس
للراهن ان يفسخ الوكالة ولا للمرتهن ان يمنعه من البيع ايضا ولومات الراهن
والمرتهن في عقد الرهن متى العدل على ما كان بمسك الرهن ويبيع ولومات
العدل تبطل الوكالة ولا تقوم وارثه ولا وصيه مقامه وكذا لو جعل الراهن
والمرتهن الرهن على يد عدل وسلطا رجلا اخر على بيعه جاز ايضا وله ان يمنعه
ويسلم الثمن الى المرتهن وكذا الوسلط الراهن المرتهن على بيعه جاز ايضا ولو لم
يكن البيع شرطا في عقد الرهن في عقد الرهن لهم تسلط المرتهن والعدل
على البيع مع التوكيل وللراهن ان يفسخ هذه الوكالة ويمنعه من البيع ولومات
الراهن سطل الوكالة وليس للمرتهن ان يطالب بالعدل بالبيع في هذا الوجه
وعن ابى يوسف رحمه الله ان الوكالة لا تبطل كاشروط في العقد وهو الصحيح
ولا يكون للمرتهن ولا للعدل ان يتصرف في الرهن سوي لا سناك اذا لم يكن مسلطا
على البيع ولا يبيع ولا يواجر ولا يستخدم وللعدل ان يسلم الرهن الى من كان سبي
عيله من امراته وخادمه وولده واجرايه الذي يتصرفون في ماله ولو باع الرهن
الرهن بخرج من ان يكون رهنا ويصير الثمن رهنا مكان الاول مقبوضا كان الثمن
اولم يكن وكذا لو قتل العبد الرهن وغرم القاتل قيمته او قتله عبدا اخر ودفع به
فان العبد الثاني يكون رهنا مكان الاول ولو باع العبد الرهن وسلم الثمن الى
المرتهن ثم استحق العبد او رد بعيب بقضا فاصرفان المشتري يرجع ما ثمن على
العدل ثم العدل باختيار ان يراجع على المرتهن بالثمن ويعود من المرتهن الى
حاله وان شارجع على الراهن ولو ان العدل بلغ الرهن ولم يسلم على المرتهن

هذا اذا كان السليط على البيع شرطاً في عقد الرهن فان التسليط على البيع بعد عقد
الرهن قالوا العدل هاهنا يكون وكيل الراهن مما حقه من العهد ترجع به على الراهن
دفع الثمن الى المرتهن او لم يدفع ولو ان العدل اقر في الوجه الاول انه باع وقبض الثمن
وسلم الى المرتهن وانكر المرتهن ذلك كان القول قول العدل وسطل من المرتهن القاض
بحر العدل على مع الرهن لقضا الدين فان ابي سمعه القاضي في قول ابي حنيفة وابي
يوسف ومحمد رحمهم الله ورجل رهن شيئا وصنعه على يد العدل وسلط العدل
على البيع ثم غاب الراهن فالعدل يجبر على البيع قيل هذا اذا كان البيع مشروطا
في عقد الرهن وقيل انه يجبر على كل حال وهو الصحيح الاب اذا رهن مال الصغير
بدون نفسه صح الرهن وكذا الوصي ذكره في الاصل وذكره الفقيه ابو الليث رحمه الله
ان هذا استحسان والقياس ان لا يجوز في الاب والوصي جميعا وعن ابي يوسف
رحمه الله انه اخذ بالقياس ولو قضى الوصي دين نفسه من مال اليتيم لا يجوز ولو
فعل الاب ذلك جاز وهو كما بيع للاب ان يبيع مال ولد من نفسه بمثل القيمة
ولو فعل الوصي ذلك لا يجوز الا ان يكون خيرا لليتيم وفي بعض الروايات لا يجوز للاب
ايضا قضى دين نفسه بمال اليتيم والصحيح انه يجوز والعبد المرتهن اذا ابق من
المرتهن وقضى القاضي تسقوط الدين ثم عاد من الاباق يعود رهنا على حاله كما كان
والعبد الغصب اذا ابق وقضى القاضي الغاصب بالقيمة عم عاد العبد من الاباق
فانه يعود على ملك الغاصب العدل اذا كان مسلطا على البيع كان له ان يبيع
بالنقد والنسيئة فان نهى الراهن عن البيع نسيه بعد ذلك لم يصب نهيته وله
ان يبيع ما حدث من الرهن من ولد ومثله ببيع الاصل ولو طلب المرتهن
دينه فقال الراهن للعدل مع الرهن وارفع حقه وقال المرتهن لا اريد البيع وانا
اريد حتى كان له ذلك ورجل رهن شيئا بدين موجه وسلط العدل على بيعه

اذا حل الاجل فلم يقبض العدل الرهن حتى حل الدين فالرهن باطل والوكالة و
بالبيع باقية ولو رهن شيئا بدين موجه وسلط العدل على البيع مطلقا ولم يقبل
عند محل الدين للعدل ان يبعه قبل ذلك ولو رهن شيئا وصنعه على يد عدل
فما لم يطل الرهن ويوضع على يد عدل اخر عن تراض بينهما فان اختلفا
في ذلك فوضع القاضي على يد عدل فليس للعدل الثاني ان مع الرهن وان كان الاول
مسلطا على البيع لان الراهن لم يوكله بالبيع فان مات الراهن كان للقاضي ان يبيعه
بعد موت الراهن وله ان يفرض البيع الى هذا العدل الثاني او عدل اخر ولو ان
العدل باع الرهن في حياته وتصادقوا على بيعه الا ان الراهن يقول باعه بما به
والدين وقيمة الرهن ما به ايضا وصدقه العدل في ذلك وقال المرتهن باعه
بمحمسين درهما فان القول قول المرتهن مع يمينه واليمين بينه الراهن ولو رهن
مالا وقيمة الرهن ما به والدين ما به وكل المرتهن يبيعه فاقام المرتهن اليمينه انه
باعه بمسعين واقام الراهن اليمينه على موت الرهن في يد المرتهن قال محمد رحمه
رحمه الله بعض مسه المرتهن وقال ابو يوسف يقض بمسره الراهن

فصل في اختلاف الراهن والمصدق

رجل رهن عند رجل جارية تساوي ألفا بالف موجهة اليه شر وجعل رجلا مسلطا
على بيعها اذا حل الاجل فلما حل الاجل جاء المرتهن بحارية وطلب من العدل بيعها
فقال الراهن ليست هذه جاريته ان يصادق الراهن والمرتهن ان المرهونة كانت
قيمة الف درهم والدين الف درهم فان كانت جارية التي جاء بها المرتهن تساوي
الف درهم الا ان الراهن انكر ان يكون هذه الجارية هي المرهونة كان القول قول
المرتهن في حق الراهن فبعد ذلك ان انكر العدل وقال ليست هذه الجارية او
فانكر ادري كان القول قوله مع اليمين على العلم فان حلفه جبر على البيع وان نكل

حبر على سعي خلاف الوكيل بالبيع اذا امتنع عن البيع فانه لا يجبر لبيع العدل تعلوه
 حق المرتين فحبر كما لو وكيل بالخصوصه بطلب الخصم اذا امتنع عن الجواب فانه يجبر
 واذا باع العدل كانت العدة على العدل ورجع العدل على الراهن وان حلف
 العدل لا يجبر العدل عن البيع وبما راى القاضي الراهن بالبيع فان امتنع الراهن لا يجبر
 الراهن وسعه القاضي كما لو مات العدل واذا باع القاضي كانت العدة على الراهن
 ولو جاز المرتين بجارية قيمتها خمسمائة فقال الراهن ليست هذه الجارية جاريتي
 فقال المرتين هذه تلك الجارية وانتقص سعرها فان القول قول الراهن وحلف
 وان حلف حمل الجارية هالكه بالدين يبرغه ثم يرجع الى العدل ان اقر العدل بما قال
 المرتين فقال له بعه بما قال للمرتين فان باع دفع الثمن الى المرتين فان كان فيه نقص
 لا يرجع المرتين سعيه دينه على الراهن الا اذا اقام المرتين البيه على ما قال
 فيرجع سعيه دينه على الراهن هذا اذا اتصادقا ان ثمة المرهونه كانت الفاء
 وان اختلفا فقال المرتين ما رهنتمني الا جارية قيمتها خمسمائة وقال الراهن
 كانت قيمتها الفاه هذه غير تلك الجارية كان القول قول المرتين فان صدقه
 العدل حبر على البيع وان كان الثمن انقص من الدين يرجع ببقية دينه على الراهن
 فان امتنع العدل عن بيع حبر الراهن على سعيها او سعيها القاضي والعهد على
 الراهن وبقية الدين كذلك ويكون على الراهن ولو رهن عند انسان شيئا
 لم اختلفا فقال الراهن هلك الرهن عند المرتين وقال المرتين انت قبضته مني
 بعد الرهن وهلك في يدك فالقول قول الراهن مع مبيته فان المرتين يدعيان
 استرداد اعمارضا والبيته بينته ايضا لانه ثبت ايضا للدين بما له الرهن
 والعمل بالبينتين مكن ومن الجاز ان استرده منه ثم ارد منه فملك في دين
 والبيته ايضا بينته ولو قال المرتين ملك الرهن عند الراهن قبل ان قبضه

كان

فان القول قوله والتمس منه الراهن ولو قال المرتين رهنني هذا التوس وقبضها
 وقال الراهن رهننت احدهما فان القول قول الراهن والبيته بينة المرتين ولو
 رهن عبد فاعور فقال الراهن كانت قيمته يوم العقد الفاه وذهب بالاعور ار
 خمسمائة نصف الدين وقال المرتين كانت قيمته يوم الرهن خمسمائة وذهب
 بالاعور اربع الدين كان القول قول الراهن مع مبيته لان الطاهر انه ما رهن
 مالا لئلا يساوي الفاه واكثر والبيته ايضا بينته وان حلف عليه الفاه
 فزهن عند الطالب مالا لم اختلفا فقال الراهن كان الرهن خمسمائة وقال
 المرتين بالفاه فالقول قول الراهن لانه ينكر زيادة تعليق الدين بالرهن ولو
 كان الراهن يدعي الرهن بالفاه والمرتين خمسمائة والرهن قائم ساوي الفاه كالفاه
 وتو اد اقام ملك الرهن قل التحالف فالقول قول المرتين لانه ينكر زيادة سقوط

فصل في جنابة الرهن والجنابة ونفقة الرهن وموانة

الدين
 العبد الرهن اذا قل عبد ليس للراهن ان يستوفي القصاص في قول الى حنيفة رحمه الله
 وفي قول محمد رحمه الله وهو رواية عن ابي يوسف رحمه الله لا يجب القصاص
 وان اجتمعا وان اختلف الراهن والمرتين احدهما يريد القصاص والاخر يبي
 القصاص عيب العمة في قول الى حنيفة رحمه الله ويلون العمة رهنا مكان العبد
 وان دفع الى القاضي فابطل القاضي القصاص من ان الراهن قضى من المرتين فلا
 قصاص له والعبد الرهن اذا قتل رجل عدا او قتل الراهن او المرتين يقتض منه
 ويبطل الدين ان الرهن اذا انتقص عند المرتين من حيث لا يشعرا لا يذهب من الدين
 عندنا فان اسعص نقصان قدر او وصف بان فان قلبا فانكسر واسعصت قيمته
 يذهب قدر النقصان من الدين عند الكل ان الرهن اذا استهلكه انسان كان على
 المستهلك قيمته يوم الاستهلاك ويكون رهنا ولو كانت قيمه يوم الرهن الفاه

الان يكون المرتين
 فان اصغرا فلا رهن
 في القصاص في حنيفة

ويوم الاستهلاك خمسمائة سقطت من الدين خمسمائة وسوق خمسمائة رهنا سقا القيمة
ولو استهلكه المرتهن والدين موجد غرم ممتدة ويكون رهنا حتى يحل الدين فان كانت
قيمه يوم الرهن مثل الدين الفاء راحعت الى خمسمائة غرم الاستهلاك خمسمائة
وسقط من الدين خمسمائة الشاه المرهونه اذا ولدت ولد عند المرتهن فاستهلكها
المرتهن او ولدها كان عليه قيمه فما استهلك ويكون الضمان رهنا فان هلك بعد
ذلك ففكك بقسطه من الدين وما وجب على المرتهن باستهلاك الولد يكون رهنا
عنده فان هلك يفتك الراهن بقسطه من الدين وان كان الراهن هو الذي استهلك
الولد او الزيادة يضمن ايضا كما ضمن للدين ويكون الضمان بمحموسا عند المرتهن فان
هلك الضمان عند المرتهن يهلك هذا لان الضمان قائم مقام الولد لو هلك الولد
عند المرتهن يهلك هذا فكذلك الضمان ولو رهن حيوانا من غير شئ ادم فحجى البعض على
البعض كان رهنا هذا او يصير كانه هلك باقية سماوية ولو رهن عبدا من كل واحد منهما
يساوي لقا بالعين فقلل احدهما الاخر او جنا احدهما على الاخر فيما دون
النفس قل الارش او كثر لا يصير الجناية وسقط دين المحي عليه بقدره ولو كانا
جميعا رهنا باللف فقلل احدهما الاخر فلا دفع ولا فداء ويبقى القائل رهنا بسبعين
وخمسين ولو رهن عبدا ودابة بجناية الدابة على العبد هدر وجناية العبد
على الدابة معتبرة حسب جناية العبد على عبدا اخر وجناية العبد الرهن على
الراهن في نفسه جناية بوجب المال وعلى ما له هدر في قولهم جميعا وجناية الرهن
على المرتهن فيما دون النفس وفي ما لهم هدر في قول من حسمه رحمه الله قلت
تمة الجني عليه او كثر وعندهما معتبرة فان اجتمع الراهن والمرتهن على الدفع
ودفعاه بالجناية الى المرتهن وبطل الدين وعلف الرهن وطعام الرقيق واجرم
الراعي على الراهن واجرم الماوي والمسكر على المرتهن واصلاح دبر الدابة

فان

وحراجه الرقوع والدوا على المرتهن اذا كان الدين وقمه الدين سواء كان
الدين اقل من القيمة فالمعاجلة على الراهن واجرم ظيرو ولد الرهن وسقى البستان
والتلقيح والجداد والقيام بمصالحه وجعل لا يترك على المرتهن هذا اذا كان كله
الرهن مضمونا بالدين فان كانت قيمة الرهن اكر من الدين فلجعله ومداواة الجراح
والقروح والامراض معصم على قدر الامانة والضمان والمرتهن ان يمنع الرهن اذا خيف
عليه الفساد باذن القاضي ويكون الثمن رهنا في بيعه وان بلغ غير اذن القاضي كان ضامنا
واذا جنا العبد الرهن فالعبد يكون على المرتهن ان كان كله مضمونا بالدين وان كان بعضه
مضمونا وبعضه امانة فالعبد يكون على الراهن والمرتهن يقدر المضمون يكون على المرتهن
ويقدر الامانة يكون على الراهن وما يجب على الراهن اذا فعل المرتهن غير اذن الراهن
يكون متطوعا وكذا ما يجب على المرتهن اذا فعل الراهن غير اذن المرتهن يكون متطوعا ولو
انفق المرتهن على الرهن بامر القاضي او بامر المرتهن يرجع على الراهن وعن ابي حنيفة رحمه
الله اذا كان الراهن غايبا فافق المرتهن بامر القاضي يرجع على الراهن وان كان حاضرا
لا يرجع وقال ابو يوسف رحمه الله يرجع في الوجهين جميعا

فصل في اختلاف الراهن والمرهن

رجل رهن جارية تساوي الفان جنا المرتهن نطلب دينه فانه يامر بحصار
الرهن فاذا حضر الرهن لا يومر بالتسليم ويقال للراهن يسلم الدين او لا كما
في البيع يوم المشتري يتسلم الثمن او لا فان كان الرهن في يد عدل امر مسعة كان
للعديل ان يسعه بالتقيد والنسيئة في ظاهر الرواية فان باعه نسيئة ثم حيا
المرتهن يطلب دينه لا يكون للراهن ان يمنع عن قضا الدين قبل احضار الثمن
رهن جارية ووضعها على يد عدل فاقب العبد واودع الرهن عند زوجته او عند
من هو في عياله والمودع يقول ادعني العبد ولا ادري لمن هو او غاب العبد مع الرهن

ولا تدري ان هو وطلب المرتهن دينه فان الراهن يوم يقضا الدين قبل احضار الرهن
وان ادعى الراهن ان الرهن قد هلك حلف المرتهن على علمه فان حلف جبر الراهن على
قضا الدين وان نكل لا يجبر وان كان المودع نكروا الوديعة وادعى انها له لا جبر الراهن
على قضا الدين حتى تثبت الوديعة وان كان الرهن عبدا فقتله رجل خطأ وجبت
القيمة في ثلث سنين فطلب المرتهن دينه هاهنا لا يجبر الراهن على قضا الدين حتى يسلمه
كل القيمة فان كانت القيمة من الدين فكلما حل ثبث اقتضاه المرتهن بدينه وان كانت القيمة
من الاجل والغنم وقضى القاضي بذلك كان ذلك رهنا بالدين ولو ان رجلا رهن عند
انسان شيئا فلقى المرتهن الراهن في مصر اخر وطالبه بقضا الدين فان الرهن شيئا له حل
ومونه جبر الراهن على قضا الدين وان نكل لا يجبر ولا يومر المرتهن بالاحضار فان قال
الراهن ان الرهن قد هلك حلف المرتهن بالله ما هلك الرهن فان حلف جبر الراهن
على قضا الدين وان نكل لا يجبر وان كان الرهن شيئا له حل ومونه فلقى المرتهن الراهن
في مصر اخر وطالبه بقضا الدين في القياس جبر الراهن على قضا الدين وفي الاستحسان
لا يجبر ويومر المرتهن بالاحضار ون رجل له على رجل الف درهم فجاءه شهر يودي كذا
ونهاره من محل يحم فطالبه المرتهن بقضا ذلك المرتهن القدر فقال الراهن لا اعطيك
حتى يحضر الرهن فان كانا في مصرهما في القياس لا يجبر المرتهن على احضار الرهن وبسبب
الاستحسان يجبر لان جميع المصركم كان واحدا وان شاك القاضي حلفه ولا يكلفه احضار
الرهن ولم يذكر في الحاب في هذا الفصل من ماله حل ومونه وبين بالاحل له
فالظاهر انه لا يجبر على الاحضار في غير مصرهما ولو ان رجلا اشترى شيئا ولم يقبضه
ولم ينقد الثمن فلقبه البائع في غير مصرهما فطالبه الثمن فابى المشتري ان يدفع الثمن قبل
انه يحضر المبيع فان المشتري لا يجبر على دفع الثمن قبل احضار المبيع سواء كان له حل
ومونه او لم يكن فرق بين هذا وبين الرهن والفرق ان المبيع مع الثمن عوضان من كل

ان كان الرهن على قيمته

وجه فاذا تاخر قبض احدهما لاسهل احدهما ساخر الاخر اما الرهن ليس بعوض من كل
وجه فتاخر احدهما لا يوجب تاخر الاخر الا ان في المبيع يوجد من المشتري كقيل حية
كحضر ذلك المصرا ويغت وكيل لا يدفع الثمن ويأخذ المبيع نظرا لهما

كتاب الشراكة

الشركة نوعان شركة الاملاك وشركة العقود اما شركة الاملاك فهي على نوعين
احدهما ان يصير مالك لكل واحد منهما مشتركا بينهما بغير اختيارهما بان اختلط مال
احدهما بمال الاخر من غير اختيارهما فخطا لا يمكن التمييز بينهما اصلا ولا يمكن
ان لا يخرج كخطا الخطه بالشعير والثاني ان يصير المالكين مشتركا بينهما باختيارهما
مان ملكا مالا بالثمن او بالهبة او بالصدقة او بالاستيلاء في النوع الاول لو باع ن
احدهما نصيبه من اجني بغير اذن الشريك لا يجوز وفي النوع الثاني اذا باع احدهما
نصيبه من الثاني اجني بغير اذن شريكه جاز وان باع احدهما نصيبه من صاحبه
يجوز في الوجهين جميعا ولا يجوز لاحد منهما التصرف في نصيب شريكه الا باذن ن
الشريك واما شركة العقود على نوعين شركة بالمال وشركة في العمل اما الشركة
بالمال عنان ومفاوضة وشرط جوازهما ان يكون راس المال من الامان من الدراهم
والدنانير وان يكون راس المال حاضرا في المجلس او غائبا يحضر عند الشرا
ولا يصح ان يكون راس المال دينيا ولو كان لاحد منهما درهم والآخر دينار
او لاحد منهما درهم يبيح والآخر درهم سود جازت الشركة عندنا والقبول
الذهب والفضة بمنزلة المعروض والمكيل والموزون والحيوان في طاهر
الرواية لا يصح ان يكون راس مال الشركة ويجوز في رواية الا اذا كان سيرا
بلذكون تكون مبيعات الناس بالتبر فيكون التبر بمنزلة الدراهم والدنانير
والمصوغ منها بمنزلة العروضة في الروايات كلها واما القتل والناقة فهي

في منزلة العروض في الشهور عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله لا يجوز الشراكة بها
 ويجوز في قول محمد رحمه الله وهذا أحد الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله والعروض
 لا يصلح أن يكون مال الشراكة أي شركه كانت وإن اشتركا بمكيل أو موزون من جنس واحد
 على صفة واحدة وخطا المالكين ^{هو بينهما} ما رجا فيه وهو بينهما وعليهما وضيقته
 فتكون هذه الشراكة شركه تلك لا شركه عقود وذكر شمس الأبد السرخسي رحمه الله أن هذا
 قول أبي يوسف رحمه الله أما على قول محمد رحمه الله فهي شركه عقد وتخرج الخلاف نظريتها
 إذا اشترطا لأحد مما زاد به ربح على قول أبي يوسف رحمه الله لا يستحق الزيادة وعلى
 قول محمد رحمه الله يستحق ولو اشتركا في العروض وباعا العروض من واحد قسم الثمن بينهما
 على قيمته مناع كل واحد منهما يوم البيع فيكون لكل واحد منهما حصة عرصه وإن كان لأحدهما
 حظه وللآخر شعيير ^{الأحد} ماسن وللآخر زيت وخطا هات الشراكة فاسدة عندهم
 يعني شركه العقد بخلاف خطا الحظية بالخطية والتعير بالشعير فاته على قول محمد رحمه الله
 تبقى بينهما شركه عقد

فصل في شركة العنان

صورة هذه الشركة أن يشترك اثنان في نوع خاص من التجارات كالأبر والبطام أو سكران
 في عموم التجارات وموجب هذه الشركة تبوت الوكالة لكل واحد منهما من صاحبه فيما
 يبيع ويشري بالتوقيت ليس بشرط لصحة هذه الشركة والمضاربة وإن وقت لذلك
 وقتا بان قال ما اشتريت اليوم ^{فله يومنا} مح التوقيت وما اشتراه اليوم فهو بينهما وما اشتراه بعد
 اليوم يكون للمشتري خاصة وكذا لو وقت للمضاربة التوقيت لأن المضاربة والشراكة
 توكيل والوكالة بينهما توفت ولو قال أحدهما لصاحبه في العقد يبيع بالنقد ولا يبيع بالنسيئة
 أحلف فيها المتأخرون بعضهم جوزوا ذلك ويجوز هذه الشركة بين الرجال والنساء
 والبالغ والصبي المأدون والحر والعبد المأدون وفي التجارة والمسلم والكافر لا بها
 بعد الوكالة ولا تنص الكفالة بخلاف المفاوضة ولا بشرط المساواة في رأس المال

في غير

في هذه الشركة عندنا ولا اتفاق الجنبين في رأس المال ولا في خلط المالكين ويجوز أن
 يكون رأس مال أحدهما رأسم ومالك الآخر نأير وكان الطرف رأسم أو نأير واشترى
 كل واحد منهما بما له قبل الخلطة جميع المشتري يكون مشتركا بينهما عندنا وهل بشرط
 المساواة في الربح عند علمنا بالله لا بشرط ذلك فإن شرطوا المساواة في الربح
 أو شرطوا فضل ربح أن شرطوا العمل عليهما كان الربح بينهما على ما شرطوا جميعا أو عمل أحدهما
 دون الآخر وإن شرطوا العمل على المشترك له فضل الربح جاز أيضا وإن شرطوا العمل على
 أقلهما ربحا لا يجوز ولا يكون في شركه العنان كل واحد منهما كفيلا عن صاحبه إذا لم يذكر
 الكفالة بخلاف المفاوضة ولو تفاوتا في مال في شركه العنان وشرطا الربح والوضعية
 نصين قال في الحاشية لشركه فاسدة كالوالمرد محمد رحمه الله بهذا الفساد والعقد
 وإنما أراد به فساد شرط الوضعية لأن الشركة لا سطل بالشروط القاسدة وكذا
 لو شرطوا الوضعية على المضارب كان فاسدا ولو اشتركا شركه مطلقة كان لكل
 واحد منهما بيع مال الشركة بالنقد والنسيئة وإن باع جميعا كان لكل واحد منهما
 أن يأخذ رهنا بثلث ما باع ولو باع أحدهما لا يكون للآخران قبض شي من الثمن
 ولا يحاكم فيما باع صاحبه والخصومة في ذلك إلى الذي ولي العقد فإن قبض الذي
 باع أو وكل وكيله بذلك جاز عليه وعلى شريكه ولو وكل أحدهما رجلا في بيع أو شراء
 وأخرجه الآخر عن الوكالة صار رجلا رجلا عن الوكالة فإن وكل البائع رجلا يتقاضى ثمن
 ما باع فليس للآخران حرجه عن الوكالة وذكر في الصلح أحد شركي العنان إذا أجر
 ذميا من الشركة وجعل المسألة على رجوع له أن وجد الدين بعد أحد ما لا يبيع
 تأخير الآخر لا في حصته ولا في حصة صاحبه في قول أبي حنيفة رحمه الله وفي قول
 صاحبه مع تأخير في حصته خاصة والوجه الثاني إذا أوجب بعد ما أخر
 أحد ما فكذلك لا يبيع تأخير أصلا في قول أبي حنيفة رحمه الله وفي قول صاحبه مع تأخير

لو

في حصة الذي آخر ولا يصير ضامنا والوجه الثالث اذا وجب الدين بعقد احدهما فآخر
 الذي والى العقد صح تاخير في الكل قول ابي حنيفة ومحمد وعنده ابي يوسف يصح في نصيب
 الذي آخر خاصة وذكر في الكتاب الشركة احد ولي الدين اذا اخر عند ابي حنيفة لا يصح تاخير
 اصلا الا باذن الشريك وعند صاحبه يصح تاخير في حصته وفي شركة المقايضة
 اذا اخر احد صاحبه تاخير في الكل بجميع الوجوه وفي كل موضع صح التأخير لا يكون ضامنا
 وليس لاحد الشريك ان يقرض شيئا من المال المشترك ولورهن احدهما متاعا من الشركة
 بدين عليهما لا يجوز ويكون ضامنا للرهن ولوارثين احدهما بدين ولياه وقبض لا يجوز لان
 صاحبه بشرط له ان يرتن ولمن ولي الجارية ان يرتن بالثمن ولكل احد من شركي العنان
 ان يبيع ويودع ويدفع الى غيره مضاربه وان يوكل غيره بالبيع والمشترا ولا يملك الاعارة
 والتبضع لا يملك شيئا من ذلك لانه بمنزلة المودع ولو قال احد الشريكين لصاحبه
 اخرج الي غنما بور ولا تجاوز فحان فذلك المال ضمن حصة الشريك ولو قال احد
 شركي العنان اني استعرضت الف درهم من فلان فلان للمخاض لزمه خاصة
 دون صاحبه لان قوله لا يكون حجة الدن عليه وان وكل واحد منهما صاحبه بالاشتراك
 لا يبيع الارض ولا يملك الاستدانة على صاحبه ورجع المقرض عليه لا على صاحبه لان الوكيل
 بالاستدانة توكل بالاستقراض والوكيل بالاستقراض باطل لانه موكل بالتكدي
 الا ان يقول الوكيل المقرض ان فلانا استقرض منك الف درهم فحليد يجوز له ان
 على الموكل لا على الوكيل وشريك العنان اذا سافر مال الشركة صح ذلك منه في الصحيح
 في قول ابي حنيفة ومحمد وكذا المستبضع والمضارب والمودع وعن ابي حنيفة في رواية ليس
 لشريك العنان والمضارب ان يسافر وهو قول ابي يوسف وعن ابي يوسف في رواية فرق
 بين السفر القريب والبعيد فقال اذا كان لا يغيب ليلتين منزله كان منزله المصر وعند
 رواية يجوز المسافر بما لا حل له ولا مؤنه ولا يجوز بما له حل ومونه ولو كان بينهما شركة

في مال خلطاءه ليس لواحد منهما ان يسافر بغير اذن الشريك فان سافر به فذلك ان كان
 قد رآه حل ومونه ضمن ولم يكن له حل ومونه لا يضمن وعلى قول من يجوز المسافر لشركة
 العنان او اذن له بالمسافر فمما اذ قال له اعمل فيه برأيك فمما اذن له ان سافر على نفسه
 من كراهيه وبعقته وطعامه وادامه من جله راس المال في روايه الحسن عن ابي حنيفة
 رحمه الله قال محمد رحمه الله وهذا مستحسن فان ربح غلب الفقهاء من الرخ وان لم
 يربح كانت الفقهاء من راس المال رجل قال لفرع ما اشتريت اليوم من انواع التجاره فهو بيني
 وبينك فقال الاخر نعم فهو جائز وكذا الوفاك كل واحد منهما صاحبه جاز ايضا لان
 هذه شركة في الشراء وليس لاحد منهما ان يبيع حصة صاحبه مما اشترى الا باذن صاحبه
 ولو قال احد هما للاخر هما اشتريت من الرقيق فهو بيني وبينك فذلك ليس له ان يبيع
 حصة صاحبه مما اشترى الا باذن صاحبه ولو قال احد هما لصاحبه اني اشتريت
 عبدا فهو بيني وبينك كان فاسدا لان الاول شركة والثاني توكيل والوكيل
 بالشراء لا يبيع الا ان يسمى نوعا فيقول عبدا اخراسا نيا وما اشبه ذلك شركان
 شركة عنان اشترى امتعه ثم قال احد هما لصاحبه لا اعمل معك بالشركة وغاب
 فدخل الحاضر بالامتعة مما اجتمع كان للعاقل وهو ضامن لفته نصيب شريكه لان قوله
 لا اعمل معك بالشركة منزله قوله فاشترك بالشركة واحد الشريكين اذا فسخ الشركة ومال
 الشركة امتعة قالوا يصح فسخه في المضاربة بعد ما صار المال غروضا لا يصح فسخه
 احدي شركي العنان اذا ارتن بدين اذ اناه ذكرنا انه لا يجوز فان هلك الرهن
 في بيع وقيمته مثل الدين يذهب حصته من الدين والشريك بالخيار ان تارج حصته
 على المطلوب ثم يرجع المطلوب بنصيب قيمة الرهن على المرتن وان شاع من شركته حصة
 من الدين والحل واحد من شركي العنان ان يبيع بالنقد والمسيبة وسري اذا كان في بيع
 مال حاضر من الشركة وان كان عنده مكيل او موزون فاشترى بذلك الجند شيئا جاز

وان لم يكن في يد راحم ولا دانيير فاشترى بالدرهم او الدنانير فان المشتري له خاصة دون
سويكه وعن ابي حنيفة رحمه الله في رواية ان كان في يد دانيير فاشترى بالدرهم جاز
وقال زفر رحمه الله احد شريكي العنان اذا ادعى شيئا على رجل وحلف المدعى عليه لم يكن
للمشترك الاخر ان يحلف المدعى عليه ثانيا وكذا لك المضارب والمستبضع اذا حلف
لا يكون له مال ان يحلفه ثانيا وليس لشريك العنان ان يكاتب عبدا من تجارهم
ان يزوج امه من شركتهما ولا يعقوبها مال وان افترقا احدهما بجارة في بيع من الشركه
انها لرجل لم يجز اقرا في نصيب شريكه وان كان صاحبه قال له اعمل فيه براك ولو
استأجر احد منهما لثمن من تجارتهما جاز ولو باع احدهما ما اقال لا يخرج صاحبه صحت
الاقالة ولو باع احدهما شيئا فزده عليه ببيع بغير قضا جاز عليهما وكذا لو حط من الثمن
وكذا لو ذهب بعض الثمن ولو اقر ببيع في متاع باعه جاز عليه وعلى صاحبه ولو قال
كل واحد منهما لصاحبه اعمل فيه براك جاز لكل واحد منهما ان يعمل بما يبيع في البحارات
من الرهن والارتمان والدفع مضاربة والسفريه والخلط بما له والمشاركة مع الغير
ولا يجوز على شريكه ما كان الاقلا او تملك بغير عوض الا ان لا يفسد عليه ولو شاركا احدهما
رجلا شركه عنان فما اشتراه الشريك الثالث كان المصنف للمصري ونصف من الشريكين
الاولين وما اسرى لشريك الذي لم يشارك هو بينه وبين شريكه نصفين ولا شيء منه
للمشريك الثالث ولو استقرض احد شريكي العنان ما لا للمضارب لزمهما لانه مملوك مال
بمال فكانت منزله النصف ولو افترقا الشريكين استقرض من فلان القاض
تجارتها يلزمه خاصة حتى يكون المقرض ان يخدمه وليس له ان يرجع على شريكه
لان الوكيل بالاستقراض باطل لسوئ فيه الا دون وعدم الاذن من رجلان لهما دين
مشترك على رجل فاحد احدهما حصته من الدين كان لشريكه ان يشاركه فيما قبض
وان اراد احدهما ان يخدم من الدين شيئا ولا يشاركه صاحبه فيما اخذ فاحيله في ذلك

في بيعه بغير قضا جاز
عليهما وكذا لو حط من الثمن

ان يهب المدون منه مقدار حصته من الدين وسلم له ثم هو يبيع القرض عن حصته من
الدين فلا يكون لشريكه حق المشاركة فيما اخذ بطريق الهبة ان احد شريكي العنان اذا
اقرا في بينهما وجعل الى شريحي اقرا بالاجل نصيبه عند جميعا وكذا لو ابر احدهما
صح ارا من نصيبه ولا يجوز لاحد شريكي الملك ان يتصرف في المشترك بعد اذن الشريك
نصرا فيضربه الشريك ورجلان منهما يبيع رجل احدهما عليه شيئا من الغريم الي
المصرف قط البعير في الطريق فخرج قالوا ان هان لا يرجي حياته لا يفسد استحقاقا
لانه ما موردا بحفظ وان هان يرجي حياته ضمن وان دفع الاجنبي كان ضامنا ورجلان
بينهما دار غير مقسومة غاب احدهما هان لاخر ان يمكن تد حصته في كل الدار
وكذا الخادم اذا هان مشتركا واحد منهما غيب كان للحاضر ان يستخدم الخادم بخصته
وفي الدابة المشتركة لا يركبها احدهما لان الناس يتفاوتون في الركوب فلم يكن العاصم راضيا
بركوب الشريك وفي الخادم والدار لا يتفاوت الناس في السكنى والخدمة وكان الغائب
راضيا بفعل الشريك والكرم او الارض اذا هان بين الرجلين واحد منهما غيب او هان الارض
بين بالغ وعدم رفع الامر الى القاضي وان لم يرفع الحاضر وبيع حصته كان له وفي الكرم يقو
الحاضر فان ادرك الثمر يبيعها وما اخذ حصته من الثمر ووقف حصه الغائب فاذا
قدم الغائب خيرا لغائب ان شأمنه القيمة وان شا اخذ الثمن وان ادعى خراج الارض
قالوا يكون متطوعا في حق الشريك لانه قضى دينه بغير امر من الاخر اضطرار فانه يتمكن ان
يكون يرفع الامر الى القاضي ليا من القاضي بذلك ولو كان بين الحاضر والغائب دار
مقسومة ونصيب كل واحد منهما مبرور عن نصيب الاخر ليس للحاضر ان يحكم في
نصيب الغائب لكن القاضي ينظر في ذلك ان خاف الخراب كان للقاضي ان يواجر
ومسك الاجر للغائب وفي غير المقسومة للحاضر ان يسكن قدر حصته وعن محمد بن
الله للحاضر ان يسكن كل الدار اذا خيف عليه الخراب لو لم يسكن وما هان على الراهن

إذا اداه المرتين بغير إذن الراهن فكونا أنه يكون متطوعا وكذا لو أدى الراهن ما
جب على المرتين وإن أدى أحداهما فإن على صاحبه بأمر صاحبه أو بأمر القاضي
يرجع عليه وعن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله إذا كان الراهن غايما فافق
المرتين بأمر القاضي يرجع عليه وإن كان حاضرا لا يرجع وقال أبو يوسف رحمه الله يرجع
في الوجهين والقوي على أن الراهن لو كان حاضرا أدى أن سفق فأمر القاضي المرتين بالاساق
فافق يرجع على الراهن وسائل السركة سعي أن يكون على هذا القيلس رجل أمر رجلا
أن يشتري له عبدا بعينه فقال لما مورفع فاشترى ذلك العبد واشهد أنه ن
اشتراه لنفسه فشراوه للأمر لنفسه ولو أمر أن يشتري عبدا فلان بين وبينك
فقال لما مورفع فلما رجع من عنده لقيه رجل آخر وقال اشتري بيني وبينك فقال
لما مورفع فاشترى لما مورده لك العبد كان للأمر الأول نصف العبد وللأمر الثاني نصف
العبد ولا شيء للمشتري هذا إذا قبل الوكالة بغير محضر من الأول وإن قال له الثاني ذلك
محضر الأول لم يشتري العبد فإن العبد يكون بين الموردين الأمر الثاني نصفين ولا شيء للأول
ولو لقيه الثالث أيضا فقال اشتري بيني وبينك نصفين وذلك بغير محضر من الأول والثاني
فقال نعم فهو للأول والثاني وليس للثالث ولا للمشتري شي رجلا اشتري عبدا وقبضه
فطلب رجل آخر منه الشركة فيه فاشتركه فإن العبد بينهما نصفين وكذا لو اشترك رجلين
يصير بينهما المالا ولو اشترك رجلا بعد ما اشتري العبد ثم اشترك رجلا آخر لم يذكر
هذا في الكتاب وروى بن سماعه عن محمد رحمه الله أنه قال للذي شركه أولا نصف
العبد وأما الثاني نعلم شركه الأول كان له الربع وإن لم يعلم فله النصف ولو
كان العبد بين رجلين فاشترياه فاشتركا فيه رجلا في القياس يكون للرجل نصف العبد
ولكل واحد منهما الربع وفي الاستحسان يكون العبد بينهما المالا ولو أن رجلا اشتري
متاعا فاشرك فيه رجلا قبل القبض كانت الشركة فاسدة أن رجلا أمر رجلا أن يشتري

عبد

عبد بعينه بينه وبينه فقال لما مورفع واشتراه واشهد أنه لشري لنفسه خاصة
فإن العبد يكون لهما على الشرط لأنه وكل بشترا عبدا بعينه والوكيل بشترا عبدا إذا
اشتراه لنفسه مثل الذي أمر به حال غيبه الموكل يكون مشتركا للموكل والمالك
الشرا لنفسه ما لم يخرج عن الوكالة وهو ملك أخراج نفسه عن الوكالة عند حضرة
الموكل لا عند غيبته وكذا لو اشترك رجلان على أن ما اشترى كل واحد منهما اليوم
فمن بينهما لم يستطع أحدهما أن يخرج نفسه عن الوكالة إلا بمحض من صاحبه لأن كل واحد
منهما يكون وكيل عن صاحبه فيما هو من جنس تجارتهما فلا ملك أخراج نفسه عن الشركة
إلا بمحض من صاحبه وإذا اشتركا شركة عنان بأموالهما فاشترى أحدهما متاعا
فقالا لشريك الآخر هو من شركتنا وقال المشتري هو لي خاصة فاشترى به بما لي
لنفسه قبل الشركة لأن القول قول المشتري لأنه حرر بعيل نفسه فيها اشتري فقول القول
قوله مع بينه بالله تعالى ما هو من شركتهما رجلا اشتركا شركة عنان في مكان على
أن يشتريا ويبيعان بالنقد والنسيئة فاشترى أحدهما شيئا من غير تلك التجار
كان له خاصة لأن كل واحد يصير وكيل أحكم الشركة والوكالة قبل التخصيص
فأما في ذلك النوع من التجار فيجوز كل واحد منهما وشراؤه بالنقد والنسيئة ينقد سعا
صاحبه إلا إذا اشترى أحدهما بالنسيئة بالكيل والموزون أو النقود فإن كان
في يده من ذلك الجنس من مال الشركة جاز شراؤه على الشركة وإن لم يكن مشتريا
لنفسه لأنه لو فقد على شركته يكون مستدينا على المال وليس لشريك العنان
ولا المضارب ولاية الاستدانة مطلقا عقد الشركة وإن كان مال الشركة في يده
دراهم فاشترى بالدينار نسيئة فوق القياس يكون مشتريا لنفسه وفي الاستحسان
يكون مشتريا على الشركة ولو اشترى شريك العنان بدين في تجارتهما لم يفر
جميع ذلك أن كان الدين هو وليه وإن أمراه ولياه لزمه نصفه وإن أتوا صاحب

وليه لا يلزمه شيء خلاف شركة المفاوضة فان شئ يكون كل واحد منهما يكون مطالبا
 بذلك والله اعلم **فصل في شركة المفاوضة**
 شركة المفاوضة ان يكون في جميع التجارات لا يحصر احد مما تجارة دون صاحب
 وان ما يلزم احدهما من حقوق ما يحجران فيه لزم الاخر وما يحل لكل واحد منهما
 حب للاخر ويكون كل واحد منهما فيما وجب لصاحبه منزله طلوكل له وفيما يجب
 عليه منزله الكفيل عنه ويتساويان في راس المال فان تفاوتا في شئ من ذلك يكون غانا
 ولا يكون مفاوضة ويشترط التساوي في الربح ايضا لا يفضل احدهما الاخر ولا يختص
 احدهما بمال محوره الشركة فان كان في يد احدهما مال مما تجوزته الشركة ولم يدخل
 في شركتهما ضدت المفاوضة وكذا الوضار في يد احدهما بعد المفاوضة وان كان
 في يد احدهما سوا الدراهم والدنانير فذلك لا يفسد المفاوضة وكذا اكل مال يصح
 به الشركة اذا دفع الرجل الى رجل الفاعل ان يشتري بها وبالف من عنده ومال
 الاخر غائب فاحضر قبل ان يسري مال الشركة جازت الشركة ان اراد اشركة
 المفاوضة وهو التسوية بينهما في راس المال والربح وان الشركة بينهما في كل قليل
 وكثير فاذا اختص احدهما بمال يصح به الشركة لا يكون الشركة مفاوضة وان اختص
 احدهما بمال عرض او دين على انسان كانت الشركة بينهما مفاوضة لان العرض
 لا يصح راس مال الشركة وكذا الدين فان فصل مال احدهما بعد الشرايا المالمين
 وبعد الفقد ايضا لا يفسد المفاوضة وفي الاستحسان لا يفسد المفاوضة وان حصل
 في احد المالمين بعد الشرايا احد المالمين ان حصل الفضل بالمال الذي اشترى به
 لا يفسد المفاوضة وان حصل في المال الاخر ضدت المفاوضة وان شرط صحة
 المفاوضة الاستواء في النصف يصح من كل واحد منهما من اهل الكفاية فلا يصح
 المفاوضة من الصبي والصبي والمكاتب سوا اشارك واحد من جنسه او حر ابالغا

مطلب
 العوض لا يصح راس مال الشركة

من النصف ما يصح الاخر
 وان يكون كل واحد منهما
 من اهل

وان فاد من المسلم الحر مرتدا او مرتدة او ذميا لا يصح المفاوضة وقال ابو يوسف
 رحمه الله يصح من الذمي وان اسلم المرتد قبل الحكم لمحاقه صحته للمفاوضة ويجوز المفاوضة
 بين الذميين وان كان احدهما نصرانيا والاخر مجوسيا واذا اودت احد المتفاوضين ربحا
 او دنا نير كان له خاصة ولا سطر المفاوضة حتى يعرض الدين واذا لم يصح المفاوضة
 لعنى من هذه المظاني كانت عتانا وان باع احد المتفاوضين شيئا او اذ ان رجلا
 او كفل له رجل دين او غصب منه مالا فله شركة الاخر ان يطالب به وان اجر
 احد ما عبد لخالصه من ميراث لم يكن للاخر ان يطالب بالاجر وكذا اهل شموله
 خاصة باعه لم يكن لشريكه ان يطالب بالثمن ولا للمشتري ان يطالب بالشريك بتسلم
 المبيع وان اقر احد المالمين او اشترى واستاجر او قبض بغير فاسد او غصب مالا ان
 او استهلك او خالف في رده او عارية او اجارة او كفل لرجل بمال من ثمن بيع او هبة
 او نفقة فرضها الحكم او منعه او حنائه فللذي وجب له الحق ان يطالبه ويطالب
 شريكه وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله ما كفله احدهما لا يلزم الاخر وما يلزم احدهما
 من ميراث كاح او وطى لشبهه او حتى على اذى او لزمه الارش لثمة خاصة دون صاحبه
 وما اشترى احدهما شيئا من التجار يكون بينهما الا اذا اشترى احدهما طعاما لاهله
 او كسوم او نفقة او متعة او جارية للخدمة او جارية للوطى ياذن الشريك فذلك
 له خاصة استحسانا وللبيع ان يطالب بالثمن ابها شأ وليس ذلك كالميراث في الكراج
 وليس احدهما ان يسرى جارية للوطى الا باذن الشريك ويكون بينهما وليس له ان
 يطأها وان اجر احد المتفاوضين نفسه في خياطة او عمل من الاعمال فلا جركون بينهما
 ولا احد المتفاوضين ان يكتب عبدا كان بينهما وان ياذن للعبد في التجارة وان
 يدفع المال مضاربة وان يفاوض من عنده عند محمد رحمه الله وعند ابي يوسف رحمه
 الله لا تفاوض عيرم ويجوز لاحدهما ان يشارك شركة عتانا وان يزوج الامه ولو

وكذا اذا وطى رجل امرأة
 او كسوم او نفقة او متعة
 او جارية للخدمة او جارية
 للوطى ياذن الشريك فذلك
 له خاصة استحسانا وللبيع
 ان يطالب بالثمن ابها شأ
 وليس ذلك كالميراث في الكراج
 وليس احدهما ان يسرى جارية
 للوطى الا باذن الشريك ويكون
 بينهما وليس له ان يطأها وان
 اجر احد المتفاوضين نفسه في
 خياطة او عمل من الاعمال فلا
 جركون بينهما ولا احد المتفاوضين
 ان يكتب عبدا كان بينهما وان
 ياذن للعبد في التجارة وان يدفع
 المال مضاربة وان يفاوض من
 عنده عند محمد رحمه الله وعند
 ابي يوسف رحمه الله لا تفاوض
 عيرم ويجوز لاحدهما ان يشارك
 شركة عتانا وان يزوج الامه ولو

روح احد المتفاوضين لعبد من تجارتها انه من تجارتهما جاز في القياس ولا يجوز في ن
الاستحسان وهو قول علمائنا وعلى هذا المكاتب اذا زوج عبدا له امة من كسبه
وعلى هذا الخلاف الاب والوصي اذا زوج عبدا للقيم امة للقيم لا يجوز استحسانا
عندنا ولا عند المتفاوضين ان يرهقن ويرهنن وليس له ان يعير استحسانا عندنا ولا
ان يعقو عظاما ولا يزوج العبد امرأة ولا يرضع ان يرضع من ماء بصفته ولا حدما ان
يمسح بصفته ثم يعرف المتفاوضان ثم يشترى بالبيعة شيان علم المستضع مفرقا
كان ما اشترى للامر خاصة وان لم يعلم مفرقا ان كان الثمن مدفوعا الى المستضع جاز
شراؤه على الامر وعلى شريكه وان لم يكن الثمن مدفوعا اليه كان مشتريا للامر خاصة ولو
امر احد المتفاوضين رجلين يشتريان عبدا لهما وسمى جنس العبد والثلث فاشترياه
وقد ائتمروا المتفاوضان عن الشركة فقال الامر اشترياه بعد الفرق فمضى خاصة وقلا
الاخر اشترياه قبل الفرق فهو بينهما فان القول قول الامر مع عبده والبيعة بينه والاخران
اقام البيعة ولا يقبل فيه شهادة الوكيلين لانهما يشهدان على انفسهما فان قال الشريكان لا
ندري متى اشترياه فهو للامر وان قال الامر اشترياه قبل الفرق وقال الاخر اشترياه
بعد الفرق كان القول قول الذي لم يامر والبيعة بعبده الاخر ولو كان في شركة الغائب
فمضى كذلك رجل ادعى بخلاف رجل انه شتا دكة فحجده المدعى عليه ذلك والمال في يد الجاحد
فاقام المدعى بيته وشهد الشهود انه معاوضة وان هذا المال الذي في يديه من شركتهما
او قالوا هو بينهما نصفان او لم يقولوا ذلك ولكنهم شهدوا انه معاوضة فانه يقضى للمدعى
بنصفه اما اذا شهدوا انه معاوضة وان المال بينهما او شهدوا ان المال من شركتهما
فلا هو لان المعاوضة تقتضي المساواة في المال اما اذا شهدوا انه معاوضة ولم يبريدوا
على ذلك قال الشيخ الامام شمس الايمه السرخسي رحمه الله هذا الاول سواء يقضى بالمال
بينهما لانهما قالوا معاوضة وتخصيفه المعاوضة المساواة في مال الشركة واذا قضى بما في يد

نحوها

بينهما فلوان المدعى عليه اقام البيعة على ان المال له ميراث من مورثه او هبة او صدقة
من غير المقضى عليه ان كان شهود المدعى الاول شهدوا انه معاوضة وان المال
الذي في يديه من شركتهما او شهدوا انه معاوضة وان المال الذي في يديه بينهما
نصفان لا يقبل منه المدعى عليه على الميراث والهبة والصدقة وان كان شهود
المدعى شهدوا انه معاوضة ولم يبريدوا على ذلك ذكر شمس الايمه السرخسي رحمه الله
خلافه وقال على قول أبي يوسف رحمه الله لا يقبل بيته المعض عليه وعلى قول محمد رحمه الله
في هذا الوجه يقبل بيته المقضى عليه بالهبة والصدقة وغير ذلك وفيما اذا شهدوا
ان المال الذي في يديه من شركتهما او هو بينهما لا يقبل منه المدعى عليه ولو ان المدعى
عليه ادعى عينا انه له خاصة وهو شريكه منه واقام البيعة على الهبة والمقبض
قبلت بيته لان في هذا تقدير القضا الاول ولو كان المدعى الاول حين ادعى انه
شريكه المعاوضة فاقرا المدعى عليه بالمعاوضة وقضى عليه باقراره ثم ان المقضى عليه
ادعى ما كان في يديه عينا انه ميراث له او هبة من رجل اخر واقام البيعة على ذلك
قبلت بيته ويقضى له بالعين ولو ان رجلا ادعى عبدا في يد رجل انه شريك ذي اليد
في هذا العبد واقام البيعة وقضى له بنصف العبد فادعى ذوا اليد بعد ذلك انه
ميراث له من ابيه لا يقبل بيته الا ان يدعى المتلقي من المقضى له ولو كان المال في
يد رجلين واما قران بالمعاوضة فادعى احدهما شيئا من ذلك المال انه ميراث
عن ابيه واقام البيعة قبلت بيته واذا مات احد المتفاوضين والمال في يد
الباقى منهما فادعى ورثته الميراث بالمعاوضة وحجده الحي فاقام الورثة البيعة ان كان
ابا هم كان شريكه شركة معاوضة لا يقضى لهم بشي مما في يد الحي الا ان يقتضوا
البيعة انه من شركه ابيهم او يقتضوا البيعة ان المال كان في يد الميت في حياة
قبلت بيته الوارث ولو كان المال في يد الورثة وهم يحجدهون الشركة فاقام الحي

البينة على تركه المفاوضة واقام ورثته الميث ان ابائهم مات وترك هذا ميراثا
من غير شركه بينهما لا يعمل الورثة وبعضى بنصف المال في قول أبي حنيفة رحمه الله
وفي قول محمد رحمه الله بقبول بینه الوارث على الميراث متفقا وضمان ادعى أحدهما
ان صاحبه شركه بالثلث وادعى المدعى عليها الثلثين وكلاهما معان بالمفاوضة
فجميع المال من العقار وغيرها يكون بينهما نصفين حكما للمفاوضة الا ما كان من ثياب
الكسوة ومتاع بيت او رزق العيال او جارية يطاها فان ذلك يكون لمن كان
في يد خاصة استحسانا اذ ان ذلك بغير عرفة ولو لم يفتقرا ولكن مات احدهما
م اختلغا في مقدار الشركة سواء لا يلزم المفاوض من واجب على شركه من مهر او جنايه
ولا يشترك فيها ورث ولا خارج حكمها السلطان ولا الهبة والصدقة ولا
تفسد المفاوضة بذلك الا ان يكون ورثا او دنانير وقد قبضه وكل وديعه يكون
عند احدهما فاني عندهما جميعا فان مات المستودع قبل ان يبين لزمها ضمان ذلك كضمان
الاستهلاك لان ضمان الاستهلاك من حمله التجارة لا من تفسد الملك في المضمون ولعاق
المفاوض وكل طعامه وقبول هديته المطعوم واجابه دعوته بغير امر شركه جاز
ولو كس المفاوض رجلا ثوبا او ذهب دابة او الذهب والفضة والامعة والحبوب
لم يجز في حصة شركه وانما يجوز في الفاكه والخمر والخبر واشباه ذلك ما يربو كل
ولو اعاد احدهما دابة من شركتهما فركبها المستعير فغطت الدابة ثم اختلغا
في الموضع الذي ركبها اليه فابها صدق في الاعارة الى ذلك الموضع بري المستعير
من ضمانا ولو استعار احدهما دابة ليركبها الى مكان معلوم فركبها شركه فغطت
فانها يضمنان جميعا لان ركوب صاحبه لم يرضه صاحب الدابة وكان هذا
ضمان الاستهلاك فيلزمهما فان ركبها في حلتها فان الضمان في مالها وان
كان ركب في حاحه نفسه منها يضمنان لما قلنا الا ان ادياه من مال الشركه

رجع لشريك على الراكب بنصيبه من ذلك وان استعار احدهما دابة ليحمل عليها
عليها طعاما له خاصة لورثه الى مكان معلوم فحمل عليها شركه مثل ذلك الطعام
الى ذلك المكان من شركتهما او حاجته فلا ضمان عليه لان في الاعارة للحمل لا يفتيد
التفتيد بخلاف الركوب ولو استعار احدهما ليحمل عليها حمل عدل رطه فحمل عليها شركه
مثل ذلك العدل لا يفتيد ولو حمل عليها طبا لسه كان ضامنا لان الجنس مختلفا وفي
الجنس المختلف تفاوت الفرع على الدابة ولو حمل المستعير عليها غير ذلك الجنس كان ضامنا
فكذلك شركه ولو استعار احدهما ليحمل عليها عشر عتائم حنطة فحمل عليها شركه
عشر عتائم شعير من شركتهما لا يفتيد لان هذا اخف على الدابة ولو كانا شركتي شركه
عنان فاستعار احدهما فاحواب فيه كاحواب في الاول ولو كان الاول استعارها
ليحمل عليها حنطة وزقا لاهله فحمل عليها شركه شعير له خاصة كان ضامنا ولو باع
احد المتفاوضين جارية من تجارتهما فسيه لم يكن لواحد منهما ان يشترها
باقل من ذلك قبل استيفاء الثمن ولو باع احدهما شيئا ثم رهن الثمن من المشتري وادراه
جاز في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله ويضمن نصيب صاحبه كالوكيل بالبيع اذا اقل
ذلك ولو باع احدهما م قال وقال صاحبه تحت الاقاله ولو اشترى احدهما طعاما
لنسيه كان الثمن عليها بخلاف احد شريكي العنان فان هناك انما يملك كل واحد
منهما الشرا بالنسيه اذ ان في يد من مال الشركه جنس ذلك الثمن اما اذا المر
يكن شرا بالنسيه تكون استدانته على المال وفي مطلق الشركه لا يستفيد
ولا يه الاستدانته في شركه العنان ويستفيد في شركه المفاوضة ولو قبل احد
المتفاوضين سلمي طعام جاز ذلك على شركه لانه من صنيع التجار ولو باع احد
المفاوضين من صاحبه ثوبا من شركه ليقطعه ثوبا لنفسه جاز لان هذا العقد
معد فان قبل هذا العقد لا يحضر المشتري بملك الثوب ويختص بهذا العقد وكذا

محل الاعارة للحمل لا يفتيد

لو باعه جارية جارية من الشركة ليطاها او طعاما يجعله رزقا لاهله جاز ويكون
نصف الثمن له والنصف لسريته كما لو كان باع من اجني وان اشترى احد ما شياعلي
صاحبه شياع من ذلك للجان كان باطلا لان هذا البيع لا يفيد فائدة لم يكن قبل البيع
ولو ان احد المتفاوضين باع شياعا افترا ولم يعلم المشتري بافتراقها لم يكن للمشتري ان يدفع كل الثمن
يقبض كل الثمن من المشتري وان علم المشتري بافتراقها لم يكن للمشتري ان يدفع كل الثمن
الا الى الذي باع ولو وجد المشتري به عيبا لم يكن له ان يخاصم الا الذي باع ولو اشترى
ان علم بافتراقها وان كان المشتري رده على شريك البائع يعيب قبل الفقرة وقضى
له بالثمن ويقتضيان العيب عند تقدير الردم افترا كان له ان ياخذ بالثمن ايها شاكرا
ولو استحق البيع بعد الفقرة والمشتري كان نقد الثمن كان له ان ياخذ بالثمن ايها شاكرا
بجلاء الردم بالعيب بعد الفقرة لان ثمة انما يجب الثمن على البائع وقت الرد فاذا كان الرد
بالعيب بعد الفقرة لا يكون للمشتري ان يطالب الاخر به

فصل في شركة الوجوه

وصورتها ان يشترك الرجلان من غير مال على ان يبيعا ويشتريا بوجوههما على ما اشترياها كان ام
بينهما او حصصا على ما اشترياها من البرهنين نصفين واشترط لاحد منهما الثلثين
وللاخر الثلث فهو كما شرطوا والرجح يكون على قدر الملك او قالوا على ان ما اشترياها ولا احد
الثلثين وللآخر الثلث على ان الرجح بينهما نصفان لا يجوز وانما يكون الرجح بينهما على
قدر الملك فاذا اشترط لاحد مما اكثر من رجح ملكه لا يجوز وما فيها يجب لهما وعليهما
بمنزلة شركة العنان ولو اشتركا بوجوههما شركة مفاوضة كان جازا ونصيب
التساوي بينهما فيما يجب لكل واحد منهما وعليه ما يجب في شركة المفاوضة بالمال
ولو ان رجلا سلم ثوبا الى خياط ليخيطه بنفسه والخياط شريك الخياطة مفاوضة فلصاحب
الثوب ان يطالب بالثمن لان الشراكة كانت في الخياطة مفاوضة فيما بقيت

مطابق ما عليه في شركة الملك

المعاونة

المفاوضة بينهما كانا كشخص واحد ولو انما افترا او مات الذي قبض الثوب لا يواخذ
الاخر بالثمن لان ما يوجب الاتحاد كانت الشركة فاذا انقطعت بقيت الكفالة فاذا كان
الشرط على الخياط ليخيط بنفسه لا يطالب الاخر بحكم الكفالة لان الشرط على الخياط
اذا كان حياطة بنفسه ولا يصح به الكفالة من رجلان اشتركا مفاوضة وليس لهما مال
على ان يشتريا بوجوههما ويعلن بايديهما جازت الشركة كالعنان الان في المفاوضة لا يجوز
ان تسترط المفاوضة في الرجح وفي العقار يجوز وفي بصل الاعمال يصح منها اشترط المفاوضة
في الرجح

فصل في شركة الاعمال

وصورتها ان يشترك خيطان او قصاران او خياط وقصار على ان يمسكوا الاعمال جاز
عندنا ولا يشترط لهذه بيان المدة وحكم هذه الشركة ان يصير كل واحد منهما وكيلا من
صاحبه يتقبل الاعمال والموكيل يتقبل الاعمال جاز كان الوكيل بحسن مشاشر ذلك
العمل ولا يحسن وهذا النوع من الشركة قد يكون عنانا وقد يكون مفاوضة عند
استجماع شرائط المفاوضة فيكون كل واحد منهما مطالب بحكم الكفالة بما وجب على
صاحبه ومتى كان عنانا فانا يطلب به من باشر السبب دون صاحبه بعقبه لا
الوكالة فان اطلقت هذه الشركة كان عنانا واشترط المفاوضة وان شرط المفاوضة
كانت مفاوضة فاذا عمل احدهما دون الآخر والشركة عنان او مفاوضة كان
الاخر بينهما على ما شرطوا ولو شرط لاحد منهما فضلا فيما يحصل من الاجر جاز اذا كان
شرطا لتفاضل ضمان ما يتقبلان وعن اي حيفه رحمه الله ما جنت مداحهما
كان الضمان عليهما باحدايهما شاكرا وعن اي يوسف رحمة الله عليه اذا مرض احد الشركين
او سافر او بطل فعمل الآخر ان الاجر بينهما ولكل واحد منهما ان ياخذ الآخر والي
ايهما دفع الاجر وان تفاصلا وهذا استحسان لا يتقبل احدهما العمل جعل كمتقبل
الاجر فصاري معنى المفاوضة في باب ضمان العمل ولو ادعى رجل على احدهما انه دفع

مطابق ما عليه في شركة المفاوضة

اليه ثوبا للخياطه واقربه الاخر مع اقاربه بدفع الثوب وباخذ الاخر لانهما كالمشتراطين فافراد
احدهما يصح في حق الاخر وعن محمد رحمه الله انه لا يصدق المقر في حق الشريك واحد هو بالقبول
ولو افرد احد ما بدى من ممر صابون ونحوه لا يلزم الاخر من قصاره اداة القصارين ولا لآخر
بيت اشترك على ان يعلا باداة هذا في ميت هذا على ان يكون الكسب بينهما نصفين كان جازيا
وكذا دل حرفة لان الكسب بدل العمل والعمل جيب عليهما في هذه الشراكة وهذه الشراكة جازية
وان لم يخصا صنفان هذا توكل فجور خاصا كان او عاما

فصل في الشركة الفاسدة

رجلان اشتركا في الاحتشاش والاحتطاب على ان ما اصابا يكون بينهما فان فاسدا وما ان
احدهما يكون ذلك بينهما وان احدهما منفرد في خطاه وباعا فسم الثمن بينهما على قدر ملكهما
فان لم يعرف ملك كل واحد منهما تصدق كل واحد منهما الى النصف وفي الزيادة على النصف
عليه بينه لان هذه الشركة تعتمد الوكالة ولو وكل انسانا فاحتطب له لا يصح التوكيل
ويكون الخطب للخطب دون الموكل وكذا لو استاجر رجلا بعينه للاحتطاب بنصف
المجموع كانت الاجارة فاسدة ويكون للعين اجرا مثل الباقي ما بلغ وكذا لو اشترك في الصيد
وحواهي المعادن وثمار الجبال بحوزة الفتق واستفقا الماء ونقل الحجر والحل
والملح من الموضع المباح كانت الشركة فاسدة فان فعلا وخطا وباعا فسم الثمن بينهما على
قد وما اصابا في التكيل الموزون يقسم الكيل والوزن وفي غير التكيل والموزون يقسم الثمن
على قدر قيمه ما اصاب كل واحد منهما فان عمل كل واحد منهما واعانه الاخر في جميع ما اخذ كان
للعين اجرا مثل الاجارة ونصف ثمنه عند ابي يوسف رحمه الله وعند محمد رحمه الله له اجر
مثله بالغا ما بلغ واجمعوا على انه يستحق اجرا مثل وان لم يجمع القير ما له قيمه وان اشترك في
الاصطياد ولما طلب فاسلا فاما اصاب جلب بينهما كما لو نصب شبكه وان ارسل كلبان
لاحد منهما فالصدا جلب يكون لصاحبه لان ارسال المالك لا يعتبر مع ارسال المالك وان كان

لحل واحد منهما كلب فارسل كل واحد منهما طيه فاخذ صيدا واحدا فهو بينهما وما اصاب
احدهما فهو لصاحبه خاصة وان اصاب احدا الكلبين صيدا فاشتره ثم ادركه الاخر
فالصيد لمن اشتره كلبه لانه اخرج من ان يكون صيدا وان شتره جميعا كان بينهما
نصفين لوجود الاشتراك في السب ولو ان رجلين لاحد ما بغل وللآخر بعير اشتركا على ان
يواجر اذ لك فلهما في اية تعالى من الاجر يكون بينهما فان اشتركا فاسد يقسم الثمن
ثم المعلن الاجر بينهما على اجر مثل البغل والبجير والبغل والحمار كما في مع العين يسم الثمن
على قيمة العين ولو قبل احواله معلومة باجر معلوم ولم يواجر البغل والبجير وحلا على البغل
والبعير الذي اضافا عقد الشركة اليهما لان الاجر بينهما نصفين لان سبب وجوب
الاجر هاهنا يبيد الحل وقد استويا في ذلك ولو قبل الحل وحلا على اعانهما كان
الاجر بينهما ولا يكون مغنونا على قدر اجرا مثل ذلك هنا خلاف الاول وان اجرا احدهما بعيرا
بعينه واعانه الاخر على احواله والنقل كان للذي اعان اجر مثله لا بما وزنه نصف
الاجر في قول ابي يوسف رحمه الله وعلى قول محمد رحمه الله له اجر مثله بالغا ما بلغ كما سبق
المسئلة الاولى ولو اشترك رجلان لاحد ما دابة وللآخر اداة وجوا لى اشتركا على
ان يواجر الدابة على ان الاجر بينهما نصفان كانت فاسدة لانها متى لة الشركة بالعرض
ولو وكله على ان يواجر دابته ليكون له نصف الاجر بحوزة وكذلك الشركة ولو دفع
دابة الى رجل يواجرها على ما اجرها به من شئ فهو بينهما فان اشتركا فاسدة لان
تقدير هذه المسئلة انه قال اجرا دابة لى يكون الاجر لصاحب الدابة لانه احب
الدابة بامر صاحبها وللآخر اجر مثل عمله لانه لم يرض بعلمه الا باجره ولو دفع دابة
الى رجل لبيع عليها البر والطعام على ان الرجح بينهما فان فاسد منزلة الشركة
بالعرض لان راس مال احدهما من راس مال الاخر مستفقه فاذا فسدت الشركة
كان الرجح لصاحب البر والطعام لانه بدل ملكه ولصاحب الدابة اجر مثله لانه لم

يرضى متعه الدابة بغير عوض والبيت والسفينة كالدرابيه لما قلنا

كتاب المأخوذ

المولى اذا اذن لعبد في التجاره في نوع يصير ما ذونا في الامواخ كلها وكذا اذا اذن
اذنت لك في التجاره في مكان كذا وفي وقت كذا يصير ما ذونا في الاماكن والازمان
كلها بخلاف الوكيل فان ذلك قبل التخصيص والتوقيت بخلاف اذن القاضي بمنزلة
الوكيل فاذا اراد المولى عبد يبيع عينا من اعيان المالك فسكت لم يكن اذنا وكذا
المرتهن اذا اراد ان يبيع الرهن فسكت لا يبطل الرهن وروي الطحاوي عن
اصحابنا رحمهم الله ان المرتهن اذا سكت كان رضيا بالبيع ويبطل الرهن والمولى اذا
قال لعبد اجر نفسك من فلان للخدمة ولا يكون اذنا في التجاره ولو قال لعبد بيع
ثوبي هذا من فلان لم يكن ذلك اذنا لان بيع ثوب واحد من رجل واحد عينه واجاره
نفسه من فلان لا يتكرر ولو قال احرق نفسك ولم يقل من فلان اذ قال بيع ثوبي هذا
ولم يقل لفلان يصير ما ذونا استحسانا وكذا التوقل اشتري ثوبا فاقطعه فبصا او
ما اشبه ذلك ولو دفع اليه حمارا ليسقى الماء لعياله او لبعض جيرانه بغير اجر لا يكون
ما ذونا ولو امره ببيع الما كان اذنا وكذا لو امره ببيع متاع غيره يصير ما ذونا ولو اراد
يجعله في خاتوته يصير ببيع متاعه فسكت حتى يبيع متاعا كثيرا من ذلك فان اذنا ولا
لا يفد على المولى مع العبد كذلك المتاع ولو ان رجلا دفع الى عبد رجلا متاعا ليبيعه
فباعه بغير اذن المولى فراه المولى ولم ينهه كان اذنا في التجاره وخوفه ذلك لالسع
على وجه المتاع وكلوا في العدة فقال بعضهم العهد يرجع على الامر وعند البعض
ترجع الى العبد ولو اراد المولى عبد يشتري شيئا من المولى او ذنا من غيره فلم ينهه
يصير ما ذونا فان نقد الثمن من مال المولى كان للمولى ان يسترده واذا استرد لا يبطل
ذلك البيع ولو كان مال المولى مكيلا او موزونا فاسترد المولى بطل البيع فان كان

في التجاره ولو امر عبده ان
يشترى له ثوبا ولم لا يصير
ما ذونا فيه استحق

الشرا

الشرا مكيلا او موزونا بعينه وان لم يكن عنده واسترد المولى لا يبطل البيع تعليق
اذن العبد بالشروط جاز كتعليق الطلاق والعتاق وتعليق الحجر باطل كتعليق الرجعة
وكذا اضافة الحجر الى وقت في المستقبل باطل كاضافه الرجعة واضافه الاذن
جائز والمحاتب اذا اذن لعبد في التجاره لا ملك الكتابة وملك الاذن في
التجارة ولو ان موهبا كبيرا اذن له ابنه الكبير في التجاره لا يبيع والابن في هذا المكن
بمنزلة الاخ يملك المصروف في البعض وهو التدرج ولا يملك التصرف في المال الاب
اذا اذن لابنه في التجاره ان كان الصبي يعقل البيع والشرا يعني عرف ان البيع
يزيل الملك ويعرف الغبن الفاحش والعسر يبيع وان لم يعرف لا يبيع وان كان قد ر
على التلفظ بالبيع والشرا القاصي اذا اذن للصغير في التجاره وابوه يبيع اذن
القاصي القاصي اذا اراد ان يبيع ويشتري فسكت لا يكون اذنا ولو اراد ان يبيع
القاصي معتموما او صغيرا او عبدا للصغير يبيع ويشتري فسكت لم يكن اذنا المولى اذا اذن
لعبد الغائب لا يصير ما ذونا قبل العلم واذا علم يصير ما ذونا وكذا العبد على عبده الماد
الغائب لا يصير محجورا قبل العلم ولو اذن المولى لعبد ان يجمع عليه قبل ان يعلم العبد
بالاذن السابق لا يصير ما ذونا وانما يشترط علم العبد ليصير ما ذونا اذا كان الاذن
مقصودا فان لم يكن مقصودا او اذنا فان منما بان قال المولى لاهل السوق يا عبادي
هذا يصير العبد ما ذونا قبل العلم فاذا حجروا على عبده المادون ان كان المادون عاما
مشهورا عند اهل السوق فابيع اذنا فان مشهورا عند اهل السوق ايضا وان
لم يكن المادون عاما وانما علم به رجل او رجلان او ثلاثة محجور عليه مخضرم هو لا مح
حجور وان كان المادون لم يعلم به الا العبد مع الحجر مخضرم من العبد وكذا يبيع الحجر
وان لم يعلم به العبد واذا اذن لعبد الغائب وارسل المولى اليه رسولا او كتب اليه لم
كنا فومل اليه الكتاب او اخرج الرسول يصير ما ذونا فان الرسول حرا او عبدا

في التجاره ولو امر عبده ان
يشترى له ثوبا ولم لا يصير
ما ذونا فيه استحق

صغيرا او كبيرا عدلا او فاسقا ذكر ان اذ انتى فان اخبر فضولى واحدا من المولى
 يصير ما ذونا كيف ما كان المخبر فرق ابو حنيفة رحمه الله عن الاذن والمخبر عنده
 لا يثبت المخبر خبر الواحد الا ان يكون المخبر عدلا او اخبر اثنان وثبت
 الاذن نقول القسوى الواحد على كل حال وذكر الشرح الامام المعروف بخواهر
 زاده رحمه الله عن الفقيه ابي بكر الطنجي رحمه الله لا فرق بين الاذن والمخبر فانما هو يصير
 ما ذونا اذ ان المخبر صادق عند العبد وكذا المخبر يثبت خبر الفضولى الا
 ان يكون صادقا عند العبد والفتوى على هذا القول المولى اذا باع عبده الماذون
 ان لم يكن عليه دين يصير محجورا ان علم به اهل السوق ولم يعلم وان كان عليه دين لا
 يصير محجورا قبل قبض المشتري وفي الاول يصير محجورا بنفس البيع لان الثاني فاسد
 اذا لم يكن يادى الغرماء او بامر القاضى هذا اذا كان الدين حالا فان كان دين العبد
 موجلا لا يمنع المولى عن البيع وليس للغرماء ان ينقضوا هذا البيع وهم ان ينضوا
 المولى قيمته اذا حل الدين فان كان عليه دين حال فالباع فاسدا الا ان يكون وقفا بالدين
 فاذا قبض الثمن وقضى دينه نفذ البيع السابق كالداهن اذا باع الداهن وبه وقفا بالدين
 فعرض من المرتين من الثمن نقد مع الداهن ولو حرج المولى على عبده الماذون وعليه دين
 حال كالا يجوز للمولى ان يبيع العبد لاسمع ما فى دينه وانما منع القاضى المولى اذا مات
 وترك ابنا وعبد او على الميت دين مستغرق فاذا وارت هذا العبد في التجارة لا
 يصح اذنه لانه لم يملكه فلوان الابن استقرض ما لا يقض من الابن ان هذا العبد
 في التجارة لم يصح اذنه ايضا لان دين الابن على اميه يمنع ملك العبد وانما يملكه اذا
 ابر الغرماء الميت عن الدين او قضاه حتى الوارث دينه من مال نفسه تبرعا بان قال
 عند الاداء انا اودى تبرعا ولو انه قضى دين الميت من مال ولم يدركه عند الاداء على وجه
 التبرع يصير ذلك دينه على الاب كالموتى الميت من مال نفسه فانه رجع في التركة العبد

الماذون اذا اتى يصير محجورا والمدير اذا كان ما ذونا فابق لا يصير محجورا والعبد
 الماذون اذا السر العبد ولا يصير محجورا قبل الاحراز بدار الحرب وبعد الاحراز
 يصير محجورا فان وصل العبد الى مولا بعد ذلك يعود ما ذونا والعبد اذا اتى
 يصير محجورا فان كان من الاباق الاصح ان لا يعود ما ذونا المولى اذا اذن لعبد الابن
 لا يصح اذنه والفتوى المولى وان اذن له مع من كان العبد في يده صح اذنه وان اذن
 لعبد المفضول في التجارة فان الغائب من اذنه او كان لمولاه بينه وبين الاذن لانه
 لو باعه في هذا الوجه صح بيعه صح اذنه المولى اذا قال لعبد ادت لك بالتجارة
 فلا بيع بغبن فاحش فباع بغبن فاحش جاز بيعه لان اذن المولى لا يقبل التخصيص الاب
 والوصى اذا اذن للصغير او لعبد الصغير المتجارة صح انهما يسكنوهما لمولاهما
 والقاضى يملك اذن الصغير وملك اذن عبد الصغير وسكوته لا يكون اذنا فان مات العبد
 او الوصى بعد الاذن قبل بلوغ الصغير بطل الاذن وان بلغ الصغير والاب الوصى حتى
 لا سطر الاذن الوصى اذا اراد الصغير او عبدا للصغير بيع وشترى فسكت قالوا ينبغي
 ان يصير ما ذونا بخلاف القاضى القاضى اذا اذن للصغير او لعبد الصغير التجارة واني
 الاب او الوصى فابا وعا باطل وان حجرا عليه بعد اذن القاضى لا يصح حرجه وكذا لو مات
 هذا القاضى لا ينجح العبد الا ان يرفع الامر الى قاض اخر حتى يحجر عليه فان ولاية
 هذا القاضى مثله ولايه الاول رجل اشترى عبدا على انه باختيار ثلثة ايام فاذا
 له في التجارة او رايه يبيع ويشترى فسكت كان ذلك اجازة للبيع سطر خيار
 ويصير العبد ما ذونا ولو بلغ عبدا على انه باختيار ثلثة ايام الباع العبد في من الخيار
 لم يكن ذلك فتحا للبيع الا ان لحق العبد دين بذلك ان اذا طلب غرماء العبد
 الماذون من القاضى بعه قامر القاضى مولاه بالبيع فباعه جاز بيعه ولا يصير له في
 الخيار حتى لا يلزمه قضا الدين من ماله وهذا خلاف المولى اذا باع عبدا الجاني بعد العلم

ما جناه بصير مختارا للعدا وهو خلاف المربع أيضا إذا باع عينا من الأعيان ما له مثل
القيمة غير أن العتق ما فانه يفد ببيعته كالمولى إذا اعتق عبده لعدا من المديون
نفد عتقه والعزما باختيار ان شاء وصنوع قيمة العبد موسرا وان شاء
استعملوا العبد جميع بينهم وهو خلاف الداهن إذا اعتق العبد الموهون فانه يضر بعتقه
ان كان موسرا وان كان معسرا سي العبد للمرتن المولى إذا اعتق العبد الموهون وعليه ضمان
غصب فان المولى يغرر الاقل من قيمته ومن الفدا علم بذلك او لم يعلم وان اعتق عبدا جاني
ان كان عالما بالجناية يصير مختارا للعدا وان لم يكن عالما فان عليه الاقل من قيمة العبد ومن
ارث الجناية عتق عبدا شري من رجل شيئا فقال لبايع لا سلم اليك البيع لانك محجور فقال
العبد انما ادون كان القول قول العبد فان اقام البايح بينه على ان العبد اقرا انه محجور
قبل ان تقدم الى قضاء العبد الشراء قبل بينته وهو خلاف ما ذكر في الزيادة ان رجل
اشترى عبدا محجورا وادى العبد واستخلف المشتري نكلا واقرا انه للمستحق فانه يفتى
بالعبد للمستحق ولا يرجع المشتري على البايح فلوان المشتري قام اليه على اقرار البايح
ان العبد للمستحق يصل بينته ويرجع المشتري على البايح وقرق ايضا بين هذا وبين مسلة ذكرها
في الجامع ان رجلا وهب لعبد انسان هبه ثم اراد الرجوع في الهبة فقال للعبد انا محجور
وليس لك ان ترجع في الهبة فقال الواهب بل انت مادون فاقام العبد البينة على اقرار
الواهب انه محجور وقبل بينته عتق باع من رجل شيئا قال هذا الذي بعثك
لمولاي وانا محجور وقال المشتري بل انت مادون كان القول قول المشتري ولا
يقبل قول العبد والمادون اذا قرع لولاه بدين لا يصح اقراره كان عليه دين او لم
يكن وان اقرع بين يده لولاه ان لم يكن عليه دين صح اقراره وان كان عليه دين
لا يصح عتق العبد المادون اذا اقرع جاني من غصب وقرض واستهلاك ودعيه او عاريه
خالف فيها او مضاربة استهلكها وزعم ان ذلك كان في حاله المحجور ان صدقة المقر له

ذلك كان في وقت المحجور بلزمه شيء احوال الا في دين الغصب ولو قال المقر له لا بل
كان ذلك في الاذن كان القول قول المقر له وهو خلاف الصبي المادون اذا قال اني
اقررت لفلان بالف درهم في حاله المحجور لا يواحد به ويكون مصدقا في الاسناد
صدقة المقر له او كذبه وكذلك المعتق المادون الكبير وهو كالمستأجر اذا اختلفا
فقال المرأة تزوجتني ولها محجوسية او معتق الغير وكونها محجوسية او معتقة
الغير معروف وقال الزوج لا بل تزوجتك وانت مسلمة فارعه كان القول قول الزوج
او قالت المرأة تزوجتني وانا صغير وقال الزوج تزوجتك وانت بالغة كان القول
قول المرأة لا يهاجس الاضافة تنكر النكاح اصل خلاف المسلة الاولى ما بالصبي المادون
والمعتق المادون اذا اقر بالاستهلاك او بالغصب واضافه الى حاله المحجور واحد
به في الحال صدقة المقر في ذلك او كذبه كافي العبد ولو اقر بقرض او ودعيه استلحقها
في حاله المحجور كذلك الجواب عند ابى يوسف رحمه الله وعند سمان صدقة المقر
له في الاضائه وفي كونه سودا ولا يواحد به في الحال ولا بعد البلوغ وان كذبه في
الاضافة يواحد به في الحال العبد المحجور اذا اشترى شيئا بغير اذن مولاه فانه
موقوف ولذا اذا باع شيئا من مال المولى وما وهب له واقرا انه رهن او اقرض
او استقرض فجميع ذلك موقوف وكذا الصبي الذي يفتل البيع والشراء اذا فعل شيئا من
ذلك يتوقف على اجابة وليه وفي العبد على اجابة مولاه ان اجاب المولى بعدوان
لم يجز حتى اذن له المولى في التجارة فلجاء العبد ما باشر قبل الاذن صححت اجازته
استحسانا ولو لم ياذن له المولى في التجارة ولكن اعطاه فاجاز العبد بعد العتق
لا يصح احاقه الفضولي اذا باع مال لغيره اشتراه من المالك فاجاز ذلك البيع
لا يجوز ولو ان الفضولي باع مال لغيره وكله المالك بذلك فاجاز الوكيل ببيعته ذلك
لما استحسننا والعبد المحجور اذا اشترى شيئا بغير اذن المولى حتى يوقف على اجابة

المولى م ان المولى باع العبد من رجل فاجاز مشتري العبد ذلك الشراء مجزئ وكذلك
لو اجاز باع العبد وكذا لو لم يبع المولى العبد ولكنه اعتقه فاجاز المعتق او المولى
لا يصح الاجازة لانه بعد تنفيذ العقد على وجه يكون الملك للمولى والعبد على
العبد والعبد المحجور اذا تزوج امرأة فاعتق بعد ذلك النكاح من غير اجازة وكذلك
الامه المحجورة اذا زوجت نفسها لم يعتق نفقة نكاحها يكون المهر لها العبد المحجور
اذا اشترى شيئا حتى يوقف على اجازة المولى فمادام العبد يدين كان البايع اولى
به وان هلك في دين او استهلكه ان كان البايع حرا كبيرا او صغيرا ما ذونا او غير ذن
ما ذون او مكاتب لا يضر المشتري للمحال حتى يعتق واذا اعتق كان عليه قيمه المبيع بالغة
ما بلغت وان كان العبد البايع عبدا محجورا او صبيا محجورا او المشتري كذلك ضمن
المشتري للمحال لان تسليط البايع لا يصح فيكون متلفا من غير تسليط خلاف ما لو كان
البايع حرا كبيرا او صبيا ما ذونا او عبدا ما ذونا لان تسليطهم صحيح فكان متلفا
للتسليط فلا يضمن في شجر العبد المادون المديون بموت المولى بخون المولى جونا
مطبقة فان لم يكن مطبقا لا يجرده محمد رحمه الله قدر المطبق ولا يسته اشهر ثم جمع
فقد رتب سنة فضاء او ابو يوسف رحمه الله قد رتب بالثلاث سنة فاحاصل ان العبد
المادون محجور ما عشرين خصلة منها اذا حجب عليه في السوق واذا ابى واذا اسر
المشركون واذا ابى مولاة او جن مطبقا او كان العبد ليتم فاذن وصيه فمات
الوصي او اقيم او اذا اخرج من ملك مولاة او استولدها ان كانت امه العبد
المادون اذا كان عليه دين لقوم فباعه مولاة بطلب بعضهم بغير امر القاضى لا يجوز بيعه
ولقيمة العزما ان يردوا ببيعة ولو كان بعض الغرما غنيا فرفع من كان حاضرا منهم الى
القاضى فطلبوا منه ببيعة فباعه للمصور جاز شفعه على جميع الغرما فاذا اطلب غرما
العبد المادون من اقامتي ببيعة فان كان للعبد مال غايب يرجي حضوره او دين موعود

الناس فان القاضى لا يبيع ببيعة يتلوم حتى يحضر ماله او يوجله دينه وحكى عن الفقيه
ابو بكر الخبيري رحمه الله انه قال ان كان ماله كخسر لثلاثة ايام او اقل او يوجله دينه
فالقاضى لا يبيعه ولا يبيعه واذا باع المولى عبد المادون المديون وهو يعلم بدينه
كان عليه الاقل من قيمته ومن دينه وكذا لو يعلم بدينه العبد المادون اذا اقر الخ
لا يقبل شهادة العبد له لو كان العبد حرا لانه وجبه او اقربه لا يصح اقراره في قول
ابى حنيفة رحمه الله واذا باع المولى عبد المادون بغير اذن العزما فوجد العزما
العبد فارادوا انقص البايع ليس لهم ذلك الا يحضر البايع والمشتري لو كان
دين العبد موجلا فباعه مولاة قبل حلول الاجل جاز ببيعة لان الدين الموجل
لا يحجر المولى عن بيعه واذا احل دين العبد ليس لصاحبه الدين ان يفسد البيع
ولكن له يضمن المولى قيمه العبد المادون او الصبي المعتق المادون اذا باعوا بغير
فا حش محو سعيهم في قول ابى حنيفة رحمه الله وليس للصبي المادون ان يزوج
امته في قول ابى حنيفة رحمه الله ولا يزوج عبده من امته عند الكل
وللعبد المادون ان يواجر نفسه او ارضه ويستاجر الاخر او يستاجر الارض
ويبيع الارض مزاعمة وما خذ من اربعة انا ليدرمه او من غيره وليس له ان يتكفل
بمال او نفس ولا تعرض ولا يفتق على مال ولا يشارك في مفاومة ولا يزوج عبده ولا امته
وله ان يخذ المال مضاربة ويشارك في شركه العنان ويوكل بالبيع والشراء
وبغير الدابة والتوب وله ان يوجله دينه من غصب غيره اجلة سنة او اقل او اكثر
وليس له ان يحط بعض الدين وله ان يتزوج باليسير وبملك المقر مادون
الدرهم ولا يملك الدرهم وملك احاد الضيافة والاهداء والصحيح انه لا يملك
ما يبعه الخار سرفا ولا يملك ما لا يبعه سرفا في المأكولات ولا يملك الاهداء في غير
المأكولات وملك الاهداء المأكولات فقد رما يحد الدعوى من المأكولات

واغنا ملك احاد الضيافة اليسيرة دون الكثير فذلك مقدور مقدار ما يكون في
 يد من مال النخاع وحكي عن ابي سلمة انه قال اذا كان مال النخاع يمشى الاف فاختد
 بعشرة دراهم دعوة كانت يسمي ولو كان مال النخاع عشرة دراهم فاختد اثنى
 كانت كثير في العرف والمعتبر في هذا العرف واما المتصدق بالفلس والرعيف
 والصدقة بما دون الدرهم قالوا في عرفنا يسمي والوجه والامه اذا انصدقت
 يرجع الى العرف ان كان بقدر المعارف يكون ما دون ذلك قال رضي الله عنه في عرفنا
 المراه والامه لا يكون ما دون به بالتصدق بالقدر وانما يكون ما دون به بالماكول
 المولى اذا باع ماله من عبد المادون المديون صح بيعه وله ان يحبس المبيع لاستيفاء
 الثمن ولو سلم المبيع اليه قبل استيفاء الثمن بطل دينه كذا قال في كتاب العرف وان
 اقتد المولى على عبد وليس على العبد دين ظهر صح اقراض صدقة العبد في ذلك او كونه
 وكان للمقر له استيفاء ذلك من العبد وان ذلك اكثر من قيمته فان عتق العبد قبل
 الاستيفاء لا يضر الا الاقل من قيمته ومن الدين ان العبد المادون اذا ارتد
 والعياد بالله فترقاته بعد الردة موقوفه عند ابي حنيفة رحمه الله وعند صاحب
 نافذة فان سلم سله صح بيعه وان قل سله انه بطل بيعه ان الوكيل اذا ارتد
 والعياد بالله تنفذ تصرفاته وكذا المكاتب والمحجرون جنونا مطبقا ورجل
 ادعى على صبي مادون شيئا فانكر اختلافه في حليفه ذكر في كتاب الاقرار انه
 حلف وعليه الفتوى لعبد المادون حسم مما كان من النخاع يقبل الشهادة عليه
 ولا يعتبر حضم المولى ولو شهد الشهود على عبد محجور بخصب او اطلاق ودبغة
 ان شهدوا بحسنه ذلك لا الاقرار تقبل الشهادة عليه ونقض الغصب اذا حضر
 المولى وفي ضمان اطلاق الودبغة والمضاربة فيقضي حتى يفتق بيقول ابي حنيفة
 ومحمد رحمهما الله ان شهد الشهود على اقرار العبد بذلك لا يقبل وان كان معه

حاضرا

حاضرا ولو شهد واعلى عبد مادون بالزنا او قتل عدا او شرب خمر او دنف وهو محجور
 ومولاه عايب لا يملأ قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله خلافا لابي يوسف رحمه الله وان
 شهد واعلى اقرار العبد بمقتل شهادتهم في القصاص وحد القذف ولا يقبل فيما سوى ذلك
 فان شهد واعلى العبد المادون بسرقة بعشرة دراهم فان كان مولا حاضرا يقبل شهادتهم
 في القلع ولو شهدوا بشرفه اقل من عشرة دراهم يقبل شهادتهم فان كان مولا حاضرا او
 غائبا يقبل شهادتهم على الصبي المادون والمعتق المادون بعشرة دراهم وان
 كان الاذن عايبا ولا يقبل الشهادة على اقرارهم بالسرقه اصلا ولو شهد واعلى العبد
 المحجور بسرقة عشرة دراهم وهو محجور لا يقضي حتى يحضر مولاه فيقضي بالقطع ورد
 العين ان كانت فاية ولا يقضي بالعتان لان المحجور لا ملك الاكصومه في المال ولا
 يقبل الشهادة عند غيبه المولى ولو شهد واعلى اقراره لا يقبل اصلا وان كان
 مولا حاضرا لانه لا يقضي بالقطع عند البيعة فكذا المال والشهادة على الاقرار بالسرقه
 مع جحود السارق لا تقع رجل وكل عبد مادونا بان يشتري له شيئا ماله بثن سمي ولم
 ينفذ الثمن جازا استحسانا ولو وكله بالشرا بثن موجدل فما اشترى يكون للعبد
 لا للامر لانه ضمن الكفاله وكفاله المادون باطله ولو امر رجل ان يبيع ماله
 نسبة جاز لان التوكيل بالبيع لا يضمن الكفاله ولو وكل المادون رجلا ببيع او شرا
 بنقد او سبه جاز لان المادون قد يحتاج الى ان يوكل غيره بالنخاع والعبد المادون
 المديون اذا اخام مولاه في ماله في العبد فقال العبد هو مالي وقال المولى هو مالي
 كان القول قول العبد ولا يصدق المولى حتى يقضي من العبد وان العبد المادون
 في منزل مولاه فان المال الذي اختصافه من نخاع العبد هو للعبد وان لم يكن من
 ارضه يكون للمولى وان كان المال في يد العبد ويد المولى كان المال بينهما وان كان
 معهما المال في ايديهم كان لهم الاثنا ولو كانا العبد راكب دابة او ليس ثوبا

فاختصاصه يكون للعبد وللعباد الماذون ان يواجر نفسه ظيئرا والاله الماذونه
له ان يواجر نفسه ظيئرا العبد اذا اودع عند انسان شيئا لملك المولى احد
الوديعه كان العبد ماذونا له فلو ان المودع دفع الوديعه الى موله ان لم يكن
على المدين جازن المولى اذا روج عبده الماذون المدينون جازلان فيه يخص
العبد اذا احرم بغير اذن موله كان للمولى ان يحلله فان باعه بعد ما احرم باذن
المولى كان المشتري ان يحلله العبد الابن ملك بالاسرى قول ابي حنيفة رحمه الله
ويقتل بالردة كالحرة

كتاب الحجر
قال رضي الله عنه اسباب الحجر ثلثه منها ضرر العامة والثاني الدين والثالث
السفه والتبدير قال ابو حنيفة رحمه الله لا يحجر القاضي على الحرة البائع الاعلى من
يتعدى ضرره الى العامة ومن ثلثه المتطبا كجاهل الذي سقى الانسان ما يضر
ويهلكه وعنده انه شفاؤد وآو الثاني الحق المجن وهو الذي علم الناس الخيل او يفتي
عن جبل والثالث الكاري للفلس ولا يحجر على الديون ولا يمنع عن ماله وعدم ما حبه
بحوز الحجر ما قال ابو حنيفة رحمه الله وثلثه اسباب منها الدين اذا ركب الرجل ديون
وطلب غراما من القاضي ان يحجر عليه كي لا سلف ما في دينه من المال فان القاضي يحجر
عليه وشهد على حجره فيقول شهدوا اني قد حجرت على هذا او على فلان ان كان ذلك
الرجل غايبا لا حيا ولا ميتا فلا يمنع عنه ماله اذا سأل غيره واذ اراد ان يبيع ماله عند
بعض العلماء يبيع عليه ما فوق الارقال شمس الائمة الجملوا في رحمه الله يترك له دسما
من الثياب ومع ما سوي ذلك وقال شمس الائمة السرخسي رحمه الله يترك له دسيتين
من الثياب ولا يواجر القاضي عند علمائنا والسبب الثاني عند ابي حنيفة ومحمد
رحمهما الله السفه عند ابي يوسف ومحمد رحمهما الله يحجر القاضي على السفه المذون
يطلب اوليايه وعلى المغفل الذي لا يهتدي الى التصرفات ولا يصبر عنها ولا يبين فيها

ولا يحجر على الفاسق الذي يرتكب المعاصي اذا كان لا يبدل ولا يسرف ماله وقال الشافعي رحمه
الله يحجر على الفاسق ايضا ولا يشترط لصحة الحجر حصر الذي يريد ان يحجر عليه
يبيع الحجر حاضران او غايبا الا ان الغائب لا يحجر ما لم يبلغه الحجر ويعلم ان القاضي
يحجر عليه فان تصرف قبل العلم بعدا يحجر بعد صرفاته وهو بمنزلة ما لو حجر على عبده
الماذون الغائب يبيع الحجر ولا يحجر قبل العلم واذا حجر على المدينون بعد ما حبس
بالدين او قبله يظهر اثر الحجر في ماله الموجود وقت الحجر لا فيما يكتسب ويحصل له بعد الحجر
ومنع هذا المحجور من التفرقات ولو اقر لا انسان يدين لا يبيع اقراره في حق الغريم
الغريم الذي يحجر لاجله فاذا زال دين هذا الغريم يظهر صحه اقراره السابق
وكذا لو اكتسب ما لا ينفد اقراره فيما اكتسب وحدث وان كان الاول قابلا وينفذ
تبعه فيما اكتسب مع يقاد من الاول ولو تزوج المحجور بامرأة يبيع نكاحه فان زاد
على مهر مثلها فقد ادى مهر المثل **في حق الغريم** الذي يحجر لاجله يحجر على الغريم في ذلك
وما زاد على مهر المثل لا يظهر في حق الغريم الذي يحجر لاجله ويظهر في المال الذي حذر
له بعده ولو اقر على نفسه بحد او قصاص صح اقراره وكذا لو اعتق او تبرع بعتاقه
وتدبره فاكامل ان كلما استوفيه الهزل واخذ ينفد من المحجور وما لا ينفد من
الهازل لا ينفد من المحجور الا باذن القاضي ولو باع شيئا من ماله مثل القيمة جاز
وباقل من القيمة لا يجوز ولو استهلك مال انسان بعاينه الشهود لزمه ضمان
ذلك ومن له الضمان كخاص الغريم الذي يحجر لاجله فيما كان في يده ولو اشترى المحجور
جارية بعاينه الشهود باكثر من قيمتها فان باع الجارية بخاص الغريم الذي يحجر
لاجله بمقدار قيمتها وما زاد على قيمتها باخذ من المال الذي حدث بعد الحجر ولو باع
رشيما من عقار او عروضة من الغريم الذي يحجر لاجله ليصير الثمن قصاصا
بدينه وكشتمس الائمة السرخسي رحمه الله هذا اذا كان الغريم واحدا فان كانا

اثنين وحمل بينهما فباع العزم من احدهما شيئا مثل القيمة جازا لبيع كما لو باع من اجني واذا
 جازا لبيع مثل القيمة لا يصير كل الشئ قصاصا بين المشتري لان فيه ايشلر بعض العزم على بعض
 العزم على البعض ولكن الشئ يكون بين العزم بما يخص ولو جازا لبيع القاضى على رجل يقوم له
 ديون مختلفة فقط المحجور من بعضهم شاركه الباقيون فيما قبض ليس له حصته ويدفع ما
 زاد على حصته الى غيره من العزم ان رجل عليه دين ثبت باقرار او حقه قامت عليه عند
 القاضى فطالب المظلوب قبل الحكم وامتنع عن الحضور قال ابو يوسف رحمه الله ينصب القاضى
 عنه وكلا وحكم عليه بالمال اذا سال الحكم ذلك فان سال الحكم ان يحجر عليه عند ابي
 حنيفة لا يحكم ولا يحجر حتى يحضر القاي ثم يحكم عليه م يحجر عند محمد رحمه الله لانه انما يحجر
 بعد الحكم لا قبله المحجور بالدين اذا كان يسوف في اتخاذ الطعام لنفسه القاضى عز الازان
 ويقدر له بالمعروف والكفاف وكذا في الثياب بعصدها ويأمر بالوسط فلا يضييق عليه
 في ما كوله ومشروبه وملبوسه **فصل في المحجور بسبب**
السفوف والتبذير والفقرة اليتيم اذا بلغ بالسن رشيدا وماله في يد وصيه او وليه
 قائم يدفع اليه ماله فان بلغ غير رشيد لا يدفع اليه ماله حتى يبلغ حسنا وعشرين
 سنة فاذا بلغ حسنا وعشرين عنده ابي حنيفة رحمه الله يدفع اليه ماله يتصرف فيه ما
 شاؤ قال ابو يوسف ومحمد رحمهما لا يدفع اليه ماله بل يمنع منه وان بلغ سبعين سنة
 او تسعين سنة مالم يوش الوشيد وان بلغ اليتيم سعيها عنده ابي حنيفة رحمه الله
 ينفذ تصرفاته لانه لا يرى يحجر على المحر العاقل البالغ وعند صاحبيه بعد ما حجر
 عليه القاضى لا ينفذ تصرفاته الا ان القاضى مضى من تصرفاته ما كان خيرا للمحجور وان
 ربح فيما باع والشئ قام في يده او حوذي فيما اشترى لان الاباء والوصي قضى من تصرفات
 الصبي ما كان خيرا له فذلك القاضى فان بلغ اليتيم سعيها غير رشيد فقبل المحجور
 القاضى عليه لا يكون محجورا في قول ابو يوسف رحمه الله سفوفاته وعبد محمد رحمه الله

ومحمد رحمه الله

يكون

يكون محجورا من غير حجره ابو يوسف جعل الحجر بسبب السفوف كالحجر بسبب الدين وذلك
 لا يكون الا بقضا القاضى ومحمد رحمه الله جعل الحجر بسبب السفوف كالحجر بسبب الصبا
 والجنون وذلك يكون بغير قضا فيكون محجورا الا ان يؤذن له وكذا الوكيل الصغير
 مصلحا فاحجر بماله واقره بدين وذهب وتصدق وغير ذلك ثم ضد وما ربحا
 يستحق المحجور فاصح من التصرفات قبل الفساد يكون نافذ وما ضد يكون باطله عند
 محمد رحمه الله حتى لو رفع الامر الى القاضى فان القاضى مضى ما قبل الفساد وبطل ما
 فعل بعد الفساد لان عند محمد رحمه الله هذا العارض بمنزلة الجنون والصبا والصبا
 والجنون يكون محجورا من غير حجر وعمل قول ابو يوسف رحمه الله نفس الفساد لا يكون
 محجورا مالم يحجر عليه القاضى حتى لو رفع ذلك الى القاضى يحجر عليه ومضى ما قبل
 الحجر وهو عند منزلة الحجر بسبب الدين وقال محمد رحمه الله المحجور عليه بمنزلة الصبي
 الا في اربعة احدها ان تصرف الوصي ما لا يصح جازا في المحجور باطل الثاني ان اتفاق
 المحجور وتبذيره وطلاقه ونكاحه جازا ومن الصبي باطل الثالث المحجور اذا اوصى وصيه
 جازا وصيته من ثلث ماله ومن الصبي لا يجوز الرابع جازا في المحجور اذا جازا بولد
 فادعاه يثبت نسبته ومن الصبي لا يثبت نسبته ثم تصرفات المحجور بسبب السفوف
 على نوعين ما لا يصح من الهزل كخا الطلاق والنكاح والعناق يصح من المحجور ويسعى العبد
 في قيمته في ظاهر الرواية وعن محمد رحمه الله لا يسعى ببيع تدبيره فاذا مات سعيها ينفذ
 المدير ويسعى باقيته مدبرا فان كانت قيمته مدبرا عشره يسعى بعشره وان تزوج امرأة
 صح نكاحه فان زاد على مهر مثلها لا يلزمه الزيادة ولو طلق امرأته يقع الطلاق ولو حث
 في يمين وحبس الكفار بحرية الكفار بالصيام ولا يحربه بالطعام لان التكفير بالطعام
 لا يفسد الطعام الى الفير وهو عاجز عن ذلك لانه لا يملكه في ماله ولا يحربه الكفار
 بالاعتاق لانه اذا اعتق كان على العبد ان يسعى بقيمته فيصير اعتاقا قايما وكذا لو طاهر من

امراته صح طهانه ويكفر بالصوم فان اعتق عن طهانه عتق العبد ويسعى في قيمته ولا يجزئه
عن الظاهر وكذا في كفارة القتل وعليه وكاه فيلزمه ان يحرج نكاح الركة من ماله ويجزئه
حجه الاسلام ان استطاع لكن لا يدفع اليه ماله لانه يسرف ويدفع الى رجل ثقه من حج
لسبق عليه في الطريق وما يلزمه في الحج مما لا يتم فيه كوكفارة الاذي والاحصار لا يمنع عنه
وما وجب عليه بحماية احد نظرا في احرامه مثل الجماع وقتل الصيد فانه منع عنه ماله
واذا اراد العرس لا يمنع عنها وكذلك اذا اراد القران وله ان يسوق بدنة ولو احرم حجة
تطوعا او بمعز تطوعا فان القاضي يعطيه السقفة مقدار ما يكفيه ولو اوصي بوصيه
ان كانت موافقة لوصايا اهل الخير والصلاح نحو الوصية بالحج او للمساكين بشئ من ابواب
البر التي يرب بها الى الله تعالى نحو استحسانا وسفد من ثلث ماله وان كانت مخالفة لوصايا
اهل الخير والصلاح لا يجب تنفيذها واختلفت العلى في وصية الصبي روي عن عمر
رضي الله عنه انه اجاز وصية الغلام اختلافا فوصية المحجور بكون ابعد عن الخلاف
ولو ان هذا المحجور يطلب من القاضي ان يدفع اليه مالا ليصل به قرابته من ذي
الرحم المحرم فان القاضي ينفذ به والمرأه المحجورة بمنزلة الرجل المحجور فان زوجت
المحجور نفسها من رجل كفو محجور نكاحها فان قصرت عن مهر مثله قال ابو حنيفة رحمه الله
خير الزوج ان شاكل مهر مثله وان شافارقه وعند ابو يوسف ومحمد رحمهما محجور
النكاح بما وجب ولا خير الزوج ولو ان المحجورة بعد ما زوجت نفسها اختلفت
من زوجها على مال يتبع الطلاق ولا يلزمها المال لانها لا تملك التزام المال بدلا عما
ليس بماله لم قال في الكتاب يكون الطلاق رجعا لانه طلاق لا يتبادل الاصل فيكون
رجعا وهي كالصغيرة اذا اختلفت من زوجها على مال يكون رجعا لخلاف الامة اذا
كانت تحت زوج فاختلعت على مال فان الطلاق يكون بائنا لانها من اهل الالتزام وان
ذلك باذن المولي عبا للمال في الحال وان كان بغير اذن المولي كان عبا للمال لا ينفق

والطلاق

281
والطلاق بدل ما لم يمتد ما ساحت لولدت الامة مفسد محجورة فاحلوت نفسها على مال
يكون الطلاق رجعا لانه لا يجب عليها المال في الحال ولا بعد العتق ولو ان صبيان
سيفها محجورا استقرض مالا يعطى صدق المرأة مع استقرضه وان لم يعط المرأة وصرف
المال في حوائجها لا يواخذ في الحال ولا بعد البلوغ والعبد المحجور اذا استقرض
مالا واستهلكه لا يواخذ به في الحال ولا يواخذ به بعد العتق لان الصبي المحجور ليس
من اهل الالتزام فلا يصح التزامه اما العبد من اهل الالتزام الا انه ايصح التزامه
في حق المولي يصح في حق نفسه والمحجور الحر البالغ بمنزلة الصبي والمجنون ولو اوج انسان
عند محجور فاقتر المحجور انه استهلكه لا يصدق فان صار مصححا بعد ذلك يسلم عما اقر
فان قال ما اقرت به حقا يواخذ به في الحال وان قال ما اقرت به كان باطلا لا يواخذ به
كالعبد المحجور اذا اقر باستهلاك مال انسان فانه لا يواخذ به في الحال فان اذن له
مولاه في التجار بعد ذلك يسلم عما اقر به فان قال ما اقرت به كان حقا يواخذ به في
الحال وان قال كان باطلا لا يواخذ ولو ان رجلا اقترض محجورا او اودعه ثم صار
مصححا فقال لصاحب المال كنت اقرضت لي في حال فساد فانققها او قال ودعني
في حال فساد فانققها وقال صاحب المال لا يلا اقرضتك في حال صلاحك كان القول
قول صاحب المال ويضمن المحجور وان قال صاحب المال اقرضتك في حال فسادك
واستهلكته في صلاحك وقال المحجور اقرضتني في فسادك كان القول قول المحجور فان
اقام صاحب المال البينة انه اقرضه في فساده ولكن استهلكه في صلاحه قبلت
بينته ن يقيم ادرك مفسدا غير مصحح وهو محجور وصيه وحجر عليه القاضي او لم يحجر
فسال وصيه ان يدفع اليه ماله فدفع فضاخ المال في يد من الوصي ان دفع المال
المسمع عنه بانه مضيع يضيع فيضيق ولو ان صبيما مصححا غير مفسد لم يدرك فدفع
الوصي له ماله واذن له في التجار فضاخ المال في يد لا يضمن الوصي ولو ان

قاضي محرم على مفسد يستحق المحرم رفع ذلك الى باض اخر فاطلقة ورفع عنه المحرم
 واجاز ما صنع جاز اطلاق الثاني لان قضا الاول كان في محل مختلف فيه وهذا
 اختلاف في نفس القضا لان المحرم جرد الاول لم يكن قضا لعدم المقضي له والمقضي
 عليه مفسد قضا الثاني وهو بمنزلة ما لو قضي وهو محرم عليه فاذا اطلقة الثاني مع
 اطلاقه وليس للقاضي الثالث بعد ذلك ان سعد قضا الاول بالمحرم ودكر اخصاف
 رحمه الله ان القاضي اذا محرم على مفسد يستحق المحرم رفع الى باض اخر فاطلقة الثاني
 واجاز ما صنع المحرم مع اطلاق الثاني ما صنع المحرم في ماله من مع وشرا قبل اطلاق
 الثاني وبعد كان جاز لان جرد الاول يحتج به فيه فيتوقف على امضا باض اخر كما لو قضي
 القاضي وهو محرم ودفع في قذف لا يتم قضاؤه ما لم يتصل به امضا باض اخر فان رفع
 شي من تبرعات المحرم الى القاضي الذي جرد عليه قبل اطلاق الثاني فتقهر باطلها
 ثم رفع الى قاض اخر فان الثاني سعد قضا الاول وحجج ولو ان الثاني لم يقدح في الاول
 واجاز ما صنع المحرم رفع الى باض ثالث فان الثالث سعد جرد الاول ورد ما قضي
 الثاني بالاطلاق لان القاضي الاول حين رفع اليه محرم فامضاه كان ذلك قضا
 منه لوجود المقضي له والمقضي عليه سعد هذا القضا فلا سعد اطلاق الثاني
 جرد الاول وعن ابي بكر الخليل رحمه الله انه سئل عن محرم عليه وقف ضيعة
 قال وقفه باطل الا ان ياذن له القاضي وقال ابو العباس رحمه الله لا يجوز وقفه
 وان اذن له القاضي منها اقتيا يصح المحرم على الجرد البائع كما هو مذهب
 ابي يوسف ومحمد رحمه الله

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم
 في العشر الاول من شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٥

